

یہ نایاب و مصباح کے بارے میں مولانا قاری محمد شبیب قادیانی رحمہ اللہ کا قصصہ جامع و مفصل ہے جس کی رو سے
 اس کی مثال کے بغیر کسی کتاب کو ان کی تائید میں نہ دیکھ سکتے ہیں۔ مولانا قاری محمد شبیب قادیانی رحمہ اللہ کا یہ نایاب و مصباح
 یگانہ دوسرا ہے جس میں مولانا قاری محمد شبیب قادیانی رحمہ اللہ کی زندگی اور خدمات کا مفصل و جامع تذکرہ ہے۔

حیات المصطفیٰ

لأبي الحسنات العلامة السيد عبد الله بن السيد مظفر حسين

الحيد و آبادي

۱۳۸۴ - ۱۲۹۲ھ

الجزء الثالث

طبعة جديدة ملونة



مكتبة النشر في المدينة
 مطبعة دار البيت الشري في المدينة المنورة

حياة المصطفى

الجزء الثالث

لأبي الحسنات
السيد عبد الله بن السيد مظفر حسين
الحيدر آبادي رَحِمَهُ اللهُ

طبعة مديرة موزنة



جمعية البشرى الخيرية
لتحسينات العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْقِصَاصِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَكُتِبْنَا^(١) عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ
وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأَذْنَ بِالْأَذْنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ
وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ، فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ
بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ^(٢)﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا
الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ^(٣)﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ^(٤)﴾
(البقرة: ١٧٨)

٣٤٨١ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ^(١) دَمُ
أَمْرِيٍّ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا بِأَحَدِي ثَلَاثٍ:

(١) قوله: وكتب عليهم إلخ: هذه الآية جامعة لبيان قصاص النفس وما دونها، وما مضى من الآية في البقرة في بيان
قصاص النفس فقط، وهي إخبار عما شرع الله على موسى عليه السلام وقومه، إذ ضمير «عليهم» راجع إلى اليهود، وضمير
«فيها» إلى التوراة، وطريق الاستدلال بهذه الآية: أن شرائع من قبلنا تلزمنا إذا قص الله أو رسوله من غير إنكار، يعني
إذا بين أن شرائع سابقكم كانت موصوفة بهذه الصفات، وصكت على ذلك القدر، ولم يأمرنا بتركها يلزم علينا تلك
الشرائع، وهذه هي الضابطة الكلية في علم الأصول، وههنا كذلك؛ لأنه أخبرنا بأننا كتب على اليهود في التوراة: أن
النفس مقولة بالنفس إلى آخره، ولم ينكر عليها، فيكون لازماً علينا، هكذا ذكره الإمام الزاهد. وبالجملية والآية
مشتملة على قصاص النفس وما دونها، وأما قصاص النفس هي قوله تعالى: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ (البقرة: ١٧٨)،
وهي ناسخة لقوله تعالى: ﴿الْجُرُوحَ بِالْجُرُوحِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ﴾ (البقرة: ١٧٨) عند أبي حنيفة رحمته الله، فيجوز
عندهم قتل الحر بالعبد، وقتل الذكور بالأنثى، خلافاً للشافعي رحمته الله. كذا في «التفسيرات الأحمدية».

(٢) قوله: لا يحل دم امرئ منهم إلخ: واستدل الحافظ أبو الحسن علي المفضل المصري الهالكى بهذا الحديث على -

النَّفْسُ^(١) بِالنَّفْسِ، وَالنَّيْبُ^(٢) الزَّانِي، وَالْمَارِقُ^(٣) مِنَ الدِّينِ التَّارِكُ لِلْجَمَاعَةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.
وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ فِي مُعْجَمِهِ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ حِينَ

« أَنْ تَارَكَ الصَّلَاةَ لَا يُقْتَلُ إِذَا كَانَ تَكَامُلًا مِنْ غَيْرِ جَعْدٍ، وَبِهِ قَالَتِ الْخَنَفِيَّةُ، فَإِنْ تَارَكَ الصَّلَاةَ عَمْدًا بِجَانَةِ أَيِّ تَكَامُلًا فَاسَقَ يُجَبَسُ حَتَّى يَبْصُلَ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ لِحَقِّ الْعَبْدِ فَحَقُّ الْحَقِّ لِحَقِّ. وَقِيلَ: يَضْرَبُ حَتَّى يَسِيلَ مِنْهُ الدَّمُ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ رحمته الله يُقْتَلُ بِصَلَاةٍ وَاحِدَةٍ حَذًّا، وَقِيلَ: كَقَوْلِهِ «عَمْدَةُ الْقَارِي» وَ«الدَّرُ الْمَخْتَارُ» مَلْتَقَطٌ مِنْهَا.

١- قوله: النفس بالنفس: المراد به القصاص. وقد يستدل به أبو حنيفة وأصحابه على أنه يقتل الحر بالحر والعبد بالمسلم بالنفس لما فيه من العموم، والشافعي على خلافه، ويؤيد منعهما أيضًا قوله تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ عَلَيْنَهُمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسُ بِالنَّفْسِ﴾ (البقرة: ١٧٨) والمفهوم المستفاد من قوله تعالى: ﴿وَالْحَرُّ بِالْحَرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾ (البقرة: ١٧٨) غير معتبر عندنا، لا سيما عند وجود المنطوق مع الاتفاق على أن لا مفهوم في بقية الآية من قوله: ﴿وَالْأَنْفَى بِالْأَنْفَى﴾ (البقرة: ١٧٨)؛ لأن الرجل يُقْتَلُ بالمرأة بالإجماع، ونيل الأوطار، والدَّرُ الْمَخْتَارُ، والمرقاة، ملتبطة منها. وقال في «الدَّرُ الْمَخْتَارُ»: ولنا إطلاقي قوله تعالى: ﴿أَنْ النَّفْسُ بِالنَّفْسِ﴾ (البقرة: ١٧٨) فإنه ناسخ لقوله تعالى: ﴿وَالْحَرُّ بِالْحَرِّ﴾ (البقرة: ١٧٨) الآية كما رواه السيوطي في «الدَّرُ الْمَشْهُور» عن النحاس عن ابن عباس على أنه تخصيص بالذكر فلا ينفي ما عداه، كيف ولو دل لوجب أن يقتل الذكر بالأنثى، ولا قاتل به.

٢- قوله: والنيب الزاني: والمراد بالنيب المحصن، وهو المكلف الحر الذي أصاب في نكاح صحيح ثم زنى، فإن الإمام رحمته الله، وليس لأحد الناس ذلك، هذا يجمع عليه، وأما اليكر والمكلف غير المحصن، فإن كان حرًا فيجند مائة، وإن كان رقيقًا يجلد خمسين، نيل الأوطار، والمرقاة، ملتبطة منها.

٣- قوله: والمارق لدينه التارك للجماعة: ويراد بالمارق لدينه: الخارج عنه، والتارك للجماعة صفة مؤكدة للمارق أي الذي ترك جماعة المسلمين وأخرج من جنتهم، وتفرد عن أمرهم بالردة التي هي قطع الإسلام قولًا أو فعلًا أو اعتقادًا، فيجب قتله إن لم يتب، وتسميته مسلمًا محاربًا باعتبار ما كان عليه. وقد أجمع العلماء على قتل الرجل المرتد إذا لم يرجع إلى الإسلام وأصر على الكفر. واختلفوا في قتل المرتدة، فجعلها الشافعي رحمته الله كالرجل المرتد. وقال أبو حنيفة رحمته الله: لا تقتل المرتدة يعني يستثنى من هذا العموم المرأة، فإنها لا تقتل عنده للعموم قوله: نهى عن قتل النساء والصبيان، ويؤيده حديث الضرباني الذي سيذكر في هذا الباب بعد هذا. النقطة من «المرقاة» وعمدة القاري رحمته الله و«رحمة الأمة».

تَبَعَهُ إِلَى النِّمَنِ: «أَيُّمَا رَجُلٍ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ فَادْعُهُ، فَإِنْ تَابَ فَاقْبَلْ مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَتُبْ فَاصْرِبْ عُنُقَهُ، وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ ارْتَدَّتْ عَنِ الْإِسْلَامِ فَادْعُهَا، فَإِنْ تَابَتْ فَاقْبَلْ مِنْهَا، وَإِنْ أَبَتْ فَاسْتَبِهَا».

وَفِي رِوَايَةٍ لِلتِّرْمِذِيِّ وَالتَّنَسَائِيِّ وَابْنِ مَاجَهٍ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ ابْنِ سَهْلٍ بْنِ حَنِيفٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَفَّانٍ رضي الله عنه أَشْرَفَ يَوْمَ الدَّارِ، فَقَالَ: أَتَشُدُّكُمْ اللَّهُ، أَتَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ إِلَّا بِأَخَذِ ثَلَاثٍ: زَنًا بَعْدَ إِحْصَانٍ أَوْ ارْتِدَادٍ بَعْدَ إِسْلَامٍ أَوْ قَتْلِ نَفْسٍ بغيرِ حَقٍّ فَقُتِلَ بِهَا»، فَوَاللَّهِ مَا زَنَيْتُ فِي جَاهِلِيَّةٍ وَلَا فِي إِسْلَامٍ، وَلَا ارْتَدَدْتُ مِنْذُ بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، وَلَا قَتَلْتُ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ فِيمَ تَقْتُلُونَنِي؟

٣٤٨٢ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَنْ يَزَالَ الْمُؤْمِنُ فِي فُسْحَةٍ مِنْ دِينِهِ مَا لَمْ يُصِبْ دَمًا حَرَامًا». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٤٨٣ - وَعَنْ أَبِي الشَّرْدَاءِ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَا يَزَالَ الْمُؤْمِنُ مُعِينًا صَالِحًا مَا لَمْ يُصِبْ دَمًا حَرَامًا، فَإِذَا أَصَابَ دَمًا حَرَامًا بَلَخَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٤٨٤ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي الدِّمَاءِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٤٨٥ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَزَوَالِ الدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ قَتْلِ رَجُلٍ مُسْلِمٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالتَّنَسَائِيُّ، وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَهٍ عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه.

٣٤٨٦ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَوْ أَنَّ أَهْلَ السَّمَاءِ وَأَهْلَ الْأَرْضِ اشْتَرَكُوا فِي دَمِ مُؤْمِنٍ لَأَكْبَهُمُ اللَّهُ فِي النَّارِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

٣٤٨٧ - وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كُلُّ ذَنْبٍ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَغْفِرَهُ إِلَّا مَنْ مَاتَ مُشْرِكًا، أَوْ مَنْ قُتِلَ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ عَنْ مُعَاوِيَةَ.

٣٤٨٨ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَجِيءُ الْمَقْتُولُ بِالنَّاقِلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، نَاصِبَتُهُ وَرَأْسُهُ بِيَدِهِ، وَأَوْدَاجُهُ تُشَخَّبُ دَمًا يَقُولُ: يَا رَبِّ! هَذَا قَتَلَنِي، حَتَّى يُدْنِيَهُ مِنَ الْعَرْشِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

٣٤٨٩ - وَعَنْ جُنْدُبٍ رضي الله عنه قَالَ: حَدَّثَنِي فُلَانٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَجِيءُ الْمَقْتُولُ بِنَاقِلِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ! سَلْ هَذَا فِيمَ قَتَلَنِي؟ فَيَقُولُ: قَتَلْتُهُ عَلَى مُلْكٍ فُلَانٍ». قَالَ جُنْدُبٌ: فَاتَّفَقَا. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ.

٣٤٩٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَعَانَ عَلَى قَتْلِ مُؤْمِنٍ بِشَطْرِ كَلِمَةٍ، لَقِيَ اللَّهَ مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ آيِسٌ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه.

٣٤٩١ - وَعَنْ الْيُقْدَادِ ابْنِ الْأَسْوَدِ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ إِنْ لَقِيتُ رَجُلًا مِنَ الْكُفَّارِ فَاقْتَتَلْنَا، فَضَرَبَ إِحْدَى يَدَيَّ بِالسَّيْفِ فَقَطَعَهَا، ثُمَّ لَادَ مِنِّي بِشَجَرَةٍ، فَقَالَ: أَسْلَمْتُ لِلَّهِ. وَفِي رِوَايَةٍ: فَلَمَّا أَهْوَيْتُ لِأَقْتُلُهُ، قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَقْتُلْهُ بَعْدَ أَنْ قَالَهَا؟ قَالَ: «لَا تَقْتُلْهُ» فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهُ صَرَخَ إِحْدَى يَدَيَّ.

(١) قوله: «أَوْ مَنْ قُتِلَ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا» بأن قصد قتله لكونه مؤمنًا أو لإرادته تغليظ أو حتى يرضى خصمه أو إلا أن يغفر له؛ لقوله تعالى: «وَمَنْ قُتِلَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ» ويتغير ما دون ذلك لمن يشاء (النساء: ٤٨) قال المظهر: أي إذا كان مستحلًا دمه. كذا في «المراقبة» والنسب فيه تركناه لطوله.

(٢) قوله: «لَا تَقْتُلْهُ» يستفاد منه صحة إسلام المكروه، وإن الكافر إذا قال: أسلمت أو أنا مسلم حكيم بإسلامه، ولو أكره على الإسلام حتى حكم بإسلامه، ثم رجع لم يقتل لتمكُّن شبهة عدم الارتداد، وهي دارنة للقتل: «المراقبة» والهداية ملتقط منها.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «أَلَا تَقْتُلُهُ، فَإِنْ قَتَلْتُهُ فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَتِكَ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلَهُ، وَأَنْتَ بِمَنْزِلَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ كَلِمَتُهُ أَنْتَ قَالَ: مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٤٩٢ - وَعَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه قَالَ: بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أُنَاسٍ مِنْ جُهَيْنَةَ، فَأَتَيْتُ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ، فَذَهَبْتُ أَصْعَدُهُ، فَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَصَعَنْتُهُ فَقَتَلْتُهُ، فَجِئْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: «أَقْتَلْتَهُ وَقَدْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ تَعَوُّدًا، قَالَ: «فَهَلَا شَفَقْتُ عَنْ قَتْلِهِ؟» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةِ جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَدَنِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كَيْفَ تَصْنَعُ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ إِذَا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟» قَالَهُ مِرَارًا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٤٩٣ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا لَمْ يُرَخَّ رَاحَتُهُ الْجَنَّةَ، وَإِنْ رَجَحَهَا ثَوَجَدَ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا خَرِيفًا». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٤٩٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ فَقَتَلَ نَفْسَهُ فَهُوَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، يَتَرَدَّى فِيهِ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا، وَمَنْ تَحَسَّى سُمًّا فَقَتَلَ

١ - قوله: «أَلَا تَقْتُلُهُ» يستفاد من تنبيهه على القتل والتعرض له ثانيا بعد ما كرر أنه قطع إحدى يديه أن الخوارج إذا جنى على مسلم لم يواخذوا بالقصاص، إلا أن وجوب الرخص له في قطع إحدى يديه فصاصا. كذا في «المعرفة». وقال في «الأشياء والنظائر»: أما الذي فالإسلام يجب ما قلناه من حقوق الله تعالى دون حقوق لأدميين، كالنقص وضمن الأموال إلا في مسائل، لم يجزب التكلم ثم أسمع لم يسقط، ومتهوا أو روى ثم أسلم. وكان زناه ثبنا بيعة المسلمين لم يسقط الحد بالإسلامه وإلا سقط.

٢ - قوله: «فَهَلَا شَفَقْتُ عَنْ قَتْلِهِ؟» فيه دليل للقاعدة المعروفة في الفقه والأصول أن الأحكام بحكم فيها بانظواهر. كذا في «المعرفة».

٣ - قوله: «لَمْ يُرَخَّ رَاحَتُهُ الْجَنَّةَ» قال عليه السلام: «لَمْ يَرَخَّ رَاحَتُهُ الْجَنَّةَ» قاله في «المعرفة».

٤ - قوله: «يَتَرَدَّى فِيهِ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا» الظاهر أن المراد من هؤلاء الذين فعلوا ذلك مستهينون، وإن أريد منه العموم بالمراد من الجنود والشايد التمكن الطويل المشترك بين دوام الانقطاع له واستمراره منقطع بعد حين.

نَفْسُهُ، فَسُئِلَ فِي يَدِهِ يَتَحَسَّاهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ، فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ يَحْبُأُ بِهَا فِي بَطْنِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٤٩٥ رَوَاهُ عَنْ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الَّذِي يَخْنُقُ نَفْسَهُ يَخْنُقُهَا فِي النَّارِ، وَالَّذِي يَظْعُنُهَا يَظْعُنُهَا فِي النَّارِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٤٩٦ وَعَنْ جُنْدَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَانَ فَيَسُنُ كَانُ قَبْلَكُمْ رَجُلٌ بِهِ جُرْحٌ فَجَرَّعَ، فَأَخَذَ سِكِّينًا فَحَزَّ بِهَا يَدَهُ، فَمَا رَقَأَ الدَّمُ حَتَّى مَاتَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: يَأْذُرُنِي عَبْدِي بِنَفْسِهِ فَحَرَّمْتُ^(١) عَلَيْهِ الْجَنَّةَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٤٩٧ وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ الطُّفَيْلَ بْنَ عَمْرٍو الدُّوسِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا هَاجَرَ النَّبِيَّ ﷺ إِلَى الْمَدِينَةِ هَاجَرَ إِلَيْهِ، وَهَاجَرَ مَعَهُ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ، فَمَرَضَ فَجَرَّعَ، فَأَخَذَ مَسَاقِصَ لَهُ، فَقَطَّعَ بِهَا بَرَاجِمَهُ، فَشَخِبَتْ يَدَاهُ حَتَّى مَاتَ، فَرَأَاهُ الطُّفَيْلُ بْنُ عَمْرٍو فِي مَنَامِهِ، وَهَيْئَتُهُ حَسَنَةٌ وَرَأَاهُ مُعْظَمًا يَدَيْهِ، فَقَالَ لَهُ: مَا صَنَعَ بِكَ رَبُّكَ، فَقَالَ: غَمَّرَ لِي بِهَجْرَتِي إِلَى نَبِيِّ ﷺ.....

= بعيد لاستعمالها في المعنيين، لذلك أجمع الفقهاء وأهل السنة على أنه من قتل نفسه أنه لا يخرج بذلك من الإسلام. وقال أبو حنيفة ومحمد رحمهما : يغسل ويصل عليه، به يقتل. وإن كاد أعظم وزرا من قاتل غيره، ورجع الكلام قول أبي يوسف إنه يغسل ولا يصل عليه، بما في «مسلم» أنه رحمهما : أني برجل قتل نفسه فلم يصل عليه. قال في «البحر»: فقد اختلف الصحيح لكن تأيد أبو يوسف بالحديث، انتهى. أقول: فقد يقال: لا دلالة في الحديث على ذلك؛ لأنه ليس فيه سوى أنه ﷺ لم يصل عليه، فالظاهر أنه امتنع زجرا لغيره عن مثل هذا الفعل، كما امتنع عن الصلاة على المدبون، ولا يلزم من ذلك عدم صلاة أحد عليه من الصحابة إذ لا مساواة بين صلاته وصلاة غيره، قال تعالى: يُنَادِي هَسْرَانًا إِتْ أَتْهُمْ (التوبة: ١٠٣). ثم اعلم أن هذا كله فيمن قتل نفسه عمدا أما لو كان خطأ فإنه يصل عليه بلا خلاف، كما صرح به في «الكفاية» وغيرها «المرقاة» و«عمدة القاري» و«المختار» و«مورد المختار» ملتقط منها.

... قوله: فحرمت عليه الجنة: قال ابن الملك: محمود على المستحل أو على أنه حرمها أول مرة حتى يذيقه وبان أمره إن لم يرحمه بنفسه. هكذا في «المرقاة».

فَقَالَ: مَا لِي أَرَاكَ مُعْطِيًا يَدِيكَ، قَالَ: قِيلَ لِي: لَنْ تُصْلِحَ مِنْكَ مَا أَفْسَدْتَ، فَقَضَّهَا الطُّفِيلُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ وَلِيَدَيْهِ فَاعْفِرْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٤٩٨ وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعَمْدُ قَوْدٌ إِلَّا أَنْ يَغْفَرُوهُ وَالْمَقْتُولُ». رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالذَّارِقُطِيُّ فِي سُنَنِهِ وَالطَّبْرَانِيُّ فِي مُعْجَمِهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلتِّرْمِذِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ ﷺ مَرْفُوعًا: «وَمَا صَالَحُوا عَلَيْهِ فَهُوَ لَهُمْ».

وَفِي «الْمُنَقَّى عَلَيْهِ» عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَسَرْتُ الرَّبِيعَ وَهِيَ عَمَّةُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ثَيِّبَةٌ

١. قوله: «اللهم ولي يدي» أي: «اللهم اعف عني»؛ لأن التوريشي: هذا الحديث وإن كان فيه ذكر رؤيا أربها الصحابي للاعتبار بها يزيل تعبيره، فإن قول النبي ﷺ: «اللهم ولي يديه فاعف عنه» من جملة ما ذكرنا من الأحاديث اندثت عن أن الخلود غير واقع في حق من أتى بالشهادتين، وإن قتل نفسه؛ لأن نبي الله ﷺ دعا للجاني على نفسه بالمغفرة، ولا يجوز في حقه أن يستغفر لمن وجب عليه الخلود بعد أن نهي عنه. كذا في «المراقبة».

٢. قوله: «العمد» يريد: «واختلجوا في الواجب بالقتل» العمدة هو من معيّن أم لا؟ فقال أبو حنيفة وأصحابه ومالك والشافعي: لا في أحد قوليه: الواجب معيّن، وهو القود لا الدية، فليس للولي اختيارها فلا يصير مالا إلا برضاء القاتل، فيصنع صلحا ولو بسطل الدية أو أكثر يعني إذا كان القود عدنا هو الواجب في العمدة فلا يتقلب مالا إلا من جهة الصانع. وقد الشافعي في قول له: إن القود والدية واجبان على التخيير قوله بالخيار بين أن يغفر أو يأخذ الدية أو يقتصر، رضي لذلك القاتل أو لم يرض، فإنه على قوله: لو صالح على أكثر من الدية من جنسها لا يصح؛ لأنه يصير ربا، ويصح على قولنا: «وَمَا قَوْلُهُ تَعَالَى: كُتِبَ عَلَيْهِ الْقَتْلُ» (البقرة: ١٧٨) ولم يذكر الدية. وأيضا لأن هذا الحديث وحديث أنس: «يا أنس! كتاب الله المختار»، وحديث ابن عباس: «من قتل عمدا فهو قود» وتأويل حديث التخيير عدنا إن الولي بين خيارين: القصاص أو الدية إن بذل له. أخذته من «درحة الأمة» و«نيل الأوطار» و«نذر المختار» و«ورد المختار» و«المراقبة» وسبأني تمامه تحت حديث أنس: «يا أنس! كتاب الله المختار» إن شاء الله تعالى.

٣. قوله: «إلا أن يغفروا» أي: «المقتول»؛ لذلك قال في «الهداية»: «وموجب ذلك أي العمدة المأمم والقود إلا أن يغفروا الأولياء وبصاغها».

جَارِيَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَأَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ فَأَمَرَ بِالْقِصَاصِ، فَقَالَ أَنَسُ بْنُ النَّظَرِ عَمُّ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: لَا وَاللَّهِ لَا تُكْسَرُ ثَنِيَّتُهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَنَسُ» كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ، «فَرَضِي الْقَوْمَ وَقَبِلُوا الْأَرْضَ»، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَأَبْرَهُ».

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قُتِلَ فِي عِمِّيٍّ فِي رَمِيٍّ يَكُونُ بَيْنَهُمْ بِحِجَارَةٍ أَوْ بِالسَّيَاطِ أَوْ ضُرِبَ بِعَصَا فَهُوَ خَطَأٌ، وَعَقْلُهُ عَقْلُ الْخَطَأِ، وَمَنْ قُتِلَ عَمْدًا فَهُوَ قَوْدٌ، وَمَنْ حَالَ دُونَهُ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، وَعَظْمُهُ لَا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ».

١٠٠ قوله: يا أنس كتاب الله القصاص: وقال الطحاوي: ولما كان الحكم الذي حكم به رسول الله ﷺ على الربيع المنزوعة ثنيتها هو القصاص، ولم يغيرها بين القصاص وأخذ الدية، وحاج أنس بن النظر رحمه الله حين أبو ذلك، فقال: يا أنس! كتاب الله القصاص، ففعل القوم فلم يقض لهم بالدية. ثبت بذلك أن الذي يجب بكتاب الله عز وجل، وسنة رسوله ﷺ في العمد هو القصاص، لأنه لو كان يجب للمجني عليه الخيار بين القصاص وبين العفو مما يأخذ به الجاني بذل خيرها رسول الله ﷺ. ولأعلمها بها لها أن تختاره من ذلك. ألا ترى أن حاكمًا لو تقدم إليه رجل في شيء يجب له فيه أحد شيئين، فثبت عنده حقه أنه لا يحكم له بأحد الشيتين دون الآخر، وإنما يحكم له بأن يختار ما أحب من كذا ومن كذا، فإن تعدى ذلك فقد قصر عن فهم الحكم، ورسول الله ﷺ أحكم الحكماء، فلما حكم بالقصاص وأخبر أنه كتاب الله عز وجل ثبت بذلك أن الذي في مثل ذلك هو القصاص لا غيره، فلم ثبت هذا الحديث على ما ذكرنا، وجب أن يعطى عليه حديث أبي شريح وأبي هريرة: «ليجعل قول رسول الله ﷺ فيها فهو بالخيار بين أن يعفو أو بين أن يقتص أو يأخذ الدية على الرضاء من الجاني بغير معنى تفقوا معاني هذين الحديثين، ومعنى حديث أنس:».

١٠١ قوله: من قتل في عمية في رمي يكون بينهم الحجارة أو جلد بالسياط أو ضرب بعصا الخ: والقتل بمثل ذلك تسميه الفقهاء عليه العمد. اعلم أن القتل الواقع ابتداء بغير حق الذي يتعلق به القصاص. والدية والتكفارة على خمسة أقسام: عمد، وشبهه وخطأ وما أجرى مجراه وقتل بسبب. وبيان الخصر: أن القتل لا يخلو إما أن يكون بمباشرة أو لا، فإن لم يكن بمباشرة فهو القتل بسبب، إن كان مباشرة فإما إن كان عمداً أو خطأً، وإن كان عمداً،

= فإذا إن كان بسلاح وما شابهه في تفریق الأجزاء أو بغير ذلك، والأوّل عمد، والثاني شبه العمد، وإن كان خطأ، فإذا إن كان حالة اليقظة أو حالة النوم، فالأول الخطأ، والثاني جاري الخطأ. وتفصيله: أن القتل الذي يتعلّق به الأحكام الآتية من قود ودية وكفارة وإثم وحرمان إرث خمسة، وإلا فأنواعه كثيرة، كرجم وصب وقتل حربي.

الأول: عمد، وهو أن يعتمد الضرب بها بفرق الأجزاء كالسيف والليطة والشار وكان المحدد من الخشب والحجر، يعني أن آلة القتل على ضربين: آلة السلاح وغير السلاح، أما السلاح: فكل آلة جارية كالسيف والسكين ونحوهما فيقتل به، وهو عمد محض، وأما غير السلاح: كالليطة والمروّة والرمح الذي لا سنان فيه ونحوه إذا جرحه فهو عمد محض؛ لأنه إذا فرق الأجزاء عهل عمّل السيف.

واختلفت الرواية عن الإمام في الشراط الجرح في الحديد، ففي ظاهر الرواية لا يشترط الجرح في الحديد؛ لأنه وضع للقتل، قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ (الحديد: ٢٥) وكذا كل ما يشبه الحديد كالصّفر والرصاص ولذهب والنقصة، سواء كان يضع أو يرض حتى لو قتله بالسّثل من الحديد وأشباهه، يجب عليه القصاص، كما إذا ضربه بعمود من صفر أو رصاص. وروى الطحاوي عن الإمام اعتبار الجرح في الحديد ونحوه، قال الصدر الشهيد: وهو الأصح، ورّجّحه في «الهداية» وغيرها.

وفي «الدر المختار»: «وإن قتله بترّ بفتح الميم ما يعمل به في النطين يقتص إن أصابه حدّ الحديد أو ظهره وجرحه إجماعاً كما نقله المصنّف عن «المجتبى» وإلا يصبه حده، بل قتله بظهره ولم يجرحه، لا يقتص في رواية الطحاوي، وظاهر الرواية أنه يقتص بلا جرح في حديد ونحاس وذهب ونحوها، وعزاه في «الدور» لفناخي حان، لكن نقل المصنّف عن «الخلاصة» أن الأصح اعتبار الجرح عند الإمام لو حوب القود، وعليه جرى ابن النكاح انتهى. وعلى كل حال فالقتل بالبتدقة الرصاص عمد؛ لأنها من جنس الحديد ونحرج فيقتص به، لكن إذا تمّ تجرح لا يقتص به على رواية الطحاوي. وحكمه أي انعمد الإثم والقود، وعليه إجماع الأمة، ولا كفارة في العمد عندنا، وعند الشافعي يجب.

والثاني: شبه العمد عند أبي حنيفة - أنه أن يعتمد الضرب بها ليس بسلاح، ولا ما أجري مجرى السلاح في تفریق الأجزاء. وقال أبو يوسف ومحمد وهو قول الشافعي - جرحاً إذا ضربه بحجر عظيم أو بخشبة عظيمة فهو عمد، وشبه العمد: أن يعتمد ضربه بها لا يقتل به غالباً كالعصا والسوط والحجر الصغير؛ لأن العمد عندهما ضربه قصداً بها بقتل غالباً، وشبه العمد بها لا يقتل غالباً، فلو غرق في الماء لقليل ومات ليس بعمد، ولا شبه عمد عندهم. ولو ألقي في بئر أو من مطح أو جبل، ولا يرجي منه النجاة كان شبه عمد عنده، وعمداً عندهما.

وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا قَوْلَ إِلَّا بِالسَّيْفِ».

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَتَلَ يَهُودِيًّا بِحَارِبَةٍ قَتَلَهَا عَلَى أَوْضَاحِ لَهَا.

= ويفتى بقوله، كما في «الشمعة» ولأبي حنيفة عن هذا الحديث، والتمسك به أنه صلى الله عليه وسلم لم يفصل بين الصغير والكبير، وأمر بالإطلاق، وموجب شبه العمد على القولين الإثم والكفارة، والدية منقطة على العاقلة، وشبه العمد فيها دون النفس من الأطراف عمد موجب للقصاص، فليس فيها دون النفس شبه عمد.

والثالث: خطأ، وهو نوعان: لأنه إما خطأ في القصد أي خطأ في عُن القاتل كأن يرمي شخصاً ظنه صيد، أو حريياً أو مرتداً فإذا هو مسلم، أو خطأ في نفس الفعل كأن يرمي غرضاً أو صيداً فأصاب آدمياً.

والرابع: ما يجري مجرى الخطأ: كأنهم انقلب على رجل فقتله، موجبهما أي موجب الخطأ، وما جرى مجراه الكفارة والدية على العاقلة، ولا إثم في هذا النوعين. قالوا: المراد إثم قصد القتل، فأما القتل في نفسه، فلا يجري عن الإثم من حيث ترك العزيمة والمبالغة في التثبت. وهذا الإثم إثم القتل؛ لأن نفس ترك المبالغة في التثبت ليس بإثم، وإنما بصير به أثماً إذا اتصل به القتل، فيصير الكفارة لذنب القتل، وإن لم يكن فيه إثم قصد القتل.

والخاص: قتل بسبب، كحافر البئر ووضع حجر في غير ملكه بغير إذن من السلطان. وموجه إذا تلف به آدمي الدية على العاقلة، ولا كفارة فيه ولا إثم القتل، بل إثم الحفر والوضع في غير ملكه. وكل ما تقدم من أقسام القتل الغير المأذون فيه يوجب حرمان الإرث، لو الخائن مكلّماً، إلا هذا القتل بسبب لا يتعلق به حرمان الميراث عندنا. وقال الشافعي رحمته الله: يلحق القتل بسبب بالخطأ في أحكامه، «المرقاة» و«عقود الجواهر» و«الدر المختار» و«المختار» و«الهداية» و«النباية» و«الكفاية» و«شرح الكنز» ملنقط منها.

١٠ قوله: لا قود إلا بالسيف: وقال الشافعي رحمته الله: يقتل به مثل ما فعل إن كان فعلاً مشروعاً، فإن مات بذلك الفعل المشروع، ولا تحز رقبته؛ لأن مبنى القصاص على المساواة. وعندنا لا يقاد إلا بالسيف، وإن قتله بغيره. ولنا قوله صلى الله عليه وسلم: «لا قود إلا بالسيف». والمراد به السلاح، ولأن فيما ذهب الشافعي إليه استيفاء الزيادة لو لم يحصل المقصود بمثل ما فعل فيحز، فيجب التحرز عن الزيادة كما في كسر العظم. «الهداية» و«الدر المختار» ملنقط منها.

١١ قوله: قتل يهودياً بجارية إلخ: فيه دليل على أن الرجل يقتل بالمرأة، كما تقتل المرأة به، وهو قول عامة أهل العلم. كذا في «المرقاة».

٣٤٩٩ - وَعَنْ عَلِيٍّ ع عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمُسْلِمُونَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ، وَتُسْعَى بِدِمَتِهِمْ أَذْنَاهُمْ، وَيُجِيرُ عَلَيْهِمْ أَقْصَاهُمْ، وَهُمْ يَدُّ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ، إِلَّا لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

قوله: «يسعى بدمتهم أذانهم» إلخ قال في «بذل المجهود»: «يسعى بدمتهم» أي عهدهم وأمانهم. «أذانهم» أي ألقاهم وهو الواحد، وإنما فسر الأذني ههنا بالآقل عند أبي حنيفة رحم احترازاً عن تفسير محمد رحم حيث فسر به العبد؛ لأنه جعله من الدماء، والعبد أدنى المسلمين، «ويجبر عليهم» على المسلمين «أقصاصهم» أي في المرتبة كالعبد المأذون في القتال، فالأدنى كالأعلى يعطي الأمان لمن يشاء. قال في «البدائع»: «ومن شرائطه الأمان أن يعقل والنبوع، فلا يجوز أمان المجنون والعبي عند عامة العلماء، وعند محمد النبوع ليس بشرط حتى إن النسبي المراءى الذي يعقل الإسلام إذا آمن بصح أمانه، ومنها الإسلام، فلا يصح أمان الكافر، وإن كان يقاتل مع المسلمين، قلت: قال الحافظ: لكن قال الأوزاعي: إن غزا الذي مع المسلمين فأمن أحداً، فإن شاء الإمام أمضاه وإلا فبرده إلى مأمنه.

وأما الحرية فليست بشرط لصحة الأمان، فيصح أمان العبد المأذون في القتال بالإجماع، وهذا يصح أمان العبد المحجور عن القتال؟ اختلف فيه، قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحم: لا يصح. وقال محمد: يصح. وهو قول الشافعي رحم، وجه قول محمد والشافعي قوله ﷺ في الحديث: «يسعى بدمتهم أذانهم» والذمة العهد، والأمن نوع عهد، والعبد المسلم أدنى المسلمين، فيتناوله الحديث. وقال أبو حنيفة وأبو يوسف رحم: الحديث لا يتناول المحجور؛ لأن الأدنى إما أن يكون من الدماء، وهي الحساسة، وإما أن يكون من الدنو وهو القرب، والأول ليس بمراد؛ لأن الحديث يتناول المسلمين بقوله: «المسلمون تتكافأ دماؤهم» ولا علاقة مع الإسلام، والثاني لا يتناول المحجور؛ لأنه لا يكون في صف القتال، فلا يكون أقرب إلى الكفار. قلت: قال الحافظ في «الفتح»: «وأما العبد فأجاز الجمهور أمانه، قاتل أو لم يقاتل. وقال أبو حنيفة رحم: إن قاتل جاز أمانه، وإلا فلا. قلت: ولم يظهر لي فرق بين مدلولي الجمليين، وهو قوله: «يسعى بدمتهم أذانهم» وقوله: «يجبر عليهم» والظاهر أنها بمعنى واحد.

وقوله: «لا يذبح مسلم بكافر ولا ذو عهد في عهده» وافقوا على أن الكافر إذا قتل مسلماً قتل به. واحتلوا فيها إذا قتل مسلم ذمياً، فقال الشافعي وأحمد: لا يقتل به. وقال أبو حنيفة: يقتل المسلم بالذمي لا بالحربي، ومن حمله ما احتج به أبو حنيفة عموم قوله تعالى: «وَأَنْتَ الْبَشَرُ الْأَوَّلَى» (البقرة: ٢٥٠) ومن أدلته ما أخرجه الدارقطني والبيهقي من -

وفي رواية للطحاوي عن قيس بن عباد قال: انطلقت أنا والأشتر إلى علي، فقلنا: هل عهد إليك رسول الله ﷺ عهداً لم يعهده إلى الناس عامة قال: لا إلا ما في كتابي هذا، فأخرج كتاباً من قراب سيفه، فإذا فيه: «المؤمنون تكافؤ دماؤهم، ويسعى بذمتهم أدناهم، وهم يد على من سواهم، ألا لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهده، ومن أحدث حديثاً فعلى نفسه، ومن أحدث حديثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين».

« حديث عبيد الرحمن بن البيلماني « أن رسول الله ﷺ قتل مسلماً بمعاذة، وقال: «أن أكرم من وثق بدينه». وقال النبطي: فهذا هو حديث علي. «وذهبوا» والذي فيه من نفي قتل المؤمن بالكافر هو قوله: «لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذر» عهد في عهدها فاستحال أن يكون معناه على ما حمله عليه الشافعي؛ لأنه لو كان معناه على ما ذكرنا لكان ذلك لحناً ورسول الله ﷺ أبعد الناس من ذلك، ولكان لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذر عهد في عهده، فلما لم يكن لفظه كذلك، وإنما هو «ولا ذو عهد في عهده» علمنا بذلك أن ذا العهد هو المعنى بالنقصان، فصار ذلك كقوله: «لا يقتل مؤمن ولا ذو عهد في عهده بكافر». وقد علمنا أن ذا العهد كافر، فدلَّ ذلك أن الكافر الذي منع النبي ﷺ أن يقتل به المؤمن في هذا الحديث هو الكافر الذي لا عهد له، فهذا مما لا اختلاف فيه بين المؤمنين أن المؤمن لا يقتل بالكافر الحرب، وأن ذا العهد الكافر الذي قد صار له ذمة لا يقتل به أيضاً.

وقد نجد مثل هذا كثيرا في القرآن قال الله تعالى: «وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ مِنَ الْمُجْرِمِينَ مَنَاصِبَ مِنْ قَبْلِهِمْ إِنَّمَا يَرْغَبُونَ فِيهَا لِيُخْطَبُوا فِيهَا بِأَسْمَاءٍ مُسْتَعْرَبَةٍ لَا تَعْلَمُونَ أَيُّ شَيْءٍ لَهَا وَلَا يَدْرُونَ» (النمل: 28) فكان معنى ذلك هو أن يبتغوا من المجرمين مناصبهم من قبله، إلى أن يخطبوا في تلك الأسماء المستعربة (الطلاق: 4) فقدم وأخر، فكذلك قوله: «لَا يَغْتُلِ الْمُؤْمِنُ يَكْفَرًا وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ» (النمل: 29) أي ضربه، فيه والله أعلم لا يقتل مؤمن ولا ذو عهد في عهده بكافر، فقدم وأخر، والكافر الذي منع أن يقتل به المؤمن هو الكافر غير المعاهد. قال التوريشي: لولا أن المراد ما ذهب إليه الأصحاب لكان الكلام خاليا عن الفائدة لحصول الإجماع على أن المعاهد لا يقتل في عهده انتهى. وقال علياؤنا: وإذا جاء الاختلاف في الأحاديث على ما احتج الشافعي ومالك وأحمد وغيرهم بحديث علي عند البخاري، وهو حديث الصحيحة. وقد تكلم فيه الضحاوي من جهة المتن وجب المصير إلى القياس، وهو معناه لأن عصمة دماء أهل الذمة وأمواهم ثابتة إجماعا، ويكثر من الأحاديث الصريحة حتى يقطع السارق منهم، ويحد الزاني بنسائهم والقاذف لهم، فلأن يقتل بعصمة دماءهم أولى. وهذا مذهبنا وقول النخعي والشافعي. «رحمة الأمة» و«المرفاة» و«تنسيق النظام» و«بيلي الأوطار» و«معاني الآثار» ملتبس منها.

وَرَوَى الدَّارِقُطِيُّ فِي سُنَنِهِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَتَلَ مُسْلِمًا بِمَعَاهِدٍ، وَقَالَ: «أَنَا أَكْرَمُ مَنْ وَفَى بِدِمَّتِهِ»، هَذَا رُوِيَ مُسْنَدًا وَمُرْسَلًا، وَفِيهِ ابْنُ التَّيْمَانِيِّ وَثَّقَهُ ابْنُ جَبَّارٍ، وَذَكَرَهُ فِي الثَّقَاتِ، وَهُوَ رَجُلٌ مَعْرُوفٌ مِنَ التَّابِعِينَ.

٣٥٠٠ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا أُعْفَى مَنْ قَتَلَ بَعْدَ اخْتِذِ الدِّيَةِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَفِي رِوَايَةِ الدَّارِمِيِّ: «إِنْ أَخَذَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا ثُمَّ عَدَا بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ النَّارُ خَالِدًا فِيهَا مُخَلَّدًا».

٣٥٠١ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُقَامُ الْخُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ، وَلَا يُقَادُ بِالْوَلِيِّ الْوَلِيُّ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ.

قوله: وثقه ابن حبان وذكره في الثقات وهو راجح معروف من التابعين. وإذا كان كذلك يكون حديثه صحيحا، والمرسل حجه عندنا، وعند مالك وأحمد وأكثر العلماء، حتى نقل الطبري إجماع التابعين عليه. قال: ولم يزل الأمر كذلك إلى رأس النخبتين، فحدث رد المرسل حتى قيل: رد المرسل بذهبة. وقال ابن عبد البر: من رد المرسل. فقد رد أكثر من اثنين. ومرسل أبيه إلى المذکور قد روي من شريك عن أبي حنيفة ومالك والثوري ثلاثين عن ربيعة، وكفى هؤلاء الأئمة قدوة. وقد تابعه أيضا بمرسل ابن المنكدر ومرسل عبد الله بن عبد العزيز، فصار حجة، فلا يعيب الحديث الإرسال مع ثبوته من طريق يقوي بعضها بعضا، أخذته من: تنسيق النظم، والعقود الجواهر.

٢. قوله: لا أعفي من قتل بعد أخذ الدية: لأن حتى الولي يسقط رأسه، كذا يفهم من الدر المختار.

٣. قوله: لا يقام الخدود في المساجد: لأنه إما هي المساجد لمصلاة المكتوبة وتوليدها من النوافل والذكر وتغريس العلم، ذكره ابن الهمام. كذا في المرقاة.

٤. قوله: ولا يقاد بالولي: الوالد قال في الاختلاف الأئمة: اتفقوا على أن الابن إذا قتل أحد أبويه قُتل. واختلفوا فيما إذا قتل الأب ولده، قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد إذا لا يقتل به. وقال مالك: لا يقتل به؛ إذا كان قتله بمجرد القصد كوضجائه وذبحه. والوالدة كالوالد، وأحمد والخلة من الأب ولأم كالوالدين، نقله البرجندي. قاله في المرقاة. وقال في الدر المختار: لأنهم أسباب في إحيائه فلا يكون سببا لإفنائهم، وحديثه نحب الدية في مال =

٣٥٠٢ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ عَن سُرَاقَةَ بِنِ مَالِكٍ ع: قَالَ: حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُقِيدُ^١ الْأَبَ مِنْ أَبِيهِ وَلَا يَقِيدُ الْإِبْنَ مِنْ أَبِيهِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣٥٠٣ - وَعَنْ أَبِي رَمَثَةَ ع: قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَعَ أَبِي، فَقَالَ: «مَنْ هَذَا الَّذِي مَعَكَ؟» قَالَ: ابْنِي أَشْهَدُ بِهِ، قَالَ: «أَمَّا إِنَّهُ لَا يَحْجِي عَلَيْكَ وَلَا تَحْجِي عَلَيْهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ.

زَادَ فِي «شَرْحِ الشُّبَّةِ» فِي أَوَّلِهِ قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ أَبِي عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَأَى أَبِي الَّذِي يَظْهَرُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: دَعْنِي أُعَالِجِ الَّذِي يَظْهَرُكَ فَإِنِّي صَبِيْبٌ، فَقَالَ: «أَأَنْتَ رَفِيقٌ، وَاللَّهِ الصَّبِيْبُ».

٣٥٠٤ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ ع: أَنَّ رَجُلًا قَتَلَ عَبْدَهُ مُتَعَمِّدًا

- الأب. في ثلاثين عتده لأن هذا عهد والعاقلة لا تعقل العهد وقال الشافعي: يجب حيلة كبذل الصلح، أو بولي «و«جوهرة».

١٠٠ قوله: يقيد الأب من أبيه أي يأخذ قصاصه، وتقود القصاص، ولا يقيد الابن من أبيه، قالوا: الحكمة فيه أن النوال سبب وجود تولد فلا يجوز أن يكون هو سببا لعده، كذا في «اللمعات».

١٠٠ قوله: أن رجلا قتل عبده، ومذهبنا أن الحر يقتل بعد غيره دون عبد نفسه لأن عبده ماله ولا يستحق المطالبة على نفسه، لكن عليه الكفارة كما في «الجوهرة» وحجتنا هذه الأحاديث. وقال الشافعي ومالك: لا يقتل الحر بالعب، وإن كان عبد غيره لقوله تعالى: «الْحُرُّ بِأَخِي وَالْعَبْدُ بِأَخِي» (البقرة: ١٧٨) فهذه مقابلة، ومن ضرورتها أن لا يقتل الحر بالعب، ولأن الحر مالك والعبد مملوك، فلا مساواة بينهما. والقصاص بعندهما. ولنا العمومات نحو قوله تعالى: «وَكُنْتُمْ أَجْنَبًا فَلَمَّا بَلَغْتُمْ أَهْلَ الْإِيمَانِ أَتَى النَّفْسَ الْكَافِرَةَ» (البقرة: ٢١٧) وقوله سورة الحديد: «لَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ سَاءَ الْعَصْدُ» لأن فيه مقابلة مقيدة، وفيها تلونا مقابلة مطلقة، فلا نحصل على المقابلة على أن مقابلة الحر بالحر لا تأتي مقابلة الحر بالعب، لأنه ليس فيه إلا ذكر بعض ما يشتمله العموم على موافقة حكمه. وذلك لا يوجب تخصيص ما بقي. ألا ترى أنه قابل الأنثى بالأنثى والمذكر بالمذكر، ثم لا يمنع ذلك مقابلة المذكر بالأنثى، وكذا لا يمنع مقابلة العبد بالحر حتى يقتل به العبد بالإجماع، وكذا بالعكس؛ إذ لو منع ذلك لسمع العكس أيضا. أخذته من «العاقلة» و«رد المحتار» و«شرح» «الكنز».

فَجَلَدَهُ النَّبِيُّ ﷺ مِائَةَ جَلْدَةٍ وَنَقَاهُ سَنَةً، وَحَا سَهْمَهُ مِنْ دِيَوَانِ الْمُسْلِمِينَ وَلَمْ يُقَدِّهِ بِهِ، وَأَمَرَهُ أَنْ يُعْبَقَ رَقَبَةً. رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي سُنَنِهِ وَالذَّارِقُطْنِيُّ بِإِسْنَادِهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبَيْهَقِيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ؓ قَالَ: جَاءَتْ جَارِيَةٌ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ؓ فَقَالَتْ: إِنَّ سَيِّدِي اتَّهَمَنِي فَأَقْعَدَنِي عَلَى النَّارِ حَتَّى احْتَرَقَ فَرْجِي، فَقَالَ لَهَا عُمَرُ ؓ: هَلْ رَأَى ذَلِكَ عَلَيْكَ؟ قَالَتْ: لَا، قَالَ: هَلْ اعْتَرَفْتَ لَهُ بِشَيْءٍ؟ قَالَتْ: لَا، فَقَالَ عُمَرُ ؓ: عَلَيَّ بِهِ، فَلَمَّا رَأَى عُمَرُ الرَّجُلَ قَالَ: أَتَعَذَّبُ بِعَذَابِ اللَّهِ؟ قَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! اتَّهَمْتُنِي فِي نَفْسِيهَا، قَالَ: رَأَيْتَ ذَلِكَ عَلَيْهَا؟ قَالَ الرَّجُلُ: لَا، قَالَ: فَأَعْتَرَفْتَ لَكَ بِهِ؟ فَقَالَ: لَا، قَالَ: وَاللَّهِ نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ لَمْ أَسْمَعْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِلَّا يُقَادُ مَسْلُوكٌ مِنْ مَالِكِهِ وَلَا وَلَدٌ مِنْ وَالِدِهِ» لَأَقْدَمْتُهَا مِنْكَ، فَمَرَرَهُ وَضَرَبَهُ مِائَةَ سَوْطٍ، وَقَالَ لِلْجَارِيَةِ: اذْهَبِي فَأَنْتِ حُرَّةٌ يُوجِبُهُ اللَّهُ وَأَنْتِ مَوْلَاةُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ.

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ عُمَرَ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ ؓ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مُسْتَضْرَحٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ جَارِيَةٌ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ: وَيُحْكَمُ مَا لَكَ فَقَالَ: شَرًّا أَبْصَرَ لِسَيِّدِهِ جَارِيَةٌ لَهُ فَغَارَ عَلَيْهَا، فَحَبَّ مَذَاكِيرُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَيَّ بِالرَّجُلِ»، فَضَلَبَ فَلَمْ يُقَدِّرْ عَلَيْهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اذهَبْ فَأَنْتِ حُرٌّ» فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! عَلَيَّ مَنْ تُصَرِّقِي قَالَ: «عَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ»، أَوْ قَالَ: «كُلِّ مُسْلِمٍ».

٣٥٥ - وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ ؓ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ رَجُلٍ يُصَابُ بِشَيْءٍ فِي جَسَدِهِ فَيَتَصَدَّقُ بِهِ إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ بِهِ دَرَجَةً وَحَطَّ عَنْهُ بِهِ خَطِيئَةً». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ.

... قوله: «حبَّ مذاكيره»، إلخ. يستفاد منه أن طرف آخر لا يقطع بطرف العبد عليه الاتفاق يعني لا قصاص فيه عندنا، وعند الشافعي أيضًا لذلك قال في «الهداية»: «ولا قصاص بين الرجل والمرأة فيها دون النفس، ولا بين الحر والعبد، ولا بين العبدين، خلافاً للشافعي». في جميع ذلك إلا في الحر يقطع طرف العبد.

٣٥٠٦ - وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَتَلَ نَفَرًا خُمُسَةً أَوْ سَبْعَةً بِرَجُلٍ وَاحِدٍ قَتَلُوهُ قَتْلَ غِيلَةٍ، وَقَالَ عُمَرُ: لَوْ أَنَّا تَمَلَّأْنَا عَلَيْهِ أَهْلَ صَنْعَاءَ لَقَتَلْتَهُمْ جَمِيعًا. رَوَاهُ مَالِكٌ، وَرَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه نَحْوَهُ.

٣٥٠٧ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِذَا أُمْسَكَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ وَقَتَلَهُ الْآخَرُ يُقْتَلُ الَّذِي قَتَلَ وَيُحْبَسُ الَّذِي أُمْسَكَ». رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ.

وَرَوَى الشَّافِعِيُّ عَنْ عَيٍّ رضي الله عنه أَنَّهُ قَضَى فِي رَجُلٍ قَتَلَ رَجُلًا مُتَعَمِّدًا وَأُمْسَكَ آخَرَ قَالَ: يُثْتَلُ الْقَاتِلُ وَيُحْبَسُ الْآخَرُ فِي السَّجْنِ حَتَّى يَمُوتَ.

بَابُ الدِّيَاتِ

وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا»
(النساء: ٩١)

٣٥٠٨ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «هَذِهِ» وَهَذِهِ سَوَاءٌ يَعْنِي الْخُنْصَرَ

١٠ قوله: «هذه» أي: قتلا عليه أهل صنعاء، يقتلهم جميعاً، لذلك قال في «الهداية»: وإذا قتل جماعة واحداً عمداً اقتصر من جميعهم.

١١ قوله: «الذي قتل ويحبس الذي أمسك»: والحديث فيه دليل على أن الممسك للمقتول حال قتل القاتل له لا يترجمه القود، ولا يعد فعله مشاركة حتى يكون ذلك من باب قتل الجماعة بالواحد، بل الواجب حبسه فقط. وقد حكى صاحب «البحر» هذا القول عن الفريقين يعني الشافعية والحنفية. وقد استدلل لهم بالحديث والأثر المذكورين وقوله تعالى: «فَمَنْ أَغْتَابَ مِنْكُمْ فَلْيُغْرِبْ عَنْ يَسَارِ مَا أَغْتَابُوا عَلَيْهِمْ» (يوسف: ١٩٤) والحبس المذكور جعله الجمهور موكولاً إلى رأي الإمام في طول لمدة ونقصها؛ لأن الغرض تأديبه، وليس بمقصود استمراره إلى الموت. كما في «نيل الأوطار». وأيضاً يفهم من «رد المحتار».

١٢ قوله: «هذه» و«هذه» سواهما يعني الخنصر والإبهام أي هما مستويان في الدية، وإن كان الإبهام أقل مفضلاً من الخنصر؛ إذ في كل إصبع عشر الدية، وهي عشر من الإبل، في «شرح الستة»: يجب في كل إصبع يقطعها عشر من الإبل. وإذا قطع أنملة من أنامله ففيها ثلث دية إصبع إلا أنملة الإبهام، فإن فيها نصف دية إصبع؛ لأنه ليس فيها إلا أنملتان، ولا فرق فيه بين أنامل اليد والرجل، وأجمع عليه الأئمة. كما في «المرفأة» و«الهداية».

وَالْإِبْهَامَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٥٠٩ - وَعَنْهُ ع قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْأَصَابِعُ سَوَاءٌ، وَالْأَسْنَانُ سَوَاءٌ، الثَّنِيَّةُ وَالضَّرْسُ سَوَاءٌ، هَذِهِ وَهَذِهِ سَوَاءٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٥١٠ - وَعَنْهُ ع قَالَ: جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَصَابِعَ الْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ سَوَاءً. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ.

٣٥١١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ر قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي جَنَيْنِ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي لُحْيَانَ سَقَطًا مَيِّتًا بِغُرَّةٍ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ ثُمَّ إِنَّ الْمَرْأَةَ الَّتِي قَضَى لَهَا بِالْغُرَّةِ تُوَفِّيَتْ، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَنَّ مِيرَاثَهَا لِبَنِيهَا وَزَوْجِهَا وَأَنَّ الْعَمَلَ عَلَى عَصَبَتِهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

إِ: قوله: سقط ميتا. حال مقيدة؛ لأنه إذا ضرب بطن امرأة فألقت جنينا ميتا فيه غررة، وإن ألقت حيا ثم مات، فعليه دية كاملة. قال ابن المنذر: ولا خلاف في ذلك بين أهل العلم، وإنما الخلاف في أن حياته تثبت بكل ما يدل على الحياة من الاستهلال والرضاع والنفس والعطاس وغير ذلك، وهو مذهبتنا، وقول الشافعي وأحمد لا يثبت إلا بالاستهلال. ولنا أن كل ما علمت به حياته من شرب اللبن والعطاس والنفس يدل على الحياة كالاستهلال، أما لو تحرك عضو منه فإنه لا يدل على حياته؛ لأن ذلك قد يكون من اختلاج أو خروج من مضيق، وإن ألقت ميتا ثم ماتت الأم، فعليه دية بقتل الأم وغررة بالغرتها. وقد صحح أنه أنه قضى في هذا بالدية والغررة، وإن ماتت الأم من الضربة ثم خرج الجنين بعد ذلك حيا ثم مات، فعليه دية في الأم ودية في الجنين؛ لأنه قتل شخصين، وإن ماتت ثم ألقت ميتا، فعليه دية في الأم، ولا شيء في الجنين. وقول الشافعي لا شيء نجس الغررة في الجنين؛ لأن الظاهر موته بالضرب، فصار كذا إذا ألقت ميتا، وهي حية. ولنا أن موت الأم أحد سببَي موته؛ لأنه يمتنع بيموتها؛ إذ نفسه كنفسها، فلا يجب الضمان بالشك.

اعترض عليه بأن الشك ثابت فيها إذا ألقت جنينا ميتا لاحتمال أن يكون الموت من الضرب، واحتمال أن لم ينفخ فيه الروح ومع ذلك وجب الضمان، وهو أول ما ذكره في هذا الفعل. وأجيب بأن غررة في تلك الصورة تثبت بالنص على خلاف القياس، كما ذكرنا، وليس مانع من فيه في معناه؛ لأن فيه الاحتمال من وجه واحد، وفي ما نحن فيه من وجوه، وهي احتمال عدم نفخ الروح، والموت بسبب انقطاع الغذاء، والموت بسبب موت الأم، فلا يلحق بذلك لاقيات ولا دلالة، فينفي على أصل القياس، وهو عدم وجوب الضمان.

وَفِي رِوَايَةٍ أَبِي دَاوُدَ وَالتَّسَائِي عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْعَقْلَ مِيرَاثُ بَيْنَ وَرَثَةِ الْقَتِيلِ»، وَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ عَقْلَ الْمَرْأَةِ بَيْنَ عَضَّتَيْهَا وَلَا يَرِثُ الْقَاتِلُ شَيْئًا.

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَنَّ امْرَأَتَيْنِ كَانَتَا تَحْتِ رَجُلٍ مِنْ هَذَلِي، فَضَرَبَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِعَمُودٍ فَقَتَلَتْهَا وَقَتَلَتْ جَنِينَهَا، فَاخْتَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ أَحَدُ الرَّجُلَيْنِ: كَيْفَ تَدِي مَنْ لَا صَاحَ وَلَا أَكْلَ وَلَا شَرِبَ وَلَا اسْتَهَلَ؟ فَقَالَ: «أَسْجَعُ كَسْجَعِ الْأَعْرَابِ»، فَقَضَى فِيهِ بِغُرَّةٍ وَجَعَلَهُ عَلَى عَاقِلَةِ الْمَرْأَةِ، وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ فِي الْجَنِينِ عُرَّةً عَلَى عَاقِلَتِهِ الْقَاتِلَةِ.

والمراد بالغرة نصف عشر دية الرجل، لأن الجنين ذكراً، وفي الأنثى عشر دية المرأة، وكل منهما خمس مائة درهم؛ لها في روية ابن أبي عيينة والبخاري وأبو داود، وهو حجة على من قدرها ست مائة نحو مالك والشافعي؛ وهي على العاقلة عندنا، وعند مالك في مال المضارب؛ لأنه بدل الجزء، فصار كقطع إصبع من أصابعه، والعاقلة لا تتحمل إلا بدل النفس. ولنا فيه ما قضى بالغرة على العاقلة، رواه أبو داود والترمذي عن المغيرة بن شعبه، ورواه ابن أبي شيبة عن جابر، ولأنها قتل نفسين جنينين، ولذا سبأها بمائة دية حيث قال: «ثُوبَةُ» وقتلوا أندي من لا صبح ولا استهل؟ الحديث.

ثم وجوب الغرة عندنا على العاقلة في سنة واحدة، وقال الشافعي: في ثلاث سنين كسائر ديات قتل النفس، ولنا ما روي عن محمد قال: بلغنا أن رسول الله ﷺ جعل على العاقلة سنة، ذكره في «الهداية»، وهو وإن لم يحده فخرجوا أحاديثه، لكن قد ذكر جمع من المشايخ أن بلاغات محمد ﷺ في حكم المستدقة، وله وجه، وهو أن دية الجنين لها شبهة؛ شبه بالنفس من حيث إنه حي لحياة نفسه، وشبه بالعنصر من حيث إنه متصل بالأم، فعملنا بالشبه الأول في حق التوريث، وبالثاني في حق التأجير، وبدل نعصر إذا كان نصف العشر يجب في سنة، فكذا هذا، ويستوي في وجوب الخمس مائة في الجنين الذكور والأنثى عند عامة أهل العلم؛ لإطلاق الحديث، النقطة من «المعرفة» و«الهداية» و«العناية» و«التعليق الممخدة» و«شرح الكنترا».

وَفِي «الْمُتَّقِي عَلَيْهِ» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدَّثَ قَالَ: اقْتَتَلْتُ امْرَأَتَانِ مِنْ هَذِلٍ، فَرَمْتُ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ فَقَتَلْتَهَا وَمَا فِي بَطْنِهَا، فَاخْتَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَضَى ﷺ أَنَّ دِيَّةَ جَنِينِهَا عُرَّةٌ عَبْدٌ أَوْ وَلِيدَةٌ، وَقَضَى أَنَّ دِيَّةَ الْمَرْأَةِ عَلَى عَاقِلَتِهَا وَوَرَثَتِهَا وَلَدَهَا وَمَنْ مَعَهُمْ.

وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ عَنِ الْمُخَيْرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: ضَرَبَتْ امْرَأَةٌ ضَرْمَتَهَا بِعَمُودٍ فُسْطَاحٍ وَهِيَ حَبْلَى فَقَتَلَتْهَا، قَالَ: وَإِحْدَاهُمَا لِحَيَاتِي، قَالَ: فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دِيَّةَ الْمُقْتُولَةِ عَلَى عَصَبَةِ الْقَاوِلَةِ وَعُرَّةٌ لَنَا فِي بَطْنِهَا.

وَرَوَى الْبَزَارُ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ امْرَأَةً خَذَقَتْ امْرَأَةً وَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي وَلَدِهَا بِخَمْسِ مِائَةٍ، وَنَهَى عَنِ الْخَذَفِ.

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَوَّمَ الْغُرَّةَ بِخَمْسِينَ دِينَارًا وَكُلَّ دِينَارٍ بِعَشْرَةِ دَرَاهِمٍ.

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّحِيَّيِّ قَالَ: الْغُرَّةُ خُمْسُ مِائَةٍ، يُعْنِي بِرَهْنًا. وَرَوَى عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ: بَلَّغْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَعَلَ عَلَى الْعَاقِلَةِ سَنَةً وَقَالُوا: إِنَّ بَلَائَاتِ مُحَمَّدٍ فِي حُكْمِ الْمُسْتَدَةِ.

٣٥١٢ - وَعَنْ عَلْقَمَةَ وَالْأَسْوَدِ قَالَا: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فِي شِبْهِ «الْعَمْدِ خُمْسٌ وَعِشْرُونَ

١٠ قوله من شبه العمد خمس وعشرون مرة الخ. لذلك قال في «الهداية»: ودية شبه العمد عند أبي حنيفة وأبي يوسف مائة من الإبل أربعة خمس وعشرون بنت خديش، وخمس وعشرون بنت لبون، وخمس وعشرون حقة، وخمس وعشرون جذعة. وقال محمد والشافعي: مائة أثلاثا، ثلاثون جذعة، وثلاثون حقة، وأربعون شبة، كلها خبئات في بطونها أولادها؛ لقوله: «لا إنا إن قتل خطأ العمد قبل السوط» العمد وفيه مائة من الإبل أربعون في بطونها أولادها، وعن عمر وزيد: مائة ثلاثون حقة وثلاثون جذعة، ولأن دية شبه العمد أغلظ، وذلك فيه ثلثا، ولها قوله: «لا إنا» في نفس السوط مائة من الإبل وما روي غير ثابت لاختلاف الصحابة، في صفة التغلظ وابن مسعود: «لا إنا» بالتخفيف أربعة، كما ذكرنا وهو كالمرفوع، فيعارض به.

حَقَّةٌ وَخُمْسٌ وَعِشْرُونَ جَذَعَةً وَخُمْسٌ وَعِشْرُونَ بَنَاتٍ لَبُونٍ وَخُمْسٌ وَعِشْرُونَ بَنَاتٍ مَخَاضٍ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَهُوَ كَالْتِرْفُوعِ؛ لِأَنَّ الْمَقَادِيرَ لَا تُعْرَفُ بِالرَّأْيِ.

٣٥١٣ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «عَقْلُ شِبِّهِ الْعَمْدِ مَغْلُظٌ مِثْلُ عَقْلِ الْعَمْدِ، وَلَا يُقْتَلُ صَاحِبُهُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٥١٤ - وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ، وَكَانَ فِي كِتَابِهِ: أَنَّ مَنْ اعْتَبَطَ مُؤْمِنًا قَتْلًا عَنْ بَيِّنَةٍ فَإِنَّهُ قَوْدٌ إِلَّا أَنْ يَرْضَى أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ، وَفِيهِ أَنَّ الرَّجُلَ يُقْتَلُ بِالسَّرَاةِ، وَفِيهِ: فِي النَّفْسِ ^(١) الدِّيَّةُ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَعَلَى أَهْلِ ^(٢) الذَّهَبِ أَلْفٌ دِينَارٍ،

(١) قوله: وفي النفس الدية يبلغ: أي عند العدول عن القصص إليها في العمد، وهي متعينة في الخطأ شبه العمد. وفي «كتاب الرحمة»: اتفق الأئمة على أن الدية للمسلم الحر الذكر مائة من الإبل في مال القات العائد إذا عدل إلى الدية، ثم اختلفوا هل هي حالة أو مؤجلة؟ فقال مالك والشافعي وأحمد رحمهم الله حالة. وقال أبو حنيفة رحمته الله: هي مؤجلة في ثلاث سنين. واختلفوا في دية العمد، فقال أبو حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه: هي أرباع لكل من من أسنان الإبل، منها خمس وعشرون بنت مخاض، ومثلها بنت لبون، ومثلها حثاق، ومثلها جذاع. وقال الشافعي: يؤخذ مثلكة ثلاثون حقة، وثلاثون جذعة، وأربعون خليفة، وهي حوامل، وبه قال أحمد في روايته الأخرى. وأما دية شبه العمد فهي مثل دية العمد المحض عند أبي حنيفة والشافعي. واختلف الرواية عن مالك في ذلك. وأما دية الخطأ، فقال أبو حنيفة وأحمد: هي خمسة وعشرون جذعة، وعشرون حقة، وعشرون بنت لبون، وعشرون ابن مخاض، وعشرون بنت مخاض. كذا في «المعرفة».

(٢) قوله: وعلى أهل الذهب ألف دينار: اختلفوا في الدنانير والدراهم هل تؤخذ في الديات أم لا؟ فقال أبو حنيفة وأحمد رحمهم الله: يجوز أخذها في الديات مع وجود الإبل، ثم عنهما روايتان، هل هي أصل بنفسها أم الأصل الإبل، والذهب والدرهم بدل عنها. وقال مالك: هي الأصل بنفسها مقدرة بالشرح ولم يعتبرها بالإبل. وقال الشافعي: لا يعدل عن الإبل إذا وجدت إلا بالتراضي، وإن أعوزت فعنه فولان الجديد المراجع أنه يعدل إلى قيمته حين التقصص، زائدة أو ناقصة، والقديم المعمول به ضرورة أنه يعدل إلى ألف دينار أو اثني عشر ألف درهم. واختلفوا في صلح الدية من الدراهم، فقال أبو حنيفة: عشرة آلاف درهم. وقال الشافعي وأحمد: اثنا عشر ألف درهم.

وَفِي الْأَنْفِ^{١١} إِذَا أُوعِبَ جَدْعُهُ الدِّيَةُ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي^{١٢} اللِّسَانِ الدِّيَةُ، وَفِي الشَّفَتَيْنِ الدِّيَةُ^{١٣} وَفِي الْبَيْضَتَيْنِ الدِّيَةُ وَفِي الذَّكَرِ الدِّيَةُ وَفِي الصُّلْبِ الدِّيَةُ وَفِي الْعَيْنَيْنِ الدِّيَةُ.....

- كذا في: الاختلاف الأئمة، وظاهر الحديث يؤيد أبا حنيفة. قال: وعلى أهل الذهب، فالتقدير مائة من الإبل، على أهل الإبل وألف دينار أو ما يقوم مقامها وهو عشرة آلاف درهم على أهل الذهب. كذا في «المروقة».

١١ قوله: وفي الأنف إذا أوعب جدعه الدية مائة من الإبل: والأصل في الأطراف أنه إذا قُوت جس منفعته على الكمال أو أزال جثلاً مقصوداً في الأدمي على التكامل يجب كل الدية لأنلافه النفس من وجوه، وهو ملحق بالإنلاف من كل وجه: تعظيماً للأدمي؛ دليله قضاء رسول الله ﷺ بالدية كلها في اللسان والأنف، وعلى هذا ينسحب فروع كثيرة، فنقول: في الأنف الدية؛ لأنه أزال الجثمان على الكمال، وهو مقصود، وكذا إذا قطع الهارن أو الأركبة؛ لما ذكرنا من إزالة الجثمان، ولو قطع الهارن مع القصبة لا يزداد على دية واحدة؛ لأنه عضو واحد. كذا في «الهداية».

١٢ قوله: وفي اللسان الدية: قل الطيبي: فإن قلت: كيف يوافق هذا قوله في الحديث الآتي: «وفي اللسان خمساً وخمسة»؟ قلت: اعتبر في الجمع هناك أفراداً وهنا حقيقته، مثاله في التعريف حقيقة الخسر واستغراقه. ولذلك كرر خمساً؛ ليستوعب الدية الكاملة باعتبار أخماسها. قال ابن الحاجب: العرب تكرر الشيء مرتين لتستوعب تفصيل جميع جسمه باعتبار المعنى الذي دل عليه اللفظ المكرر. وفيه أن الأخماس هناك زيادة على الدية. أخذته من «المروقة».

١٣ قوله: وفي الشفتين الدية إلخ: اعلم أن ما لا ثاني له في بدن الإنسان من لأعضاء أو المعاني المقصودة فيه كمال الدية، والأعضاء أربعة أنواع: أفراد، وهي ثلاثة: الأنف واللسان والذکر، والمعاني التي هي أفراد في البدن: العقل والنفس والشم والذوق. وأما الأعضاء التي هي أزواج فالعبدان والأذان والشاخصتان والخاجبتان والشفتان واليدان وثدي المرأة والأنثيان والرجلان، ففيها الدية، وفي أحدهما نصفها. والتي هي أربع: أشفار العين، وفي كل شفر رُبع الدية. والتي هي أعشار: أصابع اليدين والرجلين، ففي العشرة الدية، وفي الواحدة عُشرها. والتي تزيد على ذلك: الأسنان، وفي كل منها نصف عُشر الدية. كذا في «رد المحتار».

وأما ما رواه أبو داود والنسائي أن غلاماً لأناس فقراء قطع أذن غلام لأناس أغنياء، فأتى أهله النبي ﷺ فقالوا: إن أناساً فقراء، فلم يجعل عليهم شيئاً. ففيه دليل لنا على أن عمداً الصبي خطأ؛ إذ لم تصدر عن اختيار صحيح، وهذا لا يقتضيه منه في القتل، وفيه الدية على تعاقلة. وقال الشافعي رحمه الله: عمداً الصبي عمداً، حتى تجب الدية في ماله، واستدل الشافعي بهذا الحديث على أن جدية الخطأ لا تلزم العاقلة إن كانوا فقراء. وقال أبو حنيفة: تلزم العاقلة الفقراء إذا كان لهم حرفة وعمل؛ لإطلاقي حديث العاقلة. انقطعه من «الهداية» و«المروقة» و«نيل الأوطار».

وَفِي الرَّجُلِ ^(١) الْوَاحِدَةِ نِصْفُ الدِّيَةِ، وَفِي الْمَأْمُومَةِ ^(٢) ثُلُثُ الدِّيَةِ وَفِي الْجَائِفَةِ ثُلُثُ الدِّيَةِ، وَفِي الْمُتَقَلِّةِ خَمْسَ عَشْرَةَ مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي كُلِّ ^(٣) مِنْ أَصَابِعِ الْيَدِ وَالرَّجْلِ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي السِّنِّ ^(٤) خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَالذَّارِيُّ.

وَفِي رِوَايَةٍ مَالِكٍ: وَفِي النِّعَيْنِ خَمْسُونَ ^(٥)، وَفِي الْيَدِ خَمْسُونَ وَفِي الرَّجْلِ خَمْسُونَ وَفِي الْمَوْضِحَةِ خَمْسٌ.

= وقد مولانا الشيخ عماد المحدث نتهانوي رحمته في تأويل هذا الحديث: لعنه تعالى لم يجعل الدية عليهم بالفعل، ولم يطلب منهم على الفور، بل جعل أمده على البسر والغنا أو يحمل على الخصوصية بإذن الشارع عليه في حقهم خاصة، أو يكون في أول الأمر، ثم نسخ هذا الجزء من الحديث بإجراء الدية في أمثال ذلك الأمر، هذا كله عن تقدير كون الجاني حُرًّا، وأما في صورة كون الجاني عبدًا فالتوجيهات هكذا، لكن الجناية تكون على رقبته العبد لا على العاقلة.

١: قوله: وفي رجل واحدة نصف الدية: قال الشمني: يجب الدية كاملة في اثنين مما في البدن منه اثنان كالعينين واليدين والرجلين، والشفتين والأذنين والأنف، وفي أحدهما مما في البدن منه اثنان نصف الدية. كذا في «المروقات».

٢: قوله: وفي المأمومة ثلث الدية إلخ: كذا في في «الهداية». وقال في «المروقات»: قال الطيبي رحمته: وأمثال هذه التقديرات تعبدٌ محض، لا طريق إلى معرفته إلا بالتوقيف.

٣: قوله: وفي كل إصبع إلخ: كذا قال في «الهداية» لهذا الحديث، ولأن في قطع الكل تقويت جنس المنفعة، وفيه دية كاملة، والأصابع عَشْرٌ فتقسم الدية عليها.

٤: قوله: وفي السن خمس من الإبل: أو خمسون دينارًا أو خمسة درهم؛ لقوله تعالى: في كل سن خمس من الإبل يعني نصف عُشْر دية نو حُرًّا، ونصف عُشْر قيمته لو عبدًا، فإن قلت: تزيد حيث يد دية الإنسان كلها على دية النفس ثلاثة أخماسها، أي بناء على الغالب من أن الإنسان اثنان وثلاثون، فيجب فيها ستة عشر ألف درهم، وذلك دية النفس وثلاثة أخماسها. قلت: نعم، ولا بأس فيه؛ لأنه ثابت بالنقص على خلاف القياس، كما في «الغنية» وغيرها. وفي «الدعوى»: وليس في البدن ما يجب بتفويته أكثر من قدر الدية سوى الأسنان. «الذر المختار» و«رد المحتار» مشط منها.

٥: قوله: وفي النعنين خمسون: أي من الإبل، وهي نصف دية النفس. كذا في «الهداية».

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَوَاضِيعِ خُمْسًا خُمْسًا مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي الْأَسْتَنِ خُمْسًا خُمْسًا مِنَ الْإِبِلِ. وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ الْفُصْلَ الْأَوَّلَ.

٣٥١٥ - وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه أَنَّهُ قَضَى^١ فِي رَجُلٍ ضَرَبَ رَجُلًا، فَدَهَبَ سَمْعُهُ وَبَصَرُهُ وَنِكَاحُهُ وَعَقْلُهُ بِأَرْبَعَةِ دِيَّاتٍ. ذَكَرَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي رِوَايَةٍ عَنِ الْحَارِثِ وَابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ، وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ نَحْوَهُ.

٣٥١٦ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَدَى^٢ الْعَامِرِيِّينَ بِدِيَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَكَانَ لَهَا عَهْدٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

١ - قوله: قضى في رجل إلخ: فيه دليل على أنه يجب في كل واحد من الأربعة المذكورة دية عندنا وعند الفقهاء. وقد استدل بها صاحب «البحر»، وقال: إنه لم ينكره أحد من الصحابة، فكان إجماعاً. انقطعت من «نيل الأوطار». لذلك قال في «الهداية»: ومن ضرب عضوا فأذهب منفعتيه، ففيه دية كاملة، كاليد إذا شلت، والعين إذا ذهب ضرؤها. وقال في موضع آخر منه: وفي النقص إذا ذهب بالضرب الدية، وكذا إذا ذهب سمعه أو بصره أو شمه أو ذوقه: لأن كل واحد منها منفعة مقصودة.

٢ - قوله: ودَى العامريين بدية المسلمين إلخ: يعني دية المسلم والذمي ولو كان مجوسياً سواء، قال مالك: دية اليهود والنصراني سنة ألف درهم؛ لقوله ﷺ: «عقل الكافر نصف دية المسلم» ولكل عنده اثنا عشر ألفاً. وقار الشافعي: دية النصراني واليهودي أربعة آلاف درهم، ودية المجوسي ثمان مائة درهم؛ لأنه روى هكذا. وهذا على قوله القديم، وبه قال أحمد ومالك في رواية، وعلى قوله الجديد ثلث المائة من الإبل أو قيمة الثلث عند فقدها، وكذلك في المجوسي. وقد ما روى عن ابن عباس أن النبي ﷺ ودَى^٣ العامريين الذين كانا على عهد من رسول الله ﷺ وقتلها عمرو بن أمية الضمري ثمان مائة من الإبل. وقال ﷺ: «دية كل ذي عهد في عهده ألف دينار» وعن المزهري أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانا يعلان دية الذمي مثل دية المسلم. لا يقال: إن نقص الكفر فوق نقص الأثوة والرق، فوجب أن تنقص دية به، ولأن الرق أثر الكفر، فإذا انتقص بأثره ففيه أولى؛ لأننا نقول: نقصان دية المرأة والعبد لا باعتبار نقصان الأثوة والرقية، بل باعتبار نقصان صفة الملكية، فإن للمرأة لا تملك النكاح، والعبد لا يملك المال، والحر الذكر يملكها، فلهذا زادت قيمته ونقصت قيمتها، والكافر يدوي المسلم في هذا المعنى، فوجب أن يكون بدله كبدله. مأخوذ من شروح «الكنز».

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي مَرَاتِيلِهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دِيَّةُ كُلِّ ذِي عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ أَلْفُ دِينَارٍ».

وَرَوَى مُحَمَّدٌ فِي «كِتَابِ الْأَقَارِ» عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ أَبِي الْهَيْثَمِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالُوا: دِيَّةُ الْمُعَاهِدِ دِيَّةُ الْخَرِّ النُّسْلِيمِ.

٣٥١٧ - وَعَنْ خُشَيْفِ بْنِ مَالِكٍ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قُضِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي دِيَّةِ الْخَطَا عِشْرِينَ بَنْتَ مَخَاضٍ، وَعِشْرِينَ ابْنِ مَخَاضٍ ذُكُورًا، وَعِشْرِينَ بَنْتَ لَبُونٍ، وَعِشْرِينَ جَذَعَةً، وَعِشْرِينَ حَقَّةً. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مَوْفُوفٌ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَقَالَ عَلِيُّ الْقَارِي: وَعَلَى تَقْدِيرِ تَسْلِينِهِ لَا يَضُرُّهُ، فَإِنَّ مِثْلَ هَذَا الْمَوْفُوفِ فِي حُصْمِ الْمَرْفُوعِ؛ لِأَنَّ التَّقَادِيرَ لَا تُعْرَفُ مِنْ قَبْلِ الرَّأْيِ مَعَ أَنَّ الْمَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْحَدِيثُ مَرْفُوعًا وَمَوْفُوفًا يُعْتَبَرُ الْمَرْفُوعُ، وَخُشْفٌ وَثَقَّةُ النَّسَائِيِّ، وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي الثَّقَابِ، وَهُوَ رَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعَنْ عُمَرَ، وَعَنْ أَبِيهِ، فَيَكُونُ مَعْرُوفًا؛ لِأَنَّ أَقْلَ الْمَعْرُوفِ أَنْ يُرَوَى عَنْ اثْنَيْنِ.

وَقَالَ الشَّيْخُ: وَأَجَابَ الْأَصْحَابُ عَنِ الَّذِي وَدَّاهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَبَرَّعَ بِذَلِكَ وَلَمْ يَجْعَلْهُ حُكْمًا.

وَرَوَى التَّبِيهِيُّ مِنْ ضَرِيْقِي الشَّافِعِيِّ قَالَ: قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: بَلَّغْنَا عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ

١: قوله: قُضِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي دِيَّةِ الْخَطَا رَجَحَ أَيُّ دِيَّةِ الْخَطَا مائة من الأبل أحداً أي عشرون ابن مخاض، وعشرون بنت مخاض، وعشرون بنت لبون، وعشرون حقة، وعشرون جذعة فهذا الحديث، في الشافعي أخذ بمذهبنا غير أنه قال: يجب عشرون ابن لبون مكان «ابن مخاض»، والحجة عليه ما روينا، مأخوذ من «الكلمة» والمعني.

قَرَضَ عَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ فِي الدِّيَةِ أَلْفَ دِينَارٍ، وَمِنْ الْوَرِقِ عَشْرَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ.

١٠ قوله: فرض على أهل الذهب في الدية ألف دينار؛ وأعلم أن العلماء اختلفوا في الأصل في الدية، فكان الشافعي وأحمد في رواية: الإبل فقط، وبقيّة الأصناف مصالحة لا تقدير شرعي، فتجب قيمتها، بأنفة ما بلغت. وأما هذا الحديث والحديث السابق أعني «وعلى أهل الذهب ألف دينار»؛ أن كل الأنواع الثلاثة من الإبل والذهب والفضة أصول، وعينه أبو حنيفة -رحمه-، وأن التعيين بالرضا، أو القضاء، وعليه عمل القضاة وقيل: يلقن، ذكره الغهستاني.

ووجه الاستدلال به أن عمر -رحمه- قضى بذلك بمحض من الصحابة -رحمهم- من غير تكبر، فحل بمحل الإجماع. وقال أبو يوسف ومحمد وأحمد في رواية: الإبل والذهب والفضة والبقرة، مائة بضة والغنم ألف شاة، والحلقة مائة حلقة، أصول. وفائدة الخلاف تظهر في اختيار القتال، فعند أبي حنيفة الخيار من الأنواع الثلاثة فقط، وعندهم من السنة، ثم فائدة هذا الاختلاف إنه يظهر فيها إذا صالح القتال مع ولي الفتى على أكثر من مائتي بقر، فعنده يجوز؛ لأنه صالح على ما ليس من جنس الدية، وعلى فرلح لا يجوز، كما هو صالح على أكثر من مائة من الإبل أو أكثر من ألف دينار.

والصحيح ما ذهب إليه الإمام، كما في «الضممرات»؛ لأن أبو يوسف ومحمد -رحمهم- أخذوا بظاهر حديث عمر، وقالوا: الدية من الأصناف الستة، فإن عمر -رحمه- جعلها من هذه الأصناف، وقدر كل صنف منه بمقدار. ومعلوم أنه ما كان يتفق القضاء بذلك كله في وقت واحد، فعرفنا أن المراد بيان المقدار من كل صنف، وأبو حنيفة -رحمه- قال: الدية من الإبل والدرهم والدينار. وقد شتهرت الآثار بذلك عن رسول الله ﷺ، وإنما أخذ عمر من البقر والغنم والخلل في الابتداء؛ لأن كانت أموالهم، وكان الأداء منها يسر عليهم، وأخذها بطريق التيسير عليهم، فظن الراوي أن ذلك كان منه على وجه بيان التفسير لدية في هذه الأصناف، فلما صارت الدواوين والإعطيات جل أموالهم الدراهم والدينار والإبل، ففرض بالدية منها. ثم لا مدخل للبقر والغنم في قيمة المتلفات أصلاً، فهي بمنزلة الدور والعبيد والجواري، وهكذا كان ينبغي أن لا تدخل الإبل إلا أن الآثار اشتهرت فيه عن رسول الله ﷺ تركنا نقياس لذلك في الإبل خاصة. أخذته من «المروقة» و«نيل الأوطار» و«رد المحتار» و«النهاية» و«الهداية» و«الميسرة».

١١ قوله: ومن الورق عشرة آلاف درهم. قال الشافعي: الدية عندنا من الذهب ألف دينار، ومن الفضة عشرة آلاف درهم. ومن الإبل مائة. وقال الشافعي: من الورق اثنا عشر ألفاً، وبه قال مالك وأحمد وإسحاق؛ لما أخرج أصحاب الشئخ الأربعة عن ابن عباس أن رجلاً من بني عدي قتل، فجعل النبي ﷺ دية اثني عشر ألفاً. ولما هو قول الثوري وأبي ثور من أصحاب الشافعي ما روى البيهقي من طريق الشافعي قال: قال محمد بن الحسن: بلغنا عن عمر -رحمه- أنه فرض على أهل الذهب في الدية ألف دينار. ومن الورق عشرة آلاف درهم.

٣٥١٨ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عليه السلام أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَطَبَّبَ وَلَمْ يَعْلَمْ مِنْهُ طِبٌّ قَبْلَ ذَلِكَ فَهُوَ ضَامِنٌ» ^(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ.

بَابُ مَا لَا يُضْمَنُ مِنَ الْجِنَايَاتِ

٣٥١٩ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعَجَمَاءُ» ^(٢) جَرَحُهَا جُبَّارٌ وَالْمَعْدِنُ ^(٣) جُبَّارٌ، وَالْبَيْتُ جُبَّارٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

= وتأويل ما روى الشافعي أن النبي ﷺ قضى من دراهم كان وزنها وزن ستة أي وزن ستة منها ستة مثاقيل، فإن في ابتداء عهد رسول الله ﷺ كان وزن الدراهم وزن ستة. وقد كانت الدراهم كذلك أي وزن ستة إلى عهد عمر رضي الله عنه، ثم صار وزن سبعة. وقال تاج الشريعة: وتأويل ما روى أنه أوجب اثني عشر محمول على أنه أوجب من دراهم كانت نوزن ستة واثني عشر بوزن ستة تبلغ عشرة آلاف بوزن سبعة. التفطته من «المرقاة» و«العناية».

(١) قوله: فهو ضامن: أي دية وسقط عنه القصاص لإذن المريض، وجناية الطبيب عند عامة الفقهاء على العقالة، «اللمعات» و«المرقاة» ملقط منها. وقال في «بذل المجهود»: حاصله: أن الطبيب إذا عالج شيء من المحالجة بيده مثلاً: قطع العرق أو شق الجلد أو كواه بمكواة أو سقاء بيده فأوجز في فيه فلفظ، فهو جناية تلزمه الدية، وأما إذا وصف له الدواء وبينه للمريض فأكل المريض بيده فلا ضمان فيه.

(٢) قوله: العجماء جرحها جبار: احتج به أبو حنيفة رحمته الله على أن ما أفسدت الهاشية من مال الغير لم يكن معها مالها فلا ضمان عليه، ليلاً كان أو نهاراً، وإن كان معها مالها، فإن كان يسوقها فعليه ضمان ما أتلفت بكن حاله، وإن كان قائدها أو راكبها فعليه ضمان ما أتلفت بفسادها أو يدها، ولا يجب ضمان ما أتلفت برجلها إلا أن يحملها الذي معها على الإلتفاف أو يقصده فحينئذ يضمن لوجود التعدي منه. وقال الشافعي: إن ما أفسدت الهاشية بالنهار من مال الغير فلا ضمان على ربا إذا لم يكن معها مالها، وإن كان معها فعليه ضمان ما أتلفته، سواء كان راكبها أو سائقها أو قائدها أو كانت وافقة عنده، سواء أتلفت بيدها أو رجلها أو فمها.

وأجاب أصحاب أبي حنيفة بأن العجماء جبار مطلق عام، فوجب العمل بعمومه، وأما التعدي فخارج عنه، «عمدة القاري» و«المسوى» ملقط منها. وقال في «التعليق الممجد»: فلا يختص الحذر بالجرح، بل كل الإلتفات ملحقة بها. وقال عياض: إنما نَبَّه بالجرح؛ لأنه الأغلب أو هو مثال نَبَّه به على ما عده.

(٣) قوله: والمعدن جبار والبئر جبار: معناه أن الرجل يستأجر الرجل لحفر البئر أو المعدن فيسقط البئر أو المعدن على الخافر فيقتله، فذلك هدر لا ضمان فيه؛ لعدم التسبب والمباشرة منه. التفطته من «موطأ محمد» و«التعليق الممجد».

٣٥٢٠ - وَعَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَزَّوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جَيْشَ الْعُسْرَةِ، وَكَانَ فِي أَجِيرٍ، فَقَاتَلَ إِنْسَانًا، فَغَضَّ أَحَدَهُمَا يَدَ الْآخَرِ، فَانْتَزَعَ الْمَعْضُوضُ يَدَهُ مِنْ فِي الْعَاضِ، فَانْدَرَجَتْ ثَنِيَّتُهُ فَسَقَطَتْ، فَانْطَلَقَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَهْدَرَ ثَنِيَّتَهُ، وَقَالَ: «أَقِيدَ يَدُهُ فِي فَيْدِكَ تَقْضِيهَا كَالْمَحْلِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٥٢١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ إِنْ جَاءَ رَجُلٌ يُرِيدُ أَخْذَ مَا لِي؟ قَالَ: «فَلَا تُعْطِهِ مَا لَكَ». قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَاتَلَنِي؟ قَالَ: «قَاتِلْهُ». قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلَنِي؟ قَالَ: «قَاتِلْ شَهِيدًا». قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلْتُهُ؟ قَالَ: «هُوَ فِي النَّارِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

١. قوله: فأصدر نيته إلخ: واختلف العلماء فيه، فكانت طائفة من غَضَّ يَدَ رَجُلٍ فانتزع المعضوض يده من فم العاَضِ فقتل شيئاً من أسنان العاَضِ فلا شيء عليه في السنن، وروي هذا عن أبي بكر الصديق، وشريح، وهو قول الكوفيين والشافعي، قالوا: ولو حرجه المعضوض في موضع آخر فعليه ضمانه. وقال ابن أبي ليلى ومالك: هو ضامن ليدية السنن، وحديث الباب حجة الأولين. كذا في عمدة القاري. وقال في منيل الأوضار: هذا الحديث يدل على أن الجندية إذا وقعت على المجني بسبب منه كالحقصة المذكورة وما شابهها، فلا قصاص ولا أَرَش، وإليه ذهب الجمهور، ولكن بشرط أن لا يتمكن المعضوض مثلاً من إطلاق يده أو نحوه بها هو أيسر من ذلك، وأن يكون ذلك العض مما يتألم به المعضوض، وظاهر الدليل عدم الاشتراط. وقد قيل: إنه من باب التقييد بالقواعد الكلية.

٢. قوله: قال: أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلْتُهُ؟ قال: هو في النار: فيه جواز قتل القاصد لأخذ المال بغير حق سواء كان قليلاً أو كثيراً، لعموم الحديث. وهذا قول جمهور العلماء. وقال بعض أصحاب مالك: لا يجوز قتله إذا طلب شيئاً يسيراً كالثوب والطعام. وهذا ليس بشيء، والصواب ما قاله الجمهور، وفيه أن القاصد إذا قتل لادية له ولا قصاص، وفيه أن الدافع إذا قتل يكون شهيداً. فانه في «عمدة القاري». وقال في «المرفأة»: وعامة العلماء على أن الرجل إذا قصد ماله أو دمه أو أهله فله دفع القاصد بالأحسن، فإن لم يمنع إلا بالمقاتلة، فقتله فلا شيء عليه انتهى. وفي «الدر المختار»: من تعدى على عمارم رجل يجوز له قتله وإن لم يجد البيت فيقتص في أحكام الدنيا ولا حرج عليه في أحكام الآخرة. وقال في موضع آخر منه: ومن دخل عليه غيره ليلاً فأخرج السرقة من بيته فأتبعه رب البيت فقتله فلا شيء عليه؛ لقوله ﷺ: «مَنْ دَخَلَ بَيْتًا فَخَرَّ مِنْهُ، وَكَذَلِكَ قَتْلُهُ قَبْلَ أَخْذِهِ إِذَا قَصِدَ أَخْذَ مَالِهِ وَلَمْ يَتِمَّ مِنْ دَفْعِهِ إِلَّا بِالْفَتْلِ». صدر الشريعة.

وَفِي «الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ» عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ».

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ دِينِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دَمِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ ^(١) دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ أَهْلِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ».

٣٥٢٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَوْ أَظْلَعَ فِي بَيْتِكَ أَحَدٌ وَلَمْ تَأْذَنْ لَهُ حَدَفْتَهُ بِحَصَاةٍ، فَفَقَأَتْ ^(٢) عَيْنَهُ مَا كَانَ عَلَيْكَ مِنْ جُنَاحٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

فَالْحَدِيثُ مَحْمُولٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله عَلَى مَنْ نَظَرَ فِي بَابِ دَارٍ رَجُلٌ، فَفَقَأَ الرَّجُلُ عَيْنَهُ لَا يَضْمَنُ إِنْ لَمْ يُمْكِنَهُ تَنْجِيَّتُهُ مِنْ غَيْرِ فَقُيِّهَهَا، وَإِنْ أُمِّكِنَهُ ضَمِنَ.

(١) قوله: ومن قتل دون ماله فهو شهيد: وقال في «الدر المختار» ويجوز أن يقال: دون ماله وإن لم يبلغ نصيباً، ويقتل من يقادله عليه؛ لإطلاق الحديث: «من قتل دون ماله فهو شهيد»، «فتح».

(٢) قوله: فقأت عينه ما كان عليك من جناح: وفي «الفتاوى»: من نظر في باب دار رجل ففقأ الرجل عينه لا يضمن إن لم يمكنه تنجيته من غيره ففقأ، وإن أمكنه ضمن. وقال الشافعي: لا يضمن فيها، ولو أدخل رأسه فرماه بحجر ففقأها لا يضمن إجماعاً، إنها الخلاف فيمن نظر من خارجها، كذا في «الدر المختار». وقال في «رد المختار»: وفي «معراج الدراية»: ومن نظر في بيت إنسان من ثقب أو شق باب أو نحوه فطعت صاحب الدار بخشبة أو رماه بحصاة ففقأ عينه يضمن عندنا، وعند الشافعي لا يضمن؛ لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: «لَوْ أَنَّ امْرَأَةً أَظْلَعَ عَلَيْكَ بَغِيرَ إِذْنٍ فَخَدَفَتْ بِحَصَاةٍ فَقَأَتْ عَيْنَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ جُنَاحٌ»، ولقوله ﷺ: «فِي الْعَيْنِ نِصْفُ أُنْثَى»، وهو عام، ولأن مجرد النظر إليه لا يبيح الجناية عليه، كما لو نظر من الباب المفتوح وكما لو دخل بيته ونظر فيه أو نال من امرأته ما دون الفرج لم يجر قلع عينه، ولأن قوله ﷺ: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ» الحديث يقتضي عدم سقوط عصمته. والمراد ما روى أبو هريرة المبالغة في الزجر عن ذلك. ومثله في ط عن الشامي، وقوله: وكما لو دخل بيته إلخ مخالف لما ذكره الشارح صاحب «الدر المختار» إلا أن يحمل ما ذكره على ما إذا لم يكن تنجيته بغير ذلك وما هنا على ما إذا أمكن، فليتأمل والله أعلم.

وَفِي رِوَايَةٍ لَّهُمَا عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ رَجُلًا أَطْلَعَ فِي جُحْرِ فِي بَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِدْرَى يَحْكُ بِهَ رَأْسَهُ، فَقَالَ: «لَوْ أَعْلَمَ أَنَّكَ تَنْتَظِرُنِي لَصَعَنْتُ بِهِ فِي عَيْنَيْكَ، إِنَّمَا جُعِلَ الْإِسْتِئْذَانُ مِنْ أَجْلِ الْبَصَرِ».

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ عَنْ أَبِي دُرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَشَفَ سِتْرًا فَأَدْخَلَ بَصَرَهُ فِي الْبَيْتِ قَبْلَ أَنْ يُؤْذَنَ لَهُ، فَرَأَى عَوْرَةَ أَهْلِهِ فَقَدْ أَتَى حَدًّا لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَأْتِيَهُ لَوْ أَنَّهُ حِينَ أَدْخَلَ بَصَرَهُ اسْتَقْبَلَهُ رَجُلٌ فَقَفَا عَيْنَيْهِ مَا عَثَرْتُ عَلَيْهِ، وَإِنْ مَرَّ الرَّجُلُ عَلَى بَابٍ لَا سِتْرَ لَهُ غَيْرَ مُعَلَّنٍ فَتَصَرَ فَلَا خَطِيئَةَ عَلَيْهِ، إِنَّمَا الْخَطِيئَةُ عَلَى أَهْلِ الْبَيْتِ».

٣٥٢٣ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ مَغْفَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا يَحْدِفُ وَقَالَ: لَا تَحْدِفْ؛ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْحَدْفِ، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَا بَصَادَ بِهِ صَيْدٌ، وَلَا يُنْكَى بِهِ عَدُوٌّ، وَلَكِنَّهَا قَدْ تَكْثِيرُ السِّنِّ وَتَقْفَا الْعَيْنِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٥٢٤ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا مَرَّ أَحَدُكُمْ فِي مَسْجِدِنَا أَوْ فِي سُوقِنَا وَمَعَهُ نَبْلٌ، فَلْيُمْسِكْ عَلَى نِصَالِهَا بِكَفِّهِ أَنْ يَصِيبَ أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ مِنْهَا شَيْءٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٥٢٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُشِيرُ أَحَدُكُمْ عَلَى أَخِيهِ بِالسَّلَاحِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي لَعَلَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ فِي يَدِهِ، فَيَقَعُ فِي حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٥٢٦ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَشَارَ إِلَى أَخِيهِ بِحَدِيدَةٍ فَإِنَّ السَّلَاحَ تَلْعَنُهُ حَتَّى يَدْعَهُ وَإِنْ كَانَ أَخَاهُ لِأَبِيهِ وَأُمِّهِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٥٢٧ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَزَادَ مُسْلِمٌ: «وَمَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا».

٣٥٢٨ - وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَلَّ عَلَيْنَا السَّيْفَ فَلَيْسَ مِنَّا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٥٢٩ - وَعَنْ ابْنِ عُثْمَرَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لِحَنَتُمْ سَبْعَةَ أَبْوَابٍ، بَابٌ مِنْهَا لِمَنْ سَلَّ السَّيْفَ عَلَى أُمَّتِي - أَوْ قَالَ -: عَلَى أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

٣٥٣٠ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُتَعَاطَى السَّيْفُ مَسْلُولاَ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

٣٥٣١ - وَعَنْ الْحُسَيْنِ عَنْ سَعْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى ^(١) أَنْ يُقَدَّ السَّيْرُ بَيْنَ إِصْبَيْعَيْنِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٥٣٢ - وَعَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ هِشَامَ بْنَ حَكِيمٍ بَنِي حِزَامٍ مَرَّ بِالشَّامِ عَلَى أَتَانٍ مِنَ الْأَنْبَاطِ وَقَدْ أُقِيمُوا فِي الشَّمْسِ، وَصَبَّ عَلَى رُؤُوسِهِمُ الزَّيْتُ. فَقَالَ: مَا هَذَا؟ قِيلَ: يُعَذِّبُونَ فِي الْحَرَّاجِ، فَقَالَ هِشَامُ: أَشْهَدُ لَسَمِعتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ يُعَذِّبُ الَّذِينَ يُعَذِّبُونَ النَّاسَ فِي الدُّنْيَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٥٣٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُوشِكُ أَنْ ظَالَتْ بِكَ مَدَّةٌ أَنْ تَرَى قَوْمًا فِي أَيْدِيهِمْ مِثْلُ أَذْنَابِ الْبَقَرِ، يَغْدُونَ فِي غَضَبِ اللَّهِ وَيَرْوَحُونَ فِي سَخَطِ اللَّهِ». وَفِي رِوَايَةٍ: «وَيَرْوَحُونَ فِي لَعْنَةِ اللَّهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٥٣٤ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صِنْفَانِ مِنَ أَهْلِ النَّارِ لَمْ أَرَهُمَا قَوْمٌ مَعَهُمْ سِيَاطٌ كَأَذْنَابِ الْبَقَرِ يَضْرِبُونَ بِهَا النَّاسَ وَيَسَاءُ كَاسِيَاتٌ غَارِيَاتٌ مُبِيلَاتٌ مَاثِلَاتٌ رُؤُوسُهُنَّ كَأَسْنِمَةِ الْبُخْتِ الْمَائِلَةِ لَا يَدْخُلْنَ الْجَنَّةَ وَلَا يَخْرُجْنَ رِجْحَاهَا وَإِنْ رِجْحَاهَا لَيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ كَذَا وَكَذَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(١) قوله: نهى أن يقاد إلخ: قال ابن الملك: النهي في هذين الحديثين نهى تنزيه وشفقة. كذا في «المروقة».

٣٥٢٥ - وَعَنْهُ عَلَيْهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَجْتَنِبِ الْوُجْهَ فَإِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

بَابُ الْقَسَامَةِ

٣٥٣٦ - عَنِ الْحَارِثِ بْنِ الْأَرْمَعِ قَالَ: قُتِلَ قَتِيلٌ بَيْنَ وَادِعَةٍ وَحَيٍّ آخَرَ، وَالْقَتِيلُ إِلَى وَادِعَةٍ أَقْرَبُ، فَقَالَ عُمَرُ (لِوَادِعَةٍ) يَحْلِفُ خَمْسُونَ رَجُلًا مِنْكُمْ بِاللَّهِ مَا قَتَلْنَا وَلَا نَعْلَمُ قَاتِلًا،

قوله: القسامة: بفتح أوله، وهي أيمان تقسم على أهل المحلة التي وُجد القتل فيها، هذا عندنا، وعند الشافعي تقسم على أولياء المقتول المدعين لدمه ضد جبهة القاتل، وسيبها وجود القتل في المحلة أو ما يقوم مقامها، وركنها قولهم: بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلاً. وشرطها: أن يكون المقسم رجلاً حراً عاقلاً. وقال مالك: يدخل النساء في قسامة الخطأ دون العمد، وحكمها القضاء، فوجب المدية بعد الحلف، سواء كانت الدعوى في القتل العمد أو الخطأ.

حديث القسامة أصل من أصول الشرع، وقاعدة من أحكام الدين، وركن من أركان مصالح العباد، وبه أخذ العلماء كافة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وإن اختلفوا في كيفية الأخذ به. واختلف القاتلون بها فيما إذا كان القتل عمداً هل يجب القصاص بها أم لا؟ فقال جماعة من العلماء: يجب، وهو قول مالك وأحمد وإسحاق وقول الشافعي في القديم. وقال الكوفيون والشافعي في أصح قوليه: لا يجب، بل تحب المدية. واختلفوا فيما بين يعلف في القسامة، فقال مالك والشافعي والجمهور: يحلف الورثة ويجب الحق بحلفهم. قال أصحاب أبي حنيفة: يستحلف خمسة من أهل المدينة، ويحلفهم الولي، يحلفون: «بإياه ما قتلناه وما علمنا قاتله»، فإذا حلفوا قضى عليهم وعلى أهل المحلة وعلى عاقلتهم بالدية. كذا في «المراقبة».

قوله: فقال عمر لوادعة: يحلف خمسون رجلاً إلخ: أي لا يحلف ولي القتل عندنا، وإن وجد ثلوث. وقال الشافعي: إذا كان ثلوث استحلف الأولياء خمسين بيمين، ويقضى لهم بالدية على المدعي عليه، عمداً كانت الدعوى أو خطأ، وهو قوله الصحيح، وفي القديم: إذا حلف أنهم قتلوه عمداً فله القصاص، وبه قال مالك وأحمد، وإن نكل الأولياء عن اليمين استحلف أهل المحلة، فإن حلفوا برئوا، وإن نكلوا حكم عليهم بالدية.

فالخلاف مع الشافعي في موضعين، أحدهما: أن المدعي لا يحلف عندنا، خلافاً له، والثاني: في برائة أهل المحلة باليمين، والثلوث قرينة حالية توقع في القلب صدق المدعي، وإن يكون هناك علامة القتل على واحد بعينه، أو ظاهر يشهد للمدعي من عداوة ظاهرة أو شهادة عدل أو جماعة غير عدول إن أهل المحلة قتلوه،

ثُمَّ أُعْزِمُوا الدِّيَّةَ، فَقَالَ لَهُ الْحَارِثُ: نَحْلِفُ وَتُعَرِّمُنَا، فَقَالَ: نَعَمْ. رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ. وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ وَالتَّبَهِيُّ نَحْوَهُ.

وَفِي رِوَايَةِ التَّبَهِيِّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ عُمَرَ بَدَأَ بِأَيْمَانِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِمْ فِي الْقَسَامَةِ. وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ: إِنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَكَمَ بِهِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَحْضَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ مِنْ غَيْرِ انْكَارٍ أَحَدٍ مِنْهُمْ فَصَارَ إِجْمَاعًا.

وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنِ الرَّهْرِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِي الْقَسَامَةِ أَنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِمْ.

وَفِي رِوَايَةِ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: جَاءَتِ الْأَنْصَارُ فَقَالُوا: إِنَّ صَاحِبَنَا يَنْشَحِطُ فِي دَمِهِ، فَقَالَ: يَعْرِفُونَ قَاتِلَهُ؟ قَالُوا: لَا إِلَّا أَنْ يَهُودَ قَتَلْتَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اخْتَارُوا مِنْهُمْ خَمْسِينَ رَجُلًا يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ، ثُمَّ خُذُوا الدِّيَّةَ مِنْهُمْ»، فَفَعَلُوا.

وَيُؤَيِّدُهُ مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِمْ».

= وإنما شرط الموت؛ لأن مذهبه عند عدمه كعدهبنا، لنا هذه الأحاديث التي ذكرت في المتن. وأيضاً لنا قوله ﷺ: «لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم، ولكن اليمين على المدعى عليه»، فسوى في ذلك بين الدماء والأموال، وحكم فيها بحكم واحد، ويمكن دحض أن يقول: إن البخاري موافق لنا، فإنه أخرج قسامة أبي طالب في الجاهلية، وقسامته موافق قسامتنا، ولعله يشير البخاري إلى أن تلك القسامة باقية على ما كانت في الجاهلية، والواقعة في عهده سنة واحدة، والخلاف في تحريمها. النقطته من شروح «الكنز» و«العرف الشدي»، وفي المقام تفصيل آخر من شاء الاطلاع عليه، فليرجع إلى «بذل المجهود» و«شرح معاني الآثار».

بَابُ أَهْلِ الرَّدَّةِ وَالسَّعَاةِ بِالْفَسَادِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ﴾ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿تَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ^(الترجمة: ١١٥) وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خِلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزَاءٌ فِي السَّنَةِ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ^(هـ، ١١٦)﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ^(الطبعة: ٣٣، ٣٤)﴾

٣٤٣٧ - عَنْ عِكْرَمَةَ قَالَ: أُنِيَ عَلَى بَرْنَادِقَةٍ فَأَحْرَقَهُمْ فَبَلَغَ ذَلِكَ ابْنُ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: لَوْ كُنْتُ أَنَا لَمْ أُحْرِقْهُمْ لَيَنْهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا تُعَذِّبُوا بِعَذَابِ اللَّهِ»، وَلَقَتْلُهُمْ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ قَاتِلُوهُ». ^(٣٤) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

١: قوله: أهل الردة: يعني المرتد والمردة. هو لغة: الراجع، وشرعا: الراجع عن دين الإسلام. وركن الردة إجراء كلمة الكفر على اللسان بعد الإيمان. ويشترط نصحة الردة العقل والصحو وانطوع، فلا تصح ردة مجنون ومعتوه وموسوس وصبي لا يعقل وسكران ومكره عليها، والبلوغ والذكورة نيسا بشرط. ماخوذ من شروح الكتبخ.

٢: قوله: وما كان الله ليضل قوما بعد إمامة الحج: أشار بهذه الآية الكريمة إلى أن قتلهم لا يجب إلا بعد إقامة الحجعة عليهم وإظهار بطلان دلائلهم، والدليل عليه هذه الآية: لأنها تدل على أن الله لا يؤخذ عباده حتى يبين لهم ما ياتون وما يندرون. أخذته من عمدة القاري.

٣: قوله: من بدل دينه قاتلوه: هذا الحديث عندنا محمول على أنه إن لم يستعمل قتل في الفور في ظاهر الرواية، وإن استعمل أي طلب المرتد المهلة بعد ما عرض عليه الإسلام للمعسكر خمس ثلاثة أيام، فإن تاب فيها، وإلا قتل. -

وَرَوَى مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: قَدِمَ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه رَجُلٌ مِنْ قَبْلِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، فَسَأَلَهُ عَنِ النَّاسِ فَأَخْبَرَهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: هَلْ كَانَ فِيكُمْ مِنْ مُعَرَّبَةٍ خَبِيرٍ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، رَجُلٌ كَفَّرَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ، قَالَ: فَمَا فَعَلْتُمْ بِهِ؟ قَالَ: قَرَّبْنَاهُ فَضَرَبْنَا عُنُقَهُ، فَقَالَ عُمَرُ: أَفَلَا حَبَسْتُمُوهُ ثَلَاثًا وَأَطَعْتُمُوهُ كُلَّ يَوْمٍ رَغِيْفًا وَاسْتَبْتُمُوهُ، لَعَلَّهُ يَتُوبُ وَيُرَاجِعُ أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى، ثُمَّ قَالَ عُمَرُ: اللَّهُمَّ إِنِّي لَمْ أَحْضُرْ وَلَمْ أَمُرْ وَلَمْ أَرْضَ إِذْ بَلَّغَنِي.

= هذا اللفظ من «الوقاية». وأيضاً من «التقديري». فوجب وجوب الإنظار ثلاثة أيام على ما عُرِفَ من الأحاديث في مثله، وظاهر المبسوطه أيضاً الوجوب، فإنه قال: إذا طلب التأجيل تجل ثلاثة أيام؛ لأن الظاهر أنه دخل عليه شبهة، فيجب علينا إزالة تلك الشبهة، أو أنه يحتاج إلى التفكير ليتبين له الحق، فلا بد من المهنة، وإذا استمهل كان على الإمام أن يمهله، ومدة النظر جعلت في الشرع ثلاثة أيام، كما في الخيار، ثم قال في حديث عمر رضي الله عنه: «المذكور الدال على الوجوب: تدويله أنه لعنه طلب التأجيل». وأيضاً ظاهر نثر عمر رضي الله عنه يقتضي الوجوب، والصحيح من قولي الشافعي: إنه إن تاب في الحال وإلا قتل؛ لحديث معاذ رضي الله عنه وقوله رضي الله عنه: «من بدل دينه فاصبوه» من غير تقييد بالإنظار، وهو اختيار ابن المنذر، وجوابه قد مضى آنفاً. **التفصية من «عمدة الرعاية» و«المبسوط» و«الوقاية» و«فتح القدير».**

وحاصل ما في «رحمة الأمة»: أنه قال فيه: اتفق الأئمة على أن من ارتد عن الإسلام وجب عليه القتل، ثم اختلفوا هل يتحنن قتله في الحال أم يوقف على استتابته؟ وهل استتابته واجبة أم مستحبة؟ وإذا استتب فلم يتب هل يمهل أو لا؟ فقال أبو حنيفة: لا يجب استتابته ويقتل في الحال، إلا أن يطلب الإمهال يُمهل ثلاثاً، ومن أصحابه من قال: يُمهل، وإن لم يطلب الإمهال استحباباً. وللشافعي في وجوب الاستتابة قولان، أظهرهما: الوجوب، وعنه في الإمهال قولان، أظهرهما: أنه لا يمهل وإن طلب، بل يُقتل في الحال إذا أصرَّ على رُدِّه. وفي «فتح القدير»: إنما تعينت الأيام الثلاثة للإنظار؛ لأنها مدة ضربت لابلاء الأعداء بدليل حديث حيان بن منقذ في الخيار ثلاثة أيام ضربت لتأمل لدفع الغبن، وقصة موسى عليه السلام مع العبد الصالح: «إِنْ سَأَلْتَكَ عَنْ شَيْءٍ، فَاغْدُهَا فَلَا تُضِجْ بِي» (الكهف: ٧٦)، وهي الثالثة إلى قوله: «فَقَدْ نَجَعْتَ مِنْ لُدُنِي غَدًا» (الكهف: ٧٦) انتهى. وقال في «التعليق الممجد»: هذا التحديد من قوله تعالى: «تَسْتَفْتُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ» (هود: ٦٥).

وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ فِي مُعْجَمِهِ بِسَنَدٍ حَسَنِ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ حِينَ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ: «أَيُّمَا رَجُلٍ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ فَادْعُهُ، فَإِنْ تَابَ فَاقْبَلْ مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَتُوبْ فَاضْرِبْ عُنُقَهُ، وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ ارْتَدَّتْ عَنِ الْإِسْلَامِ فَادْعُهَا، فَإِنْ تَابَتْ فَاقْبَلْ مِنْهَا، وَإِنْ أَبَتْ فَاسْتَيْبِهَا»^(١).

٣٥٣٨ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْتُنَا عَلَى الصَّدَقَةِ وَيَنْهَانَا عَنِ الْمُثَلَةِ^(٢). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ عَنْ أَنَسٍ.

وَفِي «الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ» عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ نَفَرٌ مِنْ عُكْلٍ فَأَسْلَمُوا فَاجْتَرَوْا الْمَدِينَةَ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَأْتُوا إِبِلَ الصَّدَقَةِ، فَيُشْرَبُوا^(٣) مِنْ أَبْوَالِهَا وَالْبَانِيهَا، فَفَعَلُوا فَصَحُّوا فَارْتَدُّوا وَقَتَلُوا رُغَاةَهَا وَاسْتَأْفُوا الْإِبِلَ، فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمْ فَأَتَى بِهِمْ فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ وَسَمَلَ أَعْيُنَهُمْ، ثُمَّ لَمْ يُخَسِّنْهُمْ حَتَّى مَاتُوا.

(١) قوله: وإن أبى فاستبها: وقد أجمع الأئمة على قتل الرجل المرتد إذا لم يرجع إلى الإسلام وأصر على الكفر. واختلفوا في قتل المرتدة فجعلها الشافعي كافراً رجل المرتد. وقال أبو حنيفة رضي الله عنه: لا تقتل المرتدة، تستثنى المرأة من عموم قول النبي ﷺ: «من بدل دينه»، فإنها لا تقتل عنده لعموم قوله: نهى عن قتل النساء والصبيان، ويؤيده هذا الحديث. النقطة من «المروقة» و«عمدة القاري» والرحمة الأمة.

(٢) قوله: وينهانا عن المثلة: قال في «الدر المختار»: ونهانا عن غدر وغلول وعن مثلة بعد الظفر بهم وأما قبله فلا بأس بها، «اختيار» قال الشافعي: قال الزيلعي: وهذا حسن ونظيره الإحراق بالنار، وقيد جوازها قبله في «الفتح» بما إذا وقعت قتلاً كعباز ضرب ففقط أذنه، ثم ضرب ففقط عينه، ثم ضرب ففقط يده وأنفه ونحو ذلك انتهى. كذا في «بذل المجهود». وقال في «المروقة»: قال ابن الملك: إنها فعل ﷺ بنفر من عكل ما فعل، مع نبيه عن المثلة، إما لأنهم فعلوا ذلك بالرعاة، وإما لعظيم جريمتهم ارتدوا وسفكوا الدماء، وقطعوا الطريق وأخذوا الأموال، وللإمام أن يجمع بين العقوبات في سياسته.

(٣) قوله: فيشربوا من أبوالها وأبنائها: قال ابن الملك فيه: إن إبل الصدقة يجوز لأبناء السبيل الشرب من ألبانها، وجواز التدوي بالمحرم عند الضرورة، وقاس بعض التدوي بالخمر عليه، ومنعه الأكثر لحمل الطباع إليها دون =

وَفِي رِوَايَةٍ: «فَسَمَرُوا أَعْيُنَهُمْ» وَفِي رِوَايَةٍ: «أَمَرَ بِمَسَامِيرٍ فَأُخْمِيَتْ فَكَحَلَهُمْ بِهَا، وَظَرَحَهُمْ بِالْحَرَّةِ، يُسْتَشْقُونَ فَمَا يُسْقَوْنَ حَتَّى مَاتُوا». وَقَالَ التَّبِيهِيُّ فِي «الْمَعْرِفَةِ»: هَذَا الْحَدِيثُ إِمَّا أَنْ يُحْمَلَ عَلَى النَّسْخِ كَمَا رَوَى عَنْ ابْنِ سِيرِينَ وَقَتَادَةَ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ، أَوْ يُحْمَلُ^١ عَلَى أَنَّهُ فَعَلَ بِهِمْ مَا فَعَلُوا بِالرُّعَاةِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْحَاكِمِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا فَرَّغَ مِنْ دَفْنِ صَحَابِيِّ صَالِحٍ ابْتُلِيَ بِعَذَابِ الْقَبْرِ جَاءَ إِلَى امْرَأَتِهِ، فَسَأَلَهَا عَنْ أَعْمَالِهِ، فَقَالَتْ: كَانَ يَرْعِي الْعَنَمَ وَلَا يَنْتَرَهُ مِنْ بَوْلِهِ، فَجِئْنِيذِ قَالَ: «اسْتَنْزَهُوا مِنَ الْبَوْلِ؛ فَإِنَّ غَامَةَ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنْهُ»، قَالَ: هَذَا حَدِيثُ صَحِيحٌ، وَاتَّفَقَ الْمُحَدِّثُونَ عَلَى صِحَّتِهِ.

٣٥٣٩ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ فَأَنْظَلَنِي لِحَاجَتِهِ، فَرَأَيْنَا حُمْرَةً مَعَهَا فَرْحَانٌ، فَأَخَذْنَا فَرْخَيْهَا فَجَاءَتِ الْحُمْرَةُ فَجَعَلَتْ تَفْرِشُ، فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «مَنْ فَجَعَ هَذِهِ بِوَلَدِهَا رُدُّوا^٢ وَلَدَهَا إِلَيْهَا، وَرَأَى فَرْخَةً تَمْلِي قَدْ حَرَفْنَاهَا، قَالَ: «مَنْ حَرَّقَ هَذِهِ؟» قُلْنَا: نَحْنُ، قَالَ: «إِنَّهُ لَا يَنْبَغِي^٣ أَنْ يُعَذَّبَ بِالنَّارِ إِلَّا رَبُّ النَّارِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

= غيرها من النجاسات. وهو قول أبي يوسف من أمنتنا. وأما على قول أبي حنيفة فتجسس لا يجوز التناوي به، وكما على قول محمد والشافعي فيبول ماكول اللحم من الإبل، والبقر والغنم ونحوها طاهر، وأجاب عن هذا الحديث غيره بكون الحديث منسوخا، «المعرفة» و«عمدة الرعاية» ملخص منها. وقال في «نور الأنوار»: في حديث الحاكم دلالة على نسخ حكم حديث العنبيين، والذي يدل على كون حديث العنبيين منسوخا بحديث الحاكم أن المثلة التي تضمنها حديث العنبيين منسوخة بالاتفاق؛ لأنها كانت في ابتداء الإسلام.

١- قوله: أو يحمل من أنه فعل بهم ما فعلوا بالرعاة. فهذا ليس بمثلة، والمثلة ما كان ابتداء من غير جزاء. كذا في «عمدة الرعاية».

٢- قوله: رددوا ولدها إليها: الأمر للندب؛ لأن اصطلياد فرخ انطائر جائز. كذا في «المعرفة».

٣- قوله: لا ينبغي أن يعذب بالنار إلا رب النار: وقال في «الهداية» في كتاب الكراهية: ويكره أن يجعل الرجل في عتق -

٣٥٤٠ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ النَّارَ لَا يُعَذَّبُ بِهَا إِلَّا اللَّهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٥٤١ - وَعَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «سَيُخْرَجُ قَوْمٌ فِي آخِرِ الزَّمَانِ أَحْدَاثُ الْأَسْتَانِ سُفَهَاءُ الْأَخْلَامِ، يَقُولُونَ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ الْبَرِيَّةِ، لَا يُجَاوِزُ إِيْمَانُهُمْ حَنَاجِرَهُمْ يَمُرُّونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمُرُّ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، فَأَيُّنَا لَيَقْتُلُوهُمْ فَأَقْتُلُوهُمْ» (١) فَإِنَّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

= عبدة النارية، وهو طوق الحديد الذي يمنعه من أن يحرك رأسه، وهو معنود بين الظلمة؛ لأنه عشوية نهن النار، فيكفر، كالإحراق بالنار. وفي «رد المحتار» كيفية انقثال من كتاب الجهاد تحت قول «المر المختار»: «وحرقتهم» ما نصه: لكن جواز التحريق والتفريق مقيد، كما في «شرح السيرة» بـ إذا لم يتمكنوا من الظفر بهم بدون ذلك بلا مشقة عظيمة، فإن تمكنوا فلا يجوز.

(١) قوله: فقتلهم: فالقتل عندنا لبغائهم لا لأنهم مرتدون. ثم الخارجون من طاعة الإمام ثلاثة: قُطْعَ طريق، وبغي، حكمهم. وبغاة هم كما في «الفتح»: قوم مسلمون خرجوا على إمام العدل ولم يستيحيوا، أما استباحة الخوارج من دماء المسلمين وسمي ذراريتهم اهـ. والمراد: خرجوا بتأويل وإلا فهم قُطْعَ. والثالث: خوارج، وهم قوم لهم منعة خرجوا على الإمام بتأويل يرون أنه على باطل كفر ومعصية، ويجوز قتاله بتأويلهم يستحلون دمانا وأمرالنا ويسبون نساننا ويكفرون أصحاب نبينا ﷺ. والمراد تعريف الخوارج الذين خرجوا على علي رضي الله عنه لأن مناط الفرق بينهم وبين البغاة هو استباحة دماء المسلمين وذراريهم بسبب الكفر؛ إذ لا تسبى الذراري ابتداء بدون كفر.

وقوله: يكفرون أصحاب نبينا ﷺ هذا غير شرط في مسمى الخوارج، بل هو بيان لمن خرجوا على سيدنا علي رضي الله عنه، وإلا فيكفي فيهم اعتقادهم كفر من خرجوا عليه، كما وقع في زماننا في أتباع عبد الوهاب الذين خرجوا من نجد، وتغلبوا على الحرمين، وكانوا يتحللون مذهب الحنابلة، لكنهم اعتقدوا أنهم هم المسلمون وأن من خالف اعتقادهم مشركون، واستباحوا بذلك قتل أهل السنة وقتل علمائهم حتى كسر الله تعالى شوكتهم وخرب بلادهم وظفر بهم عداكر المسلمين عام ثلاث وثلاثين ومائتين والف.

وحكمهم حكم البغاة بإجماع الفقهاء، كما حَقَّقَهُ في «الفتح». وفي الحديث دليل على ما نقله خواهر زاده عن أصحابنا إننا نبدأهم قبل أن يبدؤونا؛ لأنه لو انتظر حقيقة قتالهم ربما لا يُمْكِنُهُ الدفع، فيدأ على الدليل ضرورة دفع شرهم، ونقل القدوري أنه لا يبدأهم حتى يبدؤوه، وظاهر كلامهم أن المذهب الأول.

٣٥٤٢ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنهما عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «سَيَكُونُ فِي أُمَّتِي اخْتِلَافٌ وَفُرْقَةٌ، قَوْمٌ يُخَيِّسُونَ الْقَيْلَ وَيُضَيِّقُونَ الْفِعْلَ، يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ مَرْوَقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ، لَا يَرْجِعُونَ حَتَّى يَرْتَدَّ عَلَى قُوقِهِ، هُمْ شَرُّ الْخَلْقِ وَالْخُلَيْقَةِ، طُوبَى لِمَنْ قَتَلَهُمْ وَقَتْلُوهُ، يَدْعُونَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَيُنْسُوا مِنْهُ فِي شَيْءٍ، مَنْ قَاتَلَهُمْ كَانَ أَوْلَى بِاللَّهِ مِنْهُمْ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا سَيَعَاهُمْ؟ قَالَ: «التَّحْنِيقُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٥٤٣ - وَعَنْ شَرِيكَ بْنِ شِهَابٍ قَالَ: كُنْتُ أَتَسَنَّى أَنْ أَلْقَى رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَسْأَلُهُ عَنِ الْخَوَارِجِ، فَلَقِيتُ أَبَا بَرَزَةَ فِي يَوْمٍ عِيدٍ فِي نَقَرٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَقُلْتُ لَهُ: هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ الْخَوَارِجَ؟ قَالَ: نَعَمْ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِأَذُنٍ وَرَأَيْتُهُ بِعَيْنِي، أُنِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَالٍ، فَقَسَمَهُ فَأَعْطَى مَنْ عَنْ يَمِينِهِ وَمَنْ عَنْ شِمَالِهِ، وَلَمْ يُعْطِ مَنْ وَرَاءَهُ شَيْئًا، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ وَرَائِهِ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، مَا عَدَلْتَ فِي الْقِسْمَةِ، رَجُلٌ أَسْوَدُ، مَظْمُومُ الشَّعْرِ، عَلَيْهِ ثَوْبَانِ أَبْيَضَانِ، فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غَضَبًا شَدِيدًا وَقَالَ: «وَاللَّهِ لَا تَجِدُونَ بَعْدِي رَجُلًا هُوَ أَعْدَلُ مِنِّي»، ثُمَّ قَالَ: «يَخْرُجُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ كَانُوا هَذَا مِنْهُمْ، يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ»

- وقال الشافعي رحمه الله: لا يجوز حتى يبدؤوا بالقتال حقيقة. ومن دعه الإمام إلى قتالهم افترض عليه إجابته؛ لأن طاعة الإمام فيها ليس بمعصية فرض، فكيف فيها هو طاعة لو قهرا، وإن لم يكن قادر لزم بيته. وعليه يعمل ما روي عن جماعة من الصحابة أنهم قعدوا في الفتنة، وربما كان بعضهم في تردد من حل القتال. والمروى عن أبي حنيفة من قوله: الفتنة إذا وقعت بين المسلمين، فالواجب على كل مسلم أن يحتزل الفتنة ويقعد في بيته، محمول على ما إذا لم يكن لهم إمام. وما روي «إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار» محمول على افتتالهما حية وعصية، كما يتفق بين أهل قريتين ومحدثين، أو لأجل الدنيا والملك. «بذل المجهود» والذكر المختار» ورد المختار» والهداية ملقط منها.

السَّهْمُ مِنَ الرِّمِيَّةِ، سَيِّئَاتُهُمُ التَّحْلِيْقُ، لَا يَزَالُونَ يَخْرُجُونَ حَتَّى يَخْرُجَ آخِرُهُمْ مَعَ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، فَإِذَا لَقِيَتْهُمْ فَأَقْتُلُوهُمْ، هُمْ شَرُّ الْخَلْقِ وَاحْتِلَافُهُ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ.

٣٥٤٤ - وَعَنْ أَبِي غَالِبٍ رَأَى أَبُو أُمَامَةَ رُءُوسًا مَنْصُوبَةً عَلَى دَرَجٍ مَسْجِدٍ دِمَشْقَ فَقَالَ أَبُو أُمَامَةَ: كِلَابُ النَّارِ شَرُّ قَتْلَى تَحْتَ أَيْدِي السَّمَاءِ خَيْرُ قَتْلَى مَنْ قَتَلُوهُ ثُمَّ قَرَأَ: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ الْآيَةَ، فَيُلَى لِأَبِي أُمَامَةَ: أَنْتَ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَوْ لَمْ أَسْمَعُهُ إِلَّا مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا حَتَّى عَدَّ سَبْعًا مَا حَدَّثْتُكُمْ بِهِ. رَوَاهُ الثَّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ، وَقَالَ الثَّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

٣٥٤٥ - وَعَنْ أُسَامَةَ بْنِ شَرِيكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا رَجُلٍ خَرَجَ يُفَرِّقُ بَيْنَ أُمَّتِي فَأَضْرِبُوا غُنْقَهُ»^(١) رَوَاهُ النَّسَائِيُّ.

٣٥٤٦ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَكُونُ أُمَّتِي فِرْقَتَيْنِ يَخْرُجُ بَيْنَهُمَا مَارِقَةٌ بَلَى قَتَلَهَا أَوْلَاهُمَا بِالْحَقِّ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٥٤٧ - وَعَنْ جَرِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ: لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٥٤٨ - وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا الْمُسْلِمَانِ حَمَلَ أَحَدُهُمَا عَلَى أُخِيهِ السَّلَاحَ فَهُمَا عَلَى جُرْفٍ جَهَنَّمَ، فَإِذَا قَتَلَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ دَخَلَاهَا جَمِيعًا». وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ قَالَ: «إِذَا التَّقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا الْقَاتِلُ، فَمَا بِالْمَقْتُولِ؟ قَالَ: «لِأَنَّهُ كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: فاضربوا غنقه: قال النووي: فيه الأمر بقتال من خرج على الإمام إذا أراد تفريق كلمة المسلمين ونحوه ذلك، فينبغي أن ينهى أولاً، وإن لم ينه قاتل، فإن لم يندفع شره إلا بقتله فقتله كان هدراً، كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: كان حريصاً على قتل صاحبه: قال ابن الملك: فيه أن الحرص على الفعل المحرم مما يؤخذ به وإن فسد كل -

٣٥٤٩ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَيْلٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ أَنَّهُمْ كَانُوا يَسِيرُونَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتَنَّمَ رَجُلٌ مِنْهُمْ، فَانْطَلَقَ بَعْضُهُمْ إِلَى حَبْلٍ مَعَهُ فَأَخَذَهُ فَقَرِعَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يُرَوِّعَ مُسْلِمًا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٥٥٠ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: وَادَّعَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا بَرْدَةَ هِلَالًا بْنِ عُوثِمٍ الْأَسَدِيِّ، فَجَاءَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ يُرِيدُونَ الْإِسْلَامَ، فَقَطَّعَ عَلَيْهِمْ أَصْحَابُ ابْنِ بَرْدَةَ الطَّرِيقَ،

= منها كان قتل الآخر لا الدفع عن نفسه حتى لو كان قصد أحدهما الدفع ولم يجد منه بدا إلا بقتله فقتله لم يؤخذ به؛ لكونه مأذونا فيه شرعاً. كذا في «المراقبة». وقال في «رد المحتار»: وما روي «إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمعقول في الذر» معمول على اقتناهما حية وعصية، كما يتفق بين أهل القرنين أو عشرين، أو لاجل النذية والملك.

: قوله: فنصح عندهم أصحاب أبي بردة الطريق: معنى هذا اللفظ: قطع المارة والمسافرين عن الطريق، فيكون من باب الحذف والإيصال. وقيل: المراد بالطريق المارة من قيل إطلاق المحل على الحال. وقيل: الإضافة بمعنى «في» أي قطع في الطريق. وهذا يقال له السَّرقة الكبرى. قال في «البيان»: اعلم لقطع الطريق شرائط، الأول: أن يكون لهم شوكة وقوة بحيث لا يمكن للمارة المقاومة معهم. الثاني: أن يكون خارج المصر بعيداً عنه. الثالث: أن يكون في دار الإسلام. الرابع: أن يكون المأخوذ قدر النصاب. الخامس: أن يكون القطع كلهم أجانب في حق أصحاب الأمان حتى إذا كان فيهم ذو رحم عرم لا يجب القطع. السادس: أن يؤخذوا قبل التوبة. قاله في «عمدة الرعاية». وقال في «رحمة الأمة»: اختلف الأئمة في حد قاطع الطريق، فقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد: هو على الترتيب المذكور في الآية الكريمة. وقال مالك: ليس هو على الترتيب، بل للإمام الاجتهاد من القتل والنصب وقطع اليد والرجل من خلاف والتضي والخس. واختلف القائلون بأنه على الترتيب في كيفية، فقال أبو حنيفة: إن أخذوا المال وقتلوا فالإمام بالخيار، إن شاء قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف، وإن شاء قتلهم وصلبهم، وإن شاء قتلهم ولم يصلبهم. وصفة النصب عنده على المشهور أنه أن يصلب حباً ويبيع بطنه بمرح إلى أن يموت، ولا يصلب أكثر من ثلاثة أيام.

فإن قتلوا ولم يأخذوا المال قتلهم الإمام خذاً، ولا يلتفت الإمام إلى عفو الأولياء. وإن أخذوا ما لا لمسلم أو ذمي، والمأخوذ لو قسم على جماعتهم أصاب كل واحد عشرة دراهم أو ما قيمته عشرة قطع الإمام أيديهم وأرجلهم من خلاف. فإن أخذوا قبل أن يأخذوا مالاً، ولا قتلوا نفساً حبسهم الإمام حتى يجيدوا توبة أو يموتوا، فهذه صفة التضي عنده.

فَتَزَلَّ جَبْرِئُلٌ حَتَّىٰ عَلَىٰ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِأَخَذِ أَنْ مَنَ قَتَلَ وَأَخَذَ الْمَالَ صُلْبَ، وَمَنْ قَتَلَ

= وقال مالك: إذا أخذ المحاربون قتل الإمام فيهم ما يراه ويجهد فيهم، فمن كان منهم ذا رأي وقوة فقتله، ومن كان ذا قوة فقط نفاه، فحاصله: أنه يجوز عنده للإمام قتلهم وصلبهم وقطعهم. وإن لم يقتلوا ولم يأخذوا مالا على ما يراه أردع ولا مثالم. وصفة النفي عنده: أن يخرجوا من البلد الذي كانوا فيه إلى غيره، ويحبسوا فيه. وصفة الصلب عنده كصفة مذهب أبي حنيفة.

وقال الشافعي وأحمد: إذا أخذوا قبل أن يقتلوا نفساً، أو يأخذوا مالا نفوا. واختلفوا في صفة النفي، فقال الشافعي فيهم أن يطلبوا إذا هربوا ليغام عليهم الحد إن أتوا حداً. وعن أحمد روايتان إحداها كهذا، والأخرى أن يشردوا فلا يتركون يأوون في بلد. وإن أخذوا المال ولم يقتلوا قالوا: تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ثم يخلون، وإن قتلوا وأخذوا المال قالوا: يجب قتلهم وصلبهم حياً، وإن قتلوا ولم يأخذوا المال قالوا: يجب قتلهم حياً، والصلب عندهما بعد القتل. وقال بعض الشافعية: يصلب حياً، ثم يقتل. ومدة الصلب عند أبي حنيفة ومالك والشافعي ثلاثة أيام، وقال أحمد ما يقطع عليه الاسم. واختلفوا في اعتبار النصاب في قتل المحارب فاعتبره أبو حنيفة والشافعي وأحمد ونم يعتبره مالك. ولو اجتمع محاربون فباشروا بعضهم القتل والأخذ، وكان بعضهم عوناً ورداً فهو يجري عليه أحكام المحاربين أم لا؟ قال أبو حنيفة ومالك وأحمد: للردأ حكمهم في جميع الأحوال. وقال الشافعي: لا يجب على الردء غير التحذير بالحبس والتغريب ونحو ذلك.

وقوله: من قتل وأخذ المال صلب بلع: قال في «نور الأنوار»: إن الله قد نفل للمحاربين وليسعي الفساد أعني قطاع الطريق أربعة أجزية: من القتل والصلب وقطع الأيدي والأرجل من خلاف والنفي بطريق الترديد بكلمة «أو»، في ذلك يقول: إنما على حاهما، فيتخير الإمام بينها. وعندنا بمعنى قبل «للإضراب» لأن جنائيات قطع الطريق كانت على أربعة أنواع: أعني أخذ المال فقط، والقتل فقط، وأخذ المال جميعاً، والتخويف فقط من غير قتل وأخذ، فقابل هذه الجنائيات الأربع الأجزئة الأربع، ولكن لم يذكر الجنائيات في النص اعتماداً على فهم العاقلين؛ وذلك لأن الجزاء إنما يكون على حسب الجنائية، فغلظها بغلظه وخففها بخففتها، ولا يليق من الحكيم المطلق أن يقابل أغلظ الجنائية بأخفها، أو بالعكس.

فكان تقدير عبارة القرآن: أن يقتلوا إذا قتلوا فقط، أو يصلبوا إذا ارتفعت المحاربة بقتل النفس وأخذ المال، بل تقطع أيديهم وأرجلهم إذا أخذوا المال فقط، بل يتنوا من الأرض إذا خوفوا الطريق. وقد ورد هذا البيان بعينه عن النبي ﷺ أنه وادع أبا بردة على أن لا يُعينه ولا يُعين عليه، فجاء أناس يريدون الإسلام فقطع أصحاب أبي بردة عنهم الطريق، فتزل جبريل خلفاً لحد فيهم أن من قتل وأخذ المال صلب، ومن قتل ولم يأخذ قتل، ومن أخذ المال ولم يقتل قُطعت يده ورجله من خلاف، ومن أقر الإخافة نفي من الأرض.

وَلَمْ يَأْخُذْ قُتِلَ، وَمَنْ أَخَذَ مَالًا وَلَمْ يَقْتُلْ قُطِعَتْ يَدُهُ وَرِجْلُهُ مِنْ خِلَافٍ، وَمَنْ جَاءَ مُسْلِمًا هَدَمَ الْإِسْلَامُ مَا كَانَ مِنْهُ فِي الشَّرِكِ.

وَفِي رِوَايَةٍ عَطِيَّةٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه وَمَنْ أَخَافَ الطَّرِيقَ وَلَمْ يَقْتُلْ وَلَمْ يَأْخُذْ الْمَالَ نَفِي. رَوَاهُ مُحَمَّدٌ عَنْ أَبِي يُونُسَ.

وَرَوَى الشَّافِعِيُّ فِي «الْأُمِّ» وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ وَالتَّبِيعِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، وَحَمَلُ أَبُو حَنِيفَةَ رضي الله عنه قَوْلُهُ: «صَلَبٌ» عَلَى اخْتِصَاصِ الصَّلْبِ بِهَذِهِ الْحَالَةِ، لَا اخْتِصَاصُ هَذِهِ الْحَالَةِ بِالصَّلْبِ، بَحِثْ لَا يَجُوزُ فِيهَا غَيْرُهُ، بَلْ أَثَبْتَ لِلْإِمَامِ الْخِيارِ فِي الْأَرْبَعَةِ إِنْ شَاءَ قَطَعَ ثُمَّ قَتَلَ أَوْ صَلَبَ، وَإِنْ شَاءَ قَتَلَ أَوْ صَلَبَ مِنْ غَيْرِ قَطْعٍ؛ لِأَنَّ الْجُنَايَةَ تَحْتَمِلُ الْإِتِّحَادَ وَالْمَعْدَّةَ، فَتَرَاعَى كِلَتَا الْجِهَتَيْنِ فِيهِ.

وَرَوَى مُحَمَّدٌ فِي «الْأَثَارِ» عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ قَالَ: فَإِنْ لَمْ يَأْخُذِ الْمَالَ وَلَمْ يَقْتُلْ أُوجِعَ عُقُوبَتُهُ، وَخُبِسَ حَتَّى يُجِدَّتْ خَيْرًا.

لَكِنْ حَمَلَ أَبُو حَنِيفَةَ قَوْلَهُ: «صَلَبٌ» عَلَى اخْتِصَاصِ الصَّلْبِ بِهَذِهِ الْحَالَةِ، لَا اخْتِصَاصِ هَذِهِ الْحَالَةِ بِالصَّلْبِ، بَحِثْ لَا يَجُوزُ فِيهَا غَيْرُهُ، بَلْ أَثَبْتَ لِلْإِمَامِ الْخِيارِ فِي الْأَرْبَعَةِ، إِنْ شَاءَ قَطَعَ ثُمَّ قَتَلَ أَوْ صَلَبَ، وَإِنْ شَاءَ قَتَلَ أَوْ صَلَبَ مِنْ غَيْرِ قَطْعٍ؛ لِأَنَّ الْجُنَايَةَ تَحْتَمِلُ الْإِتِّحَادَ وَالْمَعْدَّةَ، فَتَرَاعَى كِلَتَا الْجِهَتَيْنِ فِيهِ انْتَهَى. وَقَالَ فِي «نَسْرِ الْأَنْهَارِ»: قَوْلُهُ: تَحْتَمِلُ الْإِتِّحَادَ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّ الْكُلَّ قَطَعَ الطَّرِيقَ فَلِذَا يُوَحَّدُ الْجُزْءُ، وَأَمَّا الثَّانِي فَلِأَنَّ الْهَالَ وَقَتْلَ النَّفْسِ، فَلِذَا يَكُونُ الْجُزْءُ مُتَعَدِّدًا، فَانْقِطَعُ لِاحْدِ الْهَالَ وَنَقُتْلُ لِلْقَتْلِ.

... قَوْلُهُ: مَنْ أَخَافَ الطَّرِيقَ وَلَمْ يَقْتُلْ وَلَمْ يَأْخُذِ الْمَالَ نَفِي. وَقَالَ فِي تَنْوِيرِ الْأَنْوَارِ: وَالْمُرَادُ مِنَ النَّفْيِ لَيْسَ الْجَلَاءُ عَنِ الْوُطَنِ كَمَا يُوهمُهُ الظَّاهِرُ، بَلِ النَّفْيُ عَنِ الظُّهُورِ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ بِأَنْ يَحْسُوا حَتَّى يَنْتَوُوا. يَعْنِي نَفْيَ عَنِ عِبَارَةِ الْأَرْضِ نَشِيطًا. وَقَالَ فِي «رَدِّ الْمُحْتَارِ»: وَالْمُرَادُ بِالنَّفْيِ فِي آيَةِ الْحَبْسِ: أَنَّ النَّفْيَ مِنْ جَمِيعِ الْأَرْضِ بِحَالٍ، وَإِلَى بَلَدٍ أُخْرَى فِيهِ إِذْهَابُ أَهْلِهَا، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الْحَبْسُ، وَالْمَحْبُوسُ يُسَمَّى مُنْفِيًا مِنَ الْأَرْضِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْتَفِعُ بِطَبِيعَاتِ الدُّنْيَا وَلِذَلِكَ، وَلَا يَجْتَمِعُ بِأَقَارِبِهِ وَأَحِبَائِهِ. وَقَالَ فِي «الْكَلْبِائِنِ»: قَوْلُهُ: النَّفْيُ أَيُّ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ عَلَى تَفْسِيرِ الشَّافِعِيِّ وَخُبِسَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، وَرَوَاهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ.

٣٥٥١ - وَعَنْ عُثْبَةَ بْنِ قَرْقَدٍ السُّلَمِيِّ أَنَّهُ قَالَ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: إِنِّي أَشْتَرَيْتُ أَرْضًا مِنْ أَرْضِ السَّوَادِ، فَقَالَ عُمَرُ: أَنْتَ فِيهَا مِثْلُ صَاحِبِهَا. رَوَاهُ السَّيِّهِيُّ، وَقَالَ فِي «كِتَابِ الْمَعْرِفَةِ»: قَالَ أَبُو يُوسُفَ: الْقَوْلُ مَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، إِنَّهُ كَانَ لِابْنِ مَسْعُودٍ وَخَبَّابِ بْنِ الْأَرْتِّ وَالْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ وَشَرِيحِ أَرْضِ الْخُرَاجِ.

٣٥٥٢ - وَعَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً إِلَى خُثْعِمٍ، فَأَعْتَصَمَ نَاسٌ مِنْهُمْ بِالسُّجُودِ فَأَسْرَعَ فِيهِمُ الْقَتْلُ، [قَالَ:] فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَمَرَ^(١) لَهُمْ بِنِصْفِ الْعَقْلِ، وَقَالَ: «أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ يُقِيمُ بَيْنَ أَظْهَرِ الْمُشْرِكِينَ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لِمَ؟ قَالَ: «لَا تَرَأَى نَارَاهُمَا؟» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

١- قوله: «أشريت أرضاً إلخ»: لذلك قال في «الهداية»: ويجوز أن يشتري المسلم أرض الخوارج من الذمي ويؤخذ منه الخراج. وقد صُحِّحَ أن الصحابة اشتروا أراضي الخوارج، وكانوا يؤدون خراجها، فدلَّ على جواز الشراء وأخذ الخراج وأدائه للمسلم من غير كراهة انتهى.

٢- قوله: «أمر لهم بنصف العنق» فيه الخطأ في القصد وهو أن يرمي شخصاً يظنه حربياً فإذا هو مسلم، عندنا فيه دبة كسلة، وبذلك قال الشافعي. وقال الخطابي: إنما لم يكمل لهم الدبة في هذا الحديث بعد علمه ﷺ بإسلامهم؛ لأنهم أعانوا على أنفسهم بمقامهم بين ظهراني الكفار، وكانوا كمن هلك بجنابة نفسه وجنابة غيره، فستقط حصاة جنابته من ندبة التفتُّنه من «الهداية» و«رحمة الأمة» و«المعرفة».

٣- قوله: «لا تراءى ناراهما»: قال في «العالمية»: ولا يترك واحد منهم حتى يشتري نازلاً أو منزلاً في مصر من أمصار المسلمين. وكذلك لا يترك واحد منهم حتى يسكن في مصر من أمصار المسلمين، وبهذه الرواية أخذ الحسن بن زياد. وعلل رواية عامة الكتب بمكانهم في دار الإسلام، إلا أن يكون مصراً من أمصار العرب نحو أرض الحجاز، فإنهم لا يمكنون من المقام فيها. كذا في «المحيط». وكان الشيخ الإمام شمس الأئمة الحنوافي يقول: هذا إذا قلوا بحيث لا يعطل بسبب سكناهم، ولا يتقل بعض جماعات المسلمين. وأما إذا كثروا بحيث يعطل بسبب سكناهم أو يتقل يمنعون من السكنى فيما بين الناس، ويؤمرون بأن يسكنوا ناحية ليس للمسلمين فيها جماعة، وهو محفوظ عن أبي يوسف ر.ه. في «الأمالي» انتهى. وقال في «الدر المختار»: قد صرح التمرناشي في «شرح المجامع الصغير» بعد ما نقل عن الشافعي أنهم يؤمرون ببيع دورهم في أمصار المسلمين وأخروج عنها

- ٣٥٥٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْإِيمَانُ قَيْدُ الْعُنْكَ لَا يَفْتِكُ مُؤْمِنٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.
- ٣٥٥٤ - وَعَنْ جَرِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَبَقَ الْعَبْدُ إِلَى الشَّرِكِ فَقَدْ حَلَّ دَمُهُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

وبالسنن خارجها؛ ثلثا يكون نهم محنة خاصة نقلا عن السنن والسراد أي بالمنع المذكور عن الأمصار أن يكون لهم في المصر محنة خاصة يسكنونها، ولهم فيها منعة عارضة كمنعة المسلمين، فأما سكنهم بينهم وهم مقهورون فلا كذلك، كذا في إقناوى الأسكوي.

١٠ قوله لا يفتك مؤمن أي كامل الإيمان، فإن الصحابة إذا مروا بكافر غاف نهبوه، فإن أبى بعد الدعاة إلى الإسلام قتلوه. لذلك قال في الهداية: وإذا دخل المسلمون دار الحرب، فحاصروا مدينة أو حصنا فدعوه إلى الإسلام وقال في المرفقة: فإن قيل: قد بعث رسول الله ﷺ محمد بن سلمة الخزرجي في نفر إلى كعب بن الأشرف فقتلوه، وبعث عبد الله بن عتيث الأوسي في نفر إلى رافعي، وعبد الله بن أبيس الجهني إلى سفبان بن خالد، فكيف التوفيق بين هذا الحديث وبين تلك القضايا التي أمر بها؟ قلنا: يشتمل أن النهي عن القتل كان بعد ذلك، وهو الأظهر؛ لأن أولها كانت في السنة الثالثة، والثانية في الرابعة، والثالثة بعد الخندق في الخامسة، وإسلام أبي هريرة كان عام خيبر في السابعة، ويحتمل أن يكون ذلك خصيصا برسول الله ﷺ لما أيد به من العصاة. ويحتمل أن تلك القضايا كانت بأمر سماوي؛ لما ظهر من المقتولين من الغدر برسول الله ﷺ والتعرض له بما لا يجوز ذكره من القول، والمبالغة في الذية والتحريش عليه.

فإن الطيبي: واختار القاضي هذا الوجه والخصم، وقال: المعنى أن الإيمان منع ذلك وحرمة، فلا ينبغي للمؤمن أن يفعل؛ لأن المقصود إن كان مسلما فظاهر، وإن كان كافرا فلا بُدَّ من تقديم نذير واستنابة؛ إذ ليس المقصود بالذات قتله، بل الاستكمال والحل على الإسلام على ما يمكن. هذا إذا لم يدع إليه داع ديني، فإن كان كما إذا علم أنه مصر على كفره حربص على قتل المسلمين منتهز الفرصة منهم، وإن دفعه لا يتيسر إلا بهذا، فلا حرج فيه.

١١ قوله: إذا أبى العبد إلى الشرك أي ارتد عن الإسلام أو إلى أهل الشرك، فإذا أبى إلى أهل الشرك فظاهر أنه يرجع إلى الشرك، فالجزء يترتب عليه، وهو حنة دمه وجواز قتله، وأما إذا كان بقي على الإسلام فالتظاهر أنه محمول على التغليب والتشديد، كذا في هذا المجهود.

١٢ قوله: فقد حل دمه أي إذا قتله أحد لم يضمن وإن لم يرتد، كذا في اللمعات. وقال في المرفقة: أي لا شيء على قاتله وإن ارتد مع ذلك كان أولى بذلك. قال الطيبي: وهذا وإن لم يرتد عن دينه فقد فعل ما يهدر به دمه من جوار المشركين وترك دار الإسلام. وقد سبق أنه لا يترأى ناراهما.

٣٥٥٥ - وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام أَنَّ يَهُودِيَّةً كَانَتْ تَشْتُمُ النَّبِيَّ ﷺ وَتَقَعُ فِيهِ، فَخَنَقَهَا رَجُلٌ حَتَّى مَاتَتْ فَأَبْطَلَ ﷺ النَّبِيُّ ﷺ دَمَهَا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

١٠٠ قوله: فأبطل النبي ﷺ دمها: قال المظهر: وفيه أن المضي إذا لم يكف لسانه عن الله ورسوله ودينه فهو حربي مباح الدم، وهو نقض عهد الذمة، وبه أخذ الشافعي، وعند أصحابنا لا ينقض عهده به. وأيضاً دليل الشافعي أنه لو كان مسلماً فسب النبي ﷺ يطل إيمانه، فكذا يطل أمانه به حالة الذمة. ونحن نقول: إن سب النبي ﷺ ونحوه كفر، وهو باق على كفره، ولا ينافيه عقد الذمة، فكما أن كفره القديم لا يندفع في عقد الذمة كذلك كفره الطارئ. ويشهد له ما ثبت في الصحيح أن اليهود كانوا يسبون النبي ﷺ مشافهة، ويقولون: «السلام عليكم» والسلام بمعنى الموت واللعنة، فلا يلتفت إليهم. وأيضاً حجتنا حديث ذي الحويصرة، وفي حديث اليهودية هذا ليس دليل على نقض عقد الذمة، بل هو محمول على السياسة.

قال في «رد المحتار»: رأيت في «الصارم المسلول» لتحافظ ابن تيمية أن من أصول الحنفية أن ما لا قتل فيه عندهم مثل القتل بالمتنقل والجراح في غير القتل إذا تكرر، فلإمام أن يقتل فاعله، وكذلك له أن يزيد على الحد المقدر إذا رأى المصنعة في ذلك. ويحملون ما جاء عن النبي ﷺ وأصحابه من القتل في مثل هذه الجرائم على أنه رأى المصلحة في ذلك، ويسمونه القتل سياسةً. وكان حاصله أن له أن يعزذ بالقتل في الجرائم التي تعظمت بال تكرار وشرع القتل في جنسها، وهذا أفتى أكثرهم يقتل من أكثر من سب النبي ﷺ من أهل الذمة، وإن أسلم بعد أخذه، وقالوا: يقتل سياسةً.

وقال العيني: واختياري في السب أن يقتل أهـ. وتبعه ابن خياط، وبه أفتى الخبر الرمي تعزيراً، وقال: لا يلزم من عدم النقض عدم القتل؛ لأن ما بحثه في النقض مسلم مخالفته للمذهب، وأما ما بحثه في القتل فلا أهـ. لما علمته أتفا من جواز التعزير بالقتل، فيعزز إذا صدر منه سب النبي ﷺ، لا سيما إذا أعلن أو تكرر منه. بل صرحوا بوجوب قتله سياسةً. وبه أفتى أبو السعود مفتي الروم، بل أفتى به أكثر الحنفية إذا أكثر السب، كما قدمناه عن «الصارم المسلول». وهذا معنى قول ابن الهيثم: إذا أظهره يقتل به، فلم يكن كلامه مخالفاً للمذهب.

قال صاحب «الشفاء»: إن جميع من عاب النبي ﷺ أو ألحق به نقضا في نفسه أو نسبه أو دينه أو خصلة من خصاله، أو شبهه بشيء على طريق السب والازدراء أو التصغير لشأنه أو البغض منه، أو نسب إليه ما لا يليق بمنصبه على طريق الذم، أو استخف من كلامه أو غيره بشيء مما جرى من البلاء والمحنة عليه أو استحققه ببعض العوارض البشرية الجائزة عليه فهو سائب له، وحكمه أن يقتل ولا تقبل توبته. وهذا كله بإجماع من العلماء وأئمة الفتوى من لدن الصحابة إلى يومنا هذا، انتهى ملخصاً. النقطته من «المرفعة» وشرح «الوقاية» و«عمدة الرعاية» و«نيل الأوطار» و«الدر المختار» و«رد المحتار» وغيره.

وَهَذَا الْقَتْلُ مُحْمُولٌ عَلَى السِّيَاسَةِ، وَلَيْسَ فِيهِ نَقْضٌ عَقْدِ الذَّمَّةِ؛ لِمَا رَوَى أَحْمَدُ
وَالْبُخَارِيُّ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: مَرَّ يَهُودِيٌّ بِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: السَّامُ عَلَيْكَ، فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «وَعَلَيْكَ» وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «أَنْذَرُونَ مَا يَقُولُ؟ قَالَ: السَّامُ
عَلَيْكَ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا تَقْتُلُهُ؟ قَالَ: «لَا، إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ فَقُولُوا:
وَعَلَيْكُمْ» وَقَدْ سَبَقَ أَنَّ ذَا الْحَوِصِرَةَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اغْدِلْ، وَأَنْتَ مَنَعَ عَنْ قَتْلِهِ.

٣٥٥٦ - وَعَنْ جُنْدُبٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «حَدُّ السَّاحِرِ ضَرْبُهُ
بِالسَّيْفِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

١٠ قوله: حد الساحر ضربة بالسيف: قال في رد المحتضر: في «الفتح»: تسحر حرام بلا خلاف بين أهل العلم،
واعتقاد إباحته كفر. وعن أصحابنا ومالك وأحمد يكره الساحر بتعلمه وفعله، سواء اعتقد الحرمة أو لا، ويقتل. وفيه
حديث مرفوع: «حد الساحر ضربة بالسيف» يعني القتل. وعند الشافعي لا يقتل ولا يكفر، إلا إذا اعتقد إباحته. وفي
«الحنفية»: اتخذ لعبة ليضرب بين المرأة وزوجه قالوا: هو مرتد، ويقتل إن كان يعتقد لها أثراً، ويعتقد التفريق من اللعبة؛
لأنه كافراً أهـ. وفي «تفسير المداويك»: قال الشيخ أبو منصور الهاتريدي رحمته الله: القول بأن السحر على الإطلاق كفر
خصاً، بل يجب البحث عن حقيقته، فإن كان في ذلك رد ما لزوم في شرط الإتيان فهو كفر، وإلا فلا. ثم السحر الذي هو
كفر يقتل عليه الذكور لا الإناث. وما ليس بكفر - وفيه إهلاك النفس - ففيه حكم قطع الطريق، ويستوي فيه
المذكر والمؤنث. وتقبل توبته إذا تاب، ومن قال: لا تقبل فقد غلط؛ فإن سحرة فرعون قُبلت توبتهم.

كِتَابُ الْحُدُودِ^(١)

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿الزَّانِيَةُ﴾ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَيَشْهَدَ عِدَّتَاهُمَا صَافَةً مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٣١﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَلَىٰهَا سَاقِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا جِجَارَةً مِّن سَاجِلٍ مُنْضُودٍ﴾ مَسْؤَمَةٌ عِنْدَ رَبِّكَ ﴿٣٢﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِسُوهُمْ ثَمَنِينَ جَلْدَةٍ وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ ٣٣ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣٤﴾

(البقرة: ١-٤)

١- قوله: الحدود: عقوبة متدرة لله تعالى، الفرق بين العقاب والعقوبة: أن ما يلحق الإنسان من الألم في الجنابة إن كان في الآخرة يقال له: العقاب، وإن كان في الدنيا يقال له: العقوبة. وركن الحد: إقامة الإمام أو نائبه. وشرطه: كون من يقام عليه من أهل الاعتبار سليم البدن، فلا يقام على مجنون ومسكران ولا على مريض وضعيف الخنفة الأبعد الصحة. ومبناه: ارتكاب كبيرة من زنا أو قذف أو شرب خمر. وحكمته: تزجر من يقام عليه. وقيد بقوله: «مقتدرة» احترازاً عن التعزير، فإنه عقوبة غير مقتدرة شرعاً، وتقتدرة موقوف على رأي الحاكم. وقيد بقوله: «الله تعالى» احترازاً عن المقصاص. فإنه شرع تشماء الصدر وهو حق العباد. والتقتدرة على أربعة أنواع: منها ما هو لمنع الزيادة والنقصان، وهو الحدود. ومنها ما ليس لمنع الزيادة والنقصان، كما قال الله تعالى: ﴿مَنْ زُنِيَ فَأَسْرَ خَذَاً﴾ (البقرة: ٣٤)، فإنه لا تعلم ماذا تكسب في هذا اليوم في الزمان الثاني ولا في بعد عهد، وسنهاء ما هو لمنع الزيادة دون النقصان، وهو تغيير الشرط عند الإمام، ومنها ما هو لمنع النقصان دون الزيادة كمدة السفر، مأخوذ من شرح «الكنز».

٢- قوله: الزانية والزاني يلح. والعذاب على الخواثر والأحرار على نوعين، أحدهما: الجلد مائة سوط، وهو المذكور في هذه الآية، وثانيها: الرجم للمحصن، وهو المذكور في قوله تعالى في «سورة الأحزاب»: «إِذَا زُنِيَ الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ =

- ٣٥٥٧ - وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَقِيمُوا حُدُودَ اللَّهِ فِي الْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ، وَلَا تَأْخُذْكُمْ فِي اللَّهِ لَوْمَةٌ لَائِمٌ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ.
- ٣٥٥٨ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِقَامَةُ حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ مَطَرٍ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً فِي بِلَادِ اللَّهِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ، وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ عَنْ ابْنِ هُرَيْرَةَ.
- ٣٥٥٩ - وَعَنْ غَائِثَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَمَّا نَزَلَ عُذْرِي قَامَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْمَيْمَنِ فَذَكَرَ ذَلِكَ، فَلَمَّا نَزَلَ مِنَ الْمَيْمَنِ أَمَرَ بِالرَّجُلَيْنِ وَالْمَرْأَةِ فَضَرَبُوا حُدُودَهُمْ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.
- ٣٥٦٠ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَكْرِ بْنِ لَيْثٍ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَأَقْرَأَهُ أَنَّهُ رَضِيَ بِامْرَأَةٍ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فَجَلَدَهُ مِائَةً وَكَانَ بِكْرًا، ثُمَّ سَأَلَهُ الْبَيْتَةَ عَلَى الْمَرْأَةِ، فَقَالَتْ:

= فارجوها البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم". وفي رواية زيادة: «بها فضيحا من اللذة» بعد قوله: «البتة» وهذه الآية منسوخة التلاوة، كما أخرجه أبو عبيد والحاكم وغيرهما. وأخرج البخاري ومالك في موطنه، ومن طريقه محمد في موطنه عن عمر بن الخطاب أنه قال في خطبته في آخر حياته: إياكم أن تهلكوا عن آية الرجم أن يقول قاتل: لا نجد حيا في كتاب الله. فقد رجم رسول الله ورجلناه وإني والذي نفسي بيده لولا أن يقول الناس: زاد عمر في كتاب الله لكتبته الشيخ والشبهة إذا رتبنا فارجوها البتة، فإننا قد قرأناها.

وروى مالك أيضا عنه قال: الرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت عليه البينة أو كان الحبل أو الاعتراف. وقال رسول الله ﷺ: «لا يحل دم امرأ مسلم إلا بإحدى ثلاث: رجل زنى بعد إحصان؛ فإنه يجرى ورجل خرج محاربا لله ورسوله؛ فإنه يقتل أو يصب أو يبنى من الأرض. ورجل قتل نفسه؛ فإنه يقتل به». أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه والنسائي وغيرهم من طريق مختلفة بالفاظ متقاربة. وبالحمل ثبت الرجم على المحصن بالقرآن والأحاديث المتكثرة وأثار الصحابة، بل وقع عليه الإجماع. كذا في «عمدة الرعاية».

١٠. قوله: فصرخوا حدهم: يعني حد القرية. والمراد به هنا القذف. قال في «رحمة الأمة»: اتفق الأئمة على أن الحر العاقل البالغ المسلم المختار إذا قذف حرا عاقلا مسلما عفيفا لم يُجَدَّ في زنا أو حرة بالغة عاقلة مسلمة عفيفة غير مملعة لم تُجَدَّ في زنا بصريح الزنا، وكان في غير دار الحرب وطلب المقذوف بتصفه إقامة الحد أنه يلزمه ثمانون جلدة، وأنه لا يزيد على ثمانين، وحد العبد في القذف نصف حد الحر عند كافة الفقهاء.

١١. قوله: إنه زنى بامرأة، وكان بكرا فجلده النبي ﷺ مائة لوط: إن الزانية والزاني قد يكون محصنا. وقد يكون غير محصن، وأحكم المذكور في هذا الحديث - وهو الجلد - إنما هو لغير المحصن. ثم إن حد غير المحصن عندنا -

كَذَّبَ وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَجَلَدَهُ حَدَّ الْفِرْيَةِ ثَمَانِينَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

قُلْنَا: وَلَوْ كَانَ التَّغْرِيبُ وَاجِبًا لَمَا أَخْلَ بِه النَّبِيُّ ﷺ. وَيُؤَيِّدُهُ مَا رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي «كِتَابِ الْأَثَارِ» عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّحِيَّي قَالَ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام: حَسْبُهُمَا مِنَ الْفِتْنَةِ أَنْ يُنْفَيَا.

= هو الجلد فقط، أي لا يجمع في البكر بين الجلد والنفي، وهو الإخراج عن البلد. والنفي أمر ليس بداخل في الحد، بل هو سياسة مفضية إلى رأي الإمام، إن شاء فعل وإن لم يشأ لم يفعل. وقال الشافعي: إن تمام حد غير المحصن النفي أي تغريب عام، وهو أن يخرج بعد الجلد إلى موضع بينه وبين الزانية مسيرة سفر. والنفي جزء من حد الزنا وحده مجموعها. ولنا هذا الحديث وآية سورة النور؛ لأن تلك الآية في موقع بيان الحد، والسكوت في موضع البيان اختصار، والله تعالى قد أوقع، فاجلدوا أجزاء، والجزاء اسم للكمافي، فكان تمام حده الجلد لا غير. والقول بتغريب عام زيادة على الكتاب، والزيادة نسخ عن عندنا، وهو لا يصح بخبر الواحد.

غاية ما في الباب أنه يجوز لو ينفي سياسة دون أن ينفي حدًا، كذا ذكر أهل الأصول. وللشافعي الأحاديث التي ذكر فيها الجمع بين الجلد والنفي. ويوافق ما أخرجه البخاري أن رسول الله ﷺ قضى فيمن زنى ولم يحصن بنفي عام، وبإقامة الحد عليه. وأجاب الخنفيه بأن ما رواه الشافعي من الأحاديث منسوخ، وحديث البخاري هذا حاكم بأن النفي ليس بداخل في الحد الواجب بقربة عطفه عليه، فهو محمول على أنه فعله زجرًا وسياسةً. وعليه يحمل ما روي الترمذي وغيره أن أبا بكر وعمر جلدوا الزاني وغربا سنةً. ويؤيده قول علي: كفى بالنفي فتنًا، أخرجه عبد الرزاق. وأخرج أيضًا من عمر أنه غرب ربيعة بن أمية بن خلف في الشراب فلحق بهرقل وتضرع، فقال عمر: لا أغرب بعده مسلمًا.

وبهذا أن نفهم كان بطريق السياسة والتعزير لا بطريق الحد؛ لأن مثل عمر لا يحلف أن لا يقيم الحد. وبالجمله لا شبهة في ثبوت التغريب عن رسول الله ﷺ وكبار أصحابه قولًا وفعلًا، لكن لا دلالة لرواياته على أنه جزء الحد حتى يكون الجلد وحده بعض الحد. فالأولى أن يجعل الحد هو الجلد وحده، كما دلت عليه الآية، ويجعل النفي الثابت بالشتن تعزيرًا وسياسةً، ولو حمل عليها حديث الجمع بين الرجم والجلد للزاني المحصن أيضًا لم يكن فيه بعد. فبطل قول المنتصبيين: إن الخنفيه خالفوا الأحاديث الصحيحة الواردة في التغريب، وظهر أن الخنفيه قد عملوا في هذا الباب بكل من الآية والسنة ووفروا حظ كل منها على ما يناسبه. ومن ظن أن النفي جزء الحد، وأن المذكور في الآية بعض الحد، فليأت بدليل صريح يدل على ذلك، ودونه خرط الفتاد. التقطته من «التفسيرات الأحمدية» و«التعليق الممجد» و«عمدة الرعاية» و«شرح الكنز».

وَفِي رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّحِيّ قَال: كَفَى بِالتَّحِيّ فِتْنَةً.
وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ قَال: عَرَّبَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رِبِيعَةَ بِنِ أُمَيَّةَ بِنِ خَلِيفٍ
فِي السَّرَّابِ إِلَى حَبِيرٍ، فَلَحِقَ بِهَرَقْلٍ فَتَنَصَّرَ، فَقَالَ عُمَرُ: لَا أَعَرَّبُ بَعْدَهُ مُسْلِمًا. وَقَالَ
مُحَمَّدٌ فِي «الْأَنْبَارِ» تَأْخُذُ بِقَوْلِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٣٥٦١ - وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ أَمَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرَجُلٍ
كَانَ فِي الْحَيِّ مُحَمَّدٌ سَقِيمٌ فَوَجَدَ عَلَى أَمَةٍ مِنْ إِمَائِهِمْ يَحُبُّ بِهَا، وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خُذُوا
لَهُ عِشْكَالًا» فِيهِ مِائَةُ شِمْرَاجٍ، فَاضْرِبُوهُ ضَرْبَةً. رَوَاهُ فِي «الشَّرْحِ السَّنَّةِ». وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ
مَاجَهٍ نَحْوُهُ.

٣٥٦٢ - وَعَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ مَاعِزَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَمَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: إِنَّ الْآخِرَ
قَدْ رَأَى ^(١) فَأَقِيمْ عَلَيْهِ الْحَدَّ، فَرَدَّهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ أَتَاهُ الْقَانِيَّةُ، وَقَالَ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ

(١) قوله: خذوا له عيشكالاً فيه مائة شمراخ فاضربوه ضربة: قال في «الدر المختار» و«رد المحتار»: ويرجم مريض زنى، ولا يجلد حتى يبرأ، إلا أن يقع اليأس من برئه فيقام عليه، أي بأن يضرب ضرباً خفيفاً مجتملاً. وفي «الفتح»: ولو كان للمريض لا يرجى زواله كالسل، أو كان ضعيف الخلق، فعندئذ وعند الشافعي يضرب بعشكال فيه مائة شمراخ دفعةً، ولا بد من وصول الكل إلى بطنه، ولذا قيل: لا بد أن تكون مبسوطة، والعشكال والعشكول: عنقود النخل.

(٢) قوله: إن الآخر أي المتأخر عن مواضع الخير، كمن به نفسه لوقوعه في الشر. كذا في «تنسيق النظام».

(٣) قوله: قد زنى فاقم عليه الحد مرده رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلخ: الزنا يثبت بالثبوت والإقرار. والإنذار: أن يُقرّ البالغ العاقل على نفسه بالزنا أربع مرات، في أربع مجالس المقر، كلما أقر ردّه القاضي، فاضطرّ البلوغ والعقل؛ لأن قول الصبي والمجنون غير معتبر، وهو غير موجب للحد، واشترط الأربع مذهبينا. وعند الشافعي «لا يكفي بالإقرار مرة واحدة اعتباراً بسائر الحقوق». وأيضاً بحديث العسيف عمنك الشافعي وأصحابه. ولنا حديث ما عرّب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فإنه «آخر الإقامة إلى أن تم الإقرار منه أربع مرات في أربع مجالس، فلو ظهر إقراره موجب للحد دون الأربع لما أحرها لثبوت الوجوب، ولأن الشهادة اقتصت فيه بزيادة العدد، فكذا الإقرار إعظاماً لأمر الزنا وتحصيها بمعنى السر. التغطية من الهداية» والبنية. وقال في «تنسيق النظام»: وفي كثير من الروايات دلالة على وجوب الإقرار أربع مرات.

أَتَاهُ الْقَالِقَةُ، فَقَالَ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ ثُمَّ أَتَاهُ الرَّابِعَةُ، وَقَالَ: إِنَّ الْآخِرَ قَدْ رَزَى فَأَقِمِ عَلَيْهِ الْحَدَّ، فَسَأَلَ عَنْهُ أَصْحَابُهُ هَلْ تُشْكِرُونَ مِنْ عَقْلِهِ؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: انْظُرُوا بِهِ فَارْجُوهُ،^(١).....

= وكيف يظن برسول الله ﷺ تأخير إقامة الحد، وهو واجب والإعراض عنه ورده حتى وقع أربع مجالس، كما في رواية «مسلم». وأما عدم ذكره في حديث العفيف حيث لم يقل: يا أئبس! إن اعترفت أربع مرات، فعلم الثبوت والذكر لا يستلزم ثبوت العدم. وقال الطحاوي: ثبت بذلك كله أن الإقرار بالزنا الذي يوجب الحد أربع مرات، فمن أقر كذلك حدًا، ومن أقر أقل من ذلك لم يحد. وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد. وقد عمل بذلك علي بن أبي طالب في «شراحة الهمدانية» حيث ردّها أربع مرات. وأجاب الطحاوي عن حديث العفيف وقوله ﷺ فيه لأئبس: «اغد يا أئبس إلى امرأة هذا، فإن اعترفت فارجهما» حيث لم يذكر فيه أربع مرات بأنه يجوز أن يكون أئبس قد أعلم الاعتراف الذي يوجب حد الزنا على المعترف بما علمهم النبي ﷺ في ماعز وغيره، فخاطبه بعد علمه أنه قد علم الاعتراف الذي يوجب الحد.

(١) قوله: فارجهوه: لأنه كان محصنًا، والرجم في حق المحصن ثابت بالأخبار والأحاديث المتواترة المعنى، وإن كانت تفاصيلها آحادًا أو مشاهير، يؤيده قراءة «الشيخ والشيخة إذا زنيا» الآية وإن كانت منسوخة التلاوة، فهذا المجموع يصلح مخصصًا لعموم قوله تعالى: «الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا» (النور: ٢) الآية في حق المحصن. ويبقى البكر على حاله، بل هذا المجموع متواتر قطعًا يصلح ناسخًا له. وقد روي في الصحيح قول عمر رضي الله عنه في خطبته، وفيه: أيم الله! لولا أن يقول الناس: زاد عمر في كتاب الله لكتبتهما.

ثم حديث ماعز بن مالك الأسلمي أخرجه أصحاب الصحاح الستة ومالك وغيرهم بألفاظ متنوعة ومضامين مختلفة مطوّلاً ومختصراً عن كثير من الصحابة، كعبادة بن الصامت وابن عباس وأبي هريرة وأبي سعيد وبريدة ابن الخصيب الأسلمي وجابر بن عبد الله وغيرهم، وهو حديث مشهور يجوز بنفسه الزيادة على الكتاب. وقد تضافرت رواياته وتماثلت عامة طرقه في الصحيحين وغيرهما ما يدل على اشتراط أربع شهادات المقر على نفسه. ففي حديث نعيم بن هزال عند أبي داود، فقال النبي ﷺ: «إنك قد قلتها أربع مرات فبمن قال لفلانة، وهو يشير إلى هذا الأمر أيضًا ضروري وواجب، كالمسأل عن المزنية، ومن أركان وجوب إقامة الحد، وفي حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه عنده قال: كنا أصحاب رسول الله ﷺ نتحدث أن الغامدية وماعز بن مالك لو رجعا بعد اعترافهما أو قال لو لم يرجعا بعد اعترافهما لم يطلبهما، وإنما رجعهما عند الرابعة، ومثل ذلك كثير في طرق الصحاح. كذا في «تسويق النظام».

قَالَ: فَانْطَلِقْ بِهِ فَرَجِمَ بِالْحِجَارَةِ، فَلَمَّا أَبْطَأَ عَلَيْهِ الْقَتْلُ انْصَرَفَ إِلَى مَكَانٍ كَثِيرِ
الْحِجَارَةِ، فَقَامَ فِيهِ، فَأَتَاهُ الْمُسْلِمُونَ وَرَجَمُوهُ بِالْحِجَارَةِ حَتَّى قَتَلُوهُ فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ،
فَقَالَ: هَلَا^(١) خَلَيْتُمْ سَبِيلَهُ؟ فَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهِ، وَقَالَ قَائِلٌ: هَذَا مَا عَزَّ أَهْلَكَ نَفْسَهُ،
وَقَالَ قَائِلٌ: أَمَّا أَرْجُو أَنْ يَكُونُ تَوْبَةً فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «لَقَدْ^(٢) تَابَ تَوْبَةً لَوْ دَانِيهَا

(١) قوله: هَلَا، خلا خلتهم مسئلة: لذلك قال في «الهداية»: فإن رجع النمر عن إقراره قبل إقامة الحد أو في وسطه قبل رجوعه وخشي سبيله. وقال الشافعي: لا وهو قول بن أبي ليلى: يقيم عليه الحد؛ لأنه وجب الحد بإقراره، فلا يطل برجوعه وإنكاره، كما إذا وجب بالشهادة، وصار كالنقصاء وحد القذف. ونا أن الرجوع خبر محتمل الصدق كالإقرار، وليس أحد يكذب فيه، فيتحقق الشبهة في الإقرار، بخلاف ما فيه حق العبد، وهو النقصاء وحد القذف؛ لوجود من يكذب، ولا كذلك ما هو خالص حق الشرع انتهى. وقال في «عمدة الرعية»: فإن رجع النمر عن إقراره قولاً أو فعلاً قبل حذره أو في وسطه خطئ. أما قولاً فبأن يقول: كذبت في إقراري أو بقول: ما أقدرت بالزنا. وأما فعلاً فبهربه عند رجوعه، وكذا رجوعه عن الإقرار بإحصائه. كذا في «البحر» و«الغنية» وحجتنا أيضاً هذا الحديث.

(٢) قوله: فَقَالَ: لَقَدْ تَابَ تَوْبَةً إلخ: وقال في «تسقيع النظام»: وأما مسألة كون الحد توبة ومكفراً للذنوب وعادةً للمواخذة الأخروية، فذهبنا أن الحدود زواجر شرعت للتأجير والعلم بالعالم وليست كفارات، كما سُحنت به كتب الأصول، وإن لم يتعرض له الشراح الحنفية في الحديث وعامة شراح «الهداية»، نعم، تعرض له ابن الهمام، وذلك بناء على أن النصوص القرآنية ناطقة بعدم التكفير؛ لقوله تعالى: «وَأُولَئِكَ جُمُ الْفَاسِقُونَ» (آلُ التَّيْنِ: ٦٦) في حق المحدود في القذف وقوله: «إِذْ ذَٰلِكَ لَهَمَّ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهَمَّ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ» (آلُ التَّيْنِ: ٦٦) (الرائدة: ٣٣-٣٤)، الآية في حق قطع الطريق إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة، فيجب تأويل الظني لموافقة القطعي.

كيف وقد ورد في حديث ماعز عند مسلم من طريق علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه: ثم جاء رسول الله ﷺ وهم جلوس فسلم ثم جلس، فقال: «استغفروا لله عز وجل ثلاث» قال: فقالوا: غفر الله لنا عز وجل ثلاث، وفيه: فقال: «ويحك! أرجع فاستغفر الله وتب إليه»، فعم أن الحد غير التوبة، ويبقى الذنب والاستغفار بعد الحد أيضاً. وفي حديث نص عند أبي داود وغيره فقطع وجيء به، فقال: استغفر الله وتب إليه، فقال: استغفر الله وأتوب إليه، فقال: «البهيم تب عليه» ثلاثاً. وفي حديث فاطمة المعنوية السارقة في الصحيحين وغيرهما من طريق عائشة، فتأيت وحسنت توبتها، فلو كان الحد توبة لم ينجح إلى التوبة استئنافاً. قال ابن الهمام: ويجب أن يحمل الحديث على ما إذا تاب في العقوبة؛ لأنه هو الظاهر؛ لأن الظاهر أن ضربه ورجحه يكون معه توبة منه لذنوبه بسبب فعله، فيتقيد به جمعا بين الأدلة وتقيد الظني عند معارضة القطعي له منعين بخلاف العكس، انتهى.

فَقَامَ مِنَ الثَّالِثِ لِقِيلٍ مِنْهُمْ، فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ قَوْمًا طَمِعُوا فِيهِ، فَسَأَلُوهُ مَا يُصْنَعُ بِجَسَدِهِ؟
قَالَ: اصْنَعُوا بِهِ^(١) مَا تَصْنَعُونَ بِمَوْتَاكُمْ مِنَ الْكُفْنِ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ وَالِدْفَنِ. قَالَ:
فَانْظُرُوا بِهِ أَصْحَابُهُ وَصَلُّوا. رَوَاهُ أَبُو حَنِيفَةَ.

وَرَوَى مُسْلِمٌ نَحْوَهُ إِلَّا أَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّ مَاعِزَ بْنَ مَالِكٍ الْأَسْلَمِيَّ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ،
فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي قَدْ ظَلَمْتُ نَفْسِي وَزَنَيْتُ، وَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ تُظَهِّرَنِي فَرَدَّ، فَلَمَّا كَانَ
مِنَ الْغَدِ أَتَاهُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي قَدْ زَنَيْتُ فَرَدَّهُ الثَّانِيَةَ، وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ: قَالَ بُرَيْدَةُ:
كُنَّا نَتَحَدَّثُ بَيْنَنَا أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ مَاعِزَ بْنَ مَالِكٍ لَوْ جَلَسَ فِي رَحْلِهِ بَعْدَ
اغْتِرَافِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ لَمْ يَطْلُبْهُ، وَإِنَّمَا رَجَعَهُ عِنْدَ الرَّابِعَةِ.

وَرَوَى أَحْمَدُ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ ؓ قَالَ: أَتَى مَاعِزُ بْنُ مَالِكٍ النَّبِيَّ ﷺ
فَاعْتَرَفَ وَأَنَا عِنْدَهُ مَرَّةً فَرَدَّهُ^(٢) ثُمَّ جَاءَ فَاغْتَرَفَ وَأَنَا عِنْدَهُ الثَّانِيَةَ فَرَدَّهُ، ثُمَّ جَاءَ
فَاغْتَرَفَ وَأَنَا عِنْدَهُ الثَّالِثَةَ فَرَدَّهُ، فَقُلْتُ لَهُ: إِنْ اعْتَرَفْتَ الرَّابِعَةَ رَجَمَكَ، قَالَ: فَاغْتَرَفَ
الرَّابِعَةَ فَحَبَسَهُ ثُمَّ سَأَلَ عَنْهُ فَقَالُوا: لَا نَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا، فَأَمَرَ بِهِ فَرُجِمَ.

وَرَوَى ابْنُ جَبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ قَالَ: جَاءَ مَاعِزُ بْنُ مَالِكٍ إِلَى
النَّبِيِّ ﷺ وَقَالَ: إِنَّ الْأَبْعَدَ زَنَى، فَقَالَ لَهُ: «وَيْلَكَ وَمَا يُدْرِيكَ مَا الزَّانَاءُ؟» فَأَمَرَ بِهِ فَطُرِدَ
فَأُخْرِجَ، ثُمَّ أَتَاهُ الثَّانِيَةَ، فَقَالَ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ، فَأَمَرَ بِهِ فَطُرِدَ فَأُخْرِجَ، ثُمَّ أَتَاهُ الثَّالِثَةَ، وَقَالَ
لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ، فَأَمَرَ بِهِ فَطُرِدَ فَأُخْرِجَ، ثُمَّ أَتَاهُ الرَّابِعَةَ، وَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ، فَقَالَ: «أَدْخَلْتُ^(٣)
وَأُخْرِجْتُ؟» قَالَ: نَعَمْ، فَأَمَرَ بِهِ أَنْ يُرْجَمَ.

(١) قوله: قال: اصنعوا به ما تصنعون بموتاكم من الكفن والصلاة عليه والدفن، لذلك قال في «الهداية»: ويغسل ويكفن ويصل عليه.

(٢) قوله: فرد ثم جاء، قال في «المروقة»: فصرح بتعدد المجيء، وهو يستلزم غيبته، ونحن إنما قلنا: إنه إذا غيب ثم عاد فهو مجلس آخر.

(٣) قوله: فقال: أدخلت وأخرجت؟ قال نعم: لذلك قال في «الهداية»: فإذا تم إقراره أربع مرات سأله عن الزنا ما هو؟ =

وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ: وَقَدْ غَبِلَ بِذَلِكَ عَلِيُّ عليه السلام فِي شُرَاحَةِ قَرَدِّهَا أَرْبَعَ مَرَّاتٍ.

وَفِي رِوَايَةِ لِلْبُخَارِيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا أُلِيَ مَا عَزَّ بَيْنَ مَالِكِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ لَهُ: «لَعَلَّكَ ^(١) قَبِلْتَ أَوْ غَمَزْتَ أَوْ نَظَرْتَ»، قَالَ: لَا، يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «أَنْكِتَهَا لَا يَكْنِي؟» قَالَ: نَعَمْ، فَعِنْدَ ذَلِكَ أَمَرَ بِرَجْمِهِ.

٣٥٦٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: أُلِيَ رَجُلٌ [رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم] وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ فَتَذَاهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي زَنَيْتُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فَتَنَحَّى لِيَشُقَّ وَجْهِهِ الَّذِي أُعْرِضَ قِبَلَهُ، فَقَالَ: [يَا رَسُولَ اللَّهِ] إِنِّي زَنَيْتُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ [فَجَاءَ لِيَشُقَّ وَجْهِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم الَّذِي أُعْرِضَ عَنْهُ] فَلَمَّا ^(٢) شَهِدَ [عَلَى نَفْسِهِ] أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ دَعَاهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: «أَبُكَ جُنُونٌ؟» ^(٣) قَالَ: لَا، فَقَالَ: «أُحْصِصْتَ؟» قَالَ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «أَذْهَبُوا بِهِ فَأَرْجُمُوهُ» ^(٤) قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَأَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: فَرَجَحْنَاهُ بِالْمَدِينَةِ فَلَمَّا أَدْلَقْتَهُ الْحِجَارَةُ هَرَبَ ^(٥) حَتَّى أَدْرَكْنَاهُ بِالْحَرَّةِ فَرَجَحْنَاهُ ^(٦) حَتَّى مَاتَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

= وكيف هو؟ وأين زني؟ وبين زني؟ فإذا بين ذلك لزمه الحد.

(١) قوله: لعلك قبلت أو غمزت أو نظرت. قال في «التهذيب»: ويستحب للإمام أن يلقن المقر الرجوع، فيقول له: لعلك لمست أو قبلت.

(٢) قوله: فلما شهد أربع شهادات: أي مرات في أربعة مجالس بشرط غيبوته في كل مرة على ما سبق وبالدليل تحقق، فكان الشهادات الأربع بمنزلة الشهود الأربعة. ويحتاج أبو حنيفة بمجيئه من أجواب الأربعة على أنه يشترط أن يقر أربع مرات في أربعة مجالس. كذا في «المعرفة».

(٣) قوله: أبك جنون؟ كذا في «المعرفة».

(٤) قوله: أذهبوا به فارجموه: فيه دليل على أن الرجم كافٍ ولا يحد. قاله في «المعرفة».

(٥) قوله: هرب: فيه دليل على أن المرجوم لا يشد ولا يربط ولا يعمل في الحفرة؛ لأنه لو كان شيء من ذلك لم يمكنه الفرار واخرب. كذا في «المعرفة».

(٦) قوله: رجمه حتى مات: قال ابن وهام: فإذا هرب في الرجم، فإن كان مقرًا لا يتبع ويترك، وإن كان مشهودًا عليه أتبع ورجم حتى يموت؛ لأن هربه رجوع ظاهر، ورجوعه يعمل في إقراره لا في رجوع الشهود. كذا في «المعرفة».

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه بَعْدَ قَوْلِهِ: قَالَ: نَعَمْ، فَأَمَرَ بِهِ أَنْ يُرْجَمَ بِالْمُصَلَّى ^١
 فَلَمَّا أَذْلَقَتْهُ الْحِجَارَةُ قَرَّ فَأَذْرَكَ فُرْجَمَ حَتَّى مَاتَ، فَقَالَ لَهُ الشَّيْخُ رحمته الله خَيْرًا وَصَلَّى عَلَيْهِ.
 ٣٥٦٤ - وَعَنْ بُرَيْدَةَ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ مَاعِزٌ بْنُ مَالِكٍ إِلَى الشَّيْخِ رحمته الله، وَقَالَ: يَا رَسُولَ
 اللَّهِ، ظَهَّرَنِي، فَقَالَ: «وَنَحْكَ، ارْجِعْ فَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ وَتُبْ إِلَيْهِ» قَالَ: فَرَجَعَ ^٢ «غَيْرَ بَعِيدٍ، ثُمَّ
 جَاءَ ^٣ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ظَهَّرَنِي. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ رحمته الله مِثْلَ ذَلِكَ، حَتَّى إِذَا كَانَتْ
 الرَّابِعَةُ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ رحمته الله: «فِيمَ أَظْهَرَكَ؟» قَالَ: مِنَ الزَّنَا، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ رحمته الله: «أَيُّهُ
 جُنُوءٌ؟» فَأُخْبِرَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَجْنُونٍ، وَقَالَ: «أَشْرَبَ ^٤ حُمْرًا؟» فَقَامَ رَجُلٌ فَاسْتَنَكَّهُ فَلَمْ
 يَجِدْ مِنْهُ رِيحَ حُمْرٍ، وَقَالَ: «أَرَأَيْتَ؟» فَقَالَ: نَعَمْ، فَأَمَرَ بِهِ فُرْجَمَ، فَلْيُثْبِتُوا بِذَلِكَ يَوْمَئِذٍ أَوْ

١ - قوله: فرجم بالمصل: لذلك قال في «الهداية»: ويخرجه إلى أرض فضاء. وقال في «عمدة الرعاية»: الفضاء: هو
 الصحراء والمكان الواسع. وأصله رجم ماعز رضي الله عنه في المصل، كما ورد في الصحيحين وغيرهما، وكان المصل إذ ذاك
 فضاء واسعاً. والسر فيه أن المكان الواسع أمكن لرجله وأبعد من احتمال أن يصيب بعض الراجمين بعضاً انتهى. وقال
 النووي: والمراد بالمصل في حديث ماعز مصل الجنائز، ولهذا قال في الرواية الأخرى: في بقع الغرق، وهو موضع
 الجنائز بالمدينة اهـ. ففيه دليل على أن مصل الجنائز ليس له حكم المسجد أصلاً؛ إذ لو كان له حكم المسجد
 لاجتنب الرجم فيه لتلطخه بالدماء. هذا مأخوذ من «رد المحتار» و«المرقاة». وقال في «العالمية»: واختلفوا في
 مصل العيد والجنائز، الأصح أنه لا يأخذ حكم المسجد، وإن كان في حق جواز الاقتداء بالمسجد، وإن كان في حق
 جواز الاقتداء بالمسجد؛ لكونه مكاناً واحداً. كذا في «التبيين».

٢ - قوله: فرجع غير بعيد: أي رجوعاً غير بعيد بمعنى غيبة غير بعيدة. قاله في «المرقاة».

٣ - قوله: ثم جاء الخ: فإن قيل: ما بال ماعز والغامدية لم يقتلوا بالتوبة، وهي محصلة لغرضها من سقوط الإثم،
 فأصراً على الإقرار فوجها؟ فالجواب: أن تحصيل البراء بالحد متيقن، لا سيما بمشاهدة الرسول صلوات الله وسلامه
 عليه، وأما التوبة فيخاف أن لا تكون نصراً وأن يخل بشيء من شروطها. كذا في «المرقاة».

٤ - قوله: أشرب حمراً؟ فقام رجل فاستنكه، فلم يجد منه ريح حمراء وقال النووي: واحتج أصحاب مالك وجمهور
 الحجازيين أنه يجد من ريح حمراء وإن لم تقم عليه بيعة بشرها، ولا أقر به. ومذهب الشافعي وأبي حنيفة
 وغيرهما لا يجد بمجرد ريحها، بل لا بد من بيعة على شربه أو إقراره، وليس في هذا الحديث دلالة لأصحاب مالك.

ثَلَاثَةً، ثُمَّ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «اسْتَغْفِرُوا»^(١) لِمَاعِزِ بْنِ مَالِكٍ، لَقَدْ تَابَ تَوْبَةً لَوْ قُسِمَتْ بَيْنَ أُمَّةٍ لَوَسِعَتْهُمْ». ثُمَّ جَاءَتْهُ امْرَأَةٌ مِنْ غَامِدٍ مِنَ الْأُرْدِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ظَهَّرَنِي، فَقَالَ: «وَيْحَكَ، ارْجِعِي فَاسْتَغْفِرِي اللَّهَ وَتَوْبِي إِلَيْهِ»، فَقَالَتْ: [أَرَأَيْكَ] تُرِيدُ أَنْ تُرَدِّدَنِي كَمَا رَدَدْتَ مَاعِزَ بْنَ مَالِكٍ، إِنَّهَا حُبَلِي مِنَ الزَّنَاءِ فَقَالَ: «أَنْتِ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ لَهَا: «حَتَّى تَضْعِيَ مَا فِي بَطْنِكَ»^(٢). قَالَ: فَكَفَّلَهَا رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ حَتَّى وَضَعَتْ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ، وَقَالَ: قَدْ وَضَعَتِ الْغَامِدِيَّةُ، فَقَالَ: «إِذَا لَا تُرْجِعُهَا وَتَدْعُ وَلَدَهَا صَغِيرًا لَيْسَ لَهُ مَنْ يُرْضِعُهُ»، فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: إِلَيَّ رِضَاعُهُ يَا نَبِيَّ اللَّهِ، قَالَ: فَرَجَعَهَا.

وَفِي رِوَايَةٍ: «أَنَّهُ قَالَ لَهَا: «اذْهَبِي حَتَّى تَلِدِي، فَلَمَّا وَلَدَتْ قَالَ: اذْهَبِي فَأَرْضِعِيهِ حَتَّى تَقْطِيعِيهِ، فَلَمَّا قَطَعْتُهُ أَتْنَتْهُ بِالصَّبِيِّ فِي يَدِهِ كِسْرَةُ خُبْزٍ، فَقَالَتْ هَذَا يَا نَبِيَّ اللَّهِ قَدْ قَطَعْتُهُ»^(٣) وَقَدْ أَكَلَ الطَّعَامَ، قَدَفَعَ الصَّبِيَّ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَحُفِرَ^(٤) لَهَا إِلَى صَدْرِهَا، وَأَمَرَ النَّاسَ فَرَجَحُوهَا، فَيُقْبَلُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ

١- قوله: فقال: استغفروا لماعز بن مالك، لقد تاب توبة لو قسمت بين أمة لو وسعتهم: فإن قلت: ما فائدة قوله: «استغفروا لماعز»؟ قلت: فائدة قوله: «إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ» (النصر: ١) إلى قوله: «وَأَسْتَغْفِرُكُمْ» (النصر: ٣)، وقوله تعالى: «وَإِنْ فَتَحْنَا تُبُورًا» (ي: ١٠) لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ» (التوبة: ١-٢)، فإن الثاني طلب مزيد الغفران وما يستدعيه من الترفي في المقامات والثناء عليها، ومنه قوله تعالى: «وَأَسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ ذُرُوا إِلَيْنَا» (هود: ٩٠). كذا في «المراقبة».

٢- قوله: قال لها: حتى تضعي ما في بطنك: فيه أن الحامل لا يقام عليه الحد ما تضع الحمل؛ لئلا يلزم إهلاك البريء بسبب المذنب، سواء كانت العقوبة لله تعالى أو للعباد. كذا في «المراقبة» و«الهداية».

٣- قوله: قد قطعت وقد أكل الطعام: فيه أن رجم الحامل يؤخر إلى أن يستغني عنها ولدها؛ إذا لم يوجد من يقوم بترتيبه؛ لأن في التأخير صيانة الولد عن الضياع. وبه قال أبو حنيفة في قول: وتؤيده هذه الرواية الأخرى، وفي قول آخر عنه: إنه إذا زنت الحاص لم تحد حتى تضع حملها؛ ومؤيده الرواية الأولى. أخذته من «المراقبة» و«الهداية».

٤- قوله: فحفر لها إلى صدرها. وهو يحتمل أن يكون بغير أمر منه ﷺ. ولهذا قال صاحب «الهداية»: إن ترك الحفر لم يضر؛ لأن النبي ﷺ لم يأمر بذلك أحد. والظاهر أنه يأمره أو بتفريده، فيستحب الحفر لها. كذا في «المراقبة» و«الدر المختار».

يَحْجَرُ فَرَمَى رَأْسَهَا، فَتَنَضَّحَ الدَّمُ عَلَى وَجْهِ خَالِدٍ فَسَبَّهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَهْلًا يَا خَالِدُ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ تَابَهَا صَاحِبُ مَكَيْسٍ لَغُفِرَ لَهُ»، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَصُلِّيَ عَلَيْهَا، وَدُفِنَتْ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٥٦٥ - وَعَنْ يَزِيدَ بْنِ نَعِيمٍ بْنِ هُرَّالٍ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ مَا عِزُّ بْنُ مَالِكٍ يَتِيمًا فِي حِجْرِ أَبِي، فَأَصَابَ جَارِيَتُهُ مِنَ الْحَيِّ، فَقَالَ لَهُ أَبِي: اثْبِتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبِرْهُ بِمَا صَنَعْتَ لَعَلَّهُ يَسْتَغْفِرُ لَكَ، وَإِنَّمَا يُرِيدُ بِذَلِكَ رَجَاءً أَنْ يَكُونَ لَهُ مَخْرَجًا فَأَتَاهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي رَزَيْتُ فَأَقِيمْ عَلَيَّ كِتَابَ اللَّهِ فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَعَادَهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي رَزَيْتُ فَأَقِيمْ عَلَيَّ كِتَابَ اللَّهِ، حَتَّى قَالَهَا أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّكَ قَدْ قُلْتَهَا أَرْبَعَ مَرَّاتٍ فِيمَنْ؟» قَالَ: بِمُلاَنَةٍ، قَالَ: «هَلْ صَاحِبُهَا؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «هَلْ بَاشَرْتَهَا؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «هَلْ جَامَعْتَهَا؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَأَمَرَ بِهِ أَنْ يُرْجَمَ، فَأُخْرِجَ بِهِ إِلَى الْحَرَّةِ، فَلَمَّا رُجِمَ فَوَجَدَ مَسَّ الْحِجَارَةِ جَزَعٌ فَخَرَجَ يَشْتَدُّ، فَلَقِيَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَنَيْسٍ، وَقَدْ عَجَرَ أَصْحَابُهُ، فَتَرَخَّ لَهُ بِوُظَيْفٍ بَعِيرٍ، فَرَمَاهُ بِهِ فَقَتَلَهُ، ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «هَلَّا تَرَكَتُمُوهُ، لَعَلَّهُ أَنْ يَتُوبَ فَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَيْهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٥٦٦ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ مَا عِزًّا أَمْرًا النَّبِيَّ ﷺ فَأَقَرَّ عِنْدَهُ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ فَأَمَرَ بِرُجْمِهِ وَقَالَ لَهُرَّالٍ: «لَوْ سَتَرْتُهُ بِقُبُورِكَ كَانَ خَيْرًا لَكَ». قَالَ ابْنُ الْمُشْكِرِ: أَنَّ هُرَّالًا أَمَرَ مَا عِزًّا أَنْ يَأْتِيَ النَّبِيَّ ﷺ فَيُخْبِرَهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

... قوله: فعدا أي فرجع بعد ما غاب. قاله في «المرقاة».

... قوله: لو سترته بقبورك كان خيرا لك. قال ابن القيم: وأخرج البخاري عن أبي هريرة مرفوعا: عن الحسن بن مسعود عروة عن كريب النخعي أنس الله عزة كرية عن كريب الأحمر، ومن ستر مسلم ستر الله في الدنيا والآخرة. والله في عداد بعد ما دام العهد في عيون أخيه. وأخرج أبو داود والنسائي عن عتبة بن عامر عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَنْ أَتَى أَبِي عُبْرَةَ فسترها كان كمن أحيى مودة». فإذا كان الستر مندوبا إليه ينبغي أن تكون الشهادة به خلافاً الأولى التي

وفي رواية له عن أبي بصرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ رجم العامدية فحفر لها إلى الخنذوة، ثم ذكر إسناداً آخر، وزاد: ثم رماها بجصاة مثل الحمصة، ثم قال: ارموا واتقوا الوجه، فلما طفيئت أخرجها فصل عليها.

وروى ابن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى: أن علياً كان إذا شهد عنده اليهود على الزنا أقر الشهود أن يرحموا، ثم يرحم هو، ثم يرحم الناس، وإن كان بإقرار بدأ هو يرحم ثم يرحم الناس.

وروى مسلم عن عمران بن حصين رضي الله عنه أن امرأة من جهينة أتت نبي الله ﷺ وهي

= مرجعت إلى كراهة التزويج لأنها في رتبة الذنب في جانب الفعل وكراهة التزويج في جانب الترك. وهذا يثبت أن يكون بالنسبة إلى من ثم يعتد الزنا ولم يتهتك به أم إذا وصل الحال إلى إشاعة وانتهاك به، بل بعضهم ربما يفتخر به فيجب كون الشهادة به أولى من تركه؛ لأن المطلوب الشارع بإخلاء الأرض من الذميمة وإفواجها بالخصائص المتنبذة لذلك، وذلك بتحقيق التزويج من الفاعلين وبالزجر لهم. فإذا ظهر انتشاره في الزنا مثلاً والشرب وعدم المبالاة به، وإشاعته وإخلاء الأرض المطلوب حينئذ بقوة احتياك بقابله فظهر عدمها مما انصف بذلك، فيجب تحقق السبب الآخر للإخلاء، وهو الحدود بخلاف من زنى مرة أو مراراً مستتراً متحوقاً متدماً عليه، فإنه محل استحباب ستر الشاهد. وقوله عليه الصلاة والسلام لهذا في عاصره: «لو كنت سترت ثوبك» الحديث كان في مثل من ذكرنا كذا في المرأة.

قوله: «رماها بجصاة مثل الحمصة» إلى قوله: «وصلى عليها» لهذه الأحاديث. قال في «التهذيب»: «ويستدعي اليهود يرحمه ثم الإمام ثم الناس». كذا روى عن علي رضي الله عنه، ولأن الشاهد قد يتجاسر على الأداء، ثم يستعظم الناس، فيرجع فكان في بدايته احتيال للدار. وقال الشافعي رحمته الله: لا يشترط بدايته اعتياداً بالحد. قلنا: كل أحد لا يحسن الحد فربما يقع مهلك، والإهلاك غير مسعوف، ولا كذلك الرجم؛ لأنه إتلاف. فإن امتنع الشهود من الابتداء سقط الحد؛ لأنه دلالة الرجوع، وكذا إذا ماتوا وغابوا في ظاهر الرواية بضوات الشرط. وإن كان مقرر ابتداء الإمام ثم الناس، كذا روى عن علي رضي الله عنه وروى رسول الله ﷺ العامدية بجصاة مثل الحمصة، وكانت قد اعترفت بالزنا. «ويغسل ويكفن ويصلى عليه» أقواله رضي الله عنه لا عار رضي الله عنه أصعباً به عما تصعبون بموتكم، ولأنه قتل بحق، فلا يسقط النفس كالمقتول فصاحداً، وصل النبي ﷺ على العامدية بعد ما رحمت.

حُبْلَى مِنَ الزَّانَا، فَقَالَتْ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَصَبْتُ حَدًّا فَأَقِمْهُ عَلَيَّ، - الْحَدِيثُ بِطَوْلِهِ إِلَى أَنْ قَالَ - ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فُرِجَتْ ثُمَّ صَلِّيَ عَلَيْهَا، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: تُصَلِّي عَلَيْهَا يَا نَبِيَّ اللَّهِ وَقَدْ زَنَتْ؟ فَقَالَ: «لَقَدْ تَأَبَّتْ ثَوْبَةُ لَوْ قُسِمَتْ بَيْنَ سَبْعِينَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَوَسِعَتْهُمْ، وَهَلْ وَجَدْتُ ثَوْبَةَ أَفْضَلَ مِنْ أَنْ جَادَتْ بِنَفْسِهَا لِلَّهِ تَعَالَى؟».

٣٥٦٧ - وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ مُحَمَّدًا بِالْحَقِّ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ، فَكَانَ مِمَّا أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَةُ الرَّجْمِ فَرَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ، الرَّجْمُ فِي كِتَابِ اللَّهِ حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَى إِذَا أَحْصَنَ ^(١) مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ

١. قوله: «صلى عليه الخ» اختلفوا في الصلاة على المرحوم، وكرهها مالك وأحمد للإمام ولأهل الفضل دون باقي الناس. وقال أبو حنيفة والشافعي وآخرون: يصلي عليه الإمام وأهل الفضل وغيرهم. وانفتوا على الصلاة على الفساق والمقتولين في المحاربة والحدود وأولاد الزنا. كذا في «المرواة».

٢. قوله: «إذا أحصن» يعني الزاني والزانية قد يكون محصناً، وقد يكون غير محصن. وحده الزنا للمحصن رجماً، ولغير المحصن جلده مائة وسطاً بسوط لا نمرة له، ولا جمع بين جلد ورجم، وهو قول الشافعي؛ لأنه ﷺ لم يجمع. وهذا على وجه القطع في ماعز والغامدية وصاحبة السيف، وتظاهرت الطرق عنه ﷺ أنه بعد سؤاله عن الإحصان وتلفينه الرجوع لم يزد على الأمر بالرجم، فقال: «اذموا به فارجموه» وقال: «اغدا يا أنيس إلى امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها»، ولم يقل: فاجلدها ثم اوجمها. وقال في باقي الحديث: فاعترفت فأمر بها رسول الله ﷺ فرجمت، وكذا في الغامدية والجهينة، إن كانت غيرها لم يزد على الأمر بوجمها وتكرر ولم يزد أحد على ذلك، فقطعنا بأنه لم يكن غير الرجم. فتقوله ﷺ خذوا عني إلى قوله: «التيب جلد مائة ورجم أو رمي بالحجارة يجب قطعاً كونه منسوخاً، وإن لم يعلم خصوص الناسخ. وأما جلد على شراخه في رجمها، فإما لأنه لم يثبت عنده إحصانها إلا بعد جلدتها أو رأي لا يقاوم إجماع الصحابة، وما ذكر من القطع عن رسول الله ﷺ، ثم لا يجمع في البكر بين الخد والتف. والشافعي يجمع بينهما. وقد مضى بحث التف أنفاً.

وشرائط إحصان الرجم سبعة: «الحرية والتكليف»؛ عقل وبلوغ «والإسلام والوطء»؛ وكونه «بتكاح صحيح» حال الدخول، وكونها «بصفة الإحصان» المذكورة وقت الوطء. فإحصان كل منها شرط لصيرورة الآخر محصناً، فلو نكح أمة أو الحرة عبداً فلا إحصان إلا أن يطأها بعد النكاح، فيحصل الإحصان به لا بإيقينه، =

إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ أَوْ كَانَ الْحَبْلُ، أَوْ الْإِعْتِرَافُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ وَجَاهِيزُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّ مُجَرَّدَ الْحَبْلِ لَا يَدْبُثُ بِهِ الْحَدُّ، بَلْ لَا بُدَّ مِنَ الْإِعْتِرَافِ أَوْ الْبَيِّنَةِ، وَاسْتَدَلُّوا بِالْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي دَرَةِ الْخُدُودِ بِالشُّبُهَاتِ.

وَرَوَى أَحْمَدُ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجَمَ مَاعِزَ بْنَ مَالِكٍ وَلَمْ يَذْكُرْ جَلْدَ.

= حتى لو زنى ذمي بمسلمة ثم أسلم لا يرجم، بل يجلد. وبقي شرط آخر ذكره ابن كمال، وهو أن لا يبطل إحصائها بالارتداد، فلو ارتد ثم أسلم لم يعد إلا بالدخول بعده ولو بطل بجنون أو عنه عاد بالإفاقة. وقيل: بالوطء بعده. واعلم أنه لا يجب بقاء النكاح لبقائه أي الإحصان، فلو نكح في عمره مرة ثم طلق، وبقي مجردا وزنى رجم. فإن لم يكن حُرًّا أو لم يكن مسلما أو لم يكن عاقلا بالغًا أو لم يقع منه وضه مع امرأته، أو كان واقعا، ولكن بنكاح فاسد فهو داخل في غير المحصن، لحكمه الجلد هذا عندنا. وعند الشافعي الإسلام ليس بشرط للإحصان، وثنا قوله رضي الله عنه من أنكرت بالغه فليس بمحصن. المتقطعة من التفسيرات الأحمديّة، وشرح الوقاية والمرقاة والدر المختار.

قوله: إذا دلت البينة أو كان الحمل أو الاعتراف: يستفاد منه عن الزنا بثبت البينة والإقرار، أما الإقرار فمضي بحته آنفاً، وأما البينة فإن تشهد أربعة من الشهود على رجل وامرأة بالزنا، وإذا شهدوا يسألهم الإمام عن الزنا ما هو؟ وكيف هو؟ وأين زنى؟ ومتى زنى؟ وبمن زنى؟ فمذا يشؤون ذلك وقالوا: رأيناها وظنها في فرجها كالميل في المكحلة، وسأل القاضي عنهم، فعدلوا في السر والعلانية حكم بشهادتهم. وأما الحمل وحده فمذهب عمر بن الخطاب رضي الله عنه وجوب الحد به إذا لم يكن لها زوج ولا سيد، وتابعه مالك وأصحابه، فقالوا: إذا حملت ولم يعلم لها زوج ولا سيد، ولا عرفنا إكراهها لزومها الحد، إلا أن تكون غريبة طارية، وتدعي أنه من زوج أو سيد، قالوا: ولا تقبل دعوها الإكراه إذا لم تقم بذلك مستغيثة عند الإكراه قبل ظهور الحمل.

وقال الشافعي وأبو حنيفة وجاهيز العلماء: لا حد عليها بمجرد الحمل، سواء كان لها زوج أو سيد أم لا، سواء الغريبة وغيرها، وسواء ادعت الإكراه أم سكنت، ولا حد عليها مطلقا إلا ببينة أو اعتراف؛ لأن الحدود تسقط بالشبهات. والحاصل: أن هذا من قول عمر، ومثل ذلك لا يثبت به مثل هذا الأمر العظيم الذي يقضي إلى هلاك النفوس. الهداية وشرح المسلم للنووي ونبل الأوطار ملتقط منها.

٣٥٦٨ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا زَنَى بِامْرَأَةٍ فَأَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَجُلِدَ ^(١) الْحَدَّ، ثُمَّ أَخْبِرَ أَنَّهُ مُحْصَنٌ فَأَمَرَ بِهِ فُرْجِمَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٥٦٩ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ادْرُءُوا» ^(٢) الْحُدُودَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ مَا اسْتَطَعْتُمْ، فَإِنْ كَانَ لَهُ تَخْرُجُ فَخَلُّوا سَبِيلَهُ؛ فَإِنَّ الْإِمَامَ أَنْ يُخْطِئَ فِي الْعَفْرِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يُخْطِئَ فِي الْعُقُوبَةِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: قَدْ رَوَى عَنْهَا وَلَمْ يُرْفَعْ، وَهُوَ أَصَحُّ. هَذَا لَا يُقْدَحُ؛ لِأَنَّ الْمُؤَقَّوفَ فِي هَذَا لَهُ حُكْمُ التَّرْفُوعِ. وَرَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَالتَّبَهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنِ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه مَرْفُوعًا.

(١) قوله: فجُلِدَ الحد، ثم أخبر أنه محصن فأمر به فرجم: وقال في «رحمة الأمة»: هل يجمع عليهما الجلد قبل الرجم أم لا؟ قال أبو حنيفة ومالك والشافعي: لا يجمع، وإنما الواجب الرجم خاصة. وعن أحمد روايتان أظهرهما يجمعان. وليس في هذا الحديث جمع بين الجلد والرجم؛ لأنه لم يثبت عند النبي ﷺ إحصانه إلا بعد جلده، بل فيه دليل على أن الإمام إذا أمر بشيء من الحدود، ثم بان له أن الواجب غيره عليه المصير إلى الواجب الشرعي. ملتقط من «المراقبة».

(٢) قوله: ادْرُءُوا الحدود إلخ: نزل معنى هذا الحديث على معنى حديث أبي هريرة في قصة رجل وبريدة في قصة ماعز، فيكون الخطاب للأمة لقوله ﷺ للرجل: «أبك جنون؟» ثم قوله: أحصنت، ولما عز: «أبه جنون؟» ثم قوله: «أشرب؟» لأن كل هذا تنبيه على أن للإمام أن يدرأ الحدود بالشبهات. وأيضًا في إجماع فقهاء الأمصار على أن الحدود تدرأ بالشبهات كفاية. ولذا قال بعض الفقهاء: هذا الحديث متفق عليه. وأيضًا نقلته الأمة بالقبول. ففي تنبيه المروي عن النبي ﷺ والصحابة ما يقطع في المسألة. فقد علمنا أنه ﷺ قال لماعز: «لعلك قُلت؟ لعلك غمزت؟ لعلك لمست؟» كل ذلك يلغنه أن يقول: نعم، بعد إقراره بالزنا، وليس لذلك فائدة إلا كونه إذا قاما تركه، وإلا فلا فائدة، ولم يقل لمن اعترف عنده بدين: لعله كان وديعة عندك فضاعت ونحوه. وكذا قال للمسارق الذي جيء به إليه: «أسرقت ما إخاله سرق»، وللغامدية نحو ذلك. وكذا قال عليٌّ رضي الله عنه شراقة: لعنه استكرهك، لعله وقع عليك وأنت نائمة، لعل مولاك زوجك منه، وأنت تكتمينه، وتبيع مثله عن كل أحد بوجب طولا.

فالحاصل من هذا كله كون الحد محتمل في مرتبه بلا شك. ومعلوم أن هذه الاستفسارات المفيدة لغرض الاحتيال للدرء كلها كانت بعد الثبوت؛ لأنه كان بعد صريح الإقرار به والثبوت. وهذا هو الحاصل من هذه الآثار ومن قوله: «ادْرُءُوا الحدود بالشبهات»، فكان هذا الهمنى مقطوعًا بثبوته من جهة الشرع، فكان الشك فيه شكًا، فلا يلتفت إليه، ولا يعول عليه. كذا في «المراقبة».

٣٥٧٠ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ فَلَيْسَ بِمُحْصَنٍ». رَوَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهٍ فِي مُسْنَدِهِ، وَرَوَاهُ الدَّارُقُطْنِيُّ فِي سُنَنِهِ مَوْفُوقًا، وَقَالَ عَلِيُّ الْقَارِي: تَحْكُمُ بِرَفْعِهِ عَلَى مَا هُوَ الْمُخْتَارُ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ مِنْ أَنَّهُ إِذَا تَعَارَضَ الرِّفْعُ وَالْوَقْفُ حُكِمَ بِالرِّفْعِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلدَّارُقُطْنِيِّ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُحْصَنُ الشَّرْكَ بِاللَّهِ شَيْئًا». وَفِيهِ عَفِيفُ بْنُ سَالِمٍ الْمُوصِلِيُّ قَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ فِي كِتَابِهِ: وَهُوَ ثَقَّةٌ، قَالَهُ ابْنُ مَعِينٍ وَأَبُو حَاتِمٍ. وَإِذَا رَفَعَهُ الثَّقَّةُ لَمْ يَضُرَّهُ وَقَفُ مَنْ وَقَفَهُ. وَرَوَى الدَّارُقُطْنِيُّ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَتَزَوَّجَ يَهُودِيَّةً، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَتَزَوَّجَهَا لِأَنَّهَا لَا تُحْصَنُكَ». وَقَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْأَصْلِ»: لَا يُحْصَنُ الرَّجُلُ الْمُسْلِمُ إِلَّا الْمَرْأَةُ الْمُحْصَنَةُ إِذَا دَخَلَ بِهَا، ثُمَّ قَالَ: بَلَّغْنَا ذَلِكَ عَنْ عَامِرٍ وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ.

... قوله: من أشرك بالله فليس بمحصن: هذا صريح في أن الإسلام شرط في الإحصان، كما ذهب إليه أبو حنيفة ومحمد. وإن الشافعي قد يخالفنا في اشتراط الإسلام، وكذا أبو يوسف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في رواية، ولها ما روي أن النبي ﷺ رجم يهوديين قد زنيا. قلنا: إن رجم اليهوديين كان في ابتداء الإسلام بحكم التوراة، ولذلك سألم رسول الله ﷺ عن حد الزنا في التوراة، والإحصان لم يكن شرطًا في دينهم، وكان ﷺ يعمل بحكم التوراة قبل أن ينزل حكم القرآن. فلما نزل حكم القرآن نسخ ذلك، ونزل حكم الإسلام بالرجم باشتراط الإحصان واشتراط الإسلام فيه، وإن كان غير منطوق علم ذلك من قوله ﷺ: «من أشرك بالله فليس بمحصن» وغيره. ويؤيده قول إبراهيم النخعي.

وفد أجاب الخليفة عن قول الشافعي بأجوبة، أحسنها ما نقله ابن المهام من أن حديث إقامة النبي ﷺ حد الرجم على اليهود واليهودية دل على عدم اشتراط الإسلام في الإحصان، والحديث القولي: «من أشرك بالله فليس بمحصن» دل على اشتراط الإسلام، إذا تعارضوا فيطلب الترجيح، والقول مقدم على الفعل. مع أن في اشتراط الإسلام احتياطًا، وهو مطلوب في باب الحدود. توضيحه: أن تقديم هذا القول يوجب درء الحدود، وتقديمه ذلك الفعل يوجب الاحتياط في إيجاب الحد، والأولى في الحدود ترجيح الدافع عند التعارض. التقطت من «التعليق المسجدة» و«الهداية» و«المراقبة» و«عمدة الرعية».

٣٥٧١ - وَعَنْ مُسْلِمٍ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ مِنَ الصُّحَابَةِ يَقُولُ: الرَّكَاعَةُ وَالْحُدُودُ وَالْفَقْرُ وَالْجُمُعَةُ إِلَى السُّلْطَانِ. رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ، وَقَالَ: لَا تَعْلَمُ لَهُ مُخَالِفًا مِنَ الصُّحَابَةِ.

وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَرِيرٍ قَالَ: وَالْجُمُعَةُ وَالْحُدُودُ وَالرَّكَاعَةُ وَالْفَقْرُ إِلَى السُّلْطَانِ. وَكَذَا عَنْ عَطَاءِ الْخِرَاسَانِيِّ.

٣٥٧٢ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «تَعَاقُوا الْحُدُودَ فِيمَا بَيْنَكُمْ فَمَا بَلَغَنِي مِنْ حَدٍّ فَقَدْ وَجِبَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ.

(١) قوله: الرِّكَاعَةُ والحدود والفقير والجمعة إلى السلطان يعني لا يقيمها إلا الإمام خاصة، فليس للمولى أن يقيم الحد على عبده إلا بإذن الإمام، وبه قال أبو حنيفة، وحجته هذه الآثار. وقال الشافعي: للمولى أن يقيم على عبده الحد لقوله تعالى: (إِذَا رَسَيتُمْ أُمَّةً أَحَدَكُمْ فَتَبَيَّنْ رَأْيَهَا فليحدها الحد) إلى قوله: من شعر. وأجاب أصحابنا عن هذه الأحاديث على ما في «غنية البيان» وغيره بأنها شاملة على السبب بأن يكون المولى سبياً في حد عبده بالمرافعة إلى الإمام لا المباشرة بغير إذنه. وقال العيني: إن ذلك محمول على السبب بأن يكون المولى سبياً في حد عبده بالمرافعة إلى الإمام. وإما قلنا ذلك؛ لأن ظاهره متروك بالإجماع؛ لأنه يقتضي الوجوب، ولا يجب على المولى إقامة الحد على عبده بالإجماع، أما على مذهبننا فظاهر، وكذا على مذهب الشافعي؛ لأنه يجوز أن يقيم الحد على عبده، ولا يجب عليه، فلم يكن الحديث متروك الظاهر حملناه على ما قلنا. وقال الكاكي رحمه الله: وفائدة تخصيص المالك أن لا يعملهم المشقة على ملكهم على الامتناع على إقامة الحد عليهم، انقطعت من «عمدة القاري» و«التعليق الممجّد» و«النباية» و«شروح الكنز».

(٢) قوله: تعاقوا الحدود فيما بينكم إلخ: أمر من التعاقب، والخطاب لعبير الأئمة من عامة المسلمين وذوي الحقوق؛ فإنه مأمورون بالستر مطلقاً، لذلك قال في «الهداية»: والستر مندوب إليه. وقال في «مجمع البحار»: تحت هذا الحديث: أي ينبغي أن يعفو الحدود بعضهم من بعض قبل أن يبلغني. فما بلغني فقد وجب، أي وجب على إقامتها. أما ما قال في «الأشياء والنظائر»: لا يصحّ العفو في الحدود؛ ولو كان حد القذف بخلاف القصاص، فالمراد به أن الحد لا يسقط بالعفو، ولكن الحد وإن لم يسقط بعفوه، فإذا ذهب التعاقب لا يكون للإمام أن يستوفيه.

٣٥٧٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَقْبِلُوا» ^(١) ذَوِي الْهَيْئَاتِ عَمْرَانِهِمْ إِلَّا

= لما بينا أن الاستيفاء عند طلبه، وقد ترك الطلب، إلا إذا عاد وطلب فحينئذ يقيم الحد؛ لأن العفو كان لغوا، فكانه لم يخاصم إلى الآن. أخذته من «المراقبة» و«الهداية» و«مجمع البحار» و«الأشباه والنظائر» و«البحر الرائق». وقال في «البدائع»: لا خلاف في حد الزنا والشرب والسكر والسرقه أنه لا يشمل العفو والصلح والإبراء بعد ما ثبت بالحجة؛ لأنه حق الله تعالى خالصا لا حق العبد فيه، فلا يملك إسقاطه. وأما حد القذف إذا ثبت بالحجة فكذلك عندنا، لا يجوز العفو عنه والإبراء والصلح، وكذلك إذا عفا المقذوف قبل المرافعة أو صالح على مال فذلك باطل، ويرد بدل الصلح، وله أن يعطيه بعد ذلك. وعند الشافعي رحمته الله يصح ذلك، وهو إحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمته الله.

وجه قولها: أن سبب وجوب هذا الحد هو القذف والقذف جنابة على عرض المقذوف بالتعرض، وعرضه حقه بدليل أن بدل نفسه حقه، وهو القصاص في العمد أو الذية في الخطأ، فكان البدل حقه، والجزاء الواجب على حق الإنسان حقه كالقصاص. ولنا أن سائر الحدود إنما كانت حقوق الله تبارك وتعالى على الخلوص؛ لأنها وجبت لمصالح العامة، وهي دفع فساد يرجع إليهم، ويقع حصول الصيانة لهم، فحد الزنا وجب لصيانة الأبضاع عن التعرض وحد السرقة وقطع الطريق وجب لصيانة الأموال والأنفس عن القاصدين، وحد الشرب وجب لصيانة الأنفس والأموال والأبضاع في الحقيقة بواسطة صيانة العقول عن الزوان والاستار بالسكر.

وكل جنابة يرجع فسادها إلى العامة ومنفعة جزائها يعود إلى العامة كان الجزاء الواجب بها حق الله عز شأنه على الخلوص تأكيداً للرفع والدفع؛ كيلا يسقط بإسقاط العبد، وهو معنى نسبة هذه الحقوق إلى الله تبارك وتعالى. وهذا المعنى موجود في حد القذف؛ لأن مصلحة الصيانة ودفع الفساد يحصل للعامة بإقامة هذا الحد، فكان حق الله عز شأنه على الخلوص كسائر الحدود، انتهى ملخصا. وقال في «المبسوط»: وإذا قضى القاضي بحد القذف على القاذف، ثم عفا المقذوف عنه بمعرض أو بغير عرض، لم يسقط الحد بعفوه عندنا. وذكر عن أبي يوسف رحمته الله أنه يسقط، وهو قول الشافعي رحمته الله.

وأصل المسألة أن المقلب في حد القذف عندنا حق الله تعالى، وما فيه من حق العبد فهو في حكم التبع. وعند الشافعي رحمته الله المقلب حق العبد. إذا ثبت هذا الأصل، فنقول: بعفوه لا يسقط عندنا؛ لأنه إنما يملك إسقاط ما يتمحض حقا له. فأما حق الله تعالى لا يملك إسقاطه، وإن كان للعبد فيه حق كالعدة، فإنها لا تسقط بإسقاط الزوج لما فيها من حق الله تعالى. وقد روي مثل مذهبتنا عن علي رحمته الله وفي المقام تفصيل، من شاء الاطلاع عليه فليراجع إلى «المبسوط».

(١) قوله: «أقبلوا» ذوي الهيئات إلخ: الهيئة: صورة الشيء. والمراد هنا الحالة التي يكون الإنسان عليها من الأخلاق =

الحدود. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٥٧٤ - وَعَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ قَالَ: اسْتَكْرَهَتْ امْرَأَةٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَدْرًا عَنْهَا "الْحَدَّ، وَأَقَامَهُ عَلَى الَّذِي أَصَابَهَا، وَلَمْ يُذَكِّرْ" أَنَّهُ جَعَلَ لَهَا مَهْرًا، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.
وَرَوَى مُحَمَّدٌ فِي «الْأَثَارِ» عَنْ إِبْرَاهِيمَ: أَنَّهُ مَنْ كَانَ مِنَ الثَّالِثِ حُرًّا أَوْ مَسْلُوكًا غَضِبَ امْرَأَةٌ نَفْسَهَا فَعَلَّيْهِ الْحَدَّ وَلَا صَدَاقَ عَلَيْهِ، قَالَ وَإِذَا وَجِبَ الصَّدَاقُ دُرِيَ الْحَدَّ، وَإِذَا ضَرِبَ الْحَدَّ بَطَلَ الصَّدَاقُ. وَقَالَ مُحَمَّدٌ: إِذَا اسْتَكْرَهَتْ الْمَرْأَةُ فَلَا حَدَّ عَلَيْهَا، وَعَلَى مَنْ اسْتَكْرَهَهَا الْحَدَّ، وَإِذَا وَجِبَ عَلَيْهِ الْحَدَّ بَطَلَ الصَّدَاقُ، وَلَا يَجِبُ الْحَدُّ وَالصَّدَاقُ فِي جَمَاعٍ وَاحِدٍ، فَإِنْ دُرِيَ عَنْهُ الْحَدُّ بِشَبْهَةٍ وَجِبَ عَلَيْهِ الصَّدَاقُ. وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ وَالْعَامَةِ مِنْ فُقَهَائِنَا.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلتِّرْمِذِيِّ وَابْنِ دَاوُدَ عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ امْرَأَةً خَرَجَتْ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ تُرِيدُ الصَّلَاةَ فَتَلْقَاهَا رَجُلٌ فَتَجَلَّلَهَا فَقَضَى حَاجَتَهُ مِنْهَا فَصَاحَتْ وَانْطَلَقَ وَمَرَّتْ بِعَصَابَةٍ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ فَقَالَتْ: إِنَّ ذَلِكَ الرَّجُلَ فَعَلَ بِي كَذَا وَكَذَا، فَأَخَذُوا الرَّجُلَ فَأَتَوْا بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ لَهَا: «أَذْهَبِي فَقَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ» وَقَالَ لِلرَّجُلِ الَّذِي وَقَعَ

- والأفعال. والمراد ذو المراتب وأصحاب النوع، والخطاب مع الأئمة وغيرهم من ذوي الحقوق، كأنه ﷺ خاف تغير الزمان وميل الناس إلى المداينة مع الأكابر في التجاوز والستر إلى أن يتركوا إقامة الحدود عليهم وعلى من يلازمهم، خوفاً منهم أو طمعاً فيهم. فأمرهم أن يقيموا الحدود عليهم كما يقيمون على السرقة، فإن وقع العفو فليقع فيها لا يوجب الحد. «اللمعات» و«المراقبة» ملقط منها.

١. قوله: فندراً عنها الحد إلخ: وقال في «الدر المختار» و«رد المحتار»: ولا حد بالزنا بإكراه، هذا ما رجع إليه الإمام، وكان أولاً يقول: إن الرجل يحد؛ لأنه لا يتصور إلا بانتشار الآلة، وهو آية الطوعية بخلاف المرأة فلا تحد إجماعاً، وأطلق فتمسك الإكراه من غير سلطان على قولها انفتى به من تحققه من غيره، وهو اختلاف عصر وزمان.

٢. قوله: ولم يذكر أنه جعل لها مهراً: وقال في «العرف الشاذي»: فإن الحد والمهر لا يجتمعان.

عَلَيْهَا: «ارْجُوه»، وَقَالَ: «لَقَدْ تَابَ تَوْبَةً لَوْ تَابَتْهَا أَهْلُ الْمَدِينَةِ لَقُبِلَ مِنْهُمْ».

٣٥٧٥ - وَعَنْ نَافِعٍ: أَنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ أَبِي عُبَيْدٍ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ عَبْدًا مِنْ رَقِيقِ الْإِمَارَةِ وَقَعَ عَلَى وَلِيدَةٍ مِنَ الْخُمُسِ، فَاسْتَكْرَهَهَا حَتَّى اقْتَضَتْهَا، فَجَلَدَهُ عُمَرُ، وَلَمْ يَجْلِدْهَا مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ اسْتَكْرَهَهَا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٥٧٦ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ قَوْمٍ يَظْهَرُ فِيهِمُ الزُّنَا إِلَّا أُخِذُوا بِالسِّنَةِ، وَمَا مِنْ قَوْمٍ يَظْهَرُ فِيهِمُ الرِّشَاءُ إِلَّا أُخِذُوا بِالرُّعْبِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٣٥٧٧ - وَعَنْ عِكْرَمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَعْمَلُ عَمَلِ قَوْمِ لُوطٍ فَاقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ»^(١). رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

(١) قوله: فاقتلوا الفاعل والمفعول به: وافقفوا على تحريم اللواط وإنه من الفواحش العظام. واختلفوا في حد اللوطي، فذهب الشافعي في أظهر قولييه وأبو يوسف ومحمد إلى أن حد الفاعل حد الزنا، أي إن كان محصناً يرجم، وإن لم يكن محصناً يجلد مائة، وعلى المفعول به عند الشافعي على هذا القول جلد مائة وتغريب عام، رجلاً كان أو امرأة، محصناً أو غير محصن، لأن التمكن في الدبر لا يحصنها، فلا يحد حد المحصنات. وذهب قوم إلى أن اللوطي يرجم، محصناً كان أو غير محصن، وبه قال مالك وأحمد، والقول الآخر للشافعي: إنه يقتل الفاعل والمفعول به، كما هو ظاهر الحديث. وقد قيل: في كيفية قتلها هدم بناء عليها. وقيل: رميها من شاطئ كذا فعل بقوم لوط.

وقال أبو يوسف ومحمد: هو كالزنا، وهذه العبارة تغيد اعترافهم بأنه ليس من نفس الزنا، بل حكمه حكم الزنا، فيحد حد الزنا، فيرجم إن كان محصناً، ويجلد إن لم يكن؛ لأنه ملحق بالزنا في المعنى، إذ اللواط قضاء الشهوة في محل مشتبه على سبيل التكمال على وجه تمحض حراماً. وعند أبي حنيفة يعزر. ولا يحد. قال في «الدور»: يعزر بنحو الإحراق بالنار وهدم الجدار والتكيس من محل مرتفع بإتباع الأحجار. وفي «الخواص» للقاسمي: وتكلموا في هذا التعزير من الجلد ورميه من أعلى موضع. وحبه في أثنى بقعة وغير ذلك سوى الإخصاء والجب والجلد أصح. وفي «الفنح»: يعزر. ويسجن حتى يموت أو يتوب، ولو اعتاد اللواط قتل الإمام سياسة. قال في «الزيادات»: والرأي إلى الإمام فيما إذا اعتاد ذلك، إن شاء قتله وإن شاء ضربه وحبسه. وفي «الاشباه» من أحكام غيبوبة الحشفة: ولا يحد عند الإمام إلا إذا تكرر فيقتل على المنفى به اهـ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ عِنْدَنَا مَحْمُولٌ عَلَى التَّعْزِيرِ وَالسِّيَاسَةِ؛ فَإِنَّهُ ع أَمَرَ بِالْقَتْلِ، وَالْقَتْلُ لَيْسَ بِحَدٍّ، فَإِنَّ الْحَدَّ الْجُلْدُ أَوْ الرَّجْمُ. وَفِي رِوَايَةٍ لِرِزْنٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ر أَنَّ عَلِيًّا أَحْرَقَهُمَا، وَأَبَا بَكْرٍ هَدَمَ عَلَيْهِمَا حَائِطًا.

٣٥٧٨ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ر، وَأَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص قَالَ: «مَنْ لَعَنَ مَنْ عَمِلَ عَمَلُ قَوْمِ لُوطٍ، رَوَاهُ رِزْنٌ».

وَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ الْهَمَامِ: وَلَمْ يَذْكُرِ الشَّيْخُ ص فِيهِ الْقَتْلُ.

٣٥٧٩ - وَعَنْ جَابِرٍ ر قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص: «إِنَّ أَخَوْفَ مَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي عَمَلُ قَوْمِ لُوطٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

٣٥٨٠ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ر أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص قَالَ: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَى رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ [الْمُذْبِرِ] رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ».

٣٥٨١ - وَعَنْهُ ر قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص: «مَنْ أَتَى الْبَهِيمَةَ فَأَقْتُلُوهُ وَأَقْتُلُوهَا مَعَهُ».

■ ولأبي حنيفة أن الصحابة قد اختلفوا في حكم المواضع، قال بعضهم: يحرق بالنار. وقال بعضهم: يهدم عليه الجدار. وقال بعضهم: ينكس من موضع مرتفع ويتبع بالأحجار. ولو كانت مساوية للزنا لما اختلفوا؛ إذ لا يظن بهم الاختلاف في المنصوص عليه، فيعزى بأمثال هذه الأمور، والبرأي إلى الإمام. وليست هي في معنى الزنا؛ لأنه ليس فيها إضاعة الولد، واشتباه الأنساب وإفساد الفرائش، ولأنه نادر وقوعه؛ لاجتماع الداعي في أحد الجانبين، والداعي إلى الزنا من الجانبين. وما رويوه فمحمول على السياسة أو على المستنحل. «رحمة الأمة» والمرقاة «فتح القديرة» والندر المختار «ومرد المختارة» وشر «الكثرة» ملقط منها.

■ قوله من أتى بهيمة فاقتلوها مضمرة أي لا يحجب بوطء بهيمة؛ لأنه ليس في معنى الزنا في كونه جنابة وفي وجود الداعي؛ لأن الغنيم السليم ينفر عنه، والحامل عليه نهاية السفة أو فرط الشيق، ولهذا لا يجب ستر فرج البهيمه، إلا أنه يعزى عند أبي حنيفة ومالك، وتذبح ثم تحرق، ويكره الانتفاع بها حيّة وميتة. وعن مالك رواية أنه يحجب وللشافعي ثلاثة أقوال، أحدها: يجب عليه الحد، ويختلف بالبيكارة والثبوتية. والثاني: أنه يقتل بكرًا، كذا أو ثيبًا. والثالث: يعزى، وهو المرجح المفتى به. وعن أحمد روايتان التي اختارها جماعة من أصحابه أنه يعزى.

قِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: مَا شَأْنُ الْبَهِيمَةِ؟ قَالَ: مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ شَيْئًا، وَلَكِنْ أَرَاهُ كَرِهَ أَنْ يُؤْكَلَ لَحْمُهَا أَوْ يُنْتَفَعَ بِهَا وَقَدْ فُعِلَ بِهَا ذَلِكَ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَه.

٣٥٨٢ - وَعَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَتَى الْبَهِيمَةَ فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: وَهَذَا أَصَحُّ مِنَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ «مَنْ أَتَى بِهِيمَةً فَاقْتُلُوهُ»، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

= واختلفوا في البهيمه المعروفة، فقال مالك: لا تذبح بحال. وقال أبو حنيفة: إن كانت للوطى ذبحت وإلا فلا، ولأصحاب الشافعي ثلاثة أوجه، أحدها: وهو الأصح إن كانت مما يؤكل ذبحت وإلا فلا. والثاني: تذبح مطلقا. والثالث: لا تذبح مطلقا. وقال أحمد: تذبح، سواء كانت له أو لغيره، وسواء كانت مما يؤكل لحمها أو لم تؤكل، وعن الواطي قيمتها لصاحبها. وهل يجوز للوطى الأكل منها أو لغيره أم لا؟ قال أبو حنيفة: لا يأكل هو منها ويأكل غيره. وقال مالك: يأكل منها هو وغيره. وقال أحمد: لا يأكل هو منها ولا غيره. ولأصحاب الشافعي وجهان، أحدهما: تؤكل مطلقا؛ لفقد ما يقتضي التحريم.

ثم إن الإحراق ليس بواجب عندنا، وإنما يفعل لقطع التحدث به إذا كانت البهيمه باقية، ولما روي عن علي عليه السلام أنه أمر يذبح هذه البهيمه وحرقها بعد ذبحها. النقطة من «الهداية» و«رحمة الأمة» و«الدر المختار» و«مروغ الكثر». وقال في «رد المحتار»: لو مكنت امرأة فردا من نفسها فوطئها كان حكمها كإتيان البهائم، «الجوهرة» أي في أنها لا حد عليها، بل تعزر. وهل يذبح الفرد أيضا، مقتضى التعليل بقطع امتداد التحدث نعم.

بَابُ قَطْعِ السَّرْقَةِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا

كَسَبَا تَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ٣٥٨٢﴾ فَمَنْ ثَابٍ مِنْ بَعْدِ

ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ ٣٥٨٣﴾

(الطه: ٣٥٨ - ٣٥٩)

٣٥٨٢ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا قَطْعَ» ^(١) إِلَّا فِي عَشْرَةِ

دَرَاهِمٍ». رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ».

(١) قوله: فمن تاب إنح: عدم تعذيبه في الآخرة بعد التوبة دون سقوط الحد. وقال في «الكشاف»: وأما انقطع فلا تستطه

التوبة عند أبي حنيفة وأصحابه رضي الله عنه. وعند الشافعي رضي الله عنه في أحد قوليه تسقطه. وقيل: يسقط عن الحربي إذا سرق بالتوبة؛

ليكون أدعى له إلى الإسلام دون المسلم؛ لأن في إقامته الإصلاح للمؤمنين. كذا في «التفسيرات الأهدية».

(٢) قوله: لا قطع إلا في عشرة دراهم: اعلم أن السرقة لغة: أخذ الشيء من الغير على وجه الاستتار أي شيء كان. وقد

يؤخذ على المعنى اللغوي أوصاف شرعاً، منها في السارق: أن يكون عاقلاً؛ لأن الله تعالى سُمِّيَ المَظْطَعُ نَكَالًا وهي

عقوبة، فستدعي كون السرقة جنابة، ولا جنابة بلا عقل ولا نزع، ومنها في المسروق: أن يكون مَالًا متقوّتاً بموئناً

من حرز لا شبهة فيه، فإن أخذ غير خفية، أو سرق غير مال مثل الأشربة المطربة، أو مَالًا غير حرز مثل أن يسرق من

بيت ذي رحم محرم وبيت زوجه وعمره، ومن مضيقه، ومن أن طَرَصَهُ من خارجها فأخذ الزمان، أو، لا حرزاً غير

مملوك لأحد مثل مال الوقف، أو سرق أقل من عشرة دراهم، لا يجب القطع في هذه الصور، لكن يجب ردة ما أخذ إن

كانت قائمة، وضمان قيمتها إن كانت هالكة.

وحكمه: القطع جزاء له، وإنما يحتاج إلى الزجر في أخذ مال له خطر عند الناس، والخطر صفة مجهولة، وعادة

الناس فيه غير متساوية، فوجب التعريف من الشرع. فقد جاء في الحديث: ولا يقطع السارق إلا في ثمن المجن،

واختلفوا في تقديره، فعندنا عشرة دراهم. وعند الشافعي قدر أربع دينار. وعند مالك قدر ثلاثة دراهم. ولما اختلفوا

في قيمة المجن مع اتفاقهم أن النصاب مقدّر به ذهب إلى الأكثر لتيقن به؛ لأن أحدا لم يقل: إن عشرة ثم يقطع فيها؛

وما دونها مختلف فيه، فلا يجب القطع للشك والاحتياط لدرء الأخذ، مع أن رواية العشر رواية فقيه. حاصنه: أن

=

الإجماع اتفق على وجوب القطع في العشرة، وفيها دون العشرة اختلف العلماء لا اختلاف الأحاديث،

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الْجَامِعِ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: لَا قَطْعَ إِلَّا فِي دِينَارٍ أَوْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ، وَهُوَ مُرْسَلٌ، رَوَاهُ الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، وَالْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ ابْنِ مَسْعُودٍ.

وَقَالَ عَلِيُّ الْقَارِي: وَهُوَ صَحِيحٌ لِحُكْمٍ فِي مُسْنَدِ أَبِي حَنِيفَةَ الَّذِي جَمَعَهُ الْخُصْفَكِيُّ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ مِقَاتٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: كَانَ يُقَطَّعُ الْيَدُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ. وَفِي رِوَايَةٍ: إِنَّمَا كَانَ الْقَطْعُ فِي عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ. فَهَذَا مَوْضُولٌ مَرْفُوعٌ، وَلَوْ كَانَ مَوْفُوفًا لَكَانَ لَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ، لِأَنَّ الْمُقَدَّرَاتِ الشَّرْعِيَّةَ لَا دَخَلَ لِلْعَمَلِ فِيهَا، فَالْمَوْفُوفُ فِيهَا مَحْمُولٌ عَلَى الْمَرْفُوعِ.

= فوق الاحتمال في وجوب القطع، فلا يجب مع الاحتمال، يعني لما جاء الاختلاف في ذلك عن رسول الله ﷺ وعن أصحابه بعده، ولم يعرف التقدم والتأخر يُعرف الناسخ والمنسوخ، أخذنا فيه بالأحوط المعتمد الذي لا يشك فيه. وهو عشرة دراهم؛ لأن الحدود تندرج بالشبهات، ولا يثبت إلا بما لا شك فيه.

وقال الشيخ ابن الهمام: واختلف في أنه هل يقطع بكل مقدار من المال أو يجمعين لا يقطع في أقل منه، فقال بالأول الحسن البصري وداود والخوارج وابن بنت الشافعي لأحلاق الآية، ولقوله ﷺ: «لعمرك الله إن السارق يسرق البيضة ينقطع يده، ويسرق الحبل تنقطع يده»، ومن سوى هؤلاء من فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار على أنه لا قطع إلا بمال مقدور. واختلفوا للمقدار معين في تعيينه، فذهب أصحابنا في جماعة من التابعين إلى أنه عشرة دراهم. وذهب الشافعي إلى أنه أربع ديار. وذهب مالك وأحمد إلى أنه ربع دينار أو ثلاثة دراهم. وقد نقل إجماع الصحابة على ذلك، وبه بتقيد إطلاق الآية. وبالعقل أن الحقيق مطلقاً تقرر الرغبة فيه، فلا يمنع أصلاً كخبة قمح، وهو مما يشمله إطلاق الآية، وكذا لا ينفى أخذه، فلا يتحقق بأخذه ركن السرقة، وهو الأخذ خفية، فهذا يخص عقل بعد كونها مخصوصة بما ليس من حرز بالإجماع، فلزم في حديث الحبل والبيضة التأويل بالحبل الذي يبلغ عشرة دراهم، وبيضة من الحديد، أو أن النبي ﷺ قال هذا عند نزول آية السرقة بمجمل من غير بيان نصاب، ثم يبين بعد ذلك النصاب، أو نسخ يعني كان لقطع بلا نصاب في ابتداء الإسلام ثم نسخ. التقطته من «عقود الجواهر» و«التفسيرات الأحمدية» و«المكوكب الدرري» وبذل المحمود» و«التعليق الممجد» و«المرفاة» و«شروح الكنزة».

وَرَوَى مُحَمَّدٌ فِي «كِتَابِ الْأَعْيَانِ» عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: لَا يُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ فِي أَقَلِّ مِنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمَ. وَرَوَى
أَحْمَدُ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه مَرْفُوعًا مِثْلَهُ.

وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنِ الْقَاسِمِ قَالَ: أَنِّي عَمَرُ بْنُ رَجُلٍ سَرَقَ ثَوْبًا فَقَالَ لِعُثْمَانَ: قَوْمُهُ،
فَقَوْمُهُ ثَمَانِيَّةُ دَرَاهِمَ، وَلَمْ يَقْضَعُهُ.

٣٥٨٤ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَطَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَ رَجُلٍ فِي يَحْنُ فِيمَنْهُ
دِينَارٌ أَوْ عَشْرَةُ دَرَاهِمَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَرَوَى النَّسَائِيُّ وَالتَّيَمِيُّ وَالطَّحَاوِيُّ عَنْهُ قَالَ: كَانَ ثَمَنُ الْمِحْنِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
يَقُومُ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ.

وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ، وَقَالَ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ
مُسْلِمٍ وَلَمْ يُخْرِجْهُ.

وَفِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ ثَمَنُ
الْمِحْنِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ.

٣٥٨٥ - وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا قُطْعُ» فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثْرٍ.
رَوَاهُ مَالِكٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَالدَّارِمِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.

«قوله: لا قطع في ثمر ولا كثير» في شرح السنة ذهب أبو حنيفة إلى ظاهر هذا الحديث، فلم يوجب انقطع في سرقة
شيء من الفواكه الرطبة، سواء كانت محرزة أو غير محرزة، وقاس عليه اللحوم والألبان والأشربة. وأوجب الآخرون
القطع في جميعها إذا كان محرزا، وهو قول مالك والشافعي. كذا في «المعرفة». وقال في «الهداية»: ولا قطع فيها يتسارع
إليه الفساد كاللبس واللحم والفواكه الرطبة لقوله عليه ﷺ: «لا قطع في ثمر ولا كثير» والكثرة: الجاه. وقيل: اليهودي. وقال
«لا قطع في الطعام». والمراد: والله أعلم ما يتسارع إليه الفساد كالمهيا لا كل منه وما في معناه كاللحم
والتمر لأنه يقطع في الخنطة والسكر إجماعاً.

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي الْمَرَّاسِيْلِ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنِّي لَا أَقْطَعُ فِي الطَّعَامِ». وَذَكَرَهُ عَبْدُ الْحَقِّ وَلَمْ يُعَلِّهِ بِغَيْرِ الْإِرْسَالِ، وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ بِعَلَّةٍ عِنْدَنَا، فَيَجِبُ الْعَمَلُ بِمُوجِبِهِ.

٣٥٨٦ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى خَائِنٍ وَلَا مُنْتَهَبٍ وَلَا مُخْتَلِسٍ قَطْعٌ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالتَّنَسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ.

٣٥٨٧ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ عَلَى الْمُنْتَهَبِ قَطْعٌ، وَمَنْ انْتَهَبَ نُهْبَةً مَشْهُورَةً فَلَيْسَ مِنَّا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ الْهَمَامِ: فِي حَدِيثِ أَصْفَوَانَ اضْطِرَابٌ، وَالِاضْطِرَابُ مُوجِبَةٌ لِلضَّعْفِ. وَقَالَ شَمْسُ الْأُيُمَةِ السَّرْحَسِيُّ: وَلَمْ يُرَوْ مَشْهُورًا أَنَّهُ ﷺ قَطَعَ يَدَ السَّارِقِ بَعْدَ هَمَةِ صَفْوَانَ لَهُ.

• قال الشافعي رحمه الله: يقطع فيها لقوله ﷺ: لا قطع في ثمر ولا كثر، فإذا آواه الجرين قطع. قلنا: أخرجه على وفاق العادة، والذي يورثه الجرين في عاداتهم هو البياض من الثمر، وفيه القطع. وقال في «المراقبة»: فقد تعارض في الرطب الموضوع في الجرين، وفي مثله من الحدود يجب تقديم ما يمنع الحد أولاً التحد انتهى. وقال في «اللمعات»: وأعلم أنه لا قطع في الثمر على الشجر والزرع الذي لم يحصد لعدم الإحراز. وأما الثمر الذي قطع وأحرز فبِهِ القطع عند الشافعي. وعند أحمد في رواية، إذا كان في بستان محفوظ، أو كانت شجرة في دار محروقة فسرقة منها تصاباً، فإن عليه القطع، وأما عندنا فلا قطع فيها يتسارع إليه الفساد، كاللبن واللحم والفواكه الرطبة؛ لقوله ﷺ: لا قطع في ثمر ولا كثر. وقال رحمه الله: لا قطع في الطعام؛ كان المراد ما يتسارع إليه الفساد كالمسهيء للأكل وما في معناه كاللحم والتمر.

• قوله: ليس على خائن ولا منتهب ولا مختلس، دلل على ذلك قال في «الهداية»: ولا قطع على خائن ولا خائنة؛ لقصور في الحرز، ولا منتهب ولا مختلس؛ لأنه يجاهر بفعله. كيف وقد قال النبي ﷺ: لا قطع في مختلس ولا منتهب ولا خائن.

• قوله: في حديث صفوان اضطراب إلخ: أعلم أنه إذا وهب المسروق منه الهالك من السارق أو باعه منه، فإن كان قبل قضاء القاضي بالقطع سقط القطع عنه بلا خلاف لانقطاع خصوصته. وإن كان بعد القضاء قبل الإبراء يسقط القطع عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما، وعن أبي يوسف رحمه الله لا يسقط انقطاع عنه، وهو قول الشافعي رحمه الله.

٣٥٨٨ - وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «جَاهِدُوا النَّاسَ فِي اللَّهِ الْقَرِيبَ وَالْبَعِيدَ، وَلَا تُبَالُوا فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَأَيِّمٍ، وَأَقِيمُوا» «حُدُودَ اللَّهِ فِي الْخَطَرِ وَالسَّفَرِ».

= وحدثها حديث صفوان رضي الله عنه فإنه كان لها في مسجد رسول الله ﷺ متوسدا بردائه، فجاء سارق، وسرق رده، فأتبعه حتى أخذه، فجاء به إلى رسول الله ﷺ فأمر بقطعه، فقال: تقطعه بسبب ردائي وهبتها له، فقال رسول الله ﷺ: «هذا قبل أن تأتيني». فهذا يدل على أن الغبة بعد القضاء لا تسقط القطع. ولما أن الإمضاء يعني استيفاء الحد بالفعل من تنمة قول القاضي في باب الحدود، فما قبل الاستيفاء كما قبل القضاء، ولو ملكه قبل القضاء لا يقطع، فكذا قبل الاستيفاء.

هذا حاصل ما في «المبسوط» و«بذل المجهود» و«فتح القدير» و«المنهاية»، والبسط في هذه الكتب، تركناه لطوله، من شاء الاطلاع عليه فليرجع إليها. وقال في «فتح القدير»: وأما حديث صفوان، ففي رواية كما ذكر في «المشكاة» وفي رواية الحاكم في «المستدرک»: قال: «أنا أبعه وأنته ثمنه»، وسكت عليه. وفي كثير من الروايات لم يذكر ذلك، بل قوله: «ما كنت أريد هذا»، وقوله: «أقطع رجل من العرب في ثلاثين درهما»، ولم يثبت أنه سلمه إليه في الهبة، ثم توافقه واحدا، فكان في هذه الزيادة اضطراب، والاضطراب موجب للضعف. ويحتمل كون قوله: «هو صدقة عليه» كان بعد الدفع إليه، وفي ذلك لا يكون ملكا له قبل القبض انتهى.

وقال في «المبسوط»: وأما حديث صفوان رضي الله عنه فقد ذكر في بعض الروايات: عفوت عنه، والحديث حكاية حال لا عموم له، ثم معنى قوله ﷺ: «هلا قبل أن تأتيني به» كيلا ينهك ستره. ألا ترى أن ما روي أن وجه رسول الله ﷺ تغير، فقال صفوان رضي الله عنه: «كأنه شق عليك ذلك يا رسول الله»، قال: وكيف لا يشق عليّ، وكأنكم أعوان الشياطين على أخيك المسلم، فعرفه أنه كره منك ستره عليه ولم يرو مشهورا أنه قطع يده بعد هبته. وإن روي ذلك فيحتمل أن السارق لم يقبل الهبة ولما نهك ستره استعجب أن يظهره رسول الله ﷺ بإقامة الحد عليه، فلم يقبل الهبة لذلك. وعندنا إذا لم يقبل الهبة السارق لا يسقط القطع انتهى.

وقال في «بذل المجهود»: وأما حديث صفوان رضي الله عنه فلا حجة فيه؛ لأن المروي قوله: «هو عليه صدقة» وقوله: «هو يحتمل» أنه أراد به المسروق، ويحتمل أنه أراد به القطع وحبه القطع لا تسقط الحد، يدل عليه أنه روي في بعض الروايات: أنه قال: وهبت القطع، وكذا يحتمل أنه تصدق عليه بالمسروق أو وهبه منه، ولكن لم يقبضه، والقطع إنما يسقط بالهبة مع القبض.

قوله: وأقيم حدود الله في الخطر والسفر، اعلم أن السفر المذكور في هذا الحديث أعم؛ لأن المسافر قد يكون غازيا وقد لا يكون، فثبت بذلك أن يقام الحد في الغزو أيضًا، ولهذا صرح فقهاء بجواز إقامة الحدود في المعسكر، وأما حديث بسر بن أوطاة «لا تقطع الأيدي في الغزو»، فقال قائل: هو ضعيف، أخذه به الأوزاعي ولم يقل به فقهاءنا. =

رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي مُسْنَدِ أَبِيهِ.

٣٥٨٩ وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام قَالَ: إِذَا سَرَقَ السَّارِقُ قُطِعَتْ يَدُهُ الْيُمْنَى، فَإِنْ عَادَ قُطِعَتْ رِجْلُهُ الْيُسْرَى، فَإِنْ عَادَ سَجَنَهُ السَّجْنُ حَتَّى يُحْدِثَ خَيْرًا، إِنِّي لَأَسْتَحْيِي مِنَ اللَّهِ أَنْ أَدْعَهُ لَيْسَ لَهُ يَدٌ يَأْكُلُ بِهَا وَيَسْتَنْجِي بِهَا، وَرَجُلٌ يَمْسِي عَلَيْهَا. رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي «كِتَابِ الْأَقَارِ». وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالتَّبِيعِيُّ وَالدَّارَقُطْنِيُّ نَحْوَهُ. وَفِي رِوَايَةٍ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَنَّ عُجْدَةَ كَتَبَتْ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ عَنِ السَّارِقِ فَكَتَبَ إِلَيْهِ بِمِثْلِ قَوْلِ عَلِيٍّ عليه السلام.

وَرَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: حَضَرْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام وَقَدْ أَتَى بِرَجُلٍ مَقْطُوعِ الْيَدِ وَالرَّجُلِ قَدْ سَرَقَ، وَقَالَ لِأَصْحَابِهِ: مَا تَرَوْنَ

= وما أخذ به أكثر الفقهاء أيضًا فمنهم لا يفرقون بين أرض أخرب ولا غيرها، ويرون إقامة الحدود على من ارتكبها، كما يرون وجوب الفرائض والعبادات عليهم في دار الإسلام والحرب سواء. وقال قاتل: المراد بقوله: «في غزوة» أي في مال الغزاة أي الغنيمة قبل القسمة؛ إذ له حق فيها. أخذته من ههنا «الكوكب النوري» و«نيل الأوطار» و«السنن» و«المروقة».

١٠ قوله: إذا سرق السارق قطعت يده اليمنى إلخ: اتفقوا على أن السارق إذا سرق أول مرة تقطع يده اليمنى، ثم إذا سرق ثانياً تقطع رجله اليسرى. وختلفوا فيها إذا سرق ثالثاً بعد قطع يده ورجله، فذهب الشافعي ومن تبعه إلى أنه تقطع يده اليسرى، ثم إذا سرق رابعاً تقطع رجله اليمنى، ثم إذا سرق بعده يعزر ويحبس؛ لحديث أبي سلمة وجابر. وقال أبو حنيفة وأصحابه: وإن سرق ثالثاً يحبس إلى أن يتوب، ولا يقطع في المرة الثالثة، لكنه يعزر بالضرب مع الحبس؛ لأنه لما سقط القطع لم يبق إلا الزجر بالضرب والحبس. ولنا إجماع النصابة حين حجهم على عليه السلام، بقوله: إني لأستحيي من الله أن لا أدع له يداً يطعش بها ورجلاً يمشي بها، ولم يحتج أحد منهم بالحديث المرفوع، فدل على عدمه. وقال الطحاوي: تنبأنا هذه الآثار، فلم نجد شيئاً منها أصلاً، ولهذا لم يقتل في الخاصة. وإن ذكر القتل فيه رواه الشافعي، ولئن صح فهو محمول على السياسة أو على النسخ، أما حمله على السياسة فبذليل أنه عندنا قال في الخاصة: «فإن عاد فاقتلوه»، وهو محمول على السياسة بالإجماع. التفتته من «المروقة» و«شروح الكوكب» و«الهداية» و«العناية».

فِي هَذَا؟ قَالُوا: أَقْطَعُهُ بَأِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَ: قَتَلْتُهُ إِذَا وَمَا عَلَيْهِ الْقَتْلُ، بِأَيِّ شَيْءٍ يَأْكُلُ
الطَّعَامَ بِأَيِّ شَيْءٍ يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ بِأَيِّ شَيْءٍ يَغْتَسِلُ عَنْ حَاجَتِهِ بِأَيِّ شَيْءٍ يَقُومُ عَلَى
حَاجَتِهِ، فَرَدَّهُ إِلَى سِجْنِ أَيْتَامَاءَ، ثُمَّ أَخْرَجَهُ وَاسْتَشَارَ أَصْحَابَهُ، فَقَالُوا مِثْلَ قَوْلِهِمُ الْأَوَّلِ،
وَقَالَ لَهُمْ مِثْلَ مَا قَالَ أَوَّلَ مَرَّةٍ، فَجَعَلَهُ جَلْدًا شَدِيدًا ثُمَّ أَرْسَلَهُ. وَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ الْهَيْثَمِ:
وَمَا رَوَيْ يَفْطَعُ ثَالِثًا أَوْ رَابِعًا إِنْ صَحَّ^{١٠٠} حُجِّلَ عَلَى السِّيَاسَةِ أَوْ نَسَجَ.

٣٥٩٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُنِيَ بِسَارِقٍ سَرَقَ شِمْلَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:
«مَا إِخَالَهُ سَرَقَ»، وَقَالَ السَّارِقُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «اذْهَبُوا بِهِ فَاقْطَعُوهُ»^{١٠١} ثُمَّ أَحْسَمُوهُ،
ثُمَّ اسْتَوْنِي بِهِ^{١٠٢}، فَقُطِعَ ثُمَّ حَسِمَ، ثُمَّ أُنِيَ بِهِ، وَقَالَ: «ثُبَّ إِلَى اللَّهِ» قَالَ: ثُبْتُ إِلَى اللَّهِ. قَالَ
«ثَابَ اللَّهُ عَلَيْكَ». رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ»، وَقَالَ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ.
وَرَوَى التَّبَغُوثِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» فِي قُطْعِ السَّارِقِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اقْطَعُوهُ ثُمَّ
أَحْسَمُوهُ». وَرَوَى الدَّارِقُطْنِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ فِي الْمَرَّاسِيلِ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ وَغَيْرُهُمْ نَحْوَهُ.

١٠٠. قوله: إن صح حل على السياسة أو نسج: أنشأ إلى ما قاله الإمام الطحطاوي: تتبع هذه الآثار، فلم نجد نسيجاً منها
أصلاً. قال في «الفتح»: وفي «المبسوط» الحديث غير صحيح، ولكن سلم يحسن حل الانتساج؛ لأنه كان في الابتداء
تخليط في الحدود، كقطع أيدي العربيين وأرجلهم وسمر أعينهم. ثم قال في «الفتح»: بعد نقله مثل مذهبنا عن علي
وابن عباس وعمر: أن هذا قد ثبت ثبوتاً لا مردّ له، وبعد أن يقطع صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أربعة السارق، ثم يقتله، ولا يعلمه مثل علي
وابن عباس وعمر من الصحابة الملازمين، ولو غابوا لا بُدَّ من عزمهم عادة، فاستعان علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إما لضعف ما مرا
وَلَعَلَّه بَأَن ذَلِكَ لَيْسَ حَدًّا مُسْتَمَرًّا، بَلْ مِنْ رَأْيِ الْإِمَامِ قَبْلَهُ لَمْ يَشَاهِدْ فِيهِ مِنَ السَّعْيِ بِالْفُسَادِ فِي الْأَرْضِ وَبَعْدَ الطَّبَاعِ
عَنِ الرُّجُوعِ فَلَمْ يَقْتُلْهُ سِيَاسَةً، فَبِفِعْلِ ذَلِكَ الْقَتْلِ الْمَعْنَوِيِّ أَمْ. أَيِ إِنْ قُطِعَ أَرْبَعَتُهُ قَتْلُ مَعْنَى، فِإِذَا رَأَى أَنَّ لَهُ قَتْلَهُ سِيَاسَةً
فَلَمْ يَقْتُلْهُ مَعْنَى. وَهَذَا يُشِيرُ إِلَى مَا قَدْ مَنَاءَ مِنْ أَنَّ قَتْلَهُ سِيَاسَةً فِي الثَّلَاثَةِ. كَذَا فِي «رَدِّ الْمُحْتَارِ».

١٠١. قوله: فاقطعوه ثم احسموه: إلخ: يعني وتحسم ندباً عند الشافعي ووجوباً عندنا؛ لأن ظاهر الحديث الوجوب؛
لكونه أمراً، ولا صارف له عن معناه الحقيقي، ولا سيما مع كونه يؤدي التارك إلى التلف، والحد زاجر لا متلف؛ فإنه
يصير واجباً من جهة أخرى. فالمر المختار: «قيل لأوطار» و«الهداية» منقطع منها.

٣٥٩١ - وَعَنْ فَصَالَةَ بِنِ عُبَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَارِقٍ فَقُطِعَتْ يَدُهُ، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَعُلِقَتْ فِي عُنُقِهِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.

وَقَالَ التَّسَائِيُّ: فِيهِ الْحُجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ ضَعِيفٌ، وَلَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ. وَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ الْهَمَّامِ: عِنْدَنَا ذَلِكَ مُطْلَقٌ لِلْإِمَامِ إِنْ رَأَاهُ، وَلَمْ يَنْبُتْ مِنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي كُلِّ مَنْ قُطِعَ لِيَكُونَ سُنَّةً.

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا سَرَقَ الْمَمْلُوكُ قَبْعَهُ وَلَوْ بَنَشَ».

٣٥٩٢ - وَعَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَلَّامًا لَابِنِ عُمَرَ أَبُو قَسْرَقٍ فِي إِبَاقِيهِ، فَأُتِيَ بِهِ ابْنُ عُمَرَ وَقَالَ لَهُ ابْنُ عُمَرَ: لَنْ يُنْجِيَكَ إِبَاقُكَ مِنْ حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ قَالَ: فَقُطِعَتْ رَوَاهُ النَّبَهِيُّ فِي سُنَنِهِ. وَرَوَى مَالِكٌ كَحُوهَ.

٣٥٩٣ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عُمَرَ بِغُلَامٍ لَهُ، فَقَالَ: اقْطَعْ يَدَهُ؛ فَإِنَّهُ سَرَقَ مِرَاةً لِمَرَأَتِي، فَقَالَ عُمَرُ: لَا قُطِعَ عَلَيْهِ، وَهُوَ حَادٍ مِنْكُمْ أَحَدٌ مَتَاعِيكُمْ.

١ - قوله: نعمت، في عنقه قال الشيخ ابن الهمام: المعقول عن الشافعي وأحد أنه بسن تعليق يده في عنقه؛ لأنه تعلق أمر به. وعندهما ذلك مطلق للإمام إذا رآه، ولم يثبت عند تعلق في كل من قطعه ليكون سنة.

٢ - قوله: إذا سرق المملوك قبعه ولو بنش. قال في «إبدل المجهول»: كتب مولانا محمد مجي المرحوم في التفرير: إن أوردته في هذا الباب تنبيهًا على أن للإمام أن يزيد على الحد ما رآه مناسبًا، وذلك تعزير مع أن البيع بنش وغيره مما لا يوازي ثمنه تعيين له وتذليل كتعليق اليد في عنقه.

٣ - قوله: بضعة: وقال في «البحر الرائق» و«المراقبة» و«الهداية»: العبد إذا سرق من غير سيده أو زوج سيده قطع أبقا كان أو غير أبى لهذا الأمر، ولأن النص أي قوله تعالى: «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْمَانَهُمَا» (البقرة: ٢٤) الآية لم يفصل بين الحر والعبد، ولأن التنصيف بين حد الحر وحد العبد متعذر، فهناكامل صيانة لأموال الناس، وهو قول أبي حنيفة ومالك والشافعي رحمهم الله تعالى.

٤ - قوله: لا قطع عليه: الخ: قال ابن الهمام: وإذا سرق أحد الزوجين من مال الآخر أو العبد من سيده أو زوج سيده لم يقطع؛ لوجود الإذن في الدخول عادة فاختل الحرز. كذا في «المراقبة».

رَوَاهُ مَالِكٌ. وَزَادَ مُحَمَّدٌ فِي رِوَايَتِهِ: سَرَقَ مِرَاةً لِامْرَأَةٍ تَسْنُهَا يَسْتَوْنَ دِرْهَمًا.

٣٥٩٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِسَارِقٍ فَقَطَعَهُ قَالُوا: مَا كُنَّا نُرِيدُ أَنْ يَبْلَعَ مِنْهُ هَذَا؟ قَالَ: «لَوْ كَانَتْ قَاطِمَةٌ لَقَطَعْتُهَا». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ.

٣٥٩٥ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَيْسَ عَلَى النَّبَاشِ قَطْعٌ. رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ. وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخَذَ نَبَاشٌ فِي زَمَنِ مُعَاوِيَةَ، وَكَانَ مَرُوانُ عَلَى الْمَدِينَةِ، فَسَأَلَ مَنْ يَحْضُرُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالْفُقَهَاءِ فَأَجْمَعَ رَأْيُهُمْ عَلَى أَنْ يُضْرَبَ وَيُطَافَ بِهِ. وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ سَمْعُوهُ، قَالَ عَلِيُّ الْقَلْبَارِيُّ: لَا يَلْزَمُ مِنْ جَوَازِ إِضْلَاقِ النَّبِيشِ عَلَى الْقَبْرِ حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا أَنْ يَكُونَ جَرًّا، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ أَخَذَ شَيْئًا مِنْ بَيْتٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَابٌ مُغْلَقٌ أَوْ حَارِسٌ لَمْ يَقْطَعْ بِلاَ خِلَافٍ.

«فَوَيْلٌ لِمَنْ لَيْسَ عَلَى النَّبَاشِ قَطْعٌ: النِّبِيشُ: بِالْفَتْحِ أَخَذَ كَضِ النَّبِيشِ بَعْدَ الدَّفْنِ، وَغَدَمَ الْقَطْعُ فِي النَّبِيشِ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ وَجَمَاعَةٍ، مِمَّا كَانَ الْقَبْرُ فِي بَيْتٍ مَقْفُوسٍ أَوْ فِي مَخَازِنٍ، وَسِوَاهُ كَانَ الْمَأْخُوضُ مِنَ الْقَبْرِ هُوَ كَضِ النَّبِيشِ أَوْ غَيْرِهِ. وَابْتِغَاةُ ذَلِكَ أَنَّ النَّبِيشَ لَيْسَ بِسَرَقَةٍ لِقَوْلِ الْحَرَّزِيِّ: فَإِنَّ النَّبِيشَ لَا يَخْرُجُ نَفْسُهُ، وَالْقَبْرُ لَيْسَ بِمَحَلٍّ لِلْعَمْرِزِ، وَلِأَنَّ النَّبِيشَ يَمُوتُ فِي أَمْلَكِهِ إِذَا لَمْ يَمُتْ لِلنَّبِيشِ حَقِيقَةً وَلَا لِقَوْلِهِ: لَتَقْدَمُ حَاجَةُ النَّبِيشِ مِنَ الْجَهَنَّمَ وَالْمُتَكَلِّفُونَ عَلَى حَقِّ الْوَرْتَةِ. كَذَا فِي حَوَاشِي «الْمُهَذَّبَةِ». وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ: لَيْسَ عَلَى النَّبَاشِ قَطْعٌ، أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ. وَأَخْرَجَ أَيْضًا عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَتَى مَرُوانُ بِقَوْمٍ يَحْتَفُونَ أَيُّ بَنِي سُلَيْمَانَ الْقُبُورَ، فَضَرَبَهُمْ وَنَقَاهُمْ وَلِصَحَابَةٍ مَتَوَفَّرُونَ. وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، وَزَادَ وَضُوفَ هِمٍ.

وفي رواية لابن أبي شَيْبَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخَذَ نَبَاشٌ فِي زَمَانِ مُعَاوِيَةَ، وَكَانَ مَرُوانُ عَلَى الْمَدِينَةِ، فَسَأَلَ مَنْ يَحْضُرُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالْفُقَهَاءِ فَأَجْمَعَ رَأْيُهُمْ عَلَى أَنْ يُضْرَبَ وَيُطَافَ بِهِ. وَذَهَبَ أَبُو يُونُسَ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ إِلَى أَنَّ النَّبَاشَ، وَسَمِعَهَا فِي ذَلِكَ ابْنُ الزُّبَيْرِ، فَإِنَّهُ قَطَعَ نَبَاشًا، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي التَّارِيخِ. وَثَبَتَ مِثْلُهُ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، وَبِوَأْفَقِهَا حَدِيثُ: «مَنْ نَبِشَ قَطْعَنَاءَ» أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ مَرْفُوعًا، وَإِنْكَارُ صَاحِبِ «الْمُهَذَّبَةِ» عَنْ كَوْنِهِ مَرْفُوعًا لَيْسَ بِشَيْءٍ، كَمَا أَنَّ ذِكْرَهُ الْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ بِنَقْضِهِ: «لَا قَطْعُ عَلَى الْمُخْتَفِي لَا يَعْأُ». وَاجَابَ مِنْ قِبَلِ أَبِي حَنِيفَةَ عَنْ حَدِيثِ: «مَنْ نَبِشَ قَطْعَنَاءَ» أَوْ لَا بَأْسَ فِي سَنَدِهِ مِنْ يَهْلُ حِدَنَهُ. فَلَا يَعْتَبَرُ بِهِ.

بَابُ الشَّفَاعَةِ فِي الْحُدُودِ

وَقَوْلِي اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿جَزَاءُ ۖ بِمَا كَسَبْتُمْ﴾

٣٥٩٦ - عَنْ عَائِشَةَ ۚ أَنَّ قُرَيْشًا أَهَمَّهُمْ شَأْنُ الْمَرْأَةِ الْمَخْرُومَةِ الَّتِي سَرَقَتْ، فَقَالُوا: وَمَنْ يُكَلِّمُ فِيهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالُوا: وَمَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلَّا أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ حِبُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكَلَّمَهُ أَسَامَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَشْفَعُ؟» فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ

= وثانيًا بأنه محمول على السياسة، ويؤيده أنه ورد في بعض الروايات مع تلك الجملة: «ومن غرق غرقناه». وبالجملة ليس في الباب حديث مرفوع يروى بسند محتج به، يدل على قطع النباش، أو عدم قطعه، واختلاف الصحابة فيه مبني على أن النباش هل هو سرقة أم لا؟ فمن ظن أنه سرقة أفتى بالقطع، ومن ظن أنه ليس بسرقة لا اختلال الحوز والملك أفتى بعدم القطع إلا مياسةً. ونعل الحق يدور حوله ما لم يثبت عن صاحب الشريعة بسند يحتج به خلافاً، ويرد في هذا المقام أن الطر وهو أخذ مال الغير وهو يقظان حاضر قاصد لحفظه بضرب غفلة منه أيضاً ليس بسرقة، كما أن النباش ليس بسرقة، فما باهم حكموا بقطع يد الطرار دون النباش؟

والجواب عنه على ما بسطه ابن مالك في شرح المثار، وغيره من الأصوليين أن آية السرقة التي فيها حكم القطع ظاهرة فيها وضع له السارق خفية في حق الطرار والنباش، فظنرنا في أن الخفاء فيها لمزية أو نقصان. فظهر لنا أن الخفاء في حق الطرار لزيادة، فإن الطر وإن كان غير السرقة، لكن فيه زيادة على السرقة، فإن السارق يأخذ خفية، والطارر يأخذ علانية بنوع غفلة. وإن الخفاء في حق النباش لنقصان؛ لأن النباش أدون من السرقة، فأوجبنا المقطع بالطر دون النباش بناءً على أن الحكم إذا ثبت للأدنى ثبت للأعلى بالطريق الأولى. ولا عكس. كذا في عمدة الرعاية.

١٠ قوله: جزاء بما كسبنا: فيه نص على أن القطع جميع موجب فعله لما يتأنا في لفظ الجزاء إشارة إلى الكمال، فلو أوجبنا الضمان معه لم يكن القطع جميع موجب الفعل، فكان نسخاً لما هو ثابت بالنص. وعن عبد الرحمن بن عوف ٥: أن النبي ﷺ قال: «لا غرم على السارق بعد ما قطعت يده» والمعنى فيه أن القطع عافية تندرج بالشبهات، والضمان غرامة تثبت مع الشبهات، فلا يجمع بينهما بسبب فعل واحد، كالتقصاص مع الندية. كذا في المنبسوط.

١١ قوله: أشفع في حد من حدود الله إلخ: لذات لا تجوز الشفاعة في أخذ بعد الوصول للحاكم، وأما قبل الوصول إليه والثبوت عنده فتجوز الشفاعة عند الرافع له إلى الحاكم لبطائه؛ لأن رجوب الحد قبل لم يثبت، فالرجوب لا يثبت بمجرد الفعل، بل على الإمام عند الثبوت عنده. كذا في الفتح.

الله؟» ثُمَّ قَامَ فَأَخْتَصَبَ ثُمَّ قَالَ: «إِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ قَبْلَكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَأَيُّمُ اللَّهِ، لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقُطِعَتْ يَدُهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «قَالَتْ: كَانَتْ امْرَأَةً عَجُوزِيَّةً تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ وَتُجَحِّدُهُ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُقَطَّعَ يَدُهَا، فَأَتَى أَهْلُهَا أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ فَكَلَّمُوهُ، فَكَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهَا، ثُمَّ ذَكَرَ الْحَدِيثَ نَحْوَ مَا تَقَدَّمَ.

٣٥٩٧ وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ حَالَتْ شَفَاعَتُهُ دُونَ حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ فَقَدْ ضَادَّ اللَّهَ، وَمَنْ حَاصَمَ فِي بَاطِلٍ وَهُوَ يَعْلَمُهُ لَمْ يَزَلْ فِي سَخَطِ اللَّهِ حَتَّى يَنْزِعَ عَنْهُ، وَمَنْ قَالَ فِي مُؤْمِنٍ مَا لَيْسَ فِيهِ أَسْكَنَهُ اللَّهُ رَذْعَةً الْحَبَالِ حَتَّى يَخْرُجَ مِمَّا قَالَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

= وظاهره جواز الشفاعة بعد الوصول لنحاكم قبل الثبوت عنده، وبه صرح الضحطاوي عن الحموي. فله في «الدر المختار» و«رد المحتار». وقال في «المرفاعة»: وقد أجمعوا على تحريم الشفاعة في الحد بعد بلوغه إلى الإمام لهذا الحديث، وعلى أنه يحرم التشفيع فيه، فأما قبل البلوغ فقد أجاز فيها أكثر العلماء إذا لم يكن المشفوع فيه صاحب شر وأذى للناس، وأما المعاصي التي يجب فيها التعزير، فيجوز الشفاعة والتشفيع فيها سواء بلغت الإمام أم لا؛ لأنها أوهن، بل هي مستحبة إذا لم يكن المشفوع فيه صاحب أذى، كذا قاله النووي.

١. فوالله: كانت امرأة عجمية تستعير المتاع وتجحد به، فأتى النبي ﷺ بطاع يدها إلى: المواد أنها قطعت بالسرقة، وإنا ذكرنا: لعارية تعريفا لها ووصفا لها؛ لأنها سبب، فالقطع كان لسرقته، وإنا ذكرنا: الحدود لتعريفها. وقد ذكر مسلم هذا الحديث في سائر الطرق المصروفة بأنها مرتكبة وقطعت بسبب السرقة، فيعين حل هذه الرواية على ذلك جمعا بين الروايات؛ فإنها قضية واحدة مع أن جماعة من الأئمة قالوا: هذه الرواية شاذة، فإنها مخالفة لجاهل الرواة، والشاذة لا يعمل بها. قال العلماء: وإنا لم يذكر السرقة في هذه الرواية؛ لأن المقصود منها عند الراوي ذكر منع الشفاعة في الحدود لا الإخبار عن السرقة. قال جاهل العلماء وفقهاء الأمصار: لا قطع على من جحد العودية، وتناولوا هذا الحديث بنحو ما ذكرته. وقال أحمد وإسحاق: يجب القطع في ذلك، قاله الطيبي والنووي.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبَيْهَقِيِّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ»: «أَعَانَ عَلَى خُصُومَةٍ لَا يَدْرِي أَحَقُّ أَوْ بَاطِلٌ فَهُوَ فِي سَخَطِ اللَّهِ حَتَّى يَنْزِعَ».

٣٥٩٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: أَتَى بِسَارِقٍ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ هَذَا سَرَقَ، فَقَالَ: مَا إِخَالَهُ سَرَقَ، فَقَالَ: «السَّارِقُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم قَالَ: «اذْهَبُوا بِهِ قَاطِعُوهُ ثُمَّ احْسِمُوهُ، ثُمَّ اثْنُونِي بِهِ»، قَالَ: فَذُهِبَ بِهِ فَقُطِعَ ثُمَّ حُسِمَ ثُمَّ أَتَى بِهِ، فَقَالَ: «تُبُّ إِلَى اللَّهِ» قَالَ: تُبُّكَ إِلَى اللَّهِ. قَالَ «كَأَبَ اللَّهُ عَلَيْكَ». رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ.

٣٥٩٩ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَا» يَغْرَمُ صَاحِبُ سَرِقَةٍ إِذَا أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ.

(١) قوله: فقال السارق: بلى يا رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: اذهبوا فاقطعوه إلخ. أي يجب قطع يد السارق إذا أخذ المال بالقيود المذكورة في كتب الفقه بإقراره مرة واحدة. وهذا عند أبي حنيفة ومحمد ومالك والشافعي وأكثر علماء الأمة. وقال أبو يوسف: لا يقطع، وهو قول أحمد وابن أبي ليل وزفر وابن شريفة؛ لحديث أبي أمية المخزومي حيث لم يقطعه إلا بعد تكرار إقراره، ولأبي حنيفة وغيره ما أسند الطحاوي إلى أبي هريرة في هذا الحديث. فقد قطعه بإقراره مرة، ووقع حينئذ التعارض بين الحديثين، ويحتاج إلى التصحيح والترجيح، فالأولى حمل الحديث السابق على أن اعترافه الأول كان بحضور الصحابة، ثم الصحابة بناء على اعترافه عندهم، قالوا: يا رسول الله! إن هذا سرق؛ لأنهم شهدوا وبهذا يحصل الجمع بين الحديثين ويرفع التناقض بين الدليلين، نعمانها واحد في أنه لا يحتاج إلى الإقرار المتعدد. انقطعه من «فتح القدير» و«المعرفة» و«شروح الكثر».

(٢) قوله: لا يغرم صاحب السرقة إذا أقيم عليه الحد: يعني إذا قطع السارق والعين قائمة في يده ردت إلى صاحبها وإن باعها أو هبها لبقائها على ملك مالكها، ولا فرق في عدم الضمان بين هلاك العين واستهلاكها في الظاهر من الرواية، وهو رواية أبي يوسف عنه عن أبي حنيفة رضي الله عنه، وهو المشهور. روى الحسن أنه يضمن بالاستهلاك دون الإهلاك. وقال الشافعي رضي الله عنه: يضمن فيها، تفصيله إن القطع واجب في السرقة البتة، وأما المسروق إن كان قائماً يجب رد عينه، وإن كان هالكاً أو مستهلكاً لا يجب الضمان عندنا، خلافاً للشافعي؛ لأن القطع لا يجتمع مع الضمان عندنا، وإن كان يجتمع مع الرد؛ وذلك لأن المال كان معصوماً حقاً للعبد، فإذا ورد عليه السرقة أوجب الشارع الحد، وهو حق الشرع، فالجناية وردت على حق الشرع.

= ففي حالة السرقة صار المال معصوماً حقاً للشرع، فلم يبق معصوماً لحق العبد، فلا يجب الضمان، وشرع جزاء لقطع جزء كاملاً، فلا يجتمع معه. ويرد عليه أنه لو صحح هذا التقرير لزم أن لا يرد المسروق إذا كان قائماً بعينه، وليس كذلك. ويجب عنه بأنه يرد للنشابة الصور ولبقاء مثل تلك فيه، وإن انتقلت العصمة إلى الله تعالى. وإن شئت زيادة تفصيل في هذا المقدم فارجع إلى كُتُب الأصول. واعترض عليه الشافعي رحمه الله بأن قوله تعالى: ﴿فَأَقْطَعُوا رِجْلَيْهِمَا جَزَاءً بِمَا كَفَرُوا﴾ (البقرة: ٢٤) إنما يدل على مجرد القطع؛ لأنه لفظ خاص وضع لهذا المعنى المخصوص، ولا يدل على تحول العصمة إلى الله تعالى، لأنهم قد أبطلتم العمل بالخاص، وزدتم عليه بقوله تعالى: ﴿لَا غَرَمَ عَلَى الْمُرْغَبِ فِيهِ﴾ (البقرة: ٢٤) فقلعت بسببه.

فاجاب عنه الحنفية في كُتُب أصولهم: أن بقاء العصمة عن المسروق وتحوله إلى الله تعالى إنما ثبت من قوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجُوا مِنْهَا كَثِيراً﴾ (البقرة: ٢٤) لا بقوله تعالى: ﴿فَأَقْطَعُوا رِجْلَيْهِمَا﴾ (البقرة: ٢٤)، وذلك لأن الله تعالى علل القطع بالجزاء، والجزاء على الإطلاقات الشرعية إذا استعمل في العقوبات يراد به ما يجب حقاً لله تعالى في مقابلة فعل العبد، ولأن الجزاء مصدر «جزى» بمعنى «كفى» و«قضى»، وهو دل على أن القطع جزاء كامل كافٍ للسرقة، ولا يكون ذلك إلا بكمال الجنابة، وهي إنما تكون كاملة إذا كانت واقعة على حق الله تعالى؛ لأنها حناية من جميع الوجوه، والجنابة على حق العبد جنابة من وجه دون وجه، فوجب أن تحول العصمة إلى الله تعالى ليكون حراماً بعينه، ولو بقيت العصمة في المال من جهة العبد لا يكون حراماً بعينه، فإنما أثبتنا هذا من إشارة قوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجُوا مِنْهَا كَثِيراً﴾ (البقرة: ٢٤) كما زعمتم.

واستدل أصحابنا على عدم وجوب الضمان بوجوه منها: حديث لا يغرم صاحب السرقة إذا أقيم عليه الحد، ثم روي عدم التضمين عن ابن سيرين والشافعي والشافعي وعطاء والحسن وقتادة. وقال في «النباية»: هذا هو الأصواب لقوله تعالى: ﴿فَأَقْطَعُوا رِجْلَيْهِمَا جَزَاءً بِمَا كَفَرُوا﴾ (البقرة: ٢٤)، فلم يأمر بالترغيم ولو كان لازماً عليهم لذكره. فإن قلت: الحديث معلول؟ قال الدارقطني: وفي إسناده سعيد بن إبراهيم، وهو مجهول، ويروي بطريق قلها لا تثبت، ولو سلم احتمال أنه أراد بنفي الغرم نفي العذاب في الآخرة. ويحتمل أنه أراد أجره الخداد أو نفي الضمان أبداً، كما كان في بدء الإسلام، ومع هذه الاحتمالات لا يمكن الاحتجاج به لنفي الضمان.

قلت: قول الدارقطني لا يقبل إذا انفرد، وإن تكلموا في الحديث من حيث إسناده؛ لأنه رواه المصور عن عبد الرحمن بن عوف، والمصور لم ينفه. وهذا إن ثبت فهو صفة الإرسال، والمرسل حجة. علا أن المعنى ذكر في «النباية» أنه أخرجه ابن جرير الضبيري في «تهذيب الآثار» بسند متصل محتج به.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلدَّارَقُطْنِيِّ: «لَا غُرْمَ عَلَى السَّارِقِ بَعْدَ قَطْعِ يَمِينِهِ».
 وَفِي رِوَايَةِ الثَّبَرَانِيِّ وَالطَّبْرَانِيِّ: «لَا يَضْمَنُ السَّارِقُ سَرَقَتَهُ بَعْدَ إِقَامَةِ الْحَدِّ».
 وَرَوَى ابْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْأَثَارِ» بِسَنَدٍ مُتَّصِلٍ مُحْتَجِّجٍ بِهِ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ
 اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا أُقِيمَ الْحَدُّ عَلَى السَّارِقِ فَلَا غُرْمَ عَلَيْهِ».
 بَابُ حَدِّ الْخَمْرِ

٣٦٠ - عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ الدَّيْلِيِّ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ اسْتَشَارَ فِي الْخَمْرِ يَشْرَبُهَا

= وهذا المسور وأبوه على شرط البخاري، وأبوه ذكره ابن حبان في ثقات التابعين، وأن الزهري يروي عن سعيد بن إبراهيم هذا الحديث، نقله عبد الباقي، وقال عبد الباقي: هذا صحيح. قيل: هو قاضي المدينة أحد الثقات الأثبات. وإطلاق الغرم على أجرة القاطع خلاف الظاهر، مع أنه ذكر النبي ﷺ الغرم منكرًا في رواية، وهو في موضع النفي، والنكرة في موضع النفي تعميم، فينبغي عنه جميع أنواع الغرم. وقال الفقيه أبو النلب: روي عن محمد بن الحسن أنه قال: إنما لم يجب عليه الضمان في الحكم والقضاء. وأما ديانة فالضمان واجب. وهذا القول أحسن رفيق به؛ لأنه قال في «الفتح»: وفي «المبسوط»: روى هشام عن محمد أنه إنما يسقط الضمان عن السارق قضاء لتعذر الحكم بالمائلة. فأما ديانة فيفتى بالضمان للحقوق الخمران وانقضاء للمالك من جهة السارق. التقطته من «الهداية» والدرد المختارة و«رد المحتار» و«شرح الوقاية» و«عمدة الرعاة» و«البنية» و«شروح الكثر» و«التفسيرات الأحمدية» و«المرفقة».

١، قوله: إن عمر بن الخطاب استشار إلخ: أجمع الأئمة على تحريم الخمر ونجاستها، وإن شرب كثيرها وقليلها موجب للحد، وإن من استحلها حكم بكفره، ولا ينقص حده عن الأربعين إجماعًا، والخلاف إنما هو في الزيادة على الأربعين، فقال أبو حنيفة ومالك: ثمانون كحد القذف إلا أن حد القذف ثبت بالقرآن، وحد الشرب أصله ثبت بالأحاديث المرفوعة، وتقديره ثبت باتفاق الصحابة. وقال الشافعي: أربعون وما زاد على الأربعين كان تعزيرًا، وللإمام أن يزيد في العقوبة إذا أدى إليه اجتهاده. قلت: ورجع الحنفي الثمانين. وقال ابن عبد البر: الجمهور من علماء السلف والخلف على أن الحد في الشرب ثمانون، وهو قول الثوري والأوزاعي وإسحاق وأحمد وأحمد بن حنبل، واتفق إجماع الصحابة في زمن عمر على ذلك، ولا يخالف لهم، وعلى ذلك جماعة من التابعين، والخلاف في ذلك كالتشذوذ المحجوج بالجمهور. وقد قال ابن مسعود: ما رأه المسلمون حسنًا فهو عند الله حسن.

الرَّجُلُ فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ: تَرَى أَنْ تُجْلِدَهُ ثَمَانِينَ؛ فَإِنَّهُ إِذَا شَرِبَ سَكْرًا، وَإِذَا سَكِرَ هَذَى، وَإِذَا هَذَى افْتَرَى أَوْ كَمَا قَالَ، فَجَلَدَهُ عُمَرُ فِي الْخَمْرِ ثَمَانِينَ. رَوَاهُ مَالِكٌ وَوَصَلَهُ الدَّارِقُطِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَالْحَاشِمِيُّ وَصَحَّحَهُ، وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ مَوْصُولًا مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِسُلَيْمٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَجَلَدَهُ بِخَيْرِذَيْنِ نَحْوِ أَرْبَعِينَ. قَالَ: وَقَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ اسْتَشَارَ النَّاسَ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَخَفِّ الْحُدُودِ ثَمَانِينَ، فَأَمَرَ بِهِ عُمَرُ.

وَرَوَى أَحْمَدُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: جُلِدَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْخَمْرِ بِنَعْلَيْنِ أَرْبَعِينَ، فَلَمَّا كَانَ زَمَنُ عُمَرَ جُلِدَ بِدَلٍّ كُلِّ نَعْلٍ سَوْطًا. وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ نَحْوَهُ وَحَسَنَهُ. وَرَوَى أَبُو حَنِيفَةَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: أَتَاهُ رَجُلٌ بَيْنَ يَدَيْهِ يَأْتِي أَخَاهُ لَهُ تِسْوَانٌ قَدْ ذَهَبَ

وقال النبي ﷺ عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين، انتهى. وهذا في حق السكر، فأما العبد فعلى النصف من ذلك بالاتفاق، وافتقوا على أن حد الشرب يقيم بالسوط إلا ما روي عن الشافعي أنه يقام بالأبدي والنعال وطرف الثياب. قلت: والحق مع الجمهور لإجماع الصحابة على السوط، «رحمة الأمة» «نبيل الأوطار» «عمدة الرعاية»، «المرقاة»، «التعليق الممجّد» ملقط منها.

أقوله: «أما رجل يأتى أخاه تيسواناً» أعلم أن في هذا الحديث فوائد منها: أن الحد لا يقام إلا في حالة الصحو لا في حالة السكر؛ ليجد ألم الحد ويحصل الانزعاج، فيحبس السكران إلى زمان الإفاقة. ومنها: أن السكر لا يوجب الحد إلا إذا ذهب عقله بالكلية بحيث لا يعرف السماء من الأرض، وهو الحد البالغ المعتبر في الحد لا في نقص الوضوء، والحرمة من الأشرية المسكرة غير الخمر، فهي حقها أن يهذى؛ لأن الاحتياط في باب الحدود لازم، اخذنا من حديث: «أدرك الحدود بالشبهات»، هذا عند أبي حنيفة رضي الله عنه، وعندهما أن يهذى مطلقاً أي في باب الحرمة، وفي باب وجوب الحد كليهما، وقولها يختار للفتوى.

وعند الشافعي أن يظهر أثره في مشيه وحركاته وأطرافه، ومنها: أنه لا يقام الحد إلا بالدرة أو السوط المقطوع الثمرة حتى يدق ويصير درة لا بالجرينة والنعال، كما ورد في ابتداء الحال من زمان حرمة الخمر، ثم علم نسخه ونسخ الأربعين بالإجماع المنعقد في خلافة عمر رضي الله عنه على الثمانين. ومنها: أنه يجلد على الجلد المكشوف لا على الثياب. ومنها: أنه يرفع الجلاد يده في الجلد، ومنها: أنه لا يرفع بحيث يبدأ بإبطه وضبعه. ومنها: أن حد الخمر =

عَقْلُهُ، فَأَمَرَ بِهِ فَجَلَسَ حَتَّى إِذَا صَحَا وَأَفَاقَ عَنِ السَّكْرِ، دَعَا بِالسَّوِطِ فَقَطَّعَ ثَمَرَتَهُ ثُمَّ رَفَعَهُ وَدَعَا جَلَّادًا، فَقَالَ: اجْلِدْ عَلَى حِلْنٍ وَارْفَعْ يَدَكَ فِي جِلْدِكَ، وَلَا تَبْدَأْ ضَبْعَيْكَ، قَالَ: وَأَنْشَأَ عَبْدُ اللَّهِ يَعُدُّ حَتَّى أَكْمَلَ ثَمَانِينَ جَلْدَةً حَتَّى سَبَّيْلُهُ، فَقَالَ الشَّيْخُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَاللَّهِ إِنَّهُ لَا بُنَّ أَجْنَى، وَمَا لِي وَلَدٌ غَيْرُهُ، فَقَالَ: شَرُّ الْعَمِّ وَالِئِ الْيَتِيمِ أَنْتَ كَبِتَ وَاللَّهِ مَا أَحْسَنْتَ أَدَبَهُ صَغِيرًا وَلَا سَرَرْتَهُ كَبِيرًا.

٣٦١ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ شَرِبَ الْخُمُرَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ الرَّابِعَةَ فَاقْتُلُوهُ». قَالَ: ثُمَّ أَقْبَى النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ فِي الرَّابِعَةِ فَضْرَبَهُ وَلَمْ يَقْتُلْهُ، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ. وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ قُبَيْصَةَ بْنِ دُونِبٍ.

فَتَبَيَّنَ بِهَذَا أَنَّ الْقَتْلَ بِشُرْبِ الْخُمُرِ فِي الرَّابِعَةِ مَنْسُوخٌ، وَقِيلَ: إِنَّهُ بَاقٍ سِيَاسَةً، وَهُوَ الْأَصَحُّ.

= ثمانون جلدة بالدرة لا أربعون. ومنها: أنه يجب على الولي تأديب الصغير ونحسينه وتغويم عادته حتى لا يقع في الفسق والفجور. ومنها: أنه ينبغي الستر على المسمم. ومنها: رأفة الإمام ورفقه وشفقته على حال المحدود، والاعتناء والحزن بحدده. ومنها: أنه ينبغي العفو والصفح عنه قبل الإتيان به إلى الإمام. ومنها: أنه لا يسكن للإمام إذا عرض عليه أن يترك إقامة الحد. مأخوذ من «تنسيق النظام» و«شرح الوقاية» و«عمدة الرعاية».

١. قوله: قد شرب في الرابعة فضربه ولم يقتله: وقد أجمع المسلمون على تحريم شرب الخمر، وأجمعوا على وجوب الحد على شاربيها، سواء شرب قليلاً أو كثيراً، وأجمعوا على أنه لا يقتل لشرها وإن تكرّر ذلك منه، هكذا حكى الإجماع فيه الترمذي. وقال الطحاوي: وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد راحة الله عليهم أجمعين، وحكى القاضي عن طائفة شاذة أنهم قالوا: يقتل بعد جلده أربع مرات لحديث التورّد في ذلك. وهذا القول باطل مخالف لإجماع الصحابة، فمن بعدهم على أنه لا يقتل، وإن تكرّر منه أكثر من أربع مرات، والأمر بالقتل في المرة الرابعة كان في ابتداء الإسلام، ثم نسخ. قال جماعة: دل الإجماع على نسخه. وقال بعضهم: نسخه قوله ﷺ: «لا يجل دم امرء مسلم إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والنيب والزاني، والتارك لدينه المفارق للجماعة». وقيل: إنه باقٍ سِيَاسَةً، وهو الأصح. أخذته من النووي والطحطاوي.

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ ثُمَّ قَالَ: بَكَتُوهُ، فَأَقْبَلُوا عَلَيْهِ يَقُولُونَ: مَا اتَّقَيْتَ اللَّهَ مَا خَشِيتَ اللَّهَ وَمَا اسْتَحْيَيْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: أَخْرَاكَ اللَّهُ، قَالَ: «لَا تَقُولُوا هَكَذَا، لَا تُعِينُوا عَلَيْهِ الشَّيْطَانَ، وَلَكِنْ قُولُوا: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ».

٣٦٠ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: شَرِبَ رَجُلٌ فَسَكَرَ فَلَقِيَ يَمِيلُ فِي الْفَجِّ، فَأَنْطَلِقَ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا حَاذَى بَدَارِ الْعَبَّاسِ انْقَلَبَتْ فَدَخَلَ عَلَى الْعَبَّاسِ فَأَلْتَزَمَهُ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَضَحِكَ، وَقَالَ: «أَفْعَلَهَا؟» وَلَمْ يَأْمُرْ فِيهِ بِشَيْءٍ. رواه أبو داود.
وَرَوَى عُبَيْدُ بْنُ غُمَيْرٍ أَنَّ عَلِيًّا وَعُمَرَ قَالَا: مَنْ مَاتَ مِنْ حَدٍّ أَوْ قِصَاصٍ فَلَا دِيَّةَ لَهُ، الْحَقُّ قَتْلُهُ. وَرَوَاهُ بَنُو خُوَيْلِدٍ ابْنُ الْمُثَنِّبِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ.

(١) قوله: ثم قال أي بعد أمر حد الخمر بكتوه. من انتكبت، وهو التوبيخ والتعير بالنساء، والظاهر أن هذا الأمر للاستحباب بخلاف الأول، فإنه للإيجاب. كذا في «المرواة».

(٢) قوله: ولم يأمر فيه بشيء: قال في «المرواة»: يحتمل أن يكون إنما لم يعرض له بعد دخوله دار العباس من أجل أنه لم يكن ثبت عليه الحد بإقرار منه أو شهادة عدول، وإنما لقي في الطريق يميل فظن به السكر، فلم يكشف عنه رسول الله ﷺ وتركه على ذلك. ويحتمل أن يكون إنما لم يعرض له من أجل أنه يميل في الفج أي يظهر أثر السكر في مشيه وحركاته وأصرافه، وهو لا يوجب الحد، ولو كان هو أن لا يعرف شيئاً حتى الأرض من السماء لما تركه على ذلك وأقام عليه الحد، هذا ما ذهب إليه أبو حنيفة رحمته الله.

(٣) قوله: فلا دية له إلخ: أي من حد أو عزر فمات. يعني من حده الإمام أو عزره فمات فدمه هدر لا يجب به شيء، لا على الإمام ولا على الجلاّد، والمعزّر يأمره من غير فرق بين حد الشرب وغيره، هذا عندنا ومالك وأحمد، خلافاً للشافعي؛ لأن الإمام مأمور بالحد والتعزير، وفعل المأمور لا ينقيد بشرط السلامة، ونحوه في «الفج» والتبزين. قلت: ومقتضى التعليل بالأمر أن ذلك غير خاص بالإمام فقد مر أن لكل مسلم إقامة التعزير حال مباشرة المعصية؛ لأنه مأمور بإزالة السكر إلا أن يفرق بأنه يمكنه الرفع إلى الإمام، فلم تتعين الإقامة عليه بخلاف الإمام، فتأمن. وأيضاً حاجتنا هذه لا تدار. التفتته من «شرح الوفاة» و«عمدة الرعية» و«نيل الأوطار» و«رد المحتار».

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - أَنَّ رَجُلًا اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ، وَكَانَ يُلْقَبُ جَمَارًا، وَكَانَ يُضْحِكُ النَّبِيَّ ﷺ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ جَلَدَهُ فِي الشَّرَابِ، فَأُتِيَ بِهِ يَوْمًا فَأَمَرَ بِهِ فَجُلِدَ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: اللَّهُمَّ الْعَنَّهُ، مَا أَكْثَرَ مَا يُؤْتَى بِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَلْعَنُوهُ، فَوَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ إِنَّهُ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى لَهُ: فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: أَخْرَاكَ اللَّهُ، قَالَ: «لَا تَقُولُوا هَكَذَا، لَا تُعِينُوا عَلَيْهِ الشَّيْطَانُ».

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - قَالَ: جَاءَ الْأَسْلَمِيُّ إِلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ فَشَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَنَّهُ أَصَابَ امْرَأَةً حَرَامًا أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، كُلُّ ذَلِكَ يُعْرِضُ عَنْهُ، فَأَقْبَلَ فِي الْخَامِسَةِ، فَقَالَ: «أَبْكَتْهَا؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «حَتَّى غَابَ ذَلِكَ مِنْكَ فِي ذَلِكَ مِنْهَا؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «كَمَا يَغِيبُ الْمِرْوَدُّ فِي السُّكْحَلَةِ وَالرِّشَاءُ فِي الْبَيْتْرِ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَهَلْ تَذَرِي مَا الزَّانَاءُ؟» قَالَ: نَعَمْ، أُتِيتُ مِنْهَا حَرَامًا مَا يَأْتِي الرَّجُلُ مِنْ امْرَأَتِهِ حَلَالًا، قَالَ: «فَمَا تُرِيدُ بِهَذَا الْقَوْلِ؟» قَالَ: أُرِيدُ أَنْ تُطَهِّرَنِي، فَأَمَرَ بِهِ فَرَجِمَ، فَسَمِعَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِهِ يَقُولُ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: انْظُرْ إِلَى هَذَا الَّذِي سَتَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَلَمْ تَدْعُهُ نَفْسُهُ حَتَّى رَجِمَ رَجِمَ الْكَلْبِ، فَسَكَتَ عَنْهُمَا، ثُمَّ سَارَ سَاعَةً حَتَّى مَرَّ بِجَيْفَةِ جَمَارٍ سَائِلٍ بِرَجُلِهِ، فَقَالَ: «أَتَيْنَ فُلَانٌ وَفُلَانٌ؟» فَقَالَا: نَحْنُ ذَايَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «الْزِلَا فَكَلَا مِنْ جَيْفَةِ هَذَا الْجِمَارِ»، فَقَالَا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، مَنْ يَأْكُلُ مِنْ هَذَا؟ قَالَ: «فَمَا نِلْنَا مِنْ عَرُضٍ أَحْيَاكُمَا آتِنَا أَشَدُّ مِنْ أَكْلِ مِنْهُ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّهُ الْآنَ لَنَبِيٍّ أَنْتَهَارُ الْجُنَّةِ يَنْقِمُسُ فِيهَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَعَنْهُ ع قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَذْرِي! الْحُدُودُ كَقَارَاتٍ لِأَهْلِهَا أَمْ لَا؟ رَوَاهُ التَّبِيعِيُّ فِي سُنَنِهِ. وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَالْحَافِظُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ وَالتِّرَازِيُّ فِي مُسْنَدِهِ مِثْلَهُ، وَقَالَ الْحَافِظُ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَالسَّنَدُ قَوِيٌّ بِاعْتِرَافِ الْخَافِضِ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ مُتَأَخِّرٌ عَنْ عِبَادَةِ فَالْعَبْرَةُ لَهُ».

وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ع قَالَ: أَتَى بِسَارِقٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ هَذَا سَرَقَ، فَقَالَ: مَا أَحَالَهُ سَرَقَ، فَقَالَ السَّارِقُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «ادْهَبُوا بِهِ فَاقْطَعُوهُ ثُمَّ احْبِسُوهُ ثُمَّ اتُّونِي بِهِ»، قَالَ: قَدْ هَبَ بِهِ فَقُطِعَ ثُمَّ حَبِسَ ثُمَّ أَتَى بِهِ، فَقَالَ: «تُبْ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ» قَالَ: تُبْتُ إِلَى اللَّهِ. فَقَالَ «تَابَ اللَّهُ عَلَيْكَ».

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ وَالتَّيَمِيُّ وَابْنِ مَاجَةَ وَالدَّارِمِيُّ: فَأَمَرَ بِهِ فَقُطِعَ وَجِيءَ بِهِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَتُبْ إِلَيْهِ» فَقَالَ: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ تُبْ عَلَيْهِ» ثَلَاثًا. وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحَدَّ لَيْسَ بِكَفَّارَةٍ لِلذُّنُوبِ وَالْكَفَّارَةُ هِيَ التَّوْبَةُ.

فوله: اختلاف العلماء، ورحمهم الله تعالى في أن الظهرة من الذنب من أحكام الحد من غير توبة، فذهب كثير من العلماء إلى ذلك، ومنهم شافعية، وذهب أصحابنا إلى أنها ليست من أحكام الحد، فإذا أقيم عليه الحد ولم يتب لم يسقط عنه إثم تلك المعصية، ولا يظهر بدون التوبة عندنا، يعني ليس أحد مطهرها عندنا، بل المطهر التوبة، استدلالاً بهذه الأحاديث وعملاً بآية قطع الطريق، فإنه قال تعالى: وَالَّذِينَ يَدْعُونَ إِلَى الْفِتْنَةِ أُولَئِكَ يَصْطَفُونَ لِنَفْسِهِمْ (البقرة: ٢٨)، فإن سم الإشارة يعود إلى النفس أو التصيب أو النفي، فقد جمع الله تعالى بين عذاب الذنب والآخرة عليهم، وأسقط عذاب الآخرة بالتوبة، فإن لاستثناء عائذ إليه لا يجمع على أن التوبة لا تسقط الحد في الدنيا.

وأما ما رواه البخاري وغيره مرفوعاً: إِنْ مِنْ أَصَابٍ مِنْ هَذِهِ الْمَعَاصِي شَيْئًا فَعُوقِبَ بِهِ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ مِنْ أَصَابِهَا شَيْئًا، فَمَسَّرَهُ اللَّهُ بِهِ إِلَى اللَّهِ، إِنْ شَاءَ عَظَاغَتُهُ، وَإِنْ شَاءَ عَاقِبَتُهُ، فيجب حمله على ما إذا تاب في العقوبة؛ لأنه هو الظاهر؛ لأن الظاهر أن ضربه أو رجده يكون معه توبة منه لذوقه سبب فعله، فيستبد به جميعاً بين الأدلة، =

بَابُ التَّعْرِيرِ

- وأفيد الطائي مع معارضة القطعي له متعين بخلاف العكس. كذا في «فتح القدير». واستدل الزبيدي على عدم كونه مطهراً من الذنب بأنه يقام على الكافر ولا يظهر له اتفاق، وأوضح دليلنا في «النهر». النقطة من «البحر الرائق» و«عمدة الرعاية» و«الدر المختار» و«المختار» و«العرف الشدي».

١. فائدة: إن التحريم لما ذكر العقوبات المقدرة شرع في غير المقدرة، والتعزير لغة. فتأديب مطلقاً بضرب وغيره دون الحد أو أكثر منه، وشرعاً هو تأديب جزاء الفعل هو محذور شرعاً، والفرق بين التعزير والحد على ما في «نصاب الاحتساب» و«التأاخر خاتبة» وغيرهما بوجوب أحدهما: أن الحد مقدّر شرعاً، والتعزير مفوض إلى رأي الإمام. وثانيها: أن الحد يندرج بالشبهة، والتعزير يجب معها، وثالثها: أن الحد لا يجب على الصبي، والتعزير شرع عليه. والرابع: أن الحد يوجد في الذمي ويطلق الحد عليه، وتأديبه لا يسمى تعزيراً بل عقوبة. والخامس: أن الحد مختص بالإمام، والتعزير بقيمه الزوج والمولى وكل من رأى أحدًا بياشر المعصية. والسادس: أن الرجوع يعمل في الحد لا في التعزير. والسابع: أنه يحبس المشهود عليه حتى يسأل عن الشهود في الحد لا في التعزير. والثامن: أن الحد لا يجوز الشفاعة فيه بخلاف التعزير. والتاسع: أن الحد يسقط بالتفادى دون التعزير. والعاشر: أن الحد لا يجوز للإمام تركه بخلاف التعزير.

وفي «البحر»: أجمعت الأمة على وجوب التعزير في كبيرة لا توجب الحد، وكل من ارتكب معصية ليس فيها حد مقدر، وثبتت عليه عند الحاكم؛ فإنه يجب فيها التعزير انتهى. وفي «السراجية»: من وطئ بشبهة عُرِّ، انتهى. وفي «الذخيرة»: إن كان الفعل من جنس ما يجب به الحد، ولم يجب له نزع وعارض، يبلغ التعزير أقصى غايته، وإن كان من جنس ما لا يجب فيه الحد لا يبلغ أقصى غايته، ولكنه مفضى إلى رأي الإمام، انتهى. وفي «نصاب الاحتمساب»: التعزير واجب كالحدة لأنه جزء فمن هو عذور، فيكون واجباً بخلاف التأديب؛ لأنه غير واجب، بل مباح، انتهى. كما في «عمدة الرعاية».

وقال في «المراقبة»: ثم التعزير فيها شرع فيه التعزير إذا داراه الإمام وأوجب علينا، وهو قول مالك وأحمد. وعبد الشافعي ليس بواجب؛ لما أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فقال: إني رأيت امرأة فأصبت منها ما دون أن أضاهها، فقال رسول الله ﷺ: «أصليت معنا؟» قال: نعم، فذلا عليه: «فإن أحسنت يذهب أكسبنا» (مروء: ٥١٤). وقال في «الأنصار»: «أقبلوا من محسبهم ونحوهم». وقال رجل للنبي ﷺ في الحكم الذي حكم به لثبير في سفي أرضه، فلم يوافق غرضه: أن كان ابن عمك، فعضب يعضك، فلم يعزره. ولنا أن ما كان منصوباً عليه من التعزير، كما في وطني جارية امرأته أو جازية مشتركة يجب امتثال الأمر فيه، وما لم يكن منصوباً عليه إذا رأى الإمام بعد بحاجته حوى نفسه المصلحة لو علم أنه لا يزوج إلا به وجب؛ لأنه زاجر مشروع لحق الله تعالى، فوجب كالحجب =

٣٦٦ - عَنِ الثَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ بَلَغَ حَدًّا فِي عَمَلٍ خَدَّ فُتُوهُ مِنَ الْمُعْتَدِينَ». رَوَاهُ التَّبِيعِيُّ فِي سُنَنِهِ، وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ فِي «كِتَابِ الْأَذْيَانِ» مُرْسَلًا.

وما علم أنه يزجر بدونه لا يجب، وهو محمل حديث الذي ذكر للمبني رحمته الله ما أصاب من إباح، فإنه لم يذكره النبي ﷺ إلا وهو نادم من زجر لأن ذكره له ليس إلا للاستعلاء بموجبة للفعال معه، وأما حديث الزبير فالتعزير حتى آدمي وهو النبي ﷺ، ويجوز أنه تركه.

وحاصل ما في الرحمة للأمة، أن التعزير هو مشروع لكل معصية لا حد فيها ولا كفارة، وهن هو فيها يستحق التعزير في مثله حتى واجب لله عز وجل أم غير واجب، قال الشافعي: لا يجب، بل هو مشروع، وقال أبو حنيفة ومالك: إذا غلب على ظنه أنه لا يصححه إلا الضرب وجب، وإن غلب على ظنه صلاحه بغيره لم يجب، وقال أحمد: إذا استحق بفعله التعزير وجب.

وقوله: من بلغ حدًّا في غير حد فهو من المعتدين والأصل في نقص التعزير عن الحدود هذا الحديث، وإذا تعدر تطبيق التعزير حدًّا فأبو حنيفة ومحمد رحمتهما الله نظر إلى أدنى الحد، وهو حد العبد في القذف فصرّاه إليه، وذلك أربعون، فنقص منه سوطًا، فجعل أكثر التعزير تسعة وثلاثين سوطًا، هذا هو الحق؛ لأن من اعتبر حدًّا لأحرار فقد بلغ حدًّا، وهو حد العبد، وتكثير حد في الحديث بنا فيه، ويقولنا قد الشافعي في الخبر، وقال في العبد تسعة عشر؛ لأن حد العبد عنده عشرون، وفي الأحرار أربعون، وأبو يوسف اعتبر أقل حدود الأحرار؛ لأن الأصل الحرية، فنقص سوطًا في رواية عنه، فجعل أكثر التعزير تسعة وسبعين سوطًا، وهو قول زفر رحمته الله، وهو القياس. وظاهر الرواية عن أبي يوسف تنقيص خمسة، كما روي عن علي، ويجب تقليد الصحابي فيما لا يُدرَك بالبرأي، تكنه غريب عن علي رحمته الله وقامه في «الفتح».

وفي «الخواص القضي»: قال أبو يوسف: أكثره في العبد تسعة وثلاثين سوطًا، وفي الحر خمسة وسبعون سوطًا، وبه نأخذ. فعلم أن الأصح قول أبي يوسف «بحر». قال صاحب «رد المحتار»: يقتض أن قوله: «وبه نأخذ» ترجيح للرواية الثانية عن أبي يوسف على الرواية الأولى؛ لكون الثانية هي ظاهر الرواية عنه، ولا يلزم من هذا ترجيح قوله: «على قولهم» الذي عليه متون المذهب، مع نقل العلامة قاسم تصحيحه عن الأئمة، ولذا لم يعول الشارح على ما في «البحر»، وعن أبي يوسف أنه يقرب كل جنس إلى جنسه، فيقرب الممس والمقلة من حد الزنى، وقذف غير المحصن أو المحصن بغير الزنى من حد القذف صرفًا لكل نوع إلى نوعه، وعنه أنه يعتبر على قدر عقلم الجرم وصغره، أو زبله.

وأقل التعزير ثلاث جلدات، وهكذا ذكره نقدوري، فكأنه يرى أن ما دونها لا يقطع به الزجر، وليس كذلك، بل يختلف ذلك باختلاف الأشخاص، فلا معنى التقدير مع حصول المقصود بدونه، فيكون منوطًا -

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ قَالَ: «إِذَا ضَرَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَّقِ
الْوَجْهَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ قَالَ: «إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: يَا
يَهُودِي، فَأَضْرِبْهُ عَشْرِينَ، وَإِذَا قَالَ: يَا مُجَنْثٍ، فَأَضْرِبْهُ عَشْرِينَ، وَمَنْ وَقَعَ عَلَى ذَاتِ

- إلى رأي القاضي يقيمه بقدر ما يرى المصلحة فيه على ما تبين تفاصيله، وعليه مشايخنا -، «أزليعي» ونحوه في
«التهذبة»: قال في «الفتح»: «فمن رأى أنه يتزجر بسوط واحد اقتضى به، وبه صرح في «الخلاصة»، فلم يأت أنه لا يتزجر
بأقل من تسعة وثلاثين صار أكثره أقل الواجب، وتبقى فائدة تقدير الأكثر بها أنه لم يأت أنه لا يتزجر إلا بأكثر منها
يقنصر عليها، ويدل ذلك الأكثر بنوع آخر، وهو الحليس مثلاً.

وقال في «عمدة الرعية»: اعلم أن التعزير على أنواع، فقد يكون بالصفح على الحق وبفرك الإذن وينظر القاضي
له بوجه عيوس ويشتم غير القذف، وبالحبس وبالنفى وبالقتل وبالضرب وبغير ذلك، فإن اقتضى رأي القاضي
الضرب في واقعة، فحينئذ ينبغي له أن ينقصه من مقدار أدنى الحدود، وهو أربعون سوطاً لشارب الخمر، كذا حقه في
«فتح القدير». وذكر جمع من المشايخ التعزير بالقتل في مواضع، حيث قالوا: إن للإمام قتل من سرق مزارع مائة،
ومن تكرر منه الخلق مزارع، والساحر إذا تكرر منه السحر، والزنديق ومعتاد الشواط، ومن سب النبي -، وأكثر منه
وهو ذمي، وصرحوا أيضاً بأن من وجد مع زوجته رجلاً يزني، نه قتلها. وأمثال هذه كثيرة، وصرح في «الخلاصة»
و«الظهير» بجواز التعزير بأخذ ثمنه وإحراق البيت ونحو ذلك.

وقال أصحابنا وأصحاب الشافعي: حديث أبي بردة بن نيار:
الصحابية بخلافه من غير إنكار أحد، واستدلوا بأن الصحابة جاوروا عشرة أسواط، وذكر بعض المتأخرين أن
حديث أبي بردة محمول على التأديب الصائر من غير التولية، كالسيد يضرب عبده والزوج يضرب زوجته والأب
ولده، يعني لا يراد على العشر في التأديب التي لا تتعلق بمحضية، كتأديب الأب ولده الصغير. التفطه من «المراقبة»
و«التهذبة»: «ورد المختار» و«عمدة الرعية» و«نيل الأوطار» و«عمدة القاري».

قوله:
فيه أن السبي كان يجاوز العشرة. أخذته من «اللمعات». وقال في «نهر الصخار»: عزز المشائم به بما نحت يا
يهودي. والضابط: أنه متى نسب إلى فعل اختياري محرم شرعاً. ويعد عاراً عرفاً يعزّر، ولا لا. ابن كمال.

قوله:
الحدوث. وقال غيره: هذا زجر وإلا حكمه حكم سائر الزناة، يرحم إن كان محصناً، ويجلد إن لم يكن محصناً، كذا في
«المراقبة».

عَزَمَ فَأَقْتُلُوهُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ. وَهَذَا زَجْرٌ وَسِيَّاسَةٌ، وَحُكْمُهُ حُكْمُ سَائِرِ الرُّنَاةِ.

٣٦٠٩ - وَعَنْ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا وَجَدْتُمْ الرَّجُلَ غُلًّا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَاحْرِقُوا مَتَاعَهُ» وَاضْرِبُوهُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: قَالَ الْبُخَارِيُّ: وَقَدْ رُوِيَ فِي غَيْرِ حَدِيثٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْغُلِّ، فَلَمْ يَأْمُرْ فِيهِ بِحَرْقِ مَتَاعِهِ. وَقَالَ الصَّخَاوِيُّ: لَوْ صَحَّ الْحَدِيثُ لَاحْتِمَالُ أَنْ يَكُونَ جِرْنًا كَانَتْ الْعُقُوبَةُ بِالنَّالِ.

باب بيان الخمر ووعيد شاربيها

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «لَيْتَ لَهَا الْذِينَ أَقَامُوا بَيْنَهُمَا الْخَمْرَ وَالْمَيْمِرَ
وَالْأَنصَابَ وَالْأَرْزَامَ رَجَسًا مِنْ غَمْلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوا
لَعَلَّكُمْ تَقْلِحُونَ» إِنْهَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمْ
الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْمِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ

١٠ قوله: «لَيْتَ لَهَا الْذِينَ أَقَامُوا بَيْنَهُمَا الْخَمْرَ وَالْمَيْمِرَ» يدل حديث الباب على إخراج الهمزة عن تعريضها، وفي عامة كُتُبِ نَفْيِ
التعزير بالهال، وإنه منسوخ، ووجدت في «الخواصي القدسي» جواز التعزير بالهال عن أبي يوسف، انتهى. وصرح في
«الخلاصة» و«الظهيرية» بجواز التعزير بأخذ الهال وإحراق البيت ونحو ذلك.

١١ قوله: «لَيْتَ لَهَا الْذِينَ أَقَامُوا بَيْنَهُمَا الْخَمْرَ وَالْمَيْمِرَ» فيها دلائل سبعة على تحريم الخمر، أحدها: قوله: «لَيْتَ لَهَا الْذِينَ أَقَامُوا بَيْنَهُمَا الْخَمْرَ وَالْمَيْمِرَ»
والرجس هو النجس، وكل نجس حرام، والثاني: قوله: «لَيْتَ لَهَا الْذِينَ أَقَامُوا بَيْنَهُمَا الْخَمْرَ وَالْمَيْمِرَ» (المائدة: ٩٠) وما هو من عمده فهو
حرام، والثالث: قوله: «لَيْتَ لَهَا الْذِينَ أَقَامُوا بَيْنَهُمَا الْخَمْرَ وَالْمَيْمِرَ» (المائدة: ٩٠) وما أمر الله باجتنابه فهو حرام، والرابع: قوله: «لَيْتَ لَهَا الْذِينَ أَقَامُوا بَيْنَهُمَا الْخَمْرَ وَالْمَيْمِرَ»
(المائدة: ٩٠) وما سئل رجاء إصلاح باجتنابه فالإجابة به حرام، والخامس: قوله: «لَيْتَ لَهَا الْذِينَ أَقَامُوا بَيْنَهُمَا الْخَمْرَ وَالْمَيْمِرَ»
«لَعَلَّكُمْ تَقْلِحُونَ» في «الخصر» و«المفسر» (المائدة: ٩١)، وما هو سبب وقوع العداوة والبغضاء بين المسلمين
فهو حرام، والسادس: قوله: «لَيْتَ لَهَا الْذِينَ أَقَامُوا بَيْنَهُمَا الْخَمْرَ وَالْمَيْمِرَ» (المائدة: ٩١) وما يصد به الشيطان المسلمين
عن ذكر الله وعن الصلاة فهو حرام، والسابع: قوله: «لَيْتَ لَهَا الْذِينَ أَقَامُوا بَيْنَهُمَا الْخَمْرَ وَالْمَيْمِرَ» (المائدة: ٩١) معناه انتهوا، وما أمر الله
عباده بالانتهاء عنه فالإتيان به حرام، «الكشاف»، قلت: والثامن: إقترانها بالأوثان حيث قال: «لَيْتَ لَهَا الْذِينَ أَقَامُوا بَيْنَهُمَا الْخَمْرَ وَالْمَيْمِرَ» =

اللَّهُ وَعَنِ الصَّلَاةِ قَهْلَ أَنْتُمْ مُنْتَهُوْنَ ﴿٩٠﴾ (البقرة: ٩٠، ٩١)

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَعَصِرْ خَمْراً﴾ (س: ٣٦)

٣٦١٠ - عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ مِنَ الْعَنْبِ»

خَمْراً وَأَنْهَاكُمْ عَنْ كُلِّ مُسْكِرٍ». رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ.

= والتفسير: الْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَّةُ (البقرة: ٩٠) وما يفترق بالكفر فلا أقل من أن يكون حراماً، ولذا أورد شارب الخمر كمعابد الوثن وشارب الخمر كمعابد ثلاث والعزى. كذا في «المرفأة».

١: قوله: «عصر خمرًا» قالوا: قَدْ عَلِى أَنْ الخمر هو ما يعصر لا ما ينبذ. كذا في «فيل الأوطار».

٢: قوله: «إِنَّ مِنَ الْعَنْبِ خَمْراً» إلخ: اعلم أن جميع الأعيان التي تستخرج منها الأشربة أربعة: العنب والتمر والزبيب والحبوب كالحنطة والشعير والذرة ثم للماء الذي يستخرج من هذه الأعيان حائتان: نية ومطبوخ، والمطبوخ نوعان: ما طبخ حتى ذهب ثلثه وبقي ثلثه، وما طبخ حتى ذهب ثلثه وبقي ثلثاه، أو بقي نصفه، وذهب نصفه. وللماء الذي يستخرج من هذه الأعيان أوصاف ثلاثة: حلو وحامض ومر، وما يتخذ من العنب خمسة: أحدها: الخمر، وهي التي من ماء العنب إذا غلا واشتد وقذف بالزبد، هذا عند أبي حنيفة، وعندهما إذا اشتد صار خمرًا يدون قذف الزبد، وبه قالت الثلاثة، ولا يـ حنيفة أن الغليان بذاته الشدة وكماها بقذف الزبد وسكونه؛ إذ به ينسب. الصافي من الكدر، وأحكام الشرع قطعية، فتناط بالنهاية كالحند، وإكتمار المستحل، وأحكامه أنه حرام قليله وكثيره.

والثاني: الباذق، وهو الذي طبخ أدنى طبخة، وهو حلال حلوه، وإذا غلا واشتد بحرم. والثالث: المصصف، وهو الذي طبخ حتى ذهب نصفه، وحكمه حكم الباذق. والرابع: المثلث، وهو الذي طبخ حتى ذهب ثلثه وبقي ثلثه حلال وإن غلا واشتد. وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف. وقال محمد ومالك والشافعي رحمهم الله تعالى: حرام قليله وكثيره. وهذا الخلاف فيما إذا قصد به التقوي، أما إذا قصد به التلهي لا يحمل بالاتفاق، وعن محمد بن: مثل قولها وعنه أنه كره ذلك، وعنه أنه توقف فيه، قال: لا أحرمه ولا أبيحه. والخامس: الجمهوري، وهو من ماء العنب إذا صب عليه الماء. وقد طبخ حتى ذهب ثلثه وبقي ثلثاه، وحكمه حكم الباذق.

وما يتخذ من الزبيب نوعان، نقيع ونيبذ. الأول: أن ينقع في الماء ويترك حتى يستخرج الماء حلاوته. وحكمه حكم الباذق. والثاني: هو الذي من ماء الزبيب إذا طبخ أدنى طبخة. وحكمه حكم المثلث. وما يتخذ من التمر ثلاثة: السكر محرقة، وهو المتخذ من ماء التمر، والفضيخ المتخذ من ماء اليسر، وحكمه حكم الباذق، والنيبذ المتخذ من ماء التمر والبسر المذنب، إذا طبخ أدنى طبخة، حكمه حكم المثلث. وما يتخذ من العسل والأجاص والقرصاد والذرة والحنطة فهو كالمثلث.

ثم اعلم أن كون الخمر اسماً لشيء من ماء العنب إذا صار مسكراً حقيقة بالاتفاق من أئمة اللغة حتى اشتهر استعماله فيه، وفي غيره سمي بأسماء مختلفة مجازاً. وهذا عندنا. وقال الشافعي وغيره: الخمر هو اسم لكل مسكر؛ لما روي عن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال: كل مسكر خمر، وكل مسكر حرام. وعن الثوري بن بشير رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «إن من الخنقة خمر، وإن من الشعر خمر، وإن من الزبيب خمر، ومن النمر خمر، ومن العمل خمر». وعن أبي هريرة قال: قال ﷺ: «الخمر من هاتين الشجرتين: النخلة والعنب»، ولأن الخمر سميت خمرًا لمخامرتها العقل، وكل مسكر بخامر العقل.

قلنا: الخمر حقة اسم لشيء من ماء العنب إذا صار مسكراً، وغيره من الأشرية كل واحد له اسم مثل المثلث والباذنق والطللاء والمتصف والسكر ونحوها، وإطلاق الخمر عليها مجاز، وعليه تحمل أحاديث الخصوم، وتؤيده أحاديث الباب المذكورة في هذا الكتاب؛ لأن السكر من كل شراب هو غير الخمر في أحاديث الباب؛ لأن العطف يقتضي المغايرة.

ونفصليه: أن قوله ﷺ: «الخمر من هاتين الشجرتين: النخلة والعنب» قد أولناه بتأويلات. الأول: أريد في هذا الخبر وفي ما جاء مثله من الأخبار بيان الحكم، وهو الحرمة لا بيان الحقيقة؛ إذ هو الثلاث بمنصب الرسالة؛ لأن النبي ﷺ مبعوث لبيان الأحكام، لا لبيان الحقائق بأن يقول: هذا حجر، وهذا شجر؛ لأن كل واحد يعلم ذلك من أحد الناس. والثاني: أن يكون المراد من قوله: «من هاتين الشجرتين» إحداهما، كما في قوله عز وجل: «يَنْبَغُزُ الْجَبِيَّ وَالْأَنْبَسُ أَنْ يَأْكُلَهُ رَسُولٌ يَنْبَغُزُ» (الأنعام: ١٣٠)، والرسول من الإنس لا من الجن، وقوله عز وجل: «يُخْرِجُ مِنْهَا ثَلَاثًا وَالْأَرْجَانِ» (الزمر: ٢٢)، وإنا نخرج من أحدهما فيكون المقصود من قوله: «الخمر» هي الكائنة من العنب لا من النخلة.

الثالث: أن يكون عني فيه الشجرتين جميعاً ويكون ما خمر من ثمرهما خمرًا. الرابع: أن يكون المراد كون الخمر من هاتين الشجرتين، وإن كانت مختلفة ولكن المراد من العنب هو الذي يفهم منه الخمر حقيقة، وهذا يسمى خمرًا سواء كان قليلاً أو كثيراً، أسكر أو لم يسكر، ويكون المراد من النمر ما يكون مسكراً، فلا يكون غير المسكر منه داخلًا فيه، وكذا الكلام في كل ما جاء من إطلاق الخمر على غير العنب.

فإن قلت: كل ما أسكر يطلق عليه أنه خمر، ألا ترى حديث ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: كل مسكر خمر، وكل مسكر حرام. قلت: المعنى في هذا الخبر وفيما جاء مثله من الأخبار أنه يسمى خمرًا حالة وجوب السكر دون غيره، بخلاف ماء العنب المشتد، فإنه خمر سواء أسكر أو لم يسكر، والدليل قوله ﷺ: «الخمر ما خامر العقل فإنه أنما يسي خمرًا عند مخامره العقل بخلاف ماء العنب المشتد.

فإن قلت: لما جاءهم منادي رسول الله ﷺ إن الخمر قد حرمت امتنعوا وكسروا الجرار، ولم ينكروا ولا قالوا: =

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: حُرِّمَتِ الْخُمُرُ بِعَيْنَيْهَا وَالْمُسْكِرُ مِنْ كُلِّ شَرَابٍ. وَفِي رِوَايَةِ الطَّبْرَانِيِّ وَالذَّارِقُطِيِّ نَحْوُهُ.

وَرَوَى النَّسَائِيُّ فِي سُنَنِهِ مِنْ طَرَفِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: حُرِّمَتِ الْخُمُرُ قَلِيلُهَا وَكَثِيرُهَا وَالْمُسْكِرُ مِنْ كُلِّ شَرَابٍ.

وَفِي رِوَايَةٍ: «حُرِّمَتِ الْخُمُرُ بِعَيْنَيْهَا قَلِيلُهَا وَكَثِيرُهَا، وَالْمُسْكِرُ مِنْ كُلِّ شَرَابٍ».

- كنا نشرب الفضيخ، بل امتنعوا، فلو لا أن عندهم خمر لما امتنعوا منه؟ قلت: الفضيخ الذي كانوا يشربونه حينئذ كان مسكراً، والمسكر يطلق عليه اسم الخمر باعتبار غامره العقل؛ لأن حقيقة الخمر من أعين النبي الممتنع، حتى يتعلق به استح في قلبه، وغير ماء، أعين من الأثرية لا يتعلق الحد إلا بالمسكر منها.

وقولنا: الخمر من ألب ولا ينافي قول الصحابة: «إن الخمر من خمسة أشباه»، ولا يفهم فصاحتهم: لأنهم استعملوا في كلامهم الحقيقة والمجاز، وهو عين الفصاحة، ولا يفهم بيهي من كلام الصحابة إلا من له ذوق من إدراك دقائق الكلام. يعني الصحابة ما أطلعوا على العصير من غير أعين خمر، بطريق توضيح اللغوي، بل بطريق التسمية. ولتسمية غير التوضيح بلا خلاف، ووجه تسميتهم من باب التشبيه والمجاز، لا من حيث الحقيقة، وإنما أراقوا المتخذ من الخمر والرطب؛ لأنه كان مسكراً حينئذ، فأطلقوا عليه الخمر من جهة إسكاره لا من طريق التوضيح اللغوي.

والدليل على أنه كان مسكراً حين بلغهم الخمر بتحريم الخمر ما رواه أبو عاصم بلفظ: حين مالت رؤوسهم قد دخل داخل. فقال: إن الخمر حُرِّمَتْ. قال: فما خرج منا خارج ولا داخل حتى كسرنا القلال، وأخرجنا الشراب. الحديث. فلو كان غير مسكر لما فعلوا ذلك، وروى الضحاوي من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ أَبُو عُبَيْدَةَ مِنَ الْجَرَّاحِ وَسَهِيلُ بْنُ بَيْضَا وَابْنُ كَعْبٍ عِندَ أَبِي طَلْحَةَ، وَأَنَا أَسْقِيهِمْ مِنْ شَرَابٍ حَتَّى كَادَ يَأْخُذُ فِيهِ الْحَدِيثُ. وَفِي آخِرِهِ: وَأَنَا الْبَسْرُ وَالنَّصْرُ وَأَنَا الْخَبْرُ وَالْأَمْرُ. وَرَوَاهُ مُعْتَمِدٌ أَيْضًا رَفِيهً أَيْضًا: حَتَّى كَادَ الشَّرْبُ أَنْ يَأْخُذَ فِيهِمْ، وَفِي رِوَاةٍ لِلطَّحَاوِيِّ حَتَّى أَسْرَعَتْ فِيهِمْ. فَهَذَا يَبْدُو بِأَعْلَى صَوْتِهِ أَنَّ مَشْرُوبَهُمْ يَوْمَئِذٍ كَانَ مُسْكِرًا، وَإِنْ بَلَغَهُمْ الْخَيْرُ بِتَحْرِيمِ الْخَمْرِ أَبْطَلُوا الشَّرْبَ وَأَرْقَوْا مَا بَقِيَ مِنْهُ.

وهيك أن الخمر يسمى لسعنى مخامرة العقل، فذلك لا يدل على أن كل ما يخامر العقل يسمى خمر. ألا ترى أن الفرس الذي يكون أحد شقيه أبيض والأخر أسود يسمى أبلق، ثم الثوب الذي يجمع فيه لون السواد والبياض لا يسمى بهذا الاسم. وكذلك النجم يسمى نجماً بظهوره، قالوا: نجم أي ظهر وهو اسم للنجم المعروف، وهو الثريا، ونيس بأعم لكل ما ظهر. وهذا كثير الشظائر نحو لقارورة، فإنها مشتقة من القرار، ونيس اسم الكل ما يقر فيه شيء، =

وَفِي رِوَايَةٍ: «حُرِّمَتِ الْخَمْرُ قَلِيلُهَا وَكَثِيرُهَا، وَمَا أَسْكَرَ مِنْ كُلِّ شَرَابٍ»، وَلِلنَّزَّارِ نَحْوُهُ. وَقَالَ أَصْحَابُنَا: وَالْمُسْكِرُ مِنْ كُلِّ شَرَابٍ هُوَ غَيْرُ الْخَمْرِ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ؛ لِأَنَّ الْعَطْفَ يَفْتَضِي الْمَعَايِرَةَ.

وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ قَالَ: أَمَّا الْخَمْرُ فَحَرَامٌ لَا سَبِيلَ إِلَيْهَا، وَأَمَّا مَا عَدَاهَا مِنَ الْأَشْرِيَةِ فَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِابْنِ دَاوُدَ عَنْهُ رحمه الله أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم نَهَى عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَالْكُوبَةِ وَالْعُبَيْرِ، وَقَالَ: كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ.

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رحمهما الله قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَعَنَ اللَّهُ الْخَمْرَ وَشَارِبَهَا وَسَاقِيَهَا وَبَائِعَهَا وَمُبْتَاعَهَا وَعَاصِرَهَا وَمُعْتَصِرَهَا وَحَامِلَهَا وَالْمَحْمُولَةَ إِلَيْهِ».

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «وَمَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الدُّنْيَا فَمَاتَ وَهُوَ يُذِمُّنَهَا لَمْ يَثْبُتْ لَمْ يَشْرَبْهَا فِي الْآخِرَةِ».

٣٦١١ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: نَهَى ^(١) رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَنْ كُلِّ مُسْكِرٍ وَمُفْتَرٍّ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٦١٢ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ.

= بل المنحول من أهل اللغة أن الخمر من العنب والمنسوخ من غيره لا يسمى خمرًا إلا مجازًا. التفطنه من «عقود الجواهر» و«الهداية» و«شروح الكثر» و«عمدة القاري» و«المبسوط».

(١) قوله: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل مسكر ومفتري: قال الطيبي: لا يبعد أن يستدل على تحريم البئج والشعواء ونحوهما بما يفتر ويزيل العقل؛ لأن العلة وهي زالة العقل مطردة فيها. كذا في «المرقات».

(٢) قوله: ما أسكر كثيره فقليله حرام: اعلم أن الخمر عند أبي حنيفة عصير العنب إذا على واشتد وقذف بالزبد، فأحكامه عشرة مذكورة في «الهداية» منها أن مستحلها كافر، وأنها نجسة غليظة، وإن قليلها وكثيرها حرام، =

= وإن شاربها محدود: أسكر أم لا، وسواها أشربة ثلثة قليلها وكثيرها حرام إذا عني واشتد، وإلا لم يحرم اتفاق، وفي رواية نجسة خفيفة، وهو مختار السرخسي، وفي رواية غليظة واختارها في «الهداية»، أحدها: تطلاع وهو عصير العنب العطبوخ الذي لم يطبخ ثلثاه واشتد والخمر لا يطبخ والطلاع تفسير آخر. وثانيها: السكر والثالث: النقيع، وهذه الثلثة والخمر تسمى بالأشربة الأربعة، ويكون قليلها وكثيرها حراما، ولا يطلق لفظ الخمر إلا على الأول من الأربعة. وأما ما سواها فيتخذ النبيذ من كل شيء من الحبوب والشار والألبان، وتسمى هذه الأقسام بالأنبذة، وحكمها إذا غلت واشتدت ما ذكروا أن القليل أي القدر غير المسكر منها حلال إذا كان يقصد التقوي على العبادة، وحرام يقصد التلهي، والكثير أي القدر المسكر منها حرام. وقوله وَالنَّبِيذُ: كل شراب أسكر يعني به الجزء الذي يحدث عقبه السكر فهو حرام. وهذا مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف ومعه وكيع بن حراح وسفيان الثوري، ولكنه لعله رجح سفيان عنه وفي «الهداية» عن الأوزاعي أيضا وفاق أبي حنيفة في الجملة، وبعض الصحابة أيضا، وإن تأولت الخصوم أقوالهم وأئمة آخرون أيضا موافقون للشيخين في الجملة، وأيضا قال ابن مسعود بمثل ما قال أبو حنيفة. فالمراد الأشربة الأربعة التي هي حلال عند الشيخين إذا غلت واشتدت وإلا فلا يحرم كغيرها اتفاقا.

ولأبي حنيفة آثار منها أن رجلا شرب النبيذ من سنة الفاروق الأعظم وأسكر فحده فقال: يا أمير المؤمنين! إني شربت من شنتك، فقال عمر بن الخطاب: حددتك من الإسكار. وأعلى الأشياء من جانب أبي حنيفة اعتدال ما أخرجه الطحاوي مرفوعا قال: اشربا ولا تسكرا الخ. وقال بعض الحنفية: إن كل محرم يكون بعض جنسه حلالا، فيكون النبيذ حلالا من جنس الخمر الذي حرام والنظائر المحرر أنه حرام، ويجوز قدر أربعة أصابع للرجال، وكذلك، نذهب والقضة، ووجدت لقولهم دليلا من قول بعض السلف عن بعض أهل البيت: أنهم ذكروا مثل ما ذكر بعض أئمتنا، وقال: إن نهر طالوت كان كثيرا حراما وقليله حلالا، فعلم أن نقول ذلك البعض من الحنفية أصلا.

ثم أقول مغيرا عبارتهم لا غرضهم وذلك يجدي شيئا قلنا: إن ما سوى الأشربة الأربعة حلال، فليله على قصد التقوي على العبادة، ويحرم على قصد التلهي، وأقول مغيرا عبارتهم أن ما سوى الأربعة حرام، إلا قدر قليل يقصد التقوي على العبادة. والفرق أن عبارتهم تشعر أن الأصل الإباحة والحزمة بعارض التلهي، وعلى ما قلنا تشعر بأن الأصل الحرمة، وإنما الحلال قدر قليل يقصد التقوي على العبادة، فإذا كان التقوي مثل النداي، فيحول الأمر إلى باب النداي، ولا تكون الأحاديث الوافرة مخالفة لأبي حنيفة، وهذا يكون شبيه قولنا: إن الميتة حرام، إلا عند الاضطرار، فيكون التقوي على العبادة مخصوصا ومشتى، فيكون جميع أحديث المسكر حرام على ظاهرها، مثل أن يقال: إن الميتة حرام، ومن أراد تفصيل أدلة أبي حنيفة من الأحاديث وغيرها فعليه به العرف الشدي، وبذل المجهود، وغاية البيان، ومعراج الهداية.

وَرَوَى أَحْمَدُ وَالثَّرَمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا أَسْكَرَ مِنْهُ الْفَرْقُ فَمِلْهُ الْكَفَّ مِنْهُ حَرَامٌ». وَقَالَ مُحَمَّدٌ: «مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ، وَبِهِ يُفْتَى فِي زَمَانِنَا لِعِلَّةِ الْفَسَادِ».

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ دَيْلَمِ الْحَمِيرِيِّ قَالَ: قُلْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا بِأَرْضٍ بَارِدَةٍ نَعَالِجُ فِيهَا عَمَلًا شَدِيدًا، وَإِنَّا نَتَّخِذُ شَرَابًا مِنْ هَذَا الْقَمْحِ نَتَّقَوِي بِهِ عَلَى أَغْمَالِنَا وَعَلَى بَرْدِ بِلَادِنَا، قَالَ: «هَلْ يُسْكِرُ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فَاجْتَنِبُوهُ» قَالَ: قُلْتُ: فَإِنَّ النَّاسَ غَيْرَ تَارِكِيهِ، قَالَ: «فَإِنْ لَمْ يَتْرَكُوهُ فَقَاتِلُوهُمْ».

٣٦١٣ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا قَدِيمَ مِنَ الْيَمَنِ فَسَّالَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ شَرَابٍ يَشْرَبُونَهُ بِأَرْضِهِمْ مِنَ الثَّرَةِ يُقَالُ لَهُ: الْمِرُّ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوْ مُسْكِرٌ هُوَ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، إِنَّ عَلَى اللَّهِ عَهْدًا لِمَنْ يَشْرَبُ الْمُسْكِرَ أَنْ يَسْقِيَهُ مِنْ طَيِّبَةِ الْحَبَالِ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا طَيِّبَةُ الْحَبَالِ؟ قَالَ: «عَرَفَى أَهْلُ النَّارِ أَوْ عُصَارَةُ أَهْلِ النَّارِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

= وأما الشافعي وأحمد ومالك ومحمد بن حسن وجمهور الصحابة، فذهبوا إلى أن المسكر المانع من كل شيء يحرم، فليله وكثيره، أسكر أم لم يسكر، والمسكر الجامد ليس بخمر. وأتى أرباب الفتوى من بقول محمد بن حسن نقوله عليه الصلاة والسلام: «ما أسكر كثيره فليله حرام». ذكره الزيلعي وغيره كصاحب «المفتي» والمواهب والمكناية و«النهاية» والمعراج و«الشرح المجمع» و«شرح درر البحار» و«المهستان» و«النبه» حيث قالوا: الفتوى في زماننا بقول محمد لعلي التمسد، وعلي بعضهم بقوله: لأن الفساق يجتمعون على هذه الأثرية، ويقصدون اللهو والسكر بشربها.

يقول: الظاهر أن مرادهم بتحريم مطلقا، وسد الباب بالكلية، وإلا فالحرمة عند قصد اللهو ليست على خلاف، بل متفق عليها، ولما كان الغالب في هذه الأزمنة قصد اللهو لا التقوى على تطاعة منعوا من ذلك أصلا، تأمل. واختاره شارح «الموهبة» وذكر أنه مروي عن الكل. أخذته من «العرف الشاذي» و«الدر المختار» ونزد المختار: «وأنيل الأوطار».

٣٦١٤ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ لَهُ صَلَاةً أَرْبَعِينَ صَبَاحًا، فَإِنْ تَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَإِنْ عَادَ لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ لَهُ صَلَاةً أَرْبَعِينَ صَبَاحًا، فَإِنْ تَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَإِنْ عَادَ لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ لَهُ صَلَاةً أَرْبَعِينَ صَبَاحًا، فَإِنْ تَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَإِنْ عَادَ الرَّابِعَةَ لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ لَهُ صَلَاةً أَرْبَعِينَ صَبَاحًا، فَإِنْ تَابَ لَمْ يَثِبِ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَسَقَاهُ مِنْ نَهْرِ الْخَبَالِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهٍ وَالدَّارِمِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو.

٣٦١٥ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَبْعَثُنِي رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ وَأَمْرًا لِي رِيَّ عَزَّ وَجَلَّ بِسُخْرِ السَّعَارِفِ وَالسَّرَامِيرِ وَالْأَوْثَانِ وَالصُّلْبِ وَأَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ وَحَلْفَ رِيَّ عَزَّ وَجَلَّ بِعِزِّي لَا يَشْرَبُ عَبْدٌ مِنْ عِبِيدِي جُرْعَةً مِنَ الْخَمْرِ إِلَّا سَقَيْتُهُ مِنَ الصُّدِيدِ مِثْلَهَا، وَلَا يَثْرُكُهَا مِنْ خَافِي إِلَّا سَقَيْتُهُ مِنْ حِيَاضِ الْفُذِّسِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٣٦١٦ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَاقٍ وَلَا قِمَارٌ وَلَا مَثَانٌ وَلَا مُذْمِنٌ خَمْرٍ». رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ. وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: «وَلَا وَلَدٌ زَنِيَّةٌ» بَذَلَ «قِمَارٌ».

٣٦١٧ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ قَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَنَّةَ: مُذْمِنُ الْخَمْرِ وَالْعَاقُ وَالذَّيْبُوكُ الَّذِي يُقْرِئُ أَهْلَهُ الْخُبْتَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ.

٣٦١٨ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ لَا تَدْخُلُ الْجَنَّةَ: مُذْمِنُ الْخَمْرِ وَقَاطِعُ الرَّجِيمِ وَمُصَدِّقُ السَّحْرِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٣٦١٩ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مُذْمِنُ الْخَمْرِ إِنْ مَاتَ لَقِيَ اللَّهَ كَعَابِدٍ وَكُنْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَه عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِخِ» عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ. ٣٦٢٠
وَعَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مَا أَبَالِي شَرِبْتُ الْخُمْرَ أَوْ عَبَدْتُ هَذِهِ السَّارِيَةَ مِنْ دُونِ اللَّهِ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ مَوْفُوفًا.

٣٦٢١ - وَعَنْ صَفِيَّةِ بِنْتُ عَطِيَّةَ قَالَتْ: دَخَلْتُ مَعَ نِسْوَةٍ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ عَلَى عَائِشَةَ فَسَأَلَتْهَا عَنْ التَّمْرِ وَالزَّبِيبِ، فَقَالَتْ: كُنْتُ أَحْدُ قَبْضَةٍ مِنْ تَمْرٍ وَقَبْضَةٍ مِنْ زَبِيبٍ، فَأُلْقِيَهُ فِي إِنَاءٍ فَأَمْرُسُهُ، ثُمَّ أُسْقِيهِ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.
وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كَانَ يُبَدِّلُ لَهُ زَبِيبٌ قِيلُفِي فِيهِ تَمْرًا، وَتَمْرٌ قِيلُفِي فِيهِ زَبِيبٌ، وَرَوَاهُمَا الْبَيْهَقِيُّ فِي سُنَنِهِ.

قوله: كنت أخذ قبضة من تمر وقبضة من زبيب فألقيته في إناء فأمرسه، وهو أن يجمع بين ماء التمر وماء الزبيب فيطبخ حتى طبخه ويترك إلى أن يغلي ويشتد، وقد روي عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال: نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يجمع بين التمر والزهر والتمر والزبيب وليبذل كل واحد منهما على حدة، وروي عن أبي سعيد مرفوعاً: «من شرب منكم النبيذ فليشره زبيباً فرداً، أو تمرّاً فرداً، أو بسرّاً فرداً»، وبظاهر هذه الأحاديث ذهب مالك وأحمد والشافعي في أحد قوليه إلى تحريم النبيذ الذي جمع فيه بين الخليطين، وإن لم يكن المشخذ منها مسكراً. وقال أبو حنيفة والشافعي في قوله الآخر: لا يجرم ما لم يسكره، يعني هو حلال لأحد حديث الباب. وما ورد من النهي بحمول على الابتداء، أو على غير المطبوع جمعاً بين الأدلة، وبالأخير يحصل التوفيق ويندفع التعارض عما نقل ابن عمر عما يقتضي المعارضة، وبين قوله وفعله.

وفي «البيان» وغيره: أن هذا النهي إرشادي كان في زمن الجذب والفسط، فأما في زمان السعة فلا بأس به؛ لما أخرجه ابن عدي في «الكانل» عن أم سليم وأبي طلحة أنها كانا يشربان نبيذ البسر والزبيب مختلطان، فقيل لابي طلحة: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك، فقال: إنما هو في ذلك الزمان، كما نهى عن الإقراق بين التمرين. وأخرج أبو داود عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبذل له نبيذ يلقي فيه تمر. فبقي فيه زبيب، وفي الباب آثار وأخبار أخر، من شروحه الكثيرة والتعليق المسجدة بالتقاط.

وَرَوَى ابْنُ مَاجَه عَنْهَا قَالَتْ: كُنَّا نَتَّبِعُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سِقَاءٍ فَنَأْخُذُ قَبْضَةً مِنْ تَمْرٍ أَوْ قَبْضَةً مِنْ زَبِيبٍ فَتَنْظُرُهَا فِيهِ ثُمَّ نَضُبُّ عَلَيْهِ الْمَاءَ، فَنَتَّبِعُهُ عُذْوَةً فَيَشْرِبُهُ عَشِيَّةً، وَنَتَّبِعُهُ عَشِيَّةً فَيَشْرِبُهُ عُذْوَةً.

وَمَا رَوَى أَنَّهُ عَنْهُ نَهَى عَنِ الْجُمُوعِ بَيْنَ التَّمْرِ وَالزَّبِيبِ، وَالزَّبِيبِ وَالرُّطْبِ، وَالرُّطْبِ وَالنَّيْسَرِ مَحْمُولٌ عَلَى خَالَةِ الشَّمَةِ، وَكَانَ ذَلِكَ فِي الْإِنْتِدَاءِ فِي وَقْتٍ كَانَ لِلْمُسْلِمِينَ ضَيْقٌ وَشِدَّةٌ. ٣٦٢٢ وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا كَانَتْ شَاءً تَحْتَلِيهَا فَنَقَدَهَا النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ «مَا فَعَلْتَ الشَّاءَ» قَالُوا مَاتَتْ. قَالَ «أَفَلَا اتَّقَعْتُمْ بِأَهَابِهَا». فَقُلْنَا: إِنَّهَا مَيِّتَةٌ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ أَوْبَاعَهَا يُحِلُّ كَمَا يُحِلُّ خَلُّ الْخَمْرِ». رَوَاهُ الدَّارِ قُطَيْبِيُّ.

١- قوله: إن ما وجدناه في محل الخمر أي محل الخمر، سواء خللت بالقاء شيء فيها كالملت ونحوه، أو خللت بنفسها من غير علاج. هذا عند أبي حنيفة - رحمه الله - وقال الشافعي: إن خللت لا تحل قولاً واحداً، وإن خللت بالنقل من الظل إلى الشمس أو بالعكس أو بإفاد النار بالقرب منها ففيه قولان؛ لما روي عن أنس - رضي الله عنه - أنه سئل عن الخمر يتخذ خلالاً فقال: لا. ولما أحديث الباب وقوله تعالى: «أَجِبْ لَعَلَّكَ كَاتِبِينَ» (البقرة: ١٨) وأدخل طيباً بالطبع، وفي التحليل إزالة الوصف التفسد وإثبات صفة الصلاح، وقوله: «نعم الإدام الخمر» وهو وجه الاستدلال بحديث: «نعم الإدام الخمر» أنه عام يتناول جميع ما يطلق عليه اسم الخمر؛ لأنه لم يفصل بين خل وخن.

والجواب عن قوله ﷺ: «لا» عندنا: أن القوم كانت نفوسهم ألقت بالخمر، وكل ما ألوف قبل إليه النفس، فخشى النبي ﷺ من دواخل الشيطان، فنهاهم عن اقتنائهم، فهي تنزيه؛ كيلا يتخذوا التخميل وسيلة إليه، وأما بعد طول عهد التحريم، فلا يخشى هذه الدواخل، ويؤيده خبر: «نعم الإدام الخمر» رواه مسلم عن عائشة، ووجه حكمه من هردم، رواه البيهقي في المعرفة عن جابر مرفوعاً، وهو محمول على بيان الحكم؛ لأنه التامع بمنعيب الشارع لا بيان اللغة، انظرت من شروح الكثرة والبنية والمرقا، وقال في المبسوط: المراد بالنهاي عن التحليل في قوله ﷺ: «لا»، أن يستعمل الخمر استعمال الخمر بأن يؤدم به، ويصطفي به، وهو نظير ما روي أن النبي ﷺ نهى عن تحليل الخمر وتحريم الخمر، وأن يتخذ الدواب كراسي. والمراد الاستعمال، ولما نزل قوله تعالى: «فَلْيَحْذَرُوا أَصْدَانَهُمْ وَرَأْسَهُمْ» (النور: ٣١) قال عدي بن حاتم: «ما عبدناهم قط». قال النبي ﷺ: «فَالْيَحْذَرُوا أَصْدَانَهُمْ وَرَأْسَهُمْ» (النور: ٣١) يأمرهم وينهون فيطعمونهم؟ قال: نعم، فقال ﷺ: «خير ذلك».

وَرَوَى التَّبَهَّقِيُّ فِي «الْمَعْرِفَةِ» عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ الشَّيْخِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «خَيْرُ خَنَازِكُمْ خَلُّ خَمْرِكُمْ».

وَرَوَى النُّظْحَاوِيُّ فِي «مُسْكِلِ الْأَثَارِ» عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ أَنَّ أَبَا الدَّرْدَاءِ كَانَ يَأْكُلُ الْمَرِيَّ يَعْنِي فِيهِ الْخَمْرُ، وَيَقُولُ: دَبَّحْتُهُ الشَّمْسُ وَالْمِنْخُ. وَقَالَ مُحَمَّدٌ فِي «كِتَابِ الْحَجَّجِ»: وَقَدْ بَلَّغْنَا عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ اضْطَبَعَ عَلَى خَمْرٍ، وَبَلَّغْنَا ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَبَلَّغْنَا عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَا بَأْسَ بِخَلِّ الْخَمْرِ.

وَرَوَى مُحَمَّدٌ فِي «الْحَجَّجِ» عَنْ عِظَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاجٍ فِي رَجُلٍ وَرِثَ خَمْرًا قَالَ: يَهْرِيقُهَا، قَالَ: قُلْتُ: أَرَأَيْتَ لَوْ صُبَّ فِيهَا مَاءٌ فَتَحَوَّلَتْ خَلًّا؟ قَالَ: إِنْ تَحَوَّلَتْ فَلَا بَأْسَ بِهِ إِنْ شَاءَ بَاعَهُ، وَقَالَ النُّظْحَاوِيُّ: إِنَّ أَحَادِيثَ الثَّاهِي عَنِ التَّخْلِيلِ مَحْمُولَةٌ عَلَى التَّغْلِيظِ وَالتَّنْشِيدِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ فِي ابْتِدَاءِ الْإِسْلَامِ، كَمَا وَرَدَ ذَلِكَ فِي سُورِ الْكَلْبِ، بِذَلِيلٍ أَنَّهُ وَرَدَ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ الْأَمْرُ بِكَسْرِ الدَّالِّ وَتَقْطِيعِ الرَّقَاقِ.

= قد خسر اتخاذ الاستعمال، وفي حديث أبي طلحة ذكر بعض الروايات أنها أخطأ؟ قال: نعم، وإن صح ما روي فيها، فهي عن التخليل في الابتداء، فلزجر عن العادة المألوفة، فقد كان يشرب عليهم الأبرجار عن العادة في شرب الخمر، فأمر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بإزالة الخمر، ونهى عن التخليل، لذلك كما أمرت الكلاب للمبالغة في الزجر عن العادة المألوفة في اقتناء الكلاب، ثم كان لا بأس عليهم أن يعفروا في خمر اليتيم، إذ لم يبق بأيديهم شيء من الخمر، فأمر في خمر اليتيم أيضا بالإزالة للزجر، وأوجب على الوصي المنع من إفساد مال اليتيم لا إصلاح ما فسد منه.

ألا ترى أن شاة اليتيم إذا ماتت لا يجب على الوصي دفع جدها، وإن كان لو فعله جاز، فكذلك لا يجب عليه التخليل، وإن كان لمفعله كان جائزا، إذا ثبت جواز التخليل، وكذلك جواز النماء المروي عن الخمر بإلقاء الملح واسمك فيه، لأنه إتلاف نصفة الخمر، كما في التخليل، والذي روي عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه نهى عن ذلك يعارضه ما روي أن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أرسل عن ذلك، فقال: لا بأس به. ثم تأويل حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مثل ما بيئت من تأويل الحديث المرفوع أنه نهى عن ذلك على طريق السياسة للزجر.

: قوله: اضْطَبَعَ عَلَى خَمْرٍ، أي اصنع بالخمر خلا. أخذته من هاشم «كتاب الحجج».

٣٦٤٣ - وَعَنْ وَائِلِ الْخَضَرِيِّ أَنَّ طَارِقَ بْنَ سُؤَيْدٍ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْخَمْرِ فَتَهَا، فَقَالَ: إِنَّمَا أَصْنَعُهَا لِلدَّوَاءِ، فَقَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ بِدَوَاءٍ، وَلَكِنَّهُ دَاءٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

١٠٠ قوله: إنه ليس بدواء ولكنه داء، وقال في «العلامة»: ولا يجوز أن يداوي بالخمر جرحاً أو دبراً لأنه لا أن يسقي ذمياً ولا أن يسقي صبياً للتداوي، والنوبال على من سقاء، كذا في «الهدية»، انتهى. وقال في «المبسوط»: وعن ابن مسعود: «أن إنساناً أتاه وفي بطنه صغرة»، فقال: «وصفت لي السكر»، فقال عبد الله: «إن الله تعالى لم يجعل شفاكم فيما حرم عليكم، وبه تأخذ، فقول: كل شراب محرم، فلا يباح شربه للتداوي حتى روي عن محمد أن رجلاً أتى يستأذنه في شرب الخمر للتداوي، قال: إن كان في بطنك صغرة فعليك بهاء السكر، وإن كان بك رطوبة فعليك بهاء العسل، فهو أنفع لك. فني هذا إشارة إلى أنه لا تحقق الضرورة في الإصابة من الخمر؛ فإنه يوجد من جسه ما يكون حلالاً، والمقصود يحصل به. وقد دل عليه قول النبي ﷺ: «إن الله لم يجعل في رجس شفاء»، ولم يرد به نفي الشفاء أصلاً. فقد يشاهد ذلك، ولا يجوز أن يقع الخلاف في خبر الشارب ﷺ، ولكن المراد أنه لم يعين رجلاً للشفاء على وجه لا يوجد من الخمر ما يعمل عمله أو يكون أقوى منه.

كِتَابُ الْإِمَارَةِ وَالْقَضَاءِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا
الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ
وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ

تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾

(سورة النساء)

٣٦٢٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ
اللَّهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ، وَمَنْ يُطِيعُ^(١) الْأَمِيرَ فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ يَعْصِ الْأَمِيرَ
فَقَدْ عَصَانِي، وَإِنَّمَا الْإِمَامُ جُنَّةٌ يُقَاتَلُ مِنْ وَرَائِهِ وَيَتَّقَى بِهِ، فَإِنْ أَمَرَ بِتَقْوَى اللَّهِ وَعَدَلَ،
فَإِنَّ لَهُ بِذَلِكَ أَجْرًا، وَإِنْ قَالَ بِغَيْرِهِ فَإِنَّ عَلَيْهِ مِنْهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: ومن يطع الأمير فقد أطاعني، ومن يعص الأمير فقد عصاني الخ: أجمع العلماء على وجوب طاعة الأمر في
غير معصية، وعلى تحريمها في المعصية نقل الإجماع على هذا القاضي عياض وآخرون، قاله النووي كذا قال العيني،
وقال في «المعركة»: قال النووي: فيه حث على السمع والطاعة في جميع الأحوال، وسيبها اجتماع كلمة المسلمين، فإن
الخلاف سبب لفساد أحوالهم في دينهم ودنياهم. ويستثنى من جميع الأحوال حال المعصية لما يستفاد من صدر
الحديث، وثما سياتي في بعض الأحاديث المصححة، انتهى. وقال في «التفسيرات الأحمدية»: أن إطاعة الأُمراء واجبة
لكن لا مطلقاً، بل ما داموا عادلين، وكانوا على الحق؛ وذلك لأنه إما كان آية أولى الأمر متصلة بالآية السابقة المذكورة
فيها بيان أداء الأمانة والحكم بالعدل، وكان تلك خطاباً للولاة خاصة عند البعض، وهذه خطاب بالناس بإطاعتهم،
ثم أمر عند النزاع بالرد إلى الله والرسول، علمنا أن وجوب إطاعتهم ما داموا على الحق، وإذا خالفوا فلا إطاعة لهم؛
لقوله ١٥: «لا طاعة لمخلوق في معصية الخلق»

فإن قيل: هذا يخالف ما هو مذهبكم من أنه يجوز النقل من السلطان الجائر، ولا يصح الخروج عليه، ولا يعزول
الإمام بالفسق والجور خلافاً للشافعي في الأخير من ذلك. قلت: إنه يصح ذلك إذا كان يمكنه القضاء بحق، وأما إذا
لم يكن فلا يصح، وإنما حكمنا بصحته في حال القضاء بحق؛ لأنه قد ظهر المفسق وانتشار الجور من الأئمة =

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُمَا عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِذَا أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ».

وَفِي «الْمُتَّقَى عَلَيْهِ» عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةِ إِمَامٍ الطَّاعَةِ فِي الْمَعْرُوفِ».

وَرَوَى الْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» عَنِ الثَّوَالِيسِ بْنِ سَمْعَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ».

٣٦٢٥ - وَعَنْ عَبْدِادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي الْيُسْرِ وَالْعُسْرِ، وَالْمَنْشَطِ وَالْمَكْرَهِ وَأَثَرَةٍ عَلَيْنَا وَأَنْ لَا تُنَازَعَ الْأَمْرَ أَهْلُهُ، وَأَنْ نَقُومَ أَوْ نَقُولَ بِالْحَقِّ أَتَيْنَا كُنَّا، لَا نَخَافُ فِي اللَّهِ تَوَمَّةً لَا يَمُ.

- والأمراء بعد اختلافه الراشدين، والسلف كانوا يتقادون لهم، ويتبعون اجتمع والأبعاد بينهم، ولا يرون الخروج عليهم؛ لأن الصحابة كانوا يقتدون عن معاوية مع أن الحق كان لعل في نوبته، والتابعين كانوا يقتدون من حجاج مع أنه كان سلطاناً جائراً كما نص به في «التهذيب» على أن المروي عن الشافعي رحمته الله وإن كان اتعزله بالفسق، ولكن المفسر في كتب الشافعية: أن الإمام لا يتعزل بالفسق؛ لأن في إبعاده ونصب غيره إثارة الفتنة؛ لها له من الشوكة، بخلاف القاضي فيتعزل عنه بالفسق؛ لأنه غير ذي شوكة، كما نص به في شرح العقائد.

والحق أن المراد بأولي الأمر كل أولي الحكم، إماماً كان أو أميراً، سلطاناً كان أو حاكماً، عالماً كان أو مجتهداً، قاضياً كان أو مختبياً على حسب مراتب التابع والمتبوع؛ لأن النص مطلق، فلا يفيد من غير دليل الخصوص، وما ينبغي أن يعلم أن الخلافة الكاملة قد تمت على علي عليه السلام بمقتضى قوله ﷺ: «الخلافة بعدي ثلاثون سنة، ثم يصير منك خصوصاً» بخلاف الخلافة الناقصة؛ لأنها كانت في الخلفاء العباسية أيضاً، والإمامة قد عدت أيضاً لفقدان شرطها في زماننا إذ أدناها أن يكون الإمام من أهل فريش. وهو معدوم الآن في أكثر المواضع، ولكن السلطنة والإمارة باقية، وإنما يجب علينا اتباعهم في هذا الزمان بمقتضى أنهم أولوا الأمر، وإطاعتهم واجبة بهذا النص المطلق، لا باعتبار أنهم أئمة أو خلفاء، انتهى ملخصاً.

وَفِي رِوَايَةٍ: «وَعَلَى^(١) أَنْ لَا تُتَارَعَ الْأَمْرَ أَهْلُهُ إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ فِيهِ بُرْهَانٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٦٢٦ - وَعَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ رحمه الله عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «خِيَارُ أَيْمَتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَتُحِبُّونَكُمْ، وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ وَبُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ، وَتُزَارُّ أَيْمَتَكُمْ الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ وَتُبْغِضُونَكُمْ، وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ». قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا تُنَادِيهِمْ عِنْدَ ذَلِكَ؟ قَالَ: «لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمْ الصَّلَاةَ، لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمْ

(١) قوله: وعلى أن لا تتارَعَ الأمر أهله، إلا أن تروا كُفْرًا بواحا بالخ: وانمعنى لا تتنازعوا ولاية الأمور في ولايتهم، ولا تعترضوا عليهم إلا أن تروا منهم مُكْفَرًا محققًا تعلمونه من قواعد الإسلام، فإذا رأيتم ذلك فأنكروه عليهم، وقوموا بالحق حيث كنتم، وأما الخروج عنهم وقتالهم فمحرم بإجماع المسلمين، وإن كانوا فسقة ظالمين، وأجمع أهل السنة على أن السلطان لا ينعزل بالفسق لتهيج الفتن في عزله وإراقة الدماء وتفريق ذات البين، فتكون المفسدة في عزله أكثر منها في بقاءه، وأجمعوا على أن الإمامة لا تنعقد لكافر. ولو طرأ عليه الكفر انعزل، وكذا لو ترك إقامة الصلوات والدعاء إليها، وكذا البدعة. قال القاضي: فلو طرأ عليه كفر وتغير في الشرع أو بدعة، سقطت إقطاعه، ووجب على المسلمين خلعها ونصب إمام عادل إن أمكنهم ذلك، ولا يجب في المبتدع إلا إذا ظنوا القدرة عليه، والا فيهاجر المسلم عن أرضه إلى غيرها ويفر يدينه.

وفي «شرح العقائد»: الإجماع على أن نصب الإمام واجب؛ لأن كثيرا من الواجبات الشرعية يتوقف عليه، كتنفيذ أحكام المسلمين، وإقامة حدودهم، وسد ثغورهم، وتجهيز جيوشهم، وأخذ صدقاتهم، وقهر المتغلبة والاحتلصة وقطاع الطريق، وإقامة الجمعة والأعياد، وتزويج الصغير والصغيرة اللذين لا أولياء لهما، وقسمة الخنائم، ونحو ذلك من الأمور التي لا يتولاها آحاد الأمة. ثم قال: ولا ينعزل الإمام بالفسق؛ لأن العصمة ليست بشرط للإمامة ابتداءً بقاءً أولى. وعن الشافعي أن الإمام ينعزل بالفسق، وكذا كل فاض وأمير. وأصل المسألة أن الفاسق ليس من أهل الولاية من أهل الولاية عند الشافعي؛ لأنه لا ينظر لنفسه فكيف ينظر لغيره. وعند أبي حنيفة هو من أهل الولاية حتى يصحُّ للآب الفاسق تزويج ابنته الصغيرة، والمسطور في كُتُب الشافعية أن القاضي ينعزل بالفسق بخلاف الإمام، والفرق أن في انعزاله وجوب نصب غيره إدارة الفتنة لهما له من الشوكة بخلاف القاضي. كذا في «المرقاة».

الصَّلَاةَ، أَلَا مَنْ وَلِيَ عَلَيْهِ وَإِ قَرَأَهُ يَأْتِي شَيْئًا مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ فَلْيَكْرِهْ مَا يَأْتِي مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَلَا يَنْزِعَنَّ يَدًا مِنْ صَاعَةٍ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٦٢٧ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَكُونُ عَلَيْكُمْ أَمْرَاءُ فَتَعْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ، فَمَنْ كَرِهَ فَقَدْ بَرِئَ، وَمَنْ أَنْكَرَ فَقَدْ سَلِمَ، وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا تُقَاتِلُهُمْ؟ قَالَ: «لَا مَا صَلَّوْا» أَيُّ مَنْ كَرِهَ قَلْبُهُ وَأَنْكَرَ بِقَلْبِهِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَفِي بَعْضِ نُسَخِ «النَّصَائِجِ» يَعْنِي مَنْ كَرِهَ بِقَلْبِهِ وَأَنْكَرَ بِلِسَانِهِ.

٣٦٢٨ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّكُمْ سَتَرُونَ بَعْدِي أَثَرَةً وَأُمُورًا تُنْكِرُونَهَا» قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «أَدُّوا إِلَيْهِمْ حَقَّهُمْ وَسَلُّوا اللَّهَ حَقَّكُمْ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٦٢٩ - وَعَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ قَالَ: سَأَلَ سَلَمَةَ بْنَ يَزِيدَ الْجَعْفِيُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ قَامَتْ عَلَيْنَا أَمْرَاءُ يَسْأَلُونَا حَقَّهُمْ وَيَمْنَعُونَا حَقَّنَا، فَمَا تَأْمُرُنَا؟ فَقَالَ: «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا، فَإِنَّمَا عَلَيْهِمْ مَا حُمِّلُوا وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٦٣٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ تَسُوسُهُمُ الْأَنْبِيَاءُ، كُلَّمَا هَلَكَ نَبِيٌّ خَلَفَهُ نَبِيٌّ، وَإِنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي، وَسَيَكُونُ خُلَفَاءُ فَبِكُفْرُونَهُ» قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا؟ قَالَ: «فُوا بِيَعَةَ^١ الْأَوَّلِ قَالُوا: وَأَعْطَوْهُمْ حَقَّهُمْ؟ فَإِنَّ اللَّهَ سَائِلُهُمْ عَمَّا اسْتَرْعَاهُمْ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٦٣١ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا بُويعَ^٢ خَلِيفَتَيْنِ فَاقْتُلُوا

١ قوله: يبعه الأول فالأول: البع: ومعنى هذا الحديث: إذ بويع خليفة بعد خليفة، فيبعة الأول صحيحة يجب الوفاء بها، وبيعة الثاني باطلة بحرم الوفاء بها، وانفق العلماء على أنه لا يجوز أن يُعقَدَ لخليفتين في عصر واحد، سواء اتسعت دار الإسلام أم لا، قاله النووي. كذا في شرح عقائد التنقيح.

٢ قوله: إذا بويع خليفتين: البع: فيه أنه لا يجوز عقد الإصاعة لخليفتين، نقل الإجماع فيه، قاله النووي.

الْآخَرِ مِنْهُمَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٦٣٢ - وَعَنْ عَرْفَجَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّهُ سَتَكُونُ هَنَاتٌ وَهَنَاتٌ، فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُفَرِّقَ أَمْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَهِيَ جَمِيعٌ فَاضْرِبُوهُ بِالسَّيْفِ، كَأَنَّا مَنْ كَانَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٦٣٣ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَتَاكُمْ وَأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ عَلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ يُرِيدُ أَنْ يَشُقَّ عَصَاكُمْ أَوْ يُفَرِّقَ جَمَاعَتَكُمْ فَأَقْتُلُوهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٦٣٤ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ بَايَعَ إِمَامًا فَأَعْطَاهُ صَفْقَةً يَدِهِ وَتَمَرَةً قَلْبِهِ فَلْيُطْعَمْهُ إِنْ اسْتَطَاعَ، فَإِنْ جَاءَ آخَرُ يَنَازِعُهُ فَاضْرِبُوا عُنُقَ الْآخَرِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٦٣٥ - وَعَنْ أُمِّ الْخَصَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ أَمَرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ مُجَدِّعٌ يَقُودُكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٦٣٦ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَإِنْ اسْتَعْبَلَ خَبِثَتِي كَأَنَّ رَأْسَهُ رَبِيبَةٌ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

١. قوله: «مَنْ أَمَرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ مُجَدِّعٌ يَقُودُكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا» أي أسمع وأطع للأمر، وإن كان ذي النسب حتى لو كان عبدا أسود. وقطوع الأطراف فطاعته واجبة، ويتصور إمارة العبد إذا ولّاه بعض الأئمة أو يغيب على البلاد بشوكة وأتباعه، ولا يجوز ابتداء عقد الولاية له مع الاختيار، بل شرطها الحرية، قاله النووي، ولذلك قال في «أئمة المختار» و«ورد المختار»: «وضوح مطابقة متطلب الضرورة، وهي دفع الفتنة، وإفراجه» وأقول: «اسمعوا وأطيعوا» ولو أمر عليكم عبد حبشي

٢. قوله: «إِنْ اسْتَعْبَلَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ خَبِثَتِي خَبِثَتِي» أي وإن استعمله الإمام الأعظم على التقويم لا إن العبد الحبشي هو الإمام الأعظم، فإن الأئمة من قريش. وقيل: المراد به الإمام الأعظم على سبيل الفرض، وهو مباينة في الأمر بطاعته والنهي عن شقاقه ومخالفته. كذا في «المرقاة».

٣٦٣٧ - وَعَنْ زِيَادِ بْنِ كُثَيْبٍ الْعَدَوِيِّ قَالَ: كُنْتُ مَعَ أَبِي بَكْرَةَ تَحْتَ مِثْرِ ابْنِ عَامِرٍ وَهُوَ يَخْطُبُ، وَعَلَيْهِ ثِيَابُ رِقَاقٍ، فَقَالَ أَبُو بِلَالٍ: انْظُرُوا إِلَى أَمِيرِنَا يَلْبَسُ ثِيَابَ الْفَسَاقِ. فَقَالَ أَبُو بَكْرَةَ: اسْكُتْ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَهَانَ سُلْطَانَ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ أَهَانَهُ اللَّهُ». رَوَاهُ الثَّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٣٦٣٨ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْضَلُ الْجِهَادِ مَنْ قَالَ كَلِمَةً حَقٌّ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ». رَوَاهُ الثَّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ.

٣٦٣٩ - وَعَنْ عَائِشَةَ ؓ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اتَّبِعُوا مَنْ السَّابِقُونَ إِلَى ظِلِّ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «الَّذِينَ إِذَا أُعْطُوا الْحَقَّ قَبِلُوهُ، وَإِذَا سُئِلُوا بَدَّلُوهُ، وَحَكَمُوا لِلنَّاسِ كَحُكْمِهِمْ لَأَنْفُسِهِمْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٣٦٤٠ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ ؓ قَالَ: كُنَّا إِذَا بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ يَقُولُ لَنَا: «فِيمَا اسْتَظَعْتُمْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٦٤١ - وَعَنْ أَبِي دَرٍّ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَيْفَ أَنْتُمْ وَأَيْمَةُ مِنْ بَعْدِي يَسْتَأْذِنُونَ بِهَذَا الْقَوْلِ؟» قُلْتُ: أَمَّا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ أَصْعَ سِنْفِي عَلَى عَاتِقِي، ثُمَّ أَضْرِبُ بِهِ حَتَّى أَلْقَاكَ، قَالَ: «أَوْ لَا أَدُلُّكَ عَلَى خَيْرٍ مِنْ ذَلِكَ، تَصِيرُ حَتَّى تُلْقَانِي». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٦٤٢ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرٍ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَضْرِبْ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ يُفَارِقُ الْجَمَاعَةَ شَيْئًا قِيمُوتُ إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٦٤٣ - وَعَنِ الْحَارِثِ الْأَشْجَرِيِّ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمْرُكُمْ بِخَمْسٍ: بِالْجَمَاعَةِ وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ وَالْهَجْرَةِ وَالْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَإِنَّهُ مَنْ خَرَجَ مِنَ الْجَمَاعَةِ

قَيْدَ شَيْءٍ فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ، وَمَنْ دَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ فَهُوَ مِنْ جَنَى وَإِنْ صَامَ وَصَلَّى وَزَعَمَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ.

٣٦٤٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ فَمَاتَ مَاتَ مَيِّتَةً جَاهِلِيَّةً، وَمَنْ قَاتَلَ تَحْتَ رَايَةٍ عِمِّيَّةٍ، يَفْضُبُ لِعَصْبَةٍ، أَوْ يَدْعُو إِلَى عَصْبَةٍ، أَوْ يَنْصُرُ عَصْبَةً، فَمُتِلَ فَقَتَلَهُ جَاهِلِيَّةً، وَمَنْ خَرَجَ عَلَى أُمَّتِي يَضْرِبُ بَرَّهَا وَفَاجِرَهَا، وَلَا يَتَحَاشَى مِنْ مُؤْمِنِهَا، وَلَا يَهْيِي لِدِي عَهْدٍ عَهْدَهُ، فَلَيْسَ مِنِّي وَلَسْتُ مِنْهُ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٦٤٥ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ خَلَعَ يَدًا مِنَ طَاعَةِ لِقَى اللَّهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا حُجَّةَ لَهُ، وَمَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ مَاتَ مَيِّتَةً جَاهِلِيَّةً». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٦٤٦ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سُرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُسَالِ الْإِمَارَةَ؛ فَإِنَّكَ إِنْ أُعْطِيَتْهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وَكُنْتَ إِلَيْهَا، وَإِنْ أُعْطِيَتْهَا مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعْطِيتَ عَلَيْهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٦٤٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّكُمْ سَتُخْرَضُونَ عَلَى الْإِمَارَةِ وَتَسْتَكُونُونَ نَدَامَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَنْعَمُ الرُّضْعَةُ وَيُسْتَبِ الْقَاضِيَةُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٦٤٨ - وَعَنْ أَبِي دَرٍّ رضي الله عنه قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا تُسْتَعْمِلُنِي؟ قَالَ: فَضْرَبَ يَدَهُ عَلَى مَنْكِبِي، ثُمَّ قَالَ: «يَا أَبَا دَرٍّ، إِنَّكَ ضَعِيفٌ وَإِنَّهَا أَمَانَةٌ، وَإِنَّهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ خِزْيٌ وَنَدَامَةٌ، إِلَّا مَنْ أَخَذَهَا بِحَمَّتْهَا وَأَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ فِيهَا». وَفِي رِوَايَةٍ: «قَالَ: يَا أَبَا دَرٍّ، إِنِّي أَرَاكَ ضَعِيفًا، وَإِنِّي أُحِبُّ لَكَ مَا أُحِبُّ لِنَفْسِي، لَا تَأْمُرَنَّ عَلَى اثْنَيْنِ وَلَا تَوَلَّيَنَّ مَالَ يَتِيمٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٦٤٩ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سِتَّةَ أَيَّامٍ، ثُمَّ اعْقِلْ يَا أَبَا ذَرٍّ مَا أَقُولُ لَكَ بَعْدُ»، فَلَمَّا كَانَ الْيَوْمُ السَّابِعُ قَالَ: «أَوْصِيكَ بِتَقْوَى اللَّهِ فِي سِرِّ أَمْرِكَ وَعَلَانِيَتِهِ، وَإِذَا أَسَأْتَ فَأُخْسِنْ، وَلَا تَسْأَلَنَّ أَحَدًا شَيْئًا وَإِنْ سَقَطَ سَوْطُكَ، وَلَا تَقْبِضَ أَمَانَةً، وَلَا تَقْبِضَ بَيْنَ اثْنَيْنِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٣٦٥٠ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَا وَرَجُلَانِ مِنْ بَنِي عَمِّي، فَقَالَ أَحَدُ الرَّجُلَيْنِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَمَرْنَا عَلَى بَعْضِ مَا وَلَّاكَ اللَّهُ، وَقَالَ الْآخَرُ مِثْلَ ذَلِكَ، فَقَالَ: «إِنَّا وَاللَّهِ لَا نُؤَلِّي عَلَى هَذَا الْعَسَلِ أَحَدًا سَأَلَهُ، وَلَا أَحَدًا حَرَصَ عَلَيْهِ». وَفِي رِوَايَةٍ: «قَالَ: لَا تُسْتَعْمِلُ عَلَى عَمَلِنَا مَنْ أَرَادَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٦٥١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَجِدُونَ مِنْ خَيْرِ النَّاسِ أَشَدَّهُمْ كِرَاهِيَةً لِهَذَا الْأَمْرِ حَتَّى يَقَعَ فِيهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٦٥٢ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا كُلكُمْ رَاجِعٌ وَكُلكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَإِلَإِمَامٌ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاجِعٌ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاجِعٌ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى أَهْلِ بَيْتِ زَوْجِهَا وَوَلَدِهِ وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْهُمْ، وَعَبْدُ الرَّجُلِ رَاجِعٌ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُ. أَلَا فَكُلكُمْ رَاجِعٌ، وَكُلكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٦٥٣ - وَعَنْ عَائِذِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنْ شَرَّ الرِّعَاءِ الْخُطْمَةُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٦٥٤ - وَعَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ وَالٍ لِي رَعِيَّةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَيَمُوتُ وَهُوَ عَاشٍ لَهُمْ إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٦٥٥ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ عَبْدٍ اسْتَرْعَاهُ اللَّهُ

رَعِيَّةٌ فَلَمْ يَحْظَهَا بِنَصِيحَةٍ إِلَّا لَمْ يَجِدْ رَاحَةَ الْجَنَّةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٦٥٦ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْأَمِيرَ إِذَا اتَّبَعَ الرَّيَّةَ فِي النَّاسِ أَفْسَدَهُمْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٦٥٧ - وَعَنْ مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّكَ إِنْ اتَّبَعْتَ عَوْرَاتِ النَّاسِ أَفْسَدْتَهُمْ». رَوَاهُ النَّبَهِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٣٦٥٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا فَشَقَّ عَلَيْهِمْ فَاشْفُقْ عَلَيْهِ، وَمَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا فَرَفَقَ بِهِمْ فَارْفُقْ بِهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٦٥٩ - وَعَنْ عُمرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَفْضَلَ عِبَادِ اللَّهِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِمَامٌ عَادِلٌ رَفِيقٌ، وَشَرُّ عِبَادِ اللَّهِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِمَامٌ جَائِرٌ خَرَقٌ». رَوَاهُ النَّبَهِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٣٦٦٠ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمُفْسِدِينَ عِنْدَ اللَّهِ عَلَى مَنَابِرٍ مِنْ نُورٍ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ، وَكُلْنَا يَدَيْهِ يَمِينٌ، الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلُوا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٦٦١ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا بَعَثَ اللَّهُ مِنْ نَبِيٍّ وَلَا اسْتَخْلَفَ مِنْ خَلِيفَةٍ إِلَّا كَانَتْ لَهُ بَيَّاتَانِ: بَيَّاتُهُ تَأْمُرُهُ بِالْعُرُوفِ وَتَحْضُهُ عَلَيْهِ، وَبَيَّاتُهُ تَأْمُرُهُ بِالشَّرِّ وَتَحْضُهُ عَلَيْهِ، فَالْمَعْصُومُ مِنْ عَصْمَةِ اللَّهِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٦٦٢ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِالْأَمِيرِ خَيْرًا جَعَلَ لَهُ وَزِيرَ صِدْقٍ، إِنْ نَسِيَ ذَكَرَهُ، وَإِنْ ذَكَرَ أَعَانَهُ. وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهِ عَذْرَ ذَلِكَ جَعَلَ لَهُ وَزِيرَ سُوءٍ، إِنْ نَسِيَ لَمْ يَذْكُرْهُ، وَإِنْ ذَكَرَ لَمْ يُعْنَهُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ.

٣٦٦٣ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَحَبُّ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأَدْنَاهُمْ مِنْهُ مَجْلِسًا إِمَامٌ عَادِلٌ، وَإِنَّ أَبْعَضَ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأَشَدُّهُمْ عَذَابًا». وَفِي رِوَايَةٍ: «وَأَبْعَدَهُمْ مِنْهُ مَجْلِسًا إِمَامٌ جَائِرٌ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٣٦٦٤ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ السُّلْطَانَ ظُلُّ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ يَأْوِي إِلَيْهِ كُلُّ مَظْلُومٍ مِنْ عِبَادِهِ، فَإِذَا عَدَلَ كَانَ لَهُ الْأَجْرُ وَعَلَى الرَّعِيَّةِ الشُّكْرُ، وَإِذَا جَارَ كَانَ عَلَيْهِ الْإِضْرُ وَعَلَى الرَّعِيَّةِ الصَّبْرُ». رَوَاهُ التِّهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٣٦٦٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ أَمِيرٍ عَصَرَهُ إِلَّا يُؤْتَى بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَغْلُولًا حَتَّى يَفْكَ عَنْهُ الْعَدْلُ أَوْ يُؤْبَقَهُ الْخَوَرُ». رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ.

٣٦٦٦ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَا مِنْ رَجُلٍ يَلِي أَمْرَ عَشْرَةِ فَمَا فَوْقَ ذَلِكَ إِلَّا آتَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مَغْلُولًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَدُهُ إِلَى عُنُقِهِ، فَكَهْ بَرُّهُ أَوْ أَوْتَقَهُ إِثْمُهُ، أَوَّلُهَا مَلَامَةٌ، وَأَوْسَطُهَا نَذَامَةٌ، وَآخِرُهَا خِزْيٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٣٦٦٧ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سُرَّةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «ثَلَاثٌ أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي: الْإِسْتِسْقَاءُ بِالْأَنْوَاءِ، وَحَيْفُ السُّلْطَانِ، وَتَكْذِيبُ بِالْقَدْرِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٣٦٦٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَيْلٌ لِلْأَمْرَاءِ، وَوَيْلٌ لِلْعُرَفَاءِ، وَوَيْلٌ لِلْأَمْنَاءِ لِيَتَمَنَّيَنَّ أَقْوَامٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنَّ دَوَابَّهُمْ كَانَتْ مُعَلَّقَةً بِالنُّرِّ، يَتَدَبَّدَبُونَ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَأَنَّهُمْ لَمْ يَلَوْا عَمَلًا». رَوَاهُ فِي «شَرْحِ الشُّنَّةِ».

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ، وَفِي رِوَايَةٍ: «أَنَّ دَوَابَّهُمْ كَانَتْ مُعَلَّقَةً بِالنُّرِّ يَتَدَبَّدَبُونَ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَكُونُوا عَمِلُوا عَلَى شَيْءٍ».

٣٦٦٩ - وَعَنْ غَالِبِ الْقَطَّانِ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«إِنَّ الْعِرَاقَةَ حَقٌّ، وَلَا بَدَّ لِلنَّاسِ مِنَ الْعُرَقَاءِ، وَلَكِنَّ الْعُرَقَاءَ فِي النَّارِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.
 ٣٦٧٠ - وَعَنْ الْيَقْدَامِ بْنِ مَعْدِيكَرِبَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ضَرَبَ عَلَى مَنْكِبِهِ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: «أَفْلَحْتَ يَا قُدَيْمٌ، إِنْ مِتَّ وَلَمْ تَكُنْ أَمِيرًا وَلَا كَاتِبًا وَلَا عَرِيفًا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.
 ٣٦٧١ - وَعَنْ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا مُعَاوِيَةُ، إِنْ وُلِّيتَ أَمْرًا فَأَتَيْتَ اللَّهَ وَاعْدِلَ». قَالَ: فَمَا زِلْتُ أَضِلُّ أَلَيَّ مُبْتَلًى بِعَمَلٍ يَقُولُ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى ابْتُلِيتُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتَّبَهِيُّ فِي «دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ».

٣٦٧٢ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَظَرَ إِلَى أَخِيهِ نَظْرَةً يُحِبُّهُ أَخَاهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ التَّبَهِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».
 ٣٦٧٣ - وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ غَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ صَاحِبُ مَكْسٍ». يَعْنِي الَّذِي يَعْشُرُ النَّاسَ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ.
 ٣٦٧٤ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ بِمَنْزِلَةِ صَاحِبِ الشَّرْطِ مِنَ الْأَمِيرِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٦٧٥ - وَعَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعِيدُكَ بِاللَّهِ مِنْ إِمَارَةِ السُّفَهَاءِ»، قَالَ: وَمَا ذَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «أَمْرَاءٌ سَيَكُونُونَ مِنْ بَعْدِي، مَنْ دَخَلَ عَلَيْهِمْ فَصَدَّقَهُمْ بِكَذِبِهِمْ، وَأَعَانَهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ، فَلَيْسُوا مِنِّي وَلَسْتُ مِنْهُمْ، وَلَمْ يَرِدُوا عَلَى الْخَوْضِ، وَمَنْ لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِمْ وَلَمْ يُصَدِّقْهُمْ بِكَذِبِهِمْ، وَلَمْ يُعَنْتُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ فَأُولَئِكَ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُمْ، وَأُولَئِكَ يَرِدُونَ عَلَى الْخَوْضِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالتَّسَائِيُّ.

١. قوله: من نظر إلى أخيه نظرة يفيقه إلخ. إيراد هذا الحديث في هذا الباب للإشارة إلى أن مجرد الإحفاة بترتب عليه العقوبة يوم القيامة، فكيف بها فوقها من أنواع المظلمة، ويؤخذ من مفهومه: أن من نظر بعين الرحمة والشفقة إلى أخيه نظر الله إليه بعين الحفاة يوم القيامة. كذا في «المراقبة».

٣٦٧٦ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ سَكَنَ الْبَادِيَةَ جَمًّا، وَمَنِ اتَّبَعَ الصَّيْدَ عَقْلًا، وَمَنْ أَتَى السُّلْطَانَ افْتِئْنًا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ.
وَفِي رِوَايَةٍ أَبِي ذَاوُدَ: «مَنْ لَزِمَ السُّلْطَانَ افْتِئْنًا»، رَأَى: «وَمَا ارْتَدَّ عَبْدٌ مِنَ السُّلْطَانِ دُنُوًّا إِلَّا ارْتَدَّ مِنَ اللَّهِ بُعْدًا».

٣٦٧٧ - وَعَنْ يَحْيَى بْنِ هَاشِمٍ عَنْ يُولَسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَمَا تَكُونُونَ كَذَلِكَ يُؤَمَّرُ عَلَيْكُمْ». رَوَاهُ التَّبَهَقُ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٣٦٧٨ - وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: أَنَا اللَّهُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا، مَالِكُ الْمُلُوكِ، وَمَلِكُ الْمُلُوكِ، قُلُوبُ الْمُلُوكِ فِي يَدِي، وَإِنَّ الْعِبَادَ إِذَا أَطَاعُونِي حَوَّلْتُ قُلُوبَ مُلُوكِهِمْ عَلَيْهِمْ بِالرَّحْمَةِ وَالرَّافَةِ، وَإِنَّ الْعِبَادَ إِذَا عَصَوْنِي حَوَّلْتُ قُلُوبَهُمْ بِالسَّخْطَةِ وَالنَّفَمَةِ، فَسَامُوهُمْ سُوءَ الْعَذَابِ، فَلَا تَشْعَلُوا أَنْفُسَكُمْ بِاللَّدَاءِ عَلَى الْمُلُوكِ، وَلَكِنْ اشْتَغَلُوا أَنْفُسَكُمْ بِالذِّكْرِ وَالتَّضَرُّعِ إِلَيَّ أَكْفِكُمْ مُلُوكَكُمْ». رَوَاهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْحِلْيَةِ».

٣٦٧٩ - وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا بَلَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ أَهْلَ قَارِسَ قَدْ مَلَكَوا عَلَيْهِمْ بَنَاتُ كِسْرَى، قَالَ: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٦٨٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَعَوَّدُوا بِاللَّهِ مِنْ رَأْسِ السَّبْعِينَ وَإِمَارَةِ الصَّبِيَانِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

بَابُ مَا عَلَى الْوُلَاةِ مِنَ التَّيْسِيرِ

٣٦٨١ - عَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا بَعَثَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِهِ

١٠٠ قوله: لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ: وقال في «النذر المختار»: ونصب الإمام أهم الواجبات، فلذا قدّمه على دفن صاحب المعجزات ﷺ، ويشترط كونه مسلماً حراً ذكراً عاقلاً بالغاً قادراً قريحياً لا هاشعياً علويّاً معصوماً.

فِي بَعْضِ أَمْرِهِ قَالَ: «بَشِّرُوا وَلَا تُنْفَرُوا، وَنَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٦٨٢ - وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَشِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا، وَنَسِّرُوا وَلَا تُنْفَرُوا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٦٨٣ - وَعَنْ ابْنِ أَبِي بَرْزَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ جَدَّةَ أَبِي مُوسَى وَمُعَاذًا إِلَى الْأَيْمَنِ، فَقَالَ: «بَشِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا، وَنَسِّرُوا وَلَا تُنْفَرُوا وَلَا تُخَنِّفُوا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٦٨٤ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ عِنْدَ اسْتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». وَفِي رِوَايَةٍ: «لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرْفَعُ لَهُ بِقَدْرِ غَدْرِهِ، إِلَّا الْوَلَاةَ عَظُمَ غَدْرًا مِنْ أَمِيرٍ عَامَّةٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٦٨٥ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْغَادِرُ يُنْصَبُ لَهُ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَقَالُ: هَذِهِ غَدْرَةُ فُلَانٍ بْنِ فُلَانٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٦٨٦ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُعْرَفُ بِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٦٨٧ - وَعَنْ عُمَرَ بْنِ مَرَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ مُعَاوِيَةُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ وَلَّاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ شَيْئًا مِنْ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ فَاحْتَجَبَ عَنْ دُونِ حَاجَتِهِمْ وَخَلَّتْهُمْ وَقَفَرَهُمْ

بِئْسَ قَوْلُهُ: «وَلَا غَادِرَ عَظُمَ غَدْرًا مِنْ أَمِيرٍ عَامَّةٍ». قَالَ النَّوَوِيُّ: فِيهِ بَيَانٌ لِحُظِّ تَحْوِيلِ تَعْدِيرِ لَا سِوَاهَا صَاحِبِ الْوَلَايَةِ الْعَامَّةِ: لِأَنَّ غَدْرَهُ يَتَعَدَّى ضَرَرَهُ إِلَى خَلْقٍ كَثِيرٍ، وَالْمَشْهُورُ أَنَّ هَذَا أَحَدُ ثَلَاثِ رَدِّ فِي ذِمِّ الْغَادِرِ، وَغَدْرُهُ تَلَامِيذُهُ لَنَبِيِّ فَلَمَّا دَارَ عَيْتُهُ وَالْإِزَامُ الْقِيَامُ بِهِ وَالْمَحَافِظَةُ عَلَيْهِ، فَصَنَّى خَائِبُهُمْ أَوْ تَرَكَ الشُّكَّةَ عَلَيْهِمْ وَالْمَرْقُ بِهَمْ فَقَدْ غَدَرَ بَعْدَهُ، وَبِحُكْمِ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ نَهْيَ الرِّعْيَةِ عَنِ تَعْدِيرِ الْإِمَامِ، فَلَا يَشْنُ عَلَيْهِمُ الْعَصَاءَ، فَلَا يَتَعَرَّضُ لِيُخَافَ حُصُولَ فَتْنَةٍ بَيْنَهُمْ، وَالتَّصْحِيحُ الْأَوَّلُ: كَمَا فِي «الْمَرْقَاةِ».

٢٠٠ - قَوْلُهُ: «فَاحْتَجَبَ عَنْ دُونِ حَاجَتِهِمْ إِلَيْهِ». وَقَالَ فِي «الْمَرْقَاةِ الْمُخْتَارَةِ»: وَيُقْضَى فِي الْمَسْجِدِ وَيَحْتَرِ مَسْجِدًا فِي وَسْطِ الْمَبْدِ تَيْسِيرًا لِلنَّاسِ. وَكَذَا السُّلْطَانُ وَالْمَقْتِي وَالْفَقِيهِ أَوْ فِي دَارِهِ، وَيَأْذَنُ عَمُومًا.

اَحْتَجَبَ اللَّهُ عَنْهُ دُونَ حَاجَتِهِ وَخَلَّتِهِ وَقَفَرِهِ». فَجَعَلَ مُعَاوِيَةُ رَجُلًا عَلَى خَوَائِجِ النَّاسِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ وَلَا أُخَذَ: «أَغْلَقَ اللَّهُ أَبْوَابَ السَّمَاءِ دُونَ خَلَّتِهِ وَحَاجَتِهِ وَمَسْكَنَتِهِ».

٣٦٨٨ - وَعَنْ أَبِي الشَّسَاجِ الْأُرْدِيِّ عَنِ ابْنِ عَمٍّ لَهُ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَتَى مُعَاوِيَةَ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ وَلِيَ مِنْ أُمْرِ النَّاسِ شَيْئًا، ثُمَّ أَغْلَقَ بَابَهُ دُونَ الْمُسْكِينِ أَوْ الْمَظْلُومِ أَوْ ذِي الْحَاجَةِ، أَغْلَقَ اللَّهُ دُونَهُ أَبْوَابَ رَحْمَتِهِ عِنْدَ حَاجَتِهِ، وَقَفَرَهُ أَفْقَرُ مَا يَكُونُ إِلَيْهِ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٣٦٨٩ - وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ؓ أَنَّهُ كَانَ إِذَا بَعَثَ عُمَلًا اشْتَرَطَ عَلَيْهِمْ: أَلَّا تَرْكَبُوا بِرَدُونًا، وَلَا تَأْكُلُوا نَقِيًّا، وَلَا تَلْبَسُوا رَقِيقًا، وَلَا تُغْلِقُوا أَبْوَابَكُمْ دُونَ خَوَائِجِ النَّاسِ، فَإِنْ فَعَلْتُمْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَقَدْ خَلَّتْ بِكُمْ الْعُقُوبَةُ، ثُمَّ يُشْمِعُهُمْ. (١) رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

بَابُ الْعَمَلِ فِي الْقَضَاءِ وَالْخَوْفِ مِنْهُ

٣٦٩٠ - عَنْ أَبِي بَكْرَةَ ؓ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَقْضِيَنَّ حَكْمٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضَبَانِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٦٩١ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَأَبِي هُرَيْرَةَ ؓ قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

(١) قوله: ثم يشمعههم: وقال في «المعرفة»: والمشايعه مستحبة.

(٢) قوله: لا يقضين حكم بين اثنين وهو غضبان: أي لا ينبغي لحاكم أن يحكم في حال الغضب؛ لأنه يمنعه عن الاحتياط والفكر، وكذلك في الحر الشديد والبرد الشديد والجوع والعطش والمرض. فإن حكم في هذه الأحوال نفذ حكمه مع الكراهية. قاله في «المعرفة» وكذا في «العالمية».

«إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٦٩٢ - وَعَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ قَاضِيًا، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تُرْسِلُنِي وَأَنَا حَدِيثُ السِّنِّ، وَلَا عِلْمَ لِي بِالْقَضَاءِ، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ سَيَهْدِي قَلْبَكَ، وَيُثَبِّتَ لِسَانَكَ، إِذَا تَقَاضَى إِلَيْكَ رَجُلَانِ فَلَا تَقْضِ لِلأَوَّلِ حَتَّى تَسْمَعَ مِنَ الْآخَرِ، فَإِنَّهُ أَجْدَرُ أَنْ يَبَيِّنَ لَكَ الْقَضَاءَ». قَالَ: فَمَا شَكَّكْتُ فِي قَضَاءٍ بَعْدُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ.

(١) قوله: وإذا حكم الحاكم فاجتهد وأخطأ فله أجر واحد: قال النووي: اختلفوا في أن كل مجتهد مصيب أم المصيب واحد؟ وهو من وافق الحكم الذي عند الله والآخر مخطئ، ولأصل عند الشافعي وأصحابه الثاني؛ لأنه سمي مخطئاً، ولو كان مصيباً لم يسم مخطئاً، وهو محمول على من أخطأ بالنص أو اجتهد فيها لا يسوغ فيه الاجتهاد. ومن ذهب إلى الأول قال: قد جعل للمخطئ أجر، ولو لا إصابته لم يكن له أجر. وهذا إذا كنا أهلاً للاجتهاد. ولما من ليس بأهل حكم، فلا يحل له الحكم، ولا ينفذ سواء وافق الحكم أم لا؛ لأن إصابته تنافيها فهو عاص في جميع أحكامه. ومنهيب أبي حنيفة فيها لا يوجد بيانه في النصوص من الكتب والنسب والإجماع، فلا إمكان له إلا القياس، فيكون كمتحرري القينة؛ فإنه مصيب وإن أخطأ. كذا في «المرقاة».

(٢) قوله: بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن قاضياً إلخ: قال في «الهداية»: ولا تصح ولاية القاضي حتى يجتمع في المولى شرائط لشهادة، ويكون من أهل الاجتهاد. وقال في «البنية»: الصحيح عندنا أن هذا شرط الأولوية لا شرط الجواز. وقيل: شرط الجواز، وذهب إليه الشافعي. وفي «وجيز الشافعية»: لا بُدَّ للقضاء من صفات، وهو أن يكون ذكراً حُرّاً مجتهداً بصيراً عدلاً، فلا يجوز قضاء المرأة والأعمى والصبي والفاسق والجاهل والمقلد. انتهى. وقد ذكر محمد بن عبد الله في الأصل: أن المقلد لا يجوز أن يكون قاضياً، وذكر الخصاف ما يدل على جوازه؛ لأنه قال القاضي يتضي باجتهاد نفسه إذا كان له رأي، فإن لم يكن له رأي سأل فقيهاً وأخذ بقوله. والدليل على أن الاجتهاد ليس بشرط الجواز ما أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه عن علي بن أبي طالب قال: بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن قاضياً فقلت: يا رسول الله! ترسلني وأنا حديث السن، ولا علم لي بالقضاء، الحديث، ورواه الحاكم أياً في مستدركه، وقال: صحيح الإسناد، ونعم يُجَرَّجُ. وعلي لم يكن حينئذ من أهل الاجتهاد.

٣٦٩٣ - وَعَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْقَضَاءُ ثَلَاثَةٌ، وَاحِدٌ فِي الْجَنَّةِ وَاثْنَانِ فِي النَّارِ، فَأَمَّا الَّذِي فِي الْجَنَّةِ فَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَقَضَى بِهِ، وَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَجَارَ فِي الْحُكْمِ فَهُوَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ قَضَى^١ لِيَتَأَسَّ عَلَى جَهْلٍ فَهُوَ فِي النَّارِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

٣٦٩٤ - وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ قَالَ: «كَيْفَ تَقْضِي إِذَا عَرَضَ لَكَ قَضَاءٌ؟» قَالَ: أَقْضِي بِكِتَابِ اللَّهِ. قَالَ: «فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي

١- قوله: (رجل قضى للناس على جهل فهو في النار). وقال في «الهداية»: فَمَا تَقْبِلُ الْجَاهِلُ فَصَحِيحٌ عِنْدَنَا، خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهُوَ أَيْ الشَّافِعِيُّ يَقُولُ: إِنْ أَمَرَ بِالْقَضَاءِ بِسُدْعِي (أَقْصَرَهُ عَلَيْهِ)، وَلَا قُدْرَةَ دُونَ الْعِلْمِ. وَلَنَا أَنَّهُ يُمْكِنُهُ أَنْ يَقْضِيَ بِغَيْرِهِ، وَمَقْصُودُ الْقَضَاءِ يُحْصَنُ بِهِ، وَهُوَ إِصْلَاحُ الْخَلْقِ إِلَى مَسْقُوعِهِمْ. وَفِي «الْعَالِمَكِيرَةِ»: حَتَّى لَوْ قُدَّ جَهْلُهُ وَقَضَى هَذَا الْجَاهِلُ بِغَيْرِهِ بِحُجُوزٍ. كَذَا فِي «الْمُنْقَطَعِ»، لَكِنْ مَعَ هَذَا لَا يَنْبَغِي أَنْ يَقْلُدَ الْجَاهِلُ بِالْأَحْكَامِ. وَقَالَ فِي «الْبَيِّنَاتِ»: فَمَنْ تَلَّتْ: رَوَى أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه عَنْ بُرَيْدَةَ مَرْفُوعًا: تَوَرَّجُلٌ لَمْ يَعْرِفِ الْحَقَّ فَقَضَى لِلنَّاسِ عَلَى جَهْلٍ فَهُوَ فِي النَّارِ. قِيلَ لَهُ: الْحَدِيثُ مَحْمُولٌ عَلَى الْجَاهِلِ الَّذِي يَعْمَلُ بِجَهْلِهِ وَلَا يَرْجِعُ إِلَى الْغَيْرِ، انْتَهَى. وَقَالَ فِي «الْعَالِمَكِيرَةِ»: وَالْقَضَاءُ عَلَى خَمْسَةِ أَوْجُهٍ، وَاجْتِبَاءٍ وَهُوَ أَنْ يَتِمَّنَ لَهُ، وَلَا يَوْجِدُ مِنْ يَصْنَعُ غَيْرَهُ، وَمُسْتَحَبٍّ وَهُوَ أَنْ يَوْجِدَ مِنْ يَصْلُحُ، لَكِنَّهُ هُوَ أَصْلَحُ وَأَقْوَمُ بِهِ، وَغَيْرُ فَيْهِ: أَنْ يَسْتَوِيَ هُوَ وَغَيْرُهُ فِي الصَّلَاحَةِ وَالْقِيَامِ بِهِ، وَهُوَ غَيْرُ أَنْ شَاءَ فَعَلَهُ وَرَنْ شَاءَ لَا، وَمَكْرُوهٌ. وَهُوَ أَنْ يَكُونَ صَالِحًا لِلْقَضَاءِ لَكِنْ غَيْرُهُ أَصْلَحُ، وَحَرَامٌ: وَهُوَ أَنْ يَعْلَمَ مِنْ نَفْسِهِ الْعَجْزَ عَنْهُ وَعَدَمَ الْإِنصَافِ: لَمْ يَعْلَمْ مِنْ بَاضَةٍ مِنْ تَسَاعٍ الْهَوَى مَا لَا يَعْرِفُونَهُ، فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ. كَذَا فِي «خَزَانَةِ الْمُفْتَتِينَ».

٢- قوله: كَيْفَ تَقْضِي إِذَا عَرَضَ لَكَ قَضَاءٌ؟ أَخْبَرَنَا: وَقَالَ فِي «الْعَالِمَكِيرَةِ»: يَنْبَغِي لِلْقَاضِي أَنْ يَقْضِيَ بِمَا فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى. وَيَنْبَغِي أَنْ يَعْرِفَ مَا فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَعْرِفَ مِنَ النَّاسِخِ مَا هُوَ مُحْكَمٌ، وَمَا هُوَ مُشَابِهٌ فِي تَأْوِيلِهِ اِخْتِلَافَ كَالْأَقْرَأِ. فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى يَقْضِي بِمَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَعْرِفَ النَّاسِخَ وَالْمَنْسُوخَ مِنَ الْأَخْبَارِ. فَإِنْ اِخْتَلَفَ الْأَخْبَارُ بِأَخْذِهَا بِأَحَدِهَا مِنَ الْأَشْبَهَةِ وَجِبِلَّ اجْتِهَادِهِ إِلَيْهِ، وَيَجِبُ أَنْ يَعْلَمَ الْمَتَوَاتِرَ وَالْمَشْهُورَ، وَمَا كَانَ مِنْ أَخْبَارِ الْأَحَادِ، وَيَجِبُ أَنْ يَعْلَمَ مَرَاتِبَ الرِّوَاةِ فَإِنَّ مِنْهُمْ مَنْ عُرِفَ بِالْفَقْهِ وَالْعَدَالَةِ كَالْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ وَالْعَبَادِلَةَ وَغَيْرِهِمْ، وَمِنْهُمْ مَنْ عُرِفَ بِطَوَّنِ الصَّحْبَةِ وَحَسَنِ الضَّبْطِ وَالْأَخْذِ بِرِوَايَةٍ مِنْ عَرَفَ بِالْفَقْهِ أَوَّلِي مِنَ الْأَخْذِ بِرِوَايَةٍ مِنْ لَمْ يَعْرِفْ بِالنَّفْعِ، وَكَذَلِكَ لَاخْذُ بِرِوَايَةٍ مِنْ عُرِفَ بِطَوَّنِ الصَّحْبَةِ أَوَّلِي مِنَ الْأَخْذِ =

كِتَابُ اللَّهِ؟ قَالَ: فَبَسُّهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «فَإِنْ لَمْ تَحِدْ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ؟» قَالَ: أَجْتَهِدُ رَأْيِي وَلَا آلُو، قَالَ: فَضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَدْرَهُ، وَقَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ اللَّهِ لِمَا يُرْضِي رَسُولَ اللَّهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّيَمِيُّ.

برواية من لم يعرف بطول النصيحة وإن كانت حديثة لم يرد فيها سنة رسول الله ﷺ بقضي فيها بما اجتمع عليه الصحابة ﷺ لأن العمل بإجماع الصحابة واجب. فإن كانت الصحابة فيها مختلفين يجتهد في ذلك، ويرجع قول بعضهم على بعض باجتهاده إذا كان من أهل الاجتهاد، وليس له أن يخالفهم جميعاً باختراجه قول ثالث؛ لأنهم مع اختلافهم اتفقوا على أن ما عد القولين باطلاً، وكن الخصاص به. يقول له ذلك: لأن اختلافهم يدل على أن الاجتهاد فيه تعالى، والنصحيح ما ذكرناه، وإن اجتمعت الصحابة على حكم، وخالفهم واحد من التابعين، إن كان المخالف من قبل يدرى عهد الصحابة لا يعتد خلافه حتى لو قضى القاضي بقوله بخلاف إجماع الصحابة كان باطلاً. وإن كان ممن أدرك عهد الصحابة، وزاحمهم في الفتوى وسوغوا له الاجتهاد، كشرع وتشيبي لا يتعقد الإجماع لمخالفته، وإن جاء عن بعض التابعين ولم ينقل عن غيرهم فيه شيء، فعن أبي حنيفة رحمه الله روايتان، في رواية قال: لا أقدمهم، وهو ظاهر المذهب. وفي رواية الثوري قال: من كان منهم أفنى في زمن الصحابة. وسوغوا له الاجتهاد مثل شريح وسروى بن الأجدع والحسن، كذا في المحيط.

فإن كان شيء لم يأت فيه من الصحابة قول، وكان فيه إجماع التابعين قضى به، وإن كان فيه اختلاف بينهم رجع قول بعضهم، وقضى به، وإن لم يكن شيء من ذلك، فإن كان من أهل الاجتهاد قاسه على ما يشبهه من الأحكام، واجتهد رأيه فيه، وتحرى الصواب، ثم يقضي به برأيه، وإن لم يكن من أهل الاجتهاد، يستفتي في ذلك فيما أخذ بفتوى المفتي، ولا يقضي بغير علم، ولا يستحيي من السؤال.

ثم لا بد من معرفة فصلين أحدهما: أنه إذا اتفق أصحابنا في شيء أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد لا ينبغي للقاضي أن يخالفهم برأيه، والثاني: إذا اختلفوا فيها بينهم قال عبد الله بن المبارك: يؤخذ بقول أبي حنيفة رحمه الله لأنه كان من التابعين، وزاحمهم في الفتوى. كذا في المحيط السرخسي، ولو لم يوجد الرواية عن أبي حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى ووجد عن المتأخرين بقضي به، لم اختلف المتأخرون فيه بخلاف واحد من ذلك. ولو لم يوجد عن المتأخرين يجتهد فيه برأيه؛ إذ كان يعرف وجه الفقه ويشار أهل الفقه فيه اهـ. وقال في الدر المختار: «ورد المختار»: وبأخذ القاضي كالمفتي يقول أبي حنيفة على الإطلاقات، ثم يقول أبي يوسف، ثم يقول محمد، ثم يقول أبو بكر والخسن بن زياد، وهو الأصح، وقيل: إن الفتوى على قول أبي يوسف فيها يتعلق بالقضاء لزيادة تجربته.

٣٦٩٥ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اتَّبَعَ^(١) الْقَضَاءَ وَسَأَلَ وَكَلَّ إِلَى نَفْسِهِ، وَمَنْ أُكْرِهَ عَلَيْهِ أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ مَلَكًا يُسَدِّدُهُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

٣٦٩٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ طَلَبَ قَضَاءَ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى يَنَالَهُ، ثُمَّ غَلَبَ عَدْلُهُ جَوْرَهُ فَلَهُ الْجَنَّةُ، وَمَنْ غَلَبَ جَوْرُهُ عَدْلُهُ فَلَهُ النَّارُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٦٩٧ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ مَعَ الْقَاضِي مَا لَمْ يَحْزَ، فَإِذَا جَارَ تَحَلَّى عَنْهُ وَلَزِمَهُ الشَّيْطَانُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه. وَفِي رِوَايَةٍ: «إِذَا جَارَ وَكَلَّهُ إِلَى نَفْسِهِ».

٣٦٩٨ - وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ مُسْلِمًا وَيَهُودِيًّا اخْتَصَمَا إِلَى عُمَرَ فَقَرَأَ الْحَقُّ لِلْيَهُودِيِّ فَقَضَى لَهُ عُمَرُ بِهِ، فَقَالَ لَهُ الْيَهُودِيُّ: وَاللَّهِ لَقَدْ قَضَيْتَ بِالْحَقِّ فَضَرَبَهُ عُمَرُ بِالذَّرَّةِ، وَقَالَ: وَمَا يُدْرِيكَ؟ فَقَالَ لَهُ الْيَهُودِيُّ: وَاللَّهِ، إِنَّا نَحْذِرُ فِي النَّوْرَةِ أَنَّهُ لَيْسَ قَاضٍ يَقْضِي بِالْحَقِّ إِلَّا كَانَ عَنْ يَمِينِهِ مَلَكٌ وَعَنْ شِمَالِهِ مَلَكٌ يُسَدِّدَانِهِ وَيُوقِفَانِهِ لِلْحَقِّ، مَا دَامَ مَعَ الْحَقِّ، فَإِذَا تَرَكَ الْحَقَّ عَرَجًا وَتَرَكَا. رَوَاهُ مَا يَلِكُ.

٣٦٩٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ^(٢) جَعَلَ قَاضِيًا بَيْنَ النَّاسِ فَقَدْ ذَبَحَ بِغَيْرِ سَكِينٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

(١) قوله: «مَنْ اتَّبَعَ الْقَضَاءَ إلخ»: لذلك قال في «الدر المختار» و«رد المحتار»: ولا يطلب القضاء بقلبه. ولا بسأله بلسانه في «الخلاصة»: طائب التولية لا يؤتى، أما إذا تعين بأن لم يكن أحد غيره يصلح للقضاء وجب عليه الطلب؛ صيانة لحقوق المسلمين، ودفعاً لظلم الظالمين. واستحب الشافعية والمالكية طلب القضاء لخاصل الذكر لشهر العلم.

(٢) قوله: «مَنْ جَعَلَ قَاضِيًا بَيْنَ النَّاسِ فَقَدْ ذَبَحَ بِغَيْرِ سَكِينٍ»: قال في «العدلمكيية»: «أورد الخصاص في «أدب القاضي» أحاديث في كراهة الدخول في القضاء، وفي الترخصة فيه قال: وقد دخل فيه قوم صالحون، وامتنع عنه قوم صالحون».

٣٧٠٠ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ حَاصِمٍ يَحْكُمُ بَيْنَ النَّاسِ إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَلَكَ آخِذٌ بِقَفَاهُ، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ، فَإِنْ قَالَ أَلْقِهِ أَلْقَاهُ فِي مَهْوَاةٍ أَرْبَعِينَ خَرِيفًا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَهٍ وَالتَّبَهِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٣٧٠١ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيَأْتِيَنَّ عَلَى الْقَاضِي الْعَدْلُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ سَاعَةً يَكْتُمِي أَنَّهُ لَمْ يَقْضِ بَيْنَ اثْنَيْنِ فِي تَمْرَةٍ قَطُّ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالدَّارِقُطَنِي.

= وترك الدخول أمثل وأصلح في الدين. وهذا فصل اختلف فيه المشايخ: أن بعد استنجاح شرائط القضاء في شخص هل يجوز له تقلد القضاء؟ قال بعضهم: يكره له التقليد. كذا في «المحيط»: لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «من ابتلي بالقضاء فكأن ذبيح بلا سكين» وروى عن عبد الله بن وهب رضي الله عنه أنه استقصى فلم يقبل، وتجان ودخل منزله، وكان كن من يدخل عليه يحدس وجهه ويمزق ثيابه، فجاء واحد من الصحابة عن رأس الكوفة، فقال: يا أبا عبد الله! لو قبلت القضاء وعدت كان خيرا، فقال: يا هذا! أو عقلت هذا؟ أما سمعت رسول الله ﷺ يقول: «القضاء يحشرون مع السلاطين، والعلماء يحشرون مع الأنبياء»؟

المشهور أن أبا حنيفة رضي الله عنه كلف القضاء فأبى حتى ضرب تسعين سوطًا، فلما خاف على نفسه شاور أصحابه، فسوغ له أبو يوسف رضي الله عنه، ولو تقلدت لثقت الناس. فقال أبو حنيفة رضي الله عنه لو أمرت أن أعبر البحر سباحة لكنت أقدر عليه، وكأن بك قاضيا، فكس رأسه ولم ينظر إليه بعد ذلك. كذا في «خزانة المفتين»، ودعي محمد رضي الله عنه إلى القضاء فأبى حتى قيد وحبس فاضطر ثم تقلد. كذا في «العناية» وشرح «الهداية». قال انكرخي والخصف وعلماء العراق: وعليه اختيار صاحب المنذهب أنه لا يسوغ ما لم يجبر عليه. قال مشايخ ديارنا: لا بأس بقبوله لمن كان صالحا بأمن نفسه اجور والامتناع غيره أولى؟ فإن الصحابة رضي الله عنهم ومن تلاهم قبلوه بلا كره. كذا في «الوجيز للكردي» وكره التقليد لمن يخاف الخيف فيه، وإن أمن لا يكره. كذا في «الكافي».

وفي «التيابيع»: ولا ينبغي أن يطلب الولاية ولا يسأها، فاطلب أن يكون للإمام: ولني القضاء، والسؤال أن يقول للناس: لو ولّاني الإمام قضاء مدينة كذا لأجيبه إلى ذلك، وهو يطمع أن يبلغ ذلك إلى الإمام فيقلده، وكل ذلك مكروه. وقال بعضهم: من قلد بغير مسألة فلا بأس بالقبول، ومن سأل يكره له ذلك، والذي عليه عامة المشايخ رحمهم الله تعالى أن الدخول في القضاء رخصة والامتناع عنه عزيمة. وفي «السراجية»: هو المختار. كذا في «المنار الخاتية».

٣٧٠٢ - وَعَنْ ابْنِ مَوْهَبٍ أَنَّ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لِابْنِ عُمَرَ: اذْهَبْ فَأَقْضِ بَيْنَ الثَّائِسِ، قَالَ: أَوْ تُعَافِيَنِي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَ: فَمَا تَكْرَهُ مِنْ ذَلِكَ وَقَدْ كَانَ أَبُوكَ يَقْضِي؟ قَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كَانَ قَاضِيًا فَقَضَى بِالْعَدْلِ فَبِالْحَرِيِّ أَنْ يَنْقَلِبَ مِنْهُ كَفَافًا» فَمَا رَاجَعَهُ بَعْدَ ذَلِكَ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

وَفِي رِوَايَةٍ رَزَيْنٍ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ لِعُثْمَانَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، لَا أَقْضِي بَيْنَ رَجُلَيْنِ. قَالَ: فَإِنَّ أَبَاكَ كَانَ يَقْضِي، فَقَالَ: إِنَّ أَبِي لَوْ أَشْكَلَ عَلَيْهِ شَيْءٌ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَلَوْ أَشْكَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْءٌ سَأَلَ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَإِنِّي لَا أَجِدُ مَنْ أَسْأَلُهُ. وَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ عَادَ بِاللَّهِ فَقَدْ عَادَ بِعَظِيمٍ»، وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مَنْ عَادَ بِاللَّهِ فَأَعِيدُوهُ» وَإِنِّي أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ تَجْعَلَنِي قَاضِيًا فَأَعْقَاهُ، وَقَالَ: لَا تُخَيِّرْ أَحَدًا.

بَابُ رِزْقِ النُّوَلَةِ وَهَدَايَاهُمْ

٣٧٠٣ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أُعْطِيَكُمْ وَلَا أَمْتَعُكُمْ، أَنَا قَاسِمٌ أَصْعُ حَيْثُ أَمِرْتُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٧٠٤ - وَعَنْ خَوْلَةَ الْأَنْصَارِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ^(١) رِجَالًا يَتَخَوَّضُونَ فِي مَالِ اللَّهِ بِغَيْرِ حَقٍّ فَلَهُمُ النَّارُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٧٠٥ - وَعَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ اسْتَعْمَلَنَاهُ عَلَى عَمَلٍ فَرَزَقْنَاهُ رِزْقًا فَمَا أَخَذَ بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ غُلُولٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٧٠٦ - وَعَنْ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ، فَلَمَّا سِرْتُ أُرْسِلَ فِي

(١) قوله: إن رجالاً يتخوضون في مال الله بغير حق فلهم النار يوم القيامة: المراد بالخوض هنا التصرف في بيت المال والعنائم ونحوها بغير حق، والأخذ منها زيادة على ما شرع. وهذا يعم تصرف النواة والرعايا وأخذهم زيادة على رزقهم ونصيبهم. كذا في اللغات.

أَتُرِي فَرُدَدْتُ، فَقَالَ: «أَتَذَرِي لِمَ بَعَثْتُ إِلَيْكَ؟ لَا تُصَيِّبَنَّ شَيْئًا يَغْيِرُ إِذْنِي؛ فَإِنَّهُ غُلُولٌ، وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غُلَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ» لِهَذَا دَعَوْتُكَ فَأَمُضْ لِعَمَلِكَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.
(ال عمران: ١٦٦)

(١) قوله: لا تصيبين شيئا يغير إذني إلخ: فيه إشارة إلى هدايا النعمال، وتفصيله: أن قبول الهدية في الشرع مندوب إليه، قال عليه السلام: «نعم الشيء الهدية إذا دخلت الباب ضحكت الأسكفة». وقال عليه السلام: «الهدية تذهب وجر الصدر أو وجر الصدر». وقال عليه السلام: «مهادوا تحابوا»، ولكن هذا في حق من لم يتعين لعمل من أعمال المسلمين. فأما من يتعين لذلك كالقضاة والولاة فعليه التحرز عن قبول الهدية. واخاصل: أن المهدي إما له خصومة أو لا، فإن كانت لا يقبل منه، وإن كان له عادة بمهاداته أو ذا رحم محرم، وإن لم يكن خصومة، فإن لم يكن له عادة بذلك قبل القضاء بسبب قرابة أو صداقة لا ينبغي أن يقبل، وإن كان له عادة بذلك جاز بشرط أن لا يزيد على المقدار المعتاد قبل القضاء، فإن زاد لا يقبل الزيادة.

الأصل في ذلك ما في «البخاري» عن أبي حميد الساعدي قال: استعمل النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجلاً من الأزد يقال له: ابن النبتية على الصدقة، فلما قُدم قال: هذا لكم، وهذا لي، قال صلى الله عليه وآله وسلم: «علا جلست في بيت أبيه أو بيت أمه فينظر أيدي له أم لا؟». قال عمر بن عبد العزيز: كانت الهدية على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هدية واليوم رشوة، ذكره البخاري، واستعمل عمر أبا هريرة، فقدم بهال، فقال له: من أين لك هذا؟ قال: تلاحقت الهدايا، فقال له عمر: أي عدو الله؟ هلا قعدت في بيتك فتنظر أيدي لك أم لا؟ فأخذ ذلك منه، وجعله في بيت المال. وتعليل النبي صلى الله عليه وآله وسلم دليل على تحريم الهدية التي سببها الولاية، «فتح».

قال في «البحر»: وذكر الهدية ليس احترازاً؛ إذ يحرم عليه الاستقراض والاستعارة ممن يحرم على قبول هديته، كما في «الحانية» اهـ. قلت: ومقتضاه أنه يحرم عليه سائر التبرعات، فتحرم المحاباة أيضاً، ولو تأذى المهدي بالرد يعطيه مثل قيمتها، «خلاصة». ولو تعذر الرد لعدم معرفته أو بعد مكانه وضعها في بيت المال. ومن خصوصياته صلى الله عليه وآله وسلم أن هداياه له، «تأرخانية»، ومفاده أنه ليس للإمام قبول الهدية، وإلا لم تكن خصوصية، وفيها يجوز للإمام والمفتي والواعظ قبول الهدية؛ لأنه إنما يهدي إلى العالم؛ لعلمه بخلاف القاضي.

واعترضه في «البحر» بما ذكره الشارح عن «التأرخانية» وبما في «الحانية» من أنه يجوز للإمام والمفتي قبول الهدية وإجابة الدعوة الخاصة، ثم قال: إلا أن يراد بالإمام إمام الجامع أي وأما الإمام بمعنى «النائب» فلا محل له الهدية، فلا منافاة. وهذا هو المناسب للأدلة، ولأنه رأس النعمال. قال في «النهر»: والظاهر أن المراد بالعمل ولاية ناشئة عن الإمام أو نائبه كالساعي والعاشر اهـ.

قلت: ومثلهم مشايخ القرى والحرف وغيرهم ممن لهم قهر وتسلط على من دونهم؛ فإنه يهدي إليهم خوفاً من شرهم أو لبروج عندهم. والفرق بين المفتي وبين القاضي واضح؛ فإن القاضي ملزم وخليفة عن رسول الله ﷺ في تنفيذ الأحكام، فأعذه الهدية يكون رشوة على الحكم الذي يؤمله المهدي، ويؤزم منه بطلان حكمه، والمفتي ليس كذلك. وقد يقال: إن مرادهم بجوازها للمفتي إذا كانت لعلمه لا لإعائه للمهدي. انقطعت من «المبسوط» وفتح القدير» و«رد المحتار» و«الدر المختار».

وقال في «المعالم الكبرية»: وأما الكلام في دعوة القاضي قال محمد ع: في «الأصل»: لا بأس للقاضي أن يجيب الدعوة العامة، ولا يجيب الدعوة الخاصة. كذا في «فتاوى قاضي خان». والصحيح أن المضيف لو علم أن القاضي لا يحضرها لا يتخذها فهي خاصة، وإن كان يتخذها فهي عامة. كذا في «الكافي». ولم يفصل بين الدعوة الخاصة بين القريب وبين الأجنبي؛ وكذا لم يفصل بينها إذا كان بين القاضي وبين صاحب الدعوة مباشرة قبل القضاء، وكان يتخذ الدعوة لاجله أو لم يكن. وذكر القدوري أن القاضي يجيب الدعوة الخاصة في المحرم، وهكذا ذكر شمس الأئمة الحلواني في «شرح أدب القاضي».

وذكر الطحطاوي في مختصره أن على قول أبي حنيفة وأبي يوسف ع: لا يجيب الدعوة الخاصة من القريب، وعلى قول محمد ع: يجيب، وذكر شمس الأئمة السرخسي وشيخ الإسلام أن صاحب الدعوة إن كان ممن لا يتخذ الدعوة للقاضي قبل تقلد القضاء لا يجيب دعوة القريب والأجنبي فيه سواء، وإذا كان يتخذ الدعوة قبل انقضاء في شهر مرة وبعد القضاء في كل أسبوع مرة فالقاضي لا يجيب دعوته إلا في كل شهر مرة. وكذلك إذا كان صاحب الدعوة زاد في الباجات بعد القضاء على ما كان قبل القضاء، فالقاضي لا يجيب الدعوة إلا أن يكون مال صاحب الدعوة قد زاد، فيقدر ما إزداد من ماله إزداد في الباجات، فالقاضي يجيبه. وهذا كله إذا لم يكن لصاحب الدعوة خصومة، فأما إذا كان لصاحب الدعوة خصومة لا يجيب دعوته، وإن كان بينها قرابة أو مباشرة قبل القضاء. كذا في «المحيط».

وأما الدعوة العامة، فإن كانت بدعة كدعوة المباركة ونحوها لا يحل له أن يحضرها؛ لأنه لا يحل تغير القاضي إيجابته، فالقاضي أولى. وإن كانت سنة كوليمة العرس والختان فإنه يجيبها؛ لأنه إجابة سنة ولا تهمه فيه. كذا في «البدائع»، انتهى. وقال في «الكفاية»: لم يفصل صاحب «الهداية» في الدعوة الخاصة بين أن يكون الداعي أجنبياً أو ذا رحم محرم منه. وقال في «فصل الهدية»: لا يقبل إلا من ذي رحم محرم منه، فلا بُدَّ من التأويل بين المسألتين، قالوا: ما ذكر في الضيافة محمول على ما إذا كان ذا رحم محرم لم يجز بينها الدعوة والمهاداة صلة للقرابة،

٣٧٠٧ - وَعَنْ عَدِيِّ بْنِ عَمِيرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، مَنْ عَمَلَ مِنْكُمْ لَنَا عَلَى عَمَلٍ، فَكُتِمْنَا مِنْهُ خَيْطًا فَمَا قَوَّهَ فَهُوَ عُلٌّ، يَأْتِي بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَقْبِلْ عَنِّي عَمَلَكَ، قَالَ: «وَمَا ذَلِكَ؟» قَالَ: سَمِعْتُكَ تَقُولُ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: «وَأَنَا أَقُولُ ذَلِكَ: مَنْ اسْتَعْمَلْتَاهُ عَلَى عَمَلٍ فَلَيْتَاتٍ بِقَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ، فَمَا أُوتِيَ مِنْهُ أَخَذَهُ، وَمَا نُهِيَ عَنْهُ انْتَهَى». رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَاللَّفْظُ لَهُ.

٣٧٠٨ - وَعَنْ الْمُسْتَوْرِيدِ بْنِ شَدَّادٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كَانَ لَنَا عَامِلًا فَلْيَكْتَسِبْ زَوْجَةً، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ خَادِمٌ فَلْيَكْتَسِبْ خَادِمًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَسْكَنٌ فَلْيَكْتَسِبْ مَسْكَنًا». وَفِي رَوَايَةٍ: «مَنْ اتَّخَذَ غَيْرَ ذَلِكَ فَهُوَ غَالٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

= وإنما أحدث بعد القضاء، فإذا كانت الحالة هذه فهو والأجنبي سواء في هذا. وما ذكر في الهدية أنه يقبل من ذي رحم محرم فهو معمول على أنه كان جرى المهاداة قبل القضاء صفة للقرابة، فإذا أهدى إليه هدية بعد القضاء فلا بأس بالقبول، هكذا ذكر شيخ الإسلام المعروف بخواهر زاده عفا. وفي «مبسوط» شيخ الإسلام: إلا أن يكون المضيف خصما فينبغي أن لا يجيب دعوته، وإن كانت عامة.

(١) قوله: عن عددي بن عميرة إلخ: استفاد أبو داود في سننه من هذا الحديث حكم هدايا العمال، وقدما تفصيله آنفا.
(٢) قوله: من كان لنا عاملا فليكتسب زوجة إلخ: وقال صاحب «الهداية»: ثم إن القاضي إذا كان فقيرا فالأفضل، بل الواجب أخذ كفايته، وإن كان غنيا فالأفضل الامتناع عن أخذ الرزق من بيت المال؛ رفقاً ببيت المال. وقيل: الأخذ هو الأصح؛ صيانة للقضاء عن الهوان ونظر المن، يولي بعده من المحتاجين، ويأخذ بقدر «الكفاية» له وليعالة. كذا في «عمدة القاري». وقال في «العالمكية»: إن كان القاضي فقيرا احتاجا الأولى أن يأخذ رزقه من بيت المال، بل يفترض عليه، فإن كان غنيا نكلوا فيه، والأولى أن لا يأخذ من بيت المال. كذا في «فتاوى قاضي خان».

ولا يأخذ الرزق إلا من بيت مال الكورة التي يعمل فيها؛ لأنه يعمل لأهل هذه الكورة، فيكون رزقه في مال بيت هذه الكورة. كذا في «العتابية». كما يجوز كفاية القاضي من بيت المال يجعل كفاية عياله ومن يمونه من أهله وأعواله في مال بيت المال، ولم ينقل عن محمد بن أحمد أن القاضي هل يأخذ الرزق في يوم العطلة تختلف المتأخرون فيه، والصحيح أنه يأخذ. كذا في «الناظر خانية».

القاضي إذا كان يأخذ من بيت المال شيئا لا يكون عاملا بالأجر، بل يكون عدلا لله تعالى ويسئو في حقه من مال الله تعالى، وكذا الفقهاء والعلماء والمعلمون الذين يعلمون القرآن. وروى أن أبا بكر رضي الله عنه استخلف كان يأخذ الرزق من بيت المال، وكذا عمر وعلي رضي الله عنهما، وأما عثمان رضي الله عنه كان صاحب ثروة وسن، فكان يحتسب، ولا يأخذ. كذا في «الخلاصة».

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ عَائِشَةَ ؓ قَالَتْ: لَمَّا اسْتُخْلِفَ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ قَالَ: لَقَدْ عَلِمَ قَوْمِي أَنَّ حِرَاقِي لَمْ تَكُنْ تَعْجُزُ عَنْ مَوْوَنَةِ أَهْلِي، وَشَغِلْتُ بِأَمْرِ الْمُسْلِمِينَ، فَسَيَأْكُلُ آلُ أَبِي بَكْرٍ مِنْ هَذَا الْمَالِ، وَيَحْتَرِفُ لِلْمُسْلِمِينَ فِيهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٧٠٩ - وَعَنْ عُمَرَ ؓ قَالَ: عَمِلْتُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَعَمَلْنِي. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٧١٠ - وَعَنْ عُمَرُو بْنِ الْعَاصِ ؓ قَالَ: أُرْسِلَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَجْمَعَ عَلَيْكَ سِلَاحَكَ وَثِيَابَكَ ثُمَّ أَتِينِي. قَالَ: فَأَتَيْتُهُ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ، فَقَالَ: «يَا عُمَرُو، إِنِّي أُرْسَلْتُ إِلَيْكَ لِأُبْعَثَكَ فِي وَجْهِ لِيَسْلَمَكَ اللَّهُ وَيُعْزِمَكَ، وَأَرْعَبَ لَكَ رَعْبَهُ مِنَ النَّاسِ». فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا كَانَتْ هِجْرَتِي لِلْمَالِ، وَمَا كَانَتْ إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ، قَالَ: «نِعِمَّا بِالْمَالِ الصَّالِحِ لِلرَّجُلِ الصَّالِحِ». رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ».

وَرَوَى أَحْمَدُ نَحْوَهُ، وَفِي رَوَاتِيهِ قَالَ: «نِعِمَّ الْمَالُ الصَّالِحُ لِلرَّجُلِ الصَّالِحِ».

٣٧١١ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ؓ قَالَا: لَعَنَ ^(١) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّاشِيَّ وَالْمُرْتَشِيَّ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ.

= ينبغي للإمام أن يوسع عليه وعل عياله كيلا يطمع في أموال الناس. وروي أن رسول الله ﷺ لما بعث عتاب بن أسيد إلى مكة، وولاه أمرها، رزقه أربع مائة درهم في كل عام، وروي أن الصحابة ؓ أجروا لأبي بكر ؓ مثل ذلك من بيت المال، وكان لعلي ؓ من بيت المال كل يوم قصعة من ثريد، وروي أن عليا ؓ فرض له خمس مائة درهم في كل شهر. كذا في «البدائع».

(١) قوله: لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرشِي: وقال في «العالمكبرية»: الهدية ما يعطيه، ولا يكون معه شرط. ولرشوة مال يعطيه بشرط أن يعينه. كذا في «خزانة المفتين». وفيه أيضًا: واعلم أن الرشوة أنواع، منها: أن يهدي الرجل إلى رجل مالا لا ابتغاء التوكل والتجيب. وهذا النوع حلال من جانب المهدى والمهدى إليه. ونوع منها: أن يهدي إلى الرجل مالا بسبب أن ذلك الرجل قد خونه، فيهدي إليه مالا؛ ليدفع الخوف عن نفسه، أو يهدي إلى السلطان مالا ليدفع ظلمه عن نفسه أو عن ماله. وهذا نوع لا يحل الأخذ لأحد، وإذا أخذ يدخل تحت الوعيد =

وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْهُ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَرَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتَّبِهِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» عَنْ قُوتَانَ، وَزَادَ: «وَالرَّائِشُ» يَعْنِي الَّذِي يَمِشِي بَيْنَهُمَا.

= المذكور في هذا الباب، وهل يحل للمعطي الإعطاء؟ عامة المشايخ على أنه يحل؛ لأنه يجعل ماله وقاية لنفسه، أو يجعل بعض ماله وقاية للباقي.

ونوع منها: أن يهدي الرجل إلى رجل مالا؛ ليسوي أمره في ما بينه وبين السلطان يعينه في حاجته، وأنه على وجهين، الوجه الأول: أن يكون حاجته حراماً، وفي هذا الوجه لا يحل للمهدي الإعطاء ولا للمهدي إليه الأخذ. الوجه الثاني: أن يكون حاجته مباحاً، وأنه على وجهين أيضاً: الأول: إن يشترط أنه إنما يهدي إليه؛ ليعينه عند السلطان، وفي هذا الوجه لا يحل لأحد الأخذ. وهل يحل للمعطي الإعطاء؟ تكلموا فيه، منهم من قال: لا يحل، ومنهم من قال: يحل. والخيلة في حل الأخذ وحل الإعطاء عند الكل أن يستأجره صاحب الحادثة يوماً إلى الليل ليقيم بعلمه بالنال الذي يريد الدفع إليه، فيصح الإجارة، ويستحق الأجير الأجر.

ثم المستأجر بالخيار، إن شاء استعمله في هذا العمل، وإن شاء استعمله في عمل آخر. قالوا: وهذه الخيلة إنما تصح إذا كان العمل الذي يستأجره عليه عملاً يصح الاستئجار عليه. كذا في «المحيط» كتّيب الرسالة ونحوه. وإن لم يبين المدة لا يجوز. كذا في «الخلاصة». وهل يحل للمعطي الإعطاء بدون هذه الخيلة؟ تكلموا فيه قيل: لا يحل. وقيل: يحل، وهو الأصح، هذا إذا أعطاء قبل أن يسري أمره، أما إذا أعطاء بعد أن سوي أمره، ونجاه عن ظلمه، يحل للمعطي الإعطاء، ويحل للأخذ الأخذ، وهو الأصح. كذا في «محيط السرخسي» وهو الصحيح. كذا في «فتاوى فاضلي خان».

الوجه الثاني: إذا لم يشترط ذلك صريحاً، ولكن إنما يهدي إليه ليعينه عند السلطان. وفي هذا الوجه يختلف المشايخ من وعامتهم على أنه لا يكره. هذا إذا لم يكن بينهما مهاداة قبل ذلك بسبب من الأسباب، وأما إذا كان بينهما مهاداة قبل ذلك بسبب صداقة أو قرابة فأهدى إليه كما كان يهدي قبل ذلك، ثم إن المهدي إليه قام لإصلاح أمره، فهذا أمر حسن؛ لأنه مجازاة الإحسان بالإحسان، ومقابلة بالكرم نوع آخر أن يهدي الرجل إلى سلطان فيقتله القضاء له أو عملاً آخر. وهذا النوع لا يحل للأخذ الأخذ ولا للمعطي الإعطاء. كذا في «المحيط».

بَابُ الْأَقْضِيَّةِ وَالشَّهَادَاتِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا^(١) شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾
(البقرة: ٢٨٢)

(١) قوله: واستشهدوا شهيدين إلخ. فالحاصل أن في الزنا يجب شهادة أربعة من الرجال بالاتفاق؛ لقوله تعالى: ﴿فَأَسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَ أَرْبَعَةً فَبَيْنَهُمْ﴾ (النساء: ١٥) ونقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ (النور: ٤)، وفي غير الزنا من الحدود والقصاص تقبل فيها شهادة رجلين فحسب بالاتفاق؛ لقول الزهري: مضت السنة عن رسول الله ﷺ والخلفيتين من بعده أن لا شهادة للنساء في الحدود والقصاص، فيعتبر ما هو الأصل، وهو شهادة رجلين فقط، وفي غير الحدود والقصاص إن كان مما يطلع عليه الرجل يقبل شهادة رجلين أو رجل وامرأتين، سواء كان مალأ أو غير مال عندنا. وعند الشافعي إن كان مالا أو توابعه كالبيع والشراء وشرط الخيار والأجل والإجارة والإعارة وأمثاله يقبل شهادة رجلين أو رجل وامرأتين، وإن لم يكن مالا كالنكاح وأمثاله لا يقبل إلا شهادة رجلين فقط، وإن كان مما لا يطلع عليه الرجال كالولادة ونحوها يقبل فيه شهادة امرأة واحدة عندنا، وأربعة منهن عند الشافعي، ودلائلها المذكورة في المطولات.

ثم للشهادة شروط، منها: الإسلام والعدالة، وهما المذكوران في الآية، أما الأول فلقوله تعالى: ﴿مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ (البقرة: ٢٨٢)؛ إذ معناه من أهل ملتكم، وهم أهل الإسلام. وكذا في التماسير. وهذا القول لا يصح دليلا للشافعي ومالك فيما ذهبوا إليه أنه يشترط إسلام الشهود في جميع الباب، حتى لا يسمع شهادة الكفار بعضهم على بعض؛ لأنه إنما ذكر ذلك في مقابلة المسلمين مع المسلمين كما يشير إليه قوله تعالى: ﴿إِذَا تَدَائَعْتُمْ﴾ (البقرة: ٢٨٢) وقوله تعالى: ﴿وَتُنِكَحُ بَيْنَكُمْ﴾ (البقرة: ٢٨٢)، ولهذا حكم أبو حنيفة بثبانه يشترط إسلام الشهود فيما إذا كان على المسلمين، فلا يسمع شهادة الكفار إلا على الكفار خاصة.

وأما الثاني، ففي قوله: ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ (البقرة: ٢٨٢)؛ إذ المرعي المطلق هو العدل، فكأنه قيل: ممن تعرفون عدالتهم، وتعتمدون على صلاحهم، فينبغي أن يكون عادلا، وبه تمسك صاحب «الهداية» في «باب الشهادة»، ولكن قد صرح في «باب القضاء»: أنه لا ينبغي أن يقبل القاضي شهادة الفاسق ولو قبل جاز عندنا. وقال الشافعي: الفاسق لا يقبل شهادته أصلا ولعله، ولهذا المعنى قال صاحب «المدارك»: وفيه دليل على أن غير المرعي شاهد؛ لأن مفهوم الآية استشهدوا شهيدين من الشهداء الذين ترضون منهم، فعلم أن من الشهداء من لا ترضون منهم؛ لعلكم يعلم عدالتهم، فيكون الشاهد أعم من أن يكون عادلا أو لا.

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّايِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلّٰهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَالِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا

وأما اليوناني من الشروط وهن الحرية والبنوع والضبط ولفظ الشهادة فيعرف في مواضعها، ويمكن أن يثبت شرطية الضبط من قوله تعالى: ﴿أَن تَصِلَ إِلَيْنَا فَنُدَّكَرَ إِلَيْنَا الأُخْرَى﴾ (البقرة: ٢٨٢)، وهكذا اشتراط لفظ الشهادة يمكن أن يثبت من هذه الآية ومن جميع ما ذكر فيها بيان الشهادة، كما صرح به صاحب «الهداية»؛ حيث قال: وأما لفظ الشهادة فلأن النصوص نطقت بإشراطها؛ إذ الأمر فيها بهذا اللفظ، حتى لو لم يذكر لفظ الشهادة، بل قال: «أعلم» أو «أتقن» لم يقبل شهادته، هذا لفظه. وكذا عن ما ذكر في «الحسيني» من أن معنى قوله تعالى: ﴿يَسِّرْ لِرَجَالِكُمْ﴾ (البقرة: ٢٨٢) من رجال المسلمين الأحرار البالغين، ويمكن أن يثبت به شرط الحرية والبنوع أيضًا من الآية كما لا يخفى.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتِ الشُّهَدَآءُ إِذًا مَّا دُعُوا﴾ (البقرة: ٢٨٢) يحتمل معنيين، أحدهما: أن يكون معناه لا يأتى الشهود لاداء الشهادة بعد ما تمحلوا أو لا إذا ما دعوا إلى مجلس الحكم، فيكون ذلك بمعنى «الأمر للجواب» وثانيها: أن لا يأتى الشهود لتحمل الشهادة، فسموا شهداء باسم ما يؤول، فيكون ذلك بمعنى الأمر للتدب، أو «يكون منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَلَا يَضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ (البقرة: ٢٨٢). وفي «الكشاف»: عن قتادة كان الرجل يطوف في الجداة: أي المجمع العظيم فيه القوم، فلا يتبعه منهم واحد، فنزلت. وصاحب «الهداية» قد جزم بالمعنى الأول حيث قال في أول «كتاب الشهادة»: إن الشهادة فرض يلزم الشهود، ولا يسعهم كتابتها إذا طال بهم المدعي؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْتِ الشُّهَدَآءُ إِذًا مَّا دُعُوا﴾ (البقرة: ٢٨٢)، ولكن ينبغي أن يعلم أن هذا في غير الحدود. وأما الشهادة في الحدود فيتخير فيها الشاهد بين السر والإظهار، بل السر أفضل؛ لقوله تعالى: ﴿مَن سَرَّ عَلَىٰ مَسْأَلَةٍ فَسَرَّ عَلَىٰ غَيْرِهَا فَأُولَٰئِكَ يَتُوبُ إِلَىٰ اللَّهِ وَهُوَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (النساء: ٢٥). ولكن في السرقة يجب أن يشهد بالبال، فيقول: أخذت المال؛ إحياء لحقوق المسروق منه، ولا يقول: سرق؛ محافظة على السر، ملخص من «التفسيرات الأحمدية».

١٠٠ قوله: كُونُوا قَوَّايِينَ بِٱلْقِسْطِ شهداء لله ولو على أنفسكم إلخ. وقال صاحب «المندار»: والشهادة على نفسه هي الإقرار على نفسه؛ لأنه في معنى الشهادة عليها بإلزام الحق. وهذا لأن الدعوى والشهادة والإقرار يشترك جميعها في الإخبار عن حق لأحد على أحد، غير أن الدعوى إخبار عن حق نفسه على الغير، والإقرار لتغير على نفسه، والشهادة لتغير على الغير، هذا كلامه. وبالجمله فالآية دليل على شرعية مسألة الإقرار، وجواز الشهادة على ضرر الوالدين والأقربين. وهذا معروف. وقد يدل الآية أيضًا على كون الشهادة لله لا للرباء والسمة ولا تنفع نفسه، فيستدل به على أن شهادة الشريك في مال الشركة والأجير لمستأجره والتلميذ لأستاذه، وكذا الولد لولده وأمثاله كل ذلك لا يجوز، هكذا يحظر بالبال، ملقط من «التفسيرات الأحمدية».

قَالَ اللَّهُ أُولَئِكَ بِهِمْ فَلَا تُفَعِّلُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ ثَلُوثًا أَوْ ثُعْرُبًا
فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿١٠٦﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنَّ الَّذِينَ
يَشْرُونَ بَعْدَ اللَّهِ وَأَيَّمَنَ بِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلْقَ لَهُمْ فِي
الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْصُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ
وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ» (١٠٧)

٣٧١٢ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلی اللہ علیہ وسلم قَالَ: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى
نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.
وَفِي شَرْحِهِ يُلْتَوَوِي: أَنَّهُ قَالَ: وَجَاءَ فِي رِوَايَةِ الْبَيْهَقِيِّ بِإِسْنَادٍ حَسَنِ أَوْ صَحِيحٍ زِيَادَةٌ
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه مَرْفُوعًا: «لَكِنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمُدَّعَى وَالْيَمِينَ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ». وَقَالَ
مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي «الْآكَارِ»: وَبِهِ نَأْخُذُ.

١٠ - قوله: البيعة عن المدعي واليمين عن من أنكر ففي الحديث فوائد: الأولى: لا يستحق المدعي بمجرد الدعوى.
الثانية: الفرق قول المنكر: «الثالثة: جنس البيئات في جانب المدعين، والرابعة: اليمين في جانب المدعى عليه.
الخامسة: الخصومة لا تدفع بمجرد الإنكار. السادسة: اليمين تتوجه عليه. السابعة: لا يجوز القضاء بشاهد مع يمين
المدعى. الثامنة: لا تقبل بيعة صاحب اليد في الملك المطلق.

وفي مسائلين خلاف الشافعي. الأولى: إذا نكر المدعى عليه عن اليمين، قضى عندنا بالتكول عليه، ولم يمه ما
دَّعاه عليه. وعند الشافعي لا يقضى به، بل يرد اليمين على المدعي، فإن حلف المدعي أخذ المال، وإن نكل انقطعت
الخصومة بينهما لأن التكول يجهل أن يكون نورا عن اليمين الكاذبة، ويجهل أن يكون نورا عن اليمين الصادقة.
وننا أن اليمين واجبة عليه؛ فظاهر هذا الحديث، وترك اليمين بهذا التكول دليل على أنه باطل أو مضر؛ إذ لو لم يكن
كذلك لادَّعَى على اليمين تخصيها من عهدة الواجب؛ دفعا للضرر عن نفسه بهذا المدعي، والشرع أئزمه التورع عن
اليمين الكاذبة دون الرفع عن اليمين الصادقة، فراجع هذا الجانب نكوله.

= الثانية: لا يجوز القضاء علينا بشاهد مع يمين المدعي خلافاً للمشافعي، واحتج بحديث ابن عباس رفعه: «ففي شاهد ويمين»، أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن منجية والحاكم من طريق قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عنه، والإمام احتج بقوله تعالى: «وَأَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ» (نقرة: ٢٨٢)، ومثل هذا إنما يذكر لفصل الحكم عليه، ولأنه قال ذلك: «وَأَذِّنْ لِلْعَذَابِ» ولا مزيد على الأدنى، أي اقرب أن لا تشكروا في جنس التدين وقدره وأجله والشهود وبحو ذلك. وأجيب عن الحديث المذكور بأن عباساً المدوري نقل عن يحيى بن معين أنه ليس بمحفوظ. وأعله الطحاوي بأنه لا يعم قيساً بحديث عن عمرو بن دينار، وقال الترمذي في «العلل»: سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: لم يسمعه من عمرو عن ابن عباس، فقد روى الحديث بالانقطاع في موضعين من البخاري بين عمرو وابن عباس، ومن الطحاوي بين قيس وعمرو، ومنهم من أدخل بين عمرو وابن عباس طائفة، أخرجه هكذا إمامنا عظمي.

ومنهم من زاد جابر بن زيد فنقول ابن عبد البر: «لا مضع لأحد في إسناده هذا الحديث» محل نظره، فلاجل هذا الاختلاف ترك الحسل به، وبقي العمل بالنص الظاهر من الكتاب مع أنه قد روي ما يعارض ما ذكره. لا ففي «الاستدكار»: روى هشيم أخبرنا المغيرة عن الشعبي قال: إن أهل المدينة يقضون باليمين مع الشاهد، ونحن لا نقول ذلك. وفي «مصنف» بن أبي شيبة: حدثنا سويد بن عمرو حدثنا أبو عوانة عن مغيرة عن إبراهيم والشعبي في الرجل يكون له الشاهد مع يمينه فلا لا يجوز إلا شهادة الرجلين أو رجل وامرأتين، قال عامر: مع أن أهل المدينة يقولون شهادة الشاهد مع يمين الطالب. وهذا لسند رجانه على شرط مسلم. وقال أيضاً: حدثنا حماد بن خالد عن ابن أبي ذئب عن الزهري، قال: هي بدعة، وأول من قضى بها معاوية. وهذا لسند أيضاً على شرط مسلم. وفي «مصنف عبد الرزق»: أخبرنا معمر سألت الزهري عن اليمين مع الشاهد، فقال: هذا شيء أحدثه الناس لا يؤيد من شاعدين. وفي «الاستدكار»: هو الأشهر عن الزهري.

وفي «التمهيد»: قال أبو حنيفة وأصحابه والثوري والأوزاعي: لا يقضى باليمين مع الشاهد، وهو قول عطاء والحاكم وطائفة، وزاد في «الاستدكار» النخعي، وفي «المحلى» لابن حزم: أول من قضى به عبد الملك بن مروان، وأشار إلى إنكاره الحكم من عتبة، وروى عن عمرو بن عبد العزيز ترك القضاء به لأنه وجد أهل الشام على خلافه، ومنع منه ابن شبرمة، انتهى. وفي «التمهيد»: تركه يحيى بن يحيى بالأندلس، وزعم أنه لم ير الفليح بن سعد يقضي به، ولا يذهب إليه. وحديث الصحيحين: اليمين على المدعي عليه. وفي رواية: «اليمين على المدعي واليمين على من

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ النَّبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ».

فَقَسَمَ ^(١) النَّبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ، فَجَعَلَ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينَ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ، وَالْقِسْمَةَ ثِنَاثِي الشَّرَكَةِ، وَجَعَلَ جُنْسَ الْإِيمَانِ عَلَى الْمُنْكَرِينَ، وَلَيْسَ وَرَاءَ الْجُنْسِ شَيْءٌ. وَحَدِيث: «الشَّاهِدُ وَالْيَمِينُ» غَرِيبٌ، وَمَا رَوَيْنَاهُ مَشْهُورٌ، ثَلَاثَةُ الْأُمَّةِ بِالْقَبُولِ حَتَّى صَارَ فِي حَيْزِ الثَّوَاتِرِ فَلَا يُعَارِضُهُ عَلَى أَنْ يَحْجِيَ بَنُ مَعِينٍ قَدْ رَدَّهُ.

وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي «الْأَثَارِ» عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ قَالَ: الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، وَكَانَ لَا يَرُدُّ الْيَمِينَ.

٣٧١٣ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «خَيْرُ أُمَّتِي قُرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ

= وكذا حديث الصحيحين: «شاهدك أو يمينه» مع ظاهر القرآن؛ لأنه تعالى أوجب عند عدم الرجلين قبول رجل وامرأتين، وإذا وجد شاهد واحد، والمرأتان معدومتان، ففي قبوله مع اليمين نفي ما اقتضته الآية. وأيضاً فإنه تعالى قال عقبها: «مَنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ» (البقرة: ٢٨٢)، وليس المدعي بشاهد واحد ممن يرضى باستحقاق ما يدعيه بقوله: ويمنه، وزعموا أن يمين المدعي فائمة مقام المرأتين، فعلى هذا لو كان المدعي ذمياً فأقام شاهداً وجب أن لا تقبل يمينه، كما لو كانت المرأتان ذميتين. كذا في «عقود الجواهر المنيفة». وقال في «الكوكب الدرّي»: أي لا يعتد بشاهد المدعي إذا كان واحد، وإنما يحكم بيمين المنكر. وهذا هو المراد في لفظ الحديث: «قضى رسول الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ باليمين مع الشاهد: أي لم يحكم إلا باليمين مع وجود الشاهد الواحد؛ لعدم تمام نصاب الشهادة، انتهى. وقال في هامشه: على أنه فعل لا يقاوم القول، لا سيما إذا تأيد القول بالقرآن المجيد في قوله تعالى: «وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ» (البقرة: ٢٨٢)، وبسط البخاري في تأييد الحنفية في ذلك، فارجع إليه.

(١) قوله: فقسم النبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بين الخصمين إلخ؛ بيان أنه ذكر اليمين على بالآلف واللام، وإنه للجنس إذا لم يكن ثمة مذهب. ويقال: جعل البينة حجة جنس المدعين، واليمين حجة جنس المنكرين فيكون جميع الأيمان على المنكرين فمن رد اليمين على المدعي لم يجعل جميعها على المنكرين، فيكون ذلك نسخاً للحديث المشهور، وإنه لا يجوز بخبر الواحد ولا بالقياس. قاله في «البنية».

يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ» قَالَ عِمْرَانُ: فَلَا أَذْرِي أَذْكَرَ بَعْدَ قُرَيْبِهِ قَرْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، «ثُمَّ إِنَّ بَعْدَكُمْ قَوْمًا يَشْهَدُونَ» وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ، وَيَخُونُونَ وَلَا يُؤْتَمَنُونَ، وَيَنْدُرُونَ وَلَا يَقُونَ، وَيَظْهَرُ فِيهِمُ السَّمَنُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ وَمُسْلِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ أُمَّتِي الْقَرْنُ الَّذِي بُعِثْتُ فِيهِ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ» - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَذْكَرُ الثَّلَاثِ أَمْ لَا، قَالَ: - «ثُمَّ يَخْلُفُ قَوْمٌ يَشْهَدُونَ قَبْلَ أَنْ يُسْتَشْهَدُوا».

وَرَوَى مُسْلِمٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ الشُّهَدَاءِ الَّذِي يَأْتِي بِشَهَادَتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَهَا».

٣٧١٤ - وَعَنْ حَرِيمِ بْنِ قَاتِلٍ رضي الله عنه قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الصُّبْحِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَامَ قَائِمًا فَقَالَ: «عُدِلْتُ شَهَادَةُ الزُّورِ بِالْإِشْرَافِ بِاللَّهِ» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ قَرَأَ: «فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ» خُفَاءَ بِاللَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِ ﷺ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ عَنْ أَبِي حَرِيمٍ رضي الله عنه إِلَّا أَنَّ ابْنَ مَاجَةَ لَمْ يَذْكُرِ الْقِرَاءَةَ.

٣٧١٥ - وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ النَّاسِ قُرْبِي ثُمَّ

... قَوْلُهُ: يَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ: الْأَصْلُ عِنْدَنَا أَنْ لَا يَشْهَدَ إِلَّا أَنْ يَطْلُبَ مِنْهُ الشَّهَادَةُ، وَيَجِبُ أَنْ يَشْهَدَ بَعْدَ الطَّلَبِ، وَسَرَّهَا فِي أَحَدٍ أَفْضَلُ. وَقَدْ وَرَدَ فِي هَذَا الْخَبَرِ مَذْمُومٌ يَوْمٌ يَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ، فَذَكَرُوا الْحَدِيثَ زَيْدُ بْنُ خَالٍ ذَوَيْلِينَ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ عِنْدَهُ الشَّهَادَةُ لِأَحَدٍ بِحَقٍّ، وَلَا يَعْلَمُ الْمَدْعَى أَنَّهُ شَاهِدٌ، فَيُخْبِرُهُ أَنَّهُ شَاهِدٌ لَدُنَا. وَالثَّانِي: أَنَّ هَذَا فِي حَقِّهِ اللَّهِ، كَالزُّكَاةِ وَالتَّكْفِيرَاتِ وَرُؤْيَةِ الْحَالِ وَالتَّوَقُّفِ وَالتَّوَضُّعِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَيَجِبُ إِعْلَامُ الْحَاكِمِ بِذَلِكَ. وَقَدْ بَاوُلَ بِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى التَّعَالُفِ وَالْمَسَاوَعَةِ فِي آدَاءِ الشَّهَادَةِ بَعْدَ طَلِبِهَا، وَقَوْلُهُ: يَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا عِنْدَ ذَلِكَ. وَقَبْلُ: إِنَّ كِتَابَةَ عَنِ شَهَادَةِ الزُّورِ وَعَنِ شَهَادَةِ مَنْ لَيْسَ أَهْلًا لَهَا، لَيْسَ مَنْ يَسْتَشْهَدُ، وَلَا يَخْلُو عَنْ تَكْلُفٍ. أَخَذْتُهُ مِنَ «الْمَعَانِي».

الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَجِيءُ أَقْوَامٌ تَسْبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ بيمينه وبيمينه شهادته». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٧١٦ - وَعَنِ الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ رضي الله عنه قَالَ: إِنَّ رَجُلًا مِنْ كِنْدَةَ وَرَجُلًا مِنْ حَضْرَمَوْتَ اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي أَرْضٍ مِنَ الْيَمَنِ، فَقَالَ الْحَضْرَمِيُّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَرْضِي اغْتَصَبَتْهَا أَبُو هَذَا، وَهِيَ فِي يَدِي. قَالَ: «هَلْ لَكَ بَيِّنَةٌ؟» قَالَ: لَا، وَلَكِنْ أَحْلَفُهُ، وَاللَّهُ! مَا يَعْلَمُ أَنَّهَا أَرْضِي اغْتَصَبَتْهَا أَبُوهُ، فَتَهَيَّأَ الْكِنْدِيُّ لِلْيَمِينِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَفْقُطِ أَحَدٌ مَالًا بِبَيِّنٍ إِلَّا لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ أَحْدَمُ»، فَقَالَ الْكِنْدِيُّ: هِيَ أَرْضُهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٧١٧ - وَعَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَاثِلٍ عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنْ حَضْرَمَوْتَ وَرَجُلٌ مِنْ كِنْدَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ الْحَضْرَمِيُّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ هَذَا غَلَبَنِي عَلَى أَرْضٍ لِي. فَقَالَ الْكِنْدِيُّ: هِيَ أَرْضِي وَفِي يَدِي، لَيْسَ لَهُ فِيهَا حَقٌّ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِلْحَضْرَمِيِّ: «أَلَمْ يَبَيِّنْ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَلَمْ يَبَيِّنْهُ» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ الرَّجُلَ فَاجِرٌ، لَا يُبَالِي عَلَى مَا حَلَفَ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ يَقْوَرُّعُ مِنْ شَيْءٍ. قَالَ: «لَيْسَ لَكَ مِنْهُ إِلَّا ذَلِكَ» قَالَ: فَاذْطَلَقَ لِيُحْلِفَ لَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَنَا أَدْبَرُ: «لَئِنْ حَلَفَ عَلَى مَا لَكَ لِيَأْكُلَهُ ظُلْمًا لِيُلْقِيَنَّ اللَّهُ وَهُوَ عَنْهُ مُعْرِضٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٧١٨ - وَعَنِ الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ مِنَ الْيَهُودِ أَرْضٌ فَجَحَدَنِي فَقَدَّمْتُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «أَلَمْ يَبَيِّنْ؟» قُلْتُ: لَا، قَالَ لِلْيَهُودِيِّ: «^(١) اُخْلِفْ» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا يُحْلِفُ وَيَذْهَبُ بِمَالِي، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: «إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا» (الآية). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهٍ.

(قال عمران: ٧٧)

(١) قوله: قال لليهودي: اُخْلِفْ، فيه دليل على أن الكافر يحلف في الخصومات كما يحلف المسلم. كذا في «المقدمة».

٣٧١٩ - وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ يَفْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَيْحَى اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَهُوَ عَلَيْهِ عَضْبَانٌ». قَائِلُ: قَائِلُ: اللَّهُ تَصْدِيقُ ذَلِكَ: «إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا» إِلَى آخِرِ الْآيَةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. (العبارة: ٧٧)

٣٧٢٠ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُتَيْسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِنْ أَكْبَرِ الْكَبَائِرِ الشِّرْكَ بِاللَّهِ وَغَشَوقُ الْوَالِدَيْنِ وَالْيَمِينِ الْغُمُوسُ، وَمَا حَلَفَ حَالِفٌ بِاللَّهِ يَمِينَ صَبْرٍ فَأَدْخَلَ فِيهَا مِثْلَ جَنَاحِ بُعُوضَةٍ إِلَّا جُعِلَتْ نُكْثَةً فِي قَلْبِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣٧٢١ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اقْتَطَعَ حَقَّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَمِينِهِ فَقَدْ أَوْجَبَ اللَّهُ لَهُ النَّارَ وَحَرَّمَ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ»، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: وَإِنْ كَانَ شَيْئًا يَسِيرًا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «وَإِنْ كَانَ قَضِيًّا مِنْ أَرَاكِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٧٢٢ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لِرَجُلٍ حَلَفَهُ بِاللَّهِ الَّذِي

١٠ قوله: من حلف على يمين صبر إلخ: يمين الصبر هي التي يكون فيها متعمدا للكذب قاصدا لإذهاب مال المسلم، كأنه يصبر النفس على تلك اليمين أي يحبسها عليها، وهو المراد هنا لظاهر قوله: «وهو فيها فاجر»: أي كاذب، والجمعة حالية، فيه أن الكذب في الشهادة نوع من أنواع الفجور، وهو المعنى باليمين الغموس، ملتقط من «المراقبة». وفي هذا المنهج: قال ابن بطال: بهذه الآية والحديث احتج الجمهور في أن اليمين الغموس لا كفارة فيها؛ لأنه ذكر في هذه اليمين المقصود بها الحث والعصيان والعقوبة والإثم، ولم يذكر فيها كفارة، ولو كانت تذكّر كما ذكرت في اليمين المقفودة، فقال: «فليكفر عن يمينه، وليأت الذي هو خير». قال ابن المنذر: لا نعلم سنة تدل على قول من أوجب فيها الكفارة، وهو الشافعي، بل هي دالة على قول من لم يوجبها، وهو أبو حنيفة.

١١ قوله: أحلف بالله الذي لا إله إلا هو إلخ: أي واليمين بالله تعالى ويغلظ بذكر أوصافه تعالى، أي يؤكد اليمين بذكر أوصاف الله تعالى، وذلك مثل قوله: والله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ما لفلان هذا عليك ولا قبلت هذا الهال الذي أذعاه، ولا شيء منه؛ لأن أحوال الناس شتى، فمنهم من يمتنع عن اليمين بالتغليب، ويمتنع عند عدمه فيغلظ عليه لعله يمتنع بذلك. «زيلي» والدر المختارة وورد المختارة ملتقط منها.

لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ مَا لَهُ عِنْدَكَ شَيْءٌ» يَعْنِي لِلْمُدَّعِي. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٧٢٣ - وَعَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحَصِينِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا غَطَفَانَ الْمُرِّي يَقُولُ: اخْتَصَمَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَابْنُ مُطِيعٍ فِي دَارٍ كَانَتْ بَيْنَهُمَا إِلَى مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، وَهُوَ أَمِيرٌ عَلَى الْمَدِينَةِ، فَقَضَى مَرْوَانُ عَلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ بِالْيَمِينِ عَلَى الْمُنْبَرِ، فَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: أَخْلِفْ لَهُ مَكَانِي، فَقَالَ مَرْوَانُ: لَا وَاللَّهِ إِلَّا عِنْدَ مَقَاطِعِ الْحُقُوقِ، قَالَ: فَجَعَلَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ يَخْلِفُ أَنْ حَقَّهُ لِحَقٍّ، وَيَأْتِي^(١) أَنْ يَخْلِفَ عَلَى الْمُنْبَرِ، قَالَ: فَجَعَلَ مَرْوَانُ بْنُ الْحَكَمِ يَعْجَبُ مِنْ ذَلِكَ. رَوَاهُ مَالِكٌ.

وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ تَعْلِيلًا، وَقَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ فَلَمْ يَخْصُصْ مَكَانًا دُونَ مَكَانٍ».

(١) قوله: ويأتي أن يخلف على المنبر: لذلك عندنا لا تغلظ اليمين على المسمم بزمان ومكان مطلقاً لأن في التغلظ بالزمان تأخير حق المدعي في اليمين إلى ذلك الزمان، وكذا بالمكان؛ لأن فيه التأخير إلى الوصول إلى ذلك المكان المغلظ به، فلا يشع، وظاهر الهداية: أن المنفي وجوب التغلظ، فيكون مشروعاً. وفي «المحيط» ما يدل على إباحته، ولكن ذكر بعده: أنه لا يجوز التغلظ بالمكان، حاصله: أن المدعي عليه إذا توجهت عنده اليمين بخلف حيث ما وجبت عليه، ولا يصرف من موضعه ذلك. وهذا قول الحنفية والحنابلة، وإليه مال البخاري. وقال الشافعي في قول: يستحب التغلظ بمكان وزمان. وفي قول: يجب التغلظ بهما. أما التغلظ بالزمان، ففي يوم الجمعة بعد العصر، وأما التغلظ بالمكان فيبين الركن والمقام إن كان بمكة. وعند قبر النبي ﷺ إذا كان بالمدينة. وعند الفصخرة إن كان في بيت المقدس.

وفي «الجامع»: إن كان في غيرها إن لم يكن الجامع ففي المساجد. ولنا هذا أثر مالك والبخاري، وإطلاق قوله: «اليمين على من أنكروا» والتخصيص بالزمان أو المكان زيادة على النص، وهو نسخ. فإن قلت: استدل الخصوم بما روى جابر أن رسول الله ﷺ قال: «من حلف عند منبري هذا يمين كاذبة تبرأ مقعداً من النار». الجواب: أن هذا الحديث ليس حديثاً صحيحاً. وهذا يناقض إطلاق قوله ﷺ: «اليمين على المدعي واليمين على من أنكروا» والتخصيص بالزمان والمكان زيادة عليه بأخبار غريبة لا يعلم صحتها، فلا يجوز التفتته من شروح «الكنز» و«عمدة القاري» و«البنية».

٣٧٢٤ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رضي الله عنه أَنَّ رَجُلَيْنِ ادَّعَيَا بَعِيرًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَبَعَثَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شَاهِدَيْنِ، فَقَسَمَهُ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ وَلِلنَّسَائِيِّ وَابْنِ مَاجَهَ: أَنَّ رَجُلَيْنِ ادَّعَيَا بَعِيرًا لَيْسَتْ يُوَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةٌ فَجَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَهُمَا.

وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ ثَعْمِيمِ بْنِ ظَرْفَةَ أَنَّ رَجُلَيْنِ ادَّعَيَا بَعِيرًا فَأَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْبَيِّنَةَ أَنَّهُ لَهُ، فَقَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِهِ بَيْنَهُمَا. وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبَيْهَقِيِّ فِي سُنَنِهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ فِي دَابَّةٍ لَيْسَ لَوَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةٌ، فَجَعَلَهَا بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ. وَحَدِيثُ الْفُرْعَةِ كَانَ فِي ابْتِدَاءِ الْإِسْلَامِ ثُمَّ نُسِخَ بَيِّنَةُ الظَّحَاوِيِّ.

٣٧٢٥ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه أَنَّ رَجُلَيْنِ تَدَاعَيَا دَابَّةً، فَأَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْبَيِّنَةَ أَنَّهَا دَابَّتُهُ نَتَجَهَا، فَقَضَى ﷺ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلَّذِي فِي يَدِهِ. رَوَاهُ فِي «الشرح السُّنَّة».

(١) قوله: أن رجلين ادعيا إلخ: صورة المسألة: أن رجلين إذا تداعيا متاعا في يد ثالث، ولم يكن لهما بينة، أو لكل واحد منهما بينة. وقال الثالث: لا أعلم بذلك، يعني أنه لهما أو لغيرهما، فحكمها أن يقرع بين المتداعيين، فأبها خرجت له الفرعة بحلف معهما، ويقضى له بذلك المتاع، وهذا قال علي رضي الله عنه. وعند الشافعي يترك في يد الثالث. وعند أبي حنيفة يجعل بين المتداعيين نصفين. وقال ابن مالك: ويقول علي رضي الله عنه قال أحمد والشافعي في أحد أقواله، وفي قوله الآخر، وبه قال أبو حنيفة أنه يجعل بين المتداعيين نصفين مع يمين كل منهما، وفي قول آخر: يترك في يد الثالث. كذا في «المراقبة». قال في «الهداية»: وإذا ادعى اثنان عينا في يد آخر، كل واحد منهما يزعم أنها له، وأقاما البينة قضى بها بينهما. وقال الشافعي: - في قول: تهاوتتا، وفي قول: يقرع بينهما، انتهى. وفي «الكفاية»: وضع المسألة في الملك المطلق: لأن في المقيد بالسبب المعين أو بالتاريخ تفصيلا وخلافا.

(٢) قوله: قضى بها رسول الله ﷺ للذي في يده: قال في «الهداية»: وإن أقام الخارج وصاحب اليد كل واحد منهما بينة على انتاج، فصاحب اليد أولى. وفي «شرح السنة»: فأنوا: إذا ندعا رجلان دابة أو شبرا، وهو في يد أحدهما فهو لصاحب اليد. ويحلف عليه إلا أن يقيم الآخر بينة فيحكم له به، فلو أقام كل واحد منهما بينة ترجع بينة صاحب اليد.

٣٧٢٦ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَحْجُزْ»^(١) شَهَادَةُ خَائِنٍ وَلَا خَائِنَةٍ، وَلَا مَجْلُودٍ حَدًّا وَلَا مَجْلُودَةٍ، وَلَا ذِي غَمَرٍ لِأَخِيهِ وَلَا ظَلِيمٍ فِي وَلَايٍ، وَلَا قَرَابَةٍ وَلَا الْقَانِعِ مَعَ أَهْلِ الْبَيْتِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

= وذهب أصحاب أبي حنيفة إلى أن بينة ذي اليد غير مسموعة، وهو للخارجي، إلا في دعوى التنازع إذا ادعى كل واحد أن هذه الدابة ملكه نتجها، وأقام بينة على دعواه يقضى بها لصاحب اليد، وإن كان الشيء في أيديهما فتداعيا حلفا، وكان بينهما مقسوماً بحكم اليد، وكذلك لو أقام كل واحد بينة. قاله في «المعرفة».

^(١) قوله: لا تحجز شهادة خائن إلخ: يحتمل أن يراد به الخيانة في أمانات الناس. ويحتمل أن يراد الأعم الشامل للخيانة في أحكام الله تعالى. وقد جمع الكل قوله سبحانه: «يَتَذَكَّرُ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَحُولُوا بِمَتَاعِكُمْ» (الأنفال: ٢٧)، فيكون المراد بالخائن انقاسق، وحيث لا يكون ذكر المجلود والزاني وغيرها مثلاً بعده، وعطفها عليه من قبيل عطف الخاص على العام؛ لعظم خيانتها. وقوله: «ولا مجلود حدًّا» يتناول الزاني الغير المحصن والقاذف والنشارب، ولكن المجلود في القذف لا يقبل شهادته عند أبي حنيفة أبداً وإن تاب، وجعل قوله تعالى: «وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ» (النور: ٤-٥) عطف على قوله: «فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً» (النور: ٤) وجعل عدم القبول للشهادة من تمام الحد، وجعل الاستثناء من «الْفَاسِقُونَ» بخلاف المحدود في غير القذف كالزنا والسرقة وشرب الخمر حيث يقبل شهادته بعد التوبة عندنا أيضاً؛ لأن الرد فيها للنفس لا لتمام الحد، كما في المحدود في القذف. وقد ارتفع الفسق بالتوبة وسائر الأثمة والشافعي يقولون: القذف من جملة الفسوق، ولا يتعلق بإقامة الحد، بل إن تاب قبلت شهادته مثل سائر الحدود تجلّد أو لم يجلد، ومن لم يتب لا يقبل شهادته، سواء جلد أو لم يجلد.

وقوله: ولا ذي غمر على أخيه: أي لا تقبل شهادة عدو بسبب الدنيا، وأما العدو بسبب الدين فتقبل؛ لأنها من التدين، بخلاف الدنيا؛ فإنه لا يأمن من التقول عليه، وأما الصديق لصديقه فتقبل إلا إذا كانت الصداقة متناهية بحيث يتصرف كل مال الآخر، وقوله: ولا ظلمين في ولاء ولا قرابة، الظلمين: المتهم، فعيل بمعنى «مفعول» من الظنة بمعنى «التهمة»، يعني من اتهم إلى غير مواليه. وقال: أنا عتيق فلان، وهو كاذب ومشهر بكذبه فيه بحيث يتهمه الناس في قوله، ويكذبونه؛ لا تقبل شهادته؛ لأنه فاسق؛ لأن الكذب في الولاء لقطعته عن المعتقد وأدعاه لمن ليس معظه كبيرة، كذا قالوا، وكذا الحكم في القرابة. وقد ورد فيه اللعن. وقوله: والقانع مع أهل البيت، يعني لا تقبل شهادة الأجير الخاص لمستأجره مساهة أو مشاهرة أو الخادم أو التابع أو التلميذ الخاص الذي يعد ضرر أستاذه =

٣٧٢٧ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَجُورُ شَهَادَةُ خَائِنٍ وَلَا خَائِنَةٍ، وَلَا زَانٍ وَلَا زَانِيَةٍ، وَلَا ذِي غِمْرٍ عَلَى أَخِيهِ» وَرَدَّ شَهَادَةُ الْقَانِعِ لِأَهْلِ الْبَيْتِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٧٢٨ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ الْخُصْمَيْنِ يَفْعَدَانِ بَيْنَ يَدَيِ الْحَاكِمِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

٣٧٢٩ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْخُنَّ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ مِنْهُ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ فَلَا يَأْخُذَنَّ مِنْهُ شَيْئًا، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَقَدْ احْتَجَّ بِهِ مَنْ لَمْ يَرَأْ أَنْ يَحْكُمَ الْحَاكِمُ بِعِلْمِهِ، وَالْفَتْوَى عِنْدَنَا عَلَى عَدَمِ الْعَمَلِ بِعِلْمِ الْقَاضِي فِي زَمَانِنَا.

= ضرر نفسه ونفعه نفع نفسه، فيكون القانع في حكم شهادة الولد والوند، وهو معنى قوله ﷺ: «لَا شَهَادَةُ لِلْقَانِعِ بِأَهْلِ الْبَيْتِ» أي المطالب مدعته منهم من الفروع لا من القناعة، ومفاده قبول شهادة المستأجر والاستاذ له. وأما ما روي عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ: «لَا تَجُورُ شَهَادَةُ يَهُودِيٍّ عَلَى صَاحِبِ قَرِيَةٍ» فمحمول على أن معناه لا يجس؛ لحصول التهمة بحصول البعد بينهما، لذلك قال عامة أهل العلم سوى مالك: شهادة اليهودي إذا كان عدلاً يقيم الشهادة على وجهها، جائزة. التفتته من «اللمعات» و«الهداية» و«الدر المختار» و«بذل المجهود».

١: قوله: أن الخصمين يفعدان بين يدي الحاكم. لذلك قال في «الهداية»: وإذا حضر، سوى بينهما في الجلوس والإقبال.
٢: قوله: الفتوى اليوم عندنا على عدم العمل بعلم القاضي في زماننا وأصل مذهبنا الجواز، وشرط جوازه عند الإمام أبي حنيفة أن يعلم في حال قضائه في المصير الذي هو قاضيه بحق غير حد مختص له تعالى من قرض أو بيع أو غصب أو تطليق أو قتل عمد أو حد قذف، فلو علم قبل القضاء في حقوق العباد، ثم ولي فرفعت إليه تلك الحادثة أو علمها في حال قضائه في غير مصيره، ثم دخله فرفعت لا يقضي عنده، وروى عبد الرزاق نحوه عن شريح، وقال: يقضي.

وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الأصل»: بَلَّغْنَا عَنْ عَلِيٍّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ أَنَّ رَجُلًا أَقَامَ عِنْدَهُ بَيْتَةً عَلَى امْرَأَةٍ أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا فَأُنْكَرَتْ، فَقَضَى لَهُ بِالْمَرْأَةِ، فَقَالَتْ: إِنَّهُ لَمْ يَتَزَوَّجَنِي، فَأَمَّا إِذَا قَضَيْتَ عَلَيَّ فَجَدِّدْ نِكَاحِي، فَقَالَ: لَا أَجَدِّدُ نِكَاحَكَ، الشَّاهِدَانِ ^(١) رَوَّجَالِي. قَالَ: وَبِهَذَا نَأْخُذُ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا قَدْ رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمُتَلَاعِنِينَ.

وكذا خلاف لو علم بها وهو قاضي في مصره ثم عزل، ثم أعيد، أما في حد الشرب والزنا، فلا ينفذ قضاءه بعلمه اتفاقاً، «فتح» ملخصاً، وبه علم أنه في الحدود الخالصة لله تعالى لا ينفذ، كما صرح به في «شرح أدب القضاء» معللاً بأن كل واحد من المسلمين يساوي القاضي فيه وغير القاضي إذا علم لا يسكنه إقامة الحد، فكذا هو الفرق بين الحد الخاص لله تعالى وبين غيره، ففي الأول لا يقضي اتفاقاً بخلاف غيره، فيجوز انقضاء فيه بعلمه. وهذا على قول المتقدمين، وهو خلاف المفتى به والمعمد والمختار.

والآن عدم حكمه بعلمه مطلقاً، سواء كان علمه بعد توليته أو قبلها حينئذٍ أو سواء كان حداً غير خالص لله تعالى أو قوداً أو غيرهما من حقوق العباد. والفتوى عليه في زماننا كما نقله في «الأشباه» عن «جامع الفصولين»، وقد بزماننا؛ لفساد القضاة فيه. وقال الشافعي: لولا قضاة السوء لقلت: إن للحاكم أن يحكم بعلمه، ثم قال: إن كان القاضي عدلاً لا يحكم بعلمه في حد ونفصاص إلا ما أقر به بين يديه، ويحكم بعلمه في كل الحقوق مما علمه قبل أن يلي القضاء أو بعد ما ولي، فقيّد ذلك بكون القاضي عدلاً إشارة إلى أنه ربما ولي القضاء من ليس يعدل. النقطة من «رد المحتار» و«الدر المختار» و«نيل الأوطار».

(١) قوله: الشاهدان رَوَّجَالِي. فيه دليل على أن ينفذ القضاء بشهادة الزور، ظاهراً وباطناً، لكن للغايات باطناً شرطان، الأول: عدم علم القاضي بكذب الشهود، فلو علم به لم ينفذ قضاؤه. والثاني: كون المجل فابلاً، فإذا كانت المرأة تحت زوج أو معتدة أو مرتدة أو محرمة بمصاهرة أو مرضاع: لم ينفذ. واختلف العلماء فيه، فذهب قوم إلى أن الحكم إن كان في مال، وكان الأمر في الباطن بخلاف ما استند إليه الحاكم من الظاهر لم يكن ذلك موجباً لحله للمحكوم له، وإن كان في نكاح أو طلاق، فإنه ينفذ ظاهراً وباطناً، وحلوا حديث أم سلمة: «فمن قضيت له بشيء من حق أنجب فلا يأخذته» فإنها أقطع له قطعة من النار على ما ورد فيه، وهو الحال، واحتجوا لما عدها بقول علي بن أبي حمزة: «ألا ترى أن التفريق باللعان ينفذ ظاهراً وباطناً، وأحدهما كاذب ييقن» وهو قول أبي حنيفة.

والأصل فيه: أن كل شيء قضى به القاضي في الظاهر بتحريمه أو بإحلاله فهو بالباطن كذلك عنده. وذهب آخرون إلى أن الحكم بتمليك مال أو إزائه ملك أو إثبات نكاح أو فراقه أو نحو ذلك إن كان في الباطن، كما هو في =

٣٧٣٠ - وَعَنْ تَهْرَبْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عليه السلام أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله حَبَسَ رَجُلًا فِي تَهْمَةٍ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالتَّسَنُّيُّ ثُمَّ خَلَّى عَنْهُ.

٣٧٣١ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: «إِنَّ أُبْعَضَ الرِّجَالِ إِلَى اللَّهِ الْأَلَدَّ الْخَصِيمُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٧٣٢ - وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله يَقُولُ: «مَنْ ادَّعَى مَا لَيْسَ لَهُ فَلَيْسَ مِنَّا، وَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٧٣٣ - وَعَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله قَضَى بَيْنَ رَجُلَيْنِ فَقَالَ الْمُقْضِي عَلَيْهِ - لَمَّا أُذْبِرَ -: حَسْبِيَ اللَّهُ وَبِعَمِّ الْوَكِيلِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَلُومُ عَلَى الْعَجْزِ، وَلَكِنْ عَلَيْكَ بِالْكَيْسِ، فَإِذَا غَلَبَكَ أَمْرٌ فَقُلْ: حَسْبِيَ اللَّهُ وَبِعَمِّ الْوَكِيلِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

الظاهر نفاذ على ما حكم به، وإن كان في الباطل على خلاف ما استند إليه الحاكم من الشهادة أو غيرها لم يكن الحكم موجباً لتسليمك، ولا الإزالة ولا التكاخ ولا الطلاق ولا غيرها، وهو قول أبي يوسف وعبد، وبه قالت الثلاثة وزفر، فلا ينفذ عندهم إلا خافوا؛ لأن شهادة الزور حجة ظاهر لا باطن. نص: كما كان الشهود عبيداً أو كفاراً، واحتجوا بحديث أم سلمة المذكور، وعليه الفتوى، «الغريالية» عن «البرهان»، ونقله أيضاً في «النهجستاني» عن «الحفاظ» وفي «البحر» عن أبي الليث نكح قال: وفي «الفتح» من التكاخ: وقول أن حليفة هو الوجه أنه: قلت: وقد حقق العلامة قاسم في رسالته قول الإمام بما لا مزيد عليه، ثم أورد عليه إشكالا، وأجاب عنه، وعليه المتن، انتهى. والتفصيل المزيد في المصولات. النقطه من «الدر المختار» و«إورد المختار» و«شرح» و«نكتة» و«نيل الأوطار».

د، قوله: حبس رجلا في تهمة، قال الخطابي في هذا دليل على أن الحبس على ضربين: حبس عقوبة وحبس استظهار، فالعقوبة لا تكون إلا في وجب، وأما ما كان في تهمة فإنما يستظهر بذلك يستكشف به عما وراءه، وورد: أنه حبس رجلاً في في تهمة ساعة من نهار، ثم خلى عنه. كذا في «بذل المجهود».

د، قوله: بسره على العجز أي لا يرضى. والمراد بالعجز ضد الكيس، والكيس التيقظ في الأمور والاهتمام إلى التدبير والمصلحة، يعني كان ينبغي لك أن تتيقظ في معاملتك، ولا تقتصر فيها بين إقامة السعي البيئة أو مع ذلك إذا غلبك الخصم قلت: «حسبي الله بالغ» كذا في «اللمعات».

كِتَابُ الْجِهَادِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَاَقْتُلُوا^(١) الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ وَقَوْلِهِ
 تَعَالَى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الَّذِينَ لِلَّهِ﴾ وَقَوْلِهِ
 تَعَالَى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى:
 ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً﴾ وَقَوْلِهِ: ﴿لَا
 يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولَى الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي
 سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ
 عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ
 عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٢﴾ دَرَجَتٍ مِنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً وَكَانَ اللَّهُ
 غَفُورًا رَحِيمًا ﴿٣﴾﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾ الْآيَةُ وَقَوْلِهِ
 تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ
 الْجَنَّةُ﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَصَابِرُوا وَرَابِضُوا﴾
 (النساء: ٩٦، ٩٧) (البقرة: ١٩٠، ١٩١)

١. قوله: فاقتلوا المشركين (يُخ: اعلم أن الجهاد فرض على الكفاية، أما الترضية فلهذه الآيات، وأما كونه على الكفاية فلقوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ﴾ (النساء: ٩٥) إلى قوله: ﴿رَجِيمًا﴾، ثم هذا إذا لم يكن الغير عامًا، فإن كان كأن هجموا على بلدة من بلاد المسلمين، فيصير من قروض الأعيان، سواء كان المستنفر عدلاً أو فاسقاً، فيجب على جميع أهل تلك البلدة النفر، وكذا من يقرب منهم إن لم يكن بأهلها كفاية أو تكاسلوا وعصوا، وهكذا إلى أن يجب على جميع أهل الإسلام شرقاً وغرباً، واستندك على ذلك بقوله تعالى: ﴿أَنْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾ (البقرة: ٤١). انشطه من المراقبة.

٣٧٣٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَصَامَ رَمَضَانَ كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ جَاهِدًا^(١) فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ جَلَسَ فِي أَرْضِهِ الَّتِي وُلِدَ فِيهَا» فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا تُبَشِّرُ النَّاسَ؟ قَالَ: إِنَّ فِي الْجَنَّةِ مِائَةَ دَرَجَةٍ، أَعَدَّهَا اللَّهُ لِلْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، مَا بَيْنَ الدَّرَجَتَيْنِ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، فَإِذَا سَأَلْتُمُ اللَّهَ فَاسْأَلُوهُ الْفَرْدَوْسَ؛ فَإِنَّهُ أَوْسَطُ الْجَنَّةِ وَأَعْلَى الْجَنَّةِ، وَفَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ، وَمِنْهُ تَفَجَّرُ أَنْهَارُ الْجَنَّةِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٧٣٥ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ رَضِيَ بِاللَّهِ رَبًّا وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ» فَعَجِبَ لَهَا أَبُو سَعِيدٍ فَقَالَ: أَعَدَّهَا عَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَعَادَهَا عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «وَأُخْرَى^(٢) يُرْفَعُ بِهَا الْعَبْدُ مِائَةَ دَرَجَةٍ فِي الْجَنَّةِ، مَا بَيْنَ كُلِّ دَرَجَتَيْنِ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ» قَالَ: وَمَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٧٣٦ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ يَوْمَ الْفَتْحِ: «لَا هِجْرَةَ^(٣) بَعْدَ

١- قوله: جاهد في سبيل الله أو جنس في أرضه التي ولد فيها أي ولم يجاهد، فلا ينال وجوب الهجرة، والتسوية تدل على أن الجهاد فرض كفاية، انقلته من «اللمعات» والعرقاة، وقال في «الرحمة الأمة»: اتفق الأئمة على أن جهاد فرض كفاية إذا قدم به من المسلمين من فيه كفاية، سقط الخرج عن الباقي.

٢- قوله: وأخرى إلخ: فيه إيهاء إلى أن الجهاد فرض كفاية؛ حيث عطف عن نوزم الإسلام بطريق الإلزام؛ فإن انعطف بضمي المغيرة في الكلام. كما في «العرقاة».

٣- قوله: لا هجرة بعد الفتح إلخ: وقد في «العرف الشدي»: الهجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام، مختلفة في المتأخرين، ونست انمالة في كتب الأحناف، نعم تعرض ههنا الشافعية. وقال المشاء عبد العزيز في بعض رسائله باستحباب الهجرة، وهو المختار. وقال بعض العلماء بالوجوب، وتدل الأحاديث والآيات على الاستحباب، منها ما أخرجه الترمذي ص ١٩٥ عن بريدة لما فيه أنهم يكونون كأعراب المسلمين، يجري عليهم إلخ، وقالوا: كانت واجبة على أهل مكة. وقد تجب في بعض الأحيان.

الْفُتُوحِ وَلَكِنْ جِهَادٌ وَبَيَّةٌ وَإِذَا اسْتَنْفَرْتُمْ فَاثْبِرُوا^(١)، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٧٣٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ع قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ لَا أَنَّ رِجَالًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَا تَطِيبُ أَنْفُسُهُمْ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنِّي، وَلَا أَجِدُ مَا أُحِبُّهُمْ عَلَيْهِ، مَا تَخَلَّفْتُ عَنْ سَرِيَّةٍ تَعُزُّو فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوَدِدْتُ أَنِّي أَقْتُلُ^(٢) فِي سَبِيلِ اللَّهِ، ثُمَّ أُحْيَا ثُمَّ أَقْتُلُ، ثُمَّ أُحْيَا ثُمَّ أَقْتُلُ، ثُمَّ أُحْيَا ثُمَّ أَقْتُلُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٧٣٨ - وَعَنْ أَنَسٍ ع قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ أَحَدٍ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ يُحِبُّ أَنْ يَرْجَعَ إِلَى الدُّنْيَا وَلَهُ مَا عَلَى الْأَرْضِ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا الشَّهِيدُ يَتَمَنَّى أَنْ يَرْجَعَ إِلَى الدُّنْيَا فَيُقْتَلَ عَشْرَ مَرَّاتٍ لِمَا يَرَى مِنَ الْكَرَامَةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٧٣٩ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمِيرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا مِنَ النَّاسِ نَفْسٍ مُسْلِمَةٍ يَبْغِضُهَا رَبُّهَا نُحْبُ أَنْ تَرْجَعَ إِلَيْكُمْ، وَأَنَّ لَهَا الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا غَيْرُ الشَّهِيدِ». قَالَ ابْنُ أَبِي عَمِيرَةَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَأَنْ أَقْتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ لِي أَهْلٌ الْوَبَرِ وَالْمَدَرِ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ.

٢٧٤٠ - وَعَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: سَأَلْنَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ ﴿وَلَا تُحْسِنَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَالًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾^(٣) الْآيَةَ قَالَ: «أَمَّا إِذَا قُتِلَ سَأَلْنَا عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ:

(١) قوله: «وَإِذَا اسْتَنْفَرْتُمْ فَابْقُوا» وقال النووي: هذا دليل على أن الجهاد ليس بفرض عين، بل هو فرض كفاية إذا فعله من يحصل بهم الكفاية، سقط الخرج عن الباقين، وإن تركوه كلهم أجمعين.

(٢) قوله: «لَوْ لَا أَنَّ رِجَالًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَا تَطِيبُ أَنْفُسُهُمْ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنِّي، وَلَا أَجِدُ مَا أُحِبُّهُمْ عَلَيْهِ، مَا تَخَلَّفْتُ عَنْ سَرِيَّةٍ تَعُزُّو فِي سَبِيلِ اللَّهِ» ثم أحب النبي فيه فضيلة الغزو والشهادة وتعني الشهادة والخير وما لا يمكن في العادة من الخيرات. وفيه أن الجهاد من فروض الكفاية لا من العين، قاله النووي. وزاد عليه الشعبي في «عمدة القاري»: «وفيه أن الإمام والعالم يجوز لهما ترك فعل الطاعة إذا لم يطق أصحابه ونصحاؤه على الإتيان بمثل ما يقدر عليه هو منها إلى وقت قدرة الجميع عليها. وذلك من كرم الصحبة وآداب الأخلاق».

أَرْوَاحُهُمْ^(١) فِي أَجْوَافِ طَيْرٍ خُضِرَ لَهَا قَنَادِيلُ مُعَلَّقَةٌ بِالْعَرْشِ تَسْرُحُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ شَاءَتْ، ثُمَّ تَأْوِي إِلَى تِلْكَ الْقَنَادِيلِ، فَاطْلَعَ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ اِطْلَاعَةً، فَقَالَ: هَلْ تَشْتَهُونَ شَيْئًا؟ قَالُوا: أَيُّ شَيْءٍ نَشْتَهِي؟ وَنَحْنُ تَسْرُحُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ شِئْنَا، فَقَعَلَ ذَلِكَ بِهِمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا رَأَوْا أَنَّهُمْ لَنْ يُتْرَكُوا مِنْ أَنْ يُسْأَلُوا، قَالُوا: يَا رَبِّ، نُرِيدُ أَنْ تُرَدَّ أَرْوَاحُنَا فِي أَجْسَادِنَا حَتَّى نُقْتَلَ فِي سَبِيلِكَ مَرَّةً أُخْرَى، فَلَمَّا رَأَى أَنْ لَيْسَ لَهُمْ حَاجَةٌ تُرْكُوا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٧٤١ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِأَصْحَابِهِ: «إِنَّهُ لَمَّا أُصِيبَ إِخْوَانُكُمْ بِأَحَدٍ جَعَلَ اللَّهُ أَرْوَاحَهُمْ فِي جَوْفِ طَيْرٍ خُضِرَ تَرْدُ أَنْهَارِ الْجَنَّةِ تَأْكُلُ مِنْ ثَمَارِهَا،

(١) قوله: أَرْوَاحُهُمْ فِي أَجْوَافِ طَيْرٍ خُضِرَ: قيل: إبداعها في أجواف تلك الطيور كوضع الدر في الصناديق تكريرا وتشريفا لها، وإدخالها في الجنة بهذه الصورة لا متعلقة بهذه الأبدان مدبرة فيها تدبير الأرواح في الأبدان الدنيوية؛ فإنها تبست في الجنة، تجد ما فيها من الروائع، ويشاهد ما فيها من الأنوار، ويشذذ بها. وهذا دفع شبهة من تمسك به في القول بالتدبير والترحوم من قال: إن هذه تنزل وتقيص لهم حيث أخرجوا من الأبدان الإنسانية إلى الأجسام الخيرية، فتدبر. وقيل: نعل أرواح الشهداء لما استكملتم تمثلت بأمر الله تعالى بصور طير خضر، وحصلت لها تلك الهيئة كتمثل الملك بشراء فليست هذه الأبدان هي التي يتعلق بها تلك الأرواح، ويدبر فيها، بل هي أنفسها صور الأرواح، تمثلت بها، فافهم. وأقول: يكون تلك الأبدان على صفات الأبدان الإنسانية وإن كانت على صور طير خضر، ولا يكون على صفاتها حقيقية؛ فإنه لا اعتداد للصور والأشكال، بل لا يبعد أن يقال: تسميتها بالصور لا تنفادها من مكان إلى مكانها عن هيئة الطير، لا المضي على الأقدام، كما يكون للآدمي في الدنيا، فلا يلزم تنزيلها وتقيصها كما نرحم.

فإن قلت: فما فائدة سؤالهم أن ترد أرواحهم في أجسادهم حتى يقتلوا في سبيل الله مرة أخرى، ولا يحصل فيها إلا مثل ما هم فيه؟ أجيب: مرادهم بهذا الكلام القيام بموجب الشكر في مقابلة النعم التي أنعم الله تعالى عليهم. فإن قلت: رؤية الله تعالى كانت أعظم النعم، فلم لم يطلبوها؟ قلت: يجوز أن يكون رؤية الله موقوفة على كمال استعداد يليق بها يحصل يوم القيامة، فضرب الله قلوبهم عن طلب ذلك إلى وقت حصول الاستعداد. كذا في «شرح ابن الملك». «لمعات» مختصرا.

وَتَأْتِي إِلَى قَتَادِيلٍ مِنْ ذَهَبٍ مُعَلَّقَةٍ فِي ظِلِّ الْعَرْشِ، فَلَمَّا وَجَدُوا حَيْبَ مَا كَلِمَتُهُمْ وَمَشَرِبَهُمْ وَمَقِيلَهُمْ، قَالُوا: مَنْ يُبَلِّغُ إِخْوَانَنَا عَنَّا أَنَّا أَحْيَاءُ فِي الْجَنَّةِ نُرْزَقُ؛ لَعَلَّا يَزْهَدُوا فِي الْجِهَادِ، وَلَا يَنْكَلُوا عِنْدَ الْحَرْبِ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَا أُبَلِّغُهُمْ عَنْكُمْ قَالَ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ إِلَى آخِرِ الْآيَاتِ﴾. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٧٤٢ - وَعَنْ الْمُقَدَّامِ بْنِ مَعْدِيكَرِبٍ (أَبُو حَسَنٍ ١٦٩) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِلشَّهِيدِ عِنْدَ اللَّهِ سِتٌّ خِصَالٍ: يُغْفَرُ لَهُ فِي أَوَّلِ دَفْعَةٍ، وَيَرَى مَقْعَدَهُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَيُجَارَى مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَيَأْمَنُ مِنَ الْفَرَجِ الْأَكْبَرِ، وَيُوضَعُ عَلَى رَأْسِهِ تَاجُ الْوَقَارِ، الْيَاقُوتَةُ مِنْهَا خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، وَيُزَوَّجُ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ رَوْجَةً مِنَ الْخُورِ الْعَيْنِ، وَتُسَقَّعُ فِي سَبْعِينَ مِنْ أَقْرَبَائِهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.

٣٧٤٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الشَّهِيدُ لَا يَحْدُ أَلَمَ الْقَتْلِ إِلَّا كَمَا يَحْدُ أَحَدُكُمْ أَلَمَ الْقُرْصَةِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَالدَّارِمِيُّ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٣٧٤٤ - وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْقَتْلَى ثَلَاثَةٌ: مُؤْمِنٌ جَاهَدَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِذَا لَقِيَ الْعَدُوَّ قَاتِلٌ حَتَّى يُقْتَلَ». قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَإِنَّ فِيهِ: «فَذَلِكَ الشَّهِيدُ الْمُتَحَنِّنُ فِي خِيَمَةِ اللَّهِ تَحْتَ عَرْشِهِ، لَا يَفْضُلُهُ النَّبِيُّونَ إِلَّا بِدَرَجَةِ الشُّبُورَةِ، وَمُؤْمِنٌ خَلَطَ عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا جَاهَدَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِذَا لَقِيَ الْعَدُوَّ قَاتِلٌ حَتَّى يُقْتَلَ». قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مُضْطَبَّحٌ تَحْتَ ذُنُوبِهِ وَخَطَايَاهُ، إِنَّ السَّيْفَ نَحَاءً لِلْخَطَايَا، وَأَدْخَلَ الْجَنَّةَ مِنْ أَمْرِ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ شَاءَ، وَمَنَافِقُ جَاهَدَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، فَإِذَا لَقِيَ الْعَدُوَّ قَاتِلٌ حَتَّى يُقْتَلَ، فَذَلِكَ فِي النَّارِ. إِنَّ السَّيْفَ لَا يَنْحُو الثَّقَاقِ». رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ.

٣٧٤٥ - وَعَنْ قُصَّالَةَ بِنِ عَبْدِ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الشُّهَدَاءُ أَرْبَعَةٌ: رَجُلٌ مُؤْمِنٌ جَيِّدُ الْإِيمَانِ لَقِيَ الْعَدُوَّ فَصَدَّقَ اللَّهُ حَتَّى قُتِلَ، فَذَلِكَ الَّذِي يَرْفَعُ النَّاسَ إِلَيْهِ أَعْيُنُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ هَكَذَا»، وَرَفَعَ رَأْسَهُ حَتَّى سَقَطَتْ قَلَنُوسُهُ، فَمَا أَدْرِي أَقَلَنُوسُوهُ عُمَرُ أَرَادَ أَمْ قَلَنُوسُوهُ النَّبِيُّ ﷺ، قَالَ: «وَرَجُلٌ مُؤْمِنٌ جَيِّدُ الْإِيمَانِ لَقِيَ الْعَدُوَّ فَكَأَنَّهَا ضَرَبَ جِلْدُهُ بِسَوْكٍ طَلَعَ مِنَ الْجُنَيْنِ أَتَادَ سَهْمٌ غَرِبَ فَقَتَلَهُ، فَهُوَ فِي الدَّرَجَةِ الثَّانِيَةِ، وَرَجُلٌ مُؤْمِنٌ خَلَطَ عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا لَقِيَ الْعَدُوَّ، فَصَدَّقَ اللَّهُ حَتَّى قُتِلَ، فَذَلِكَ فِي الدَّرَجَةِ الثَّالِثَةِ، وَرَجُلٌ مُؤْمِنٌ أَسْرَفَ عَلَى نَفْسِهِ لَقِيَ الْعَدُوَّ فَصَدَّقَ اللَّهُ حَتَّى قُتِلَ، فَذَلِكَ فِي الدَّرَجَةِ الرَّابِعَةِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٣٧٤٦ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أُمَّ الرُّبَيْعِ بِنْتَ الْبَرَاءِ وَهِيَ أُمُّ حَارِثَةَ بِنِ سَرَّافَةَ أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا تُحَدِّثُنِي عَنْ حَارِثَةَ، وَكَانَ قُتِلَ يَوْمَ بَدْرٍ أَصَابَهُ سَهْمٌ غَرِبٌ، فَإِنْ كَانَ فِي الْجَنَّةِ صَبِرْتُ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ اجْتَهَدْتُ عَلَيْهِ فِي الْبُكَاءِ، قَالَ: «يَا أُمَّ حَارِثَةَ، إِنَّهَا جَنَّانٌ فِي الْجَنَّةِ، وَإِنَّ ابْنَكَ أَصَابَ الْفِرْدَوْسُ الْأَعْلَى». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٧٤٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْغُرَضُ عَلَى أَوَّلِ ثَلَاثَةٍ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ: شَهِيدٌ، وَعَفِيفٌ مُتَعَفِّفٌ، وَعَبْدٌ أَحْسَنَ عِبَادَةَ اللَّهِ وَتَصَحَّ لِمَوَالِيهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣٧٤٨ - وَعَنْ حَسَنَاءِ بِنْتِ مُعَاوِيَةَ قَالَتْ: حَدَّثَنَا عُمَى قَالَ: قُلْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: مَنْ فِي الْجَنَّةِ؟ قَالَ: «النَّبِيُّ فِي الْجَنَّةِ، وَالشَّهِيدُ فِي الْجَنَّةِ، وَالْمَوْلُودُ فِي الْجَنَّةِ، وَالْوَلِيُّ فِي الْجَنَّةِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

١: قوله: «المولود» في نسخة: المراد بالمولود الصغير من أولاد المسلمين. وقال ابن الهمام: في «مسالكه»: وقد اختلف في سؤال أطفال المشركين وفي دخولهم الجنة أو النار، فتردد فيهم أبو حنيفة وغيره. وقد وردت فيهم أخبار -

٣٧٤٩ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: انْطَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ حَتَّى بَقُوا الْمَشْرُكِينَ إِلَى بَدْرٍ وَجَاءَ الْمُشْرِكُونَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قُومُوا إِلَى جَنَّتِهِ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ» قَالَ عُمَيْرُ بْنُ الْحُمَامِ: بَيْعَ بَيْعٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا يَحْمِلُكَ عَلَى قَوْلِكَ بَيْعَ بَيْعٍ» قَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَّا رَجَاءُ أَنْ أَكُونَ مِنْ أَهْلِهَا، قَالَ فَإِنَّكَ مِنْ أَهْلِهَا، قَالَ: فَأُخْرِجَ تَمَرَاتٍ مِنْ قَرْيَةٍ فَيَجْعَلَ يَأْكُلُ مِنْهُنَّ، ثُمَّ قَالَ: لَئِنْ أَتَانَا حَبِيبٌ حَتَّى آكُلَ تَمَرَاتِي، إِنَّهَا لِحَيَاةٍ طَوِيلَةٌ، قَالَ: فَزَمَى بِمَا كَانَ مَعَهُ مِنَ التَّمْرِ، ثُمَّ قَاتَلَهُمْ حَتَّى قُتِلَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٧٥٠ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَبْوَابَ الْجَنَّةِ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ»، فَقَامَ رَجُلٌ رَكُوبُ الْهَيْئَةِ فَقَالَ: يَا أَبَا مُوسَى، أَنْتَ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ هَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ، فَرَجَعَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ: أَفَرَأَى عَلَيْكُمْ السَّلَامَ، ثُمَّ كَسَرَ جَفَنَ سَيْفِهِ فَأَلْقَاهُ، ثُمَّ مَشَى بِسَيْفِهِ إِلَى الْعَدُوِّ فَضْرَبَ بِهِ حَتَّى قُتِلَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٧٥١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَثَلُ الْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ الصَّائِمِ الْقَائِمِ الْقَانِتِ بِآيَاتِ اللَّهِ، لَا يَفْتُرُ مِنْ صِيَامِهِ وَلَا صَلَاةٍ حَتَّى يَرْجِعَ الْمُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٧٥٢ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اِئْتَدَبَ اللَّهُ لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ،

= متحارضة، فالسبيل نفويض أمرهم إلى الله تعالى. وقال محمد بن الحسن: اعلم أن الله لا يعذب أحدا بلا ذنب له. وقال تلميذه ابن أبي شريف في شرحه: وقد نقل الأمر بالإمساك عن الكلام في حكمهم في الآخرة مطلقاً عن التقاسم بين محمد وعروة بن الزبير من رؤوس التابعين وغيرهما. وقد ضعف أبو البركات النسفي رواية التوقف عن أبي حنيفة، وقال: الرواية الصحيحة عنه أنهم في المشيئة لظاهر الحديث الصحيح، الله أعلم بما كانوا عاملين. وقد حكى فيهم الإمام النووي ثلاثة مذاهب، الأكثر أنهم في النار، الثاني: التوقف، الثالث الذي صححه: أنهم في الجنة! لحديث: «كل مولود يولد على الفطرة، ويميل إليه ما مر عن محمد بن الحسن، وفيهم أقوال أخر ضعيفة له. كذا في مرد المحتار».

لَا يُجْرَحُهُ إِلَّا إِيْمَانٌ بِي وَتَضْيِيقٌ بِرُسُلِي أَنْ^(١) أَرْجِعَهُ بِمَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ أَوْ أُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٧٥٣ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: «يُضْحَكُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ يَدْخُلَانِ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُ هَذَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلُ، ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَى الْقَاتِلِ فَيَسْتَشْهَدُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٧٥٤ - وَعَنْهُ عليه السلام أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَا يَجْتَمِعُ كَافِرٌ وَقَاتِلُهُ فِي النَّارِ أَبَدًا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٧٥٥ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَا يَلِجُ النَّارَ رَجُلٌ بَحَغَى مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ حَتَّى يَعُودَ اللَّيْلُ فِي الضَّرْعِ، وَلَا يَجْتَمِعُ عَلَى عَبْدٍ غِبَارٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَدُخَانُ جَهَنَّمَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ. وَزَادَ النَّسَائِيُّ فِي أُخْرَى: «فِي مَنْخَرِي مُسْلِمٌ أَبَدًا». وَفِي أُخْرَى لَهُ: «فِي جَوْفِ عَبْدٍ أَبَدًا وَلَا يَجْتَمِعُ الشُّحُّ وَالْإِيْمَانُ فِي قَلْبِ عَبْدٍ أَبَدًا».

٣٧٥٦ - وَعَنْ أَبِي عُبَيْسٍ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَا اغْبَرَّتْ قَدَمًا عَبْدٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَسَّهَ النَّارُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٧٥٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَا يُكَلِّمُ أَحَدٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِهِ، إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَجُرْحُهُ يَتَعَبُ، اللَّوْنُ لَوْنُ ذِمٍّ وَالرَّيْحُ رِيحُ مِسْكٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٧٥٨ - وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ عليه السلام أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «مَنْ قَاتَلَ فِي

(١) قوله: أَنْ أَرْجِعَهُ بِمَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ وَأُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ: قال الطَّبْرِيُّ: قوله: «أَوْ غَنِيمَةٍ» عطف على «أَجْرٍ» و«أُدْخِلَهُ» على «أَرْجِعَهُ». فيكون صلة «أَنْ». والتقدير: إِنْ لَمْ تَعَالَى أَجَابَ، الْخَارِجُ فِي سَبِيلِهِ، إِمَّا بَأَن يَرْجِعَهُ إِلَى مَسْكَنِهِ مَعَ أَجْرٍ بِلَا غَنِيمَةٍ، أَوْ أَجْرٍ مَعَ غَنِيمَةٍ، وَإِمَّا أَنْ يَسْتَشْهَدَ فَيَدْخُلَهُ الْجَنَّةَ. كَذَا فِي «الْمَرْقَاة».

سَبِيلِ اللَّهِ فُؤَادًا نَاقَةً فَقَدْ وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ، وَمَنْ جُرِحَ جُرْحًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ نُصِبَ نَصَبٌ فَإِنَّهَا نَجِيءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَعَزِّ مَا كَانَتْ، لَوْهَا لَوْ الرُّعْفَرَانِ وَرِيحُهَا رِيحُ الْمِسْكِ، وَمَنْ خَرَجَ بِهِ خَرَجٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَإِنَّ عَلَيْهِ ظَنَابِعَ الشَّهَادَةِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَالِي.

٣٧٥٩ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ فِيهِمْ، فَذَكَرَ لَهُمْ أَنَّ الْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَالْإِيمَانَ بِاللَّهِ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ، فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، تُكْفَرُ عَنِّي خَطَايَايَ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ، إِنْ قُتِلْتَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَنْتَ صَابِرٌ مُحْتَسِبٌ مُقْبِلٌ غَيْرُ مُدْبِرٍ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَيْفَ قُلْتَ؟» قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَتُكْفَرُ عَنِّي خَطَايَايَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ، وَأَنْتَ صَابِرٌ مُحْتَسِبٌ مُقْبِلٌ غَيْرُ مُدْبِرٍ، إِلَّا الدَّيْنُ» فَإِنْ جُرِبِلَ قَالَ لِي ذَلِكَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٧٦٠ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْقَتْلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُكَفِّرُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا الدَّيْنَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٧٦١ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَأْذَنَهُ فِي الْجِهَادِ، فَقَالَ: «أَخِي وَالْيَدَاكُ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَفِيهِمَا فِجَاهِدُ؟» رضي الله عنه مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٠٠ قوله: إلا الدين. هذا في فرض كفاية؛ لذلك قال في «رحمة الأمة»: «والنقص الأئمة على أن من لم يتعين عليه الجهاد لا يخرج إلا بإذن أبويه إن كان مسلمين، وإن من عليه دين لا يخرج إلا بإذن غريمه» وهذا في «المختار» وورد المختار: الجهاد فرض كفاية ابتداءً، إن قام به البعض سقط عن الكل، ولا أنموأ بتركه، لا يفرض على صبي وعبد وامرأة ومديون وغير ذلك غريمه، وفرض عين إن هجم العدو، فيخرج النكاح أي كل من ذكر من التمرة، والعبء والمديون وغيرهم. ولو بلا إذن، ويأنم الزوج ونحوه بالنسبة. «ذخيرة» انتهى. وفي شروح «الكنز»: لأن حقوقهم لا يظهر في مروض الأعيان، كما في الصلاة والصوم بخلاف ما قبل النصير؛ لأن بغيرهم يقام الفرض، فلا حاجة إلى إبطال حقوقهم.

١٠١ قوله: ففيها فجاهد. في «شرح السنة»: هذا في جهاد التطوع لا يخرج إلا بإذن الوالدين إذا كانا مسلمين. =

- وَفِي رِوَايَةٍ: «فَارْجِعْ إِلَى وَالِدَيْكَ فَأَخْسِنْ صُحْبَتَهُمَا».
- ٣٧٦٢ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعُدُوَّةُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رَوْحُهُ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.
- ٣٧٦٣ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رِبَاطٌ^(١) يَوْمٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.
- ٣٧٦٤ - وَعَنْ عُثْمَانَ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «رِبَاطٌ يَوْمٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ أَلْفِ يَوْمٍ فِيَمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَنَازِلِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالتَّسَائِيُّ.
- ٣٧٦٥ - وَعَنْ سَلْمَانَ الْقَارِيسِيِّ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «رِبَاطٌ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ وَفِيَّامِهِ، وَإِنْ مَاتَ جَرَى عَلَيْهِ عَمَلُهُ الَّذِي كَانَ يَعْمَلُهُ، وَأُجْرِي عَلَيْهِ رِزْقُهُ وَأَمِنَ الْفَقَاتَانُ^(٢)». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.
- ٣٧٦٦ - وَعَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كُلُّ مَيِّتٍ يُحْتَمُّ عَلَى عَمَلِهِ إِلَّا الَّذِي مَاتَ مُرَاطِبًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَإِنَّهُ يُنَمَّى لَهُ عَمَلُهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَيَأْمَنُ مِنْ فِتْنَةِ الْقَبْرِ^(٣)». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ، وَرَوَاهُ الدَّارِمِيُّ عَنْ عُقْبَةَ ابْنِ غَامِرٍ.
- ٣٧٦٧ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَيْنَانِ لَا تَعْسُهُمَا النَّارُ

= فَإِنْ كَانَ الْجِهَادُ فَرْضًا مَتَعِينًا فَلَا حَاجَةَ إِلَى إِذْنِهَا، وَإِنْ مَنَعَهَا عَصَاهَا وَخَرَجَ، وَإِنْ كَانَ كَافِرِينَ فَيُخْرَجُ بِدُونِ إِذْنِهَا، فَرْضًا كَانَ الْجِهَادُ أَوْ تَطَوُّعًا، وَكَذَلِكَ لَا يُخْرَجُ إِلَى شَيْءٍ مِنَ التَّطَوُّعَاتِ كَالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ وَالزِّيَارَةِ، وَلَا يَصُومُ التَّطَوُّعَ، إِذَا كَرِهَ الْوَالِدَانِ الْمُسْلِمَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا إِلَّا بِإِذْنِهَا. قَالَ ابْنُ الْهَمَامِ: لِأَنَّ طَاعَةَ كُلِّ مِنْهَا فَرْضٌ عَلَيْهِ، وَالْجِهَادُ لَمْ يَتَّعِنَ عَلَيْهِ. كَذَا فِي «الْمَرْقَاة».

(١) قوله: رباط يوم في سبيل الله إلخ: وقال في «الدر المختار»: ومن توبع الجهاد الرباط، وهو الإقامة في مكان ليس وراءه إسلام، هو المختار. وصح أن صلاة المرباط بخمس مائة ودرهمه بسبع مائة، وإن مات فيه أُجْرِي عليه عمله ورزقه، وأمن الفتان، وبعث شهيداً، أماناً من الفرع الأكبر، وتمامه في «الفتح».

عَيْنٌ بَكَتْ مِنْ حَسْبَةِ اللَّهِ وَعَيْنٌ بَاتَتْ تَحْرُسُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣٧٦٨ - وَعَنِ ابْنِ عَائِدٍ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي جَنَازَةِ رَجُلٍ، فَلَمَّا وُضِعَ قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: لَا تُصَلِّ عَلَيِّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنَّهُ رَجُلٌ فَاجِرٌ، فَالْتَفَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الثَّانِي، فَقَالَ: «هَلْ رَأَى أَحَدٌ مِنْكُمْ عَلَى عَمَلِ الْإِسْلَامِ؟» فَقَالَ رَجُلٌ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، حَرَسَ لَيْلَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَصَلَّى عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَحَتَّى عَلِيهِ التُّرَابُ، وَقَالَ: «أَصْحَابُكَ يَظُنُّونَ أَنَّكَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَأَنَا أَشْهَدُ أَنَّكَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ». وَقَالَ: يَا عُمَرُ، إِنَّكَ لَا تَسْأَلُ عَنْ أَعْمَالِ الثَّانِي، وَلَكِنْ تَسْأَلُ عَنِ الْفِطْرَةِ. رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٣٧٦٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مِنْ خَيْرِ مَعَالِشِ الثَّانِي لَهُمْ رَجُلٌ مُمَسِّكٌ عِتَانَ فَرَسِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، يُطِيرُ عَلَى مَشْيِهِ كُلَّمَا سَمِعَ هَيْعَةً أَوْ فَرْعَةً طَارَ عَلَيْهِ، يَبْتَغِي الْقَتْلَ وَالْمَوْتَ مَظَانَّةً، أَوْ رَجُلٌ (١) فِي غَنِيْمَةٍ فِي رَأْسِ شَعْفَةٍ مِنْ هَذِهِ الشَّعَفِ، أَوْ بَظَنٍ وَادٍ مِنْ هَذِهِ الْأَوْدِيَةِ، يُقِيمُ الصَّلَاةَ، وَيُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَيَعْبُدُ رَبَّهُ حَتَّى يَأْتِيَهُ الْيَقِينُ، لَيْسَ مِنَ الثَّانِي إِلَّا فِي خَيْرٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(١) قوله: أو رجل في غنيمة في رأس شعبة الخ: فإن النووي: في الحديث دليل لمن قال بتفضيل العزلة على الخلطة. وفي ذلك خلاف مشهور، فمذهب الشافعي وأكثر العلماء: أن الاختلاط أفضل بشرط رجاء السلامة من الفتن، ومذهب طوائف من الزهاد أن الاعتزال أفضل. واستدلوا بالحديث، وأجاب الجمهور بأنه محمول على زمان الفتن والحروب، أو فيمن لا يسلم الناس منه، ولا يصبر على أداها. وقد كانت الأنبياء صلوات الله عليهم وجاهير الصحابة والتابعين والعلماء والزهاد مختطفين، ويحصلون منافع الاختلاط بشهود الجمعة والجماعة والجنائز وعبادة المبرض وحل الذكر وغير ذلك. كذا في «المراقبة». وقان في «العالمية»: وعن أبي يوسف: لا يكره أن يجتمع قوم فيعتزلوا إلى موضع، ويمتنعوا عن العيادات، ويعبدون الله تعالى فيه، ويقرعون أنفسهم لذلك، وكسب الحلال والزم الجماعة والجماعات في الأعمار أحب والأزم. كذا في «التائخاتية» انتهى. ويؤيده ما وقع في رواية أبي هريرة بعد ذلك: «لا تفعل الخ».

٣٧٧٠ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: مَرَّ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِشُعْبٍ فِيهِ عُيَيْنَةٌ مِنْ مَاءٍ عَذْبَةٍ فَأَعْجَبَتْهُ لَطِيبُهَا، فَقَالَ: لَوْ اعْتَزَلْتُ النَّاسَ، فَأَقُمْتُ فِي هَذَا الشُّعْبِ. فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «لَا تَفْعَلْ؛ فَإِنَّ مَقَامَ أَحَدِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ سَبْعِينَ عَامًا، أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَيُدْخِلَكُمُ الْجَنَّةَ، اعْزُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، مَنْ قَاتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَوَاقَةً نَاقَةً وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣٧٧١ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه قَالَ خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَرِيَّةٍ، فَمَرَّ رَجُلٌ بِغَارٍ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ مَاءٍ قَالَ: فَحَدَّثْتُ نَفْسَهُ بِأَنْ يُقِيمَ فِيهِ، وَيَتَخَلَّى مِنَ الدُّنْيَا، فَاسْتَأْذَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنِّي لَمْ أَهْبِثْ بِالْيَهُودِيَّةِ وَلَا بِالنَّصْرَانِيَّةِ، وَلَكِنِّي بَعِثْتُ بِالْخَيْفِيَّةِ السَّمْحَةِ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بَيْنَ يَدَيْهِ لَعَدُوَّةٌ أَوْ رَوْحَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، وَلَمَقَامُ أَحَدِكُمْ فِي الصَّفِّ خَيْرٌ مِنْ صَلَاتِهِ سِتِينَ سَنَةً». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٣٧٧٢ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قُفْلَةٌ كَغَزْوَةٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٧٧٣ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِلْغَازِيِ»^(١) أَجْرُهُ وَلِلْجَاعِلِ أَجْرُهُ وَأَجْرُ الْغَازِيِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٧٧٤ - وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ رضي الله عنه سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «سَتَفْتَحُ عَلَيْكُمْ الْأَمْصَارَ، وَتَكُونُ جُنُودٌ مُجَنَّدَةٌ تُقْطَعُ عَلَيْكُمْ فِيهَا بُعُوثٌ، فَيَكْرَهُ الرَّجُلُ مِنْكُمْ التَّبْعُثَ فِيهَا،

(١) قوله: وللجاعل أجره وأجر الغازي: قال ابن الملك: الجاعل من يدفع جعلا أي أجرة إلى غاز ليعزوه. وهذا عندنا صحيح، فيكون للغازي أجر سعيه، وللجاعل أجران أجر إعطائه المال في سبيل الله وأجر كونه سببا لغزو ذلك الغدزي. ومنعه الشافعي، وأوجب رده إن أخذه. وفي شرح السنة: فيه ترغيب للجاعل ورخصة للمجعول له. واختلفوا في جواز أخذ الجعيل على الجهاد، فرخص فيه الزهري ومالك وأصحاب أبي حنيفة، ولم يجوزوه قوم. وقال الشافعي: لا يجوز أن يعزوه بجعل، فإن أخذه فعليه رده.

فَيَتَخَلَّصُ مِنْ قَوْمِهِ، ثُمَّ يَتَصَفَّحُ الْقَبَائِلَ يَغْرِضُ^(١) نَفْسَهُ عَلَيْهِمْ: مَنْ أَكْفِيهِ بَعَثَ كَذَا،
أَلَا وَذَلِكَ الْأَجِيرُ إِلَى آخِرِ قَطْرَةٍ مِنْ دَمِهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٧٧٥ - وَعَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ^(٢)، قَالَ: أَذِنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْغَزْوِ، وَأَنَا شَيْخٌ كَبِيرٌ
لَيْسَ لِي خَادِمٌ، فَالْتَمَسْتُ^(٣) أَجِيرًا يَكْفِيَنِي، فَوَجَدْتُ رَجُلًا سَمِيْتُ لَهُ ثَلَاثَةٌ دَنَائِيرَ فَلَمَّا
حَضَرَتْ غَنِيمَتُهُ أَرَدْتُ أَنْ أُجْرِيَ لَهُ سَهْمَهُ فَذَكَرْتُ الدَّنَائِيرَ، فَجِئْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرْتُ لَهُ،
فَقَالَ: «مَا أَجِدُ لَهُ فِي غَزَوَاتِهِ هَذِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ إِلَّا دَنَائِمَةٌ الَّتِي سَمَى». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٧٧٦ - وَعَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ مِنْ جَهَرٍ^(٤) غَارِيًا فِي
سَبِيلِ اللَّهِ فَقَدْ غَرَا، وَمَنْ خَلَفَ غَارِيًا فِي أَهْلِهِ بِخَيْرٍ فَقَدْ غَرَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٧٧٧ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ^(٥)، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَمْ يَغْزِ أَوْ يُجَهِّزْ غَارِيًا أَوْ
يُخْلَفَ غَارِيًا فِي أَهْلِهِ بِخَيْرٍ أَصَابَهُ اللَّهُ بِقَارِعَةٍ قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٧٧٨ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ^(٦) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ بَعْثًا إِلَى بَنِي لُحْيَانَ مِنْ
هُذَيْلٍ، فَقَالَ: لِيُتَبِعْتُ مِنْ كُلِّ رَجُلَيْنِ أَحَدَهُمَا وَالْأُجْرُ بَيْنَهُمَا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(١) قوله: يغرض نفسه عليهم من أكفيه بعث كذا إلخ: قال في «رحمة الأمة»: هل نصح الاستتابة في الجهاد أم لا؟ قال
أبو حنيفة والشافعي وأحمد: لا، سواء كانت يجعل أو أجره أو تبرع، وسواء تعين على المستناب أم لم يتعين. وقال
مالك: تصح إذا كانت يجعل، ولم يكن الجهاد متعيناً على النائب كالعبد والأمة.

(٢) قوله: فالتمست أجيراً يكفيني إلخ: قال في «العالمية»: إن كان الأجير مع العسكر. قال محمد: إن ترك
خدمة صاحبه، وقاتل استحق السهم، وإن لم يترك الخدمة فلا شيء له. والأصل أن من دخل للقتال استحق السهم،
فقاتل أو لم يقاتل، ومن دخل لغير القتال لم يستحق إلا أن يقاتل، وهو من أهل القتال، ومن دخل مقاتلاً مع العسكر،
فقاتل أو لم يقاتل لغرض أو غيره فله سهمه: إن كان فارساً ففارس أو راجلاً فراجل، ومن دخل مقاتلاً لم أبهر ثم
تخلص قبل إخراج الغنيمة فله سهمه. كذا في «الراجح المذهب».

(٣) قوله: من جهز غارياً إلخ: وقال في «النور المستحضر»: وعرف الجهاد ابن النكاح بأنه بذل الوسع في القتال في سبيل
الله مباشرة أو معاونته بهل أو رأي أو تكبير صوت أو غير ذلك.

٣٧٧٩ - وَعَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حُرْمَةُ نِسَاءِ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ كَحُرْمَةِ أُمَّهَاتِهِمْ، وَمَا مِنْ رَجُلٍ مِنَ الْقَاعِدِينَ يَخْلُفُ رَجُلًا مِنَ الْمُجَاهِدِينَ فِي أَهْلِهِ فَيُخَوِّنُهُ فِيهِمْ إِلَّا وَقَفَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَأْخُذُ مِنْ عَمَلِهِ مَا شَاءَ، فَمَا ظَنُّكُمْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٧٨٠ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «جَاهِدُوا^(١) الْمُشْرِكِينَ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَالسِّنِّيَّةِكُمْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ.

٣٧٨١ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْمُؤْمِنُونَ فِي الدُّنْيَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَجْزَاءٍ: الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَزْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَالَّذِي يَأْمَنُهُ النَّاسُ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ، ثُمَّ الَّذِي إِذَا أَشْرَفَ عَلَى طَمَعٍ تَرَكَهُ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٣٧٨٢ - وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ وَأَبِي أَمَامَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَعِمْرَانَ بْنِ الْحُصَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كَلَّمَهُمْ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

(١) قوله: جاهدوا المشركين، أي: وهو بظاهره يشمل الحرم والأشهر الحرم والبذر بالقتل، قال ابن القيم: وتلك الكفار الذين لم يسلموا وهم من مشركي العرب أو لم يسلموا ولم يعطوا الجزية من غيرهم واجب، وإن لم يبدؤوا؛ لأن الأدلة الموجبة له لم تنقيد الوجوب بينهم. كذا في «المعرفة». وفي «الدر المختار»: وأما قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَلَّوْهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ﴾ (البقرة: ١٩١) ومحرمه في الأشهر الحرم فمفسوخ بالعمومات، كـ ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ (التوبة: ٥)، انتهى. وقال في «رد المختار»: ثم اعلم أن الأمر بالقتال نزل مرتين، فقد كان ﷺ مأمورا أولا بالتبليغ والإعراض ﴿فَاصْطَرَّحْ بِنَا قَوْمُكَ وَاعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾ (الحجر: ٩٤)، ثم بالمجادلة بالأحسن ﴿وَإِذْغِ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ﴾ (النحل: ١٢٥) الآية، ثم أذن لهم بالقتال ﴿وَإِنْ لِبُذِينَ يُفْتَنُونَ﴾ (الحج: ٣٩) الآية، ثم أمروا بالقتال ﴿فَإِنْ تَنَلَّوْهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ﴾ (البقرة: ١٩١)، ثم أمروا به بشرط انسلاخ الأشهر الحرم ﴿وَإِذَا أَمْسَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ (التوبة: ٥)، ثم أمروا به مطلقا ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (البقرة: ٢٤٤) الآية، واستقر الأمر على هذا، سرخصي ملخصا.

أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَرْسَلَ بِنَفَقَةٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَقَامَ فِي بَيْتِهِ فَلَهُ بِكُلِّ دِرْهَمٍ سَبْعُ مِائَةٍ دِرْهَمٍ، وَمَنْ عَزَا بِنَفْسِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَنْفَقَ فِي وَجْهِ ذَلِكَ فَلَهُ بِكُلِّ دِرْهَمٍ سَبْعُ مِائَةِ أَلْفٍ دِرْهَمٍ»، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه.

٣٧٨٣ - وَعَنْ حُرَيْمِ بْنِ قَاتِلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَنْفَقَ نَفَقَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ كُتِبَتْ لَهُ بِسَبْعِ مِائَةِ ضَعْفٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالتَّسَالِيُّ.

٣٧٨٤ - وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ بِنَاقَةٍ مَخْطُومَةٍ فَقَالَ: هَذِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَكَ بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ سَبْعُ مِائَةِ نَاقَةٍ كُلُّهَا مَخْطُومَةٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٧٨٥ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّدَقَاتِ ظِلٌّ فُسْطَاطٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَمَنْعَةٌ خَادِمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ ظُرُوقَةٌ فَحَلٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣٧٨٦ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ حُبَيْشٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ سُبُلَ أَيْ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «طَوْلُ الْقِيَامِ» قِيلَ: فَأَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «جَهْدُ الْمُقِلِّ»، قِيلَ: فَأَيُّ الْهَجْرَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «مَنْ هَجَرَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ» قِيلَ: فَأَيُّ الْجِهَادِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «مَنْ جَاهَدَ الْمُشْرِكِينَ بِمَالِهِ وَنَفْسِهِ» قِيلَ: فَأَيُّ الْقَتْلِ أَشْرَفُ؟ قَالَ: «مَنْ أَهْرَبَ دَمُهُ وَعُقِرَ جَوَادُهُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَفِي رِوَايَةِ التَّسَالِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ أَيْ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «إِيْسَانٌ لَا شَكَّ فِيهِ، وَجِهَادٌ لَا غُلُولَ فِيهِ، وَحَاجَةٌ مَبْرُورَةٌ»، قِيلَ: فَأَيُّ الصَّلَاةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «طَوْلُ الْقُتُوبِ» ثُمَّ اتَّفَقَا فِي الْبَاقِي.

٣٧٨٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْشُوا السَّلَامَ وَأَطِيعُوا الصَّغَامَ وَاضْرِبُوا الْهَامَ ثُورُوا الْجِنَانَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣٧٨٨ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجَعَ مِنْ غَزْوَةِ تَبُوكَ قَدَنَا مِنَ الْمَدِينَةِ فَقَالَ: «إِنَّ بِالْمَدِينَةِ أَقْوَامًا مَا سِرْتُمْ مَسِيرًا وَلَا قَطَعْتُمْ وَادِيًا إِلَّا كَانُوا مَعَكُمْ». وَفِي رِوَايَةٍ: «إِلَّا شَرَكُوكُمْ فِيهِ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَهُمْ بِالْمَدِينَةِ؟ قَالَ: «وَهُمْ بِالْمَدِينَةِ، حَبَسَهُمُ الْعُدْرُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ جَابِرٍ.

٣٧٨٩ - وَعَنْ سَهْلِ ابْنِ حَنْظَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَأَلَ اللَّهَ الشَّهَادَةَ بِصِدْقِي بَلَّغَهُ اللَّهُ مَنَازِلَ الشَّهَدَاءِ وَإِنْ مَاتَ عَلَى فِرَاشِهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٧٩٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَغْزُ وَلَمْ يُحَدِّثْ^(١) بِهِ نَفْسَهُ مَاتَ عَلَى شُعْبَةٍ مِنْ نِفَاقٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٧٩١ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَفِيَ^(٢) اللَّهَ بِغَيْرِ أَثَرٍ مِنْ جِهَادٍ لَفِيَ اللَّهَ وَفِيهِ ثَلَاثَةٌ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.

٣٧٩٢ - وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ شَيْءٌ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ مِنْ قَطْرَتَيْنِ وَأَثَرَيْنِ: قَطْرَةٌ مِنْ دُمُوعٍ فِي خَشْيَةِ اللَّهِ، وَقَطْرَةٌ دَمٍ تُهْرَاقُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَأَمَّا الْأَثَرَانِ فَأَثَرٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَأَثَرٌ فِي فَرِيضَةٍ مِنْ فَرَائِضِ اللَّهِ تَعَالَى». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٣٧٩٣ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَنْ يَبْرَحَ هَذَا الدِّينُ

(١) قوله: ولم يحدث به نفسه إلخ: ولا يظهر أنه عام، ويجب على كل مؤمن أن ينوي الجهاد، إما بطريق فرض الكفاية أو على سبيل فرض العين إذا كان الغير عامًا. كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: من لفى الله بغير أثر من جهاد إلخ: أي من مات بغير علامة من علامات الغزو من جراحة أو غبار طريق أو تعب بدن أو صرف مال أو تهيتة أسباب وتعبية أسلحة، «لفى» الله وفيه ثلثة: أي خلل ونقصان بالنسبة إلى كيان سعادة الشهادة ومجاهدة المجاهد، ويمكن أن يكون الحديث مقيدًا بمن فرض عليه الجهاد، ومات من غير الشروع في تهيتة الأسباب الموصلة إلى المراء، منقطع من «المراقبة».

قَائِمًا يُقَاتِلُ عَلَيْهِ عِصَابُهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٧٩٤ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ عَلَى مَنْ نَاوَاهُمْ حَتَّى يُقَاتِلَ آخِرُهُمُ الْمَسِيحُ الدَّجَالُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٧٩٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَعُدُّونَ الشَّهِيدَ فِيكُمْ؟» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، قَالَ: «إِنَّ شُهَدَاءَ أُمَّتِي إِذَا لَقِيتُ» قَالُوا: فَمَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «مَنْ قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ مَاتَ فِي الطَّاعَةِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ مَاتَ فِي الْبَطْنِ فَهُوَ شَهِيدٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٧٩٦ - وَعَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ فَصَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمَاتَ أَوْ قُتِلَ أَوْ وَقَصَهُ قَرَسُهُ أَوْ بَعِيرُهُ أَوْ لَدَغَتْهُ هَامَةٌ أَوْ مَاتَ عَلَى فَرَسِهِ أَوْ يَأْتِي خَنْفٍ شَاءَ اللَّهُ فَإِنَّهُ شَهِيدٌ وَإِنَّ لَهُ الْجَنَّةَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٧٩٧ - وَعَنْ أُمِّ حَرَامٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمَائِدُ فِي الْبَحْرِ الَّذِي يُصِيبُهُ النِّقْيُ لَهُ أَجْرُ شَهِيدٍ وَالْعَرِيقُ ^(١) لَهُ أَجْرُ شَهِيدَيْنِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٧٩٨ - وَعَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه أَنَّهُ سَمِعَهُ

^(١) قوله: إن شهداء أمتي إذا لقيت إلهي: وقال في «الدر المختار»: وكل ذلك في الشهيد الكامل، وإلا فالمرتب شهيد الآخرة، وكذا الجنب ونحوه من قصد العدو، فأصاب نفسه، والغريق والخرق والغريب والمهدوم عليه والمبطون والمطعون والنفساء والميت ليلة الجمعة وصاحب ذات الجنب، ومن مات وهو يطلب العلم، وقد عدهم السيوطي نحو الثلاثين.

^(٢) قوله: والغريق له أجر شهيدين: اختلفوا في شهيد البحر أهو أفضل أم شهيد البر؟ فنقل قوم: شهيد البر. وقال قوم: شهيد البحر. قال أبو عمر: ولا خلاف بين أهل العلم أن البحر إذا رجع لم يجر ركوبه لأحد يوجه من الوجود في حين ارتجاعه، والذين رجحوا شهيد البحر احتجوا بهذا الحديث، كذا في «عمدة القاري».

يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ عَلَى أُمَّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ فَتُطْعِمُهُ، وَكَانَتْ أُمُّ حَرَامٍ تَحْتَ عِبَادَةِ بَنِي الصَّامِتِ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا، فَأَطْعَمَتْهُ وَجَعَلَتْ تَقْلِي رَأْسَهُ، فَتَنَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: وَمَا يَضْحِكُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «نَاسٌ مِنْ أُمَّي، عُرِضُوا عَلَيَّ غُرَاةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ، يَرْكَبُونَ^(١) تَبِيعَ هَذَا الْبَحْرِ مُلُوكًا عَلَى الْأَسِيرَةِ، أَوْ مِثْلَ الْمُلُوكِ عَلَى الْأَسِيرَةِ» - شَكَ إِسْحَاقُ - قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اذْعُ اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، فَدَعَا لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

ثُمَّ وَضَعَ رَأْسَهُ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ، فَقُلْتُ: وَمَا يَضْحِكُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «نَاسٌ مِنْ أُمَّي عُرِضُوا عَلَيَّ غُرَاةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ» كَمَا قَالَ فِي الْأَوَّلِ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اذْعُ اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، قَالَ: «أَنْتِ مِنَ الْأَوَّلِينَ» فَزَكَّيْتُ الْبَحْرَ فِي زَمَانٍ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، فَصُرِعَتْ عَنْ دَائِبَتِهَا حِينَ خَرَجَتْ مِنَ الْبَحْرِ فَهَلَكَتْ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى.

(١) قوله: يركبون تباع هذا البحر: فيه دلالة على ركوب البحر للغزو. وقال سعيد بن المسيب: كان أصحاب النبي ﷺ يتجرون في البحر، منهم طلحة وسعيد بن زيد، وهو نزل جمهور العلماء إلا عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنهما فإنهما منعوا من ركوبه مطلقاً، ومنهم من حمله على ركوبه لطلب الدنيا لا الآخرة، وكره مالك ركوبه للنساء مطلقاً، لها يخالف عليهن من أن يطلع منهن أو يطلعن على عودة، وخصه بعضهم بالسفن الصغار دون الكبار، والحديث بخدش فيه. فإن قلت: روى أبو داود من حديث ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يركب البحر إلا حاجاً أو معتمراً أو غازياً» فإن تحت البحر نارا، وتحت النار بحرا؟

قلت: هذا حديث ضعيف، ولما رواه الخلال في علله من حديث ليث عن مجاهد عن عبد الله بن عمر يرفعه قال: قال ابن معين: هذا عن النبي ﷺ منكر. كذا في «دعممة القاري». وقال في «العالمية»: إذا أراد أن يركب السفينة في البحر لتجارة أو لغيرها، فإن كان بحال لو غرقت السفينة أمكنه دفع الغرق عن نفسه بكل سبب يدفع الغرق به حل له الركوب في السفينة، وإن كان لم يمكنه دفع الغرق بكل ما يدفع به الغرق لا يحل له الركوب.

٣٧٩٩ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ غَارِيَةٍ أَوْ سَرِيَةٍ تَغْزُوا^(١) فَتَغْنَمُ وَتَسْلَمُ إِلَّا كَانُوا قَدْ تَعَجَّلُوا ثَلَاثِي أَجُورِهِمْ، وَمَا مِنْ غَارِيَةٍ أَوْ سَرِيَةٍ تُخْفِقُ وَتُصَابُ إِلَّا تَمَّ أَجُورُهُمْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٨٠٠ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: الرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِلْمَغْنَمِ، وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِلدَّكْرِ، وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِيَرَى مَكَانَهُ، فَمَنْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ قَالَ: «مَنْ^(٢) قَاتَلَ لِيَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٨٠١ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ غَزَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَمْ يَبْذُرْ إِلَّا عَقَالًا فَلَهُ مَا نَوَى». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ.

٣٨٠٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَجُلٌ يُرِيدُ الْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَهُوَ يَتَّبِعِي عَرَضًا مِنْ عَرَضِ الدُّنْيَا؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا^(٣) أَجْرَ لَهُ». رَوَاهُ أَبُو ذَاوُدَ.

٣٨٠٣ - وَعَنْ مُعَاذٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعَزُورُ غَزَوَانِ، فَأَمَّا مَنْ ابْتَغَى وَجْهَ اللَّهِ وَأَطَاعَ الْإِمَامَ وَأَتَقَى الْكَرِيمَةَ وَبَاسَرَ الشَّرِيكَ وَاجْتَنَبَ الْفُسَادَ فَإِنَّ ثَوْمَهُ وَنُبْهَهُ

(١) قوله: تغزوا فتغنم وتسلم، إلا أنهم إذا قاموا فادعجوا لثلاثي أجورهم الخ: تأويله أنه كان مقصود: الجهاد ولا يرغب معه في الغنمة، وأما إذا كان معظم مقصوده الجهاد، ويرغب معه في الغنمة فهو داخل في قوله تعالى: لَا تَبْتَغُوا فَتَغْنَمُ وَتَسْلَمُ (البقرة: ١٩٨) يعني التجارة في طريق الخيخ، فكأنه لا يحرم ثواب الحج، فكأن الجهاد، ومن يريد الجهاد، ومراده في الحقيقة الهال، فهذا كان حال المتنافقين ولا أجر له، أو يكون معظم مقصوده الهال، وفي مثله قال ﷺ الذي استؤجر على الجهاد بدينارين: «إنما لك ديناران في الدين والآخرة». أخرجه في ورد المحتارة.

(٢) قوله: من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله. قال في «الفتح»: والحاصل مما ذكر أن القتال منشؤه القوة العقلية، والقوة الغضبية والقوة الشهوانية، ولا يكون في سبيل الله إلا الأول. كذا في «ذيل الأوطار».

(٣) قوله: لا أجر له، إذا لم يغز لله، وأما إذا غزا لله، وقصد حصول الغنمة فلا شك أن له الأجر، نعم، أنقص من أجر من غزا لله ولم يقصد الغنمة. كذا في «المراقبة».

أَجْرُ كُلِّهِ، وَأَمَّا مَنْ عَزَا فَخْرًا وَرِيَاءً وَسَمْعَةً وَعَصَى الْإِمَامَ وَأَفْسَدَ فِي الْأَرْضِ فَإِنَّهُ لَمْ يَرْجِعْ بِالْكَفَافِ». رَوَاهُ مَالِكٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ.

٣٨٠٤ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَخْبِرْنِي عَنِ الْجِهَادِ، فَقَالَ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو، إِنْ قَاتَلْتَ صَابِرًا مُحْتَسِبًا بَعَثَكَ اللَّهُ صَابِرًا مُحْتَسِبًا، وَإِنْ قَاتَلْتَ مُرَائِيًا مُكَايَرًا بَعَثَكَ اللَّهُ مُرَائِيًا مُكَايَرًا، يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو، عَلَى أَيِّ حَالٍ قَاتَلْتَ أَوْ قُتِلْتَ بَعَثَكَ اللَّهُ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٨٠٥ - وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «أَعَجَزْتُمْ إِذْ بَعَثْتُ رَجُلًا مِنْكُمْ فَلَمْ يَمُضِ^(١) لِأَمْرِي أَنْ تَجْعَلُوا مَكَانَهُ مَنْ يَمُضِي لِأَمْرِي». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

بَابُ إِعْدَادِ آلَةِ الْجِهَادِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطٍ

الْحَبْلِ يُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾

(الأنفال: ١٠)

٣٨٠٦ - وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَهُوَ عَلَى الْيَسْتَبْرِ يَقُولُ: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾^(١) أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمِّيَ أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمِّيَ أَلَا

(الأنفال: ١٠)

إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمِّيَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

١ - قوته: علم يبخس لأمره أن يجعلوا مكانه من يمضي لأمره: أي يكره تقليد الفاسق يعزل بالفسق إلا لفنته. والمراد أنه يستحق العزل، ولذلك لم يقل: يمدون، فإنه في «الفر المختار» و«رد المحتار».

٢ - قوله: أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمِّيَ إلخ: قال في «المسوى»: وليس المراد بذلك الحصر، بل بيان الفرد الكامل من الموارد، انتهى. وذلك في «نيل الأوطار»: قال القرطبي: إنما فسر القوة بالرمي، وإن كانت القوة تظهر بعدد غيره من آلات الحرب؛ فكمون الرمي أشد نكابة في العدو وأسهل مؤنة له؛ لأنه قد يرمي رأس الكتيفة فيصاب فينهزم من خلفه. ويكرر ذلك للترغيب في تعلمه وإعداد الآلة، وفيه دليل على مشروعية الاشتغال بتعليم آلات الجهاد والتمرن فيها، والعناية في إعدادها ليمرن بذلك على الجهاد ويتدرب فيه ويبرؤ من أعضائه.

٣٨٠٧ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «سَتَفْتَحُ عَلَيْكُمْ أَرْضُونَ وَيَكْفِيكُمْ اللَّهُ، فَلَا يَعْجِزُ أَحَدُكُمْ أَنْ يُلْهَوْ بِأَسْهُمِهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٨٠٨ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ عَلِمَ الرَّمِيَّ ثُمَّ تَرَكَهُ فَلَيْسَ مِنَّا أَوْ قَدْ عَصَى». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٨٠٩ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ بِالسَّهْمِ الْوَاحِدِ ثَلَاثَةَ نَفَرٍ الْجَنَّةَ: صَانِعَهُ يَحْتَسِبُ فِي صَنْعَتِهِ الْحَيَّرَ، وَالرَّامِيَ بِهِ، وَمُنْبِلُهُ. وَارْمُوا وَارْكَبُوا، وَأَنْ تَرْمُوا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ تَرْكَبُوا، كُلُّ شَيْءٍ يُلْهَوْ بِهِ الرَّجُلُ الْمُسْلِمُ بَاطِلٌ إِلَّا رَمِيَهُ» بِقَوْسِهِ وَتَأْيِيدِيهِ فَرَسَهُ وَمَلَأَعَيْنَتَهُ أَهْلُهُ فَإِنَّهُمْ مِنَ الْحَقِّ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ. وَزَادَ أَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ: «وَمَنْ تَرَكَ الرَّمِيَّ بَعْدَ مَا عَلِمَهُ رَغْبَةً عَنْهُ فَإِنَّهَا نِعْمَةٌ تَرَكَهَا - أَوْ قَالَ -: كَفَرَهَا».

٣٨١٠ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ أَبُو طَلْحَةَ يَتَرَسُّ ^(١) مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِتُرْسٍ وَاحِدٍ، وَكَانَ أَبُو طَلْحَةَ حَسَنَ الرَّمِيِّ، فَكَانَ إِذَا رَمَى تَشَرَّفَ النَّبِيُّ ﷺ، فَيَنْظُرُ إِلَى مَوْضِعِ نَبْلِهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

(١) قوله: رَمِيَهُ بِقَوْسِهِ: وقال في هذا المعهود: ولم يكن في زمان رسول الله ﷺ في الحرب إلا رمي السهام فيدخل، بل يعوض عنه فيه ما يرمي به من الرصاص بالبندقية والعدانغ وغير ذلك من آلات الحرب الجديدة المستعملة في هذا الزمان، فإنها أغنت عن رمي السهام بالقوس وعظفته. وقال النووي: وفي هذه الأحاديث فضيلة الرمي والمناضلة والاعتناء بذلك بنية الجهاد في سبيل الله تعالى، وكذلك المتأقفة وسائر أنواع استعمال السلاح، وكذا المسابقة بالحيل وغيرها كما سبق في بابها. والمراد بهذا كله التمرن على القتال والتدريب والتحقق فيه ورياضة الأعضاء بذلك.

(٢) قوله: يَتَرَسُّ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِتُرْسٍ وَاحِدٍ: قال ابن المنبر: فيه دفع من يتخيل أن اتخاذ هذه الآلات ينافي التوكل والحق أن الخدر لا يرد القدر، ولكن يضيئ مسلك الوسوسة لما طبع عليه البشر، «لننطق من أفصح الباري».

٣٨١١ - وَعَنْ أَبِي حَجَّجٍ السُّلَمِيِّ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ بَلَغَ بِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ لَهُ دَرَجَةٌ فِي الْجَنَّةِ، مَنْ رَمَى بِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ عِدْلُ مُحَرَّرٍ، وَمَنْ شَابَّ شَيْبَةً فِي الْإِسْلَامِ كَانَتْ لَهُ نُورًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ الْفَضْلُ الْأَوَّلُ وَالنَّسَائِيُّ الْأَوَّلُ وَالثَّانِي وَالتِّرْمِذِيُّ الثَّانِي وَالثَّالِثُ، وَفِي رِوَايَتِهِمَا: «مَنْ شَابَّ شَيْبَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ بَدَلٌ فِي الْإِسْلَامِ».

٣٨١٢ - وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رضي الله عنه قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى قَوْمٍ مِنْ أَسْلَمَ يَتَنَاضِلُونَ بِالسُّوقِ، فَقَالَ: «ارْمُوا بَنِي إِسْمَاعِيلَ؛ فَإِنْ أَبَاكُمْ كَانَ رَامِيًا، وَأَنَا مَعَ بَنِي فَلَانٍ» لِأَحَدِ الْفَرِيقَيْنِ، فَأُمْسَكُوا بِأَيْدِيهِمْ، فَقَالَ: «مَا لَهُمْ؟» قَالُوا: وَكَيْفَ نَرْمِي وَأَنْتَ مَعَ بَنِي فَلَانٍ؟ قَالَ: «ارْمُوا وَأَنَا مَعَكُمْ كُلَّكُمْ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٨١٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: سَأَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَبَقْتُهُ، فَلَبِثْنَا حَتَّى إِذَا رَهَقَنِي اللَّحْمُ سَأَلَنِي فَسَبَقَنِي، فَقَالَ: «هَذِهِ بَيْتُكَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

٣٨١٤ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَتْ نَاقَةٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ تُسَمَّى الْعُصْبَاءَ وَكَانَتْ لَا تُسَبِّقُ، فَجَاءَ أُعْرَابِيٌّ عَلَى قَعُودٍ لَهُ فَسَبَقَهَا، فَاشْتَدَّ ذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ لَا يَرْفَعَ شَيْئًا مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا وَضَعَهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٨١٥ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَابَقَ بَيْنَ الْحَيْلِ الَّتِي أُضْمِرَتْ مِنَ الْحَقْفَاءِ، وَأَمَدَهَا نَبِيَّةُ الْوُدَاعِ وَبَيْنَهُمَا سِتُّةٌ أُمِّيَالٍ، وَسَابَقَ بَيْنَ الْحَيْلِ الَّتِي لَمْ تُضْمَرْ مِنَ النَّبِيَّةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ وَبَيْنَهُمَا مِيلٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

«قول: سَابَقَ بَيْنَ الْحَيْلِ إلخ.» قال في «الذخيرة المختارة» وأورد المختارة: «ولا بأس بالمناسبة في الرمي والفرس والبغل والحصان كذا في «المفرد» و«المجمع» ومثله في «المختارة» و«المواهب» و«ذوق البحار». وأورد المصنف هنا خلافا لما ذكره في مسائل شتى، أي قيل كتاب الفرائض حيث اقتصر على الفرس والإبل والأرجل ونومي، ومنه =

= في «الكتبة» و«الزليعي» وأقره ائشارح هناك حيث قال: ولا يجوز الاستباق في غير هذه الأربعة كالبغل والجعل، وأما بلا جعل فيجوز في كل شيء، ونحوه في «الزليعي». ومثله في «الذخيرة» و«الخاتبة» و«التقرحانية». والحاصل: أن الحافر المذكور في الحديث عام، فمن نظر إلى عمومه أدخل البغل والحمار، ومن نظر إلى العنة أخرجها؛ لأنها ليست آلة جهاد والإين على الأقدم؛ لأنه من أسباب الجهاد، فكان مندوباً. وعند الثلاثة لا يجوز في الأقدام أي بالجعل أما بدونه، فيباح في كل الملاعب حل الجعل، وطب لا أنه يصير مستحقاً حتى لو امتنع المغلوب من الدفع لا يجبره القاضي؛ ولا يقضي عليه به، «الزليعي» في مسائل شتى. وعَلَّه التبرازي بأنه لا يستحق بالشرط شيئاً لعدم العقد والقبض، انتهى. ومفاده لزومه بالعقد كما يقول الشافعية، فتبصر. فـ يقال: معنى قوله: «لعدم العقد» أي لعدم إمكانه على أن جواز الجعل فيه ذكر استحسان. قال الزليعي: والقياس أن لا يجوز لما فيه من تعليق التملك على الخطر، وهذا لا يجوز فيما عدا الأربعة كالبغل، وإن كان الجعل مشروطاً من أحد الجانبين. إن شرط الهال في التمسابقة من جانب واحد أو من ثالث بأن يقول أحدهما لصاحبه: إن سبقني أعطيتك كذا، وإن سبقتك لا أخذ منك شيئاً أو يشول الأمير لفارسين أو راميين: من سبق منك فله كذا، وإن سبق فلا شيء له؛ اختيار وغرر الأفكار، وحرم لو شرط فيها من الجانبين بأن يقول: إن سبق فرسك فلتك عليّ كذا، وإن سبق فرسي فلي عليك كذا، «الزليعي». وكذا إن قال: إن سبق إليك أو سبعتك إلخ «تاتارخانية».

لأنه يصير قماراً؛ إلا إذا أدخل ثالثاً محلاً بينهما يفرس كقف، لفرسيهما يتروهم أن يسبقها، وإلا لم يجز. أي إن كان يسبق أو يسبق لا محالة لا يجوز لقوله ^{في الحديث} «من دخل فرساً بين فرسين وهو لا يأمن أن يسبق فلا بأس به». ومن أدخل فرساً بين فرسين. وهو آمن أن يسبق فهو قمار، ثم إذا سبقها أخذ منها، وإن سبقه لم يعطها وفيما بينهما أنها سبق أخذ من صاحبه، ويشترط في «الغاية» أن تكون مما احتملها الفرسان، وأن يكون في كل من الفرسين احتمال نسبق، «الزليعي». وينبغي أن يقال في السهم والأقدام كذلك، ويقال في «غرر الأفكار» عن «المحرر»: إن كانت التمسابقة على الإبل فالاعتبار في النسب بالكنف، وإن كان على الخيل فبالعق. وقيل: الاعتداد على الأقدام.

«فرع» في متفرقات «التاتارخانية» عن «السراجية»: بكرة الرمي إلى هدف نحو القبله، وكذا الحكم في التمشقه، فبشرط لو أحد معين معه الصواب صمغ، وإن شرطه لكل على صاحبه لا دور ويجتنب، أي بأن يقول: إن ظهر الصواب معك فلتك كذا، أو ظهر معي فلا شيء لي، أو بالعكس، أم لو قال: من ظهر معي الصواب من فله على صاحبه كذا، فلا يصح؛ لأنه شرط من الجانبين، وهو قمار؛ إلا إذا أدخل محلاً بينهما.

وَرَوَى التَّبَغُوثِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ فَإِنْ كَانَ يُؤْمِنُ أَنْ يَسْبِقَ فَلَا حَئِرَ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ لَا يُؤْمِنُ أَنْ يَسْبِقَ فَلَا بَأْسَ بِهِ».

وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ قَالَ: «مَنْ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ يَعْنِي وَهُوَ لَا يُؤْمِنُ أَنْ يَسْبِقَ فَلَيْسَ بِقِمَارٍ، وَمَنْ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ وَقَدْ أُمِنَ أَنْ يَسْبِقَ فَهُوَ قِمَارٌ».

٣٨١٦ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا جَلْبَ وَلَا جَنْبَ» زَادَ يَحْيَى فِي حَدِيثِهِ: «فِي الرِّهَانِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ مَعَ زِيَادَةٍ فِي بَابِ الْعَصَبِ.

٣٨١٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا سَبَقَ إِلَّا فِي نَصْلِ أَوْ خُفِّ أَوْ حَافِرٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ، أَيْ لَا يَحِلُّ أَخْذُ الْمَالِ بِالسَّابِقَةِ إِلَّا فِي أَحَدِهَا، وَالْحَقُّ فَقَهَاؤُنَا بِهَا الْمُسَابِقَةَ بِالْأَقْدَامِ، لِأَنَّهَا مِنْ أَسْبَابِ الْجِهَادِ.

= والمصارعة ليست ببدعة إلا للتلهي فكروا، «هرجندي». فقد صرح رحمته الله معنا منهم ابن الأسود الجمحي، ومنهم: ركانة، فإنه صرحه ثلاث مرات متواليات لشرطه إنه إن صرح أسلم، كما في «شرح المشاغل للفقاري». قال الجراحى: ومصارعته رحمته الله لا يجهل لا أحسن لها، وإنما اجازوا لأن فيه حثا على الجهاد وتعلم العلم، فإن قيام الدين بالجهاد والعلم، فجزء فيما يرجع إليهما لا غير. كذا في «فصول العلامي». وأما السباق فلا جعل فيحل في كل شيء، أي مما يعلم الفروسية ويعين على الجهاد بلا قصد التلهي، كما يظهر من كلام فقهاءنا، مستندين بقوله رحمته الله: «لا تحضر الملاكمة شذاس الملاهي سوى اتصال الرمي والمنسابقة»، والظاهر أن سميت بهذا، للمشاكلة للصورة.

١٠٠ قوله: لا جلب ولا جنب، وفي «النهاية»: الجلب في السباق أن يتبع الرجل فرسه رجلاً فيزجره ويصبح حثاً له على الجري، والجنب في السباق أن يجنب فروساً إلى فرسه الذي سبق عليه، فإذا فتر المركوب تحول إلى المجنوب. كذا في «المرفقات».

١٠١ قوله: أي لا يحل أخذ المال بالمسابقة إلا في أحدها إلخ: وأما السباق بدون أخذ المال، فيحل عند الجمهور في كل الملاعب التي تعلم الفروسية وتعين عن الجهاد، لأن جواز جعل إنما ثبت بالحديث على خلاف القياس، فيجوز ما عداها بدون الجعل، فتأمل. النقطة من «الدوا المتخار» و«رد المحتار».

٣٨١٨ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبَرَكَةُ فِي نَوَاصِي الْخَيْلِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٨١٩ - وَعَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَلْوِي نَاصِيَةَ فَرَسٍ بِإِصْبَعِهِ وَهُوَ يَقُولُ: «الْخَيْلُ»^(١) مَعْقُودٌ بِنَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ الْأَجْرُ وَالْغَنِيمَةُ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٨٢٠ - وَعَنْ عُثْبَةَ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ رضي الله عنه أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تُقْصُوا نَوَاصِي الْخَيْلِ وَلَا مَعَارِقَهَا وَلَا أَذُنَاتِهَا؛ فَإِنَّ أَذُنَاتِهَا مَدَائِبُهَا وَمَعَارِقَهَا دِقَاقُهَا وَنَوَاصِيهَا مَعْقُودٌ فِيهَا الْخَيْرُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٨٢١ - وَعَنْ أَبِي وَهَبٍ الْجَشَمِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ارْتَبِطُوا الْخَيْلَ، وَامْسَحُوا بِنَوَاصِيهَا وَأَعْجَازِهَا - أَوْ قَالَ: - أَكْفَالِهَا، وَقَلْدُوهَا وَلَا تُقْلِدُوهَا^(٢) الْأَوْتَارَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ.

(١) قوله: الخيل معقود بنواصيها الخير إلى يوم القيامة إلخ: وفي «شرح السنة»: فيه ترغيب في اتخاذ الخيل للجهاد، وإن الجهاد لا يقطع. كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: ولا تقلدوها الأوتار: قال ابن الجوزي: وفي المراد بالأوتار ثلاثة أقوال، أنهم كانوا يقلدون الإبل أوتار القسي؛ لثلاث تصيها العين بزعهم، فأمروا بقطعها إعلاما بأن الأوتار لا ترد من أمر الله شيئا. وهذا قول مالك، وثانيها: النهي عن ذلك؛ لثلاث تخطئ الدابة بها عند شدة الركض، ويحكي ذلك عن محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة، وكلام أبي عبيد يبرحه؛ فإنه قال: نهى عن ذلك؛ لأن الدواب تنأذ بذلك، ويضيق عليها نفسها ورعيها، وربما تعلقت بشجرة فاخسخت أو تعوقت عن السير. ثالثها: أنهم كانوا يعلقون فيها الأجراس. حكاه الخطابي. قال النووي وغيره: الجمهور على أن النهي للكراهة، وإنها كراهة تنزيه. وقيل: للتحريم. وقيل: يمنع منه قبل الحاجة، ويجوز عند الحاجة، وعن مالك تحصى الكراهة من الفلاند بالوتر، ويجوز غيرها إذا لم يقصد دفع العين، هذا كله في تعليق التائم وغيرها مما ليس فيه قرآن، ونحوه، وأما ما فيه ذكر الله فلا نهى فيه؛ فإنه إنما يجعل للتبرك به والتعوذ بأسائه وذكره، وكذلك لا نهى عما يعلق لأجل الزينة ما لم يبلغ الخيلاء أو السرف. كذا في «بذل المجهود».

٣٨٤٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ احْتَبَسَ قَرَسًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِيْمَانًا بِاللَّهِ وَتَصَدِيقًا بِوَعْدِهِ، فَإِنَّ شِبَعَهُ وَرِيَّهُ وَرَوُّهُ وَبَوُّهُ فِي مِيزَانِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ التُّخَارِيُّ.

٣٨٤٣ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ أَحَبَّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ النَّسَاءِ مِنَ الْحَبْلِ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ.

٣٨٤٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَكْرَهُ الشُّكْلَ مِنَ الْحَبْلِ. وَالشُّكْلُ: أَنْ يَكُونَ الْفَرَسُ فِي رِجْلِهِ الْيُمْنَى بَيَاضٌ وَفِي يَدِهِ الْيُسْرَى أَوْ فِي يَدِهِ الْيُمْنَى وَرِجْلِهِ الْيُسْرَى. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٨٤٥ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ الْحَبْلِ الْأَذْهَمُ الْأَقْرَحُ الْأَرْنَمُ، ثُمَّ الْأَقْرَحُ الْمُحَجَّلُ صَلَوُ الْيُمْنَى، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَذْهَمَ فَكُمَيْتٌ عَلَى هَذِهِ الشَّيْءِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ.

٣٨٤٦ - وَعَنْ أَبِي وَهَبٍ الْجُسَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِكُلِّ كُمَيْتٍ أَعْرَ مُحَجَّلٍ أَوْ أَشَقَرَ أَعْرَ مُحَجَّلٍ أَوْ أَذْهَمَ أَعْرَ مُحَجَّلٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ.

٣٨٤٧ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُمْنُ الْحَبْلِ فِي الشُّقْرِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ دَاوُدَ.

١. قوله: يكره الشكال من الحبل: مداره عن التجربة لا أنه تشريع وإخبار، فإنه في «العرف الشدي»، وقال في «اللمعات»: «وجه كراهة الشكال مفروض إلى غنم بشارح». وقال في «النهاية»: إنها كراهة، لأنه كالمشكور صورة تعاولاً، ويمكن أن يكون قد جرب ذلك الجنس، فلم يكن فيه نجاسة. وقيل: إذا كان مع ذلك أمر زالت الكراهة، لزوال شبه الشكال.

٢. قوله: خير الحبل الأذهم: تحسبه هنا هذا أيضاً ليس بالتشريع، بل بالتجربة. كذا في «العرف الشدي».

٣٨٢٨ - وَعَنْهُ عَلَيْهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَبْدًا مَأْمُورًا مَا اخْتَصَصْنَا دُونَ النَّاسِ بِشَيْءٍ إِلَّا "ثَلَاثٌ: أَمَرْنَا أَنْ تُسَبِّحَ الْوُضُوءَ، وَأَنْ لَا تَأْكُلَ الصَّدَقَةَ، وَأَنْ لَا تُنْزِي حِمَارًا عَلَى فَرَسٍ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: أُهْدِيَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ بَعْلَةٌ فَرَكِبَهَا، فَقَالَ عَلِيٌّ: لَوْ حَمَلْنَا الْحَمِيرَ عَلَى الْخَيْلِ فَكَانَتْ لَهَا مِثْلُ هَذِهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ».

وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ: "إِنَّ النَّهْيَ نَهْيٌ إِرْشَادٌ شَفَقَةٌ؛ كَيْلًا يَكُونُ تَقْلِيلُ آلَةِ الْجِهَادِ، فَإِنَّ الْمَرْسَ يَعْمَلُ مَا لَا يَعْمَلُ الْبُغْلُ. فَالْحَاصِلُ: أَنَّ تَحْصِيلَ الْبِغَالِ لَيْسَ غَيْرُ جَائِزٍ.

١: قوله: إلا ثلاث إلخ: ويشكل الاختصاص في الإسياغ والإنزاء، فإن الأول مستحب، أمر به كل واحد، والثاني مكروه، نهى عنه كل أحد. نعم، حرمة أكل الصدقة مخصوص بأهل البيت. ويجب أن المراد الإيجاب، وهو غنص بهم، أو المراد الحث على المبالغة أو التأكيد. وقيل: هذا كقول علي إلا في هذه الصحيفة، فالمقصود نفي الاختصاص والاستيثار بشيء من الأحكام، فإن هذه الأشياء ليست بمخصوصة لهم. كذا في «اللمعات».

٢: قوله: وقال الطحاوي إلخ: وأصل خبره هكذا، فإن قال قائل: فما معنى اختصاص النبي ﷺ ببني هاشم بالنهي عن إنزاء الحمير على الخيل؟ قيل له: لما حدثنا ابن أبي داود، قال: حدثنا أبو عمر الحوضي قال: حدثنا المرحلي هو ابن رجاء قال: حدثنا أبو جهضم قال: حدثني عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال: ما اختصنا رسول الله ﷺ إلا بثلاث: أن لا نأكل الصدقة، وأن تسبغ الوضوء، وأن لا ننزي حمرا على فرس. قال: فقلت عبد الله بن الحسن، وهو يطوف بالبيت فحدثته، فقال: صدق كانت الخيل قليلة في بني هاشم، فأحب أن تكثر فيهم، فبين عبد الله بن الحسن بتفسيره هذا المعنى الذي له اختصاص رسول الله ﷺ ببني هاشم أن لا ننزي الحمير على فرس، وأنه لم يكن للتحريم، وإنما كانت العلة قلة الخيل فيهم، فلما ارتفعت تلك العلة، وكثرت الخيل في أيديهم صاروا في ذلك كغيرهم.

وفي اختصاص النبي ﷺ بإيهاهم بالنهي عن ذلك دليل على إباحته إيها لغيرهم، ولما كان ﷺ قد جعل في ارتباط الخيل ما ذكرنا من الثواب والأجر، وسئل عن ارتباط الحمير، فلم يجعل في ارتباطها شيئا، والبغال التي هي خلاف الخيل مثلها كان من ترك أن تنتج ما في ارتباطه وكسبه ثواب وانتج ما لا ثواب في ارتباطه وكسبه من الذين لا يعلمون. فقد ثبت بها ذكرنا إباحة نتج البغال لبني هاشم وغيرهم، وإن كان انتاج الخيل أفضل من ذلك، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف وعبد ربه رحمته الله عليهم أجمعين، انتهى.

٣٨٢٩ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَتْ قَبِيعَةُ سَيْفِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ فِضَّةٍ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ وَالدَّارِمِيُّ.

وَقَالَ التَّوْرَنْشِيُّ: حَدِيثٌ مَزِيدٌ لَا يَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ؛ إِذْ لَيْسَ لَهُ سَنَدٌ يُعْتَمَدُ بِهِ ذَكَرَ صَاحِبُ «الإِسْتِيعَابِ» حَدِيثَهُ، وَقَالَ: إِسْنَادُهُ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ.

٣٨٣٠ - وَعَنْ السَّائِبِ بْنِ يَرِيدَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ عَلَيْهِ يَوْمَ أُحُدٍ دِرْعَانٍ قَدْ ظَاهَرَ بَيْنَهُمَا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ.

- وقال في «الدر المختار»: وجاز إزاء أحدهما على الخيل كعكسه «فهستاني». وقال في «تكملة البحر الرائق»: يعني جاز إزاء أحدهما على الخيل؛ لأنه ﷺ ركب البغل واقتاده، ولو حرم له فعله لما فيه من فتح بابيه. قاله في «التهذيب».

قوله: كانت قبعة سيف رسول الله ﷺ من فضة؛ والشرط في حلية السيف أن لا يضع يده على موضع الفضة. كذا في «رد المحتار». وفي لفظ التَّسَائِي: كان نعل سيف رسول الله ﷺ من فضة، وقبعة سيفه وما بين ذلك حتى من فضة، والقبعة: بالفتح فمؤ حذفة، ثم ياء تحية، ثم مهملة على وزن سفينه، ما على حرف مقبض السيف من فضة أو حديد. كذا في «شرح النخبة». وفي «العالمية»: إذ كان في نعل سيف أو في قبعة السيف فتحة، قال أبو حنيفة: إن أخذ من السكين موضع الفضة بكره، وإلا فجائز. وقال أبو يوسف: بكره مطلقاً، انتهى. وفي «رد المحتار»: ويحسب في النصل والقبضة والنجام موضع اليد، انتهى. وحلية السيف من الفضة أي لا من الذهب. كذا في «رد المحتار».

قال في «العالمية»: وفي السير لا ينبغي أن يحمل السيف بذهب، وإذ كان في الحرب؛ لأن الحلية لا يستعمل به في الحرب، وإنما هي لتزيينه قال عفا الله عنه، فإذا كان هذا في السيف، ففي حائله أولى. كذا في «التمرناشي». انتهى. وقال الفهستاني في «شرح النخبة» ناقلًا عن «فتاوى قاضي خان»: لا بأس بحلية المتعلقة والسلاح وحذائل السيف بالفضة في فوضم، ويكره ذلك بالذهب عند البعض. وهذا إذا خلص من الفضة أو بالذهب، وإلا فلا بأس به عند الكل. انتهى. وفي «العالمية»: ولا بأس بتمويه السلاح بالذهب والفضة. كذا في «السرّاجة». انتهى. وفي «مجمع البركات»: أما التمويه الذي لا يخلص منه الذهب والفضة لا بأس به، انتهى. مأخوذ من ملخص الخواشي.

- قوله: كان عليه يوم أُحُدٍ دِرْعَانٍ عَدَ ظَاهِرَ بَيْنِهِمَا، بأن ليس أحدهما فوق الآخر، من الظاهر بمعنى اتعاون والتسليم. كذا في «النهاية». وفيه إشارة إلى جواز المبالغة في أسلحة المجاهدة، وأنه لا ينافي التواكل والتسليم بالأمر الواقع مقدرة كذا في «المراقبة».

٣٨٣١ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَتْ رَأْيَةُ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ سَوْدَاءَ، وَلَوَاؤُهُ أُبَيْصَ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةٍ.

٣٨٣٢ - وَعَنْ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ مَوْلَى مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ قَالَ: بَعَثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ إِلَى الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ أَسْأَلُهُ عَنْ رَأْيَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: كَانَتْ سَوْدَاءَ مُرَبَّعَةً مِنْ ثَمَرَةٍ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

٣٨٣٣ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ وَلَوَاؤُهُ أُبَيْصَ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةٍ.

٣٨٣٤ - وَعَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ كَانَتْ بِيَدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَوْسٌ عَرَبِيَّةٌ، فَرَأَى رَجُلًا بِيَدِهِ قَوْسٌ فَارِسِيَّةٌ، فَقَالَ: مَا هَذِهِ؟ أَلْقِيهَا، وَعَلَيْكُمْ بِهِذِهِ وَأَشْبَاهُهَا، وَرِمَاجُ الْقَنَا، فَإِنَّهَا يُؤَيِّدُ اللَّهُ لَكُمْ بِهِمَا فِي الدِّينِ، وَيُمْكِّنُ لَكُمْ فِي الْبِلَادِ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةٍ.

بَابُ آدَابِ السَّفَرِ

٣٨٣٥ - عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ يَوْمَ الْخَمِيسِ فِي غَزْوَةِ ثُبُوكَ، وَكَانَ يُحِبُّ أَنْ يَخْرُجَ يَوْمَ الْخَمِيسِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٨٣٦ - وَعَنْ صَخْرِ بْنِ وَدَاعَةَ الْغَامِذِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لِأُمَّتِي فِي بُكُورِهَا»، وَكَانَ إِذَا بَعَثَ سَرِيَّةً أَوْ جَيْشًا بَعَثَهُمْ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ، وَكَانَ صَخْرٌ تَاجِرًا وَكَانَ إِذَا بَعَثَ تِجَارَةً بَعَثَهُمْ أَوَّلَ النَّهَارِ فَأَثَرِي وَكَثُرَ مَالُهُ، فَكَانَ يَبْعَثُ تِجَارَتَهُ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ، فَأَثَرِي وَكَثُرَ مَالُهُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ.

٣٨٣٧ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ فِي سَرِيَّةٍ،

١١ قوله: اللهم بارك لأمتي في بكورها إلخ: ثبت استعجاب الابتكار بالقول منه ﷺ وبالفعل لذلت المسافرة، وطلب العلم والكسب وغيرها سنة في أول النهار. أخذته من «بذل المعهود» و«المراقبة».

فَوَافَقَ ذَلِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَقَعَدَا أَصْحَابُهُ، فَقَالَ: اأَتَخَلَّفُ فَأَصْلِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ أَحْطَهُمْ. فَلَمَّا صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَأَاهُ، فَقَالَ: «مَا مَنَعَكَ أَنْ تُغْدُوَ مَعَ أَصْحَابِكَ؟» فَقَالَ: أَرَدْتُ أَنْ أَصْلِيَ مَعَكَ، ثُمَّ أَحْطَهُمْ، قَالَ: «لَوْ أَنْفَقْتُ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَا أَذْرَكْتُ فَضْلَ غَدَوْتِهِمْ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣٨٣٨ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِاللَّحْجَةِ؛ فَإِنَّ الْأَرْضَ تُظَلَّى بِاللَّيْلِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٨٣٩ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي الْوَحْدَةِ مَا أَعْلَمُوا مَا سَارَ» رَاكِبٌ بَلِيلٍ وَحْدَةً. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٨٤٠ - وَعَنْ عُمَرُو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «الرَّاكِبُ شَيْطَانٌ، وَالرَّاكِبَانِ شَيْطَانَانِ، وَالْقَلَاةُ رَكْبٌ». رَوَاهُ مَالِكٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ.

٣٨٤١ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ الصَّحَابَةِ أَرْبَعَةٌ، وَخَيْرُ السَّرَايَا أَرْبَعٌ مِائَةٍ، وَخَيْرُ الْجَيْوشِ أَرْبَعَةُ آلَافٍ، وَلَنْ يُغْلَبَ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا مِنْ قَلَةٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ.

٣٨٤٢ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «إِذَا كَانَ ثَلَاثَةٌ فِي سَفَرٍ

١٠ قوله: ما سار راكب بليل وحده: قال المهلب: نبيه ﷺ عن الوحدة في سير الليل إنما هو إشفاق على الواحد من الشياطين؛ لأنه وقت انتشارهم، وأداهم بالتنميل لهم وما يفرعهم، ويدخل في قلوبهم الوسواس ولذلك أمر الناس أن يحسوا صيغتهم عند فحمة الليل، ومع هذا أن الوحدة ليست بمحرمة، وإنما هي مكروهة، فمن أخذ بالأفضل من الصحبة فهو أولى، ومن أخذ بالوحدة فلم يأت حراماً، انتهى. وقال العيني: وإذا اقتضت المصلحة الانفراد، كإرسال الجاسوس والطليعة فلا كراهة. التفتته من «عمدة القاري».

فَلْيُؤْمَرُوا أَحَدُهُمْ»^(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٨٤٣ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَيِّدُ الْقَوْمِ فِي السَّفَرِ خَادِمُهُمْ، فَمَنْ سَبَقَهُمْ بِخِدْمَةٍ لَمْ يَسْبِقُوهُ بِعَسَلٍ إِلَّا الشَّهَادَةُ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٣٨٤٤ - وَعَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَيْنِيِّ قَالَ: كَانَ النَّاسُ إِذَا تَزَلُّوا مَنْزِلًا تَفَرَّقُوا فِي الشَّعَابِ وَالْأَوْدِيَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ تَفَرُّقَكُمْ فِي هَذِهِ الشَّعَابِ وَالْأَوْدِيَةِ إِنَّمَا ذَلِكُمْ مِنَ الشَّيْطَانِ». فَلَمْ يَزَلْ بَعْدَ ذَلِكَ مَنْزِلًا إِلَّا انْضَمَّ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، حَتَّى يُقَالَ: لَوْ بَسَطَ عَلَيْهِمْ ثَوْبٌ لَحَمَّهُمْ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٨٤٥ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ مُعَاذٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: عَزَّوْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَزْوَةً، فَضَيَّقَ النَّاسُ السَّائِرَ وَقَطَعُوا الطَّرِيقَ، فَبَعَثَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ مُتَادِيًا يُنَادِي فِي النَّاسِ: «أَنَّ مَنْ ضَيَّقَ مَنْزِلًا أَوْ قَطَعَ طَرِيقًا فَلَا جِهَادَ لَهُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٨٤٦ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَصْحَبُ الْمَلَائِكَةَ رُفْقَةً فِيهَا جِلْدٌ نَمِرٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٨٤٧ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَصْحَبُ الْمَلَائِكَةَ رُفْقَةً فِيهَا كَلْبٌ وَلَا جَرَسٌ»^(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(١) قوله: فليؤمروا أحدهم: يعني فليجعلوا أحدهم أميرا عليهم ليسهل قطع النزاع والاختلاف عليهم، والأمر للاستحباب. كذا في «بذل المجهود».

(٢) قوله: ولا جرس: وقال في «العالمكيرية»: واختلف العلماء في كراهة تعليق الجرس على الدواب، فمنهم من قال: كراهية في الأسفار كلها، الغزو وغيره في ذلك سواء. وهذا القائل يقول بكراهة ذلك في الحضر، كما يقول بكراهته في السفر، ويقول أيضا بكراهة اتخاذ الجلالجل في رجل الصغير. وقال محمد بن أبي السير الكبير: إنها يكره اتخاذ الجرس للغزاة في دار الحرب، وهو المذهب عند علاننا ورحمهم الله تعالى؛ لأن تعليق الجرس على الدواب إنما يكره في دار الحرب؛ لأن العدو يشعر بمكان المسلمين، فإن كان بالمسلمين قلة يتبادرون إليهم فيقتلونهم، وإن كان بهم كثرة -

٣٨٤٨ - وَعَنْهُ عليه السلام أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْجَرَسُ مَرَامِيرُ الشَّيْطَانِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٨٤٩ - وَعَنْ أَبِي بَشِيرٍ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ، فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَسُولًا: «لَا يَبْقَيْنَ» فِي رَقَبَةٍ بَعِيرٍ فَلَادَةً مِنْ وَتَرٍ أَوْ فَلَادَةً إِلَّا قُطِعَتْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٨٥٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا سَافَرْتُمْ فِي الْخَيْصِ فَأَعْطُوا الْإِبِلَ حَظَّهَا مِنَ الْأَرْضِ، وَإِذَا سَافَرْتُمْ فِي السَّنَةِ فَأَسْرِعُوا عَلَيْهَا السَّيْرَ، وَإِذَا عَرَسْتُمْ بِاللَّيْلِ فَاجْتَنِبُوا الطَّرِيقَ؛ فَإِنَّهَا صُرُقُ الدَّوَابِّ وَمَأْوَى الْهَوَامِّ بِاللَّيْلِ». وَفِي رِوَايَةٍ: «وَإِذَا سَافَرْتُمْ فِي السَّنَةِ فَبَادِرُوا بِهَا نَفْسَهَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٨٥١ - وَعَنْهُ عليه السلام عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَتَّخِذُوا ظُهُورَ دَوَابِّكُمْ مَنَابِرَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا سَخَّرَهَا لَكُمْ؛ لِتُبَلِّغَكُمْ إِلَى بَلَدٍ لَمْ تَكُونُوا بِالْبُعِيدِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ،

= فالكفار يحرزون عنهم ويحصنون، فعل هذا قالوا: إذا كان الركب في السفرة في دار الإسلام يخافون من النصوص؛ يكره لهم تعليق الجرس على الدواب أيضًا، حتى لا يشعر بهم النصوص، فلا يستعدون لقتلهم. وأخذ أموالهم، والذي ذكرنا من الجواب في الجرس، فهو الجواب في الجلال. قال محمد بنك في السفر: فأما ما كان في دار الإسلام فيه منفعة لصاحب الراحة فلا بأس به، قال: وفي الجرس منفعة جمة، منها: إذا ضل واحد من القافلة يلحق بها بصوت الجرس، ومنها: أن صوت الجرس يبعد هوام الليل عن القافلة كالذئب وغيره، ومنها: أن صوت الجرس يزيد في نشاط الدواب فهو نظير اخداء. كذا في «المحيط». انتهى. وقال النووي وغيره: الجمهور على النهي كراهة تنزيه. وقيل: كراهة تحريم. وقيل: يمنع منه قبل الحاجة، ويجوز إذا وقعت الحاجة، وعن مالك يختص الكراهة من الضلال بالوتر، ويجوز بغيرها إذا لم يقصد دفع العين. قوله في «عمدة القاري».

١٠ قوله: لا يبقين في رقة بعير فلادة من وتر الخ: قال النووي: قال محمد بن الحسن وغيره: معناه لا تقبلوها أو تار انقي؛ لئلا يضيق على عفتها فيختفها الله. وقد سبق أنها ربي رعت الشجرة أو حكمت بها عفتها فتشبت بها. كذا في «المرقاة».

١١ قوله: لا تتخذوا ظهور دوابكم منابر. قال الخطابي: قد ثبت أن النبي ﷺ خطب على راحلته واقفا عليها، فدل ذلك على أن الوقوف على ظهورها إذا كان لإرب أو لبلوغ وضر لا يدرك مع النزول إلى الأرض مباح، وإنما النهي انصرف إلى الوقوف عليها لا لمعنى يوجه فيتعب الدابة من غير طائل. كذا في «المرقاة».

وَجَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ فَاقْضُوا حَاجَتَكُمْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٨٥٢ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا إِذَا نَزَلْنَا مَنْزِلًا لَا نُسَيِّحُ حَتَّى نَحُلَّ الرِّحَالَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٨٥٣ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ فِي سَفَرٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِذْ جَاءَ رَجُلٌ عَلَى رَاحِلَةٍ، فَجَعَلَ يَصْرِفُ بَصَرَهُ يَمِينًا وَشِمَالًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ كَانَ مَعَهُ فَضْلٌ ظَهَرَ فَلْيَعُدْ بِهِ عَلَى مَنْ لَا ظَهَرَ لَهُ، وَمَنْ كَانَ لَهُ فَضْلٌ مِنْ زَادٍ فَلْيَعُدْ بِهِ عَلَى مَنْ لَا زَادَ لَهُ» قَالَ: فَذَكَرَ مِنْ أَصْنَافِ الْمَالِ مَا ذَكَرَ حَتَّى رَأَيْنَا أَنَّهُ لَا حَقَّ لِأَحَدٍ مِنَّا فِي فَضْلٍ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٨٥٤ - وَعَنْ سَعِيدِ ابْنِ أَبِي هِنْدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «تَكُونُ إِبِلٌ لِلشَّيَاطِينِ وَبُيُوتٌ لِلشَّيَاطِينِ، فَأَمَّا إِبِلُ الشَّيَاطِينِ فَقَدْ رَأَيْتُهَا تَخْرُجُ أَخَذَكُمْ بِجَنَيبَاتِ مَعَهُ قَدْ أَسْمَنَهَا، فَلَا تَعْلُو بَعِيرًا مِنْهَا، وَيَسُرُّ بِأَخِيهِ قَدْ انْقَطَعَ بِهِ، فَلَا يَحْمِلُهُ. وَأَمَّا بُيُوتُ الشَّيَاطِينِ فَلَمْ أَرَهَا» كَانَ سَعِيدٌ يَقُولُ: لَا أَرَاهَا إِلَّا هَذِهِ الْأَقْفَاضُ الَّتِي يَسُرُّ النَّاسُ بِالْدِّيْبَانِجِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٨٥٥ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَتَخَلَّفُ فِي الْمَسِيرِ، فَيُرْجِي الضَّعِيفَ وَيُرْدِفُ، وَيَدْعُو لَهُمْ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٨٥٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «السَّفَرُ» ^(١) قِطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ،

(١) قوله: من كان معه فضل ظهر فليعد به إلخ: قال النووي: فيه حث على الصدقة والمواساة والإحسان إلى الرفقة والأصحاب والاعتناء بمصالحهم، والسعي في قضاء حاجة المحتاج بتعرضه للتعطأ، وتعرضه من غير سؤال، وإن كان له راحلة وعليه ثياب أو كان موسراً في وطنه فيعطي من الزكاة في هذا الحال. كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: السفر قطعة من العذاب إلخ: وفي «شرح السنة»: فيه دليل على تخريب الزاني، فإن الله تعالى قال: وليشهد =

يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ نَوْمَهُ وَطَعَامَهُ وَشَرَابَهُ، فَإِذَا قَضَى أَحَدُكُمْ نَهْمَتَهُ مِنْ وَجْهِهِ فَلْيُعْجَلْ إِلَى أَهْلِهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٨٥٧ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ تَلَقَّى بِحُسْنِيَانِ أَهْلَ بَيْتِهِ، وَإِنَّهُ قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ فُسِّقَ فِي إِلَيْهِ، فَحَمَلَنِي نِيزَ يَدَيْهِ، ثُمَّ جَاءَ بِأَحَدِ ابْنَيْ قَاطِمَةَ فَأَرَادَهُ خَلْعَهُ، قَالَ: فَأَدْخَلْنَا الْمَدِينَةَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ ذَايَةَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٨٥٨ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ أَقْبَلَ هُوَ وَأَبُو صُلْحَةَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَعَ النَّبِيِّ ﷺ صَفِيَّةُ مُرَدِّفَهَا عَلَى رَاحِلَتِهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٨٥٩ - وَعَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْبِي إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ وَمَعَهُ جِمَارًا، فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، ارْكَبْ، وَتَأَخَّرَ الرَّجُلُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِلَّا أَنْتَ أَحَقُّ بِصَدْرِ ذَاتِكَ، إِلَّا أَنْ تُجْعَلَهُ لِي»، قَالَ: جَعَلْتُهُ لَكَ، فَرَكِبَ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

٣٨٦٠ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا يَوْمَ بَدْرٍ كُلُّ ثَلَاثَةٍ عَلَى بَعِيرٍ، فَكَانَ أَبُو لُبَابَةَ وَعَبِيُّ ابْنُ أَبِي ظَالِبٍ زَمِيلَي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فَكَانَتْ إِذَا جَاءَتْ عَقْبَةُ رَسُولِ

عَدِيهَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَالتَّعْرِيبُ عَذَابٌ كَالْجُلْدِ، هَذَا عِنْدَ الشَّافِعِيِّ. وَقَالَ عَلِيُّ الْقَارِي: لَا شَكَّ أَنَّ التَّعْرِيبَ عَذَابٌ لَكِنِ الْكَلَامُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ فِي أَنَّهُ الْمُرَادُ أَمْ لَا؟ وَالْخِلَافُ فِي أَنَّهُ حَدٌّ أَوْ مَبَاسَةٌ، أَمَّا فِي «الْهَدَايَةِ»: وَلَنَا قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَإِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ جُرْحٍ أَوْ كَلْبَةٍ» فَهَذَا إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ جُرْحٍ أَوْ كَلْبَةٍ، وَفَدْرٌ لِلْكَلَامِ فِيهِ فِي كِتَابِ الْخَلْعِ وَدَسُوقِي.

قَوْلُهُ: وَأَدْخَلْنَا الْمَدِينَةَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ ذَايَةَ، وَالْخَبَرُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ رُكُوبَ الثَّلَاثَةِ عَلَى الدَّابَّةِ يَجُوزُ، وَهَذَا إِذَا كَانَتْ مُطْبِقَةً، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَطْفُئْهَا فَلَا يَجُوزُ. كَذَا فِي الْمَذْهَبِ الْمَجْهُودِ.

١ - قَوْلُهُ: «أَنْتَ أَحَقُّ بِصَدْرِ ذَاتِكَ بِخَلْعٍ فِيهِ إِنْصَافٌ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتَوَاضَعٌ وَإِظْهَارُ أَحَقِّ السَّرْحِ حَيْثُ رَضِيَ أَنْ يَرْكَبَ حَتْلَفَهُ وَلَمْ يَتَّخِذْ رِضَاهُ، قَالَ فِي «الْمَرْقَاةِ»: وَقَالَ فِي «هَدْيِ الْمُجْتَهِدِ»: إِنَّمَا قَدْ ذَكَرْتُ ذَلِكَ مَعَ أَنَّ الرَّجُلَ قَدْ كَانَ جَعَلَ لَهُ صَدْرَ دَابَّةٍ تَسْبِيهَا عَلَى الْمَسَاكِينِ.

اللَّهُ ﷻ قَالَ: نَحْنُ نُمِثِّي عَنْكَ قَالَ: «مَا^(١) أَنْتُمَا بِأَقْوَى مِنِّي، وَمَا أَنَا بِأَعْنَى عَنِ الْأَجْرِ مِنْكُمَا». رَوَاهُ فِي «الشَّرْحِ السَّنَةِ».

٣٨٦١ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا^(٢) يَطْرُقُ أَهْلَهُ، وَكَانَ لَا يَدْخُلُ إِلَّا عُذُوَّةً أَوْ عَشِيَّةً. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٨٦٢ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَطَالَ أَحَدُكُمْ الْغَيْبَةَ فَلَا يَطْرُقُ أَهْلَهُ لَيْلًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَحْسَنَ مَا دَخَلَ الرَّجُلُ عَلَى أَهْلِهِ إِذَا قَدِمَ^(٣) مِنْ سَفَرٍ أَوَّلَ اللَّيْلِ».

٣٨٦٣ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا دَخَلْتَ لَيْلًا فَلَا تَدْخُلْ عَلَى أَهْلِكَ حَتَّى تُسْتَجِدَّ^(٤) الْمُغِيبَةَ وَتَمْتَشِطَ الشَّعِثَةَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: قال: ما أنتما بأقوى مني، وما أنا بأعنى عن الأجر منكما قال الطيبي: فيه إظهار غاية التواضع منه ﷺ والمراماة مع الرفقة والافتقار إلى الله تعالى. كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: لا يطرق أهله ليلاً إلخ: قال النووي: يكره لمن طال سفره طروق الليل، فأما من كان سفره قريباً يتوقع إتيانه، وكذا إذا أطال واشتهر قدومه وعلمت امرأته قدومه، فلا بأس بقدومه ليلاً لزوال المعنى الذي هو سببه، فإن المراد التهيؤ. وقد حصل ذلك. قلت: لكن لا بُدَّ من دق الباب وانتظار الجواب، وقوله: «يكره» ليس على مقتضى القواعد الشرعية، بل على طيق كلام الحكماء الفلسفية. كذا في «المراقبة».

(٣) قوله: إذا قدم من سفر أول الليل: قال في «اللمعات»: التوفيق بينه وبين الحديث الذي نهى فيه عن القدوم ليلاً أن يحمل هذا على السفر القريب، قال النووي: وكذا إذا طال السفر واشتهر قدومه فلا بأس بقدومه ليلاً، فإن المراد غيبته. وقد حصل بذلك. وقيل: المراد بدخول أهله المعجاجة؛ لأن المسافر لبعده عن أهله يغلب عليه الشبق ويكون ممتلاً ثَوَاقاً، فإذا قضى شهوته أول الليل خف بدنه وسكن نفسه وطاب نومه. وأيضاً فيه إظهار المحبة والاستياف، والمبادرة إلى أداء الحق، ورفع كلفة الانتظار، انتهى. كذا في «المراقبة».

(٤) قوله: حتى تستجد المغيبة: وقال في «المراقبة»: أراد بالاستجداد أن تعالج شعر عانتها بما منه المعتاد من أمر النساء، يعني من التفت والتنور ولم يرد به استعمال الحديد، فإن ذلك غير مستحسن في أمرهن.

٣٨٦٤ - وَعَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَقْدُمُ مِنْ سَفَرٍ إِلَّا نَهَارًا فِي الضُّحَى، فَإِذَا قَدِمَ بَدَأَ بِالْمَسْجِدِ، فَصَلَّى فِيهِ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ جَلَسَ فِيهِ، مُتَمَقِّعٌ عَلَيْهِ. وَرَوَى الصَّبْرَانِيُّ عَنْ مِقْطَمِ بْنِ مِقْدَامٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا خَلَفَ أَحَدٌ عِنْدَ أَهْلِهِ أَفْضَلَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ يَرَكُعُهُمَا عِنْدَهُمْ حِينَ يُرِيدُ سَفَرًا».

٣٨٦٥ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ قَالَ لِي: «ادْخُلِ الْمَسْجِدَ فَصَلِّ فِيهِ رَكْعَتَيْنِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٨٦٦ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا «قَدِمَ الْمَدِينَةَ حَزْرًا أَوْ بَقَرَةً» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

بَابُ الْكِتَابِ إِلَى الْكُفَّارِ وَدُعَائِهِمْ إِلَى الْإِسْلَامِ

٣٨٦٧ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ إِلَى قَيْصَرَ يَدْعُوهُ إِلَى الْإِسْلَامِ،

١ - قوله: «صل في ركعتين» قال في «المختار»: ومن المندوبات ركعتا السفر، والقدر منه قال الشامي: قوله: «ركعتا السفر إلخ» عن المصطفى بن المقدم قال: قال رسول الله ﷺ: «ما خلف أحد عند أهله أفضل من ركعتين يركعهما عند سفر» رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ. وَعَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَقْدُمُ مِنَ السَّفَرِ إِلَّا نَهَارًا فِي الضُّحَى، فَإِذَا قَدِمَ بَدَأَ بِالْمَسْجِدِ فَصَلَّى فِيهِ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ جَلَسَ فِيهِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. «شرح المنية» ومفاده اختصاص صلاة ركعتي السفر بالبيت، وركعتي القدر منه بالمسجد، وبه صرح الشافعية. كذا في «بذل المجهود».

٢ - قوله: «لما قدم المدينة حزرًا أو بقرَةً» قال على القاري: السنة لمن قدم من السفر أن يضيف بقدر وسعه، كذا قال ابن المنكث.

٣ - قوله: «كتب إلى قيسر إلخ» وقال في «المروقة»: قال النووي: وفي هذا الكتاب جل من القواعد وأنواع من القوائد منها: قوله: «إسلام على من اتبع الهدى» فيه دليل لمذهب الشافعي، وجمهور أصحابه أن الكافر لا يبدأ بالإسلام. قلت: ما أُنس في خلافا. ومنها: دعاء الكفار إلى الإسلام قبل قتالهم، وهو واجب، والقتال قبله حرم، إن لم تكن بينهم دعوة للإسلام. قلت: وكذا ذكره ابن الهمام من أئمتنا، وقال: فإذا كانت بلغتهم لا تحب، ولكن يستحب، انتهى. وقال النووي: ومنها: وجوب العمل بخير الواحد؛ لأنه بعث مع دحية الكلبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وحده، ومنها: استحباب تصدير الكلام بالتسليم، وإن كان المبعوث إليه كافرًا، ومنها: جواز المسافرة إلى أرض العدو بآية أو آيتين ونحوهما، والنهي عن المسافرة بالقرآن محمول على ما إذا خيف وقوعه في أيدي الكفار، وجواز مس المحدث والكافر آية أو آيات يسيرة =

وَبَعَثَ بِكِتَابِهِ إِلَيْهِ مَعَ دَحِيَّةَ الْكَلْبِيِّ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى قَيْصَرَ، فَإِذَا فِيهِ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مِنْ مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ، سَلَامٌ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى. أَمَّا بَعْدُ، فَإِنِّي أَدْعُوكَ بِدَعَايَةِ الْإِسْلَامِ. أَسْلِمْتَ تَسْلَمَ، وَأَسْلِمْتَ يُؤْتِكَ اللَّهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ، فَإِنْ تَوَلَّيْتَ فَإِنَّ عَلَيْكَ إِثْمَ الْأَرِيسِيِّينَ وَفِي ذَٰلِكَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ إِلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴿١١٠﴾. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وفي رواية يُسْلِمِ: «قَالَ: مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ، وَقَالَ: إِثْمُ الْيَرِيسِيِّينَ، وَقَالَ: بِدَعَايَةِ الْإِسْلَامِ».

٣٨٦٨ وَعَنْهُ عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ ^(١١٠) بِكِتَابِهِ إِلَى كَيْسَرِي مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

- مع غير القرآن. قلت: هذا كنه مبني على أنه قصد بقوله: تعالوا لفظ القرآن، والظاهر أن هذا نقل بالمعنى، ولم يقصد التلاوة بدليل حذف قل من أول الآية: ومنها: أن السنة في المكتوبة بين الناس أن يبدأ بنفسه، فيقول: من زيد إلى عمرو، سواء فيه تصدير الكتاب به أو العنوان، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْمُوا لِلَّهِ ذُلًّا خَوْفًا وَبُخْلًا﴾ (النمل: ٣٠) ومنها: أن لا يفرط، ولا يفرط في المدح والتعظيم، ومن ثم قال ﷺ: «إلى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ» ولم يقل: «ملك الروم». ومنها: استحباب استعمال البلاغة والإيجاز ونحري الالفاظ الجحلة، فإن قوله ﷺ في غاية الإيجاز والبلاغة وجمع المعاني مع ما فيه من بديع التجنيس، فإن تسلم شامل لسلامته من مخزي الدنيا بخرب والسبي والقتل وأخذ الديار والأموال ومن عذاب الآخرة، ومنها: أن من كان سبب ضلالي، ومنع هداية كان أكبر إثما، قال تعالى: ﴿وَالْيَحْيَىٰ أُنْقِذْنَاهُ وَأَنْقِذْنَا مَعْ أَتْقَانِهِمْ﴾ (العنكبوت: ١٣)، ومنها: استحباب أما بعد في الخطاب والمكتوبات.

(١١٠) قوله: بعث كتابه إلى كسرى مع عبد الله بن حنيفة إنج: وقال في عمدة القاري في باب كتاب أهل العلم بالعلم إلى البلدان: فيه أن الرجل الموحد يجزئ في حق كتاب الحاكم إلى الحاكم، وليس من شرطه أن يحمل شهادتين كما تصنع القضاة اليوم، قاله ابن بشار. قلت: إنها حملوا على شاهدين لما دخل على الناس من الفساد، فاحتيط بتحصيل الدماء، والفروج والأموال بشاهدين، انتهى. قلت: بين هذا الكتاب وبين كتاب القاضي إلى القاضي فرق ظاهر؛ لأن كتاب القاضي إلى القاضي ملزم فلا بد للسلزم من اشتراط البيعة حتى يثبت به كونه ملزما بخلاف هذا الكتاب؛ =

خَذَافَةَ السَّهْمِ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى عَظِيمِ الْبَحْرَيْنِ، فَدَفَعَهُ عَظِيمُ الْبَحْرَيْنِ إِلَى كِسْرَى، فَلَمَّا قَرَأَهُ مَرْقُهُ، قَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ: قَدَعَا عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَمَزُقُوا كُلَّ مَمْرُقٍ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٨٦٩ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ إِلَى كِسْرَى وَإِلَى قَبِصَرَ وَإِلَى النَّجَاشِيِّ وَإِلَى كُلِّ جَبَّارٍ يَدْعُوهُمْ إِلَى اللَّهِ، وَلَيْسَ بِالنَّجَاشِيِّ الَّذِي صَلَّى عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٨٧٠ - وَعَنْ أَبِي وَائِلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَتَبَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ إِلَى أَهْلِ فَارِسَ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مِنْ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ إِلَى رُسْتَمَ وَمَهْرَانَ وَمَلَا فَارِسَ، سَلَامٌ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى. أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّا نَدْعُوكُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَإِنْ أَتَيْتُمْ فَأَعْطَوْنَا الْحِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَأَنْتُمْ صَاغِرُونَ، فَإِنْ مَعِيَ قَوْمًا يُحِبُّونَ الْقَتْلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَا يُحِبُّ فَارِسُ الْحُمْرَ، وَالسَّلَامُ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى. رَوَاهُ فِي «سُرُجِ السُّنَّةِ».

٣٨٧١ - وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَرِيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ أَوْ سَرِيَّةٍ أَوْصَاهُ فِي خَاصَّتِهِ بِتَقْوَى اللَّهِ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا، ثُمَّ قَالَ: «اغْزُوا بِاسْمِ اللَّهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، اغْزُوا وَلَا تَغْلُوا، وَلَا تَغْدِرُوا وَلَا تَمُثِّلُوا، وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا، وَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَأَدْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ جِصَالٍ أَوْ خِلَالٍ، فَأَيُّهُمْ مَا أَجَابُوكَ فَأَقْبَلْ مِنْهُمْ، وَكُفَّ عَنْهُمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَإِنْ أَجَابُوكَ فَأَقْبَلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى التَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ، وَأَخْبِرْهُمْ أَنََّّهُمْ إِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ فَلَهُمْ مَا لِلْمُهَاجِرِينَ، وَعَنْتِهِمْ مَا عَلَى الْمُهَاجِرِينَ، فَإِنْ أَبَوْا أَنْ يَتَحَوَّلُوا مِنْهَا فَأَخْبِرْهُمْ أَنََّّهُمْ يَكُونُونَ كَأَغْرَابِ الْمُسْلِمِينَ،

= لأنه ليس بمنزوم؛ لأن الكسرى بالخيار ككتاب الاستئذان من أهل الحرب؛ لأن الإمام بالخيار إن شاء أعطاه الأمان وإن شاء لم يعطه، فلا يشترط البيعة، هذا يفهم من «الهداية» وشرحه.

يَجْرِي عَلَيْهِمْ حُكْمُ اللَّهِ الَّذِي يَجْرِي عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَلَا يَكُونُ لَهُمْ فِي الْغَنِيمَةِ وَالْفَيْءِ شَيْءٌ، إِلَّا أَنْ يُجَاهِدُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ هُمْ أَتَوْا فَسَلِّمُوا الْحِزْبَةَ، فَإِنْ هُمْ أَجَابُوكَ فَأَقْبِلْ مِنْهُمْ وَكَفَّ عَنْهُمْ، فَإِنْ هُمْ أَتَوْا فَاسْتَعِينَ بِاللَّهِ وَقَاتِلْهُمْ، وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ فَأَرَادُوكَ أَنْ تَجْعَلَ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ، فَلَا تَجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَلَا ذِمَّةَ نَبِيِّهِ، وَلَكِنْ اجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّتَكَ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكَ، فَإِنَّكُمْ أَنْ تُخْفِرُوا ذِمَّتَكُمْ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكُمْ أَهْوَى مِنْ أَنْ تُخْفِرُوا ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ رَسُولِهِ، وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ فَأَرَادُوكَ أَنْ تُزِيلَهُمْ

، قوله: «ولا يكون لهم في الغنيمة والفَيْء» أي: إلخ في الحديث فوائد، منها: أنه لا يعطى الفَيْء والغنيمة لأهل الصدقات من هؤلاء الأعراب الذين لم يتحولوا، وكانوا فقراء مساكين، ولا تعطى الصدقات لأهل الفَيْء والغنيمة، وبه قال الشافعي، وفرق بين مال الفَيْء، والغنيمة وبين مال الزكاة، وقال: إن للأعراب حق في الثاني دون الأول، وذهب مالك وأبو حنيفة إلى عدم الفرق بينهما، وأنه يجوز صرف كل واحد منها في مصرف الآخر، وقوله: «يُزِيلُهُمْ» أي: لا يكون لهم في الغنيمة والفَيْء شيء، «منسوخ»، وإنما كان في أوائل الإسلام، المنقطعة من «المرقاة» و«نيل الأوطار».

، قوله: «سليم الحزبة» والحديث مما يستدل به مالك والأوزاعي، ومن وافقهما على جواز أخذ الجزية من كل كافر، حرياً كان أو عصبياً، كتاباً أو غير كتابي. وقال الشافعي: لا يقتل إلا من أهل الكتاب والمجوس، أحراراً كانوا أو أعاجم. وقال أبو حنيفة: تؤخذ الجزية من جميع الكفار إلا من مشركي العرب ومجوسهم. وقال ابن المهزم: قوله: «يُزِيلُهُمْ» «الجزية» يعني إن لم يكونوا مرتدين ولا مشركي العرب؛ فإن هؤلاء لا يُقْبَلُ منهم إلا الإسلام أو السيف على سبيل توضيح «المرقاة» و«نيل الأوطار» منقطع منها.

، قوله: «فلا تجعل لهم ذمة الله إلخ» قال النووي: فيه نهي تنزيه؛ فإنه قد ينقضها من لا يعرف حقها، وتهلك حرمتها بعض الأعراب وسواد الجبش، وكذا قوله: «فلا تنزلهم على حكم الله» نهي تنزيه، وفيه حجة لمن يقول: ليس كل مجتهد مصيباً، بل المصيب واحد، وهو الحق لحكم الله في نفس الأمر، ومن يقول: إن كل مجتهد مصيب يقول معنى قوله: «فإنك لا تدري أنصيب حكم الله بهم»، أنك لا تأمن أن ينزل علي وحى، بخلاف ما حكمت، كما قال عليه السلام في حديث أبي سعيد عن تحكيم سعد بن معاذ في بني قريظة: «لقد حكمت فيهم بحكم الله»، وهذا المعنى متف بعد النبي ﷺ، فيكون كل مجتهد مصيباً. وهو مذهب المعتزلة وبعض أهل السنة، يعني الأشاعرة، كذا في «المرقاة».

عَلَى حُكْمِ اللَّهِ فَلَا تُزِلُّهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ، وَلَكِنْ أُنْزِلَتْهُمْ عَلَى حُكْمِكَ؛ فَإِنَّكَ لَا تَذَرِي أَتَصِيبَ حُكْمِ اللَّهِ فِيهِمْ أَمْ لَا؟ رَوَاهُ مُسْنَدُهُ.

وَقُلْنَا: قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَوَّلًا يَكُونُ تَهْمٌ فِي الْغَنِيْمَةِ وَالْقِيَّةِ شَيْءٌ» مَسْنُوحٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته، وَإِنَّمَا كَانَ فِي أَوَّلِي الْإِسْلَامِ. وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْهَيْثَمِ: قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فَسَنُّهُمْ الْجَزِيَّةَ» أَيُّ إِنْ لَمْ يَكُونُوا مُرْتَدِّينَ وَلَا مُشْرِكِي الْعَرَبِ، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ لَا يَقْبَلُ مِنْهُمْ إِلَّا الْإِسْلَامُ أَوْ السَّيْفُ.

٣٨٧٢ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ رحمته أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَعْضِ أَيَّامِهِ الَّتِي لَقِيَ فِيهَا الْعَدُوَّ انْتَهَرَ حَتَّى مَالَتْ الشَّمْسُ، ثُمَّ قَامَ فِي النَّاسِ فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ، لَا تَسْتَوُوا لِقَاءَ الْعَدُوِّ وَسَلُّوْا اللَّهَ الْعَاقِبَةَ، فَإِذَا لَعِينُموهُمْ قَاصِرُوا، وَعَلِّمُوا أَنَّ الْجَنَّةَ تَحْتَ ظِلَالِ الشُّيُوفِ» ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ مُنْزِلَ الْكِتَابِ وَمُجْرِي السَّحَابِ وَهَارِمَ الْأَحْزَابِ أَهْرِمُهُمْ وَانْصُرْنَا عَلَيْهِمْ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٨٧٣ - وَعَنْ الثَّعْلَبِيِّ بْنِ مَقْرَنٍ رحمته قَالَ: شَهِدْتُ الْقِتَالَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكَانَ إِذَا لَمْ يُقَاتِلِ الْقِتَالُ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ انْتَهَرَ حَتَّى تَهَبَّ الْأَرْوَاحُ وَتَحْضُرَ الصَّلَاةُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٨٧٤ - وَعَنْهُ رحمته قَالَ: شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكَانَ إِذَا لَمْ يُقَاتِلِ أَوَّلَ النَّهَارِ انْتَهَرَ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ وَتَهَبَّ الرِّيَّاحُ وَيَنْزِلَ النَّصْرُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٨٧٥ - وَعَنْ قَتَادَةَ عَنْ الثَّعْلَبِيِّ بْنِ مُقْرَنٍ قَالَ: عَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكَانَ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ أَمْسَكَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، فَإِذَا طَلَعَتْ قَاتَلَ، فَإِذَا انْتَصَفَ النَّهَارُ أَمْسَكَ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ، فَإِذَا رَأَتْ الشَّمْسُ قَاتَلَ حَتَّى الْعَصْرِ، ثُمَّ أَمْسَكَ حَتَّى يُصَلِّيَ الْعَصْرَ،

١ - قوله: فكان إذا طلع الفجر أمسك إلخ. لعل هذا فيما إذا كان هو المادي للقتال، فصلاة الخوف عمولة على عنه الكفر. كل في الموقعة.

ثُمَّ يُقَاتِلُ، قَالَ قَتَادَةُ: كَانَ يُقَالُ عِنْدَ ذَلِكَ: تَهَيَّجْ رِيَاخَ النَّصْرِ، وَيَدْعُو الْمُؤْمِنُونَ لِحَيُوسِهِمْ فِي صَلَاتِهِمْ. رَوَاهُ الثَّرْمِذِيُّ.

٣٨٧٦ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا غَزَا بِنَا قَوْمًا لَمْ يَكُنْ يَغْزُو بِنَا حَتَّى يُصْبِحَ وَيَنْظُرَ إِلَيْهِمْ، فَإِنْ سَمِعَ ^(١) أَذَانًا كَفَّ عَنْهُمْ، وَإِنْ ^(٢) لَمْ يَسْمَعْ أَذَانًا أَغَارَ عَلَيْهِمْ. قَالَ: فَخَرَجْنَا إِلَى خَيْبَرَ فَأَتْنَهَيْتَا إِلَيْهِمْ لَيْلًا، فَلَمَّا أَصْبَحَ وَلَمْ يَسْمَعْ أَذَانًا رَكِبَ، وَرَكِبْتُ حَلْفَ أَبِي ظَلْحَةَ، وَإِنْ قَدِمِي لَتَسُسُ قَدَمَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: فَخَرَجُوا إِلَيْنَا بِمَكَاتِلِهِمْ وَمَسَاحِيهِمْ، فَلَمَّا رَأَوْا النَّبِيَّ ﷺ قَالُوا: مُحَمَّدٌ، وَاللَّهِ مُحَمَّدٌ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، فَلَجَأُوا إِلَى الْحِصْنِ، فَلَمَّا رَأَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، خَرَيْتُ خَيْبَرَ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٨٧٧ - وَعَنْ عِصَامِ الْمُرِّي رضي الله عنه قَالَ: بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَرِيَّةٍ، فَقَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمْ مَسْجِدًا أَوْ سَمِعْتُمْ مُؤَذِّنًا فَلَا تَقْتُلُوا أَحَدًا». رَوَاهُ الثَّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

(١) قوله: «إِنْ سَمِعَ أَذَانًا كَفَّ عَنْهُمْ إلخ.» قال الخطابي: فيه وبين أن الأذان شعار لدين الإسلام لا يجوز تركه، فلو أن أهل بلد أجمعوا على تركه كان للسلطان قتالهم عليه إحد. وكذا نقل عن الإمام محمد من أئمتنا. كذا في «المراقبة». وقال في «عمدة القاري»: قال التيسبي: وإنما يحقن الدم بالأذان؛ لأن فيه الشهادة بالتوحيد والإقرار بالنبي ﷺ، قال: وهذا لمن قد بلغته الدعوة، وكان بمسك عن هؤلاء حتى يسمع الأذان ليعلم أن الناس مجيبين للدعوة أم لا؛ لأن الله وعده إظهار دينه على الدين كله، وكان بطمع في إسلامهم، ولا يلزم اليوم الأئمة أن يكتفوا بحسن بلغته الدعوة؛ لكي يسمعوا أذانًا؛ لأنه قد علم غائلتهم للمسلمين فينبغي أن تنتهز الفرصة فيهم.

(٢) قوله: «وإن لم يسمع أذانًا أغار عليهم» فيه دليل على جواز قتال من بلغته الدعوة بغير دعوة، ويجمع بينه وبين ما تقدم في باب الدعوة قبل القتال بأن يقال: الدعوة مستحبة لأشراطه. كذا في «الفتح». قاله في «نيل الأوطار» وكذا في «التهذيب».

(٣) قوله: «إذا رأيتم مسجدًا أو سمعتم مؤذنًا فلا تقتلوا أحدًا» فيه دليل على أن مجرد وجود المسجد في البلد كافٍ في الاستدلال منه على إسلام أهله، وإن لم يسمع منهم الأذان؛ لأن النبي ﷺ كان يأمر سرايا بالاعتناء بأحد الأمرين، إما وجود مسجد أو سماع الأذان. كذا في «نيل الأوطار».

بَابُ الْقِتَالِ فِي الْجِهَادِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمُ الْأَدْبَارَ ۚ وَمَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ ۝﴾
(الأنفال: ١٥-١٦)

- ٣٨٧٨ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ: أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فَأَنْتَ أَفْأَقَالَ، «فِي الْجَنَّةِ»، فَأَلْقَى ثَمَرَاتٍ فِي يَدَيْهِ، ثُمَّ قَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.
- ٣٨٧٩ - وَعَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُرِيدُ غَزْوَةً إِلَّا وَرَى^١ بِغَيْرِهَا حَتَّى كَانَتْ بِلَاكُ الْغَزْوَةِ يُعْنِي غَزْوَةَ تَبُوكَ غَزَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَرٍّ شَدِيدٍ، وَاسْتَقْبَلَ سَفَرًا بَعِيدًا، وَمَقَارًا وَعَدُوًّا كَثِيرًا، فَجَلَّ لِلْمُسْلِمِينَ أَمْرُهُمْ؛ يَتَنَاهَبُوا أَهْبَةَ غَزْوِهِمْ، فَأَخْبَرَهُمْ بِوَجْهِهِ الَّذِي يُرِيدُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. لَكِنَّ اللَّفْظَ لِلْبُخَارِيِّ.
- ٣٨٨٠ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَرْبُ^٢ خَدْعَةٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١: قوله: ورى بغيرها: قال ابن الملك: أي سترها بغيرها، وأظهر أنه يريد غيرها لما فيه من الحزم وإعمال العدو والأمن من جاسوس يطلع على ذلك فيخبر به العدو، وثورته بغيرها كان تعريضاً بأن يريد مثلاً غزوة مكة، فيسال الناس عن حال خير، وكيفية طرفها لا تصرحاً بأن يقول: إن أريد غزوة أهل الموضع الفلاني، وهو يريد غيرهم؛ لأن هذا كذب غير جائز. كذا في «المروقة».

٢: قوله: الحرب خدعة. قال النووي: أفصح النغات فيها فتح الخاء وإسكان الدال، وهي لغة النبي ﷺ، وانفقوا على جواز الخداع مع الكفار في الحرب كيف اتفق، إلا أن يكون فيه نقض عهد أو أمان. وقد صحَّ في الحديث جواز الكذب في ثلاثة أشياء. قال الطبري: إنها يجوز من الكذب في الحرب المماريض، وحقيقته لا يجوز، والظاهر إباحة حقيقة الكذب لكن لاقتصار على التعريض أفضل. كذا في «المروقة».

٣٨٨١ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْزُو بِأُمَّ سُلَيْمٍ وَفِئْتِهِ مِنَ الْأَنْصَارِ مَعَهُ، إِذَا عَزَا فَيَسْقِيهِنَ الْمَاءَ وَيُدَاوِينَ الْجُرْحَى. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٨٨٢ - وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ، أَخْلَفَهُمْ فِي رِحَالِهِمْ، فَأَصْنَعُ لَهُمُ الطَّعَامَ، وَأُدَاوِي الْجُرْحَى، وَأَقُومُ عَلَى الْمَرْضَى. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٨٨٣ - وَعَنْ سُمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اقْتُلُوا شُيُوخَ الْمُشْرِكِينَ وَاسْتَبِقُوا شَرَحَهُمْ»، أَيُّ صِبْيَانَهُمْ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

٣٨٨٤ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «انْطَلِقُوا بِاسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ، وَلَا تَقْتُلُوا شَيْخًا قَانِيًا، وَلَا طِفْلًا وَلَا صَغِيرًا وَلَا امْرَأَةً، وَلَا تَغْلُوا،

«قوله: إذا عزا يستفيد الماء ويداوين الجرحى»: قال في «الهداية»: ولا بأس بإخراج النساء والمصاحف مع المسلمين إن كان عسكراً عظيمًا يؤمن عليه؛ لأن الغالب هو السلامة، والغالب كالمحقق، ويكره إخراج ذلك في سرية لا يؤمن عليها، يعني العجائز يخرجن في العسكر العظيم لأقامة عمل بليغ بهن، كالضخ والسفي والمدارة، فأما الشواب فقرارهن في البيوت أدفع للفتنة، ولا يباشرن القتال؛ لأنه يستدل به على ضعف المسلمين إلا عند الضرورة، ولا يستحب إخراجهن للمباحضة والخدمة، فإن كانوا لا بد فخرجن في الإماء دون الحرائر.

وقال في «عمدة القاري»: «فإن قلت: كيف ساء ذلك؟ قلت: جاز ذلك للمتجاللات منهن؛ لأن موضع الخرج لا يلبث بمسه بل تقشعر منه الجلود، ونهايه الأنفس؛ لمسه عذب للامس والملموس، وأما غيرهن، فيما نحن بغير مباشرة منهن لهن، فيضعن الدواء، ويضعه غيرهن على الجرح، وقد يمكن أن يضعته من غير من شيء من جسده، ويدل على ذلك اتفاقهم أن المرأة إذا ماتت ولم تجد امرأة تغسلها أن الرجل لا يباشر غسلها بالمس، بل يغسلها من وراء حائل في قول الحسن البصري والسجعي واثريزي وقنادة وإسحاق. وعند سعيد بن المسيب ومالك والكوفيين وأحمد يتمم بالنصبين وهو أصح الأوجه عند الشافعية. وقال الأوزاعي: تدفن كما هي، ولا يتمم. وقيل: الفرق بين حال المدواة وغسل الميت إن الغسل عبادة والدواء ضرورة، والضرورات تبيح المحظورات.

«قوله: اقتلوا شيوخ المشركين الخ»: أراد ما يقابل الصبيان، وأما الشيخ القاني، فلا يقتل إلا إذا كان ذا رأي. كذا في «المرقاة».

«قوله: لا تقتلوا شيخاً فانياً الخ»: وقال في «الهداية»: «ولا تغلوا المرأة ولا صبياً ولا شيخاً قانياً ولا مقعداً ولا أعمى» =

وَضُمُّوا غَنَائِمَكُمْ، وَأَصْلِحُوا وَأَحْسِنُوا، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.
 ٣٨٨٥ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ
 وَالصَّبِيَّانِ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ عَنْ الصَّعْبِيِّ بْنِ جَثَامَةَ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَهْلِ الدَّارِ
 يُبَيِّتُونَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَيُضَابُ مِنْ نِسَائِهِمْ وَذُرَارِيِّهِمْ قَالَ: «هُمْ وَنِسَاءُهُمْ». وَفِي رِوَايَةٍ: «هُمْ
 مِنْ آبَائِهِمْ».

- لأن المبيع للقتل عندنا هو الحرب، ولا ينحقق منهم، ولهذا لا يقتل يابس الشق والمقطوع اليمنى والمقطوع يده
 ورجله من خلاف، والشافعي بخالفنا في الشيخ والمقعد والأصم؛ لأن المبيع عنده الكفر والحجة عليه ما بينا. وقد
 صح أن النبي ﷺ نهى عن قتل الصبيان والذراري وحين رأى رسول الله ﷺ امرأة مقتولة، قال: هاهنا كانت هذه
 نقاتي فلم تقتل؟

(١) قوله: نهى رسول الله ﷺ عن قتل النساء والصبيان: قال الشيخ ابن الهمام: أخرج السنة إلا النسائي عن ابن عمر
 أن امرأة وجدت مقتولة فهى عن قتل النساء والصبيان، قال: وما أظن إلا أن حرمة قتل النساء والصبيان إجماع، وعن
 أبي بكر أنه أوصى يزيد بن أبي سفيان حيث بعته إلى الشام، فقال: لا تقتلوا الولدان ولا النساء ولا الشيوخ، الحديث.
 قال: لكن يقتل من قاتل من كل من قلنا: إنه لا يقتل كالمجنون والصبي والمرأة والشيوخ والرهبان إلا أن الصبي
 والمجنون يقتلان في حال قتالهما، أما غيرهما من النساء والرهبان ونحوهم، فإنهم يقتلون إذا قاتلوا بعد الأسر،
 والمرأة المملوكة تقتل وإن لم تقاتل، وكذا الصبي المملوك والمعتره المملوك لأن في قتل المملوك كسر شوكتهم. كذا في
 «المرواة».

(٢) قوله: هم منهم: قال في «عمدة القاري»: فإن قلت: هذا يخالف ما ذكره البخاري عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نهى عن قتل
 النساء والصبيان. قلت: قال الخطابي: قوله: «هم منهم» يريد في حكم الدين، فإن ولد الكافر يحكم له بالكفر، ولم
 يرد بهذا القول إباحة دماهم تعمدا لها وقصدا إليها وإنما هو إذا لم يمكن الوصول إلى الآباء إلا بهم، فإذا أصيبوا
 لا اختلاطهم بالآباء لم يكن عليهم في قتلهم شيء. وقد نهى النبي ﷺ عن قتل النساء والصبيان، فكان ذلك على
 القصد لا قتال فيهن، فإذا قاتلن فقد ارتفع الحظر، وأحل دماء الكفار إلا بشرط الحق، ولما روى الترمذي حديث ابن
 عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الذي فيه نهى عن قتل النساء والصبيان، قال: والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي
ﷺ وغيرهم كرهوا قتل النساء والولدان، وهو قول الثوري والشافعي، ورخص بعض أهل العلم في البيات قتل
 النساء فيهن والولدان، وهو قول أحمد وإسحاق.

٣٨٨٦ - وَعَنْ رَبَاجِ بْنِ الرَّبِيعِ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةٍ، فَرَأَى النَّاسَ مُجْتَمِعِينَ عَلَى شَيْءٍ، فَبَعَثَ رَجُلًا، فَقَالَ: «انْظُرْ عَلَامَ الْجُتَمَعِ هَؤُلَاءِ؟» فَجَاءَ فَقَالَ: عَلَى امْرَأَةٍ قَتِيلٍ، فَقَالَ: «مَا كَانَتْ هَذِهِ لِقَاتِلٍ»، قَالَ: وَعَلَى الْمُقَدَّمَةِ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ، فَبَعَثَ رَجُلًا، فَقَالَ: «قُلْ لِحَالِيهِ لَا يَقْتُلَنَّ امْرَأَةً وَلَا عَسِيفًا»^(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٨٨٧ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَطَعَ نَخْلَ^(٢) بَنِي النَّضِيرِ وَحَرَّقَ.

= وقال شيخنا: وما حكاه الترمذي عن الثوري والشافعي من كراهة قتل النساء والصبيان ظاهر في ترك لقتل مطلقاً في البيات وغيره، وليس كذلك أما قتلهم في غير البيات، فأجمعوا على تحريمه إذا لم يقتلوا كما حكاه النووي في شرح «مسلم». فإن قاتلوا فقتل في «شرح مسلم» حكاية عن جماهير العلماء يقتلون. وقال الطحاوي^(٣): باب ما نهى عن قتله من النساء والولدان في دار الحرب، ثم أخرج عن تسعة أنفس من الصحابة في النهي عن قتل الولدان والنسوان، ثم قال: فذهب قوم إلى أنه لا يجوز قتل النساء والولدان في دار الحرب على حال، وأنه لا يحمل أن يقصد إلى قتل غيرهم إذا كان لا يؤمن في ذلك تلتفهم من ذلك أن أهل الحرب إذا ترسوا بصبيانهم، وكان المسلمون لا يستطيعون رميهم إلا بإصابة صبيانهم، فحرام عليهم رميهم في قول هؤلاء، وكذلك إن تحصنوا بحصن، وجعلوا فيه الولدان فحرام عليهم رمي ذلك الحصن إذا كنا نخاف في ذلك تلف نسائهم وولدانهم، واحتجوا في ذلك بهذه الأحاديث التي رويتها. قلت: أراد بالقوم هؤلاء الأوزاعي ومالك والشافعي في قول واحد في رواية. وقال أبو عمر: اختلفوا في رمي الحصون بالمتجنين إذا كان فيها أطفال المشركين أو أسارى المسلمين، فقال مالك: لا يرمى الحصن، ولا تحرق سفينة الكفار إذا كان فيها أسارى المسلمين. وقال لأوزاعي: إذا ترس الكفار بأطفال المسلمين لم يرموا ولا تحرق المركب فيه أسارى المسلمين. وقال الثوري وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد والشافعي في الصحيح واحد وإسحق^(٤): إذا كان لا يوصل إلى قتلهم إلا بقتل الصبيان أو النساء فلا بأس به. وقيل أبو عمر: قال أبو حنيفة وأصحابه والثوري: لا بأس برمي حصون المشركين، وإن كان فيه أسارى من المسلمين وأطفالهم أو أطفال المشركين، ولا بأس أن يحرق السفن ويقصد به المشركون، فإن أصابوا واحداً من المسلمين بذلك فلا دية ولا كفارة. وقال الثوري: إن أصابوا فقهه إنكفارة ولا دية.

(١) قوله: ولا عسيفاً: أي تجيراً وذايعاً للخدمة ولعل علامته أن يكون بلا سلاح. كذا في «المروقة».

(٢) قوله: قطع نخل بني النضير وحرق الخ: قال ابن الحارث: يجوز ذلك؛ لأن المفصود كبت أعداء الله وكسر شركتهم، -

وَلَهَا يَقُولُ حَسَنٌ.

وَهَانَ عَلَى سَرَاةِ بَنِي لُؤَيٍّ حَرِيقٌ بِالْبُؤَيْرَةِ مُسْتَطِيرٌ

وَفِي ذَلِكَ نَزَلَتْ: «مَا قَضَعْتُمْ مِنْ لِينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ يَنْفَتِقُ عَنْهَا مَقْعَدُ الشَّقَاةِ الَّذِي فِيهِ نَسُتُمْ عَنْ وَقْعِهَا وَهُمْ يُنْفِقُونَ» (طبرستان، ٥).

٣٨٨٨ - وَعَنْ عُرْوَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَسَامَةُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ عَهْدَ إِلَيْهِ قَالَ: أَعِزَّ عَلَى ابْنِي صَبَاحًا وَحَرْقٌ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٨٨٩ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّ نَافِعًا كَتَبَ إِلَيْهِ يُخْبِرُهُ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَغَارَ عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ عَارِئِينَ فِي نَعْمِهِم بِالْمُرَيْسِيِّ، فَقَتَلَ الْمُقَاتِلَةَ وَسَبَى الدَّرِيَّةَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٨٩٠ - وَعَنْ أَبِي أُسَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ يَوْمَ بَدْرٍ حِينَ صَفَقْنَا لِقُرَيْشٍ وَصَفُّوا لَنَا: «إِذَا أَكْتَبُوكُمْ فَعَلَيْكُمْ بِالنَّبْلِ».

وَفِي رِوَايَةٍ: «إِذَا أَكْتَبُوكُمْ فَأَرْمُوهُمْ، وَاسْتَقْبُوا نَبْلَكُمْ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٨٩١ - وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ بَدْرٍ: «إِذَا أَكْتَبُوكُمْ فَأَرْمُوهُمْ بِالنَّبْلِ، وَلَا تَسْلُوا السُّيُوفَ حَتَّى يَغْشَوْكُمْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٨٩٢ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ﷺ قَالَ: عَبَأَنَا النَّبِيُّ ﷺ بِبَدْرٍ لَيْلًا. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

= وبذلك يحصل ذلك، فيفعلون ما يمكنهم من التحريق، وقطع الأشجار وإفساد الزرع، لكن هذا إذا لم يغلب على الظن أنهم مأخوذون بغير ذلك، فإن كان الظاهر أنهم معلوبون وأن الفتح باد كره ذلك، لأنه إفساد في غير محل الحاجة وما أتبع إلا لها. كذا في المرافعة.

أقول: الخبر على وجه المدح، طابق الخبر قال في «العالمكمية»: ولا بأس أن يغيروا عليهم ليلاً أو نهاراً بغير دعوة. وهذا في أرض بناتهم الدعوة. كذا في «عيط السرخسي».

٣٨٩٣ وَعَنِ الْمُهَلَّبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ بَيْتَكُمْ الْعَدُوُّ فَلْيَكُنْ شِعَارَكُمْ: حِمٌّ لَا يُنْصَرُونَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

٣٨٩٤ وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ شِعَارُ الْمُهَاجِرِينَ عَبْدُ اللَّهِ، وَشِعَارُ الْأَنْصَارِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٨٩٥ وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: غَزَوْنَا مَعَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - زَمَنَ النَّبِيِّ ﷺ فَبَيْتْنَاهُمْ نَفْسُهُمْ، وَكَانَ شِعَارَنَا بِلَاحُ النَّبِيلَةِ: أَمِيتَ أَمِيتَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٨٩٦ - وَعَنْ قَيْسِ بْنِ عُبَادَةَ قَالَ: كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَكْرَهُونَ الصَّوْتِ عِنْدَ الْقِتَالِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٨٩٧ وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ بَدْرِ تَقَدَّمَ عُثْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ، وَتَبِعَهُ ابْنُهُ وَأُخُوهُ، فَتَادَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَنْ يُبَارِزُهُ فَأَنْشَدَ لَهُ شَبَابٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ: مَنْ أَنْتُمْ؟ فَأَخْبَرُوهُ، فَقَالَ: لَا حَاجَةَ لَنَا فِيكُمْ، إِنَّمَا أُرِدْنَا بَنِي عَمَتِنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قُمْ يَا حَمْرُهُ، قُمْ يَا عَلِيُّ، قُمْ يَا عُيَيْنَةَ بْنُ الْحَارِثِ» فَأَقْبَلَ حَمْرُهُ إِلَى عُثْبَةَ، وَأَقْبَلَتْ إِلَى سَيِّبَةَ، وَاخْتَلَفَ بَيْنَ

١. قوله: يكرهون الصوت عند القتال: فإن المظهر: عدة المحاربين أن يرفعوا أصواتهم إما لتعظيم أنفسهم أو لإظهار كثرتهم بتكثير أصواتهم أو لتضريف أعدائهم أو لإظهار لشجاعتهم بأن يقول: أنا المشجع انقلب لنحرب والصحابه كانوا يكرهون رفع الصوت نسيء منها: إذ لا يقرب بها إلى الله تعالى، بل يرفعون الأصوات بذكر الله، فإن فيه فوز الدنيا والآخرة. كذا في «المعرفة».

٢. قوله: تادى من يبارز الخ: في «شرح السنة»: فيه بلاغة المبالغة في جهاد الكفار ولم يختلفوا في جوارها إذا أذن الإمام. واختلفوا فيها إذا لم تكن من إذن الإمام فجوزها جماعة، وأنه ذهب مالك والشافعي. كذا في «المعرفة».

وقال في «رحمة الأمة»: إذا بدأ مسلم فطلب المبالغة لم يكن له ذلك. وقال ابن أبي هبيرة من الشافعية: يكره والمستحب أن لا يبرزوا إلا بإذن الأمير لكن لو دارز بغير إذنه حرام. وقال أبو حنيفة: يحرم إلا أن تكون المبالغة في منع.

عَبِيدَةُ وَالْوَلِيدُ صُرَّتَانِ، فَأُخْخِنَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ، ثُمَّ ^(١) مِلْنَا عَلَى الْوَلِيدِ فَقَتَلْنَاهُ، وَاحْتَمَلْنَا عُبَيْدَةَ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

٣٨٩٨ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَرِيَّةٍ، فَمَحَاضَ النَّاسُ حَيْصَهُ، فَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ فَأَخْتَبَيْنَا بِهَا، وَقُلْنَا: هَذَا كُنَّا، ثُمَّ أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَحْنُ الْفَرَارُونَ، قَالَ: «بَلْ أَنْتُمْ الْعَكَارُونَ وَأَنَا فِتْنُكُمْ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.
وَفِي رِوَايَةٍ أَبِي دَاوُدَ نَحْوُهُ، وَقَالَ: «لَا، بَلْ أَنْتُمْ الْعَكَارُونَ، قَالَ: قَدَنُونَا فَقَبِلْنَا يَدَهُ، فَقَالَ: «أَنَا فِتْنَةُ الْمُسْلِمِينَ».

٣٨٩٩ - وَعَنْ ثَوْبَانَ بْنِ يَرْبُودٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَصَبَ ^(٢) الْمُنْجِنِيقَ عَلَى أَهْلِ الطَّائِفِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ مُرْسَلًا.

بَابُ حُكْمِ الْأَسْرَاءِ

وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَأَقْضُوا^(١) الشُّرَكَاءَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾

(النساء: ٥٩)

٣٩٠٠ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «عَجِبَ اللَّهُ مِنْ قَوْمٍ يَدْخُلُونَ الْحِثَّةَ

١. قوله: ثم منا على الوليد: فيه دليل على أنه يجوز تعين كل طائفة من الطائفتين المتبارزين بعضهم بعضاً. فانه في منيل الأوطار: وقال في شرح السير الكبير: «إذا تبرز المسلم والمشرِك فلا بأس، بأن يعين المسلمون أصحابهم إن قدرُوا على ذلك، لأن المشرِك قاصد إلى قتل أصحابهم لو تمكن من ذلك فلهم أن يدفعوا شره لو لم يكن قاصدا إليهم كان لهم أن يقتلوه»؛ لكونه مشركاً محارباً في قصة المتبارزين يوم بدر ذكر أن علياً قتل شيبه وحزرة قتل عتبة. واختلف بين عبدة والوليد فأعان علي وحزرة عبدة على الوليد حتى قتلاه، فعرفنا أنه لا بأس به.

٢. قوله: نصب المنجنيق: النخ: قال في التهذيب: «نصبوا عليهم المجانيق كما نصبه رسول الله ﷺ على الطائف».

٣. قوله: اقتلوا المشركين: النخ: وقال في قاعدة القاري: «ولم يختلف أهل التفسير ونقله الآثار أن سورة براءة بعد سورة محمد ﷺ فوجب أن يكون المذكور فيها ناسخاً للقضاء المذكور في غيرها».

في السَّلاسل. وفي رواية: «يُقَادُونَ إِلَى الْحِجَّةِ فِي السَّلاسل». رواه البخاري.

٣٩٠١ - وعن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال: أتى النبي ﷺ عبيد من المشركين وهو في سفر، فجلس عند أصحابه يتحدث، ثم انقفل فقال النبي ﷺ: «اطلبوه واقتلوه» ^(١) فمئلته فمئلتي ^(٢) سلبه. متفق عليه. قلنا: هذا التنفيل واقعة حال ليس شرعاً عاماً لازماً عندنا.

٣٩٠٢ - وعنه رضي الله عنه قال: غزونا مع رسول الله ﷺ هوذين، فبينما نحن نتصحنى مع رسول الله ﷺ إذ جاء رجل على جملي أحمر، فأثاخه وجعل ينظر وفينا ضعة ورقة في الظهر وبعضنا مشاة إذ خرج يشتد فألى جملة فأثار؛ فاشتد به الجمل فخرجت أشد حتى أخذت يحطام الجمل، فألحته ثم اخترصت سيفي فضربت رأس الرجل، ثم جئت بالجمل أقوده، عليه راحله وسلاحه فاستقبلني رسول الله ﷺ والناس معه، فقال: «من

(١) قوله: «اطلبوه واقتلوه» إلخ: فيه قتل الجاسوس الخري، وعليه الإجماع، وأما الجاسوس المعاهد أو الذمي، فقل مالك والأوزاعي: يصير تنقضا للعهد، فإن رأى الإمام سرقته أرقه ويجوز قتله. وعند الجمهور لا ينقض عهده بذلك إلا أن يشترط عليه التقاض به، وأما الجاسوس المسلم عند أبي حنيفة والشافعي وبعض المالكية يعزر بما يراه الإمام إلا القتل. وقال مالك: يجتهد فيه الإمام. وقال عياض: قال كبار أصحابه: يقتل. واختلفوا في تركه بالثوبة، فقال الهشون: إن عرف بذلك قتل وإلا عزر، وأما الخري من أهل دار الحرب إذا دخل دار الإسلام بغير إذن ما يكون أمره هل يجوز قتله أم لا؟ فاختلوا فيه، فقال مالك: يتخير فيه الإمام، وحكمه حكم أهل الحرب. وقال الأوزاعي والشافعي: إذا ادعى أنه رسول قبل منه. وقال أبو حنيفة وأبو يوسف وأحمد: لا يقبل ذلك منه وهو في المسلمين. وقال محمد: هو لمن وجدته. قاته في «عمدة القاري».

(٢) قوله: فمئلتي سلبه: وقال النووي: وفي هذا الحديث دلالة ظاهرة لمذهب الشافعي وموافقه أن القتل يستحق السلب وأنه لا ينجس، انتهى. وقال في «العالمكية»: ولا يستحق القاتل سلب المقتول بنفس القتل ما لم يفر الإمام قبل القتل، فيقول: «من قتل قتيلاً فله سلبه». وهذا مذهب علمائنا رحمهم الله تعالى، وفي الأحاديث التي ذكرها الشيخ ابن القيم دلالة ظاهرة لمذهبنا، إن شئت الاطلاع إليها فارجع إلى «فتح القدير» والبيان.

قَتَلَ الرَّجُلَ؟» قَالُوا: ابْنُ الْأَكْوَعِ، قَالَ: «لَهُ سَلْبُهُ أَجْمَعُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٩٠٣ وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ بَنُو قُرَيْظَةَ عَلَى حُصَيْنٍ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ، بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَجَاءَ عَلَى حِمَارٍ، فَلَمَّا دَنَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قُومُوا» إِلَى سَيِّدِكُمْ» فَجَاءَ فَجَلَسَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ هَؤُلَاءِ» نَزَلُوا عَلَى حُكْمِكَ» قَالَ: فَإِنِّي أَحْكُمُ أَنْ تُقَاتِلَ الْمُقَاتِلَةُ وَأَنْ تُسَبَّى الذَّرِيَّةُ، قَالَ: «لَقَدْ حَكَمْتَ فِيهِمْ بِحُكْمِ الْمَلِكِ». وَفِي رِوَايَةٍ: «بِحُكْمِ اللَّهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١- قوله: قوموا إلى سيدكم إلخ: قال في رد المحتار: يجوز، بل يندب القيام تعظيما للقادم أي إن كان ممن يستحق التعظيم. قال في «الفتاوى»: قيام الجائس في المسجد لمن دخل عليه تعظيما وقيام قارئ القرآن لمن يحيي تعظيما لا يكره إذا كان ممن يستحق التعظيم. وفي «مشكل الآثار»: القيام لغيره ليس بمكروه لعينه، إنما المكروه عبدة القيام فمن يقام له، وإن قام لمن لا يقام له لا يكره. قال ابن وهبان: أقول: وفي عصرنا ينبغي أن يستحب ذلك، أي القيام ليا يورث تركه من الخفد والبغضاء والعداوة، لا سيما إذا كان في مكان اعتد فيه القيام، وما ورد من التردد عليه في حق من يحب القيام بين يديه كما يفعله الترك والأعاجم أهـ. قلت: يؤيده ما في «العناية» وغيرها عن الشيخ الحكيم أبي القاسم كان إذا دخل عليه غني يقوم له ويعظمه، ولا يقوم للفقراء وطلبة العلم. فقيل له في ذلك، فقال: اتعني يتوقع مني التعظيم. فلو تركته لتضرر، والفقراء والطلبة إنما يطمعون جواب السلام والكلام معهم في العلم، وتام ذلك في رسالة الشربلاني.

٢- قوله: هؤلاء نزلوا على حكمك إلخ: فيه جواز التحكيم في أمور المسلمين. وفي مهياتهم اعظام. وقد أجمع العلماء عليه، ولم يخالف فيه إلا الخوارج، فإنهم أنكروا على علي رضي الله عنه. التحكيم وأقام الحجة عليهم. قاله النووي. كذا في «عمدة القاري» و«الهداية».

٣- قوله: فإن حكم أن تقتل المقاتلة إلخ: في «الهداية». وهو في الأسارى بالخيار إن شاء قتلهم قال ابن الهيثم: يعني إذا لم يسلموا؛ لأنه ﷺ قد قتل عن الأسرى إذا لا شك في قتله عبدة بن أبي معيط وغيره؛ لأن في قتلهم حسم مادة الفساد الكائن منهم بالكلية، وإن شاء أسرهم: لأن فيه دفع شرهم مع ونور المصلحة لأهل الإسلام، ولهذا قلنا: ليس لأحد من الغزاة أن يقتل أسير بنفسه؛ لأن الرأي فيه إلى الإمام، وإن شاء تركهم أحرارا ذمة للمسلمين لما بينا أن عمر فعل ذلك في أهل السواد لا مشركي العرب، والمرتين لا يقبل منهم جزية. ولا يجوز أسر قاقهم.

٣٩٠٤ - وَعَنْ عَطِيَّةِ الْقُرَظِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ فِي سَيِّ بَنِي هُرَيْظَةَ، عُرِضْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَكَانُوا يَنْظُرُونَ فَمَنْ أَنْبَتَ الشَّعْرَ قُتِلَ، وَمَنْ لَمْ يَنْبِتْ لَمْ يُقْتَلْ، فَكَشَفُوا عَائِي فَوَجَدُوهَا لَمْ تَنْبِتْ، فَجَعَلُونِي فِي السَّيِّ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ وَالتَّارِخِيُّ.

٣٩٠٥ - وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا أَرَادَ قَتْلَ عُقْبَةَ بْنِ أَبِي مُعَيْطٍ قَالَ: مَنْ لِلصَّبِيَّةِ؟ قَالَ: النَّارُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٩٠٦ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ إِلَى بَنِي جَذِيمَةَ، فَدَعَاهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ فَلَمْ يُحْسِنُوا أَنْ يَقُولُوا: أَسْلَمْنَا، فَجَعَلُوا يَقُولُونَ: صَبَأْنَا صَبَأًا، فَجَعَلَ خَالِدٌ يَأْسِرُ وَيَقْتُلُ، وَدَفَعَ إِلَى كُلِّ رَجُلٍ مِمَّا أَسِيرَهُ، حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمَ أَمَرَ خَالِدٌ أَنْ يَقْتُلَ كُلَّ رَجُلٍ مِمَّا أَسِيرَهُ، فَقُلْتُ: وَاللَّهِ لَا أَقْتُلُ أَسِيرِي، وَلَا يَقْتُلُ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِي أَسِيرَهُ، حَتَّى قَدِمْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرْنَاهُ فَرَفَعَ يَدَيْهِ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَبْرَأُ إِلَيْكَ مِمَّا صَنَعَ خَالِدٌ» مَرَّتَيْنِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

- بل إم الإسلام وإما السيف، وإن أسلم الأسارى بعد الأسر لا تقتلهم، ولكن يجوز استرقاقهم؛ لأن الإسلام لا ينافي الرق جزءا عن الكفر الأصلي، وقد وجد بعد انعقاد سبب الملك، وهو استيلاء على الخزي غير المشرك من العرب، بخلاف ما لو أسلموا قبل الأخذ بأنهم لا يسترقون، ويكونون أحرار؛ لأنه إسلام قبل انعقاد سبب الملك فيهم. كذا في «المرقاة».

١٠ قوله: «مَنْ أَنْبَتَ الشَّعْرَ قُتِلَ» قال الثوري شني. وإما اعتبار الإنبات في حقهم لسكان الضرورة إذ لو سئلوا عن الاحتلام أو مبلغ منهم لم يكونوا يتحدثوا بالصدق؛ إذ رأوا فيه الحلاك. وإلا لا اعتبار لنبات العانة، خلافا لما شافعي ورواية عن أبي يوسف. انقطعت من «المرقاة» وورد المحذور.

١١ قوله: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَبْرَأُ إِلَيْكَ» ما صنع خالد؟ قال ابن عقال: لا خلاف أن القاضي إذا قضى بحجور، أو بخلاف قول أهل العلم فهو مردود، فإن كان على وجه الاجتهاد والتأويل كما صنع خالد، فيجب فإن الإثم ماقط والنصان لازم عند عامة أهل العلم، إلا أنهم اختلفوا في ضمان ذلك، فإن كان في قتل أو جراح، ففي بيت المال، وهذا قول الثوري وأبي حنيفة وأحمد وإسحاق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وقالت طائفة: على عاقلة الإمام أو الحاكم. وهذا قول لأوزاعي وأبي يوسف ومحمد والشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

٣٩٠٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْلًا قَبْلَ نَحْنِهِ، فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ مِنْ بَنِي خَنْبَةَ يُقَالُ لَهُ: ثُمَامَةُ بْنُ أَكَّالٍ سَيِّدُ أَهْلِ الْيَمَامَةِ، فَرَبَطُوهُ بِإِسَارَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «مَاذَا عِنْدَكَ يَا ثُمَامَةُ؟» فَقَالَ: عِنْدِي يَا مُحَمَّدُ خَيْرٌ، إِنْ تَقْتُلَ تَقْتُلَ دَا دِمَ، وَإِنْ تُنْعِمَ تُنْعِمَ عَلَى شَاكِرٍ، وَإِنْ كُنْتَ تُرِيدُ الْمَالَ فَسَلْ تُعْطَ مِنْهُ مَا شِئْتَ. فَتَرَكَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى كَانَ بَعْدَ الْعَدِ، فَقَالَ: «مَا عِنْدَكَ يَا ثُمَامَةُ؟» قَالَ: مَا قُلْتُ لَكَ، إِنْ تُنْعِمَ تُنْعِمَ عَلَى شَاكِرٍ، وَإِنْ تَقْتُلَ تَقْتُلَ دَا دِمَ، وَإِنْ كُنْتَ تُرِيدُ الْمَالَ فَسَلْ تُعْطَ مِنْهُ مَا شِئْتَ. فَتَرَكَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى كَانَ مِنَ الْعَدِ فَقَالَ: «مَاذَا عِنْدَكَ يَا ثُمَامَةُ؟» فَقَالَ: عِنْدِي مَا قُلْتُ لَكَ، إِنْ تُنْعِمَ تُنْعِمَ عَلَى شَاكِرٍ، وَإِنْ تَقْتُلَ تَقْتُلَ دَا دِمَ، وَإِنْ كُنْتَ تُرِيدُ الْمَالَ فَسَلْ تُعْطَ مِنْهُ مَا شِئْتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

- وقال الهاشميون: ليس على الحاكم شيء من الدية في ماله ولا على وعاقلة ولا في بيت الهال، كذا في «عمدة القاري».

١٠٠ قوله: فربطوه بإسارية من سوازي المسجد: قال النووي: فيه جواز ربط الأسير وحيسه وإدخال الكافر المسجد. وقال في «نفع المفتي والسائل»: عند مالك لا يدخل مسجداً فإنه لا يخلو من جنابة والجنب ليس له أن يدخل المسجد. وعند الشافعي ليس له أن يدخل المسجد الحرام فقط؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَمَلِهِمْ هَذَا﴾ (التوبة: ٢٨) أي العام الذي حج فيه أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالناس، ونادى علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بسورة براءة، وهو عام تسع من الهجرة، كما في «معالم التنزيل».

وعندنا يجوز دخوله في كل مسجد. كذا في «الهداية». فإن الخبيث في اعتقادهم لا يوجب تلويث المسجد وجنابتهم غير متيقنة، وأما الآية فهي محمولة على نهي الدخول استعلاء لهم، أو يقال: إنه منع عن الدخول في المسجد الحرام عِزَّةً لِلطَّوَافِ، كما كانت عادتهم من أنهم يطوفون عِزَّةً الرِّجَالُ بِالنِّسَاءِ بِاللَّيْلِ، ويقولون: كيف تطوف في اللباس الذي نذهب فيه؟ أو يقال: إنه لا يوجب حرمة الدخول بعد عامهم هذا، بل المراد بشاره المؤمنين بأنهم لا يتمكنون من دخوله. كذا في «شرح الوقاية» و«الهداية».

«أُطْلِفُوا»^(١) ثَمَامَةً، فَأُتِظْلَقَ^(٢) إِلَى تَحْلِ قَرِيبٍ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَأَغْتَسَلَ ثُمَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ،

١٠ قوله: «أُطْلِفُوا» ثَمَامَةً إلخ: وقال في الدر المختار: «ورد المختار: وحرم منهم أي إطلاقهم عانا ولو بعد إسلامهم ابن كمان لعلق حق الغانمين، وجوز الشافعي؛ لقوله تعالى: ﴿فِيمَا مَنَّا بَعْدَ مَا قَدْ أَنِيتُكُمْ﴾ (محمد: ٤) فلنا: نسخ بقوله تعالى: ﴿فَأَقْضُوا الْإِبْرَاقِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ (التوبة: ٥) من سورة براءة فإنها آخر سورة نزلت، «فتح». وأما ما روي أنه صلى الله عليه وسلم من على أبي عزة الجمحي يوم بدر، فقد كان قبل النسخ، ولذلك أسره يوم أخذ قتله، وذكر محمد جوايا آخر، وهو أنه كان من مشركي العرب، وهم لا يؤسرون، فليس في ثمن عليه إبطان حق ثابت للمسلمين، ونحن نقول به فيهم وفي المرتدين، وإن رأى الإمام النظر للمسلمين في المن على بعض الأسارى فلا بأس به أيضا؛ لأنه صلى الله عليه وسلم من على ثَمَامَةَ بن أَثَال الخنفي بشرط أن يقطع الميرة عن أهل مكة، ففعل ذلك حتى تحطوا، «شرح السير» ملخص.

وقد نقل في «الفتح» أن قول مالك وأحمد كقولنا: ثم أيد مذهب الشافعي بإمر من قصة الجمحي ونحوها. وقد عمت جوابه، انتهى. وقال في «عمدة الرعاية»: فإن قلت: ينبغي عدم جواز الاسترقاق وتركهم ذمة لنا أيضا؛ لأن الآية لبس فيها إلا ذكر القتل قلت: إنما تركنا العمل بظاهر الآية في هذا الباب بالإجماع وبالأخبار المشهورة في جواز الاسترقاق وضرب الجزية.

١١ قوله: فَأُتِظْلَقَ إِلَى قَرِيبٍ مِنَ الْمَسْجِدِ فَأَغْتَسَلَ ثُمَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فقال: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله: قال النووي: إذا أراد الكافر الإسلام بيادر به، ولا يؤخره للاغتسال، ولا يحل لأحد أن يأذن له في تأخير، بل بيادر به، ثم يغتسل. ومذهب الشافعي أن اغتساله واجب إن كان عليه جنابة في الشرك سواء كان اغتسل منها أم لا. وقال بعض أصحاب الشافعي: وإن كان اغتسل أجزاءه والأوجب. وقال بعض أصحاب الشافعي وبعض المالكية: لا عمل عليه، ويسقط حكم الجنابة بالإسلام كما يسقط الذنوب، وضعفوا هذا بالوضوء؛ فإنه يلزمه بالإجماع، ولا يقال: يسقط أثر الحدث بالإسلام، هذا كله إذا كان أجنب في الكفر، أما إذا لم يوجب أصلا ثم أسلم فالغسل مستحب له، وليس بواجب هذا مذهب الشافعي، ومذهب مالك وأخريين. وقال أحمد وآخرون: يلزمه الغسل. كذا في «المراقبة».

وقال في «بذل المجهود»: وعند الحنفية ما قال في «المنية» وشرحه للحلي: «وإحدى منها أي من الاغتسال مستحب، وهو غسل الكافر حكمه، هكذا ذكره مطلقا شمس الأنظمة السرخسي في شرحه للمبسوط، وذكر في «المحيط»: أن الكافر إذا أجنب ثم أسلم، الصحيح أنه يجب عليه الغسل؛ لأن الجنابة صفة باقية بعد إسلامه كبقاء صفة الحدث. وقال في «الدر المختار»: كما يجب على من أسلم جنبا أو حائضا أو نفساء ولو بعد الانقطاع على الأصح بقاء الحدث الحكمي.

فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، يَا مُحَمَّدُ، وَاللَّهِ مَا كَانَ عَلَى الْأَرْضِ وَجْهُ أُنْبَغِضَ إِلَيَّ مِنْ وَجْهِكَ، فَقَدْ أَصْبَحَ وَجْهُكَ أَحَبَّ الْوُجُوهِ كُلِّهَا إِلَيَّ، وَاللَّهِ مَا كَانَ مِنْ دِينٍ أُنْبَغِضَ إِلَيَّ مِنْ دِينِكَ، فَأَصْبَحَ دِينُكَ أَحَبَّ الدِّينِ كُلِّهِ إِلَيَّ، وَاللَّهِ مَا كَانَ مِنْ بَلَدٍ أُنْبَغِضَ إِلَيَّ مِنْ بَلَدِكَ، فَأَصْبَحَ بَلَدُكَ أَحَبَّ الْبِلَادِ كُلِّهَا إِلَيَّ، وَإِنَّ^(١) خَيْلَكَ أَخَذْتَنِي وَأَنَا أُرِيدُ الْعُمْرَةَ، فَعَاذًا تَرَى؟ فَبَشَّرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَغْتَمِرَ، فَلَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ قَالَ لَهُ قَائِلٌ: أَصَبَوْتَ؟ فَقَالَ: لَا، وَلَكِنِّي أَسْلَمْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا وَاللَّهِ لَا يَأْتِيكُمْ^(٢) مِنَ الْيَمَامَةِ حَبَّةٌ حِنْطَةٍ حَتَّى يَأْتِيَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَاخْتَصَرَهُ الْبُخَارِيُّ، وَقَالَ الْعَلَامَةُ الْعَبْنِيُّ: إِنَّ السَّنَّ عِنْدَنَا مَنْسُوخٌ، وَقِيلَ: كَانَ خَاصًّا بِسَيِّدِنَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَا وَرَدَ فِي أُسَارَى بَذْرِ كُلِّهِ مَنْسُوخٌ، وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ: نَذَرُ الْكَافِرِ إِذَا أَسْلَمَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا، وَأَوَّلْنَا الرِّوَايَةَ عَلَى الثَّدْبِ.

٣٩٠٨ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَتْ ثَقِيفُ حُلَفَاءَ لِبَنِي عُقَيْلٍ، فَأَسْرَتْ ثَقِيفُ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَسَرَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا مِنْ

(١) قوله: وإن خيلك أخذتني وأنا أريد العمرة إلخ: وقال في «العرف الشدي»: قال الحنفية: من حلف في حالة الكفر ثم أسلم، لا يجب وفاء ذلك النذر. وقال الشافعية بوجوب الوفاء، وتمسكوا بحديث، ونقول: الكلام في الوجوب ولا تنفي الاستحباب، ولا نص على وجوبه.

(٢) قوله: لا تأتيكم من اليمامة حبة حنطة إلخ: وفي «الهداية»: ولا ينبغي أن يباع السلاح من أهل الحرب إذا حضروا مسلمين، ولا يجهز إليهم مع التجار إلى دار الحرب؛ لأنه ﷺ نهى عن بيع السلاح من أهل الحرب وحمه إليهم، قال ابن الطيام: المعروف ما في «سير البيهقي» و«مسند البزار» و«معجم الطبراني»، عن عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع السلاح في الفتنة، قال البيهقي: الصواب أنه موقوف، قال صاحب «الهداية»: وهو القياس في الطعام أي القياس فيه أن يمنع من حمله إلى دار الحرب؛ لأنه به التقوي على كل شيء، والمقصود إضعافهم إلا أنا عرفنا نفل الطعام إليهم بالنص. يعني حديث ثمامة هذا وحديث أسامة.

بَنِي عَقِيلٍ، فَأَوْقَعُوهُ فَطَرَحُوهُ فِي الْحَرَّةِ، فَمَرَّ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَنَادَاهُ: يَا مُحَمَّدُ، يَا مُحَمَّدُ، يَمْ أَخَذْتُ؟ قَالَ: بِحَرِيرَةٍ خُلْفَانِكُمْ ثَقِيفٌ، فَتَرَكَهُ وَمَضَى، فَنَادَاهُ: يَا مُحَمَّدُ، يَا مُحَمَّدُ، فَرَحِمَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَجَعَ، قَالَ: «مَا شَأْنُكَ؟» قَالَ: إِنِّي مُسْلِمٌ، فَقَالَ: «لَوْ قُلْتَهَا وَأَنْتَ تَمْلِكُ أَمْرَكَ أَفَدَحْتَ كُلَّ الْفَلَاحِ» قَالَ: قَدَاهُ^(١) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالرَّجُلَيْنِ اللَّذَيْنِ أَسَرَّتَهُمَا ثَقِيفٌ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٩٠٩ وَعَنْ عَلِيٍّ ؓ قَالَ: خَرَجَ عَبْدَانُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَغْنِي يَوْمَ الْحَدِيثِ قَبْلَ الصُّلْحِ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ مَوَالِيَهُمْ، فَقَالُوا: يَا مُحَمَّدُ، وَاللَّهِ مَا خَرَجُوا إِلَيْكَ رَغْبَةً فِي دِينِكَ، وَإِنَّمَا خَرَجُوا هَرَبًا مِنَ الرُّقِّ، فَقَالَ نَاسٌ: صَدَقُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ، رُدَّهُمْ إِلَيْهِمْ. فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: «مَا أَرَاكُمْ تَتَنَهَوْنَ يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ، حَتَّى يَبْعَثَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ مَنْ يَضْرِبَ رِقَابَكُمْ عَلَى هَذَا، وَأَنْتُمْ أَنْ يَرُدَّهُمْ، وَقَالَ: «هُمْ عَتَقَاءُ اللَّهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

(١) قوله: قَدَاهُ رسول الله ﷺ بالرَّجُلَيْنِ اللَّذَيْنِ أَسَرَّتَهُمَا، وقال في إرد المحتار: «وحرم فدانهم أي إغلاق أسيرهم بأخذ بدل منهم، إما مال أو أسير مسلم، فالأول لا يجوز في المشهور، ولا بأس به عند الحاجة عن ما في السير الكبير». وقال محمد: لا بأس به لو بحيث لا يرجى منه أن ينسل كالنسيخ الثاني، كما في «الاختيار»، وأما الثاني فلا يجوز عنده، ويجوز عندهما، والأول الصحيح، كما في الزاد لكن في «المحيط»: أنه يجوز في ظاهر الرواية، ونجده في «المهستان». وذكر الزيلعي أيضًا عن «السير الكبير»: أن الجواز ظاهر الروايتين عن أبي حنيفة «»، وذكر في «الفتح»: أنه قولها وقول الأئمة الثلاثة، وأنه ثبت عن رسول الله ﷺ في صحيح مسلم وغيره أنه فدى رجلين من المسلمين برجل من المشركين، وفدى بامرأة ثانيا من النسيجين كانوا أسروا بمكة، قلت: وعلى هذا يقول المتنون حرم فداؤهم مقبلاً بالفداء بالثمن عند الحاجة، أما الفداء بالثمن عند الحاجة أو بأسرى المسلمين فهو جائز، انتهى، وفي «الدر المختار»: ويتحقق أنه لا يفادي بنساء وصبيان وخيل وسلاح إلا لضرورة، ولا بأسير أسلم بمسلم أسير إلا إذا أمن على إسلامه.

(٢) قوله: وَأَنْتُمْ أَنْ يَرُدَّهُمْ إلخ. وقال في «بذل المجهود»: «مذهب أبي حنيفة وأصحابه في ذلك ما قال في «الهداية»: =

وَقَالَ فِي «الْمَدَارِكِ»: «وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ» أَيْدِي أَهْلِ مَكَّةَ «وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ» عَنْ أَهْلِ مَكَّةَ يَعْنِي قَضَى بَيْنَهُمْ وَبَيْنَكُمْ الْمَكَاةَ وَالْمَحَاجِرَةَ بَعْدَ مَا حَوَّلَكُمْ الظُّفَرَ عَلَيْهِمْ وَالْعَلِيَّةَ، وَذَلِكَ يَوْمَ^(١) الْفَتْحِ، وَبِهِ اسْتَشْهَدَ أَبُو حَنِيفَةَ رحمته عَلَى أَنَّ مَكَّةَ فُتِحَتْ عَنْوَةً لَا صَلْحًا «بِبَطْنِ مَكَّةَ» أَيْ بِمَكَّةَ «مِنْ بَعْدِ أَنْ أَطْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ» أَيْ أَقْدَرَكُمْ وَسَلَّطَكُمْ، «وَكَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا»
(الفتح: ٢٤)

= وإذا أسلم عبد لحرب ثم خرج إلينا أو ظهر على الدار فهو حر، وكذلك إذا خرج عبيدهم إلى عسكر المسلمين فهم أحرار؛ لما روي أن عبيدًا من عبيد الطائف أسلموا، وخرجوا إلى رسول الله ﷺ ف قضى بعنتهم، وقال: «هم عتقاء الله».

١٠ قوله: وذلك يوم الفتح إلخ: اختلف العلماء في فتح مكة، فعند الشافعي رحمته فتحت صلحا. وعندنا فتحت عنوة، والحجة لنا هذه الآية، ولفظ الإظهار يدل على الفهر والغلبة؛ فيدل على أن مكة فتحت عنوة وفهرا، لا صلحا، كما هو مذهب أبي حنيفة رحمته، ولهذا قدم هذا التوجيه صاحب «الكشاف» و«المدارك» من مفسري الحنفية، وصرح بأنه دليل لا في حنيفة في هذا الباب. وقد قال صاحب «الهداية» في باب العشر والخراج: وكل أرض فتحت عنوة فأقر أهلها عليها فهي أرض خراج، ثم قال: ومكة مخصوصة من هذا؛ فإن رسول الله ﷺ فتحها عنوة وتركها لأهلها، ولم يوظف الخراج. هذا لفظه. وقيل: كان ذلك في غزوة الحديبية، فإن السورة نزلت قبل فتح مكة، وأقول: لا خير فيه إذا الأحكام المذكورة فيها بصيغة الماضي كلها خبر من الأمة معجزة للرسول ﷺ في إظهار الغيب، كما تقرر في كتبهم، ملخص من «التفسيرات الأحمدية».

وقال في «فتح القدير»: إن قسمة الأراضي ليس حتمًا؛ لأن مكة فتحت عنوة ولم يقسم النبي ﷺ أرضها، ولهذا ذهب مالك رحمته إلى أن بمجرد الضح نصير الأرض وقفا للمسلمين، وهو أدري بالأخبار والآثار، ودعواهم أن مكة فتحت صلحا، لا دليل عليها، بل على نقضها. ألا ترى أنه ثبت في الصحيح من قوله ﷺ: «من دخل دار أبي سفيان فهدأ، ومن أغلق بابا عليه فهو آمن». ولو كان صلحا لآمنوا كلهم به بلا حاجة إلى ذلك، وإلى ما ثبت من إجارة أم هانئ رضي الله عنها من أجارته ومدافعتها عليا رضي الله عنه عن قتله، وأمره ﷺ بقتل ابن خطل بعد دخوله، وهو متعلق بأستار الكعبة، أظهر من الكل. قوله ﷺ في الصحيحين: «إن الله تعالى حرم مكة يوم خلق السموات والأرض لا يسفك بها دم» إلى أن قال: «فإن أحد ترخص بقتال رسول الله ﷺ فقولوا له: إن الله أذن لرسوله ولم يأذن لكم» فقلوه: «بقتال رسول الله ﷺ صريح في ذلك».

٣٩١٠ - وَعَنْ قَتَادَةَ قَالَ: ذَكَرَ لَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ عَنْ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ يَوْمَ بَدْرٍ بِأَرْبَعَةِ وَعِشْرِينَ رَجُلًا مِنْ صَنَادِيدِ قُرَيْشٍ فَقَذَفُوا فِي طَوِيٍّ مِنْ أَطْوَاءِ بَدْرٍ حَبِيبٌ مُحَبِّبٌ وَكَانَ إِذَا ظَهَرَ عَلَى قَوْمٍ أَقَامَ بِالْعَرَصَةِ ثَلَاثَ لَيَالٍ، فَلَمَّا كَانَ بِبَدْرِ الْيَوْمِ الثَّلَاثِ أَمَرَ بِرَاحِلَتَيْهِ، فَشَدَّ عَلَيْهَا رَحْلَهَا، ثُمَّ مَشَى وَاتَّبَعَهُ أَصْحَابُهُ حَتَّى قَامَ عَلَى شَفَةِ الرِّكِيِّ، فَجَعَلَ يُنَادِيهِمْ بِأَسْمَائِهِمْ وَأَسْمَاءِ آبَائِهِمْ: «يَا فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ، وَيَا فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ، أَيْسَرُكُمْ أَنْتُمْ أَطْعَمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ قَائِمًا قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا، فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا؟» قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا تُكَلِّمُ مِنْ أَجْسَادٍ لَا أَرْوَاحَ لَهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ» «مَا أَنْتُمْ بِأَسْمَعَ لِمَا أَقُولُ مِنْهُمْ». وَفِي رِوَايَةٍ: «مَا أَنْتُمْ بِأَسْمَعَ مِنْهُمْ وَلَكِنْ لَا يُجِيبُونَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: ما أنتم بأسمع لما أقول منهم: ويستفاد منه الميت يسمع لكن نسب إلى أئمتنا الأعلام أنهم يتكلمون سماع الأموات وفهمهم وإدراكهم. وقد صرح به جمع من أصحاب الفتاوى من أصحابنا، وأيدوه بقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى﴾ (النمل: ٨٠) وأجابوا من حديث ما أنتم بأسمع منه بأنه رذته عائشة رضي الله عنها، وفي المقام أبحاث الأول: أن ما ذكروه من الإيلام لا يتحقق في الميت بخالف للأحاديث الدالة على أن الميت يتأذى عما يتأذى منه الحي، كما ذكره السيوطي في كتابه شرح المصنوع، والثاني: أن قولهم في باب الدخول إلى زيارة الميت لقبره لا زيارة للقبور بخالف قوله تعالى: ﴿وَمَنْ حَامَى زَوْجًا لَا تَحْمِلُهُ حَاجَةٌ إِلَّا رِيَابِي كَانَ حَقًّا عَلَيَّ أَنْ أَكُونَ لَهُ شَفِيعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾، وأقواله ﷺ الدالة على أن الميت لينأثر بزيارته، ويجب سلامه، ويعرف من كانت بينه وبينه معرفة، وهي كثيرة في كتب الحديث مروية. الثالث: أن قولهم في بحث الكلام بخالف الأحاديث الصحيحة الدالة على أن الميت يسمع سلام من يسلم عليه، ويجب السلام ويفهم كلام الأحياء، وهي مروية في الصحيحين وغيرهما.

وأما رد عائشة رضي الله عنها بعض تلك الأحاديث، فلم يعتد به جمهور الصحابة ومن بعدهم، وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى﴾ (النمل: ٨٠) ففيه نفي الإسماع لا السماع. علا أن الصحيح أن المراد بالموتى هناك موتى القلوب وهم الكفار لا الأموات العرفية، وإن شئت تفصيل هذا البحث فارجع إلى رسالتي «تذكرة الراشد» برء تبصرة الناقدة، ولولا خوف التطويل لأوردت هنا قدرًا من التفصيل، وليرجع من شاء التوضيح والتفصيل إلى شرحي «الكبرى».

بَابُ الْأَمَانِ

٣٩١١ - عَنْ أُمِّ هَانِئٍ بِنْتِ أَبِي ظَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَتْ: ذَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ، فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ، وَقَاطِمَةُ ابْنَتُهُ تَسْرُوهُ يَتَوَبُّ، فَسَلَّمْتُ، فَقَالَ: «مَنْ هَذِهِ؟» فَقُلْتُ: أَنَا أُمُّ هَانِئٍ بِنْتِ أَبِي ظَالِبٍ، فَقَالَ: «مَرْحَبًا بِأُمِّ هَانِئٍ»، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ غُسْلِهِ قَامَ^(١) فَصَلَّى ثَمَانِي رَكَعَاتٍ مُلْتَحِمًا^(٢) فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ انْصَرَفَ. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَعِمَ ابْنُ أُمِّي عَلَيْكَ أَنَّهُ قَاتِلٌ رَجُلًا أَجَرْتَهُ فَلَاؤُ بِنْتُ هُبَيْرَةَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ» أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتَ يَا أُمُّ هَانِئٍ» قَالَتْ أُمُّ هَانِئٍ: وَذَلِكَ ضُحَى. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

= وبالجملة لم يدل دليل قوي على نفي سماع الميت وإدراكه وفهمه وتألمه، لا من الكتاب ولا من السنة، بل الشك الصحيح الصريحة دالة على ثبوته له، والحق أن أئمتنا فهم يرون عن إنكار هذه الأمور، وإنما حكموا في الحلف بالضرب والكلام والدخول عليه ونحوها بعدم الحث عند وجود هذه الأشياء بالميت؛ لكون الأيمان مبنية على العرف، والعرف قاض على أن هذه الأمور يراد بها ارتباطها مادام الحياة لا بعد الموت فالكلام بالميت، وإن كان كلاماً حقيقياً، ويوجد فيه الإسراع والإفهام، لكن العرف يحكم بأن المراد في قوله: لا أكلمك هو الكلام حالة حياته، وكذا الإيلاء، وإن كان كان يتحقق في الميت لكن العرف قاض على أن المراد في قوله: لا أضربك هو ضربه حياً لا ضربه ميتاً. وبالجملة فالوجه في تفيد هذه الأيمان هو حكم العرف لا ما ذكروه. قاله في «عمدة الرعاية».

(١) قوله: قام يصلي ثمان ركعات: أي صلاة الضحى. وقال في «الدر المختار»: وندب أربع نواصي في الضحى على الصحيح من بعد الطلوع إلى الزوال ووقتها المختار بعد ربع النهار. وفي «المنية»: أقلها ركعتان وأكثرها اثنا عشر وأوسطها ثمان، وهو أفضلها، كما في «الذخائر الأشرفية» ثبتونه بفعله وقوله «لا»، وأما أكثرها فيقولونه فقط. وهذا لو صلى الأكثر بسلام واحد، أما لو فصل فكل ما زاد أفضل كما أفاده ابن حجر في شرح «البيخاري».

(٢) قوله: ملتحماً في ثوب: فيستفاد منه أن الصلاة في الثوب الواحد جائزة. وقال الطحاوي: هذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى. وقال في «العرف الشذوي»: حاصل الباب كما قال الطحاوي: إن غرض الشارع أن لا يبقى الثوب مهملاً، فإذا كان أوسع ينشرح، ويسمى بالتمخاظة بين الطرفين والالتحاق والاشتغال، وإن كان وسيعاً فيعقد على انقفاً ولا فيتزر، ثم صرح الأحناف أن اشتغال الصباء أي اشتغال اليهود في الثوب الواحد مكروه، ولا بأس به في الثوبين.

(٣) قوله: قد أجرنا من أجزرت: وقال في «الدر المختار»: ولا نقل من آمنه حر أو حرة ولو فاسقاً أو أعمى أو -

وَفِي رِوَايَةٍ لِلتِّرْمِذِيِّ قَالَتْ: أَجْرْتُ رَجُلَيْنِ مِنْ أَهْمَانِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ أَمَّنَّا مِنْ أَمْنَتٍ».

٣٩١٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ لَتَأْخُذَ لِلْقَوْمِ» يَعْنِي تُجِيرُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ. وَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ الْهَمَامِ: لَا يَصِحُّ أَمَانُ الْعَبْدِ الْمُحْجُورِ عَلَيْهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ مَوْلَاهُ فِي الْقِتَالِ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ: يَصِحُّ.

٣٩١٣ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي حُطْبَتَيْهِ: «أَوْفُوا بِالْجَاهِلِيَّةِ فَإِنَّهُ لَا يَزِيدُهُ - يَعْنِي الْإِسْلَامَ - إِلَّا شِدَّةً، وَلَا تُخْدِفُوا

- فَإِنَّمَا أَوْ صِيًّا أَوْ عِدَا أَدْنٍ لَهَا فِي الْقِتَالِ بِأَيِّ لُغَةٍ كَانَ الْأَمَانُ، وَإِنْ كَانُوا لَا يَعْرِفُونَهَا بَعْدَ مَعْرِفَةِ الْمُسْلِمِينَ ذَلِكَ بِشَرْطِ سَمَاعِهِمْ ذَلِكَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَلَا أَمَانُ نَوْ كَانَ بِالْعِدِّ مِنْهُمْ، وَيَصِحُّ بِالصَّرِيحِ كَأَمْنَتِ أَوْ لَا بَأْسَ عَلَيْكُمْ وَبِالْكُفَايَةِ كَمَنْ إِذَا ظَنَّهُ أَمَانًا. وَيَا لِإِشَارَةِ بِالْإِصْبَعِ إِلَى السَّمَاءِ.

١٠ - قَوْلُهُ: لَا يَصِحُّ أَمَانُ الْعَبْدِ إلخ. وَقَالَ فِي «الْمَرْقَاةِ»: وَلَا يَصِحُّ أَمَانُ الْعَبْدِ الْمُحْجُورِ عَلَيْهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ إلخ. إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ مَوْلَاهُ فِي الْقِتَالِ. وَقَالَ مُحَمَّدٌ: يَصِحُّ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَابْنُ يُونُسَ ١٠. فِي رِوَايَةِ وَجْهَةٍ أَبِي حَنِيفَةَ وَمِمَّا نَكَ فِي رِوَايَةِ سَحْنُونَ عَنْهُ مَذْكُورَةٌ فِي شَرْحِ ابْنِ الْهَمَامِ مَبْسُوحَةٌ، قَالَتْ: وَإِنْ آمَنَ النَّصَبِيُّ وَهُوَ لَا يَعْمَلُ الْإِسْلَامَ، وَلَا يَصِفُهُ لَا يَصِحُّ بِإِجْمَاعِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ كَالْمَجْتُونِ، وَإِنْ كَانَ يَعْقِلُ وَهُوَ مُحْجُورٌ عَنِ الْقِتَالِ فَعَمِلَ الْخِلَافَ بَيْنَ أَصْحَابِنَا، لَا يَصِحُّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَيَصِحُّ عِنْدَ مُحَمَّدٍ، وَيَقُولُ أَبُو حَنِيفَةَ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَابْنُ وَجْهٍ: لِأَنَّ قَوْلَهُ غَيْرُ مُعْتَمَرٍ كَطَلَاغِهِ وَعِنَاغِهِ، وَيَقُولُ مُحَمَّدٌ قَالَ مَالِكٌ وَابْنُ وَجْهٍ: وَإِنْ كَانَ مَأْذُونًا لَهُ فِي الْقِتَالِ فَلَا يَصِحُّ أَنَّهُ يَصِحُّ بِالْإِتِّفَاقِ بَيْنَ أَصْحَابِنَا، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَابْنُ وَجْهٍ، وَفَضْلُ الْأَمَانِ مَذْكُورٌ فِي كِتَابِ الْفَصَائِلِ تَحْتَ حَدِيثِ عَلِيٍّ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) بِذَمِّهِمْ أَذْنَاهُمْ فَنُطَالَعُ فِيهِ نَفْسٌ فِي بَابِهِ.

١١ - قَوْلُهُ: «أَوْفُوا بِالْجَاهِلِيَّةِ إلخ». الْمُرَادُ بِهِ مَا بَلَغَتْهُمُ الْإِسْلَامَ وَلَا يَخَالِفُهُ، وَعَلَيْهِ يَنْطَبِقُ الدَّلِيلُ، وَهُوَ قَوْلُهُ: فَإِنَّهُ لَا يَزِيدُهُ، وَالَّذِي نَفَادَ هُوَ الَّذِي يَخَالِفُ أَصُولَ الْإِسْلَامِ أَوْ النِّهْيَ فِي قَوْلِهِ: لَا تُخْدِفُوا بِمَعْنَى عَدَمِ الْإِحْتِيَاجِ: إِذَا الْإِسْلَامُ مِنْ غَيْرِ حَنْفٍ مُوجِبٍ لِلتَّنَاصُرِ فِيهِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ. كَمَا فِي «الْكُتُوبِ الْمَرْيُومَةِ». وَفِي «الْمُهَذَّبَةِ»: أَصْلُ الْخِلَافِ الْمَعَادَةُ عَلَى التَّعَاوُذِ وَالتَّنَاصُحِ وَالْإِتِّفَاقِ، فَمَا كَانَ مِنْهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ عَلَى النَّفْسِ وَالْقِتَالِ بَيْنَ الْقَبَائِلِ، فَذَلِكَ الَّذِي وَوَدَّ النِّهْيَ عَنْهُ فِي الْإِسْلَامِ، يَقُومُ بِقَوْلِهِ: «لَا خِلَافَ فِي الْإِسْلَامِ»، وَمَا كَانَ مِنْهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ عَلَى بَصَرَةِ الْمَظْلُومِ وَصِلَةِ الْأَرْحَامِ وَنَحْوِهِمَا، فَذَلِكَ الَّذِي قَالَ فِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَيُّهَا حَيْفَ كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ لَمْ يَزِدْهُ الْإِسْلَامُ إِلَّا شِدَّةً» قَوْلُهُ فِي «الْمَرْقَاةِ».

جُلُفًا فِي الْإِسْلَامِ. رَوَاهُ الثَّرْمِذِيُّ.

٣٩١٥ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَقِّقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَمَّنَ رَجُلًا عَلَى نَفْسِهِ فَقَتَلَهُ أُعْطِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ فِي الشَّرْحِ السُّنَنَةُ.

٣٩١٥ - وَعَنْ سُلَيْمِ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: كَانَ بَيْنَ مُعَاوِيَةَ وَبَيْنَ الرُّومِ عَهْدٌ، وَكَانَ يَسِيرُ نَحْوَ بِلَادِهِمْ، حَتَّى إِذَا انْقَضَى الْعَهْدُ عَرَاهُمْ، فَجَاءَ رَجُلٌ عَلَى قَرِينٍ أَوْ بَرْدُونٍ، وَهُوَ يَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، وَقَاءٌ لَا عُدْرَةَ. فَتَضَرَّوْا فَإِذَا عَمْرُو بْنُ عَبْسَةَ، فَسَأَلَهُ مُعَاوِيَةُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْمٍ عَهْدٌ فَلَا يُحْدِثُ عَهْدًا، وَلَا يُشَدُّهُ حَتَّى يَمُضِيَ أَمَدُهُ أَوْ يَسِيءَ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ». قَالَ: فَارْجِعَ مُعَاوِيَةُ بِالنَّاسِ. رَوَاهُ الثَّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

٣٩١٦ - وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَعَثَنِي قُرَيْشٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أُنْتَبِىَ فِي قَلْبِي الْإِسْلَامُ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي - وَاللَّهِ - لَا أَرْجِعُ إِلَيْهِمْ أَبَدًا، قَالَ: «إِنِّي لَا أَحْبِسُ بِالْعَهْدِ، وَلَا أَحْبِسُ الْبُرْدَ، وَلَكِنْ أَرْجِعُ، فَإِنْ كَانَ فِي نَفْسِكَ الْبُذْيُ فِي نَفْسِكَ الْآنَ فَارْجِعْ»، قَالَ: فَذَهَبْتُ ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَسْلَمْتُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٩١٧ - وَعَنْ ثُعَيْبِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِرَجُلَيْنِ جَاءَا مِنْ عِنْدِ مُسَيْلِمَةَ: «أَمَّا وَاللَّهِ لَوْلَا أَنِّي أَرَأَيْتُ أَنْ الرُّسُلَ لَا تُقْتَلُ لَضَرَبْتُ أَعْنَاقَكُمْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

(١) قوله: (وَلَا عُدْرَةَ) وإياه كره عمرو بن عبسة، وذلك لأنه إذا هادتهم إلى مدة، وهو مقيم في وطنه، فقد صارت مدة مسيرة بعد تنقضاء المدة المضروبة كالمشروط مع المدة في أن لا يغزوهم فيها، فإذا سار إليهم في أيام الهدنة كان إيقاعه قبل الوقت الذي يتوقعونه، فعند ذلك عمرو غداراً، وأما إن قضى أهل الهدنة بأن ظهرت منهم خيانة، فيه أن يسير إليهم عن غفلة منهم، قاله في «المرفأة».

(٢) قوله: (إِنِّي لَا أَحْبِسُ بِالْعَهْدِ إلخ.) فيه أن العهد يراد به الكفارة مع المصلح، كذا في «المرفأة».

(٣) قوله: (لَوْلَا أَنِّي أَرَأَيْتُ أَنَّ الرُّسُلَ لَا تُقْتَلُ لَضَرَبْتُ أَعْنَاقَكُمْ) قال الشوكاني: والحديث يدلان على تخريم قتل الرسل الواصلين =

٣٩١٨ - وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ ابْنُ التَّوَّاحَةِ وَابْنُ أَكْبَالٍ رَسُولًا مُسَيَّلِمَةً إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ لَهُمَا: «أَتَشْهَدَانِ أَلَيْ رَسُولُ اللَّهِ؟» قَالَا: نَشْهَدُ أَنَّ مُسَيَّلِمَةً رَسُولُ اللَّهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «آمَنْتُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، لَوْ كُنْتُ قَاتِلًا رَسُولًا لَقَتَلْتُكُمْ». قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَمَضَتْ السُّنَّةُ أَنَّ الرُّسُلَ لَا تُقْتَلُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ.

بَابُ قِسْمَةِ الْغَنَائِمِ وَالْغُلُولِ فِيهَا

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ عَامِنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّلَاقِ الْجُمُعَانِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ^(١١)﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ ^(١٢)﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَغْلُ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ^(١٣)﴾
(الأنفال: ٤١) (الأنفال: ٦٥) (آل عمران: ١٦١)

٣٩١٩ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ فَضَّلَنِي عَلَى الْأَنْبِيَاءِ» - أَوْ قَالَ: «فَضَّلَ أُمَّتِي عَلَى الْأُمَمِ - وَأَحَلَّ لِي الْغَنَائِمَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.
٣٩٢٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قَلِمَ تَحِلُّ الْغَنَائِمُ لِأَحَدٍ مِنْ

= من الكفار، وإن تكلموا بكلمة الكفر في حضرة الإمام وسائر المسلمين؛ لأن الرسالة تقتضي جواباً بصل على يد الرسول، فكان ذلك بمنزلة عقد العهد. كذا في «بذل المجهود».

(١١) قوله: يا أيها النبي حرض المؤمنين على القتال، وقال في «التفسيرات الأحمدية»: ذكر في هذه الآية تحريض المؤمنين على القتال، يعني بالغ في حثهم على القتال، وإليه الإشارة في كلام صاحب «الهداية» حيث قال: إن التفعيل من جملة التحريض المندوب إليه.

قَبِلْنَا، ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ رَأَى ضَعْفَنَا وَعَجَزَنَا، فَطَيَّبَهَا لَنَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٩٢١ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «غَزَا نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، فَقَالَ لِقَوْمِهِ: لَا يَتَّبِعُنِي رَجُلٌ مَلَكَ بَضْعُ امْرَأَةٍ، وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَبْنِيَ بِهَا، وَلَمَّا يَبْنِ بِهَا، وَلَا أَحَدٌ بَنَى بُيُوتًا، وَلَمْ يَرْفَعْ سُفُوفَهَا، وَلَا أَحَدٌ اشْتَرَى عَنَمًا أَوْ خِلْقَاتٍ، وَهُوَ يَنْتَظِرُ وَلَادَهَا، فَعَزَا، فَدَنَا مِنَ الْقُرْبَةِ صَلَاةَ الْعَصْرِ أَوْ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ، فَقَالَ لِلشُّمُسِ: إِنَّكَ مَأْمُورَةٌ وَأَنَا مَأْمُورٌ، اللَّهُمَّ اخْبِسْهَا عَلَيْنَا، فَخَبِسَتْ حَتَّى فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَجَمَعَ الْغَنَائِمَ، فَجَاءَتْ - يَعْنِي النَّارُ - لِأَكْلِهَا فَلَمْ تَطْعَمْهَا، فَقَالَ: إِنَّ فِيكُمْ غُلُولًا فَلْيَبَايِعُنِي مِنْ كُلِّ قَبِيلَةٍ رَجُلٌ. فَلَزِقَتْ يَدُ رَجُلٍ يَدِي، فَقَالَ: فِيكُمْ الْغُلُولُ، فَجَاءُوا بِرَأْسٍ مِثْلِ رَأْسِ بَقَرَةٍ مِنَ الذَّهَبِ، فَوَضَعُوهَا، فَجَاءَتْ ^١ النَّارُ فَأَكَلَتْهَا». رَأَى فِي رِوَايَةٍ: «فَلَمْ تَحِلَّ الْغَنَائِمُ لِأَحَدٍ مِنْ قَبِلْنَا، ثُمَّ أَحَلَّ اللَّهُ لَنَا الْغَنَائِمَ رَأَى ضَعْفَنَا وَعَجَزَنَا فَأَحَلَّهَا لَنَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٩٢٢ - وَعَنْ حَوْلَةَ الْأَنْصَارِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ رَجُلًا يَتَخَوَّضُونَ فِي مَالِ اللَّهِ بِغَيْرِ حَقٍّ فَلَهُمُ النَّارُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٩٢٣ - وَعَنْ حَوْلَةَ بِنْتِ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ هَذَا النَّالَ خَصْرَةٌ خُلُوءٌ، فَمَنْ أَصَابَهُ بِحَقِّهِ بُورِكَ لَهُ فِيهِ، وَرُبَّ مُتَخَوِّضٍ فِيمَا شَاءَتْ بِهِ نَفْسُهُ مِنْ مَالِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ لَيْسَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا النَّارُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣٩٢٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ، فَذَكَرَ ^٢ الْغُلُولَ،

١. قوله: وجاءت النار ذكبتها إلخ: فإن قلت: ما الحكمة في أكل النار غنائمهم والتحليل لنا؟ قلت: جعل هذا في حقهم حتى لا يكون قتالهم لأجل الغنيمة، لفصودهم في الإخلاص، ولما تحلبها في حق هذه الأمة لتكون الإخلاص غالباً عليهم، فلم ينجح إلى باعث آخر. كذا في «عمدة القاري».

٢. قوله: فذكر الغلول إلخ: نقل النووي الإجماع على أن الغلول من الكبائر. كذا في «عمدة القاري».

فَعَظَّمَهُ وَعَظَّمْ أَمْرَهُ، ثُمَّ قَالَ: «لَا أَلْفَيْنَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ بَعِيرٌ لَهُ رِغَاءٌ، يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَغْنَيْ، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا قَدْ أَبْلَعْتُكَ. لَا أَلْفَيْنَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ فَرَسٌ لَهُ حِمْحِمَةٌ، يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَغْنَيْ، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا قَدْ أَبْلَعْتُكَ. لَا أَلْفَيْنَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ نَفْسٌ لَهَا صِيَاحٌ، يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَغْنَيْ، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا قَدْ أَبْلَعْتُكَ. لَا أَلْفَيْنَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ صَامِتٌ، يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَغْنَيْ، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا قَدْ أَبْلَعْتُكَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ، وَهُوَ أَثَمٌ.

٣٩٢٥ وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ يَقُولُ: «ادُّوا الْحِيَاطَ وَالْمَحِيطَ، وَإِيَّاكُمْ وَالْغُلُولَ؛ فَإِنَّهُ غَارٌ عَلَى أَهْلِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ، وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ.

٣٩٢٦ وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه قَالَ: كَانَ عَلَى ثَقَلِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ كِرْكِرَةٌ فَسَاتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «هُوَ فِي النَّارِ» فَذَهَبُوا يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ فَوَجَدُوا عَبَاءَةً قَدْ عَلَّمَهَا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٩٢٧ وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَرُ لَمَّا كَانَ يَوْمَ خَيْبَرَ أَقْبَلَ تَقَرَّرَ مِنْ صَحَابَةِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالُوا: فُلَانٌ شَهِيدٌ، فُلَانٌ شَهِيدٌ، وَفُلَانٌ شَهِيدٌ، حَتَّى مَرُّوا عَلَى رَجُلٍ فَقَالُوا: فُلَانٌ شَهِيدٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «كَلَّا إِنْ رَأَيْتُهُ فِي النَّارِ فِي بُرْدَةٍ عَلَّمَهَا أَوْ عَبَاءَةً». ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «يَا ابْنَ الْحَطَّابِ، اذْهَبْ، فَنَادِ فِي النَّاسِ:

أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا الْمُؤْمِنُونَ^(١) ثَلَاثًا، قَالَ: فَحَرَجْتُ فَتَنَادَيْتُ: أَلَا إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا الْمُؤْمِنُونَ ثَلَاثًا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٩٢٨ - وَعَنْ يَزِيدَ بْنِ خَالِدٍ^(٢) أَنَّهُ قَالَ: رَأَى رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ تَوَقَّى يَوْمَ خَيْبَرَ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ». فَتَغَيَّرَتْ وَجْوهُ النَّاسِ لِذَلِكَ، فَقَالَ: «إِنَّ صَاحِبَكُمْ غُلٌّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»، فَقَتَلْنَا مَتَاعَهُ فَوَجَدْنَا خَرَزًا مِنْ خَرَزِ يَهُودَ لَا يُسَاوِي دِرْهَمَيْنِ. رَوَاهُ مَالِكٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ.

وَقَالَ^(٣) الْإِمَامُ الصَّحَاوِيُّ: وَلَوْ صَحَّ حَدِيثُ التَّخْرِيقِ لُحِلَّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ إِذَا كَانَتِ الْعُقُوتَاتُ فِي الْأَمْوَالِ كَأَخْذِ شَطْرِ الْمَالِ مِنْ مَنَاعِ الزَّكَاةِ وَصَالَةِ الْإِبِلِ وَسَارِقِ الثَّمَرِ، وَكُلِّهِ مَنَسُوحٌ. ٣٩٢٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ^(٤) قَالَ: أَهْدَى رَجُلٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ غُلَامًا يُقَالُ لَهُ مِدْعَمٌ، وَبَيْنَمَا مِدْعَمٌ يَحْطُ رَحْلًا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَصَابَهُ سَهْمٌ غَائِرٌ فَقَتَلَهُ، فَقَالَ النَّاسُ: هِنِيئًا لَهُ الْجَنَّةُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَلَّا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّ الشُّمْلَةَ الَّتِي أَخَذَهَا يَوْمَ خَيْبَرَ مِنَ الْمَغَائِمِ لَمْ تُصِبْهَا الْمَقَاسِمُ لَنُشْتَعِلَ عَلَيْهِ نَارًا»، فَلَمَّا سِعَ ذَلِكَ

(١) قوله: لا يدخل الجنة إلا المؤمنون: قال ابن الملك: المؤمن في العرف من آمن بسمحمد ﷺ وبها جاء به: ومن غل كانه لم يصدقه لعدم جربه على موجب تصديقه. ولم يجعله النبي ﷺ من المؤمنين رجزاً لهم عن ذلك. كذا في «السرقاة».

(٢) قوله: وقال الإمام الطحاوي: (الخ: اختلفوا في عقوبة الغال)، فقال الجمهور: يعلزم بقدر حاله على ما يراه الإمام، ولا يحرق متاعه. وهذا قول أبي حنيفة والشافعي ومالك: يترك جماعة كثيرة من الصحابة^(١) والتابعين فمن بعدهم، وحبسوا الحديث على الرجز وأنوعيد دون الإيجاب، قال البخاري: قد روي في غير حديث عن النبي ﷺ في الغال ولم يأمر بحرق متاعه. وقال الحسن وأحمد وإسحاق ومكحول والأوزاعي^(٢): يحرق رحله ومتاعه كله، قال الأوزاعي: إلا سلاحه وثيابه التي عليه، قال الحسن: إلا الحيوان والمصحف، وقال: ما حديث ابن عمر عن عمرو بن مرفوع^(٣) في تحريق رحل الغال فهو حديث تفرده صالح بن محمد، وهو ضعيف عن سالم، ولأن النبي ﷺ لم يحرق رحل الذي وجد عنده الخنزير والعباءة من «عمدة القاري» و«المعرفة» بالنقاط.

النَّاسُ جَاءَهُ رَجُلٌ بِشِرَاكِ أَوْ شِرَاكَيْنِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «شِرَاكَ مِنْ نَارٍ أَوْ شِرَاكَيْنِ مِنْ نَارٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَصَابَ غَنِيمَةً أَمَرَ بِلَالًا، فَتَنَادَى فِي النَّاسِ، فَيَجِئُتُونُ بِغَنَائِمِهِمْ، فَيَحْصُسُهُ وَيَقْسُمُهُ، فَجَاءَ رَجُلٌ يَعْدُ ذَلِكَ بِرِمَامٍ مِنْ شَعَرٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا فِيمَا كُنَّا أَصْبَنَاهُ مِنَ الْغَنِيمَةِ، فَقَالَ: «أَسَمِعْتَ بِلَالًا فَتَنَادَى ثَلَاثًا؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَمَا مَتَعَكَ أَنْ تَجِيءَ بِهِ؟» فَأَعْتَذَرَ إِلَيْهِ،

(١) قوله: جاء رجل بشراك أو شراكين إنش: أجمع العلماء أن الغال عليه أن يرد ما غل إلى صاحب المقاسم ما لم يفرق الناس. واختلفوا فيما يفعل بعد ذلك إذا افرق الناس، فقالت طائفة: يدفع إلى الإمام خمسة ويتصدق بالباقي. وهو قول الحسن ومالك والأوزاعي والليث والزهري والثوري وأحمد، وروى عن ابن مسعود وابن عباس ومعاوية بن وهب وكان الشافعي لا يرى ذلك، ويقول: إن كان ملكه. فليس عليه أن يتصدق به، وإن كان لم يملكه، فليس له التصديق بهال غيره، قال: والواجب أن يدفع إلى الإمام كالأموال الضائعة.

وأما قول الحنفية في ذلك فما قال في السير الكبير: ولو أن رجلاً غل شيئاً من الغنائم ثم ندم فأتى به الإمام بعد القسمة وتفرق الجيش. فللإمام في ذلك رأي بن شاء كذب فيه قال، وقال: أنا لا أعرف صدقت. وقد التزمت وبألا يزعمك، وأنت أبصر بما التزمت حتى توصل الحق إلى مستحقه، وإن شاء أخذ ذلك منه، وجعل خمسة لمن سقى الله تعالى؛ لأنه وجد المال في يده، وصاحب المال مصلوق شرعاً فيما يجبر به من حال ما في يده، وباعتبار صدقة خمسة لأرباب الخمس فيصرف إليهم، والباقي يكون بمنزلة النقطة في يده إن طمع أن يقدر على أهله، فالحكم فيه ما ذكرنا، وإن لم يطمع في ذلك قسمه بين المساكين إن أحب، وإلا جعله موقوفاً في بيت المال، وكتب عليه أمره وشأنه.

ولو أن صاحب الغلول لم يأت به الإمام، ولكنه تاب من الغلول، وهو في يده، فإن لم يطمع في أن يقدر على أهله فالمستحب له أن يتصدق به هو، وإن طمع في ذلك، فالحكم فيه ما هو الحكم في النقطة في جميع ما ذكرنا، ودفعه ذلك إلى الإمام أحب إلي كما هو الحكم في النقطة أبشراً، وبعد ما دفعه إليه فالإمام بالخيار في تصدقه إلا أنه ينبغي له أن لا يدع الخمس في يده؛ لأنه قد أقر أن خمس ما في يده لمن سقى الله تعالى في كتابه وإقراره فيها في يده صحيح في حقه، فينبغي له أن يأخذ الخمس منه، ويصرفه إلى المصارف حتى لا يكون مضيعاً حتى أرباب الخمس.

قَالَ: فَقَالَ: «كُنْ أَتَى نَجِيءٌ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَلَنْ أَقْبَلَهُ عَنْكَ»^(١)

٣٩٣٠ - وَعَنْ سَعْدَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كَثُرَ غَالًا فَإِنَّهُ مِثْلُهُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٩٣١ - وَعَنْ جُنَادَةَ بْنِ أَبِي أُمَيَّةٍ رضي الله عنه قَالَ: تَرَلْنَا ذَابِقَ وَعَلَيْنَا أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْحُرَّاجِ، فَمَنَعَ حَبِيبُ بْنُ مَسْلَمَةَ أَنَّ صَاحِبَ قُبُرَسَ خَرَجَ يُرِيدُ طَرِيقَ أَذْرَبِيجَانَ، وَمَعَهُ زُمَرْدٌ وَيَاقُوتٌ وَلُؤْلُؤٌ وَغَيْرُهَا فَخَرَجَ إِلَيْهِ فَقَتَلَهُ، وَجَاءَ بِمَا مَعَهُ، فَأَرَادَ أَبُو عُبَيْدَةَ أَنْ يُخَمِّسَهُ، فَقَالَ حَبِيبُ بْنُ مَسْلَمَةَ: لَا تَحْرِمْنِي رِزْقًا رَزَقَنِيهِ اللَّهُ؛ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَعَلَ السَّلْبَ لِلْقَاتِلِ، فَقَالَ مُعَاذٌ: يَا حَبِيبُ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا لِلْمَرْءِ مَا قَاتَبَتْ بِهِ نَفْسُ إِمَامِهِ». رَوَاهُ الظَّيْرَانِيُّ فِي مُعْجَمِهِ الْكَبِيرِ وَالنُّوسَطِ.

١- قوله: «كُنْ أَتَى نَجِيءٌ عَنْكَ» لأنه لم يبقن بالغلول على ما قاله الإمام محمد في «السير الكبير».

٢- قوله: «إِنَّمَا لِلْمَرْءِ مَا قَاتَبَتْ بِهِ نَفْسُ إِمَامِهِ» وملخص ما في شرح «السير الكبير» أن لفظ الأنفال في عبارة الفقهاء ما يخص الإمام به بعض الغنائم، وذلك الفعل يسمى تنظيلاً، وذلك الرزق يسمى نفلاً، ولا خلاف أن التنزيل جائز قليل الإصابة بالتحريض على القتال؛ فإنه مأثور يسمى بالتحريض؛ لقوله تعالى: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفْرَ وَالنَّفْيَ» (الأنفال: ٦٥). فهذا الخطاب لرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ولكل من قام مقامه، فإن اشجعان قلم يتخاطبون بأنفسهم إذا لم يخص بشيء من المصائب، فإذا خصهم الإمام بذلك فذلك يعبرهم عن المخاطرة بأرواحهم وإيقاع أنفسهم في جلبة العدو، ولا يستحق القاتل السلب بدون تنظيل الإمام عندنا، وعلى قول المشافعي: من قتل مشركاً على وجه المبارزة، وهو مقبل غير مدبر استحق سلبه، وإن لم يسبق التنظيل من الإمام؛ لأن قول رسول الله ﷺ: «مَنْ قَتَلَ كُفْرًا قَتَلَ بِلَا فِدَةٍ» نصيب الشرع، ومثل هذه الكلام في لسان صاحب الشرع لبيان السلب كقوله: «مَنْ قَتَلَ كُفْرًا قَتَلَ بِلَا فِدَةٍ» وإن نو قتل رسول الله ﷺ هذه الكلمة بالمدينة بين يدي أصحابه، ولم يقل أنه قتل هذا إلا بعد تحقق الحاجة إلى التحريض، فإن مالك بن أنس رضي الله عنه قال: «وَلَمْ يَفْعَلْ أَنْ الشَّيْءَ نَفْعًا» من مقاربه: «مَنْ قَتَلَ كُفْرًا قَتَلَ بِلَا فِدَةٍ» إلا في موضع يوم حنين، وذلك بعد ما انهزم المسلمون ووقعت الحاجة إلى تحريضهم ليكروا كما قال الله تعالى: «وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ مَسْجِدٌ» (التوبة: ٢٥).

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ لِتَعَدُّدِ ضُرُقِهِ، وَقَدْ يَتَأَيَّدُ بِمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ

= وذكر محمد بن إبراهيم النخعي أنه قال ذلك يوم بدر وحسين أبيه. وقد كانت الحاجة إلى التحريض يوم بدر معروفة، فعرف أنه إنما قال ذلك بطريق التمثيل للتحريض لا بطريق نصب الشرع وأيد ما قلنا ما ذكر عبد الله بن شقيق، قال: كان النبي ﷺ محاصرا وأدى المعري، فأناه رجل، فقال: ما تقول في الغنائم، فقال: لله تعالى سهم وأربعة، قال: فالغنيمة بغنائمها لرجل، قال: إن رميت في جنبك بسهم، فليس بأحق به من أخيك المسلم، فهذا دليل ظاهر على أن القس لا يستحق السلب بدون التنكيل، وعلى هذا القول اتفق أهل العراق والحجاز. وقال أبو حنيفة: لا ينافي بعد إخراج الغنيمة.

وهذا مذهب أهل العراق والحجاز، وأهل الشام يوزون التنكيل بعد الإحراز، وعن قال به الأوزاعي، وم قالنا: دليل على فساد قولهم؛ لأن التنكيل للتحريض على القتال، وذلك قبل الإصابة لا بعدها. ولأن التنكيل لإثبات الاختصاص ابتداء، لا لإبطال حق ثابت للغنائمين أو لإبطال حق ثابت في الخمس لأربابها، وفي التنكيل بعد الإصابة إبطال أحق، ثم استدلل بحديث الحسن في الزمام أن رجلا سأل رسول الله ﷺ زعمنا من شعر من المغنم، فقال: وينك سألتني زعمنا من ثاره الحديث. ويحدث مجاهد أن رجلا جاء إلى رسول الله ﷺ بكبة من شعر من المغنم، فقال: هب لي هذه، فقال: أما نصيب منها فلك. ويحدث أبي الأشعث الصنعاني قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ ومعه زمام من شعر الحديث.

ثم قال: ولو جاز التنكيل بعد الإصابة لما حرمه رسول الله ﷺ ذلك مع صدق حاجته، ثم قال: والذي روي أن النبي ﷺ نزل بعد الإحراز، فإنما يجعل على أنه أعطى ذلك من الخمس باعتبار أنه من المساكين، أو أعطى ذلك من سهم نفسه من الخمس أو من النصف الذي كان له أو أعطى ذلك ما أفاء الله تعالى عليه لا بإيجاف الخيل والركاب. فقد كان الأمر فيها مفوضا إلى رسول الله ﷺ كما قال الله تعالى: ﴿فِي الْأَنْفَالِ لَكُمْ لِلَّذِينَ يَلْتَمِسُونَ﴾ (الأنفال: ١)، وذكر عن إسماعيل بن عوف بن مالك، قال: أنها كان لا يخلص الأسلاب، ومن حبيب بن مسلمة ومحوكة: أن السلب مغنم، وفيه الخمس، وهكذا روي عن ابن عباس، وإنما تأخذ بقول هؤلاء؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَخْلَوْا أَثَمًا﴾ (النمل: ٨١) وفي قوله (الأنفال: ١) والسلب من الغنيمة. وتأويل ما نقل عن حماد وعوف، إذ تقدم التنكيل من الإمام بقوله: «من قتل قتلا فله سهم». وعندنا في هذا الموضع لا يخلص الأسلاب، وأما بدون التنكيل فخمس، انتهى منخصصا.

وقوله: هذا حديث حسن لعدد طرقه وذكر في «الفتح»: أن الحديث ضعيف، ولا يضر ضعفه؛ لأننا نستأنس به لأحد احتملي حديث السلب أي قوله ﷺ: «من قتل قتلا فله سهم» بحمله على التنكيل، وليس كل ضعيف باطلا. =

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ. قَالَ: إِنِّي لَوَاقِفٌ فِي النِّصْفِ يَوْمَ بَدْرٍ، فَتَنَظَّرْتُ عَنْ يَمِينِي وَعَنْ شِمَالِي، فَإِذَا أَنَا بِعُلَامَتَيْنِ مِنَ الْأَنْصَارِ، حَدِيثَتَيْهِ، فَأَسْتَأْنِهُمَا تَمَنِّيْتُ أَنْ أَكُونَ بَيْنَ أَضْلَعِ مِنْهُمَا، فَعَسَرَنِي أَحَدُهُمَا، فَقَالَ: يَا عَمَّ، هَلْ تَعْرِفُ أَبَا جَهْلٍ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، مَا حَاجَتُكَ إِلَيْهِ يَا ابْنَ أَخِي؟ قَالَ: أَخْبَرْتُ أَنَّهُ يَسُبُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَئِنْ رَأَيْتُهُ لَا يُفَارِقُ سَوَادِي سَوَادُهُ، حَتَّى يَمُوتَ الْأَعْجَلُ مِنْهُ. فَقَالَ: فَتَعَجَّبْتُ لِذَلِكَ، قَالَ: فَعَسَرَنِي الْآخَرُ، فَقَالَ لِي مِثْلَهَا، فَلَمْ أَتَسَبَّ أَنْ نَظَرْتُ إِلَى أَبِي جَهْلٍ يَجُولُ فِي النَّاسِ، فَقُلْتُ: أَلَا تَرَى ابْنَ هَذَا صَاحِبُكُمَا الَّذِي تَسْلَانِ عَنْهُ، قَالَ: فَأَبْتَدَرَاهُ بِسَيْفَيْهِمَا، فَضَرَبَاهُ حَتَّى قَتَلَاهُ، ثُمَّ انْصَرَفَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَخْبَرَاهُ. فَقَالَ: «أَبُيْكُمَا قَتَلَهُ؟» فَقَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: أَنَا قَتَلْتُهُ، فَقَالَ: «مَسَحْتُمَا سَيْفَيْكُمَا؟» فَقَالَ: لَا، فَتَضَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى السَّيْفَيْنِ، فَقَالَ: «كَلَاكُمَا قَتَلَهُ»^١ وَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَلْبِهِ لِمُعَاذِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْجُمُوحِ وَالرَّجُلَانِ: مُعَاذُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْجُمُوحِ وَمُعَاذُ بْنُ عَفْرَاءَ.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهَا: «عَنْ أَنَسٍ ؓ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ بَدْرٍ: «مَنْ يَنْظُرُ نَفَا مَا صَنَعَ أَبُو جَهْلٍ؟» فَانْطَلَقَ ابْنُ مَسْعُودٍ، فَوَجَدَهُ قَدْ ضَرَبَهُ ابْنَا عَفْرَاءَ حَتَّى بَرَدَ، قَالَ: فَأَخَذَ بِلِحْيَتَيْهِ، فَقَالَ: أَأَنْتَ أَبُو جَهْلٍ؟ فَقَالَ: وَهَلْ فَوْقَ رَجُلٍ قَتَلْتُمُوهُ؟

وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَ: فَلَوْ عَرِثَ أَكْأَدُ قَتَلْتَنِي. وَرَوَى الدَّارِمِيُّ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ بَدْرٍ: «مَنْ قَتَلَ كَافِرًا فَلَهُ سَلْبُهُ»^٢.....

= وقد نظرت أحاديث ضعيفة تفيد أن حديث السلب ليس نصيا عاما مستمرا، والضعيف إذا تعددت طرقه يرتفع إلى الحسن، فيغلب الظن بأنه نصي، وقدم تحقيق لمعاد فيه. كذا في مورد المحتار.

١- قوله: «كَلَاكُمَا قَتَلَهُ» قد، لم قضى بسلبه لمعاذ بن عمرو بن الجموح، وجه الحديث: أن السلب لو كان لقاتل لقضي به بينهما، وكونه قد دفعه إلى أحدهما دليل على أن الأمر فيه مفضى إلى الإمام. كذا في نصب الراية.

فَقَتَلَ أَبُو طَلْحَةَ يَوْمَئِذٍ عِشْرِينَ رَجُلًا وَأَخَذَ أَسْلَابَهُمْ.

٣٩٣٢ - وَعَنْ مُجَمِّعِ بْنِ جَارِيَةَ عَنْهُ قَالَ: قُسِمَتْ حَبِيرُ عَلَى أَهْلِ الْحَدِيثِ فَقَسَمَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى ثَمَانِيَةِ عَشَرَ سَهْمًا، وَكَانَ الْجَيْشُ أَلْفًا وَخَمْسَ مِائَةٍ، فِيهِمْ ثَلَاثُ مِائَةٍ فَارِسٍ، فَأَعْطَى^١ الْفَارِسَ سَهْمَيْنِ وَالرَّاجِلَ سَهْمًا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَقَالَ^٢ الْحَافِظُ شَمْسُ الدِّينِ الدَّهْلِيُّ فِي تَلْخِيصِهِ بَعْدَ التَّخْرِيجِ: الْحَدِيثُ صَحِيحٌ.

١ - قوله: فقتل أبو طلحة الخ. قال في «المعرفة»: قال ابن السلك: استدرك الشافعي بحديث أبي قتادة على أن النسب للقتال. وقال أبو حنيفة: النسب لا يكون للقتال إذا لم ينقل الإمام به، والحديث محمود على التثنية جمعًا بينه وبين حديث آخر «يس لك من سلب قتيلك إلا ما طابت به نفس إمامك». وقال الطبري في «شرح المشكاة» ورواه الشافعي حديث عوف بن مالك في الفصل الثاني: لأنه مطلق، والأصل عدم التقييد. قلت: لا شك أنه ^١ صحيح. قاله في حديث أبي قتادة بعد الفراغ. لكنه يحتمل أن يكون إعادة نية قتاله قبله، وأما حديث عوف قضى في السلب للقتال فقابل للتقييد، وأما حديث أسس في الفصل الثاني، رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ بَعْنِي يَوْمَ حَنْزَلَةَ^٢ مَنْ قَتَلَ كَفَرًا بِدَسَاءٍ، فَقَتَلَ أَبُو طَلْحَةَ يَوْمَئِذٍ عِشْرِينَ رَجُلًا، وَأَخَذَ أَسْلَابَهُمْ، فَصَرَّيْحٌ فِي أَنَّ الْقَتْلَ وَقَعَ بَعْدَ الْقَوْلِ، فَيُقْبَدُ الْمَطْلُوبُ بِهِ.

٢ - قوله: فَأَعْطَى الْفَارِسَ سَهْمَيْنِ وَالرَّاجِلَ سَهْمًا: واختلف العلماء في بيان مقدار الاستحقاق لمقاتلي، فهو إما أن يكون راجلًا وإما أن يكون فارسًا، فإن كان راجلًا فله سهم واحد بالاتفاق، وإن كان فارسًا فله ولفرسه سهمان عند أبي حنيفة وزفر. وعند أبي يوسف ومحمد يخلفه ثلاثة أسهم: سهم له وسهمان لفرسه، وهو قول الشافعي ومالك وأحمد، واستدل الجمهور بحديث ابن عمر وأمثاله، وأما الإمام أبو حنيفة ^٣ بخلافه، فاستدل له بهذا الحديث حديث مجمع بين جارية، وأما أجواب من حديث ابن عمر أنه لم يبين فيه أنه تلك القسمة متى وقعت، هل وقعت قبل خيبر أو بعدها؟ فليأخذوا بما لا يكون قبل خيبر، لا يكون فيه حجة، لأنه محتمل للنسخ، ومحتمل أن يكون قسمة الغنيمة في ذلك الوقت مفوضًا إلى رأي رسول الله ﷺ بقسمتها كيف يشاء، وبعضها من يشاء. ويحتمل أن يكون أعطى السهم الواحد تفصيلًا فلا حجة فيه، وإن شئت زيادة نصيب في هذا المقام فلارجع إلى «بذل المجهود» فإنما نفيسة في بابها.

٣ - قوله: وقال الحافظ شمس الدين الخ: وفي قول أبي داود تضعيف للحديث، ولم يأت عليه بدليل. كذا في «بذل المجهود».

وَقَالَ فِي «الْجَوْهَرِ النَّقِيِّ»: هَذَا الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْحَاشِي فِي «الْمُسْتَدْرَكِ»، وَقَالَ: حَدِيثٌ كَثِيرٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادُ، وَفِيهِ تَجَمُّعُ بَنِي يَعْقُوبَ، وَهُوَ مَعْرُوفٌ، قَالَ صَاحِبُ «الْكَمَالِ»: رَوَى عَنْهُ الْقُفَيْي وَبُحَيِّ الْأَوْعَاطِي وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ وَيُونُسُ الْمُؤَدَّبُ وَأَبُو عَامِرٍ الْمُعْتَدِي وَغَيْرُهُمْ. وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: ثَوَّقِي بِالسَّيِّئَةِ، وَكَانَ ثَقَّةً، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ وَابْنُ مَعِينٍ: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ. وَرَوَى لَهُ النَّسَائِيُّ أَهْدَ وَمَعْلُومٌ أَنَّ ابْنَ مَعِينٍ إِذَا قَالَ: «لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ» فَهُوَ ثَوَّقِي.

وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ نُعَيْمِ بْنِ حَمَّادٍ حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَشْهَمَ لِلْفَارِسِ سَهْمَيْنِ وَلِلزَّاجِلِ سَهْمًا. وَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ الْهَيْثَمِ: وَلَا شَكَّ أَنَّ نُعَيْمًا ثَقَّةً وَابْنُ الْمُبَارَكِ مِنْ أَكْبَرِ الثَّابِتِ.

٣٩٣٣ وَعَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمُزٍ قَالَ: كَتَبَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُرَيْرِيِّ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يُسْأَلُهُ عَنِ الْعَبْدِ وَالسَّرَاةِ يَحْضُرَانِ الْمُغْنَمَ هَلْ يُقَسَّمُ لهُمَا؟ فَقَالَ يَزِيدُ: اكْتُبْ إِلَيْهِ: إِنَّهُ لَيْسَ ^{لِلْ}لَهُمَا سَهْمٌ إِلَّا أَنْ يُحْدِثَا. وَفِي رِوَايَةٍ: «كَتَبَ إِلَيْهِ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّكَ كَتَبْتَ تُسْأَلُنِي هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْزُو بِالنِّسَاءِ، وَهَلْ كَانَ يَضْرِبُ لِهِنَّ مِنْهُنَّ؟ فَقَدْ كَانَ يَغْزُو بِهِنَّ يُدَاوِينَ الْجُرْحَى وَيُحْدِثُنَ مِنَ الْغَنِيمَةِ، وَأَمَّا السَّهْمُ فَلَمْ يَضْرِبْ لِهِنَّ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

... قوله: ليس لهنَّ سهم إلا أن يحدثا، قال ابن الهيثم: ولا يسهم لعملوك ولا امرأة ولا صبي ولا ذمي، ولكن يرضخ لهم. فالرضخ لا يبلغ السهم، ولكن دونه على حسب ما يراه الإمام. وسواء قتل العبد: إذاً سيده أو غيره، فإنه ثم الرضخ عندنا من الغنينة قبل إخراج الخمس، وهو قول للشافعي وأحمد. وفي قول وهو رواية عن أحمد: من أربعة الأحماس، وفي قول للشافعي: من خمس الخمس. وقال مالك من الخمس: ثم إن العبد إنما يرضخ له إذا قاتل، وكذا الصبي والذمي؛ لأنهم يقتدرون على القتال إذا فرض الصبي قادراً عليه، فلا يقدم غير القتال في حقتهم منافع، بخلاف المرأة؛ فإنها تعطي بالقتال وبالخادمة لأهل العسكر وإن لم تقتل؛ لأنها عاجزة عنه، فأقام هذه المتفعة منها مقدمه. كذا في «المبرقة».

٣٩٣٤ - وَعَنْ عُمَيْرِ مَوْلَى أَبِي اللَّحْمِ رضي الله عنه قَالَ: شَهِدْتُ خَيْرَ مَعَ سَادَتِي، فَكَلَّمُوا فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَلَّمُوهُ أَنِّي مَسْنُوكٌ، فَأَمَرَ لِي فَقُلْتُ السَّيْفَ، فَإِذَا أَنَا أَجْرُهُ، فَأَمَرَ لِي بِشَيْءٍ مِنْ خُرْقِي الْمَتَاعِ، وَغَرَضْتُ عَلَيْهِ رُقِيَّةً كُنْتُ أُرْقِي بِهَا الْمُجَانِينَ، فَأَمَرَ لِي بِطَرْجِ بَعْضِهَا وَحَبْسِ بَعْضِهَا. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ إِلَّا أَنَّ رِوَايَتَهُ انْتَهَتْ عِنْدَ قَوْلِهِ: «الْمَتَاعِ».

٣٩٣٥ - وَعَنْ ابْنِ عُثْمَرَ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا نُصِيبُ فِي مَعَارِينَا الْعَسَلَ وَالْعِنَبَ فَتَأْكُلُهُ وَلَا تَرْقَعُهُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٩٣٦ - وَعَنْهُ رضي الله عنه أَنَّ جَيْشًا غَنِمُوا فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ طَعَامًا وَعَسَلًا، فَلَمْ يُؤْخَذْ مِنْهُمْ الْخُمْسُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٩٣٧ - وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْمُبَالِغِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ رضي الله عنه قَالَ: قُلْتُ: هَلْ

قول: «تأكله» ولا ترقعه؟ قال في «الدر المختار» و«رد المحتار»: وللعائمين الانتفاع في دار الحرب ويعلق وطعام وحطب وسلاح ودهن بلا قسمة، أطلق الكل تبع له «الكثرة». وقيد في «الوقاية» السلاح بالحاجة، وهو الحق. قال في «الدر المنثور»: أعلم أنه ذكر في «فتح القدير» أن استعمال السلاح والكرارخ والفرس إنما يجوز بشرط الحاجة بأن مات فرسه أو تكسر سيفه، أما إذا أراد أن يوفر سيفه باستعمال ذلك، فلا يجوز، ولو فعل أنتم ولا ضمان عليه إن تلف، وأما غير السلاح ونحوه مما مر كاطعام، فشرط في «السير الصغير» الحاجة إلى التناول من ذلك، وهو القياس، ولم يشترطها في «السير الكبير» وهو الاستحسان، وبه قالت الأئمة الثلاثة، فيجوز لكل من الغني والفقير تناوله. ملخصاً، وهكذا ذكره في «الشرعية» ولا يخفى ترجيح الاستحسان ههنا. قلت: هو ما اختاره المؤلف، يعني صاحب «المنقى» وهو الحق كما علمت له.

١٠ قول: «فلم يؤخذ منهم الخمس» أي فيما أكلوا منها، قاله في «المرقاة»، وقال في «بذل المجهود»: ولعله لم يكن زائد على قدر الحاجة، فأكونه هناك، ولم يبق منه شيء حتى يؤخذ منه الخمس، ويقسم الباقي. قال في «الهداية»: ولا بأس بأن يعلق العسكر في دار الحرب، ويأكلوا مما وجدوه من الطعام؛ لقوله في «طعام خير» (الشرع) وأما غيرها فلا تأكلها، ويستعملوا الحطب، ويدفئوا بالدهن، ويوقحوا به الدابة، ويقننوا بها يجدونه من السلاح كل ذلك بلا قسمة إذا احتاج إليه، ولا يجوز أن يبيعوا من ذلك شيئاً، ولا يتحولونه، وأما الثياب والمتاع فيكره الانتفاع بها قبل القسمة من غير حاجة.

كُنْتُمْ تُحْمَسُونَ الطَّعَامَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَصَبْنَا طَعَامًا يَوْمَ خَيْبَرَ، فَكَانَ الرَّجُلُ يَجِيءُ، فَيَأْخُذُ مِنْهُ وَمِقْدَارَ مَا يَحْتَفِيهِ ثُمَّ يَنْصَرِفُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٩٣٨ - وَعَنْ الْقَاسِمِ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: كُنَّا نَأْكُلُ الْجُزُورَ فِي الْعَزْوِ، وَلَا نَقْسِمُهُ حَتَّى إِذَا كُنَّا^(١) لَنَرْجِعَ إِلَى رِحَالِنَا، وَأَخْرَجْتَنَا مِنْهُ مُنْلُوعَةً. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٩٣٩ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعْقَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَصَبْتُ^(٢) جِرَابًا مِنْ شَحْمِ يَوْمِ خَيْبَرَ، فَالْتَزِمْتُهُ، فَقُلْتُ: لَا أُعْطِي الْيَوْمَ أَحَدًا مِنْ هَذَا شَيْئًا، فَالْتَصْتُ فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَبَسَّمُ إِلَيَّ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٩٤٠ - وَعَنْ رُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ

(١) قوله: إذا كنا لَنَرْجِعَ إِلَى رِحَالِنَا إلخ: والمراد من الرحال منازلهم في سفر العزوة. قال ابن الغمام: فإذا خرج المسلمون من دار الحرب لم يجوز أن يعلقوا من الغنيمة، ولا يأكلوا منها؛ لأن الضرورة اندفعت، والإباحة لتي كانت في دار الحرب إنما كانت باعتبارها، ولأن الحق قد تأكد حتى يورث نصيبه، ولا كذلك قبل الإخراج، ومن فضل معه طعام أو علف يردُّه إلى الغنيمة إذا لم يكن قُسِمَ الغنيمة في دار الحرب بشرطه، ولو انتفع به قبل قسمتها بعد الإفراز يرد قيمته، وهو قول مالك وأحمد والشافعي في قول. وعنه أنه لا يرد اعتبارًا بالمتلصص، وهو الواحد الداخل والاثنتان إلى دار الحرب إذا أخذ شيئًا، فأخرجه يختص به.

قلنا: مال تعلق به حق الغانمين، والاختصاص كان للحاجة، وقد زالت، بخلاف المتلصص؛ لأنه دائمًا أحق قبل الإخراج وبعده، وأما بعد القسمة فيتصدقون بعينه إن كان قائمًا، وبقيمته إن كانوا باعوه، هذا إذا كانوا أغنياء، وانتفعوا به إن كانوا محاريج؛ لأنه صار في حكم النقطة؛ لتعذر الرد على الغانمين لتفرقهم، وإن كانوا تصرفوا فيه فلا شيء عليهم، وعن هذا قيمة ما انتفع به بعد الإحراز يتصدق به الغني لا الفقير. كذا في «المرقاة».

(٢) قوله: أصبت جرابًا من شحم إلخ: قال ابن الملك: فيه جواز أخذ المجاهدين من طعام الغنيمة قدر ما يحتاج إليه. وقد تقدم أن الانتفاع بالادمان في البدن له حكم أكل الطعام. وقد يحتاج أيضًا إلى الشحم للسراج ونحوه. كذا في «المرقاة».

الْآخِرِ فَلَا يَرْكَبُ" دَابَّةٌ مِنْ فِيءِ الْمُسْلِمِينَ، حَتَّى إِذَا أُعْجِفَهَا رَدَّهَا فِيهِ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَلْبَسُ ثَوْبًا مِنْ فِيءِ الْمُسْلِمِينَ، حَتَّى إِذَا أَخْلَقَهُ رَدَّهُ فِيهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٩٤١ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى "رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ شِرَاءِ الْمَغَانِمِ حَتَّى تُقَسَمَ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣٩٤٢ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى أَنْ تُبَاعَ السَّهَامُ حَتَّى تُقَسَمَ. رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ.

٣٩٤٣ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَدِمْنَا فَوَاقِفْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ افْتَتَحَ خَيْبَرَ، فَأَسْهَمَ لَنَا، أَوْ قَالَ: فَأَعْطَانَا مِنْهَا، وَمَا قَسَمَ لِأَحَدٍ غَابَ عَنْ فَتْحِ خَيْبَرَ مِنْهَا شَيْئًا إِلَّا لِمَنْ شَهِدَ مَعَهُ إِلَّا أَصْحَابَ سَفِينَتَيْنَا جَعْفَرٌ وَأَصْحَابُهُ، فَأَسْهَمَ لَهُمْ مَعَهُمْ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَقَالَ الْقَاضِي: وَإِنَّمَا "أَسْهَمَ لَهُمْ" لِأَنَّهُمْ وَرَدُّوا عَلَيْهِ قَبْلَ حِيَازَةِ الْغَنِيمَةِ.

١: قوله: فلا يركب دابة (الخ: هذا محمول على ما إذا لم يحتاج إليه، وأما إذا احتاج إليه كما إذا هنك فرسه في المعركة، فأخذ فرس العدو بقاتل عليها، وكذلك الثياب إذا أخذه البرد مثلاً يجوز لبسه، فإذا انقضت حاجته ردها في الغنمة. كذا في «بذل المجهود».

٢: قوله: نهى رسول الله ﷺ عن شراء المغنم حتى تقسم: قال في «الهداية» و«البديهة»: لا يجوز بيع الغنائم قبل القسمة في دار الحرب؛ لأنه لا ملك قبلها، وفيه خلاف الشافعي رحمته الله، فعنده يجوز؛ لأن سبب الملك عنده الاستيلاء. وقد بينا الأصل أي إن الملك للغنائمين قبل الإحراز بدار الإسلام لا يثبت عندنا، وعنده يثبت.

٣: قوله: إنما أسهم لهم (الخ: قال في «رحمة الأمة»: وانفقوا على أنهم إذا قسموا الغنمة وحازوها، ثم اتصل بهم مدد لم يكن للمدد في ذلك حصّة، فإن اتصل المدد بعد انقضاء الحرب وقبل حيازة الغنمة في دار الإسلام أر بعد أن أخذوها وقبل قسمتها. قال أبو حنيفة: يسهم لهم ما لم تحز إلى دار الإسلام أو يقسموها. وقال مالك وأحمد: لا يسهم لهم على كل حال. وعن الشافعي قولان، أحدهما: يسهم، والثاني: لا يسهم. انتهى. وقال ابن الهمام: وإذا لحقه المدد في دار الحرب قبل أن يخرجوا الغنمة إلى دار الإسلام شاركهم المدد فيها عن الشافعي فيه قولان، وما ذكرناه بناء على ما مهدناه من أن الملك لا يتم للغنائمين قبل إحراز الغنمة بدار الإسلام، فجاز أن يشاركهم المدد إذا قام به الدليل، =

٣٩٤٤ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ يَغْنِي يَوْمَ بَذْرٍ فَقَالَ: «إِنَّ عُثْمَانَ انْطَلَقَ فِي حَاجَةِ اللَّهِ وَحَاجَةِ رَسُولِهِ، وَإِنِّي لَا أَبَايَعُ لَهُ» فَضَرَبَ^١ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَهْمٍ وَلَمْ يَضْرِبْ لِأَحَدٍ غَابَ غَيْرُهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

= ولا يقطع حق المدد إلا بثلاثة أمور: الإحراز بدار الإسلام والقسمة بدار الحرب وبيع الإمام الغنيمة قبل لحاق المدد هذا. وعلى ما حققناه المعني تأكد الحق وعدمه. وما استدلل به الشافعي من «صحيح البخاري» عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: بعث ﷺ أبانا على سرية قتل نجد، فقدم أبان وأصحابه على رسول الله ﷺ بخير بعد ما فتحها، إلى أن قال: فلم يقسم لهم، لا دليل فيه؛ لأن وصول المدد في دار الإسلام لا يوجب شركة، وخير صدرت دار إسلام بمجرد فتحها، فكان قدمهم والغنيمة في دار الإسلام.

وأما إسهامه لأن موسى الأشعري على ما في «الصحيحين» عنه، قال: بلغنا خروج رسول الله ﷺ ونحن باليمن، فخرجنا مهاجرين إليه أنا وأخوان لي أنا أصغرهم، أحدهما: أبو بردة، والآخر: أبو رهم في بضع وحسين رجلاً من قومي، فركبنا سفينة، فالتفتنا إلى النجاشي، فواتينا جعفر بن أبي طالب وأصحابه عنده، فقال جعفر: إن رسول الله ﷺ بعثنا ههنا وأمرنا بالإقامة فأقيموا معنا، فأقمنا حتى قدمنا، فعاقبت رسول الله ﷺ حين افتتح خيبر، فأقسم لنا ولم يسهم لأحد غاب عن فتح خيبر إلا أصحاب سفينة، فقال ابن حبان في صحيحه: إنما أعطاهم من خمس الخمس؛ ليستعين قلوبهم لا من الغنيمة، وهو حسن.

ألا ترى أنه لم يعط غيرهم ممن لم يشهدوا وحمل بعض الشافعية على أنهم شهدوا قبل حوز الغنائم خلاف مذهبهم؛ فإنه لا فرق عندهم في عدم الاستحقاق بين كون الوصول قبل الحوز أو بعده بعد كونه بعد الفتح. حاصله: أن السبب عندنا هو مجاوزة الدرب الفاصل بين دار الإسلام ودار الحرب على قصد القتال. وعند الشافعي شهود الواقعة، فالغنائم والمدد هما يشتركان عندنا في الغنيمة؛ لاستوائهما في هذا السبب. أخذته من شروح «الكثر».

١. قوله: ضرب له رسول الله ﷺ بسهم: قد استدلل أبو حنيفة بإسهامه ﷺ لعثمان يوم بدر على أنه يسهم الإمام لمن كان غائباً في حاجة له بعته لقضائها. أخذته من قبيل الأوصاف. وقال الطحاوي: وكذلك كل من غاب عن وقعة المسلمين بأهل الحرب يشغل يشغله به الإمام من أمور المسلمين مثل أن يبعثه إلى جانب آخر من دار الحرب لقتل قوم آخرين، فيصيب الإمام غنيمة بعد مقارفة ذلك الرجل إياه، أو يبحث برجل ممن معه من دار الحرب إلى دار الإسلام؛ ليمده بالسلاح والرجال، فلا يعود ذلك الرجل إلى الإمام حتى يغنم غنيمة، فهو شريك فيها، =

٣٩٤٥ - وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِظَهْرِ مَعَ رَبَّاجٍ غُلَامٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مَعَهُ، فَلَمَّا أَصْبَحْنَا إِذَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْقُرَاشِيُّ قَدْ أَغَارَ عَلَى ظَهْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَمِتُّ عَلَى أَكْمَةٍ فَاسْتَقْبَلْتُ الْمَدِينَةَ، فَنَادَيْتُ ثَلَاثًا: يَا صَبَاحَاهُ، ثُمَّ خَرَجْتُ فِي آثَارِ الْقَوْمِ أُرْمِيهِمْ بِالنَّبْلِ، وَأَرْجُو أَقُولُ:

أَنَا ابْنُ الْأَكْوَعِ وَالْيَوْمُ يَوْمُ الرُّضْعِ

فَمَا زِلْتُ أُرْمِيهِمْ وَأَغْفِرُ بِهِمْ، حَتَّى مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ بَعِيرٍ مِنْ ظَهْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا خَلَفْتُهُ وَرَاءَ ظَهْرِي، ثُمَّ اتَّبَعْتُهُمْ أُرْمِيهِمْ، حَتَّى أَلْقَوْا أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثِينَ بُرْدَةً وَثَلَاثِينَ رُحْمًا يَسْتَحْجِقُونَ، وَلَا يَظْرَحُونَ شَيْئًا إِلَّا جَعَلْتُ عَلَيْهِ آرَامًا مِنَ الْحِجَارَةِ يَعْرِفُهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ، حَتَّى رَأَيْتُ قَوَارِسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَحِقَ أَبُو قَتَادَةَ قَارِسُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِعَبْدِ الرَّحْمَنِ فَقَتَلَهُ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ فَرَسَانَا الْيَوْمَ أَبُو قَتَادَةَ، وَخَيْرُ رَجَالِنَا سَلَمَةُ». قَالَ: ثُمَّ أُعْطَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَأَاهُ عَلَى الْعُضْبَاءِ رَاجِعِينَ إِلَى الْمَدِينَةِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

- وهو كمن حضرها، وكذلك من أرادها فرده الإمام عنها، وشغله بشيء من أمور المسلمين فهو شريك فيها، وهو كمن حضرها. وأما حديث أبي هريرة رضي الله عنه فإني قد ذكرت ذلك - والله أعلم - أن النبي ﷺ وجّه أبنائه إلى نجد قبل أن ينهوا خروجه إلى حير، فتوجه أبنائه في ذلك، ثم حدث من خروج النبي ﷺ إلى حير ما حدث، فكان ما غاب فيه أبنائه من ذلك عن حضور خير ليس هو شغلا شغله النبي ﷺ به عن حضورها بعد إرادته إياها، فيكون كمن حضرها.

أما قوله: «أعطاني رسول الله ﷺ سهمين سهم فارس وسهم الرجل» أي أعطاني سهم فارس مع سهم رجل، لأن معظم أحد تلك الغنيمات كانت بسهم سلمة رضي الله عنه، وللإمام أن يعطي من كثر سعيه في الجهاد شيئاً زاداً على نصيبه من الخمس لا من سهران المسلمين، إنما لم يعطه ﷺ الجميع؛ لأنه لم يغلز ﷺ قبل القتال، وكل ما ورد من التفتيل بعد القتال فهو محمول عندنا على أنه من الخمس، كما يسطه السرخسي. التقطته من «المرقاة» و«فتح القدير» و«ورد المختار».

وَرَوَاهُ ابْنُ جَبَّانَ، وَقَالَ: كَانَ سَلَمَةُ بْنُ الْأَكْوَعِ فِي تِلْكَ الْغُرَاقَةِ رَاجِلًا، فَأَعْطَاهُ مِنْ خُمْسِهِ ^١ لَا مِنْ سِيَهَامِ الْمُسْلِمِينَ.

٣٩٤٦ - وَعَنْ أَبِي الْجَوْنَرِيَّةِ الْجُرَيْمِيِّ قَالَ: أَصَبْتُ بِأَرْضِ الرُّومِ حَرَّةً خُمَرَاءَ فِيهَا دَنَائِيرٌ فِي إِمْرَةٍ مُعَاوِيَّةَ، وَعَلَيْنَا رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ، يَقَالُ لَهُ: مَعْنُ بْنُ يَزِيدَ، فَأَتَيْتُهُ بِهَا، فَقَسَمَهَا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَعْطَانِي مِنْهَا مِثْلَ مَا أُعْطِيَ رَجُلًا مِنْهُمْ، ثُمَّ قَالَ: نَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَقُلْ ^١ إِلَّا بَعْدَ الْخُمْسِ» لِأَعْظِيَّتِكَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٩٤٧ - وَعَنْ ابْنِ عُمرَ ^٢ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ ^٣ يُنْقُلُ بَعْضَ مَنْ يَبْعَثُ مِنَ السَّرَايَا لِأَنْفُسِهِمْ خَاصَّةً سِوَى قِسْمِ عَامَّةِ الْجَيْشِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

^١ قوله: لا نقل إلا بعد الخمس: ظاهر هذا الكلام يدل على أنه إنما لم ينقل أبا الجويرية من الدنائير التي وجدها؛ لسماعه قوله ﷺ: «لا نقل إلا بعد الخمس»، وأنه المانع لتفليله، ووجهه: أن ذلك يدل على أن النفل إنما يكون من الأخماس الأربعة أي هي للغنائمين كما دل الحديث السابق، ولعل التي وجدها كانت من عداد الغني، فلذلك لم يعط النفل منه. كذا في «المرقاة». وقال في «بداية المجتهد»: وأما نفل الإمام من الغنيمة لمن شاء - أعني أن يزيد على نصيبه - فإن العلماء اتفقوا على جواز ذلك.

واختلفوا من أي شيء يكون النفل؟ فإن قوما قالوا: النفل يكون من الخمس الواجب لبيت المال للمسلمين، وبه قال مالك. وقال قوم: بل النفل إنما يكون من خمس الخمس، وهو حظ الإمام فقط؛ وهو الذي اختاره الشافعي. وقال قوم: بل النفل من حصة الخبئة، وبه قال أحمد. وقال في «فتح القدير»: وعمل التنفيل عندنا الأربعة لأخماس قبل الإحراز بدار، وبعد الإحراز لا يصح إلا من الخمس، وعلى هذا لو كان القتال وقع في دار الإسلام بأن هجمها العدو، وليس له أن ينقل إلا من الخمس؛ لأنه بمجرد الإصابة صار محرزاً بدار الإسلام.

^٢ قوله: كان ينقل بعض من يبعث من السرايا إلخ: قال في «السير الكبير»: وصورة هذا التنفيل: أن يقول: من قتل قتيلاً فله سلبه، ومن أسر أسيراً فهو له، كما أمر به رسول الله ﷺ المنادي حين نادى يوم بدر ويوم حنين أو يبعث سرية، فيقول: لكم الثلث مما نصيبون بعد الخمس، أو يطلق بهذه الكلمة، فعند الإطلاق لهم ثلث المصاب قبل أن يختصون به، وهم شركاء الجيش فيها بقي بعد ما يرفع منه الخمس. وعند التقيد بهذه الزيادة الخمس ما أصابوا.

٣٩٤٨ - وَعَنْ حَبِيبِ بْنِ مَسْلَمَةَ الْفَهْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: شَهِدْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الرُّبْعُ فِي الْبِدَاةِ وَالثُّلُثُ فِي الرَّجْعَةِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٩٤٩ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ الرُّبْعَ بَعْدَ الْخُمْسِ وَالثُّلُثَ بَعْدَ الْخُمْسِ إِذَا قُفِّلَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٩٥٠ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَنَقَّلَ سَيْفَهُ ذَا الْقَعَارِ يَوْمَ بَدْرٍ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ. وَزَادَ التِّرْمِذِيُّ: وَهُوَ الَّذِي رَأَى فِيهِ الرُّؤْيَا يَوْمَ أُحُدٍ.

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الْعَبْدِيُّ: سَقَطَ الصَّفِيُّ فَلَا يَصْطَفِي الْإِمَامُ لِنَفْسِهِ شَيْئًا مِنَ الْغَنِيمَةِ.

ثم يكون لهم الثلث مما بقي، يختصون به. وهم شركاء الجيش فيها بقي. وقال فيه في محل آخر: ولو أن الإمام بعث سرية من دار الإسلام، فنقل لهم الثلث بعد الخمس، أو قبل الخمس، كان هذا التنزيل باطلاً؛ لأن ما خص بعضهم بالتنزيل، ولا مقصود من هذا التنزيل سوى إبطال الخمس، وإبطال تفضيل انفاس على الرجل، وذلك لا يجوز بخلاف ما إذا التقوا في دار الحرب، ففي التنزيل هناك معنى التخصيص لهم لأن الجيش شركاء في الغنيمة ففي التنزيل تخصيصهم ببعض المنصب، وذلك مستقيم أحد. وقال في «رد المحتار»: وهذا وإن كان فيه إبطال الخمس عن الأسلاب، لكن المقصود منه التحريض وتخصيص القاتلين بإبطال شركة العسكر عن الأسلاب، ثم ثبت إبطال الخمس عنها تبعاً. وقد ثبت تبعاً ما لا يثبت قصداً.

(١) قوله: نقل الربع في البداءة وثلث في الرجعة: أي إذا انهضت طائفة من العسكر، فوفعت بطائفة من العدو قبل وصول الجيش كان لهم الربع مما غنموا، ويشركهم سائر العسكر في ثلاثة أربعه، وإن رجعوا من الغزو، ثم وقع طائفة من العسكر بالعدو كان لهم الثلث مما غنموا الزيادة شفتهم وخطرهم ويشركهم سائرهم في الثلثين؛ لأن وجهة السرية والجيش في البداءة واحدة، فيصل مددهم إليهم بخلاف الرجعة. كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: كان ينقل الربع بعد الخمس إلخ: أي يستحب للإمام أن يعدّ مقاتلاً بزيادة شيء على الخمس بأن يقول: من قتل فتيلاً فله سلبه، وبأن يقول للسرية جعلت لكم الربع أو نصف أو الثلث بعد الخمس؛ لأنه تحريض على القتال، وهو مندوب إليه. قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ خُذْ حُرُصَ الْكُفْرَانِ﴾ (الأنفال: ٦٥) وقوله: «بعد الخمس» ليس على سبيل الشرط ظاهراً؛ لأنه لو نقل برقع الكفر جاز، وإنما وقع ذلك اتفاقاً. ألا ترى أنه لو نقل للسرية بالكل جاز، فهذا أولى، ملقط من شروح «الكنز».

وَهَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ.

٣٩٥١ وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رضي الله عنه قَالَ: مَشَيْتُ أَنَا وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقُلْنَا: أَعْطَيْتَ بَنِي الْمُطَّلِبِ مِنْ خُمُسِ خَيْبَرَ وَتَرْكُتْنَا، وَنَحْنُ بِمَنْزِلَةِ وَاحِدَةٍ مِنْكَ، فَقَالَ: «إِنَّمَا يَنْبُو هَاهُنَا وَيَنْبُو الْمُطَّلِبُ شَيْءٌ وَاحِدٌ». قَالَ جُبَيْرٌ: وَلَمْ يُقَسِّمِ النَّبِيُّ ﷺ لِبَنِي عَبْدِ شَمْسٍ وَبَنِي تَوْفَلٍ شَيْئًا. رَوَاهُ الصَّحَاوِيُّ.

قوله: ولم يقسم النبي ﷺ لبني عبد شمس وبني توفل شيء: وقد اتفق أهل المذاهب على أن ما أخذ من الكفار قهرا يقسم خمسة أخماس، أربعة منها للغانمين، ولكنهم اختلفوا في الخمس الباقي، فقال بعضهم: يقسم الخمس على ستة أسهم: سهم لله، وسهم للرسول، وهكذا اقتياس عملا بظاهر الآية. وبصرف سهم الله إلى الكعبة على ما ذهب إليه أبو العالية. وقيل: لبيت المال. وقيل: مضموم إلى سهم للرسول، واجمهور على أن ذكر الله تعالى للترك يدل عليه تقديمه على خلاف سنن المعطوفات، وكأنه قال: فإن لله خمسة يصرف إلى هؤلاء الأخصيص به، فيقسم الخمس على خمسة أسهم. هكذا فعله رسول الله ﷺ.

ولكنهم اختلفوا فيما بينهم بعد وفاته ﷺ، فعند الشافعي رحمته الله يصرف سهم الرسول إلى مصالح المسلمين. وقيل: يصرف إلى الإمام. وقيل: إلى الأصناف الأربعة. وعند أبي حنيفة رحمته الله سقط سهمه وسهم ذوي القربى بوفاته، وصار لكن مصروفا إلى ثلاثة الباقي، سهم لبيتنا، وسهم للمساكين، وسهم لابن السبيل يدخل فقراء ذوي القربى فيهم، ويقدمون ولا يدفع إلى أغنيائهم. وقال الشافعي رحمته الله: سهم خمس الخمس يستوي فيه أغنيهم وفقيرهم، ويقسم بينهم للأمر مثل حظ الأنثيين، ويكون لبني هاشم وبني المطلب ذر غيرهم؛ لقوله تعالى: «وَالَّذِينَ آمَنُوا» (الأنفال: ٤١) من غير فصل بين الغني والفقير.

ون أن الخلفاء الأربعة الراشدين رضي الله عنهم على ثلاثة أسهم على نحو ما قلناه، وكفى بهم قدرة، ثم إنه لم ينكر عليهم ذلك أحد مع علم جميع أصحابه بذلك وتوافرهم فكان إجماعا منهم على ذلك، وقال رحمته الله: معسر بني النضير أن الله تعالى نحره لكم عساة الناس أربابهم، وعروضكم منها خمس الخمس، والمعوذ بن أثيم ثبت في حق من ثبت في حق المعوذين، وهم الفقراء، والنبي ﷺ أعطاهم لنصرة.

ألا ترى أنه ﷺ عل، فقال: إنهم من يرؤا سعي هكذا في الجاهلية والإسلام، وشبك بين أصابعه، دل على أن المراد من النص قرب النصرة لا قرب القرابة؛ لأن لفظ «الذي» يقرب به مشترك بين القرابة الصلبية والقرابة لمرودة، وبهذا الأخير مراد خاصة بدليل أن رسول الله ﷺ ابن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف.

وَرَوَى الشَّافِعِيُّ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَمَّا قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَهْمَ ذَوِي الْقُرْبَى بَيْنَ بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ أَتَيْتُهُ أَنَا وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَؤُلَاءِ إِخْوَانُنَا مِنْ بَنِي هَاشِمٍ لَا تُنْكِرُ فَضْلَهُمْ لِمَكَانِكَ الَّذِي وَضَعَكَ اللَّهُ مِنْهُمْ، أَرَأَيْتَ إِخْوَانُنَا مِنْ بَنِي الْمُطَّلِبِ أُعْطِيَتْهُمْ وَتَرَكْنَا، وَإِنَّمَا قَرَأْنَا وَقَرَأْتَهُمْ وَاجِدُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ فَشَيْءٌ وَاحِدٌ هَكَذَا» وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ أَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ نَحْوَهُ، وَفِيهِ: «إِنَّا وَبَنُو الْمُطَّلِبِ لَا نَفْتَرِقُ فِي جَاهِلِيَّةٍ وَلَا إِسْلَامٍ، وَإِنَّمَا نَحْنُ وَهُمْ شَيْءٌ وَاحِدٌ، وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ.

وَقَالَ عَلَمَانَا، وَفِي ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِذِي الْقُرْبَى﴾ قُرْبُ النَّصْرَةِ لَا قُرْبُ الْقَرَابَةِ، فَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَاهُمْ لِلنَّصْرَةِ لَا لِلْقَرَابَةِ، وَقَدْ انْتَهَبَ

= وكان لعبد مناف أربعة أبناء: هاشم ولهم مطلب وعبد شمس ونوفل، وكان عثمان بن عفان من أولاد عبد الشمس وجبير بن مطعم من أولاد نوفل، فلما قسم رسول الله ﷺ غنائم خيبر، أعطى خمس الخمس بني هاشم وبني لمطلب، ولم يعط عثمان وجبير أصلاً، فقلنا: إما لا تنكر فضل بني هاشم لمكانك الذي وضعك الله فيهم، يعني أئت منهم. وهم إخوانك، ولكن نحن وبني المطلب سواء، فإياك أعطيتهم وحريتنا، فقال ﷺ: «أما ما لم ينفردوا في الخمسة ولا في الإسلام»، وشبك بين أصابعه.

فعلم أن المراد قرابة النسوة؛ لأنه لو كان المراد القرابة الصلبية لأعطى عثمان وجبير أيضاً كما أعطى بني هاشم وبني هاشم وبني المطلب، فإذا كان المراد قرابة النسوة، فقد فات ذلك بوقات رسول الله ﷺ عنهم؛ لأنه علله بصحته، وهي لم تبق، فلا يستحقون السهم بعد وفاته إذا كانوا أغنياء، وما روي أنه قسم بين الخمس على خمسة أسهم، فأعطى ذي القربى سهماً فنعلم لكن الكلام في أنه أعطاهم خاصة نفقرهم وحاجتهم أو قربانهم. وقد علمت بقسمة الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم أنه أعطاهم لحاجتهم وفقرهم لا لقربانهم، وإذليل عليه أنه ﷺ كان يشدد في أمر الغنائم، فتناول من وير بعير. وقال: لا يس من غنمكم شيء إلا خمس، وهو مردود فيكم ردوا الخبط والمخبط. فإذا انفلق عار وثناه على صاحبه يوم القيمة لم يخص أحد القرابة بشيء من الخمس، وعم المسلمين جميعاً بقوله: والخمس مردود فيكم، قلنا: أن سببهم سبيل سائر فقراء المسلمين يعطى من محتاج منهم كفاية. المنطقتان من «التفسيرات الأخندية» والهداية» وبذلك المجهود.

النَّصْرَةُ انْتَهَى الْإِعْطَاءُ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ يَنْتَهِي بِانْتِهَاءِ عَلَيْهِ.

وَرَوَى أَبُو يُوسُفَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ الْخُمْسَ كَانَ يُقَسَّمُ عَلَى عَهْدِهِ عليه السلام عَلَى خَمْسَةِ أَشْهُمٍ: لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ سَهْمٌ، وَلِذِي الْقُرْبَى سَهْمٌ، وَلِلْيَتَامَى سَهْمٌ، وَلِلْمَسَاكِينِ سَهْمٌ، وَلِابْنِ السَّبِيلِ سَهْمٌ. ثُمَّ قَسَمَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ رضي الله عنه عَلَى ثَلَاثَةِ أَشْهُمٍ: سَهْمٌ لِلْيَتَامَى، وَسَهْمٌ لِلْمَسَاكِينِ، وَسَهْمٌ لِابْنِ السَّبِيلِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْمُطَّحَاوِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ يَعْني مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ، فَقُلْتُ: أَرَأَيْتَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه حَيْثُ وَلَّى الْعِرَاقَ، وَمَا وَلَّى مِنْ أَمْرِ النَّاسِ كَيْفَ صَنَعَ فِي سَهْمِ ذَوِي الْقُرْبَى؟ قَالَ: سَلَكَ بِهِ - وَاللَّهِ - سَبِيلَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ.

٣٩٥٢ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شَعِيبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه قَالَ: دَنَا النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم مِنْ بَعِيرٍ، فَأَخَذَ وَبَرَةً مِنْ سَنَامِهِ، ثُمَّ قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهُ لَيْسَ لِي مِنْ هَذَا الْفَيْءِ شَيْءٌ وَلَا هَذَا - وَرَفَعَ إصْبَعَهُ - إِلَّا الْخُمْسُ، وَالْخُمْسُ مَرْدُودٌ عَلَيْكُمْ، فَأَدُّوا الْحِيَاطَ وَالْمِخِيطَ». فَقَامَ رَجُلٌ فِي يَدِهِ كُبَّةٌ مِنْ شَعْرِ، فَقَالَ: أَخَذْتُ هَذِهِ لِأُضْلِحَ بِهَا بَرْدَعَةَ لِي، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «أَمَا مَا كَانَ لِي وَلِابْنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَهُوَ لَكَ»، فَقَالَ: أَمَا إِذْ بَلَغْتُ هَذِهِ مَا أَرَى، فَلَا أَرَبَ لِي فِيهَا وَنَبَذَهَا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبَّسَةَ رضي الله عنه قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِلَى بَعِيرٍ مِنَ الْمُغَنَمِ، فَلَمَّا سَلَّمَ أَخَذَ وَبَرَةً مِنْ جَنْبِ الْبَعِيرِ، ثُمَّ قَالَ: «وَلَا يَحِلُّ لِي مِنْ غَنَائِمِكُمْ مِثْلُ هَذَا إِلَّا الْخُمْسُ، وَالْخُمْسُ مَرْدُودٌ فِيكُمْ».

وَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ الْهَتَمِ: لَمْ يَخْصُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْقَرَابَةُ بِشَيْءٍ مِنَ الْخُمْسِ، وَعَمَّ الْمُسْلِمِينَ جَمِيعًا بِقَوْلِهِ: «وَالْخُمْسُ مَرْدُودٌ فِيكُمْ»، قَدْ لَأَنَّ سَبِيلَهُمْ سَبِيلُ سَائِرِ فُقَرَاءِ الْمُسْلِمِينَ يُعْطَى مَنْ يَحْتَاجُ مِنْهُمْ كِفَايَةً.

٣٩٥٣ - وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رضي الله عنه قَالَ: أَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَهْطًا وَأَنَا جَالِسٌ، فَتَرَكَ^(١) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْهُمْ رَجُلًا هُوَ أُعْجِبُهُمْ إِلَيَّ فَقُمْتُ فَقُلْتُ: مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَاهُ^(٢) مُؤْمِنًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوْ مُسْلِمًا» ذَكَرَ ذَلِكَ سَعْدٌ ثَلَاثًا، وَأَجَابَهُ بِمِثْلِ ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ: «إِنِّي لَأَعْطِي الرَّجُلَ وَغَيْرَهُ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْهُ خَشْيَةً أَنْ يُكَبَّ فِي الثَّارِ عَلَى وَجْهِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَقَالَ عَلِيُّ الْقَارِي: الْإِسْلَامُ وَالْإِيمَانُ مُخْتَلِفَانِ بِاعْتِبَارِ اللَّغَةِ وَتَنَحُّدَانِ فِي الشَّرِيعَةِ.

٣٩٥٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا قَرَبَةٍ أَتَيْتُمُوهَا وَأَقَمْتُمْ فِيهَا، فَسَهْمُكُمْ^(٣) فِيهَا، وَأَيُّمَا قَرَبَةٍ عَصَتْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ حُسْهَهَا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ، ثُمَّ هِيَ لَكُمْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(١) قوله: فترك رسول الله ﷺ منهم رجلاً هو أعجبهم إلى الخ: قال العلامة المعيني: فيه دليل على أن الإمام يصرف أموالاً في مصالح المسلمين الأهم فالأهم، قاله في «عمدة القاري». ولذلك قال في «الدر المختار»: والخمس الباقي يقسم أثلاثاً عندنا للتييم والمساكين وابن السبيل، وجاز صرفه نصف واحد.

(٢) قوله: لأراه مؤمناً، قال رسول الله ﷺ: أو مسلماً: اختلف أهل العلم في أن الإسلام مغاير للإيمان أو متحدان. قال علي القاري: والحق أن الخلاف لفظي؛ لأن الأول بناء على اللغة، والثاني مداره على الشريعة. وقيل: التحقيق إنها مختلفان باعتبار المفهوم متحدان في المصداق.

(٣) قوله: فسهمكم فيها الخ: فيه إن مال الفيء لا يخمس عندنا. وقال الشافعي: إنه يخمس كمال الغنيمة، فأخذت حجة عليه. قاله في «المعرفة» كذا يفهم من «رد المحتار» و«درحة الأمة». وفي «شرح مسلم» للنووي: قال القاضي: إن المراد بالأول الفيء الذي لم يوجف المسلمون عليه بخيل ولا ركاب، بل خلا عنه أهله أو صالحوا عليه، فيكون سهمهم فيها أي حقهم من العطايا كما يصرف الفيء. والمراد بالثانية ما أخذ عنوة، فيكون غنيمة يخرج منه الخمس، وبياقية للغنائم، وهو معنى قوله: «ثم هي لكم» أي باقية. وقد يحتج من لم يوجب الخمس في الفيء بهذا الحديث. وقد أوجب الشافعي الخمس في الفيء كالأجوبة كلهم في الغنيمة. وقال جميع العلماء: سواء لا خمس في الفيء، قل ابن المنذر: لا يعلم أحداً قبل الشافعي قال بالخمسة في الفيء.

٣٩٥٥ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «فِيمَا أُخْرِزَ^(١) الْعَدُوُّ فَاسْتَنْقَذَهُ الْمُسْلِمُونَ مِنْهُمْ، إِنْ وَجَدَهُ صَاحِبُهُ قَبْلَ أَنْ يُقَسَمَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ، وَإِنْ وَجَدَهُ قَدْ قُسِمَ فَإِنْ شَاءَ أَخَذَهُ بِالْعَمَلِ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي سُنَنِهِمَا. وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ فِي الْمُعْجَمِ الْوَسْطِ نَحْوَهُ.

وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ عَنْ قُبَيْصَةَ بِنِ دُوَيْبٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ فِيمَا أُخْرِزَ الْمُشْرِكُونَ، فَأَصَابَهُ الْمُسْلِمُونَ، فَعَرَفَهُ صَاحِبُهُ، قَالَ: إِنْ أَدْرَكَهُ قَبْلَ أَنْ يُقَسَمَ فَهُوَ لَهُ، وَإِنْ جَرَتْ فِيهِ السَّهَامُ فَلَا شَيْءَ لَهُ.

٣٩٥٦ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: أَشْتَرِي سَبْعًا مِنَ الْعَنَمِ إِنْ عَلَيَّ نَاقَةٌ، وَقَدْ غَرَبَتْ عَنِّي، فَقَالَ: «أَشْتَرِ سَبْعًا مِنَ الْعَنَمِ». رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ، وَقَالَ: أَقْلًا تَرَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي هَذَا الْحَدِيثِ إِنَّمَا عَدَّلَهَا بِسَبْعٍ مِنَ الْعَنَمِ مِمَّا يُجْزَى كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ عَنْ رَجُلٍ، وَلَمْ يُعَدِّلَهَا لِعَشْرِ مِنَ الْعَنَمِ أَهْ وَأَقَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: فَحَدِيثٌ تَعْدِيلٌ عَشْرَ شَيْءٍ مَنسُوحٌ.

(١) قوله: فيما أحرزه العدو فاستنقذه المسلمون منهم إلخ: اعلم أن الكفار إذا غلبوا على أموال المسلمين - والعياذ بالله - وأحرزوها بدارهم. قال الشافعي: لا يتمكونها، وإذا استنقذها المسلمون من أيديهم ترد إلى صاحبها، وله أخذها قبل القسمة وبعدها. وقال أبو حنيفة: إن الكفار إذا ملكوا أموال المسلمين بالاستيلاء والإحراز زال عنها ملك المسلمين بشهادة له قوله تعالى في «سورة الحشر» عند ذكر مصارف الفيء: «وَالْمُفْلَكُونَ» المُنْجَرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ (الأنفال: ٨) الآية حيث سمي الصحابة الذين هاجروا من مكة إلى المدينة وأخرجهم الكفار، ونسبوا على ديارهم وأموالهم فقراء مع كونهم ذوي أموالهم وبيوت بمكة.

فعلم منه بإشارة النص أن الكفار حين استولوا على أموالهم ملكوها، فصاروا فقراء مستحقين لأموال الصداقات وغيرها، ويشهد له من الأحاديث ما أخرجه الدارقطني والبيهقي عن ابن عباس عن النبي ﷺ: فيما أحرزه العدو، فاستنقذه المسلمون منهم، إن وجدته صاحبه قبل أن يقسم فهو أحق به وإن وجدته قسم، فإن شاء أخذه باليمن وأخرج الطبراني عن جابر سمرة: أصاب العدو ناقة رجل من بني سليم، ثم اشتراها رجل من المسلمين، -

= فعرفها صاحبها، فأتى النبي ﷺ فأخبره، «فأمر أن يأخذها باليمن الذي اشتراها به صاحبها من العدو ولا يخل بينها وبينه». ومثله أخرجه أبو داود في «كتاب المراسيل». وأخرج الدارقطني وابن عدي وغيرهما مرفوعاً: من وجد ماله في النفي، قبل أن يقسم فهو له ومن وجد بعد ما قسم، فليس له شيء. فهذه الأخبار تثبت ما ذكرناه فإنه لو لا أن الكفار يملكون أموالنا بالاستيلاء والإحراز لما صح بيعهم من آخر، ولما اعتبرت قسمتها بعد غلبتنا.

لا يقال: أسانيد هذه الأخبار كلها ضعيفة كما ذكره الشافعي على ما نقله عنه الزيلعي وغيره، فلا تقوم حجة؛ لأننا نقول: كثرة لطرق يجرى الضعف على أنه ليس الغرض منها إثبات حكم حتى يضر الضعف؛ فإن الحكم ثابت بإشارة نص القرآن، بل الغرض منها استئناس تلك الإشارة وتقويتها، فلا يضر حينئذٍ ضعفها، ويكفي في الباب حديث الشبخين وغيرهما المخرج في «أبواب الحج» المفيد؛ لما ذكرناه فإنه ثبت منه أن عقيل بن أبي طالب حين خرج النبي ﷺ وأصحابه من مكة، وكان هو؛ إذ ذلك كافراً بدع جميع دُور النبي ﷺ، وأجاز النبي ﷺ ذلك البيع حيث قال: هل ترك لنا غنيلاً منزلاً؟ فثبت بهذا أن المسلمين إذا أوقفوا على الكفار، وأخذوا أموال المسلمين منهم، فإن جاء صاحبه قبل أن يقسم أخذه بغير شيء، وإن جاء بعد ما قسم أخذه بالتقيمة، وأشار بالإحراز إلى أن مجرد الاستيلاء لا يفيد المثلث ما لم يوجد الإحراز بدار الحرب. التفتت من «شرح الوقاية» و«عمدة انقاري» و«شرح معاني الآثار» و«المرواة».

بَابُ الْجَزْيَةِ

وَقَوْلِ اللَّهِ غَزَّ وَحَلَّ: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْضُوا الْإِذْنَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَلْغُونَ﴾ (١٦) وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلِ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سُدُّعُونَ إِلَى قَوْمِ أُولَىٰ نَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ فَإِنْ تُطِيعُوا يُؤْتِكُمُ اللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا وَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَعُدُّوا إِلَيْهَا﴾ (١٧)

٣٩٥٧ - وَعَنْ يَزِيدَ بْنِ رُومَانَ وَعَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ إِلَى أَكْبَدِرِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ رَجُلٍ مِنْ كِنْدَةَ كَانَ مَلِكًا عَلَى دُومَةَ، وَكَانَ نَصْرَانِيًّا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَخَالِدٍ: «إِنَّكَ سَتَجِدُهُ بَصِيدَ الْبَقَرَةِ، فَخَرَجَ خَالِدٌ حَتَّى إِذَا كَانَ مِنْ حِصْنِهِ مَنَظَرَ الْعَيْنِ وَفِي لَيْلَةٍ مُفْمِرَةٍ صَافِيَةٍ، وَهُوَ عَلَى سَطْحٍ، وَمَعَهُ امْرَأَتُهُ، فَأَتَتْ الْبَقَرُ تَحْتَ بِمُرُونِهَا بَابَ الْقَصْرِ، فَقَالَتْ لَهُ امْرَأَتُهُ: هَلْ رَأَيْتَ مِثْلَ هَذَا قَطُّ؟ قَالَ: لَا وَاللَّهِ،

١٦. قوله: من الذين أوتوا الكتاب، بيان لقوله: الذين لا يؤمنون بالله، والمعنى: توضع الجزية على النبي يعتقده كتابا من الكتب المنزلة كاليهودي؛ فإنه يعتقده التوراة والسامري؛ فإنه يعتقده الزبور والنصراني؛ فإنه يعتقده الإنجيل. النقطة من التفسيرات الأحمدية وشروح الكنز.

١٧. قوله: قال للمخلفين بلغ قال في التفسيرات الأحمدية: فيكون الآية دليلا على أن المرتدين ومشركي العرب لا يقبل منها الجزية صرح به المفسرون، وصاحب الهداية أيضا؛ حيث قال في «باب كيفية القتال»: وهذا في حق من يقبل منه الجزية، ومن لا يقبل منه، كالميرتدين وعبد الأوثان من العرب لا فائدة في دعوتهم إلى قبول الجزية؛ لأنه لا يقبل منهم إلا الإسلام، قال الله تعالى: ﴿تَقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾ (الفتح: ١٦). هذا لفظه.

قَالَتْ: فَمَنْ يَتْرُكُ مِثْلَ هَذَا؟ قَالَ: لَا أَخَذُ، فَتَزَلْ، فَأَمَرَ بِقَرَسِهِ فَأُسْرِجَ، وَرَكِبَ مَعَهُ نَقَرَ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ فِيهِمْ أَحُّ لَهُ يُقَالُ لَهُ: حَسَّانُ، فَخَرَجُوا مَعَهُ بِمُضَارِفِهِمْ، فَتَلَقَّاهُمْ خَيْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخَذَتْهُ، وَقَتَلُوا أَخَاهُ حَسَّانَ، وَكَانَ عَلَيْهِ قُبَاءٌ دِيْبَاجٍ مَخْصُصٍ بِالذَّهَبِ فَاسْتَلَبَهُ إِيَّاهُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ، فَبَعَثَ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ قُدُومِهِ عَلَيْهِ، ثُمَّ إِنَّ خَالِدًا قَدِمَ بِالْأَكْمِيدِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَحَقَّقَ لَهُ دَمَهُ، وَصَالَحَهُ عَلَى الْجُزْيَةِ، وَخَلَّى سَبِيلَهُ، فَرَجَعَ إِلَى قَرْيَتِهِ. رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى»، وَلِأَبِي دَاوُدَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَقْصَرُ مِنْهُ.

٣٩٥٨ - وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ لَمْ يَأْخُذِ الْجُزْيَةَ مِنَ الْمَجُوسِ، حَتَّى شَهِدَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَهَا مِنْ مَجُوسٍ هَجَرَ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ خَرِيقٍ وَابْنُ دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ. وَفِي رِوَايَةٍ: «إِنَّ عُمَرَ ذَكَرَ الْمَجُوسَ، فَقَالَ: مَا أَدْرِي كَيْفَ أَصْنَعُ فِي أَمْرِهِمْ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: أَشْهَدُ لَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «سُئِلُوا^(١) بِهَمِّ سُنَّةِ أَهْلِ الْكِتَابِ». رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ.

(١) قوله: سُئِلُوا بِهَمِّ سُنَّةِ أَهْلِ الْكِتَابِ: يعني في الجزية دليل على أنهم ليسوا أهل الكتاب، وعلى ذلك أبو حنيفة وجمهور الفقهاء. وعند الشافعي الجزية مخصوصة بأهل الكتاب، والمجوس عنده من أهل الكتاب، فيكون داخلًا فيها. وقد روي عن الشافعي أنهم كانوا أهل الكتاب، فبدلوا، وأظنه ذهب في ذلك إلى شيء، روي عن علي بن أبي حمزة، روى عن أبي سعيد البقال، ثم ذكر هذا الأثر، ثم قال: وأكثر أهل العلم يابون ذلك، ولا يصححون هذا الأثر، والحجة لهم قوله تعالى: «أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ عَلَى صَافِيَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا» (الأنعام: ١٥٦)، يعني اليهود والنصارى، وقوله تعالى: «يُنَادِيهِمْ أَتَدْعُونِي إِلَى إِتْرَافِهِمْ وَمَا أُنْزِلَ الْتَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلُ إِلَّا مِنْ بَعْدِي» (آل عمران: ٦٥)، وقال تعالى: «قُلْ يَٰ أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ» (المائدة: ٦٨) فَذَلَّ عَلَى أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ هُمُ أَهْلُ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى لَا غَيْرَ. أَخَذَتْهُ مِنْ «الْجَوْهَرِ النَّقِيِّ» وَ«رَحَةِ الْأَمَةِ» وَشُرُوحِ «الْكُتُبِ».

وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُمْ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَأَيْضًا عَلَى أَنَّ الْجِزْيَةَ تُؤْخَذُ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْكِتَابِ؛ لِكُونِهِمْ فِي مَعْنَاهُمْ، وَقَدْ رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لِعِظَاءِ: الْمَجُوسُ أَهْلُ الْكِتَابِ؟ قَالَ: لَا، وَقَالَ أَيْضًا: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ سُئِلَ: أَتُؤْخَذُ الْجِزْيَةُ عَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ؟ قَالَ: نَعَمْ، أَخَذَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَهْلِ الْبَحْرَيْنِ وَعَمْرٍ مِنْ أَهْلِ السَّوَادِ وَعُثْمَانُ مِنْ بَرْبَرٍ.

٣٩٥٩ - وَعَنْ الزُّهْرِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَالَحَ عَبْدَةَ الْأَوْثَانِ عَلَى الْجِزْيَةِ إِلَّا مَنْ كَانَ مِنْهُمْ مِنَ الْعَرَبِ. رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ.

وَرَوَى النَّبِيُّ فِي هَذَا الْبَابِ مِنْ «السُّنَنِ الْكُبْرَى» حَدِيثَ بُرَيْدَةَ: «إِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَأَدْعُهُمْ إِلَى إِحْدَى ثَلَاثِ خِصَالٍ: الْحَدِيثُ، وَفِيهِ: «فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَأَدْعُهُمْ إِلَى إِعْطَاءِ الْجِزْيَةِ»، وَقَالَ أَبُو عُمَرَ: فَحَدِيثُ الزُّهْرِيِّ اسْتَثْنَى الْعَرَبَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ. وَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ الْهَمَامِ: وَرَوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَقْبَلُ مِنْ مُشْرِكِي الْعَرَبِ إِلَّا الْإِسْلَامُ أَوِ السَّيْفُ»، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «تَقَاتِلُوهُمْ أَوْ يُسْلِمُوا»

٣٩٦٠ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: عَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا طَالِبٍ وَعِنْدَهُ نَاسٌ مِنْ

(١) قوله: إن النبي ﷺ صالَحَ عبدة الأوثان بالجزية، إلا من كان من العرب: اتفق الأئمة على أن الجزية تضرب على أهل الكتاب وهم اليهود والنصارى وعلى المجوس، فلا تؤخذ من عبدة الأوثان مطلقاً. واختلفوا في المجوس هل هم أهل الكتاب أو لهم شبهة الكتاب؟ فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد: ليسوا أهل كتاب، وإنما لهم شبهة كتاب. وعن الشافعي قولان. واختلفوا فيمن لا كتاب له ولا شبهة كتاب كعبدة الأوثان من العرب والعجم هل تؤخذ منهم الجزية أم لا؟ قال أبو حنيفة: تؤخذ من العجم دون العرب. وقال مالك: تؤخذ من كل كافر عربياً كان أو عجمياً إلا مشركي قريش خاصة. وقال الشافعي وأحمد في أظهر روايتيه: لا تقبل الجزية من عبدة الأوثان مطلقاً. وحديث الزهري وغيره حجة على الشافعي في عدم تمييزه من غير المجوسي والكتابي وعلى مالك في قبوله من مشركي العرب أيضاً. التفتته من «رحمة الأمة» و«التصيرات الأحمدية».

فُرَيْشٌ وَجُنْدُ رَأْسِهِ مَقْعَدُ رَجُلٍ، فَلَمَّا رَأَاهُ أَبُو جَهْلٍ قَامَ فَجَلَسَ، فَقَالَ: ابْنُ أُخِيكَ يَذْكُرُ آلِهَتَنَا، فَقَالَ أَبُو ظَالِبٍ: مَا شَأْنُ قَوْمِكَ يَشْكُونَكَ قَالَ: «يَا عَمَّ، أُرِيدُهُمْ عَلَى كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ تَدِينُ لَهُمْ بِهَا الْعَرَبُ، وَتُوَدِّي إِلَيْهِمُ الْعَجَمُ الْجَزْيَةَ»، قَالَ: مَا هِيَ؟ قَالَ: «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» فَقَامُوا فَقَالُوا: أَجْعَلِ الْإِلَهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا؟ قَالَ: وَنَزَلَ «إِصْرٌ وَالْقُرْآنُ ابْنُ ذِي الْأَكْرَنِ»^(١) حَتَّى إِذَا بَلَغَ «إِبْرَاهِيمَ عَذَا لَشَيْءٍ عَجَابٍ»^(٢) رَوَاهُ النَّبَيْهَقِيُّ فِي «النَّسَبِ».

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ وَمِثْلَهُ، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَالَ عُلَمَاؤُنَا: يُؤَيَّدُ مَذْهَبَنَا قَوْلُهُ «...» فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «وَتُوَدِّي إِلَيْهِمُ الْعَجَمُ الْجَزْيَةَ».

٣٩٦١ وَعَنْ أَبِي عَوْنٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الثَّقَفِيِّ قَالَ: وَضَعَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فِي الْجَزْيَةِ عَلَى رُؤُوسِ الرِّجَالِ عَلَى الْغَنِيِّ ثَمَانِيَّةً وَأَرْبَعِينَ دِرْهَمًا، وَعَلَى الْمُتَوَسِّطِ أَرْبَعَةَ وَعِشْرِينَ، وَعَلَى الْفَقِيرِ^(١) اثْنًا عَشَرَ دِرْهَمًا. رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالْبَيْهَقِيُّ.

١- قوله: وضع عمر بن الخطاب في الجزية على رؤوس الرجال الخ: ولما كان ههنا بيان قدر الجزية فاعلم أنه اختلف فيه الحنفية والشافعية، فعند الحنفية الجزية على خريين: جزية توضع بالراضي والصلح، فتقدر بحسب ما يقع عليه الاتفاق، كما صانع رسول الله ﷺ أهل نجران على ألف ومائتي خيل، ولأن المرحب هو الراضي، فلا يجوز التعدي إلى غير ما وقع عليه الاتفاق، وجزية يبتدئ الإمام وضعها إذا غلب على الكفار، وأفرهم على أملاكهم. ويضع على الغني ظاهر الغنى في كل سنة ثمانية وأربعين درهما، يأخذ منهم في كل شهر أربعة دراهم، وعلى وسط الحال أربعة وعشرين درهما في كل شهر درهمين، وعلى الفقير المتمتع اثني عشر درهما.

وقال الشافعي: «...» يضع على كل حالهم دينارًا أو ما يعادل الدينار الغني والفقير في ذلك سواء، لقوله: «...» ليعاد: «...» من حالهم دينارًا أو عدله معافاة من غير فصل بين غني وفقير، ومذهبنا منقول عن عمر وعثمان وعلي ولم ينكر عليهم أحد من المهاجرين والأنصار، نصار إجماعًا، ولأن الجزية وجبت نصره للمقاتلة؛ لأنها وجبت بدلًا عن النصر بالنفس والمال، والنصرة يتفاوت بكثرة المال وقلته، فكذلك ما هو بدله، وما رواه الشافعي فهو في مال وقع عليه الصلح بدلًا وجوبه على الخالصة، ولا جزية عليهن. أخذته من «التضاريف الأحمديّة» وبذلك المعجزة، وشروح «الكفر».

٢- قوله: وعلى الفقير اثنا عشر درهما: المراد بالفقير هو الذي يقدر على الكسب والعس، وأما الذي لا يقدر على =

وَضُرُقُ إِسْنَادِهِ مُتَعَدِّدَةٌ. وَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ الْهَمَامِ: وَقَدْ جَاءَ فِي بَعْضِ صُرُوفِهِ: وَعَلَى الْفَقِيرِ الْمَكْتَسِبِ اثْنِي عَشَرَ دِرْهَمًا، أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَحَدِيثُ الدِّينَارِ مَحْمُولٌ عَلَى الصَّلَاحِ.

٣٩٦٢ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَصْلُحُ قِبَلَتَانِ فِي أَرْضٍ وَاحِدَةٍ، وَلَيْسَ ^(١) عَلَى مُسْلِمٍ جَزْيَةٌ، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ.

- العمل فلا جزية عليه عندنا؛ لما روي ابن ونحوه في كتاب الأموال: عن أبي بكر النعسي صلة بن زفر قال: أبصر عمر شيخا كبيرا من أهل الذمة يسأل: فقال له: مالك؟ قال: ليس لي مال، وإن الجزية تؤخذ مني، فقال له عمر: ما أنصفناك، أكلنا شبيبك، ثم نأخذ منك الجزية، ثم كتب إلى عماله أن لا يأخذوا الجزية من شيخ كبير. والوجه فيه أن يخرج الأرض لا يوظف على أرض لا طاقة لها فكذا إخراج ترانس. ويشهد له أن عثمان بن حنيف حين وجهه عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى سواد العراق إنما وضع الجزية على المعتمل، ولم يثبت أنه وضعها على غير المعتمل.

وقال الشافعي: على غير المعتمل أيضا الجزية في ذمته له إطلاق حديث معاذ، وهو قوله رضي الله عنه: «شئ من كثر حاله وحالته». قلنا: حديث وضع الجزية على كل حاله وحالته. فقد مر أنه محمول على الصلح بدليل ذكر الخاتمة فيه على أنه كفي يخص منه الأعمى ونحوه منه يخص الفقير العبر المعتمل، «عمدة الرعاية» و«السرقة» و«فتح القدير» ملتقط عنها.

قوله: لا تصلح قِبَلَتَانِ في أرض واحد: نقل في الحاشية عن «الفتح»: انظاهر أنه نفى بمعنى النهي. والمراد نهي المؤمن عن الإقامة بأرض الكفر أو نهي الحكام عن أن يمتنعوا أهل الذمة من إظهار شعار الكفر في بلاد المسلمين. كذا في «أهل المجهوده». وقال في «المرواة»: قال الثوريثي: أي لا يستقيم دينار بأرض على سبيل السظاهرة و«معادلة». أما المسلم فليس له أن يختار الإقامة بين ظهري قوم كفارة لأن المسلم إذا صنع ذلك، فقد أحل نفسه فيهم محل نادم فينا، وليس له أن يجر إلى نفسه الصغير ويتوسم بسمة من ضرب عليه الجزية، وأني له الصغير والذلة، وثمة العزة والرسولة والمؤمنين، وأما الذي يختار دينه دين الإسلام، فلا يمكن من الإقامة في بلاد الإسلام إلا ببدل الجزية، ثم لا يؤذن له في الإشاعة بدينه هـ. وقيل: هذا الحديث إشارة إلى إجلال اليهود والنصارى من جزية العرب، فإن ابن المملك: أي لا يجوز أن يسكن المسلم والكافر في بلدة واحدة، وهذا يختص بجزيرة العرب.

قوله: وليس على المسلم جزية: أي لم أسلم من عليه الجزية بعد ما تمت السنة تسقط عنه الجزية؛ لقوله ﷺ: «من أسلم فلا جزية عليه». وإني لم يسقط الفرق بالإسلام، لأنه تعلق به حق معين، فلا يبطل به وقيد بالجزية» =

وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: سُئِلَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ تَفْسِيرِ هَذَا، فَقَالَ: إِذَا أَسْلَمَ فَلَا جِزْيَةَ عَلَيْهِ. وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ فِي مُعْجَمِهِ الْأَوْسَطِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ أَسْلَمَ فَلَا جِزْيَةَ عَلَيْهِ».

٣٩٦٣ - وَعَنْ زِيَادِ بْنِ جَدِيرٍ قَالَ: بَعَثَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه إِلَى عَيْنِ التَّمْرِ مُصَدِّقًا قَائِمَرِيٍّ^(١) أَنْ أَخَذَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مِنْ أَمْوَالِهِمْ إِذَا اخْتَلَفُوا بِهَا يَلْتَجِازَةً رُبْعَ الْعَشْرِ، وَمَنْ أَمْوَالِ أَهْلِ الذِّمَّةِ نَصَفَ الْعَشْرِ، وَمَنْ أَمْوَالِ أَهْلِ الْحَرْبِ الْعَشْرَ. رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ فِي «كِتَابِ الْأَنْبَاءِ» وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مُصَنَّفِهِ. وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ فِي مُعْجَمِهِ الْأَوْسَطِ نَحْوَهُ مَرْفُوعًا.

= لأن الديون والخراج والأجرة لا تسقط بالإسلام والموت اتفاقا. وقال الشافعي: لا تسقط الجزية بالإسلام والموت؛ لأنها دين، وبه قال مالك في الموت، ولأنها وجبت عوضا عن العصمة، وعن السكنى في دار الإسلام. وقد رخص إليه المعوض بنيل العصمة والسكنى، فلا يسقط عنه المعوض بعرض. ولنا ما روينا، ولأنها عوض عن امتحان وجده، وهو القتل؛ لأنها وجبت عقوبة على الكفر أو بدلا عن النصرة، ولا تبقى العقوبة على تكفير بعد الإسلام ولا بعد الموت. ولأن شرع العقوبة في الدنيا لا يكون إلا لدفع الشر. وقد اندفع بالموت والإسلام، ولأنها وجبت بدلا عن النصرة في حقنا. وقد قدر عليها بنفسه بعد الإسلام والعصمة ثبت بكونه آدميا، والذمي يسكن منك نفسه، فلا معنى لإيجاب بدل العصمة والسكنى، ومعناه أن الذمي يملك موضع السكنى بالشراء وغيره من الأسباب، فلا يجوز إيجاب البدل بسكنائه في موضع مملوك له. أخذته من شروح «الكنز» وبذلك المجهوده والمنعاهة.

(١) قوله: قَائِمَرِيٍّ أَنْ أَخَذَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ إلخ: هذا هو المقصود في المذهب في مال التجارات بأن العشر يؤخذ من مال الحربي، ونصف العشر من الذمي، وربيع العشر من المسلم، بشرط ذكرت في كتاب الزكاة. وهذا التفصيل مرري عن عمر أنه أمر عثالة بهذا بمحضر من الصحابة. ثم ما يؤخذ من المسلم زكاة تصرف في مصارفها، وما يؤخذ من الذمي ليس بزكاة، بل تصرف في مصارف الجزية والخراج، وكذا ما أخذ من الحربي، بل أخذ منها للحماية. كذا في «النباية». التنظية من «المرفقة» و«عمدة الرغاية».

وَقَالَ عَلِيُّ الْقَارِي رَحِمَهُ اللَّهُ الْبَارِي: حَدِيثُ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ: «إِنْ أَبَوْا»^(١) أَنْ لَا تَأْخُذُوا كَرَهَا فَخُذُوا كَانَ فِي بَدْءِ الْإِسْلَامِ، وَالْأَمْرُ بِأَخْذِ مَقْدَارِ الْقَرِيِّ مِنَ الْمَالِ الْمَنْزُولِ بِهِ كَرَهَا كَانَ مِنْ جُمْلَةِ الْعُقُوبَاتِ الَّتِي تُسَخِّتُ بِوُجُوبِ الزَّكَاةِ.

بَابُ الصُّلْحِ

وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾

(الأنفال: ٦١)

وَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ الْهَمَامِ: وَالْآيَةُ وَإِنْ كَانَتْ مُطْلَقَةً، لَكِنَّ إِيْجْمَاعَ الْفُقَهَاءِ عَلَى تَقْيِيدِهَا بِرُؤْيَةِ مَصْلَحَةِ الْمُسْلِمِينَ فِي ذَلِكَ، بِآيَةٍ أُخْرَى وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾، فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْمُوَادَعَةِ مَصْلَحَةٌ، فَلَا يَجُوزُ بِالْإِيْجْمَاعِ.

(معد: ٣٥)

٢٩٦٤ - وَعَنِ الْبُخَارِيِّ فِي مَحْرَمَةِ وَمَرْوَانَ بْنِ الْحَكِيمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ عَامَ الْحَذْيِيَّةِ فِي بَضْعِ عَشْرَةِ مِائَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَلَمَّا أَتَى ذَا الْحَلِيفَةِ قَلَّدَ الْهَدْيَ وَأَشْعَرَ^(١) وَأَحْرَمَ مِنْهَا بِعُمَرَةَ، وَسَارَ حَتَّى إِذَا كَانَ بِالنَّيْبَةِ الَّتِي يُنْهَظُّ عَلَيْهِمْ مِنْهَا بَرَكَتٌ بِهِ رَاحِلَتُهُ، فَقَالَ النَّاسُ: حَلَّ حَلٌّ، خَلَّاتِ الْقُصُوءُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا خَلَّاتِ الْقُصُوءُ، وَمَا ذَلِكَ

»، قوله: «إِنْ أَبَوْا» أَنْ لَا تَأْخُذُوا كَرَهَا فَخُذُوا: قَالَ فِي «الْمَرْقَاة»: هَذَا كَانَ فِي بَدْءِ الْإِسْلَامِ؛ فَإِنَّهُ ﷺ كَانَ يَبْعَثُ الْجِيُوشَ إِلَى الْغَزَا، وَكَانُوا يَمْرُونَ فِي طَرَفِهِمْ بِأَحْيَاءِ الْعَرَبِ لَيْسَ هُنَاكَ سَرَقَ يَشْتَرُونَ مِنْهُ الطَّعَامَ، وَلَا مَعَهُمْ زَادٌ، فَأَوْجِبَ عَلَيْهِمْ ضِيَافَتَهُمْ؛ لِئَلَّا يَنْقُطِعُوا عَنِ الْغَزَا، فَلَمَّا قَوِيَ الْإِسْلَامُ وَغَلِبَتِ الشُّفْقَةُ وَالرَّحْمَةُ عَلَى النَّاسِ نَسَخَ الْوُجُوبَ، وَبَقِيَ الْجَوَازُ وَالِاسْتِحَابُ.

(١) قوله: وَأَشْعَرَ: وَأَشْعَرُوا: عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ، وَهُوَ مَكْرُوهٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ حَسَنٌ عِنْدَهُمَا، وَالغَتَوِيُّ عَلَى قَوْلِهَا. وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ: إِنَّمَا كَرَهُ أَبُو حَنِيفَةَ الْإِشْعَارَ الْمَحْدَثَ الَّذِي يَفْعَلُ عَوَامُ زَمَانِهِ وَالْأَعْرَابُ عَلَى وَجْهِ الْمُبَالَغَةِ، وَيَخَافُ مِنْهُ السَّرَاةُ إِلَى الْمَوْتِ، لَا مَطْلَقَ الْإِشْعَارِ، وَاخْتَارَهُ فِي «غَايَةِ الْبَيَانِ» وَصَحَّحَهُ. وَفِي لَفْظِ «الْقَدِيرِ»: أَنَّهُ الْأَوَّلُ، هَذَا حَاصِلُ مَا فِي «الْهَدَايَةِ» وَ«الْبَحْرِ الرَّائِقِ».

لَهَا يَحْلُطِي، وَلَكِنْ حَبَسَهَا حَابِسُ الْغَيْلِ» ثُمَّ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا يُسْأَلُونِي حُطَّةً يُعْطَوْنَ فِيهَا حُرْمَاتِ اللَّهِ إِلَّا أُعْطِيَتْهُمْ بِأَيَّاهَا» ثُمَّ زَجَرَهَا فَوَكَّيْتُ، فَقَدَلْتُ عَنْهُمْ حَتَّى نَزَلَ بِأَفْصَى الْحَذِيبَةِ عَلَى تَمَدٍّ قَلِيلٍ الْمَاءِ، يَتَبَرَّضُهُ النَّاسُ تَبَرُّضًا، فَلَمْ يَلْبَثْهُ النَّاسُ حَتَّى تَرَحُّوهُ، وَشَكِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعَطَشُ، فَأَتَزَرَ سَهْمًا مِنْ كِنَانَتِهِ، ثُمَّ أَمَرَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوهُ فِيهِ، فَأَوَّاهُ مَا زَالَ يَجِيئُ لَهُمْ بِالرَّيِّ حَتَّى صَدَرُوا عَنْهُ، فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ إِذْ جَاءَ بُدَيْلُ بْنُ وَرْقَاءَ الْخَزَاجِيُّ فِي نَعَرٍ مِنْ خُرَاعَةٍ، ثُمَّ أَتَاهُ عُرْوَةُ بْنُ مَسْعُودٍ.

وَسَأَلَ الْحَدِيثَ إِلَى أَنْ قَالَ: إِذْ جَاءَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اكْتُبْ: هَذَا» مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، فَقَالَ سُهَيْلٌ: وَاللَّهِ لَوْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ مَا صَدَدْنَاكَ عَنِ الْبَيْتِ، وَلَا قَاتَلْنَاكَ، وَلَكِنْ اكْتُبْ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَاللَّهِ إِنِّي لَرَسُولُ اللَّهِ وَإِنْ كَذَّبْتُمُونِي، اكْتُبْ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ»، فَقَالَ سُهَيْلٌ: وَعَلَى أَنْ لَا يَأْتِيكَ مِنَّا رَجُلٌ وَإِنْ كَانَ عَلَى دِينِكَ إِلَّا رَدَدْتَهُ إِلَيْنَا، فَلَمَّا قَرَعَ مِنْ قُصْبَةِ الْكِتَابِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَصْحَابِهِ:

١٠ قوله: هذا، قد صحت عليه محمد رسول الله إلح: أي صانع، لذلك قال في «الهداية»: وإذا رأى الإمام أن يصلح أهل الحرب أو غريباً منهم، وكان في ذلك مصلحة للمسلمين فلا بأس به.

١١ قوله: وعلى أن لا يأتيك منا رجل: وإذا كان على دينك إلا رددته علينا. قال الشيخ ابن الهيثم: ولو شرطوا في الصلح أن يرد إليهم من جاء مسلماً منهم بطل الشرط، فلا يجب الوفاء به، فلا يرد عندنا من جاءنا مسلماً منه، وهو قول مالك. وقال الشافعي: يجب الوفاء بالرجال دون النساء؛ لأنه ﷺ فعل ذلك في الحديبية، وأما لو شرط مثله في النساء لا يجوز ردهن إجماعاً، قلنا: قال تعالى: «لَنْ يَرْضَى عَنْكِ الْكَافِرُونَ وَلَا يُزْجِعُوكُمْ إِلَى الْكُفَّارَةِ» (الممتحنة: ١٠). وهذا هو دليل النسخ في حق الرجال أيضاً؛ إذ لا فرق بين الرجال والنساء في ذلك، بل مفسدة رد المسلمين إليهم أكثر. كذا في «المراقبة».

١٢ قوله: منا رجل: فيه أن الصلح لم يقع على رد النساء؛ لقوله: في هذا الحديث لا يأتيك منا رجل. كذا في «المراقبة».

«قُومُوا فَأَنْجِرُوا» ثُمَّ احْلِقُوا، ثُمَّ جَاءَهُ يَسُوءُ مُؤَمِّنَاتٍ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مَهْجِرَاتٍ﴾ الْآيَةُ، فَتَهَاكُمُ اللَّهُ أَنْ يَرُدُّوهُنَّ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَرُدُّوا الصَّدَاقَ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَجَاءَهُ أَبُو بَصِيرٍ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ وَهُوَ مُسْلِمٌ، فَأَرْسَلُوا فِي ظَلَمِهِ رَجُلَيْنِ، فَدَفَعَهُ إِلَى الرَّجُلَيْنِ، فَخَرَجَا بِهِ حَتَّى إِذَا بَلَغَا ذَا الْحُلَيْمَةِ نَزَلُوا بِأَكْلُونٍ مِنْ ثَمَرِ لَهْمٍ، فَقَالَ أَبُو بَصِيرٍ لِأَحَدِ الرَّجُلَيْنِ: وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَى سَيْفَكَ هَذَا يَا فُلَانُ جَيْدًا، أَرِنِي أَنْظُرَ إِلَيْهِ، فَأَمَكَّنَهُ مِنْهُ فَضَرَبَهُ حَتَّى بَرَدَ، وَقَرَّ الْآخِرُ حَتَّى أَتَى الْمَدِينَةَ، فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ يَعْدُو. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَقَدْ رَأَى هَذَا دُعْرًا»، فَقَالَ: قَدْ قُتِلَ وَاللَّهِ صَاحِبِي وَإِنِّي لَمَقْتُولٌ. فَجَاءَ أَبُو بَصِيرٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَيْلَ أُمِّهِ، مَسَعَرَ حَرْبٍ لَوْ كَانَ لَهُ أَحَدٌ» فَلَمَّا سَمِعَ ذَلِكَ عَرَفَ أَنَّهُ سَيَرُّهُ إِلَيْهِمْ، فَخَرَجَ حَتَّى أَتَى سَيْفَ الْبَحْرِ، قَالَ: وَانْقَلَبَتْ أَبُو جَنْدَلٍ ابْنُ سُهَيْلٍ فَلَجَقَ بِأَبِي بَصِيرٍ، فَجَعَلَ لَا يَخْرُجُ مِنْ قُرَيْشٍ رَجُلٌ قَدْ أَسْلَمَ إِلَّا لَحِقَ

«قوله: فأنجروا» ثم احلقوا: فيه أن الإحلال نكح على المحصر وإن له نحره يديه بالحرم عند؛ لأن الموضع الذي نحره وفيه بالحديبية من الحرم يدل على قوله تعالى: «فإن أحصرتم فما أنتمنن من آلهم ولا تخفوا من آلهم فكلوا مما تركوا» حتى يبلغ آلهم الذي جعله (البقرة: ١٩٦). وقد قال تعالى: «هَذَا يَبِيعُ الْكَافَّةُ» (المائدة: ٩٥) أي حرماها ويؤيده حديث الضحاوي: أن رسول الله ﷺ كان بالحديبية خباؤه في الخل ومصلاه في الحرم. وفي «النهاية»: الحديبية قرية إليها ينتهي حد الحرم، ومن ذلك المصوب، وهي من الخل، وبعضها من الحرم على ما ذكره الوافدي، وهو الموافق لمذهب أبي حنيفة. وقد قال المحب النطري: الحديبية قرية قريبة من مكة أكثرها في الحرم، وهي على تسعة أميال من مكة، وهو لا ينافي ما في «صحيح البخاري» أن الحديبية خارج الحرم. أخذته من «المرفعة» وشرح معاني الآثار.

وأمرهم أن يروا الصداق، ولا شك في انفساخ نكاحها، اختلف القول في أن رد المهر كان واجباً أو مندوباً، واختلفوا في أنه هل يجب العمل به اليوم في رد المال إذا شرط في معاهدة الكفار، فقال قوم: لا يجب، وزعموا أن الآية منسوخة، وهو قول عطاء وجماعة وثلاثة. وقال قوم: هي غير منسوخة للمنافعي فيه قولان في قول لا يعطان، وهو قولنا ونول مالك وأحمد، وفي قول يعطاه، التفطت من «المرفعة» وفتح القدير.

بِأَيِّ بَصِيرٍ حَتَّى احْتَمَمَتْ مِنْهُمْ عِصَابَةٌ، قَوْلَ اللَّهِ مَا يَسْمَعُونَ بِعِيرٍ خَرَجَتْ لِقُرَيْشٍ إِلَى انْشَامٍ
إِلَّا اعْتَزَّضُوا لَهَا، فَفَقَتَلُوهُمْ وَأَخَذُوا أَمْوَالَهُمْ، فَأَرْسَلْتُ قُرَيْشَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ تُنَادِيهِ بِاللَّهِ
وَالرَّحِمِ، لَمَّا أُرْسِلَ فَمَنْ أَذَاهُ فَهُوَ آمِنٌ، فَأَرْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيْهِمْ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ عَنِ الْمُسَوِّدِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ بِأَحْدَيْبِيَّةَ خَبَاؤُهُ فِي الْحِلِّ
وَمُضَلَّاهُ فِي الْحَرَمِ، وَفِي «الْمَدَارِكِ» عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَسْتَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ﴾ هُوَ مَنْسُوخٌ،
فَلَمْ يَبْقَ سِوَالِ الْمَهْرِ، لَا مِمَّا وَلَا مِنْهُمْ، وَقَالَ عَلَسَاؤُنَا: أَمَّا الصُّلْحُ الَّذِي وَقَعَ فِي الْقِصَّةِ
مَعَ الْمُشْرِكِينَ عَلَى أَنْ يُرَدَّ إِلَيْهِمْ مَنْ جَاءَ مُسْلِمًا مِنْ عِنْدِهِمْ إِلَى بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ، فَهُوَ
مَنْسُوخٌ عِنْدَنَاهُ وَإِنْ نَابِغَهُ حَدِيثُ: «أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ بَيْتٍ مُشْرِكِينَ».

٣٩٦٥ - وَعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَالَحَ النَّبِيُّ ﷺ الْمُشْرِكِينَ يَوْمَ أَحْدَيْبِيَّةَ
عَلَى ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: عَلَى أَنْ مَنْ أَتَاهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ رَدَّهُ إِلَيْهِمْ، وَمَنْ أَتَاهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ لَمْ
يُرُدُّوهُ، وَعَلَى أَنْ يَدْخُلَهَا مِنْ قَائِلٍ، وَيَقِيمَ بِهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَلَا يَدْخُلَهَا إِلَّا بِحُلْبَانِ السَّلَاحِ
وَالسَّيْفِ وَالْقَوْسِ وَخَوِمْ، فَجَاءَ أَبُو جَنْدَلٍ يَحْجُلُ فِي قُبُورِهِمْ رَدَّهُ إِلَيْهِمْ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١. قوله: خبره في صلح ومضلاه في حرم. وقال الطحاوي: ثبت بما ذكرنا أن النبي ﷺ لم يكن صد عن الحرم، وأنه
كان يصل إلى بعضه، ولا يجوز في قول أحد من العلماء لمن قدر على دخول شيء من الحرم أن ينحر هديه دون الحرم، فلما
ثبت بالحدث الذي ذكرناه أن النبي ﷺ كان يصل إلى بعض الحرم استحال أن يكون نحر الهدى في غير حرم؛ لأن
لنبي يح نحر الهدى في غير الحرم إنما يبيحه في حال الصد عن الحرم، لا في حال القدرة على دخوله فأنفى بما ذكرناه أن
يكون النبي ﷺ نحر الهدى في غير الحرم. وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد.

٢. قوله: صالح النبي ﷺ المشركين يوم أحدية عن ثلاثة أشياء: إلح قال الشيخ زين إمام: ولو حاصر العدو
لمسلمين وطلبوا نمو دعة على ذلك يدفعه المسلمون إليهم لا يدفعه الإمام؛ لما فيه من إعطاء الذنية أي التخصيص،
وليس للمؤمن أن يذل نفسه فالعزة الخاصة للإنسان قال تعالى: ﴿وَيَذِلُّ أَعْيُنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (المائدة: ٨). ولا
يخاف الإمام الهلاك على نفسه والمسلمين، فلا بأس

٣٩٦٦ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ قُرَيْشًا صَالَحُوا النَّبِيَّ ﷺ فَأَشْرَطُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنْ مَنْ جَاءَنَا مِنْكُمْ لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكُمْ، وَمَنْ جَاءَكُمْ مِنَّا رَدَدْتُمُوهُ عَلَيْنَا، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أُنَكِّبُ هَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ، إِنَّهُ مَنْ ذَهَبَ مِنَّا إِلَيْهِمْ فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ، وَمَنْ جَاءَنَا مِنْهُمْ سَبَّحَ اللَّهُ لَهُ فَرَجًا وَخَرَجًا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٩٦٧ - وَعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه قَالَ: اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، فَأَتَى أَهْلَ مَكَّةَ أَنْ يَدْعُوهُ يَدْخُلُ مَكَّةَ، حَتَّى قَاضَاهُمْ عَلَى أَنْ يُقِيمَ بِهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَلَمَّا كَتَبُوا الْكِتَابَ، كَتَبُوا: هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، فَقَالُوا: لَا نُقِرُّ بِهَا، فَلَوْ نَعْلَمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ مَا مَنَعْنَاكَ، لَكِنْ أَنْتَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: «أَنَا رَسُولُ اللَّهِ، وَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ» ثُمَّ قَالَ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: «امْحُ رَسُولَ اللَّهِ» قَالَ: لَا وَاللَّهِ لَا أُحْوِكَ أَبَدًا، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْكِتَابَ، وَلَيْسَ يُحْسِنُ يَكْتُبُ، فَكَتَبَ: هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، لَا يَدْخُلُ مَكَّةَ السَّلَاحَ إِلَّا السَّيْفُ فِي الْقِرَافِ، وَأَنْ لَا يَخْرُجَ مِنْ أَهْلِهَا بِأَحَدٍ إِنْ أَرَادَ أَنْ يَتَّبَعَهُ، وَأَنْ لَا يَمْتَنِعَ مِنْ أَصْحَابِهِ أَحَدًا إِنْ أَرَادَ أَنْ يُقِيمَ بِهَا، فَلَمَّا دَخَلَهَا وَمَضَى الْأَجَلَ أَتَوْا عَلِيًّا، فَقَالُوا: قُلْ لِصَاحِبِكَ: اخْرُجْ عَنَّا، فَقَدْ مَضَى الْأَجَلُ. فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ مُتَمَقِّيًا عَلَيْهِ.

٣٩٦٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ فِي بَيْعَةِ النِّسَاءِ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَمْتَنِعُنَّ بِهَذِهِ الْآيَةِ: «يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعُنَّكَ» فَمَنْ أَقْرَبَتْ بِهَذَا الشَّرْطِ مِنْهُنَّ قَالَ لَهَا: «قَدْ بَايَعْتُكَ» كَلَامًا يُكَلِّمُهَا بِهِ، وَاللَّهُ مَا مَسَّتْ يَدُهُ يَدَ امْرَأَةٍ قَطُّ فِي النِّبَايَعَةِ، مُتَمَقِّيًا عَلَيْهِ.

٣٩٦٩ - وَعَنْ أُمِّمَةَ بِنْتِ رُقَيْقَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي نِسْوَةٍ فَقَالَ لَنَا: فِيمَا اسْتَطَعْتُنَّ وَأَطَقْتُنَّ، فُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَرْحَمُ مِنَّا بِأَنْفُسِنَا، فُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ،

بَابِنَا تَعْنِي صَافِحَتَنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا قَوْلِي لِمَاةٍ امْرَأَةٍ كَقَوْلِي لِامْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالتَّسَالِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ، وَمَالِكٌ فِي «الْمَوْظَأِ»، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣٩٧٠ - وَعَنِ الْمُسَوِّرِ وَمَرْوَانَ أَنَّهُمْ اضْطَلَحُوا عَلَى وَضْعِ الْحَرْبِ عَشَرَ سِنِينَ يَأْمَنُ فِيهِمُ النَّاسُ، وَعَلَى أَنَّ بَيْنَنَا عَيْبَةً مَكْفُوفَةً، وَأَنَّهُ لَا إِسْلَالَ وَلَا إِغْلَالَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. وَرَوَى التَّبَهِيُّ فِي «دَلَالِيلِ الثُّبُوتِ» فِي أَبْوَابِ قِصَّةِ الْحَدِيثِيَّةِ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ وَمُوسَى بْنِ عُقْبَةَ مُرْسَلًا، فَذَكَرَ الْقِصَّةَ، وَفِي آخِرِهَا: فَكَانَ الصُّلْحُ بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ قُرَيْشٍ سِتْنَيْنِ، وَقَالَ فِي «الْعِنَايَةِ»: فَكَانَتِ الْمُدَّةُ الْمَرْبُوبَةُ وَهِيَ عَشْرَ سِنِينَ مِنَ الْمُقَدَّرَاتِ الَّتِي لَا تَمْنَعُ الزِّيَادَةَ وَالنُّقْصَانَ؛ لِأَنَّ الْمُدَّةَ الْمُوَادَعَةَ تَدُورُ مَعَ الْمَصْلَحَةِ، وَهِيَ قَدْ تَزِيدُ وَقَدْ تَنْقُصُ.

٣٩٧١ - وَعَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَتْبَاءِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ آبَائِهِمْ رِضْوَانَ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَلَا مَنْ ظَلَمَ مُعَاهِدًا أَوْ انْتَقَصَهُ أَوْ كَلَّفَهُ فَوْقَ طَاقَتِهِ أَوْ أَخَذَ مِنْهُ شَيْئًا بِغَيْرِ طِبِّبٍ نَفْسٍ فَأَنَا حَاجِبُجْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

١٠٠ قوله: «انهم اضطلحوا على وضع الحرب عشر سنين الخ»: قال الشيخ ابن القيم: لا يقتصر جواز مدة المودعة على المدة المذكورة، وهي عشر سنين؛ لأن ما علل جوازها به هو حاجة المسلمين أو ثبوت مصلحتهم؛ فإنه قد يكون بأكثر بخلاف ما إذا لم تكن المودعة أو المدة المسماة خيرا للمسلمين؛ فإنه لا يجوز؛ لأنه ترك المجاهد صورة ومعنى، وما أبيع إلا باعتبار أنه جهاد، وذلك إنما يتحقق إذا كان خيرا للمسلمين وإلا فهو ترك للمأمور به، وهذا يتدفع ما نقل عن بعض العلماء من منعه أكثر من عشر سنين، وإن كان الإمام غير مستظهر، وهو قول الشافعي، ولذلك قلنا: لا حد لها، وإن تقدير مدتها موكلون إلى رأي الإمام واقتضاء الحال. كذا في «المراقبة».

بَابُ إِخْرَاجِ الْيَهُودِ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِن شَاءَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ٢٥٨﴾
(الزينة: ٢٥٨)

٣٩٧٢ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «لَا أُخْرِجَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، حَتَّى لَا أَدْعَ إِلَّا مُسْلِمًا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

١٠٠ قوله: «لَا أُخْرِجَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ» الخ: ولم ينفق لرسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك، ثم أخرج عمر رضي الله عنه اليهود من غير إلى الشام. قال الشامي: قوله: «أَرْضُ الْعَرَبِ» في «مختصر تقويم البلدان»: جزيرة العرب خمسة أقسام: تهامة ونجد وحجاز وعروض ويمن، فأما تهامة فهي الناحية الجنوبية من الحجاز، وأما نجد فهي الناحية التي بين الحجاز والعراق، وأما الحجاز فهو جبل يقبل من اليمن حتى يصل بالشام، وفيه المدينة وعُمان، وأما العروض فهو اليمامة إلى البحرين، وإنما سمي الحجاز حجازاً؛ لأنه حجز بين نجد واليمامة نظم بعضهم حدّها طولاً وعرضاً بقوله:

جزيرة هذه الأعراب حدث	بحد علمه للحشر باقي
ما الضول عنداً محققه	لنمن عدن إلى ربو العراق
وساحل جلة إن سرت عرضاً	إلى أرض الشام بالانفاد

وأوجب أبو حنيفة ومالك والشافعي وغيرهم من العلماء إخراج الكافر من جزيرة العرب وقائلاً: لا يجوز تمكينهم سكانها. وقال في «البدائع»: وأما أرض العرب فلا يترك فيها كنيسة ولا يبيع، ولا يبيع فيها الخمر ولا الخنزير، مصرّاً كان أو قرية أو ماء من مياه العرب، ويمنع المشركون أن يتخذوا أرض العرب سكناً ووطناً، كما ذكره محمد بن فضال لأرض العرب على غيرها ونظيراتها عن الدين الباطل. قال رحمته الله: «لا يجتمع دينان في جزيرة العرب»

واختلف في أن هذا الحكم لجميع جزيرة العرب أو لبعضها، فذهبنا إلى الأول، وقلنا: نعم هذا الحكم بجميع جزيرة العرب، ولكن الشافعي ذهب إلى الثاني، وخص هذا الحكم بالحجاز، ثم قال: لا يمنع الكفار من التردد =

وَفِي رِوَايَةٍ: «لَتُنَّ عِشْتُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لِأَخْرِجَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ».

- مسافرين في الحجاز، ولا يمكنون من إقامة فيه أكثر من ثلاثة أيام. وقال في «الدر المختار» و«رد المحتار» ولو دخل لتجارة جاز، ولا يطيل فيمنع من أن يطيل فيها، المكث حتى يتخذ فيها مسكنًا؛ لأن حالهم في المقام في أرض لمرب مع التزام الجزية كحالهم في غيرها بلا جزية، وهناك لا يمنعون من التجارة، بل من إقامة المقام، فكذلك في أرض العرب. «شرح السير». وظاهره أن حد الطول سنة تأمل، وأما دخوله مكة وحرمها، فلا يجوز عند الشافعي، وجوز إمامنا أبو حنيفة دخوله المسجد الحرام والحرم.

وحجة الشافعي قوله تعالى: «إِنَّمَا أَنْتُمْ مُجْتَرِفُونَ لَا تَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ ظُهُومِهِ هَذِهِ» (التوبة: ٢٨).

«عدم القربان» عنده عبارة عن عدم الدخول، فيمنعون من دخول المسجد الحرام خاصة عملاً بظاهر الآية ومالك. «ش»، كما يمنع الدخول عن المسجد الحرام يمنع عن سائر الحرم يمنع عن سائر المساجد قياساً عليه. وعندنا معنى عدم القربان مع الحج والعمرة أي لا يدخلوا المسجد الحرام لأجلها، ولا يمنعون من مجرد الدخول فيه، وفي سائر المساجد.

ويؤيدنا قوله تعالى: «بَعْدَ ظُهُومِهِ هَذِهِ» إذ لا يناسب النهي عن الدخول التقيد بعدم بخلاف النهي عن

الحج والعمرة؛ لأنه لا يكون إلا بعد عام، فكأنه قيل: لا يمكنوا من الحج مرة أخرى، وكذا يؤيدنا قوله تعالى: «وَرَأَى جُفُثًا عَظِيمَةً فَذُوقْ يَغْنِيكَمُ اللَّهُ مِنْ فَضِيلَةٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ» (التوبة: ٢٨)؛ لأن معناه إن خفتم فقراً بسبب أن الكفار يأتون إلى المسجد الحرام للحج جماعة جمعو يشغلون فيه بالتجارة، فلو منعناهم لفات العمل بالتجارة، وهي سبب لبائس فتبدل بالفقر، فلا تحشوا منه فسوف يغنيكم الله من فضله إن شاء من الغنائم أو المطر أو النبات أو مستاجر حج الإسلام أو غير ذلك. وهذا المعنى إنما يناسب النهي عن الدخول للحج والعمرة؛ إذ من المعلوم إن لو كان المراد النهي عن مجرد الدخول فيه، لم يخافوا منه عيلة؛ إذ يمكن أن لا يدخلوا المسجد الحرام، ويشغلون بالتجارة في بلدة مكة ويكون ذلك سبباً لبائسهم، انتهى.

وفي «المذكور»: «فلا يقربوا المسجد الحرام، فلا يحجوا، ولا يعتمروا كما كانوا يفعلون في الجاهلية بعد غاصهم

هذا، وهو عدم تسع من حجرة حيث أمر أبو بكر رضي الله عنه على الموسم، وهو مذهب، ولا يمنعون من دخول الحرم والمسجد الحرام وسائر المساجد عندنا وعند الشافعي يمنعون من المسجد الحرام خاصة. وعند مالك يمنعون منه ومن غيره. التفتت من «بذل المجهودة» و«المرفقة» والعرف الشذوية و«الدر المختار» و«رد المحتار» والتفسيرات الأحدثية.

وَرَوَى أَحْمَدُ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْحَرَّاجِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَخْرَجَ مَا تَكَلَّمَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَخْرِجُوا^(١) يَهُودَ أَهْلِي الْحِجَازِ وَأَهْلِي نَجْرَانَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ». قُلْنَا: هَذَا الْحَدِيثُ الَّذِي فِيهِ الْأَمْرُ بِالْإِخْرَاجِ مِنَ الْحِجَازِ فِيهِ الْأَمْرُ بِإِخْرَاجِ أَهْلِ نَجْرَانَ، وَلَيْسَ نَجْرَانُ مِنَ الْحِجَازِ، فَلَوْ كَانَ لَفُظُ الْحِجَازِ مُخَصَّصًا لِلْفُظِ «جَزِيرَةِ الْعَرَبِ» عَلَى انْفِرَادِهِ، أَوْ ذَالًا عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِ«جَزِيرَةِ الْعَرَبِ» الْحِجَازَ فَقَطْ، كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ لَكَانَ فِي ذَلِكَ إِهْمَالٌ لِبَعْضِ الْحَدِيثِ وَإِعْمَالٌ لِبَعْضٍ وَإِنَّهُ بَاطِلٌ.

(١) قوله: «أَخْرِجُوا يَهُودَ أَهْلِي الْحِجَازِ وَأَهْلِي نَجْرَانَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ» قيل: ولشافعي ما روي أن النبي ﷺ قال: «أَخْرِجُوا الْيَهُودَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، الْخُبْرَ وَأَجْلَى عَمَرُ أَهْلُ الذُّمَّةِ مِنَ الْحِجَازِ فَلَحِقَ بَعْضُهُمْ بِأَسْمَاءِ بَعْضِهِمْ بِالْكُوفَةِ، وَأَجْلَى أَبُو يَكْرٍ قَوْمًا فَلَحِقُوا بِخُبْرٍ، فَاقْتَضَى أَنَّ الْمُرَادَ بِجَزِيرَةِ الْعَرَبِ هُوَ الْحِجَازُ فَقَطْ. وقد أجيب عن هذا لاستدلال بأجوبة، منها: أن أهل جزيرة العرب على الحجاز وإن صُحِّحَ مجازاً من إطلاق اسم تكلل على البعض فهو معارض بالقلب، وهو أن يقل: المراد بالحجاز جزيرة العرب إما لأنحجازها بالأبحار كأنحجازها بالخرار الخمس، وإما مجازاً من إطلاق اسم الجزء على الكل، فترجح أحد المجازين مفضل على دليل، ولا دليل إلا ما ادعاه من فهم أحد المجازين. ومنها: أن في خبر جزيرة العرب زيادة لم تغير حكم الخبر والزيادة كذلك مقبولة.

ومنها: أن استنباط كون علة التقرير في غير الحجاز هي مصطلحة فرع ثبوت حكم أعني التقرير لها علم من أن المستنبطة إنما تؤخذ من حكم الأصل بعد ثبوته، ولتذليل لم يدل إلا على نفي التقرير لا ثبوته؛ لها تقدم في حديث: «المسلم والكافر لا تترأى ناراهما». وحديث: «لا يترك بجزيرة العرب دينان» ونحوهما فهذا الاستنباط واقع في مقابلة النص المصرح فيه بأن العلة كراهة اجتماع دينين، فلو فرضنا أنه لم يقع النص إلا على إخراجهم من الحجاز لكان المتعين إلحاق بقية جزيرة العرب به لهذه العلة، فكيف والنص التصحيح مصرح بالإخراج من جزيرة العرب.

وأيضاً غاية ما في حديث أبي عبيدة الذي صرح فيه بلفظ «أهل الحجاز» مفهومه معارض المنطوق ما في حديث ابن عباس المصرح فيه بلفظ «جزيرة العرب»، والمفهوم لا يقوي على معارضة المنطوق فكيف يرجح عليه، فإن قلت: فهل يخص لفظ جزيرة العرب المنزل منزلة الأعمام لها من الأجزاء بلفظ الحجاز عند من جور التخصيص بالمفهوم. قلت: هذا المفهوم من مفاهيم اللقب، وهو غير معمول به عند المحققين من أئمة الأصول حتى قيل: إنه لم يقل به إلا الدقاق. وقد تقرر عند فحول أهل الأصول أن ما كان من هذا القبيل يجعل من قبيل التخصيص على بعض الأفراد، لا من قبيل التخصيص إلا عند أبي ثور، كذا في «نيل الأوطار».

٣٩٧٣ . وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَوْصَى بِثَلَاثَةٍ: قَالَ: «أَخْرِجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَأَجِزُوا الْوَفْدَ بِخَوِّ مَا كُنْتُ أُجِيرُهُمْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. قَالَ الْهَرَوِيُّ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ»: قَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: سَكَتَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ الثَّلَاثَةِ، أَوْ قَالَ: فَأُتِيتُهَا.

١٠٠ قوله: أخرجوا المشركين من جزيرة العرب: أي اليهود والنصارى وهما مشركوا أهل الكتاب: لأنهم يقولون: عزير ابن الله والمسيح ابن الله، وكذا المجوس وغيرهم من المشركين. قاله في «بذل المجهود». وقال الطحاوي في «مشكل الآثار»: وهذا الحديث فيه خلاف ما روينا قبله في هذا الباب من الذين أمر رسول الله ﷺ بإجلائهم من جزيرة العرب، لأن الذين أمر بإجلائهم منها فيها رواية، فيها تقدم من في هذا الباب هم اليهود والنصارى، غير أنها تخاف أن يكون ذلك إنما أتى من قبل ابن عينة؛ لأنه كان يحدث من حفظه، فيحتمل أن يكون جعل مكان اليهود والنصارى المشركين ولم يكن معه من الفقه ما يميز به بين ذلك، وأنه أعلم بحقيقة الأمر في ذلك، غير أن الثلاثة أولى بالحفظ من واحد فما حفظوا ذلك أولى من حفظ الواحد عما يخالفهم فيه.

ودل على ما ذكرنا مما قلناه في ذلك ما قد حدث الثريعي التمرادي قال: حدثنا أسد بن موسى قال: حدثنا جرير بن عبد الحميد عن قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يصلح قبلتان بأرض». ونيس على مسلم جزيرة، فذلك معنى قوله: «وليس على مسلم جزيرة» بعد قوله: «لا يصلح قبلتان بأرض» أنه أراد بذلك أن المسلم الذي ليس عليه جزيرة هو الذي كان قبل إسلامه عليه أخوة، وهم اليهود والنصارى، لا المشركين من العرب، ودل ذكره الثبنة أنه أراد من يدين لا من لا دين له. واليهود والنصارى يدينون بها يدينون به، فهم ذوو قبله، والمشركون لا يدينون بشيء، فليسوا بذوي قبله.

وفي ذلك معنى آخر لطيف بما يجب أن يوقف عليه، وهو أن الذي أوصى به رسول الله ﷺ بما ذكر في حديث ابن عباس الذي رواه عن يونس إنما كان في مرض موته بعد ما أفضى الله عز وجل الشوك وأهله برسول الله ﷺ يسخوهم في الإسلام، وقتل من أبي منهم الدخول في الإسلام، كما قال الله عز وجل: «وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ ظُفُرًا وَكُرْهًا» (آل عمران: ٨٣)، وكان من أسلم طوعا وكرها هم الذين أسلموا. وكان من سواهم ممن أفناه القتل، فلم يكن حين أوصى رسول الله ﷺ بما أوصى به بما ذكرنا أحد، فكيف يجوز أن يوصي بإخراج معدومين، وإنما كانت وصيته بإخراج موجودين وهم اليهود والنصارى، وبالله التوفيق.

٣٩٧٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أَخْرَجَ مَا عَاهَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ قَالَ: «لَا يُتْرَكُ بِحَزِيرَةِ الْعَرَبِ دِينَانٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٣٩٧٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ فِي الْمَسْجِدِ حَرَّ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: «انْطَبِقُوا إِلَى يَهُودَ» فَخَرَجْنَا مَعَهُ حَتَّى جِئْنَا بَيْتَ الْمِدْرَاسِ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ يَهُودَ، أَسْلِمُوا تَسْلَمُوا، ااعْلَمُوا أَنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، وَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُجْلِبَكُمْ مِنْ هَذِهِ الْأَرْضِ، فَمَنْ وَجَدَ مِنْكُمْ بِمَالِهِ شَيْئًا فَلْيَبِيعْهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٩٧٦ - وَعَنْ أَبِي عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَامَ عُمَرُ خَطِيبًا فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ عَامِلَ يَهُودَ خَيْرَ عَلَى أَمْوَالِهِمْ، وَقَالَ: تُقْرِضُكُمْ مَا أَقْرَضَكُمْ اللَّهُ، وَقَدْ رَأَيْتُ إِجْلَاءَهُمْ، فَلَمَّا أَجْمَعَ عُمَرُ عَلَى ذَلِكَ أَتَاهُ أَحَدُ بَنِي أَبِي الْحَقِيقِ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَخْرِجْنَا وَقَدْ أَقْرَأَ مُحَمَّدٌ ﷺ وَعَامَلَنَا عَلَى الْأَمْوَالِ، فَقَالَ عُمَرُ: أَطَشْتِ أُنِّي نَسِيتُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «كَيْفَ بِنِكَ إِذَا أَخْرَجْتَ مِنْ خَيْرٍ تَعْدُو بِكَ قُلُوصَكَ لَيْلَةً بَعْدَ لَيْلَةٍ»، فَقَالَ: هَذِهِ كَانَتْ هُرَيْرَةَ مِنْ أَبِي الْقَاسِمِ، فَقَالَ: كَذَّبْتَ يَا عَدُوَّ اللَّهِ، فَأَجْلَاهُمْ عُمَرُ، وَأَعْطَاهُمْ قِيَمَةَ مَا كَانَ لَهُمْ مِنَ الثَّمَرِ مَالًا وَإِبِلًا وَعَعْرُوضًا مِنْ أَقْتَابٍ وَجِبَالٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

١ - قوله: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ عَامِلَ يَهُودَ خَيْرَ: أي: أعلم أن المزة لا تصح عند الإمام وعندما تصح، وبه يفتى للحاجة، وقيام على المضاربة بشروط. منها ذكر المدة، وقيل: في بلادنا تصح بلا بيان مدة ويستدل بهذا الحديث، ويقع على أول زرع واحد، وعليه الفتوى مجتبي رحمته الله وميزانية، وعبارة «البرازية». وعن محمد جوارها بلا بيان المدة، ويقع على أول زرع يخرج واحد، وبه أخذ النقيض أبو الليث، وعليه الفتوى، وإنما شرط محمد بيان المدة في الزكوة ونحوها، لأن وقتها متفاوت عندهم وابتدائها وانتهائها مجهول عندهم، لكن قال في «الحاقية» بعد ذلك: والفتوى على القول الأول وتأول هذا الحديث صاحب القول الأول على أنه عائد إلى مدة العهد؛ لأنه ﷺ كان عازما على إخراج الكفار من جزيرة العرب. وقيل: جاز ذلك أول الإسلام خاصة للنبي ﷺ. قال في «الشرعية»: فقد تعارض ما عليه الفتوى، وقام الأدلة من الجانبين مبسوط في المطولات، هذا حاصل ما في «الدر المختار» و«رد المحتار» و«المراقبة».

بَابُ الْفَبِيءِ^(١)

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(٢)

(المحرر: ١٠)

(١) قوله: الفبيء: اعلم أن بيوت مال المسلمين أربعة لكل خزائنه، ومصرف الأول: مال الفبيء، أي الخراج والجزية والمأخوذ من التغلب وهدية أهل الحرب للإمام، والذي أخذنا من أهل الحرب بلا قتل ومن جنة هذا النوع ما يأخذه العاشر من أهل الحرب وأهل الذمة إذا مروا عليه، ومال أهل نجران وما صولح عليه أهل الحرب على ترك القتال، قيل: نزول العسكر بساحتهم لا خمس في ذلك عند، كل ذلك يصرف إلى مصالح المسلمين مثل سد الثغور - أي تحصينها بالرجال - والعدة والذخيرة وبناء الثغاور والجسور وأرزاق القضاء والعمال الذين يأخذون الصدقات، والرفقاء على السواحل، ومثل أرزاق العلماء - أي أصحاب التفسير والفقه والحديث والعلوم الشرعية - ومثل المعاملة ومثل نفقة ذراري هؤلاء؛ لأن نفقة الثرية على الآباء، فلو لم يعطوا كفايتهم لاحتاجوا إلى الاكتساب.

وإنما قيد بقوله: «بلا قتال»؛ لأن المأخوذ منهم بالقتال يحمس، ثم يقسم بين الغنائم، وأفاد بقوله: «كسد الثغور» بكاف التمثيل أنه يصرف أيضاً هذا النوع لنحو الكراع والسلاح وعمارة المساجد والرباطات والقعدة للعدو وحفر أنهار العامة وتزيمها والصرف على إقامة شعائر المساجد من وظائف الإمامة والأذان ونحوهما.

والثاني من أنواع بيت المال الزكاة والعشر، ومصرفها ما ذكر في كتاب الزكاة عن يجوز صرف الزكاة إليه. والثالث: خمس الغنائم والمعدن والمركاز، ومصرفه ما ذكره الله تعالى في قوله: ﴿قَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (الأنفال: ٤١) الآية. وقد ذكر في كتاب السير. والرابع: اللقعات والتركات التي لا وارث لها، ودية مقتول لا ولي له، ومصرفها للقيط الفقير، والفقراء الذين لا أولياء لهم، يعطون منها نفقاتهم وأقربتهم، ويكفن منها موتاهم، ويعقل منها جنائيتهم، وعلى الإمام أن يجعل لكل نوع من هذه الأنواع بيتاً يختصه، ولا يخلط بعضه ببعض، فإن لم يكن في بعضها شيء، فله أن يستعرض عليه من النوع الآخر، يصرفه إلى أهل ذلك، ثم إذا حصل من ذلك النوع شيء يرد في المستعرض منه، إلا أن يكون المصروف من الصدقات أو خمس الغنيمة على أهل الخراج وهم فقراء؛ فإنه لا يرد فيه شيئاً؛ لأنهم مستحقون للصدقات، وكذا في غيره إذا صرفه إلى مستحقه، ويجب على الإمام أن يتقي الله تعالى، ويصرف إلى كل مستحق قدر حاجته من غير زيادة، فإن قصر في شيء من ذلك كان الله عليه حسيباً، هذا حاصل ما في شروح الكتبة.

٣٩٧٧ - عَنِ ابْنِ عَدِيٍّ بْنِ عَدِيٍّ الْكِنْدِيِّ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ إِلَى مَنْ سَأَلَ عَنْ مَوَاضِعِ الْفِيَةِ أَنَّهُ مَا حَصَمَ فِيهِ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَرَأَهُ الْمُؤْمِنُونَ غَدَلًا مُوَافِقًا لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «جَعَلَ اللَّهُ الْحَقَّ عَلَى لِسَانِ عُمَرَ وَقَلْبِهِ» فَرَضَ الْأَعْطِيَّةَ لِلْمُسْلِمِينَ وَعَقَدَ لِأَهْلِ الْأَذْيَانِ ذِمَّةً بِمَا فَرَضَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْجِزْيَةِ لَمْ يَضْرِبْ^(١) فِيهَا يَخْمُسٌ وَلَا مَغْنَمٌ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ فِي «كِتَابِ الْخِزَاجِ».

وَرَوَى^(٢) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ الْجِزْيَةَ وَكَذَا عُمَرُ وَكَذَا مُعَاذٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَوُضِعَ فِي بَيْتِ الْمَنَاءِ، وَلَمْ يَخْمَسْ.

٣٩٧٨ - وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَتْ أَمْوَالُ بَنِي النَّضِيرِ مِمَّا أَقَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِمَّا لَمْ يُوجِفْ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهِ يَجْفَلُ وَلَا رِكَابٍ،

(١) قوله: لم يضرب فيها بخمس: قال في «رحمة الأمة»: ما أن الفية، وهو ما أخذ من مشرك لأجل كفره بغير قتال كالجزية المأخوذة على الرؤوس وأجرة الأرض المأخوذة باسم الخراج، أو ما تركوه فزعا وهربوا ومال المرتد إذا قتل في رده ومال كافر مات بلا وارث. وما يؤخذ منهم من العشر إذا اختلفوا إلى بلاد المسلمين أو صلحوا عليه، هل يخمس أم لا؟ قال أبو حنيفة وأحمد في المنصوص عنه: هو للمسلمين كافة فلا يخمس، بل جميعه لمصالح المسلمين وقال مالك: كل ذلك فيه غير مقسوم، يصرفه الإمام في مصالح المسلمين بعد أخذ حاجته منه. وقال الشافعي: يخمس. وقد كان ذلك لرسول الله ﷺ وما الذي يصنع به بعده فقولان، أحدهما: لمصالح المسلمين، والثاني: للمقاتلة، وما الذي يخمس منه قولان، الجديد: أنه يخمس جميعه، وهي رواية عن أحمد، والقديم: لا يخمس إلا ما تركوه فزعا وهربوا.

(٢) قوله: روي أن النبي ﷺ أخذ الجزية إنخ: هذا قول صاحب «التهذيب» استدل بفعله ﷺ؛ فإنه أخذ الجزية من مجوس هجر ونصارى نجران، وفرض الجزية على أهل اليمن على كل حاله ديناراً، ولم ينقل قط في ذلك أنه خمس، بل كان بين جماعة المسلمين، ولو كان لنقل، ولو بطريق ضعيف على ما قضت به العادة، ومخالفة ما قضت به العادة باطل، فوفوعه باطل، بل قد ورد فيه خلافه أخرجه أبو داود عن ابن العدي بن عدي الكندي إلخ. كذا في «فتح القدير».

فَكَانَتْ^(١) لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَاصَّةً، وَكَانَ يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ نَفَقَةً سَنَتِهِ، ثُمَّ يَجْعَلُ^(٢) مَا بَقِيَ فِي السَّلَاحِ وَالْكَرَاجِ عُدَّةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٩٧٩ - وَعَنْ مَالِكِ بْنِ أُوَيْسٍ بْنِ الْحَدَثَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: ذَكَرَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَوْمًا الْفَيْءَ، فَقَالَ: مَا أَنَا^(٣) بِأَحَقُّ بِهَذَا الْفَيْءِ مِنْكُمْ، وَمَا أَحَدٌ مِنَّا بِأَحَقُّ بِهِ مِنْ أَحَبِّ، إِلَّا أَنَا عَلَى مَنَازِلَتَا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَقَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَالرَّجُلُ وَقَدَمُهُ، وَالرَّجُلُ وَبَلَاؤُهُ، وَالرَّجُلُ وَعِيَالُهُ، وَالرَّجُلُ وَحَاجَتُهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

(١) قوله: فكانت لرسول الله ﷺ حاصّةً إلخ: قال ابن الغمام: معناه أن التصرف فيها كان إليه كيف شاء.

(٢) قوله: ثم يجعل ما بقي في السلاح والكراج عدة في سبيل الله: قال ابن الغمام: ما أوجب المسلمون على من أموال الحرب بغير قتال يصرف في مصالح المسلمين كما يصرف الخراج، وكذا الجزية من عمارة القناطر والجسور وسد الثغور وكري الأنهار العظام التي لا ملك لاحد فيها كسيحون وجيحون والفرات ودجلة، وإلى أرزاق النقضات والمحتسبين والمعلمين والمقاتلة، وحفظ الطريق من اللصوص، فلا يختص به، ولا بشيء منه أحد. قالوا: وهي مثل الأراضي التي أجلوا أهلها عنها والجزية، ولا خسر في ذلك عندنا أحد. وكان رأي عمر أن الفَيْء لا ينجس كما تنجس الغنيمة، بل تكون بجملة معدة لمصالح المسلمين وبعملة لتوازيهم على تفاوت درجاتهم وتفاوت طبقاتهم، وإليه ذهب عامة أهل الفتوى غير الشافعي؛ فإنه كان يرى أن ينجس الفَيْء، ويصرف أربعة أخماسه إلى المقاتلة والمصالح. التقطه من «المراقبة».

(٣) قوله: ما أنا أحق بهذا إلخ: في «أحق» إشارة إلى أنه ﷺ ليس أحق به، كما كان ﷺ أحق به، قوله: «من كتاب الله عز وجل» حال من منازلنا أي حاصلة منه، والأظهر أن الاستثناء منقطع أي لكن نحن على منازلنا ومراقبتنا المبينة من كتاب الله، كقوله تعالى: «يُنْفِقُوا مِمَّا جَعَلْنَا لِمَنْ يَجْرِي فِيهَا (الحشر: ٨) الْآيَاتِ الثَّلَاثِ، وَقَوْلُهُ سَيَحْنَهُ: «وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ مِنْ الْقَدِّمِينَ وَالْأَنْصَارُ» (التوبة: ١٠٠) الآية وغيرها من الآيات الدالة على تفاوت منازل المسلمين، وقوله: «وقسم رسول الله ﷺ بالجزء عطف على كتاب الله، أي ومن قسمه بما كان يسلكه ﷺ من مراعاة التمييز بين أهل بدر وأصحاب بيعة الرضوان وذوي المشاهد الذين شهدوا الحرب وبين المعيل وغيره المشار إليه بقوله: «فالرجل وقدمه» أي سبقه في الإسلام، وقوله: «والرجل وبلاؤه» والمراد مشقته وسعيه، «والرجل وعياله» أي من يموّنه، «والرجل وحاجته» أي مقدرا حاجته، فالرجل وقدمه على وجه التفسير لقوله:

٣٩٨٠ - وَعَنْهُ رَضِيَ قَالَ: كَانَ فِيْمَا^(١) اِخْتَجَّ بِهِ عُمَرُ رَضِيَ أَنَّهُ قَالَ: كَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثُ صَفَائِيَا: بَنُو النَّضِيرِ وَخَيْرٌ وَقَدْكَ، أَقَاءَهَا اللَّهُ تَعَالَى عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ، فَأَمَّا بَنُو النَّضِيرِ فَكَانَتْ حُبْسًا لِنَوَائِيهِ، وَأَمَّا فَدَكَ فَكَانَتْ حُبْسًا لِأَبْنَاءِ السَّبِيلِ، وَأَمَّا خَيْرٌ^(٢) فَجَزَأَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةَ أَجْزَاءٍ: جُزْأَيْنِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَجُزْءًا نَفَقَةً لِأَهْلِيهِ، فَمَا فَضَلَ عَنْ نَفَقَةِ أَهْلِهِ جَعَلَهُ بَيْنَ فُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٩٨١ - وَعَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: إِنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ رَضِيَ جَمَعَ بَنِي مَرْوَانَ حِينَ اسْتُخْلِفَ، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَتْ لَهُ فَدَكَ، فَكَانَ يُنْفِقُ مِنْهَا، وَيَعُودُ مِنْهَا عَلَى صَغِيرِ بَنِي هَاشِمٍ، وَيَزَوِّجُ مِنْهَا أَيْمَهُمْ، وَإِنَّ فَاطِمَةَ سَأَلَتْهُ أَنْ يُجْعَلَهَا لَهَا، فَأَبَى فَكَانَتْ كَذَلِكَ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى مَضَى لِسَبِيلِهِ، فَلَمَّا أَنْ وَلَّى أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ عَمِلَ فِيهَا بِمَا عَمِلَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَيَاتِهِ حَتَّى مَضَى لِسَبِيلِهِ، فَلَمَّا أَنْ وَلَّى عُمَرُ ابْنُ الْخَطَّابِ

= «إلا أنا على منازلنا» إلخ. قال التوريشي: كان رأي عمر رَضِيَ أَنَّهُ أَنْ يَقْسَمَ، وَأَنْ يَجْعَلَ لِعَامَةِ الْمُسْلِمِينَ بِصَرَفٍ فِي مَصَالِحِهِمْ لَا مَزِيَّةَ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ عَلَى آخَرٍ فِي أَصْلِ الْاِسْتِحْقَاقِ، وَإِنَّمَا الْفَاوِثُ فِي التَّفَاوُلِ بِحَسَبِ اخْتِلَافِ بِحَسَبِ اخْتِلَافِ الْمَرَاتِبِ وَالْمَنَازِلِ، وَذَلِكَ إِمَّا بِتَنْصِيسِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى اِسْتِحْقَاقِهِمْ، كَالْمَذْكُورِينَ فِي آيَةِ خُصُوصًا، مِنْهُمْ مَنْ كَانَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ مِنْكُمْ أُولُو الْأَوَّلُونَ» وَالْأَنْصَارُ، أَوْ بِتَقْدِيمِ الرَّسُولِ ﷺ وَتَفْضِيلِهِ إِمَّا لِسَبْقِ إِسْلَامِهِ، وَإِمَّا بِحَسَبِ بِلَاقَتِهِ، وَإِمَّا لَشِدَّةِ اِحْتِيَاجِهِ وَكثْرَةِ عِيَالِهِ. انظر «المرفقة».

(١) قوله: كان فيما احتج به عمر رَضِيَ إلخ: أي استدلل به على أن القوي لا يجنس، وذلك بمحض من الصحابة ولم ينكروا عليه. قاله في «المرفقة».

(٢) قوله: قوله: وأما خير فجزأها رسول الله ﷺ ثلثة أجزاء إلخ: في «شرح السنة»: إنها فعل النبي ﷺ ذلك؛ لأن خير كانت لها قرى كثيرة فتح بعضها حنوة، وكان للنبي ﷺ منها خمس الخمس، وفتح بعضها صلحا من غير قتال وإيجاد خيل وركاب، وكان فيها خالصا لرسول الله ﷺ، يضعه حيث أراه الله تعالى من حاجته ونوائيه ومصالح المسلمين، فاقتضت القسمة والتعديل أن يكون الجميع بينه وبين الجيش الثلاثة. كذا في «المرفقة».

عَمِلَ فِيهَا بِمِثْلِ مَا عَمَلَ حَتَّى مَضَى لِسَبِيلِهِ، ثُمَّ أَقْطَعَهَا مَرْوَانُ، ثُمَّ صَارَتْ لِعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَرَأَيْتُ أَمْرًا مَنَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاطِمَةُ ﷺ لَيْسَ لِي بِحَقٍّ، وَإِنِّي أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ رَدَدْتُهَا عَلَى مَا كَانَتْ، يَعْنِي عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِنِّي بَصُرْتُ وَعُمَرَ ﷺ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٩٨٢ - وَعَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَتَاهُ الْفَيْءُ قَسَمَهُ فِي يَوْمِهِ، فَأَعْطَى الْأَهْلَ حَطْلَيْنِ، وَأَعْطَى الْعَرَبَ حَطًّا، فَدُعِيتُ فَأَعْطَانِي حَطْلَيْنِ وَكَانَ لِي أَهْلٌ، ثُمَّ دُعِيَ بَعْدِي عَمَارُ بْنُ يَاسِرٍ فَأَعْطَانِي لَهُ حَطًّا وَاحِدًا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٩٨٣ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَوَّلَ مَا جَاءَهُ شَيْءٌ بَدَأَ بِالْمُحَرَّرِينَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٩٨٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِظَبْيَةٍ فِيهَا خَرَزٌ، فَقَسَمَهَا لِلْحُرِّ وَالْأَمَةِ، قَالَتْ عَائِشَةُ: كَانَ أَبِي يَقْسِمُ لِلْحُرِّ وَالْعَبْدِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

١. قوله: «أعطى الأهل حطلين الخ»: ويستفاد منه أن يدفع من مال النفي، أرزاق المقاتلة وذرائعهم، ولسر الذرائع في شرح ادور البحارة بالزوجة والأولاد، فلم لم يعطوا كنائسهم لاحتاجوا إلى الاكتساب، ولا يفرغون للقتال. أخذته من «الهداية» وفرد المختار. وقال في «نيل الأوطار»: وفيه دليل على أنه ينبغي أن يكون العطاء على مقدار اتباع الرجل الذي يلزم نفقتهم من النساء وغيرهم؛ إذ غير الزوجة مثلها في الاحتياج إلى المؤنة.

٢. قوله: «بدأ بالمحررين»: أي المعتقين، وذلك أنهم قوم لا ديوان لهم، وإنما يدخلون في جملة مواليتهم. وقد بعض الشراح: أي بدأ في أول وقت مجيء النفي، يعطاه نصيب المكاتبين. قال ابن الملك: وقيل: أي المفردين لطاعة الله خصوصاً. كذا في «المعرفة».

٣. قوله: «كان أبي يقسم للحُرِّ والعبد»: أي يعطي كل واحد من الحر والعبد بقدر حاجته من النفي، والظاهر أن يكون المراد من العبد والامة المعتوقين أو المكاتبين؛ إذ المملوك لا يملك، ونفقه على مالكه لا على بيت المال. كذا في «المعرفة».

كِتَابُ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ
 الطَّيْبُتُ وَمَا عَلَّمْتُمْ^(١) مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا
 عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ
 وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ^(٢)﴾ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ
 صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَّعًا لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ
 الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ^(٣)﴾
^{(١) (١٠٠: ١٠٠)} ^{(٢) (١٠٠: ١٠٠)} ^{(٣) (١٠٠: ١٠٠)}

١٠ قوله: وما علمتم من الجوارح البح: والمراد من الجوارح كرواسب الصيد من سباع بهائم والطير كالطبيب والفهد
 والنمط والصفور والدرزي والشاهين وغير ذلك من ذي ناب أو مخالب، هذا هو قول الشافعي، وهو رواية عن أبي
 يوسف، وهو المذكور في «البيضاوي» و«الكشاف». وقال في «المدارك»: وقيل: الجوارح من الجراحة، فيكون الجرح
 شرطاً للحل، وهو مذهب أبي حنيفة. صرح بذلك في «التهذيب» حيث قال أولاً: إن الجوارح هو الكرواسب في
 تأويل، ثم ذكر أن في قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ﴾ (الثالثة: ٤) ما يشير إلى شرائط الجرح؛ إذ هو من
 الجراحة في تأويل، ولا ثاني بينهما، وأبو يوسف لم يشترط رجوعاً إلى التأويل الأول.

وجملة ما فهم من الآية أن من أرمس كلباً أو صفراً إلى صيد يحمل له ذلك الصيد بشرائط الأول: إن يكون الكلب
 أو الصقر للمسلم وما في معناه، ويكون معلماً، ثم يعلم المعلن بترك أكل الكلب ثلاث مرات. ورجوع أنبازي
 بدعائه. والثاني: أن يكون بحرجه أثبتة عنده. والثالث: أن يسميه عند الإرسال. والرابع: أنه يدركه ذكاً ثانياً، وإن لم
 يدركه كفى، فإن فقد شيء من الشروط المذكورة بأن لم يكن معلماً، أو يكون معلماً لكن لم يجرح، أو لم يسم عند
 الإرسال، أو أدركه حياً ولم يذكه ثانياً، أو شاركه كلب غير معلم، أو كتب ثم يذكر اسم الله عليه، أو كلب بحوسي
 حرم الأثبة. هذا هو بيان أحكام الاصطلياد بالمسابع، وهكذا الحال في الاصطياد برمي السهم: إن رمى سهماً إلى صيد
 وسمى وجرح أكل، فإن لم يدركه حياً كفى، وإن أدركه حياً ذكاً ثانياً سميماً، فإن لم يسم عليه أو لم يجرحه أو أدركه
 ولم يذكه حرم الأثبة. كذا في «التفسيرات الأحمدية».

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيُحْرِمُ﴾ عَلَيْهِمُ الْحَتَّيْتُ ^(١) ^(المائدة: ٣)

٣٩٨٥ - وَعَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ فَأَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ، فَإِنْ أُمْسَكَ عَلَيْكَ فَأَذْكُرْهُ حَيًّا فَأَذْبَحْهُ، وَإِنْ أَدْرَكَهُ قَدْ قَتَلَ

١١، قوله: ويحرم عليهم الحيات: وفيه دليل على حرمة ما سوى السمك من حيوان البحر؛ لأن كلها تحييت، فيكون ردا على الشافعي رحمته الله في حلية جميع حيوان البحر. كذا في التفسيرات الأحمدية.

١٢، قوله: إذا أرسلت كلبك إلخ: قال في الهداية: وإذا أرسل كلبه المعلم أو بازيه، وذكر اسم الله تعالى عند إرساله، فأخذ الصيد وجرحه، فبات حل أكله؛ لما روينا من حديث عدي رضي الله عنه، ولأن الكلب أو البازي أكله، والذبح لا يحصل بمجرد الأكل إلا بالاستعمال، وذلك فيها بالإرسال، فنزل منزلة الرمي وإمرار السكين، فلا بد من التسمية عنده، ولو تركه ناسيا حل أيضا على ما بيناه، وحرمة متروك التسمية عامدا في الذبائح، ولا بد من الجرح في ظاهر الرواية، (والفتوى عليه) ليتحقق الذكاة الاضطراري، وهو الجرح في أي موضع كان من البدن، بانتساب ما وجد من الآلة إليه بالاستعمال.

وفي ظاهر قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ﴾ (المائدة: ٤) ما يشير إلى اشتراط الجرح؛ إذ هو من الجرح بمعنى الجراحة في تأويل فيحمل على الجراح المكاسب بنابه ومجلبه، ولا تنافي، وفيه أخذ باليقين، وعن أبي يوسف رحمته الله أنه لا يشترط رجوعا إلى التأويل الأول، وجوابه ما قلناه، فإن أكل منه الكلب أو الفهد لم يؤكل، وإن أكل منه البازي أكل، والفرق أن بدن البازي لا يحتمل الضرب، وبدن الكلب يحتمل، فيضرب ليركبه، وأن آية التعليم ترك ما هو مألوفه عادة، والبازي منوحش متفر، فكانت الإجابة آية تعليمه، أما لكلب فهو مألوف يعتاد الانتهاب، فكان آية تعليمه ترك مألوفه، وهو الأكل والاستلاب. وقوله: فإن أكل منه الكلب إلخ: هو مؤيد بما رويناه من حديث عدي رضي الله عنه، وهو حجة على مالك رحمته الله وعلى الشافعي رحمته الله في قوله القديم في إباحة ما أكل الكلب منه.

وقال في نتائج الأفكار: فإن قيل: روى أبو ثعلبة الحنسي رضي الله عنه أنه سمع قال في صيد الكلب: «وإن أكل منه» =

وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ فَكَلَهُ، وَإِنْ أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ؛ فَإِنَّمَا أُمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ، وَإِنْ وَجَدَتْ مَعَ كَلْبِكَ كَلْبًا غَيْرَهُ وَقَدْ قَتَلَ فَلَا تَأْكُلْ؛ فَإِنَّكَ لَا تَذَرِي أَتَاهُمَا قَتَلَهُ، وَإِذَا رَمَيْتَ بِسَهْمِكَ فَأَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ، فَإِنْ غَابَ عَنْكَ يَوْمًا فَلَمْ تَحِجْ فِيهِ إِلَّا أَثَرُ سَهْمِكَ فَكُلْ إِنْ شِئْتَ، وَإِنْ وَجَدْتَهُ غَرِيقًا فِي الْمَاءِ فَلَا تَأْكُلْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

= وذلك دليل واضح لهالك والشافعي. قلت: رواية أبي ثعلبة معارضة بحديث عدي، وحديث عدي مرجح على حديث أبي ثعلبة؛ لأنه حديث يحمل ما أكل منه الكلب، وحديث عدي يحرم ما أكل الكلب منه. وقد عرف في أصول الفقهاء أن المحرم يرجح على المحل عند التعارض، فيجعل ناسخه له، فوجب العمل بحديث عدي دون حديث أبي ثعلبة، انتهى. وفي «الهداية»: وإن أدرك المرسل والصيد حيا وجب عليه أن يذكيه، وإن ترك تذكيبه حتى مات لم يؤكل، وكذا البزري والسهم؛ لأنه قدر على الأصل قبل حصول المقصود بئبذل؛ إذ المقصود هو الإباحة ونم تبيت قبل موته، فيطل حكم البذل، وإن خفقه الكلب ولم يجرحه لم يؤكل؛ لأن الجرح شرط على ضاعف الرواية، وإن شاركه كلب غير معلم أو كلب مجوسي أو كلب لم يذكر اسم الله عليه - يريد به عبدا - لم يؤكل؛ لما روينا في حديث عدي: «لأنه اجتمع المبيح والمحرّم، فيغلب جهة الحرمة نصّا أو احتياطاً».

١٠ قوله: «إذا رميت بسهمك إلخ» يعني إذا وقع سهم يصيد فتحامل الصيد أي تكلف المشي أو الطيران بمشقة مع وقوع السهم فيه، وغاب عن النظر، فإن لم يقعد الرامي عن الطلب ولم يزل في طلبه حتى وجده ميتا فهو حلال، وإن قعد هو عن طلبه ثم أصابه ميت لا يحمل؛ لقوله يُحْتَمَلُ لا يي ثعلبة: «إذا رميت سهمك فغاب ثلاث أيام». وفي هذه الرواية: «غاب عنك يوم، فأذركته فحمله ما لم ينتز»، وروي أنه يُحْتَمَلُ كره أكل الصيد إذا غاب عن الرامي، وقال: «لعل إجماع الأرض قنائه» فيحمل هذا على ما إذا قعد عن طلبه. والحديث الأول على ما إذا لم يقعد، ولأنه يحتمل أن يموت بسبب آخر فيعتبر فيها يمكن التحرز عنه؛ لأن الموهوم في المحرمات كالمتحقق، وسقط اعتباره فيها يمكن التحرز عنه؛ لأن الموهوم في المحرمات كالمتحقق، وسقط اعتباره فيها لا يمكن التحرز عنه للضرورة؛ لأن الاعتبار فيه يؤدي إلى سد باب الاصطياد. وهذا لأن الاصطياد يكون غالبا في البراري، وتورى الصيد فيها غالب، فلما لم يقعد عن طلبه حل أكله دفعا للضرورة، ولا ضرورة فيها إذا اشتغل بعمل آخر فيحرم، وهو القياس في الكل، إلا أننا تركناه للضرورة؛ فيها لا يمكن التحرز عنه، وبقي على الأصل فيها يمكن، وشروط لنحل أن لا يوجد جراحة سوى جراحة سهمه، هذا حاصل ما في شروح الكتّار.

١١ قوله: «إن وجدته غريقا إلخ» قال في «الهداية»: وإذا رمى صيدا فوقع في الماء أو وقع على سطح أو جبل ثم تردى =

وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُصَنَّفِهِ، وَالصَّبْرَانِيُّ فِي مُعْجَمِهِ عَنْ أَبِي رَزِينٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الصَّيْدِ يَتَوَارَى عَنْ صَاحِبِهِ قَالَ: «لَعَلَّ هَوَامَّ الْأَرْضِ هِيَ قَتَلَتْهُ». وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ نَحْوَهُ عَنْ غَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَرْفُوعًا. وَقَالَ عُلَمَاءُنَا: يُحْمَلُ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى مَا إِذَا قَعَدَ عَنْ طَلَبِهِ، وَالْأَوَّلُ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَقْعُدْ.

٣٩٨٦ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: مَا أُمْسَكَ عَلَيْكَ كَلْبُكَ، إِنْ كَانَ عَالِمًا فُكِّلَ، فَإِنْ أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ مِنْهُ؛ فَإِنَّمَا أُمْسَكَهُ عَلَى نَفْسِهِ، وَأَمَّا الصَّغُرُ وَالْبَارِزِيُّ فُكِّلَ وَإِنْ أَكَلَ، فَإِنْ تَعْلِيمُهُ إِذَا دَعَوْتَهُ أَنْ يُجِيبَكَ، وَلَا تُسْتَطِيعُ صَرْبَهُ حَتَّى تَدْعَ الْأَكْلَ. رَوَاهُ مُحَمَّدٌ فِي «كِتَابِ الْأَقَارِبِ».

وَرَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ رَاشِدِ بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الدَّبِيحَةُ الْمُسْلِمِ حَلَالٌ وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ إِذَا لَمْ يَتَعَمَّدْ». وَقَالَ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيمًا: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مَنْ ذَبَحَ فَلَا بَأْسَ، وَقَالَ اللَّهُ: «وَلَا تَأْكُلُوا مِنْهَا لَمْ يَذْكُرْ أَسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَهُوَ لَفْسِقٌ» (الأنعام: ١٢١).

= من دبح على الأرض لم يؤكل؛ لأنه المتردّية، وهو حرام بالنقص، ولأنه احتمل الموت بغير الرمي؛ إذا لم يرمه، وكذا السقوط من علو. يريد ذلك قوله ﷺ: «لَعْدِي»؛ لأن وقع رميته في الهواء فلا تأكل؛ فذلك لا تدري أن يرمه قتله أو سقط، وإن وقع على الأرض ابتداء أكل؛ لأنه لا يمكن الاحتراز عنه، وفي اعتباره سد باب الاصططاد، بخلاف ما تقدم؛ لأن يمكن التحرز عنه، فصار الأصل أن سبب الحرمة والتحيز إذا اجتمع، وأمكن التحرز عما هو سبب الحرمة ترجيح جهة الحرمة احتياطًا، وإن كان لا يمكن التحرز عنه جرى وجوده بجرى عدمه؛ لأن التكليف بحسب التوسع.

أقول: وإن لم يسم إذا لم يتعمد. قال في الهداية: وإن ترك الذابح التسمية عمداً فالدبيحة ميتة لا تؤكل، وإن تركها ناسياً لم يكل هذا عندنا. وقال الشافعي: لا تأكل في الوجهين. وقد مالك: لا تؤكل في الوجهين، والمسلم والكذي في ترك التسمية سواء، وعلى هذا الخلاف إذا ترك التسمية عند إرسال البازي والكلب. وعند الرمي. وهذا القول من الشافعي. يخالف للإجماع؛ فإنه لا خلاف فيمن كان قبله في حرمة متروك التسمية عمداً، وأنها الخلاف بينهم في متروك التسمية ناسياً، فمن مذهب ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه يجرم، ومن مذهب علي وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه يخل، بخلاف

وَالثَّانِي لَا يُسَمَّى فَاسِقًا، وَقَالَ مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: حَدِيثُ^(١) عَائِشَةَ: «اذْكُرُوا أَنْتُمْ اسْمَ اللَّهِ وَكُلُوا»
كَانَ فِي ابْتِدَاءِ الْإِسْلَامِ.

٣٩٨٧ - وَعَنْ عَدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرْمِي الصَّيْدَ فَأَجِدُ فِيهِ مِنَ الْعَدِ
سَهْمِي؟ قَالَ: «إِذَا عَلِمْتَ أَنَّ سَهْمَكَ قَتَلَهُ، وَلَمْ تَرَ فِيهِ أَثَرَ سَبْعٍ فَكُلْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.
وَقُلْنَا وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ فِي جِلْهَا شَرًّا آخَرَ، وَهُوَ أَنَّ لَا يَقَعِدَ عَنِ الطَّلَبِ. قَالَ فِي
«الْبَدَائِعِ»: وَقَدْ رَوَى أَنَّ رَجُلًا أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ صَيْدًا، فَقَالَ لَهُ: «مِنْ أَيْنَ لَكَ هَذَا؟»
قَالَ: رَمَيْتُهُ بِالْأَمْسِ وَكُنْتُ فِي ظَلِيهِ حَتَّى هَجَمَ عَلَيَّ اللَّيْلُ فَقَطَعَنِي عَنْهُ، ثُمَّ وَجَدْتُهُ الْيَوْمَ
وَمَرَرَانِي فِيهِ، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّهُ غَابَ عَنْكَ وَلَا أَذْرِي لَعَلَّ بَعْضَ الْهَوَامِّ أَغَاثَكَ
عَلَيْهِ، لَا حَاجَةَ لِي فِيهِ».

وَرَوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: كُلُّ مَا أَصْمَيْتَ وَدَغَ مَا
أَنْمَيْتَ. قَالَ أَبُو يُوسُفَ: الْإِصْمَاءُ: مَا غَايَنَهُ، وَالْإِنْمَاءُ: مَا تَوَارَى عَنْهُ، وَقَالَ هِشَامُ عَنْ
مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الْإِصْمَاءُ: مَا لَمْ يَتَوَارَ عَنْ بَصَرِكَ، وَالْإِنْمَاءُ: مَا تَوَارَى عَنْ بَصَرِكَ، إِلَّا أَنَّهُ أُفِيمَ
الطَّلَبُ مَقَامَ الْبَصَرِ لِلضَّرُورَةِ.

= متروك التسمية عامداً فإنه يحرم بالافتقار، ولهذا قال أبو يوسف والمشايخ رحمهم الله: إن متروك التسمية عامداً لا يسع
فيه الاجتهاد؛ ولو قضى القاضي بجواز بيعه لا ينفذ؛ نكونه مخالفاً للإجماع اهد. وقال العلامة لعيني: ويؤيدنا هذا
الحديث وتعليق البخاري.

١. قوله: حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: وقامه ما رواه البخاري عن عائشة قالت: قالوا: يا رسول الله! إن هنا أفواجا حديث
عهدهم بشرك، يأتوننا بلحمان لا ندري أين ذكروا اسم الله عليها أم لا؟ قال: «اذكروا اسم الله وكلوا» قال في
«عمدة القاري»: وقد استدل قوم بهذا الحديث على أن التسمية على الذبيحة ليست بواجبة؛ إذ لو كانت واجبة لما
أمرهم ﷺ بأكل ذبيحة الأعراب أهل البادية، وأجيب بأن هذا كان في ابتداء الإسلام، والدليل عليه أن مانكا زاد في
آخره: «وذلك في أول الإسلام». ويمكن أنهم لم يكونوا جاهلين بالتسمية.

٣٩٨٨ وَعَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْحُثَيْيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، إِنَّا بِأَرْضِ قَوْمٍ مِنْ

قَوْمَةِ يَاسِيٍّ أَيْ يَاسِيٍّ أَيْ بِرَضٍ قَوْمٍ أَهْلُ الْكُتَابِ، أَمَّا فِي أَمْتِهِمْ، أَخْبَرْتُ عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْمَذْكُورِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ مَسْأَلَتَيْنِ، الْأُولَى: عَنْ الْأَكْلِ فِي آيَةِ أَهْلِ الْكُتَابِ، فَأَجَابَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُهُ: «مَنْ وَجَدَ مِنْ غَيْرِهَا» أَيْ غَيْرَ آيَةِ أَهْلِ الْكُتَابِ - فَلَا تَكْفُرُ بِهِ، وَلَا تَأْكُلُ مِنْهَا وَتَقُولُوا دِيَارُ، وَهَذَا التَّفْصِيلُ يَقْتَضِي كَرَاهَةَ اسْتِعْمَالِهَا إِنْ وَجَدَ غَيْرَهَا، مَعَ أَنَّ الْمُفَقَّهَاءَ قَالُوا: «يُجَوِّزُ اسْتِعْمَالُهَا بَعْدَ الْغَسْلِ بِمَا كَرَاهَتْ، سِوَاهُ وَجَدَ غَيْرَهَا أَوْ لَا، وَأُجِيبُ أَنَّ الْمُرَادَ النَّهْيَ عَنِ الْآيَةِ الَّتِي يَطْبَخُونَ فِيهَا لَحُومَ الْخَنَازِيرِ وَيَشْرَبُونَ فِيهَا الْخَمُورَ، وَإِنَّمَا نَهَى عَنْهَا بَعْدَ الْغَسْلِ لِكُلِّ اسْتِقْدَارٍ وَكَوْنِهَا مَعْدُ الدَّجَاسَةِ، وَمُرَادُ الْمُفَقَّهَةِ: أَنَّ الْكُفَّارَ الَّتِي لَيْسَتْ مُسْتَعْمَلَةٌ فِي النِّجَاسَاتِ غَالِبًا. قُلْتُ: التَّحْقِيقُ فِي هَذَا أَنَّ فِي حَدِيثِ أَبِي ثَعْلَبَةَ هَذَا تَرْجِيحَ الظَّاهِرِ عَلَى الْأَصْلِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي آيَةِ أَهْلِ الْكُتَابِ وَالْمَجْبُوسِ الطَّاهِرَةِ، وَمَعَ هَذَا فَتَدَأَّرُ بِنَفْسِهَا عِنْدَ عَدَمِ وَجُودِ غَيْرِهَا، وَالْمَصْحُوحُ أَنَّ الْحُكْمَ لِلْأَصْلِ حَتَّى تَتَحَقَّقَ النِّجَاسَةُ، ثُمَّ يَجْتَزِئُ إِلَى الْجَوَابِ عَنْ اخْتِلَافِهِ، فَأُجِيبُ بِجَوَابَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْأَمْرَ بِالْغَسْلِ لِلِاحْتِيَاظِ وَالِاسْتِحْبَابِ، وَالثَّانِي: أَنَّ الْمُرَادَ بِالْحَدِيثِ حَالَةَ تَحَقُّقِ نِجَاسَتِهَا، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ: «إِنَّمَا تَجَاوَزُ أَهْلُ الْكُتَابِ وَهُمْ يَطْبَخُونَ فِي قُدُورِهِمْ الْخَمِيرَ وَيَشْرَبُونَ فِي أَيْتِهِمْ الْخَمْرَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَنْ وَجَدْتُمْ غَيْرَهَا فَكُفُّوا فِيهَا وَالشَّرِبَ» وَإِنْ لَمْ تَجِدُوا غَيْرَهَا فَغَسِّلُوهَا دَائِمًا وَكَأَنَّهُمْ يَرَوْنَ قَالَهُمْ.

المسألة الثانية: عَنْ الْفَيْدِ بِالْقَوْمِ وَبِالْكَلْبِ الْمَعْلُومِ، فَأُجِيبُ بِقَوْلِهِ: «أَوْ مَا صَدَّتْ» إِلَى آخِرِهِ. وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ أَحْكَامُ، الْأَوَّلُ: فِيهِ جَوَازُ الْفَيْدِ بِالْقَوْمِ إِذَا ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ أَعْرَابِيًّا يَقَالُ لَهُ: «أَبُو ثَعْلَبَةَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ لِي كَلْبًا مَكْلَبَةً الْحَمِيثِ، وَفِيهِ: أَفْتَنِي فِي قَوْسِي، قَالَ: كُلِّ مَا وَدَّتْ عَيْنُكَ قَوْسَكَ، ذَكَاةً وَغَيْرَ ذَكَاةٍ، قَالَ: وَإِنْ تَغَيَّبَ عَنِّي؟ قَالَ: «وَأَنْ تَغَيَّبَ عَنْكَ مَا لَمْ تَعْلَمْ أَنَّ أَوْ غَدَ بِأَيِّ أَمْرٍ غَيَّبَ عَنْكَ» قَوْلُهُ: «مَا لَمْ يَصِلْ» بِكسر الصاد المهملة واللام الثقيلة أَيِ مَا لَمْ يَتَقَنَّ. الثَّانِي: وَجُوبُ اشْتِرَاطِ التَّسْمِيَةِ. وَفَدَّ مَرَّتْ بِمَا حِثُّهَا عَنْ قَرِيبَ.

الثالث: أَنَّ الْكَلْبَ لَا يَدُّ أَنْ يَكُونَ مُعْلَمًا، فَإِذَا صَادَ بِكَلْبِهِ الْمَعْلُومِ، وَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عِنْدَ الْإِرْسَالِ؛ فَإِنَّهُ يُؤْكَلُ، وَإِذَا صَادَ بِكَلْبٍ غَيْرِ مُعْلَمٍ، فَمَنْ أَدْرَكَ ذِكَاةً يَذْكِي وَيُؤْكَلُ وَيَذَا فَلَا يُؤْكَلُ. الرَّابِعُ: إِنْ ذَكَرَ الْكَلْبُ مَطْلَقًا يَتَاوَلُ أَيِ لَوْ كَانَ كَانَ أَيْضًا أَوْ أَسْوَدَ أَوْ أَحْمَرَ، فَيَجُوزُ بَأَيِّ لَوْنٍ كَانَ، وَفِيهِ حُجَّةٌ عَلَى أَحْمَدَ حَيْثُ لَا يَجُوزُ بِالْكَلْبِ الْأَسْوَدِ، وَإِنْ كَانَ مُعْلَمًا، الْخَامِسُ: إِنْ فِيهِ شَرْطَيْنِ كَوْنِ الْكَلْبِ مُعْلَمًا وَالتَّسْمِيَةِ؛ فَإِذَا أُرْسِلَ كَلْبًا غَيْرَ مُعْلَمٍ أَوْ أُرْسِلَ مُعْلَمًا بِغَيْرِ تَسْمِيَةٍ أَوْ وَجَدَ كَلْبًا فَلَمْ يَصَادَ مِنْ غَيْرِ إِرْسَالٍ، فَلَا يَحِلُّ صَيْدُهُ، إِلَّا بِأَنْ يَدْرَكَهُ فِي حَيَاةٍ مُسْتَقَرَّةٍ، ثُمَّ يَذْكِيهِ. فَالْجَوَابُ فِي «عَمْدَةِ الْقَارِي» وَقَالَ فِي «الْمَرْقَاةِ»: وَلَمَّا كَانَ السُّؤَالُ مُرَكَّبًا مِنْ مَسْأَلَتَيْنِ قَالَ مُفَصَّلًا فِي الْجَوَابِ:

أَهْلِي الْكِتَابِ، أَفَنَأْكُلُ فِي آيَاتِهِمْ؟ وَبِأَرْضِ صَيْدٍ أُصِيدُ بِقَوْسِي وَبِكَلْبِي الَّذِي لَيْسَ بِسَعْلَمٍ وَبِكَلْبِي الْمَعْلَمِ، فَمَا يَصْلُحُ لِي؟ قَالَ: «أَمَّا مَا ذَكَرْتَ مِنْ آيَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَإِنْ وَجَدْتُمْ غَيْرَهَا فَلَا تَأْكُلُوا فِيهَا، وَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَأَغْسِلُوهَا وَكُلُوا فِيهَا، وَمَا صَدَّتْ بِقَوْسِكَ فَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ، وَمَا صَدَّتْ بِكَلْبِكَ الْمَعْلَمِ فَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ، وَمَا صَدَّتْ بِكَلْبِكَ غَيْرِ مُعْلَمٍ فَأَذَرْتْ ذِكَاثَهُ فَكُلْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا أَهْلُ صَيْدٍ، قَالَ: «إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَأَمْسَكَ عَلَيْكَ فَكُلْ»، قُلْتُ: وَإِنْ قَتَلَ، قَالَ: «وَإِنْ قَتَلَ» قُلْتُ: إِنَّا أَهْلُ رَحْيٍ، قَالَ: «مَا رَدَّتْ عَلَيْكَ قَوْسُكَ فَكُلْ»، قَالَ: قُلْتُ: إِنَّا أَهْلُ سَفَرٍ، نَسُرُّ بِالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالْمَجْرُسِ فَلَا نَجِدُ غَيْرَ آيَاتِهِمْ؟ قَالَ: «إِنْ لَمْ تَجِدُوا غَيْرَهَا فَأَغْسِلُوهَا بِالسَّاءِ، ثُمَّ كُلُوا فِيهَا وَاشْرَبُوا».

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ عَنْ قَبِيصَةَ بِنْتِ هَلْبٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ طَعَامِ النَّصَارَى. وَفِي رِوَايَةٍ: سَأَلَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: إِنَّ مِنْ الطَّعَامِ طَعَامًا أُخْرِجَ مِنْهُ، فَقَالَ: «لَا يَتَخَلَّجُ فِي صَدْرِكَ شَيْءٌ ضَارِعَتْ فِيهِ النَّصْرَانِيَّةُ».

٣٩٨٩ وَعَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رضي الله عنه قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نُرْسِلُ الْكِلَابَ الْمَعْلَمَةَ؟ قَالَ:

أما ما ذكرت من تبة أهل الكتاب أي ومن الأكل فيها، «فإن وجدتم غيرها فلا تأكلوا فيها» أي احتياطاً لقوله ﷺ: «دع بـ يريـك بـ ما لا يريـك»، ونزها عن استعمال ظروفهم المستعملة في أيديهم ونحو بعد الغسل، وتغفيراً عن مخالطتهم على طريق المبالغة. وهذا هو التقوى، وما بعده حكم الفتوى، والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب الآتي ذكره، لأن لم تجدوا أي غيرها، «فأغسلوها» أمر وجوب إذا كان هناك غلبة الظن على نجاستها، وأمر نذوب إذا كان الأمر بخلاف ذلك، قاله ابن المنك. أمره ﷺ بغسل إباء الكفار فيها إذا نقيس نجاسته، وما لا فكرأهته نزيهة، «وكلوا فيها».

«كُلْ مَا أُمْسَكْتَ» عَلَيْهِ، قُلْتُ: وَإِنْ قَتَلْتَنِي؟ قَالَ: «وَإِنْ قَتَلْتَنِي» قُلْتُ: وَإِنَّا نَرْمِي بِالْمَعْرَاضِ؟ قَالَ: «كُلْ مَا خَرَقَ، وَمَا أَصَابَ بِعَرَضِهِ فَلَا تَأْكُلْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ..

٣٩٩٠ - وَعَنْهُ عليه السلام أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله قَالَ: «مَا عَلِمْتُ مِنْ كَلْبٍ أَوْ بَارٍ، ثُمَّ أُرْسِلَتْهُ،

وَدَكَّرْتُ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ مِمَّا أُمْسَكَ عَلَيْكَ»، قُلْتُ: وَإِنْ قَتَلَ؟ قَالَ: «إِذَا قَتَلَهُ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ شَيْئًا، فَإِنَّمَا أُمْسَكَهُ عَلَيْكَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٩٩١ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: نَهَيْتُنَا ^(١) عَنْ صَيْدِ كَلْبٍ الْمَجُوسِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

(١) قوله: كل ما أمسكت عليك في هذا الإطلاق المطابق لقوله تعالى: «فَكُلُوا مِمَّا أُمْسَكْتُمْ» (المائدة: ٤) من غير قيد بالجرح تأكيد؛ لما روى الحسن عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه لا يشترط الجرح، وظاهر المذهب أنه يشترط جرح ذي الثنايب وذي المخالب للصيد في أي موضع كان لتحقق الذكاة الاضطرارية؛ قالوا: ووجهه أن المقصود إخراج الدم المسفوح، وهو بالجرح عادة، فأقيم الجرح مقامه، كما في الذكاة الاختيارية والرمي بالسهم، ولأنه لو لم يجرح صار موقوفة، وهي محرمة بالنقص، والفتوى على ظاهر الرواية، والأصل هنا أن الموت إن حصل بالجرح يبين يؤكل، وإن حصل بالثقل أو شك فيه لا يؤكل حتى أو احتياطاً. أخذته من «المرقاة» و«المنهاية».

(٢) قوله: لا نرمي بالمعرافس الخ: قال في «الهداية»: وما أصابه المعراض بعرضه لم يؤكل، وإن جرحه يؤكل؛ فنقله عنه: فيه: «ما أصاب بحد فكل، وما أصاب بعرضه فلا تأكل»؛ ولأنه لا بُدَّ من الجرح؛ ليتحقق معنى الذكاة على ما قدمناه، ولا يؤكل ما أصابه البندقة فمات بها؛ لأنها تدق وتكسر ولا تجرح، فصار كالمعرافس إذا لم يخرق له. وقال في «المرقاة»: قال النووي: الوقيل والموقوفة هو الذي يقتل بخير بحد من عصا أو حجر أو غيرهما، وانشقوا عن أنه إذا اصطاد بالمعرافس فقتل الصيد بعده حل؛ وإن قتله بعرضه لم يحل، وقالوا: لا يحل ما قتله بالسبقة مطلقاً لحديث المعراض. وقال مكحول والأوزاعي وغيرهما من فقهاء الشام: يحل ما قتل بالمعرافس والبندقة.

(٣) قوله: نهي عن صيد كتب المجوس: ليس المعنى عن ما يتبادر من اللفظ من اختصاص انكباب بالمجوس، بل المراد صيده بالكنب، سواء كان كلب مسلم أو مجوس، ويجوز صيد المسلم، سواء كان بكلب المسلم أو المجوسي. فإنه في «الكوكب الدرر». وقال في «الهداية»: ولا يؤكل صيد المجوسي ولمرتد والوثني؛ لأنهم لبسوا من أهل الذكاة على ما بيناه في الذبائح ولا بُدَّ منها في إباحة الصيد بخلاف النصراني واليهودي؛ لأنها من أهل الذكاة. اختاراً فكذا اضطراراً، انتهى. وقال في «المرقاة»: وقد قال علماؤنا شرط كون الذبايح مسلماً؛

٣٩٩٢ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَقِنَ مَنْ قَتَلَ عَصْفُورًا كَمَا فَوْقَهَا بِغَيْرِ حَقِّهَا، سَأَلَهُ اللَّهُ عَنْ قَتْلِهِ» قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا حَقُّهَا؟ قَالَ: «أَنْ يَذْبَحَهَا فَيَأْكُلَهَا وَلَا يَمِطِعَ رَأْسَهَا فَيَرِي بِهَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ.

٣٩٩٣ - وَعَنْ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ، وَهُمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يَجْبُونَ أَسِنَّةَ الْإِبِلِ، وَيَقْطَعُونَ أَلْيَاتَ الْغَنَمِ، فَقَالَ: «مَا يَقْطَعُ مِنَ الْبَهِيمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ فَهِيَ مَيْتَةٌ لَا تُؤْكَلُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ دَاوُدَ.

٣٩٩٤ - وَعَنْ أَبِي الصُّفْيَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سُئِلَ عَلِيٌّ: هَلْ حَصَصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشْيءٍ؟ فَقَالَ: مَا حَصَصْنَا بِشْيءٍ لَمْ يَغْمَ بِهِ النَّاسُ، إِلَّا بِشْيءٍ فِي قِرَابِ سَيْفِي هَذَا، فَأُخْرِجَ صَحِيفَةً، فِيهَا: «لَعَنَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ سَرَقَ مَنَارَ الْأَرْضِ».

= لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُنْ مِنَ الْذَّالِمِينَ﴾ أو كناية لو كان الكتابي حارب لقوله تعالى: ﴿وَرَفَعْتُمُ الْيَدِينَ﴾ أو ثبوت أن الكتابي حرَّم. (المائدة: ٥). والمراد به مذكائهم؛ لأن مطلق الطعام غير المذكي يحل من أي كافر، ويشترط أن لا يذكر الكتابي غير الله عند الذبح حتى لو ذبح بذكر المسيح أو عرير لا يحل ذبيحته؛ لقوله تعالى: ﴿يَوْمَ أَهْلُ الْغَيْبِ أَنَّهُ بِعِندِ (المائدة: ٣) لَا مَنْ لَا كِتَابَ لَهُ يَحْسِبُهَا سِحْرًا أَوْ وَثْنًا؛ لَأَنَّهُ مِثْلَ الْمُحْسِنِ فِي عَدَمِ التَّوْحِيدِ.

د. لقوله: من قتل عصفورا فما فوقها بغير حنك الخ: قال في «نبيل الأوطار» فيه دليل على تحريم قتل العصفور وما شاكله لمجرد العبث به. لذلك قال في «الدر المختار» وحل اصطاد ما يؤكل لحمة وما لا يؤكل لحمة لمنفعة جلده أو شعره أو ريشه أو لدفع شره، وكله مشروع لإطلاق النص وهو: إذا حلت من فاصطادها.

هـ. قوله: وهم يجبون أسنمة الإبل ويقطعون أليات الغنم الخ: قال في «البدائع»: وعلى هذا يخرج ما إذا قطع من إلية الشاة قطعة أو من فخذها أنه لا يحل المبان وإن ذبحت الشاة بعد ذئب؛ لأن حكم الذكاة لم يثبت في الجزء المبان وقت الإذابة؛ لانعدام ذكاة الشاة لكونها حية وقت الإذابة، وحال فوات الحياة كان الجزء منفصلا. وحكم ذكاة لا يظهر في الجزء المنفصل. اهـ. وقال في «الهداية»: وإذا رمي صيدا فقطع عضوا منه أكل الصيد؛ لما بيناه (من أن الرمي مع الجرح مبيح، فلما قطع العضو كان الجرح مرجوحا لا محالة فيحل)، ولا يؤكل العضو. وقال الشافعي: «كُلَا. وَكَ هَذَا الْحَدِيثُ، وَلَوْ ضُرِبَ عَقْرُ شاة ذُبَانُ رَأْسِهَا بِحِلِّ لِقْطِ الْأَوْدَاجِ، وَيَكْرَهُ هَذَا الصَّنِيعُ لِإِبْلَاغِهِ الشَّخَاعَ.

و. لقوله: لعن الله من ذبح لغير الله: مثاله في «الدر المختار»: ذبح لقنوم الأمير ونحوه كواحد من العظماء بجرم؛ لأنه -

وَفِي رِوَايَةٍ: «مَنْ غَمَرَ مَنَارَ الْأَرْضِ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَهُ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ آوَى مُحَدِّثًا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٩٩٥ - وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رضي الله عنه قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا لَأَقْوَى الْعَدُوِّ عَدَاً، وَلَيْسَتْ مَعَنَا مُدَى، أَفَتَذْبَحُ بِالْقَصْبِ؟ قَالَ: «مَا أَنْتَهَرَ الدَّمُ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ»، لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفْرُ، وَسَأَخَذْتُكَ عَنْهُ، أَمَّا السِّنُّ فَعَظْمٌ، وَأَمَّا الظُّفْرُ فَمُدَى الْحَبَشَةِ، وَأَصَبْنَا نَهَبَ إِبِلٍ وَعَنَمٍ، فَتَدَّ مِنْهَا بَعِيرٌ،

= أهل به لغير الله، ولو (وصلية) ذكر اسم الله تعالى، ولو ذبح للضيف لا يحرم؛ لأنه سنة الخليل، وإكرام الضيف إكرام الله تعالى، والغارق أنه إن قدمها ليأكل منها كان الذبح لله والمنفعة للضيف أو لتولية أو للربح وإن لم يقدمها ليأكل منها، بل يدفعها لغيره كان لتعظيم غير الله فتحرم، وهل يكفر قولان، «بزازية» و«شرح وهبانية» اهـ. وقال في «رد المحتار»: وهل يكفر؟ أي فيما يه وين الله تعالى؛ إذ لا يفتي بكفر مسلم أمكن حل كلامه أو فعله على عمل حسن أو كان في كفره خلاف.

(١) قوله: فكل ليس السن والظفر الخ: قال في «البدائع»: جملة الكلام فيه أن الآلة على ضربين: آلة تقطع، وآلة تفسخ. والتي تقطع نوعان: حادة وكليية. أما الحادة فيجوز الذبح بها، حديدًا كانت أو غير حديد، والأصل في جواز الذبح بدون الحديد ما روي عن عدي بن حاتم رضي الله عنه أنه قال: قلت: يا رسول الله! أرايت أحدنا أصاب صيدا وليس معه سكين أبذكي بمرورة أو بشقة العصا؟ فقال ﷺ: «أبهر أدم بها شئت، واذكر اسم الله تعالى». وأما الكليية فإن كانت تقطع يجوز لحصول معنى الذبح، لكنه يكره لما فيه من زيادة إيلام لا حاجة إليها.

ولهذا أمر رسول الله ﷺ بتحديد الشفرة وإراحة النسيحة، وكذلك إذا ذبح يظفر مزروع أو من مزروع جاز الذبح بها ويكره. وقال الشافعي رضي الله عنه: لا يجوز لهذا الحديث؛ لأنه استثنى الظفر، والسن من الإباحة، والاستثناء من الإباحة يكون حظرا. ولنا أنه لما قطع الأوداج. فقد وجد الذبح بها، فيجوز كما لو ذبح بالمرورة وليقة القصب، وأما الحديث فالمراد السن القائم والظفر القائم؛ لأن الحبشة إنما كانت تفعل ذلك لإظهار الجلادة، وذلك بالقائم لا بالمزروع، والدليل عليه أنه روي في بعض الروايات: «إلا ما كان قرضا بسن أو حزا يظفر»، وانقرض إنها يكون بالسن القائم، وأما الآلة التي تفسخ فالظفر القائم، والسن القائم، ولا يجوز المذبح بها بالإجماع، ولو ذبح بها كان ميتة؛ للخبر الذي رويناه، ولأن الظفر والسن إذا لم يكن منفصلا فالذباح يعتمد على الفسح فينسخ، فلا يحل أكله، حتى قالوا: لو أخذ غيره يده، فأمر يده كما أمر السكين وهو ساكت يجوز ويحل أكله، انتهى.

قَرَمَاهُ^(١) رَجُلٌ بِسَهْمٍ فَحَبَسَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لَهُذِهِ الْإِيلِ أَوَايِدَ كَأَوَايِدِ الْوَحْشِ، فَإِذَا عَلَبَكُمْ مِنْهَا شَيْءٌ فَافْعَلُوا بِهِ هَكَذَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ لَهُ عَتَمٌ يَرْعَى يَسْلُجُ، فَأَبْصَرَتْ جَارِيَةٌ لَنَا بِشَاوُ مِنْ عَنَمِنَا مَوْتًا، فَكَسَرَتْ^(٢) حَجَرًا فَذَبَحَتْهَا بِهِ، فَسَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَمَرَهُ بِأَكْلِهَا.

وَقَالَ عَلِيُّ الْقَارِي: وَإِذَا صَلَحَ الْحَجَرُ آتَى لِلذَّبْحِ بِمَعْنَى الْجُرْحِ، فَكَذَا الْعَظْمُ الْمَتْرُوعُ، وَالسِّنُّ الْمَتْرُوعُ عِنْدَنَا بِخِلَافِ غَيْرِ الْمَتْرُوعِ؛ فَإِنَّهُ يُوجِبُ الْمَوْتَ بِالثَّقْلِ مَعَ الْحِدَّةِ، فَتَصِيرُ الذَّبِيحَةُ فِي مَعْنَى الْمُتَخَيِّقَةِ. نَعَمْ، يُكْرَهُ الذَّبْحُ بِالْمَتْرُوعِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الضَّرَرِ بِالْحَيَوَانِ، كَمَا لَوْ ذُبِحَ بِشِفْرَةٍ كَلِيلَةٍ، وَحَدِيثُ رَافِعٍ يُحْمَلُ عَلَى الْقَائِمَتَيْنِ، تَوْفِيقًا بَيْنَ الْأَحَادِيثِ.

وَيُؤَيِّدُهُ مَا رَوَاهُ الظَّحَاوِيُّ عَنْ أَبِي رَجَاءٍ الْعَطَارِدِيِّ قَالَ: خَرَجْنَا حُجَّاجًا، فَصَادَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ أَرْتَبًا فَذَبَحَهَا بِظُفْرِهِ، فَسَوَّاهَا فَأَكَلُوهَا، وَلَمْ أَكُلْ مَعَهُمْ، فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَقَالَ: لَعَلَّكَ أَكَلْتَ مَعَهُمْ؟ فَقُلْتُ: لَا، قَالَ: أَصَبْتَ، إِنَّمَا^(٣) قَتَلَهَا حَنْقًا.

(١) قوله: قرماه: رجل بسهم إلخ: لذلك قال في «الهداية»: وما استأنس من الصيد فذكاته الذبيح، وما توحش من النعم فذكاته العقر والجرح؛ لأن ذكاة الاضطراب إنما يصر إليه عند المعجز عن ذكاة الاختيار على ما مر، والمعجز منحقق في الوجه الثاني دون الأول.

(٢) قوله: فكسرت حجرا فذبحتها به إلخ: قال في «البنية»: والأحسن أن يستدل لأصحابنا بهذا الحديث، وجه الاستدلال: أن الأصل في التصوهر التعليل، والحجر يصلح آلة للذبح بمعنى الجرح فكذا الظفر المتزوع والنسن المتزوع، بخلاف غير المتزوع؛ فإنه لا يصلح آلة لكونه مدى الحبسة، وهو محمل الحديث الأول.

(٣) قوله: إنما قتلها حنقا: قال الطحاوي: في «شرح معاني الآثار»: أفلا ترى أن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قد تبين في حديثه هذا المنع الذي به حرم أكل ما ذبح بالظفر أنه الحنق؛ لأن ما ذبح به فإنما ذبح بكف لا غيرها فهو مخوق، فذل ذلك أن ما نهي عنه من الذبح بالظفر هو الظفر المركب في الكف لا الظفر المتزوع، وكذلك ما نهي عنه مع ذلك من الذبح بالسِّنِّ، فإنما هو على السن المركبة في الفم؛ لأن ذلك لا يكون عضوا، فأما السن المتزوعة فلا. وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ورحمة الله عليهم أجمعين.

وَفِي رِوَايَةٍ أَبِي دَاوُدَ وَالتَّسَائِي عَنْ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ
أَحَدُنَا أَصَابَ صَيْدًا وَلَيْسَ مَعَهُ سِكِّينٌ، أَيْدُبُحُ بِالْمَرْوَةِ وَشِقْمَةُ الْعَصَا؟ فَقَالَ: «أَمُرُّ الدَّمَ
بِمَا شِئْتَ، وَادْكُرْ اسْمَ اللَّهِ».

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي حَارِثَةَ أَنَّهُ كَانَ يَرْعَى لِقُحَّةٍ
بِشُعْبٍ مِنْ شُعَابٍ أَحَدٍ فَرَأَى بِهَا الْمَوْتَ فَلَمْ يَجِدْ مَا يَنْحَرُهَا بِهِ، فَأَخَذَ وَتَدَاءَ فَوَجَأَ بِهِ فِي
لَبَتَيْهَا حَتَّى أَهْرَاقَ دَمَهَا، ثُمَّ أَخْبَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَهُ بِأَكْلِهَا. وَرَوَى مَالِكٌ لَحْوَهُ، وَفِي
رِوَايَتِهِ: قَالَ: قَدْ كَاَهَا بِشِطَاطٍ.

٣٩٩٦ - وَعَنْ أَبِي الْعُشَيْرَاءِ عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَمَا تَكُونُ الذَّكَاءُ
إِلَّا فِي الْخَلْقِ وَاللَّبَّةِ؟ قَالَ: «لَوْ طَعَنْتُ فِي فَيْحِهَا لَأَجَزْتُ عَنْكَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ
وَالْتَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارِمِيُّ.

وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهَذَا ذَكَاةُ الْمُتَرَدِّي. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا فِي الصَّرُورَةِ.

٣٩٩٧ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنهما أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ شَرِيطَةِ
الشَّيْطَانِ. رَأَى ابْنُ عَبَّاسٍ: هِيَ الدَّبِيحَةُ يُقَطَّعُ مِنْهَا الْجِدُّ، وَلَا تُفَرَى الْأَوْدَاجُ، ثُمَّ قُتِلَتْ
حَتَّى تَمُوتَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٩٩٨ - وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ الْمُجْتَمَةِ، وَهِيَ

١٠ قوله: هذا في الضرورة. وقال علماؤنا: حرم ذبيحة ثم تذبحه بقوله تعالى: «وَحَرِّمْتُ عَلَيْكُمْ ذَبْحَ النَّفْسِ وَالْجَنِينِ وَمَا أَجَلَ بَغْيٍ أَنَّهُ يَهُودٌ وَالْمُخْبِثَةُ وَالْمُفَوَّذَةُ وَالْمَرْذِيَّةُ وَالْمُطْبِخَةُ وَمَا أَكَلَ الشَّيْءُ إِلَّا مَا ذُكِّرْتُمْ» (المائدة).

٢) وذكاة الضرورة جرح أين كان من البدن، وذكاة الاعتبار ذبح بين الحلق واللبة، وعروق الذبح الحلقوم وهو يجري
النفس، والعريء بفتح الميم وكسر الراء، وهو يجري الطعام والشراب، والوذجان بفتحين، وهما يجري الدم، وحل
الذبح بقطع أي ثلاث منها. كذا في «المعرفة»

٣) قوله: نهى رسول الله ﷺ عن أكل المجتمة الخ: لأن هذا القتل ليس بذبيح، لا ضروري ولا اختياري، كذا يفهم
من «السرقة».

الَّتِي تُصَبَّرُ بِالتَّمِيلِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣٩٩٩ - وَعَنِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ رحمته الله أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى ^(١) يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَعَنْ كُلِّ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ، وَعَنْ لَحْمِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ، وَعَنِ الْمُجَنَّمَةِ، وَعَنِ الْخَلِيسَةِ، وَأَنْ تُوطَأَ الْخَبَالِي حَتَّى يَضَعْنَ مَا فِي بُطُونِهِنَّ. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى سَأَلَ أَبُو عَاصِمٍ عَنِ الْمُجَنَّمَةِ، فَقَالَ: أَنْ يُنْصَبَ الطَّيْرُ أَوْ الشَّيْءُ فَيُرْمَى، وَسُئِلَ عَنِ الْخَلِيسَةِ فَقَالَ: الدَّنْبُ أَوْ السَّعْعُ يُدْرِكُهُ الرَّجُلُ، فَيَأْخُذُهُ مِنْهُ، فَيَمُوتُ فِي يَدِهِ قَبْلَ أَنْ يُدَكِّهَهَا. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

وَقَالَ بَعْضُ عُلَمَائِنَا: يُعْنَى إِذَا حَصَلَتْ لِشَخْصٍ جَارِيَةٌ حَبْلِي، لَا يَجُوزُ وَضُوعُهَا حَتَّى تَضَعَ حَمْلَهَا، وَكَذَا إِذَا تَزَوَّجَ حَبْلِي مِنَ الزَّنَا.

٤٠٠٠ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رحمته الله قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى أَنْ تُصَبَّرَ^(٢) بَهِيمَةٌ أَوْ غَيْرُهَا بِالْقَتْلِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٠٠١ - وَعَنْهُ رحمته الله أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَعَنَ مَنْ اخْتَذَ شَيْئًا فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٠٠٢ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رحمته الله أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَتَّخِذُوا شَيْئًا فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٠٠٣ - وَعَنْ جَابِرٍ رحمته الله قَالَ: نَهَى ^(٣) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الضَّرْبِ فِي الْوَجْهِ.....

١. قوله: عن يوم خيبر عن كل ذي ناب ذبح: قال في «التهذيب»: ولا يجوز أكل ذي ناب من السباع ولا ذي مخالب من الطيور.

٢. قوله: إن تصبر بهيمة أو غيرها: أي من ذوات الروح بلا أكل وشرب حتى تموت، لقوله: «القتل» أي لأجل قتله بالحبس الموصوف. وفي «شرح السنة»: أراد به أن يحبس الحيوان فيرمى إليه حتى يموت. كذا في «المراقبة».

٣. قوله: نهى رسول الله ﷺ عن الضرب في الوجه: أي في وجه كل شيء إلا الكافر حال القتال؛ فإنه قد يلجأ المسلم إلى هذه الحال.

وَعَنِ النَّوْسِ^(١) فِي الْوَجْهِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٠٠٤ - وَعَنْهُ رَوَاهُ أَنَّ الشَّيْءَ^(٢) مَرَّ عَلَيْهِ حِمَارٌ قَدْ وُثِمَ فِي وَجْهِهِ قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ الَّذِي وَسَّمَهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٠٠٥ - وَعَنْ أَنَسٍ^(٣) قَالَ: عَدَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ لِيُحْكَمَهُ، فَوَاقِفَتُهُ فِي يَدِهِ الْمَيْسَمُ^(٤) يَسِمُ إِبِلَ الصَّدَقَةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَقَالَ فِي مَسَائِلِ شَيْءٍ مِنَ «الدَّرِّ الْمُخْتَارِ»: وَيَجُوزُ قَصْدُ الْبَهَائِمِ وَكَيْفَا.

٤٠٠٦ - وَعَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ^(٥) قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى الشَّيْءِ^(٦) وَهُوَ فِي مِرْبَدٍ لَهُ فَرَأَيْتُهُ يَسِمُ شَاءً، حَسِبْتُهُ قَالَ: فِي آذَانِهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٠٠٧ - وَعَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ^(٧) عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَ، وَلْيُجِدْ^(٨) أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ، وَلْيُرْجَ ذَبِيحَتَهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(١) قوله: وعن النوس في الوجه: قال النووي: النوس في الوجه منهي عن بالإجماع، فأما وسم الأدمي فحرام لكرامته، ولأنه لا حاجة إليه، فلا يجوز تعذيبه، وأما غير الأدمي، فقال جماعة من أصحاب الشافعي: يكره. وقال البيهقي: لا يجوز فأشار إلى تحريمه، وهو الظاهر لهذا الحديث؛ إذ اللعن يقتضي التحريم، وأما غير الوجه فمستحب في نعيم الزكاة والجزية، وجائز في غيرها، وإذا وسم فمستحب أن يسم الغنم في آذانها، والأبل والبقر في أصول أفضالها، وفائدة الوسم التمييز: انتهى. وقال في «الدَّرِّ الْمُخْتَارِ»: ويجوز قَصْدُ الْبَهَائِمِ وَكَيْفَا. اهـ. وقال في «عمدة القاري»: قال أبو حنيفة: مكروه؛ لأنه تعذيب ومثلته. وقد نسي عنها، وأجيب عنه بأن ذلك النهي عام، وحديث الوسم خاص، فوجب تقديمه. قلت: إذا علمت تفارغها بقضي الخاص على العام، وإلا فلا.

(٢) قوله: في يده الميسم يسم إبل الصدقة: أي للعلامة المميزة لها عن غيرها، وهو محمول على غير الوجه، والنهي خاص به أو بلا ضرورة. كذا في «المراقبة».

(٣) قوله: وليجد أحدكم شفرته وليرج ذبيحته: لذلك دل في «الدَّرِّ الْمُخْتَارِ»: وندب إحداث شفرته قبل الإضجاع، وكره بعده كالجرب جلها إلى المذبح، وذبحها من فمها إن بقيت حية حتى تقطع العروق، وإلا لم تحل لموتها بلا ذكاة. =

٢٠٠٨ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «ذَكَاةُ الْجَنِينِ» ذَكَاةُ أُمِّهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ.

= وقال في «المراقبة»: يستحب أن لا يجد بحضرة الذبيحة، ولا يذبح واحدة بحضرة الأخرى، ولا يجرها إلى مذبحها. وقد قال علماءنا، وكره السليخ قبل أن يبرد، وكان تعذيب بلا فائدة هذا الحديث، وكره النخع، وهو أن يبلغ النسكين النخاع، وهو عرق أبيض في جوف عظم الرقبة. قيل: معنى النخع أن يمد رأسه حتى يظهر مذبحه. وقيل: إن يكسر عنقه قبل أن يسكن الاضطراب، وكل ذلك مكروه؛ لئلا فيه من زيادة تعذيب الحيوان بلا فائدة.

١٠٠ قوله: ذكاة الجنين ذكاة أمه، أي ذكاة الجنين كذكاة أمه، فمن نحر ناقة أو ذبح بقرة فوجد في بطنها جنيناً ميباً لم يؤكل. أشعر، أو لم يشعر، هذا عند أبي حنيفة، وهو قول زفر والحسن بن زياد بن عمار. وقال أبو يوسف وعبد الله: إذا قم خلفته أكل، وهو قول الشافعي. ثم نقول: «ذكاة الجنين ذكاة أمه»، معناه عندهم ذكاة الأم فائبة عن ذكاة الجنين. أخذته من «الهداية». وقال الإمام السرخسي في مبسوطه: وأبو حنيفة «ذكاة الجنين ذكاة أمه» (الهداية: ٣) فإن أحسن أحواله أن يكون حياً عند ذبح الأم فيموت باحتباس نفسه، وهذا هو المنخقة.

وقال «لعندي بن حاتم»: إذا وقعت رببتك في الماء فلا تأكل؛ فانك لا تدري أن انما قتله أم سيمت. فقد حرم الأكل عنده وقوع الشك في سبب زهوق الحياة، وذلك موجود في الجنين؛ فإنه لا يدري أنه مات بذبح الأم أو باحتباس نفسه. وقد يتأتى الاحتراز عنه في الجملة؛ لأنه قد يتوهم انفصاله حياً ليذبح، وعمل إبراهيم، فقال: ذكاة نفس لا تكون ذكاة نفسين، ومعنى هذا أن الجنين في حكم الحياة نفس على حدة مودعة في الأم، حتى يفصل حياً فيبش، ولا يتوهم بقاء الجزء حياً بعد الانفصال، وكذلك بعد موت الأم يتوهم انفصال الجنين حياً، ولا يتوهم بقاء حية الجزء بعد موت الأصل، والذكاة تصرف في الحياة، فإذا كان في حكم الحياة نفس على حدة فيشترط فيه ذكاة على حدة.

ولا نقول: يتغذى بغذاء الأم، بل يقيه الله تعالى في بطن الأم من غير غذاء أو يوصل الله إليه الغذاء كيف شاء. ثم بعد الانفصال قد يتغذى أيضاً بغذاء الأم بواسطة اللبن، ولم يكن في حكم الجزء، ولما جعل في سائر الأحكام تبعاً لما يتصور تقرر ذلك الحكم في الأم دونها، حتى لا يتصور انفصاله حياً بعد موت الأم، ولو انفصل حياً ثم مات لم يخل عندهم، فعرفنا أنه ليس يتبع في هذا الحكم، وحقيقة المعنى فيه ما يبين أن المطلوب بالذكاة تسهيل الدم لتمييز الطاهر من النجس، وبذبح الأم لا يحصل هذا المقصود في الجنين، أو المقصود تطييب النعم بالنضج الذي يحصل بالتفرد والتهب، ولا يحصل ذلك في الجنين بذبح، وهذا الجواب عما قالوا: إن الذكاة تنهي على التوسع.

= قلنا: نعم، ولكن لا يسقط بالعذر، كما لو قتل الكلب ميتاً غياً أو اختناقاً، وهذا لأن المقصود لا يحصل بدون الجرح وإباحة ذبح الحمار، لأنه يتوهم أن يفصل الجثتين حياً فيدبح، ولأن المقصود لحم الأم، وذبح الجثث لغرض صحيح حلال، كما لو ذبح ما ليس بمأكول للمقصود، جلده والمراد بالحديث التشبيه لا النيابة أي ذكاة الجثث ذكاة أمه، ألا ترى أنه ذكر الجثتين أولاً ولو كان المراد النيابة لذكر الثابت أولاً دون العندوب عنه، كما قيل في الألفاظ الذي استشهد بها، ومن هذا يذكر التشبيه، يقال: فلان شبيه أبيه وخط فلان خط أبيه، وقيل المقائن، وعينك عيناها وحيدك حيدها سوى أن عظم الساق منت دقيق.

والمراد التشبيه، ويصح هذا التأويل في الرواية بالنصب: فإن المتزوع حرف الكف، قال الله تعالى: لا تأكلوا مما أكل الكافرون، (النمل: ٨٨) أي كسر السحب، ويعمل أبيه أيضاً، ولكن إن جعلنا المتزوع حرف الكف لم يحل الجثتين، وإن جعلناه حرف الإباء، ومن اجتماع الموحب للحلل والموجب للحرمه يغيب الموجب للحرمه، والحديث مع التقصه لا يكاد يصح، ولو ثبت فالمراد من قوفهم: فيخرج من بعضه جثث ميت أي مشرف على الموت، قال الله تعالى: وَإِذْ نَفَخْنَا فِيهِ مِنْ رَبِّهِمْ رُوحَنَا وَتَكُنُ الْإِنْسَانُ فَتْلِكُمْ، (الزمر: ٣٠) ومعنى قوله تَكُنُ الْإِنْسَانُ: كقوله: أي اذبحوه وكنوه، والمراد بالقرش الصغار، فلا يتناول الجثتين، ولئن كان المراد به الجثتين ففيه بيان أن الجثتين مأكول، وبه نقول، ولكن عند وجود الشرط فيه، وهو أن يفصل حياً فيذبح فيحل به، انتهى.

وقال في المرقاة: حديث أبي سعيد الخدري فنجد في بعضها الجثتين أثنتيه أم تأكله، قال كنوه إن شئتم، فالظاهر فيه أن وجه ترودهم هو أن الجثتين هل يحل ذبحه أم لا؟ نظراً إلى الرحمة والشفقة عليه؛ لكونه صغيراً، وحاصل الجواب: أنه لا فرق بين الجثتين وأمه في الذكاة لأن كلا منهما ذات روح، وقد أحبهما الله تعالى بالدبح، وإلا فالشاهد من كونه ميتة أن لا يحل أكله لشموله بالقوله تعالى: «وَأَخْرَجْنَا مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ أُمِّيَّةً» (الأنعام: ٣) فلا وجه استوائهم حيث قال في «الذبائح»: وعلى هذا يخرج الجثتين إذا خرج بعد ذبح أمه إن خرج حياً فذكي يحل، وإن مات فليس الذبح لا يؤكل بلا خلاف، قال في «بذل المجهود»: قلت: ولكن حكى الشامي عن الكفاية: إن تفارقت الولادة بكرة دبحها، وهذا الفرع لقول الإمام، وإذا خرج حياً ولم يكن من الوقت مقدار ما يقدر على ذبحه فمات يؤكل، وهو ترجيح على قوفها.

وهذا يخالف عموم قول «الذبائح»: وإن مات فليس الذبح لا يؤكل بلا خلاف، وإن خرج ميتاً، فإن لم يكن كامل الخلق لا يؤكل أيضاً في قوفهم جميعاً؛ لأنه معنى المضغ، وإن كان كاملاً الخلق اختلف فيه، قال أبو حنيفة: لا يؤكل، وهو قول إمامنا وأبي يوسف ومحمد، والشافعي: لا بأس بأكله، واحتجوا بحديث:

وَقَالَ غُلَمَاؤُنَا: حَمَلَهُ الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ عَلَى التَّشْبِيهِ، أَيْ كَذَكَاةِ أُمِّهِ، بِدَلِيلٍ أَنَّهُ رُوِيَ
بِالنَّصْبِ، وَإِنْ كَانَ مَرْفُوعًا فَكَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ أَقْوَى فِي التَّشْبِيهِ مِنَ الْأَوَّلِ، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى
ذَلِكَ تَقْدِيمُ ذَكَاةِ الْجَنِينِ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا رُوِيَ فِي «مَوْضَأِ مُحَمَّدٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ قَالَ: لَا
يَكُونُ ذَكَاةُ نَفْسٍ ذَكَاةً نَفْسِينَ».

= «ذَكَاةُ الْجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ»، فيقتضي إنه يتدكى بذكاة أمه، ولأنه تبع لأمه حقيقة وحكمًا، والحكم في الشئ بثبت بعنة
الأصل، ولأبي حنيفة قوله تعالى: ﴿حَرَمْتُ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ﴾ (البقرة: ٣) والجنين ميتة؛ لأنه لا حياة فيه،
والميتة ما لا حياة فيه، فيدخل تحت النص، فإن قيل: الميتة اسم لرائل الحياة فيستدعي تقدم الحياة، وهذا لا يعلم في
الجنين؟ فالجواب: أن تقدم الحياة ليس بشرط لإطلاق اسم الميت، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَكُنْتُمْ أَفْئِدَةً فَأَخْرِجْكُمُ﴾
(البقرة: ٢٨) على أنَّا سلمنا ذلك فلا بأس به؛ لأنه يعمل أنه كان حيًا فمات بموت الأم، ويحتمل أنه لم يكن فيحرم
احتياطًا، ولأنه أصل في الحياة، فيكون له أصل في الذكاة.

والدليل على أنه أصل في الحياة أنه يتصور بقاؤه حيًا بعد ذبح الأم، ولو كان تبعًا للأم في الحياة لما تصور بقائه حيًا
بعد زوال الحياة عن الأم، وإذا كان أصلًا في الحياة يكون أصلًا في الذكاة؛ لأن الذكاة تعويث الحياة، ولأنه إذا تصور
بقائه حيًا بعد ذبح الأم لم يكن ذبح الأم سببًا لخروج الدم عنه؛ إذ لو كان لما تصور بقاؤه حيًا بعد ذبح الأم؛ إذ أخبرنا
الدمري لا يعيش بدون الدم عادةً، فبقي الدم المسفوح فيه، ولهذا إذا جرح يسيل منه الدم، وإنه حرام؛ لقوته سبحانه
وتعالى: ﴿ذَاقَ حَسْرَتَهُ﴾ (الأنعام: ١٤٥) وقوله عز شأنه: ﴿حَرَمْتُ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ﴾ (البقرة: ٣)، ولا يمكن
التمييز بين لحمه ودمه فيحرم اللحم أيضًا.

وأما الحديث فقد روي بتصيب الذكاة الثانية، معناه كذكاة أمه؛ إذ التشبيه قد يكون بحرف التشبيه وقد يكون
بحذف حرف التشبيه، قال تعالى: ﴿وَمَنْ تَوَلَّى تَوَلَّى مَرْئٍ لَّسَخَابٍ﴾ (النمل: ٨٨). وقال عز شأنه: ﴿يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ نَظْرَ
الْكُفَّيْنِ عَلَيْهِ مِنَ الثَّوْتِ﴾ (محمد: ٢٠) أي كنظر المشي عليه، وهذا حجة عليكم؛ لأن تشبيه ذكاة الجنين بذكاة أمه
يقتضي استوائهما في الافتقار إلى الذكاة، ورواية الرفع تحتمل التشبيه أيضًا، قال الله تعالى: ﴿وَرَجُلٌ عَنْ رُكْبَتَيْهِ أَلْسِنَاتٌ
يُتْلَىٰ مِنْهَا كَمَا يُتْلَىٰ مِنْ أَكْثَرِ الْأَرْضِ﴾ (آل عمران: ١٢٣) أي عرضها كعرض السموات والأرض، فيكون حجة عليكم، وتحتمل النيابة كما
قالوا، فلا تكون حجة مع الاحتمال معه أنه من أخبار الأحاد، ورد فيها تعم به البلوى، وأنه دليل على عدم الثبوت؛ إذ لو
كان ثابتًا لاشتهر.

٤٠٠٩ - وَعَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: الْحَيَّتَانِ وَالْجُرَادُ ذِكْيٌ كُلُّهُ. رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مُصَنَّفِهِ. وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

٤٠١٠ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا أَلْقَى الْبَحْرُ أَوْ جَرَزَ عَنْهُ فُكْلُوهُ، وَمَا مَاتَ فِيهِ وَطَقًا فَلَا تَأْكُلُوهُ»، وَفِيهِ يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ، أَخْرَجَ لَهُ الشَّيْخَانِ، فَهُوَ ثَقَّةٌ، كَذَا قَالَ ابْنُ مَعِينٍ، وَقَالَ الشُّوْكَانِيُّ: حَدِيثُ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ دَائِبَةٍ فِي الْبَحْرِ إِلَّا وَقَدْ ذَكَاهَا اللَّهُ لِبَنِي آدَمَ فِي سَنَدِهِ ضَعُفٌ.

١. قوله: الحيتان والجراد ذكي كله. يعني عندنا لا يؤكل مائي إلا السمك غير طاف، المراد بالهائي مائي الموند والبعض، دون بري الموند مائي تمعاش كبعض الطيور؛ فإنه يؤكل. وقال مالك والشافعي وجماعة منهم عبد الرحمن بن أبي ليلى: يؤكل جميع حيوان البحر حتى الجريش والسبع والكلب والإنسان، واستثنى بعض المالكية الكلب والخنزير، هم قوله تعالى: (أَجَلٌ نَحْنُ صَيِّدُ الْبَحْرِ) (البقرة: ٩٦) من غير فصل، وقوله ﷺ في البحر: «هو يظهر مائة والخ ميتة». وأما قوله تعالى: (وَالْبَحْرِ غَايِبَةُ الْخَبِيثِ) (الأعراف: ١٥٧) وما سوى السمك خبيث، روى الشيخ ﷺ عن التداوي مدواه اتخذ فيه الضفدع، وعن بيع السرطان، والصيد في الآية عمولة على الاصطاد، وهو مباح فيما لا يخل أكله، والميتة المذكورة في الحديث محمولة على السمك، وهو مستثنى لقوله ﷺ: «أحدث لك ميتتان ودمتان، أما السمك والسمك والجراد، وأما الدمار فالكند والطحال».

والصوم على تحريم لسباع والخنزير مطلق، فتناول البري والبحري. وأعلم أنه قد في «ملا مسكين» وغيره. إن الخلاف في البيع والأكل واحد. وقال الترمذي: ينبغي أن يجوز بيعه بالإجماع لطهارته، وقوله: «غير طاف» أي يؤكل السمك حال تونه غير طاف، وأما النطاق فلا يؤكل عندنا. وقال مالك والشافعي: لا بأس بالسمك الطافي؛ لأن ميتة البحر خلال لتحديث. ولقد قوله ﷺ: «ما نصب الله من شيء فكلوه» وما طفا فلا تأكلوه. ولا دليل فيه روي؛ لأن المراد بميتة البحر ما لفظه حتى يكون موته مضاعفاً بين البحر، ولا يتناول ما مات فيه بمرض أو نحوه، والطافي هو الذي مات في الماء، حتف أنفه، فيعلو، ويظهر متقلباً على ظهره، فإن كان ظهره من فوق فليس بطاف، فيؤكل ما في بطن الطافي، وهو اسم فاعل من طاف النبي - فوق الماء يطفو طفو، إذا علا، والأصل في هذا أن ما عرف سبب موته كلفظ البحر أو بحسه في مكان كاخظيرة الصغيرة بحيث يمكن أخذه من غير جيلة أو ابتلاع سمكة أو قتل منير الماء، إياها أو إحماد الماء عليها، لأن سبب موتها معلوم، ولو ماتت من شدة حر الماء أو برده أو انحسر الماء عن بعضها =

بَابُ ذِكْرِ الْكَلْبِ

٤١١ - عن ابن عمر قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ ضَارٍ نَقَضَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ صَيْدٍ أَوْ زَرْعٍ انْتَقَضَ مِنْ أَجْرِ كُلِّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ». وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمَوْطَأِ»: يُصْكَرُ^(١) اقْتِنَاءُ الْكَلْبِ لِغَيْرِ مَنْفَعَةٍ، فَأَمَّا كَلْبُ^(٢) الزَّرْعِ أَوْ الصَّرْعِ أَوْ الصَّيْدِ أَوْ الْحَرْسِ فَلَا بَأْسَ بِهِ.

= ومات، روى هشام عن محمد: إن كان رأسه على الماء لا يؤكل، وإن كان ذنبه في الماء ورأسه انحسر عنه الماء يؤكل؛ لأن خروج رأسه من الماء سبب لموته، فكان معلوما بخلاف خروج ذنبه، فحاصله أن الشرط فيه أن يعلم سبب موته حتى لو أبان عضوا بضرب؛ فإنه يؤكل ويؤكل العضو، ملقط من شروح «الكثر».

(١) قوله: بكرة اقتناء الكلب لغير منفعة: هذا بالإجماع، وأما بيعه فلا يجوز عند الشافعي مطلقاً، وبه قال أحمد، وعند بعض المالكية يجوز بيع الكلب المأذون بإمساكه، وعندنا يجوز مطلقاً إلا إذا كان عقوراً لا يقبل التعليم، داللتنا أحاديث «النسائي» و«مسند أبي حنيفة» و«البيهقي»، ومما زاد الأدلة المذكورة في «الهداية» وشروحيها: كذا في «التعليق المسموع». وكتب مولانا محمد عبد الحلیم نور الله مرقده في هامش «الهداية»: ههنا بحث، وهو أن الدليل أخص من الدعوى، فإن المدعى جواز بيع الكلب مطلقاً، والحديث يفيد جواز بيع كلب الصيد والماشية لا غير، وأجيب عنه بوجوه الأول: ما اختاره في «النهاية» من أن إيراد هذا الحديث لإبطال مذهب الخصم؛ إذ هو يدعي شمول عدم الجواز، وأما إثبات المدعى فيحديث ذكره في «الأسرار» برواية عبد الله بن عمرو بن العاص: «أنه قضى في كلب بأربعين درهما»، ذكره مطلقاً من غير تخصيص في أنواع الكلاب في التضمين، وتضمن المؤلف دليل على تقومه. والثاني: ما اختاره في «الكفاية» وغيره، وهو أن الحديث يدل على جواز بيع جميع الكلاب؛ لأن كل كلب يصلح لحراسة الماشية؛ إذ من عادة الكلاب لباحها عند حس الذئب أو السارق. والثالث: أن ما وراء كذب الصيد والماشية ملحق به دلالة، فتدبر.

(٢) قوله: فأما كلب الزرع إنح: قال في «العالمية»: ويجب أن يعلم بأن اقتناء الكلب لأجل الحرس جائز شرعاً، وكذلك اقتنائه للاصطياد مباح، وكذلك اقتنائه لحفظ الزرع والماشية جائز. كذا في «الذخيرة».

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ تَمَنِ الْكَلْبِ إِلَّا كَلْبَ الصَّيْدِ. وَرَوَى النَّسَائِيُّ عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَحْوَهُ. وَقَالَ فِي «الْجَوْهَرِ الثَّقِيِّ»: سَنَدُ النَّسَائِيِّ جَيِّدٌ. وَرَوَى أَبُو حَنِيفَةَ فِي مُسْنَدِهِ عَنِ الْهَيْثَمِ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي تَمَنِ كَلْبِ الصَّيْدِ. وَهَذَا سَنَدٌ جَيِّدٌ، فَإِنَّ الْهَيْثَمَ ذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ مِنْ أَثْبَاتِ التَّابِعِينَ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلنَّبِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَضَى فِي كَلْبِ صَيْدٍ قَتَلَهُ رَجُلٌ بِأَرْبَعِينَ دِرْهَمًا، وَقَضَى فِي كَلْبِ مَاشِيَةٍ بِكَبْشٍ.

١٠١٢ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مُعْقَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَتَوَلَّأَنَّ الْكِلَابَ أُمَّةً مِنَ الْأُمَمِ لَا مَرْتٌ يَقْتُلُهَا كُلُّهَا، فَاقْتُلُوا مِنْهَا كُلَّ أَسْوَدَ بَيْهيمٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ.

١٠١٠ قوله: روى أبو حنيفة: إلخ: قال في «فتح القدير»: فهذا الحديث على رأيهم يصلح مخصصاً، والمخصص بيان للعمود العام فيجوز، وإن كان دونه في القوة عندهم، حتى تجاوزوا تخصيص العام وانقاض بخير الواحد ابتداءً، فبطل مدعاهم من عموم منع لبيع، ثم دليل التخصيص مما يعلل تعليل إخراج كلب الصيد منقطع أنه لكونه مستثغاً بخصوص الاصطیاد منفي، فصار الكلب المستثغ به خارجاً، سواء انتفع به في صيد أو حراسة ماشية.

١٠١١ قوله: فانتلوا من كل أسود بيهيم: وقال النووي والعيني: أجمعوا على قتل العقور، واختلغوا فيه لا ضرر فيه، فأخذ مالك وأصحابه وكثير من العلماء جواز قتل الكلاب إلا ما استثنى منها، ولم يرو الأمر بقتل ما عدا المستثنى مسوخاً، بل محكماً. وقال في «المسوى»: كان قتل الكلاب في صدر الإسلام لعموم البلوى بانتنائها، فكانوا لا يتركون افتنائها إلا بالنقض. وقيل: خصت المدينة بقتل ما فيها من الكلاب من حيث إن المدينة كانت مهبط الملائكة بالوحي، وهم لا يدخلون بيتاً فيه كلب، ثم نسخ، وقال: إنها أمم من الأمم. وقد إمام الحرمين: أمر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يقتلها كلها، ثم نسخ ذلك إلا الأسود لبهيم. ثم استقر الشرع على النهي من قتل جميع الكلاب التي لا ضرر فيها حتى الأسود البهيم؛ لذلك قال في «مسائل شتى» من «الدر المختار»: جاز قتل ما يضر منها ككلب عقور وهرة تضر. وقال في «العلامة كبرى»: قرية فيها كلاب كثيرة، ولأهل القرية منها ضرر، يؤمر أرباب الكلاب أن يقتلوا الكلاب، فإن أبوا رفع الأمر إلى القاضي حتى يلزمهم ذلك. كذا في «محيط السرخسي».

وَرَزَاذَ الثَّرَمِذِيِّ وَالنَّسَائِيِّ: وَمَا مِنْ أَهْلِ بَيْتٍ بَرَّتْ طُورَ كَلْبًا إِلَّا نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِمْ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ إِلَّا كَلَبَ صَيْدٍ أَوْ كَلَبَ حَرْثٍ أَوْ كَلَبَ عَنَمٍ.

وَرَوَى مُسْلِمٌ عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ الْكِلَابِ حَتَّى إِنَّ الْمَرْأَةَ تَقْدُمُ مِنَ الْبَادِيَةِ بِكَلْبَيْهَا فَتَقْتُلُهُ، ثُمَّ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَتْلِهَا، وَقَالَ: «عَلَيْكُمْ بِالْأَسْوَدِ الْبُهْمِيِّ ذِي الثَّقُفَتَيْنِ فَإِنَّهُ شَيْطَانٌ». وَقَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ: أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَوَّلًا بِقَتْلِهَا كُلِّهَا، ثُمَّ نَسَخَ ذَلِكَ إِلَّا الْأَسْوَدَ الْبُهْمِيَّ، ثُمَّ اسْتَقَرَّ الشَّرْعُ عَلَى النَّهْيِ مِنْ قَتْلِ جَمِيعِ الْكِلَابِ الَّتِي لَا ضَرَرَ فِيهَا حَتَّى الْأَسْوَدَ الْبُهْمِيَّ.

٤٠١٣ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ التَّحْرِيشِ بَيْنَ الْبَهَائِمِ. رَوَاهُ الثَّرَمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

بَابُ مَا يَحِلُّ أَكْلُهُ وَمَا يَحْرُمُ

٤٠١٤ - عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَأْكُلُونَ أَشْيَاءَ وَيَتْرَكُونَ أَشْيَاءَ تَقْدُرُ، فَبَعَثَ اللَّهُ نَبِيَّهٗ وَأَنْزَلَ كِتَابَهُ وَأَحَلَّ حَلَالَهُ وَحَرَّمَ حَرَامَهُ، فَمَا أَحَلَّ فَهُوَ حَلَالٌ، وَمَا حَرَّمَ فَهُوَ حَرَامٌ، وَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ عَفْوٌ، وَتَلَا: «قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً» الْآيَةَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٠١٥ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَكُلِّ

(١) قوله: نهى رسول الله ﷺ عن التحريش بين البهائم: قال في «بذل المجهود»: التحريش: هو الإغراء وتوبيخ بعضها على بعض، كما يفعل بين الجمال والكنباش والذبوك وغيرها، وإنما نهى عن ذلك، لأنه من الملامى، وفيه إيلاام الدواب وإهلاكهم، وإن كان بشرط من الجانبين فهو قمار أيضًا.

(٢) قوله: قل لا أجد في ما أوحى إليّ: وفيه تنبيه على أن التحريم إنما يعلم بالوحي لا بالهووى، كذا في «المرفأة».

(٣) قوله: نهى رسول الله ﷺ إلخ: يعني لا يحل ذو ناب يصيد بتأب، فخرج نحو البعير أو غناب يصيد بمخلبه أي ظفره، فخرج نحو الحمامة، «من سبع» بيانه لذي ناب، والسبع: كل مخطف منتهب جارح فائن عادة، «أو طير» -

ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٥٠١٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلْ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاجِ قَاتِلُهُ حَرَامٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٥٠١٧ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ رَأَى جَمَارًا وَحْشِيًّا فَعَقَرَهُ، فَقَالَ الشَّيْءُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هَلْ مَعَكُمْ مِنْ لَحْمِهِ شَيْءٌ؟»، قَالَ: مَعَنَا رِجْلُهُ فَأَخَذَهَا قَاتِلُهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٥٠١٨ - وَعَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَحْمَ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٥٠١٩ - وَعَنْ زَاهِرِ الْأَسْلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنِّي لَأَوْقِدُ تَحْتَ الْقُدُورِ بِلُحُومِ الْحُمْرِ، إِذْ قَادَى مُنَادِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَاكُمْ عَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٥٠٢٠ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ الْحُمْرَ الْإِنْسِيَّةَ وَلُحُومَ الْبِقَالِ، وَكُلَّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاجِ، وَكُلَّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٥٠٢١ - وَعَنْ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى ^{١٧} عَنْ أَكْلِ لُحُومِ الْحَيْلِ

= بيان لذي مخلب، ولا الحشرات: هي صفار دواب الأرض، واحدها حشرة، فوالحمر الأهلية: بخلافه. الوحشية، فإنها ولبنها حلال. قاله في «الدر المختار». وقال في «رد المحتار»: وفي «الكفاية»: والمؤثر في الحرمة الإيداء، وهو ملوذاً يكون بالناب وقارة يكون بالدم، أو أخبث وهو قد يكون خلقه كما في الحشرات والنوام. وقد يكون بعارض كما في الجلانة. والسر فيه أن طبيعة هذه الأشياء مذمومة شرعاً فيخشى أن يتولد من لحمها شيء من طباعها فيحرم إكراماً لبني آدم، كما أنه يحل ما أحل إكراماً له، عن الحموي، انتهى. وقال في «الهداية»: ويدخل في هذا الحديث الضبع والشعلب، فيكون الحديث حجة على انشاعني في إباحتها. وقال الأزيلعي: وما روي أنه ﷺ إباح أكلها محمول على الابتداء، انتهى. وفي «شرح السنة»: كل حيوان لا يحل أكله، فلا يحل شرب لبنه إلا الأدميات، يعني للأطفال، وكل طير لا يحل لحمه لا يحل بيضه، كذا في «المراقبة».

١٧ قوله: حرم رسول الله ﷺ يعني يوم خيبر الحمر الإنسية وحوم البقال. وقال في «الدر المختار»: لا يحل الحمر الأهلية والبقل الذي أمه حارة، فلو أمه بقرة أكل انتفاعاً، ولو فرساً فكأمة.

١٨ قوله: نهى عن أكل لحوم الحيل، وقال في «بذل المجهود»: اختلفت الروايات عن الإمام أبي حنيفة رحمته الله في لحوم الحيل، فعلى رواية الحسن عنه أنه يحرم أكل لحم الحيل، وأما على ظاهر الرواية عن أبي حنيفة أنه يكره أكله، =

= ولم يطلق التحريم لاختلاف الأحاديث المروية في الباب واختلاف المصنف، وكرهها احتياطاً لباب الحرمة، وأما الاستدلال لأبي حنيفة رحمه الله عليه على رواية الحسن بالكتاب، فيقوله جل شأنه: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ (النحل: ٨) واستدل به ابن عباس على كراهة أكلها، وهو أنه سئل عن لحم الخيل، فقرأ هذه الآية، ولم يقل تبارك وتعالى: «لتأكلوها».

وأما السنة فما زوي عن جابر رضي الله عنه لما كان يوم خيبر أصاب الناس مجاعة، فأخذوا الحمر الأهلية فذبحوها، فحرم رسول الله ﷺ لحوم الحمر الإنسية، ولحوم الخيل، الحديث. وعن خالد بن الوليد رضي الله عنه أنه قال: «نهى رسول الله ﷺ عن أكل لحوم الخيل والبغال والحمير»، وعن المقدم بن معديكوب: أن النبي ﷺ قال: «حرم عليكم الحمار الأهلي وخيلها». وهذا نص على التحريم، وبالإجماع وهو أن البغل حرام بالإجماع، وهو ولد الفرس، فلو كانت أمه حلالاً لكان هو حلالاً أيضاً؛ لأن حكم الولد حكم أمه؛ لأنه منها، وهو كبعضها، فلما كان لحم الفرس حراماً كان لحم البغل كذلك.

وأما ما ورد من الأحاديث في باب الإذن والإباحة فيحتمل أنه كان ذلك في الحال التي كان يؤكل فيها الحمر يوم خيبر، وكانت الخيل تؤكل في ذلك الوقت، ثم حرمت، يدل عليه ما روي عن الزهري أنه قال: ما علمنا الخيل أكلت إلا في حصار، وعن الحسن أنه قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ يأكلون لحوم الخيل في مغازيهم، فهذا يدل على أنهم كانوا يأكلونها حال الضرورة، كما قال الزهري، أو يحتمل على هذا عملاً بالدليل صيانة لها عن التناقص أو يرجع الحافظ على المصباح احتياطاً، وكتب مولانا محمد يحيى المرحوم قوله: «وإذن لنا في لحوم الخيل» فيه تصريح بأنه كان ذلك يوم خيبر، والرواية الآتية تفسير المراد بالإذن أنه كان تقريراً منه ﷺ، ثم إن خالد روى التحريم، ولا شك في أنه أسلم بعد خيبر، فلم تكن رواية التحريم إلا متأخرة، والأصل في رواية الصحابي أنه سمع من غير واسطة، واحتمال الوسطة عيذول عن الظاهر، فلا يسلم من غير ضرورة، انتهى.

وقال في «الدر المختار» لا تحل الخيل عنده، وعندهما والشافعي تحل. وقيل: إن أبا حنيفة رجع عن حرمة قبل موته بثلاثة أيام، وعليه الفتوى اهـ. وقال في «رد المحتار»: فهو مكروه كراهة تنزيه، وهو ظاهر الروية، كما في «كفاية البيهقي» وهو الصحيح على ما ذكره فخر الإسلام وغيره، «فهستاني». ثم نقل تصحيح كراهة التحريم عن «الخلاصة» و«المهذبة» و«المحيط» و«المغني» و«قاضي خان» و«العمادي» وغيرهم، وعليه المتون، وأفاد أبو السعود أنه على الأول لا خلاف بين الإمام وصاحبيه؛ لأنها وإن قالوا بالحل لكن مع كراهة التنزيه، كما صرح به في «الشرنبلالية» عن «البرهان»، قال طه: والخلاف في خيل البر، أما البحر فلا تؤكل اتفاقاً.

وَالْبُخَالِ وَالْخَمِيرِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ.

وَفِي الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لُحُومِ الْخُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ، وَأَدْرَكَ فِي لُحُومِ الْخَيْلِ.

١٠٢٢ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: أُنْفَجْنَا أَرْبَبًا بِمَرِّ الظُّهْرَانِ فَأَخَذْتُهَا، فَأَتَيْتُ بِهَا أَبَا طَلْحَةَ، فَذَبَحَهَا وَبَعَثَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِوَرَكَيْهَا وَفَخَذْتُهَا، فَقَبِلَهَا. ١ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٠٢٣ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شَيْبَةَ أَنَّ الشَّيْخَ رضي الله عنه نَهَى ٢ عَنْ أَكْلِ لَحْمِ الضَّبِّ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَسَكَتَ ٣ عَلَيْهِ فَهُوَ حَسَنٌ أَوْ صَحِيحٌ عِنْدَهُ.

١ قوله: فقبِلها. قال في «كتاب الرحمة في اختلاف الأئمة» إن الأربب حلال بالاتفاق. كذا في «السرقات».

٢ قوله: عن أبي عن أكل لحم الضب. يقال لضب في الفارسية: «سوطاد». وفي الهندية «قود». وهذه مكروهة عندنا. وقال فقهاءنا بكرهه تحريمه. ومحدثونا بكرهه تنزيهه. وقال الشافعي وغيره: إنها حلال، ويقولون: إنه لما كان متوفقا في أول الرماح، ثم استفرأه على تركه. وقال الشافعي: إن انتهى كان أولا ثم أجاز النبي ﷺ، وأقوال الأحاديث انصاح في الإجازة والنهي موجودة. باختلاف في الترتيب، ويخفى ما ذكره مسلم في كتابه فإنه ذكر النهي آخرًا. قاله في «العرف الشدي» وقال في قبل المجهود: إن رسول الله ﷺ أباحه أولا، ولكن ترك أكله تقلداً، واعتبر بأنه لم يكن في أرض قومي فأخذني أعافه. لم تردد فيه باحتيال كونها من المموححات فلم يأمر فيه بشيء، ولم ينه عنه، فكان في حكم الإباحة الأصلية، ثم بعد ذلك نهى عنه. فصار حراماً. وهذا الوجه أولى؛ لأن فيه تغليب احظر على الإباحة.

٣ قوله: وسكت عليه إنخ. قال المنذري: في إسناده إسراعيلى بن عبدش وضمضم بن زرعة، وبهيهما مقال. قال: إسرائيل بن روى عن الشاميين كان حديثه صحيحاً حجة كما صرح جواد. وضمضم حمصي فهو شامي. لأن حمص من الشام. وقد اعترف البيهقي نفسه بأن حديثه عن الشاميين صحيح في ترك الخوض من الدم، ولذا سكت عليه أبو داود، فهو حسن أو صحيح عنده. وقد صرح البخاري وابن معين وغيرهما أن حديثه عنهم صحيح. وأما ضمضم فجملة القول فيه، إنه صدوق بهم، وهذه اصدقة موجودة في كثير من رجال الصحيحين، فالحديث صحيح. وقال العيني: وقد صحح الترمذي لابن سيار عن شريح بن مسلم عن أبي أسامة، فقد صحح الإسناد. كذا في «تسعين النظام».

وَقَالَ فِي «الدَّرُّ الْمُخْتَارِ»: وَمَا رُوِيَ مِنْ أَكْلِهِ مُحْمُولٌ عَلَى الْإِيتِدَاءِ.

٤٠٢٤ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ لَحْمَ الدَّجَاجِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٠٢٥ - وَعَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ سَبِّ الدِّيَكِ، وَقَالَ: «إِنَّهُ يُؤَدَّنُ بِالصَّلَاةِ». رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ».

٤٠٢٦ - وَغَنَّهُ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَسُبُّوا الدِّيَكَ فَإِنَّهُ يُوقِظُ لِلصَّلَاةِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٠٢٧ - وَعَنِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى رضي الله عنه قَالَ: غَرَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَ غَرَوَاتٍ، كُنَّا نَأْكُلُ^(١) مَعَهُ الْجَرَادَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٠٢٨ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَحَلَّتْ لَنَا مَيْتَتَانِ وَدَمَانِ، الْمَيْتَتَانِ: الْخَوْثُ وَالْجَرَادُ»^(٢) وَدَمَانِ: الْكَبِدُ وَالطَّحَالُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَهٍ وَالدَّارِقُطَنِي.

(١) قوله: رأيت رسول الله ﷺ يأكل لحم الدجاج. قال في «عمدة القاري»: وفي الحديث جواز أكل لحم الدجاج. وفي التوضيح: قام الإجماع على حله.

(٢) قوله: كنا نأكل معه الجراد: قال في «عمدة القاري»: واجمع العلماء على جواز أكله بغير تذكية، إلا أن المشهور عند المالكية اشتراط تذكيته، واختلفوا في صفتها، فقيل: يقطع رأسه. وقال ابن وهب: أخذه ذكاته، وعن مالك إذا أخذه حياً، ثم قطع رأسه أو شواه أو قلاه فلا بأس بأكله، وما أخذه حياً فغفل عنه حتى مات لا يؤكل، وذكر الطحاوي في كتاب الصيد أن أبا حنيفة رضي الله عنه قيل له: رأيت الجراد هو عندك بمنزلة النمل، من أصاب منه شيئاً أكله، سمى أو لم يسم؟ قال: نعم. قلت: وأينما وجدت الجراد أكله؟ قال: نعم. قلت: وإن وجدته ميتاً على الأرض؟ قال: نعم. قلت: وإن أصابه مطر فقتله؟ قال: نعم، لا يحرم الجراد شيء على حال، انتهى. كذا في «الهداية».

(٣) قوله: الميتتان الخوث والجراد: وقال الأئمة الأربعة: يحل أكل الجراد، سواء مات حنف أنفه أو بذكاة أو باصطياد مجوسي أو مسلم، قطع شيء منه أم لا، وعن أحمد إذا قتله البرد لم يؤكل، وملخص مذهب مالك: أنه إن قُطعت رأسه حل وإلا فلا. والدليل على عموم حله قوله ﷺ: «أحلت لنا ميتتان». كذا في «المراقبة».

٢٠٢٩ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: غَزَرْنَا جَيْشَ الْخَبَطِ وَأَمَرَ أَبُو عُبَيْدَةَ، فَجَعْنَا جَوْعًا شَدِيدًا، فَأَلَقَى الْبَحْرُ حَوْثًا مَيْتًا لَمْ نَرِ مِثْلَهُ، يُقَالُ لَهُ الْعَنْبَرُ، فَأَكَلْنَا مِنْهُ نِصْفَ شَهْرٍ، فَأَخَذَ أَبُو عُبَيْدَةَ عَظْمًا مِنْ عِظَامِهِ، فَمَرَّ الرَّكِيبُ تَحْتَهُ، فَلَمَّا قَدِمْنَا ذَكَرْنَا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «كُلُوا رِزْقًا أَخْرَجَهُ اللَّهُ إِلَيْكُمْ، وَأَطِيعُونَا إِنْ كَانَ مَعَكُمْ»، قَالَ: فَأَرْسَلْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْهُ، فَأَكَلَهُ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَرَوَى مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي هُرَيْرَةَ سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ عَمَّا لَفَظَ الْبَحْرُ، فَتَنَاهَا عَنْ أَكْلِهِ، قَالَ نَافِعٌ: ثُمَّ انْقَلَبَ عَبْدُ اللَّهِ، فَدَعَا بِالْمُضْحَفِ، فَقَرَأَ: «أَجَلْ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ، مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلْشَّيَارَةِ» (مسند)، قَالَ نَافِعٌ: فَأَرْسَلَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ: إِنَّهُ لَا بَأْسَ بِأَكْلِهِ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَيَقُولُ ابْنُ عُمَرَ الْآخِرُ نَأْخُذُ، لَا بَأْسَ بِمَا لَفَظَهُ الْبَحْرُ، وَبِمَا حَسَرَ عَنْهُ الْمَاءُ، إِنَّمَا يُكْرَهُ مِنْ ذَلِكَ الظَّافِي، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْعَامَّةِ مِنْ فَقَهَائِنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى.

٢٠٣٠ - وَعَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَلَقَى الْبَحْرُ أَوْ جَرَزَ عَنْهُ فُكُّوهُ، وَمَا مَاتَ فِيهِ وَطَقًا فَلَا تَأْكُلُوهُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

(١) قوله: وهو قول أبي حنيفة النخعي وهو قول جابر وعلي وابن عباس وسعيد بن المسيب وأبي الشعثاء والنخعي وطائفة والزهرى، ذكر عنهم ذلك ابن أبي شيبة وعبد الرزاق وغيرهما، وأخرج الدارقطني والبيهقي بإباحة الطافي عن أبي بكر وأبي أيوب، وبه قال الشافعي ومالك وأحمد وبعض التابعين أخذوا من إطلاق حديث: «هو الظهور ما رواه الحسن وميمون»، وحديث: «أجالت لنا ميتان ودمان، أما الميتان فالسمك والخراف، وأما الدمان فالكبد والطحال». أخرجه ابن ماجه وأحمد وعبد بن حميد والدارقطني وابن مردويه وغيرهم، وأجاب عنه أصحاب بئان مية البحر ما لفظه البحر أو الحسر الماء عنه؛ ليكون موته مضيقا إلى البحر، لا ما مات فيه حتف أنفه من غير أنفه وطقا على الماء. كذا في «البيان» و«الدراية». قاله في «التعليق المعمول».

(٢) قوله: وما مات فيه وطقا فلا تأكلوه. في شرح السنة: اختلفوا في إباحة السمك الطافي، فأباحه جماعة من الصحابة والتابعين، وبه قال مالك والشافعي، وكرهه جماعة منهم، روي ذلك عن جابر وابن عباس وأصحاب أبي حنيفة.

وَقَالَ نُحْيِي السُّتَّةَ الْأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى جَابِرٍ وَقَالَ عَلِيُّ الْقَارِي: لَا يَضُرُّ، فَإِنَّ مِثْلَ هَذَا الْمَوْقُوفِ فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ.

١٠٣١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا وَقَعَ الذَّبَابُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ كُلَّهُ، ثُمَّ لِيَضْرَحْهُ فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ شِفَاءً وَفِي الْآخَرِ دَاءٌ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

١٠٣٢ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَقَعَ الذَّبَابُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَأَمْلُؤْهُ فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ دَاءٌ وَفِي الْآخَرِ شِفَاءً، فَإِنَّهُ يَتَّقِي بِجَنَاحِهِ الَّذِي فِيهِ الدَّاءُ، فَلْيَغْمِسْهُ كُلَّهُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

١٠٣٣ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا وَقَعَ الذَّبَابُ فِي الطَّعَامِ فَأَمْلُؤْهُ فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ سَمًا وَفِي الْآخَرِ شِفَاءً، وَإِنَّهُ يُقَدِّمُ السَّمَ وَيُؤَخِّرُ الشِّفَاءَ». رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ».

١٠٣٤ - وَعَنْ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ قَارَةَ وَقَعَتْ فِي سَمْنٍ فَمَاتَتْ، فَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

فَوَلَهُ: إِذَا رَمَعَ الذَّبَابُ فِي إِنَاءٍ أَحَدُكُمُ الْخَبْثَ. وَفِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الذَّبَابَ طَاهِرٌ، وَكَذَلِكَ أَجْسَامُ جَمِيعِ الْخَبَائِثِ إِلَّا مَا دَلَّ عَلَيْهِ السُّنَّةُ مِنَ الْكُتْبِ وَالْخَبَرِ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَا لَا تَقْسُ نَهْ سَائِلَةٌ إِذَا مَاتَ فِي مَاءٍ قَلِيلٍ أَوْ شَرَابٍ لَمْ يَنْجَسْ، وَذَلِكَ مِثْلُ الذَّبَابِ وَالنَّحْلِ وَالْعَقْرَبِ وَالْخَنَازِيرِ وَالزُّبُورِ وَنَحْوِهَا، وَهَذَا لِأَنَّهُ غَمَسَ الذَّبَابُ فِي الْإِنَاءِ فَدَبَّ عَلَى مِثْلِهِ، فَلَوْ كَانَ يَنْجَسُ إِذَا مَاتَ فِيهِ لَمْ يَأْمَرْ بِالْغَمْسِ لِلْخَوْفِ مِنْ تَنْجِيسِ الطَّعَامِ. وَهَذَا قَوْلُ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ أَهْلِ وَقَالُوا فِي: اخْتِلَافِ الْأَلْمَةِ: لَا يَفْسُدُ الزَّائِعُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَمَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَنَّهُ طَاهِرٌ فِي نَفْسِهِ، وَالتَّوَّابِعُ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ لَا يَنْجَسُ الزَّائِعُ، وَلَكِنَّهُ يَنْجَسُ فِي نَفْسِهِ بِالْمَوْتِ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. كَذَا فِي «الْمَرْقَاةِ». وَقَالَ فِيهِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: فِي «حَيَاةِ الْخَيُولِ» كَيْلُ أَنْوَاعِ الذَّبَابِ يَحْرَمُ أَكْلُهَا، وَفِيهِ وَجْهٌ أَنَّهُ يَحْلَى أَكْلُهَا: حَكَمَهُ الرَّافِعِيُّ. وَفِي «الْإِحْيَاءِ»: لَوْ وَقَعَتْ ذَبَابَةٌ أَوْ نَمَلَةٌ فِي قَلْبَرِ طَبِيعٍ وَتَهْوَى أَجْزَاءَهُ لَمْ يَحْرَمِ أَكْلُ ذَلِكَ الطَّبِيعِ: لِأَنَّهُ لَمْ يَحْرَمِ أَكْلُ الذَّبَابِ وَالنَّمْلِ وَنَحْوِهِ إِذَا كَانَ لِلْإِسْتِقْدَارِ، وَهَذَا لَا يَحْتَدُّ عَلَى اسْتِقْدَارِهِ.

عَنْهَا، فَقَالَ: «أَلْقُوهَا» وَمَا حَوْلَهَا وَكُلُّوهُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ فِي كِتَابَيْهِ «الْمُسْكِل» وَ«اخْتِلَابُ الْعُلَمَاءِ» بِسَنَةِ رَجَالِهِ ثِقَاتٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ قَارَةٍ وَقَعَتْ فِي سِنٍّ، فَقَالَ: «إِنْ كَانَ جَامِدًا فَخَذُّوْهَا وَمَا حَوْلَهَا فَالْقُوهُ، وَإِنْ كَانَ دَائِبًا أَوْ مَائِعًا فَاسْتَصْبِحُوا بِهِ أَوْ فَاسْتَنْقَعُوا بِهِ».

وَذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ صَاحِبُ «التَّمْهِيدِ» أَيْضًا، وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الْعُيَيْنِيُّ: وَالْبَيْعُ مِنْ بَابِ الْإِنْتِفَاعِ. وَرَوَى عَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: يَبِيعُ وَيَبْتِئُ لِمَنْ يَبِيعُوْنَهُ مِنْهُ، وَلَا يَبِيعُوْنَهُ مِنْ مُسْلِمٍ. وَرَوَى عَنِ ابْنِ وَهْبٍ عَنِ الْقَاسِمِ وَسَالِمٍ أَنَّهُمَا أَجَارَا بَيْعَةً وَأَكَلَ ثَمَرُهَا بَعْدَ الْبَيَانِ. وَقَالَ عَلِيُّ الْقَارِي: وَالْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ صلى الله عليه وسلم: «فَلَا تَقْرُبُوهُ» أَكْلًا وَطَعْمًا لَا إِنْتِفَاعًا.

٥٠٣٥ وَعَنِ ابْنِ عُثْمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «اقْتُلُوا الْحَيَّاتِ، وَاقْتُلُوا ذَا الظَّفِيرَيْنِ وَالْأَبْتَرَ، فَإِنَّهُمَا يَطْبِسَانِ الْبَصَرَ، وَيَسْتَسْقِطَانِ الْحَبْلَ»، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: قَبِينَا أَنَا أَطَارِدُ حَيَّةً أَقْتُلُهَا نَادَانِي أَبُو لُبَابَةَ: لَا تَقْتُلْهَا، فَقُلْتُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَمَرَ بِقَتْلِ الْحَيَّاتِ، فَقَالَ: إِنَّهُ نَهَى بَعْدَ ذَلِكَ عَنْ ذَوَاتِ الْبُيُوتِ، وَهُنَّ الْعَوَامِرُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٥٠٣٦ قَوْلُهُ: «لَقُوهَا وَحَرِّهَا وَكُلُّوهُ». وَقَالَ فِي مَعْنَى الْقَارِي: وَقَامَ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ هَذَا حَكْمُ السَّمِّ الْجَامِدِ، وَأَمَّا الْهَائِعُ مِنَ السَّمِّ وَسَائِرُ الْهَائِعَاتِ فَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ فِيهِ قَارَةٌ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ لَا يُؤْكَلُ مِنْهَا شَيْءٌ، وَاسْتَنْقَعُوا فِي بَيْعِهِ وَالْإِنْتِفَاعِ بِهِ، فَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ وَاحِدًا لَا يَبِيعُ، وَلَا يَنْتَفِعُ بِشَيْءٍ مِنْهَا لَا يُؤْكَلُ. وَقَالَ التَّوْرِيُّ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ: يَجُوزُ الْإِسْتَنْصَابُ وَالْإِنْتِفَاعُ فِي النَّصَابِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ، وَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ وَلَا أَكْلُهُ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَصُحْبَاهُ وَالثَّلْثِ: يَنْتَفِعُ بِهِ فِي كُلِّ شَيْءٍ، مَا عَدَا الْأَكْلَ، وَيجوزُ بَيْعُهُ بِشَرْطِ الْبَيَانِ، وَلَنَا حَدِيثُ الطَّحَاوِيِّ وَمُرَوِّاتُ أَبِي مُوسَى وَابْنِ وَهْبٍ.

٥٠٣٧ قَوْلُهُ: «اقْتُلُوا الْحَيَّاتِ» الخ. وَقَالَ فِي «رَدِّ الْمُحْتَارِ»: قَالَ الطَّحَاوِيُّ: لَا بَأْسَ بِقَتْلِ الْمَكَلِّ: لِأَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم عَهْدَ مَعَ الْخَمْرِ أَنْ لَا يَدْخُلُوا بَيْوتَ أُمَّتِهِ فَإِذَا دَخَلُوا، فَقَدْ نَقَضُوا الْعَهْدَ فَلَا ذَمَّ لَهُمْ، وَالْأَوَّلَى هُوَ الْأَعْدَاءُ وَالْإِنْدَارُ، نِقَالٌ: أَرْجَعَ بِإِذْنِ اللَّهِ، فَإِنَّ أَبِي قَتْلَهُ أَحَدًا، يَعْنِي الْإِنْدَارَ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ، «بِحَرِّ» قَالَ فِي «الْحَلِيقَةِ»: وَوَاتَّقِ الطَّحَاوِيَّ غَيْرَ وَاحِدٍ آخَرَهُمْ شَيْخَانَا، يَعْنِي ابْنَ أَهْلِيهِمْ، فَقَالَ: وَاسْتَخِ انَّ الْحَلَّ ثَابِتٌ، لِأَنَّ الْأَوَّلَى الْإِنْسَانُ عَمَّا فِيهِ عَلَامَةُ الْجَنِّ، لَا لِلْحَرَمَةِ بَلْ لِلدَّفْعِ الْخُضْرُ الْمَعْرُومِ مِنْ جَهَنَّمَ.

وَقَالَ فِي «الدَّرِّ الْمُخْتَارِ»: فِيهِ الْأَمْرُ بِالنَّقْلِ لِإِبَاحَةِ؛ لِأَنَّهُ مُنْفَعَةٌ لَنَا، فَلِأَوَّلَى تَرَكُ الْحَيَّةَ الْبَيْضَاءَ لِخَوْفِ الْأَذَى.

٤٠٣٦ - وَعَنِ الْعَبَّاسِ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نُرِيدُ أَنْ نَكُنُسَ رَمَزَمَ، وَإِنَّ فِيهَا مِنْ هَذِهِ الْجِنَانِ، يَغْنِي الْحَيَاتِ الصَّغَارَ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِهِنَّ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٠٣٧ - وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اقْتُلُوا الْحَيَاتِ كُلَّهَا، إِلَّا الْجَانَّ»^(١) الْأَبْيَضَ الَّذِي كَأَنَّهُ قُضِيبُ فِصَّةٍ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٠٣٨ - وَعَنْ عِكْرَمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا رَفَعَ الْحَدِيثَ إِنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ بِقَتْلِ الْحَيَاتِ، وَقَالَ: «مَنْ تَرَكَهُنَّ»^(٢) خَشِيَةَ دَائِرِ فُلَيْسَ مِثْلًا. رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ».

٤٠٣٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا سَأَلْتَنَاهُمْ مِنْهُ خَارِبَتَاهُمُ، وَمَنْ تَرَكَ شَيْئًا مِنْهُنَّ خِيفَةُ فُلَيْسَ مِثْلًا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٠٤٠ - وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْتُلُوا الْحَيَاتِ كُلَّهِنَّ، فَمَنْ خَافَ فَأَرَهُنَّ فُلَيْسَ مِثْلًا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ.

٤٠٤١ - وَعَنْ أَبِي السَّائِبِ قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، فَبَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ إِذْ سَمِعْنَا نَحْتَ سَرِيرِهِ حَرَكَةً، فَنَظَرْنَا فَإِذَا فِيهِ حَيَّةٌ، فَوَثَبْتُ لِأَقْتُلَهَا وَأَبُو سَعِيدٍ يُصَلِّي، فَأَشَارَ إِلَيَّ أَنْ أَجْلِسَ فَجَلَسْتُ، فَلَمَّا انْصَرَفَ أَشَارَ إِلَيَّ بَيْتٍ فِي الدَّارِ، فَقَالَ: أَتَرَى هَذَا

(١) قوله: إلا الجان الأبيض الخ: قال في «المرواة»: وعند الحنفية ينبغي أن لا تقتل الحية البيضاء، فإنها من الجن. وقال الطحاوي: لا بأس بقتل الجميع، والأول هو الإنذار.

(٢) قوله: من تركهن خشية دائر فليس مثلاً قال شارح: قد جرت العادة على نهج الجاهلية بأن يقال: لا تقتلوا الحيات، فإنكم لو قتلتهن لجاء زوجها ويلسعنكم للانتقام، فهى رسول الله ﷺ عن هذا القول والاعتقاد. كذا في «المرواة». وكان في «بذل المجهود»: وكذلك أهل الهند يظنون في بعض بلادها أن من قتل حية في حالة مخصوصة فينتقم زوجها ويلسعه في كل سنة.

الْبَيْتِ؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: كَانَ فِيهِ فُتًى مِنَّا حَدِيثُ عَهْدٍ بِعُزْسٍ. قَالَ: فَخَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْحُنْدَقِ، فَكَانَ ذَلِكَ الْفُتَى يَسْتَأْذِنُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِأَنْصَابِ النَّهَارِ، فَيَرْجِعُ إِلَى أَهْلِهِ، فَاسْتَأْذَنَهُ يَوْمًا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خُذْ عَلَيْكَ سِلَاحَكَ، فَإِنِّي أَخْشَى عَلَيْكَ قُرَيْظَةً، فَأَخَذَ الرَّجُلُ سِلَاحَهُ، ثُمَّ رَجَعَ، فَإِذَا امْرَأَتُهُ بَيْنَ الْبَابَيْنِ قَائِمَةٌ، فَأَهْوَى إِلَيْهَا الرُّمَحَ لِيَطْعُمَهَا بِهِ، وَأَصَابَتْهُ غَيْرُهُ، فَقَالَتْ لَهُ: اكْفُفْ عَلَيْكَ رُمُحَكَ، وَادْخُلِ الْبَيْتَ حَتَّى تَنْظُرَ مَا الَّذِي أَخْرَجَنِي، فَدَخَلَ فَإِذَا بِحَيَّةٍ عَظِيمَةٍ مُنْطَوِيَةٍ عَلَى الْفِرَاشِ، فَأَهْوَى إِلَيْهَا بِالرُّمَحِ، فَانْتَضَمَهَا بِهِ، ثُمَّ خَرَجَ فَرَكَّزَهُ فِي الدَّارِ، فَاضْطَرَبَتْ عَلَيْهِ، فَمَا يُدْرِي أَيُّهُمَا كَانَ أَسْرَعَ مَوْتًا، الْحَيَّةُ أَمْ الْفُتَى.

قَالَ: فَجِئْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَذَكَّرْنَا ذَلِكَ لَهُ، وَقُلْنَا: ادْعُ اللَّهَ يُحْيِيهِ لَنَا، فَقَالَ: «اسْتَغْفِرُوا لِصَاحِبِكُمْ»، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ لِهَذِهِ الْبُيُوتِ عَوَامِرَ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْهَا شَيْئًا فَخَرَّجُوا عَلَيْهَا ثَلَاثًا، فَإِنْ ذَهَبَ، وَإِلَّا فَاقْتُلُوهُ؛ فَإِنَّهُ كَافِرٌ». وَقَالَ لَهُمْ: «ادْهَبُوا فَادْفِنُوا صَاحِبَكُمْ». وَفِي رِوَايَةٍ: «قَالَ إِنَّ بِالْمَدِينَةِ جَنًّا قَدْ أَسْلَمُوا فَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْهُمْ شَيْئًا فَادْفِنُوهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ بَدَأَ لَكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ فَاقْتُلُوهُ؛ فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٠٤٢ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: قَالَ أَبُو لَيْلَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا ظَهَرَتِ الْحَيَّةُ فِي الْمَسْكَنِ فَقُولُوا لَهَا: إِنَّا نَسْأَلُكَ بِعَهْدِ نُوحٍ وَبِعَهْدِ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ أَنْ لَا تُؤْذِينَا، فَإِنْ عَادَتْ فَاقْتُلُوهَا». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

٤٠٤٣ - وَعَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْحُسَيْنِيِّ يَرْفَعُهُ: «الْحَيُّ ثَلَاثَةٌ أَصْنَافٍ: صِنْفٌ لَهُمْ أَجِيحَةٌ يَطِيرُونَ فِي الْهَوَاءِ، وَصِنْفٌ حَيَّاتٌ وَكِلَابٌ، وَصِنْفٌ يَحِلُّونَ وَيَطْعَمُونَ». رَوَاهُ فِي «مَشْرِجِ السُّنَنِ».

٤٠٤٤ - وَعَنْ أُمِّ شَرِيكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِمَقْتَلِ النُّورِغِ، وَقَالَ: «كَانَ يَنْفُخُ

عَلَى إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَنَقَلَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ الْإِسْقَاقِي عَلَى جَوَازِ قَتْلِهِ، كَذَا فِي «الْمُنَجِّ» وَ«الْعَيْنِي». قَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْمَوْظِعِ»: وَبِهَذَا نَأْخُذُ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْعَامَةِ مِنْ فَقْهَائِنَا.

٥٠٥٤ - وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ النُّوزِغِ، وَسَمَّاهُ فَوْسِقًا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٥٠٥٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَتَلَ وَرَغًا فِي أَوَّلِ ضَرْبَةٍ كَتَبَتْ لَهُ مِائَةُ حَسَنَةٍ، وَفِي الثَّانِيَةِ دُونَ ذَلِكَ، وَفِي الثَّالِثَةِ دُونَ ذَلِكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٥٠٥٧ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَرَضْتُ نَمْلَةً نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، فَأَمَرَ بِقَرْيَةِ النَّمْلِ فَأُحْرِقَتْ، فَأَوْحَى اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِ أَنْ قَرَضْتُكَ نَمْلَةً أُحْرِقْتَ أُمَّةٌ مِنَ الْأُمَمِ نُسَجَّحَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

= وهي التي يقال لها: اسام أبرص. وقال العيني: هذا هو الصحيح، وهي التي تكون في الجدران والستور، ولها صرير تصيح به. وقال في الغياث: وزغ: حرم، انه متجرب. ورواه ابن نوح في حرمها استكره أن يسميها بزميز كونه، شيم بحر باكر ورافقت قائم بهند، بندي، بنجي كونه، المنهي. وقال مولانا أبو الحسنات محمد عبد الحفي في دفع لعنني والسائل بجمع متفرقات المسائل: الاستفسار: هل يجوز قتل النوزغ؟ الاستفسار: نعم، بل في قتله ثواب جزيل، كما ورد أن من قتل ورغًا واحد سبعين حسنة. وفي الخزانة الروايات: عن حاشية «المشارك» عن أم شريك حديث.

أ. قوله: وأوحى الله تعالى إليه أن قرضت نملة واحدة أنه الخ: قال في «المرفقة»: ويمكن حمل النهي عن قتل النمل على غير السوازي منها جميعاً بين الأحاديث وقياساً على القمل، فإن أذى النمل قد يكون أشد من القمل. ألا ترى أنه لا يجوز قتل الممر ابتداء بخلاف ما إذا حصل منه الأذى، ويمكن أن يكون الإحراق منسوخاً أو محمولاً على ما لا يمكن قتله إلا به ضرورة، انتهى. وقال في «العالمية»: قتل النملة تكلموا فيه، والمختار أنه إذا ابتدأت بالأذى لا بأس بقتلها، وإن لم يمتدئ يكره قتلها، وانفقوا عن أنه يكره إلقائها في الماء، وقتل النملة يجوز بكل حال. كذا في «الخلاصة». ولا تحرق بيوت النملة واحدة. كذا في «الفتاوى العنانية».

- ٤٠٤٨ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ أَرْبَعٍ مِنَ الدَّوَابِّ: النَّمْلَةُ^(١) وَالنَّحْلَةُ^(٢) وَالْهُذُودُ وَالصُّرَدُ^(٣). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ.
- ٤٠٤٩ - وَعَنْ سَفِينَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ: أَكَلْتُ^(٤) مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَحْمَ خُبَارَى. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.
- ٤٠٥٠ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: نَهَى^(٥) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ الْجَلَالَةِ وَالْبَانِيَا. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ. وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ: قَالَ: نَهَى عَنْ رُكُوبِ الْجَلَالَةِ.

(١) قوله: النملة: وفي «حياة الحيوان»: يكره أكل ما حملت النمل بفيها وقوائمها؛ لما روى الخافظ أبو نعيم في «المطب النبوي» عن صالح بن حرات بن جبير عن أبيه عن جده: «أن رسول الله ﷺ نهى عن أن يؤكل ما هنته النمل بفيها وقوائمها». ويحرم أكل النمل؛ لورود النهي عن قتله. كذا في «المرفقة».

(٢) قوله: النحلة: وفي «حياة الحيوان»: كره مجاهد قتل النحل، ويحرم أكلها، وإن كان العمل حلالاً؛ لأن الأدمية لبنها حلال ولحمها حرام، وأباح بعض السلف أكلها كالجراد، والدليل على الحرمة نهى النبي ﷺ عن قتلها. وفي «الإبانة»: يكره بيع النحل، وهو في الكؤازة، صحيح أن رؤي جميعه وإلا فهو بيع غائب. وقال أبو حنيفة: لا يصح بيع النحل والزنبور وسائر الحشرات. كذا في «المرفقة».

(٣) قوله: الصُّرَدُ: قال في «المرفقة»: الصُّرَدُ - بضم فسح - طائر ضخم الرأس، والمقار له ريش عظيم نصفه أبيض ونصفه أسود. كذا في «النهاية» اهـ. وقال في «الغيات»: صرر مرغيت. زررك مرك كفتك راكركند، ازه متجب. ودره ترمه شازيه. نوشت كه آزاد فاركي وراكه وبندي. نورانگريد، انتهى. وقال في «المرفقة»: والصرد ينشام به العرب ويتطير بصوته وشخصه، فنهى عن قتله ليخلع عن قلوبهم ما ثبت فيها من اعتقادهم الشؤم. قلت: وفيه إشارة إلى ما ورد: «اللهم لا طير إلا طيرك، ولا خير إلا خيرك، ولا إله غيرك، اللهم لا يأتي بالحسنات إلا أنت، ولا يصرف السيئات إلا أنت». وفي «حياة الحيوان»: الأصح تحريم أكل الصرد لهذا الحديث. وقيل: إنه يؤكل؛ لأن الشافعي أوجب فيه الجزاء على المحرم إذا قتله، وبه قال مالك.

(٤) قوله: أكلت مع رسول الله ﷺ لحم خبارى: وفي «حياة الحيوان» للأميري: الخبارى: طائر كبير العنق، رمادي اللون، في مقداره بعض طول، ومن شأنها أن تصاد ولا تصيد. كذا في «المرفقة». وقال في «بذل المجهود»: ولحم الخبارى يجمع على حله، لا أرى فيه خلافاً.

(٥) قوله: نهى رسول الله ﷺ عن أكل الجلالة إلخ: في «شرح السنة»: أحكم في الذبابة التي تأكل العذرة أن ينظر فيها، =

٤٥١: وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «السَّنُورُ^(١) مِنَ السَّيِّئِ». رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ «مُشْكِلُ الْأَثَارِ».

وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: لَا بَأْسَ بِشَمَنِ^(٢) السَّنُورِ.

- فَإِنْ كَانَتْ تَأْكُلُهَا أَحْيَاءًا، فَلَيْسَتْ بِجَلَالَةٍ، وَلَا يَحْرَمُ بِذَلِكَ أَكْلُهَا كَالِدَجَاجِ. وَإِنْ كَانَ غَالِبَ عُلْفِهَا مِنْهَا حَتَّى ظَهَرَ ذَلِكَ عَلَى لَحْمِهَا وَلَيْسَتْ بِهَا، فَاتَّخَلَفُوا فِي أَكْلِهَا، فَذَهَبَ فَرَمٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يَحِلُّ أَكْلُهَا إِلَّا أَنْ تَحْبَسَ أَيْامًا وَتَعْلَفَ مِنْ غَيْرِهَا حَتَّى يَطْيِبَ لَحْمُهَا، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَكَانَ أَحْمَدُ لَا يَرَى بَأْسًا بِأَكْلِ لَحُومِ الْجَلَالَةِ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ. وَقَالَ إِسْحَاقُ: لَا بَأْسَ بِأَكْلِهَا بَعْدَ أَنْ يَفْسَلَ غَسْلًا جَدِيدًا. قَالَهُ فِي «الْمَرْقَاة».

وَقَالَ فِي «رَحَةِ الْأَمَةِ»: الْجَلَالَةُ مِنْ بَعِيرٍ أَوْ شَاةٍ أَوْ دَجَاجَةٍ، يَكْرَهُ أَكْلُهَا بِاتِّفَاقِ الثَّلَاثَةِ. وَقَالَ أَحْمَدُ: يَحْرَمُ لَحْمُهَا وَلَيْسَتْ بِهَا وَبِضْئُهَا، فَإِنْ حَبِسَتْ وَعُلِفَتْ طَاهِرًا حَتَّى زَالَتْ رَائِحَةُ النِّجَاسَةِ حَلَّتْ وَزَالَتْ الْكَرَاهَةُ بِالِاتِّفَاقِ ثُمَّ قِيلَ: بِحَبْسِ الْبَعِيرِ بِالْقِرَّةِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، وَالشَّاةِ سَبْعَةَ أَيَّامٍ، وَالدَّجَاجَةِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَنْتَهَى. وَقَالَ فِي تَرْدِ الْمَحْتَارِ^(٣) فِي فَصْلِ السَّنُورِ: إِنَّهُمْ صَرَحُوا بِأَنَّ الْجَلَالَةَ لَا يَضْحَى بِهَا. كَمَا يَأْتِي فِي الْأَصْحِيَةِ، قَالَ فِي «اشرح الوهبانية»: وَفِي «الْمُسْتَفَى»: الْجَلَالَةُ الْمَكْرُوهَةُ الَّتِي إِذَا قُرِبَتْ وَجَدْتَ مِنْهَا رَائِحَةً فَلَا تَوَكَّلْ: وَلَا يَشْرَبُ لَبَنُهَا، وَلَا يَعْمَلُ عَلَيْهَا، وَيَكْرَهُ بَيْعُهَا وَهَبُهَا وَتِلْكَ حَالُهَا، وَذَكَرَ الثَّقَالِي أَنَّ عَرَقَهَا نَجِسٌ أَيْ.

وَصَرَحَ الْمُصَنِّفُ فِي الْخَطَرِ وَالْإِبَاحَةِ أَنَّهُ يَكْرَهُ لَحْمَ الْأَثْنَانِ وَالْجَلَالَةِ، قَالَ الشَّارِحُ هُنَاكَ: وَتَحْبِسُ الْجَلَالَةَ حَتَّى يَذْهَبَ تَنُّ لَحْمِهَا، وَقَدَرُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ لِدَجَاجَةٍ، وَأَرْبَعَةَ لَشَاةٍ، وَعَشْرَةَ لِأَجَلٍ وَبَقَرٍ عَلَى الْأَطْهَرِ. وَلَوْ أَكَلْتَ النِّجَاسَةَ وَغَيْرَهَا بِحَيْثُ لَمْ يَتَنَّنْ لَحْمُهَا حَلَّتْ. وَبِهِ عِلْمُ أَنَّ الْجَلَالَةَ الَّتِي يَكْرَهُ سَوْرُهَا هِيَ الَّتِي لَا تَأْكُلُ إِلَّا نِجَاسَةً حَتَّى أَنْتَنَ لَحْمُهَا؛ لِأَنَّهَا حِينَئِذٍ غَيْرُ مَأْكُولَةٍ. وَنَذَا قَالَ فِي «الْجَوْهَرَةِ»: فَإِنْ كَانَتْ تَحْلُطُ أَوْ أَكْثَرَ عَنَفِهَا عَنَفُ الدَّوَابِّ لَا يَكْرَهُ سَوْرُهَا.

١. قوله: «السَّنُورُ مِنَ السَّيِّئِ» يَعْنِي بِدُخُلِ فِي السَّيِّئِ الْهَرَّةُ؛ لِأَنَّهَا تَنَابَا، تَقَاتِلُ بَنَابِهَا، فَلَا يُوَكَّلُ لَحْمُهَا كَالذَّبِّ وَغَيْرِهِ.

٢. قوله: «لَا بَأْسَ بِشَمَنِ السَّنُورِ» يَعْنِي صَحَّ بَيْعُ السَّبَاعِ مِنَ الْبَهَائِمِ بِسَائِرِ أَنْوَعِهَا حَتَّى الْهَرَّةُ، فَبَيْعُ الْهَرَّةِ جَائِزٌ؛ لِأَنَّهَا يَنْتَفِعُ بِهَا فِي دَفْعِ مَوْذِيَاتِ الْبَيْتِ وَبِجَلْدِهَا، وَيَجُوزُ بَيْعُ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ كَالْأَسَدِ وَالْفَهْدِ وَالضَّبُعِ وَالذَّبِّ وَذِي خَلْبٍ مِنَ الطَّيْرِ لِجَوَازِ الْإِنْتِفَاعِ بِهَا شَرْعًا إِلَّا الْخَتَزِيرَ؛ فَإِنَّهُ نَجِسٌ الْعَيْنِ، وَلَا يَجُوزُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ فَكَذَا لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ، وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ هَوَامِ الْأَرْضِ كَالْخَنَافَسِ وَلَا هَوَامِ الْبَحْرِ كَالسَّرَطَانِ وَكُلِّ مَا عَدَا السَّمَكَ. وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَوْذِيَةً، وَيَجُوزُ بَيْعُ مَالِهِ ثَمَنَ كَالسَّقَطُورِ. وَيَجُوزُ بَيْعُ الْحَيَاتِ إِنْ انْتَفَعَ بِهَا فِي الْأَدْوِيَةِ وَالْأَلَا، هَذَا حَاصِلُ مَا فِي «الْكُتُبِ» وَشُرُوحِهَا.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: وَمِمَّنْ أَجَارَ تَبَعَ السُّنُورِ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْحَسَنُ الْبُصْرِيُّ
وَابْنُ سِيرِينَ وَالْحَكَمُ وَتَمَّادٌ، وَبِهِ قَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَهُوَ
قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

١٠٥٤ - وَعَنْ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ قَالَ: عَزَّوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ حَيْبَرَ، فَأَتَيْتُ الْيَهُودَ
فَشَكُّوْا أَنَّ النَّاسَ قَدْ أَسْرَعُوا إِلَى حَضَائِرِهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا لَا يَحِلُّ أَمْوَالُ
الْمُعَاهِدِينَ إِلَّا بِحَقِّهَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

بَابُ الْعَقِيقَةِ

١٠٥٣ - عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي صَمُرَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ عَنِ الْعَقِيقَةِ فَقَالَ: «لَا أَحِبُّ الْعُقُوقَ»، وَكَأَنَّهُ إِنَّمَا كَرِهَ الْإِسْمَ، وَقَالَ: «مَنْ
وُلِدَ لَهُ وَلَدٌ فَأَحَبَّ أَنْ يَنْسُكَ عَنْ وَلَدِهِ فَلْيُفْعَلْ». رَوَاهُ مَالِكٌ، وَبَوَّبَ عَلَيْهِ «بَابُ تُسْتَحَبُّ
الْعَقِيقَةُ».

١٠٥٤ - قوله: من ولد له ولد فأحب أن ينسك وعن ولده فليفع: قال في «رد المحتار» في آخر كتاب الأضحية: يستحب
لمن ولد له ولد أن يسميه يوم أسبوعه، ويحلق رأسه، ويتصدق عند الأئمة الثلاثة بزنة شعره فضة أو ذهباً، ثم يعق
عند الخلق عقيقة بإباحة على ما في «الجامع المحبوبي» أو تطوعاً على ما في «شرح الطحاوي»، وهي شاة تصلح
للأضحية تنبغ للتذكّر والأشئ، سواء فرق لحمها نياً أو طبخه بحموضة أو بدونها مع كسر عظمها أو لا، واتخاذ دعوة
أو لا، وبه قال مالك. وسنها الشافعي وأحمد سنة مؤكدة، شاتان عن الغلام وشاة عن الجارية، «غرض الأفكار»
منخصاً. وقال في «العرف الشدي»: نسب إلى أبي حنيفة أنه لا يقول بالعقيقة. والموهوم إليه عبارة محمد في موطنه،
وحتى أن مذهبا استحبابها تسابع بعد يوم الولادة، أو للرابع عشر أو الحادي والعشرين. ويسميه في ذلك اليوم أمه.
وفي «عمدة القاري»: قال أبو حنيفة: العقيقة ليست بسنة، ونقل صاحب «التوضيح» عن أبي حنيفة والكوفيين أنها
بدعة، وكذلك قال بعضهم في شرحه. والذي نقل عنه أنها بدعة أبو حنيفة. قلت: هذا افتراء، فلا يجوز نسبته إلى أبي
حنيفة، وحاشاه أن يقول مثل هذا، وإنما قال: ليست بسنة، فمراده إما ليست بسنة ثابتة، وأما ليست بسنة مؤكدة.

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ وَالطَّحَاوِيُّ فِي «مُسْكِ الْأَثَارِ» وَالتَّبَهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» نَحْوَهُ، وَفِي رِوَايَةٍ لِمَالِكٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ الشَّيْبِيِّ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُسْتَحَبُّ الْعَقِيقَةُ وَلَوْ بِعُصْفُورٍ. وَفِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ وَالتِّرْمِذِيِّ وَأَبِي دَاوُدَ وَالتَّسَائِيِّ: يُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ السَّابِعِ، وَيُسَمَّى وَيُحْلَقُ رَأْسُهُ. وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ فِي «مُسْكِ الْأَثَارِ»: يُسْتَدَلُّ عِنْدَنَا بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ عَلَى اسْتِحْبَابِ الْعَقِيقَةِ، وَمَا رَوَى مِنْ تَوْكِيدِ أَمْرِهَا بِمَحْمُولٍ عَلَى التَّنْسِجِ.

١٠٠٤ - وَعَنْ أَبِي عَبَّاسٍ عليه السلام أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَقَّ عَنِ الْحُسَيْنِ وَالْحُسَيْنِ كَبْشًا كَبْشًا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَفِي رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ وَالتَّسَائِيِّ وَأَبِي دَاوُدَ: «وَلَا يَصْرُكُكُمْ ذُكْرَانَا كُنَّ أَمْ إِنَاثًا». وَرَوَى مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ لَمْ يَكُنْ يَسْأَلُهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِيهِ غَقِيقَةً إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهَا، وَكَانَ يَعْقُ عَنْ وَلَدِهِ بِشَاءٍ شَاءَ عَنْ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ. وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ أَنَّ أَبَاهُ عُرْوَةَ بْنُ الزُّبَيْرِ كَانَ يَعْقُ عَنْ بَنِيهِ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ بِشَاءٍ شَاءَ. وَقُلْنَا: إِنَّ صَدَقَةَ الْفِضَّةِ قَدْرُ أَشْعَارِ رَأْسِ الْحُسَيْنِ عليه السلام وَاقِيعَةُ خَالٍ لَا عُمُومَ لَهَا عِنْدَنَا.

١٠٠٥ - وَعَنْ بُرَيْدَةَ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِذَا وَلِدَ لِأَحَدِنَا غُلَامٌ ذَبَحَ شَاءً، وَلَطَخَ رَأْسَهُ بِدَمِيهَا، فَلَمَّا جَاءَ اللَّهُ بِالْإِسْلَامِ كُنَّا نَذْبَحُ الشَّاءَ يَوْمَ السَّابِعِ، وَنَحْلِقُ رَأْسَهُ وَنُلْقِظُهُ

قوله: «وَلَا يَصْرُكُكُمْ ذُكْرَانَا كُنَّ أَمْ إِنَاثًا» فقال بذلك أبو حنيفة ومالك، فتذبح عندهما شاة واحدة لتذكر والأنثى، عند الشافعي وأحمد شاتان عن الغلام وشاة عن الجارية، كذا في «مرد المحتار» و«غرر الأفكار» وقوله: «وَلَا يَصْرُكُكُمْ ذُكْرَانَا كُنَّ أَمْ إِنَاثًا» وعند الأئمة الثلاثة يتصدقون بزنة شعرة فضة أو ذهباً. كذا في «مرد المحتار» و«غرر الأفكار» و«المسوى».

بِرَّعُمَرَانَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَزَادَ رَزِينٌ: وَلُسَيْمِيَّ.

٥٥٦ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤْتِي بِالصَّبِيِّانِ فَيَبْرِكُ عَلَيْهِمَا وَيَحَنِّكُهُمَا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٥٥٧ - وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَمَلَتْ بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ بِمَكَّةَ قَالَتْ: قَوْلَدْتُ بِقُبَاءٍ، ثُمَّ أَتَيْتُ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَوَضَعْتُهُ فِي حَجَرِهِ، ثُمَّ دَعَا بِثَمَرَةٍ فَضَعَهَا، ثُمَّ ثَقَلَ فِي فِيهِ، ثُمَّ حَنَنْتُهُ، ثُمَّ دَعَا لَهُ وَبَرَكَ عَلَيْهِ، وَكَانَ أَوَّلَ مَوْلُودٍ وَلِدَ فِي الْإِسْلَامِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٥٥٨ - وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَذَّنَ^١ فِي أُذُنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ حِينَ وَلَدَتْهُ فَاطِمَةُ بِالصَّلَاةِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١ - قوله: **أَذَّنَ**، قال النووي: في هذا الحديث فوائد، منها: تحنيك المولود عند ولادته، وهو سنة بالإجماع. وأيضاً قال النووي في موضع آخر: اتفق العلماء على استحباب تحنيك المولود عند ولادته بتمر، فإن تعذر في في معده وفريب منه من الحلو، فيمضغ المحنك الثمرة حتى تصير مائعة بحيث تبتلع، ثم يفتح فم المولود ويضعها فيه ليدخل شيء منها بحرفه، ويستحب أن يكون المحنك من الصالحين وعن يترك به، رجلاً كان أو امرأة، فإن لم يكن حاضر عند المولود حمل إليه.

٢ - قوله: **أَذَّنَ** في أذن الحسن، إلخ: قال في «المراقبة»: وهذا يدل على سنّة الأذان في أذن المولود. وفي شرح السنة: روي أن عمر بن عبد العزيز رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان يؤذن في اليمنى ويقيم في اليسرى إذا ولد له الصبي. قلت: قد جاء في «مسند أبي يعلى الموصلي» عن الحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً: **مَنْ وَلَدَ لَهُ وَلَدَ فَأَذَّنَ فِي أُذُنِهِ الْيَمْنَى وَأَقَامَ فِي أُذُنِهِ الْيُسْرَى لَمْ تَصْرِهِ أُمَّ الصَّبِيِّانِ**، اهـ. وقال في «رد المحتار» في باب الأذان: لا يسن الأذان لغير الصنوات، ولا فيندب للمولود.

كِتَابُ الْأَطْعِمَةِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا

رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ (البقرة: ١٧٢)

١٠٥٩ - وَعَنْ سَلَمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَرَأْتُ فِي التَّوْرَةِ أَنَّ بَرَكَةَ الطَّعَامِ الْوُضُوءُ بَعْدَهُ،

فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «بَرَكَةُ» الطَّعَامِ الْوُضُوءُ قَبْلَهُ وَالْوُضُوءُ بَعْدَهُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

١٠٦٠ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْحَارِثِ بْنِ جُرْءٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَقْبَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِخَيْرٍ وَلَحْمٍ

وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ، فَأَكَلَ وَأَكَلْنَا مَعَهُ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى وَصَلَّيْنَا مَعَهُ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى أَنْ مَسَحْنَا أَيْدِيَنَا بِالْخُضْبَاءِ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه.

(١) قوله: بركة الطعام الوضوء قبله والوضوء بعده: أي غسل اليدين إطلاقاً للكل على الجزء مجازاً أو بناء على المعنى اللغوي والعرفي. قاله في «المرفأة». وقال في «العالمكية»: والسنة غسل الأيدي قبل الطعام وبعده، وأداب غسل الأيدي قبل الطعام أن يبدأ بالشبان، ثم بالشيوخ، وبعد الطعام على العكس. كذا في «الظهيرية». قال نجم الأئمة البخاري وغيره: غسل اليد الواحدة أو أصابع اليدين لا يكفي لسنة غسل اليدين قبل الطعام؛ لأن المذكور غسل ليدنين، وذلك إلى الرسغ. كذا في «القنية». ولا يمسح يده قبل الطعام بالمنديل؛ ليكون أثر الغسل باقياً وقت الأكل، ويمسحها بعده؛ ليزول أثر الطعام بالكلية. كذا في «تخوافة المفتين». وفي «البيضة»: سئل والدي عن غسل الفم عند الأكل، هل هو سنة كغسل اليد؟ فقال: لا. كذا في «التأخرانية» ويكره للجنب رجلاً كان أو امرأة أن يأكل طعاماً أو يشرب قبل غسل اليدين والفم، ولا يكره ذلك للمحافظ. والمستحب تطهير الفم في جميع المواضع. كذا في «فتاوى قاضي خان».

(٢) قوله: وهو في المسجد، فأكل وأكلنا معه: ولعله كان معتكفاً أو عنده أضياف أو فعله لبيان الجواز؛ فإنه مباح ما لم يتلوث المسجد. كذا في «المرفأة».

(٣) قوله: ولم يزد على أن مسحنا أيدينا بالخضباء: وقال في «المرفأة»: قال بعض علياننا من الشراح: الإنيان بالوضوء عند تناول والمغراغ إنما يستحب في طعام تلوث عنه اليد ويتولد منه الضرر.

٥٠٦١ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ مِنَ الْحَلَاءِ فَقُرْبَ إِلَيْهِ طَعَامٌ، فَقَالُوا: أَلَا تَأْتِيكَ بَوْضُوءٌ؟ قَالَ: «إِنَّمَا أُهْرِثُ بِالْوُضُوءِ إِذَا قُمْتُ إِلَى الصَّلَاةِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ، وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

٥٠٦٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ بَاتَ وَفِي يَدِهِ رِيحٌ عَمِرٌ، فَاصَابَهُ شَيْءٌ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ.

٥٠٦٣ - وَعَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: كُنْتُ عَلَامًا فِي حَجَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَتْ يَدِي تَطْيِشُ فِي الصَّحْفَةِ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَمِ اللَّهَ، وَكُلْ» بِيَمِينِكَ، وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١ - قوله: «سَمِ اللَّهَ» الخ. ذهب جمهور العلماء إلى أن الأوامر الثلاثة في هذا الحديث للندب، وذهب بعضهم إلى أن الأمر بالأكل باليمين للوجوب، قال النووي: استحباب التسمية في ابتداء الطعام مجمع عليه، وكذا يستحب حمد الله في آخره. قال العلماء: يستحب أن يجهر بالتسمية؛ لئله غيره، فإن تركها عمدا أو ناسيا أو جاهلا أو مكرها أو عاجزا لعارض، ثم تمكن في إنشاء أكله يستحب له أن يسمي، وتخص التسمية بقوله: بسم الله، فإن أتبعها بالرحمن الرحيم كان حسنا، ويسمي كل واحد من الأكليين. وقال الشافعي: فإن سمي واحد منهم حصلت التسمية، والتسمية في شرب الماء واللين والغسل والمروق والدواء وسائر المشروبات كالنسمية على الطعام: «الحمد لله» و«عمدة القاري» ملتقط منها. قال في «الدر المختار» وأرد المحتار: سنة الأكل البسملة أوله والحمدلة آخره، فإن نسي البسملة فليقل: بسم الله على أوله وآخره سنة اختيار وإذا قلت بسم الله فارفع صوتك حتى تنقر من معك، ولا يرفع بالحمد إلا أن يكونوا غرضا من الأكل، «التارخانية». وإنما يسمي إذا كان الطعام حلالا، ويحمد في آخره كيها كان، «قنية» ط.

٢ - قوله: «وكل بيمينك» قال في «عمدة القاري»: وقال شيخنا زين الدين: الأمر بالأكل بما يليه، والأكل باليمين حملة أكثر أصحابنا على الندب، وبه صرح الغزالي والنووي. وقد نص الشافعي في «الأم» على وجوبه، وزعم القرطبي أن الأكل باليمين محمول على الندب، ولأنه من باب تشريف اليمين، ولأنها أقوى في الأعمال وأسبق وأمكن، ولأنها مشتقة من اليمن والبركة، وفي حديث أبي داود: «يجعل يمينه لطعامه وشربه، وشماله لما سوى ذلك»، فإن احتيج إلى الاستعانة بالشمال فيحكم النجاسة.

٣ - قوله: «قال بما يليك» قال في «عمدة القاري»: وذكر القرطبي أن الأكل مما يلي الأكل سنة متفق عليها، وخلافها =

٥٦٤ - وَعَنْ حُدَيْفَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَسْتَجِلُّ الطَّعَامَ أَنْ لَا يُذَكَّرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٥٦٥ - وَعَنْهُ س قَالَ: كُنَّا إِذَا حَضَرْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ طَعَامًا لَمْ نَضْعُ أَيْدِينَا حَتَّى يَبْدَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَيَضَعُ يَدَهُ. وَإِنَّا حَضَرْنَا مَعَهُ مَرَّةً طَعَامًا، فَجَاءَتْ جَارِيَةٌ كَأَنَّهَا تُدْفَعُ فَذَهَبَتْ لِتَضَعَ يَدَهَا فِي الطَّعَامِ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهَا، ثُمَّ جَاءَ أُعْرَابِيٌّ كَأَنَّمَا يُدْفَعُ فَأَخَذَ بِيَدِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَسْتَجِلُّ الطَّعَامَ أَنْ لَا يُذَكَّرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَإِنَّهُ جَاءَ بِهِذِهِ الْجَارِيَةِ؛ لِيَسْتَجِلَّ بِهَا فَأَخَذْتُ بِيَدِهَا، فَجَاءَ بِهِذَا الْأُعْرَابِيُّ؛ لِيَسْتَجِلَّ بِهِ فَأَخَذْتُ بِيَدِهِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّ يَدَهُ فِي يَدِي مَعَ يَدِهَا». زَادَ فِي رِوَايَةٍ: «ثُمَّ ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ وَأَكَلَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٥٦٦ - وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ س قَالَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمًا، فَقَرَّبَ طَعَامًا فَلَمْ أَرِ طَعَامًا كَانَ أَعْظَمَ بَرَكَهٍ مِنْهُ أَوَّلَ مَا أَكَلْنَا، وَلَا أَقَلَّ بَرَكَهٍ فِي آخِرِهِ، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ هَذَا؟ قَالَ: «لِأَنَّا ذَكَّرْنَا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ جِئْنَا أَكَلْنَا، ثُمَّ قَعَدَ مَنْ أَكَلَ وَلَمْ يُسَمِّ، فَأَكَلَ مَعَهُ الشَّيْطَانُ». رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ».

٥٦٧ - وَعَنْ جَابِرٍ س قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دَخَلَ الرَّجُلُ بَيْتَهُ، فَذَكَرَ اللَّهَ عِنْدَ دُخُولِهِ وَعِنْدَ طَعَامِهِ، قَالَ الشَّيْطَانُ: لَا مَبِيتَ لَكُمْ وَلَا عَشَاءَ، وَإِذَا دَخَلَ فَلَمْ يَذْكُرِ

= مكروه شديد الاستباح، إذا كان الطعام واحداً. وقال في «رد المحتار»: ومن السنة أن لا يأكل من وسط القصعة، فإن البركة تنزل في وسطها، وأن يأكل من موضع واحد؛ لأنه طعام واحد، بخلاف ضيق فيه أنوان الشاء؛ فإنه يأكل من حيث شاء؛ لأنه أنوان.

قوله: إن الشيطان يستجلب الطعام إلح قال النووي: الصواب الذي عليه جماهير العلماء من السلف والخلف من المعدين والفقهاء والمتكلمين أن هذا حديث وشبهه من الأحاديث الواردة في أكل الشيطان محسولة على ظواهرها، وإن الشيطان يأكل حقيقة؛ إذ العقل لا يحينه، والشرع لم ينكره، بل أثبت، فوجب قبوله واعتقاده.

اللَّهُ عِنْدَ دُخُولِهِ قَالَ الشَّيْطَانُ: أَذْرَكْتُمْ الْمَيْمِيتَ، وَإِذَا لَمْ يَذْكُرِ اللَّهُ عِنْدَ طَعَامِهِ قَالَ: أَذْرَكْتُمْ الْمَيْمِيتَ وَالْعَشَاءَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٠٦٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَتَنَسَّى أَنْ يَذْكُرَ اللَّهَ عَلَى طَعَامِهِ، فَلْيَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

٤٠٦٩ - وَعَنْ أُمِّئَةَ بِنْتِ مُحَمَّدٍ قَالَتْ: كَانَ رَجُلٌ يَأْكُلُ فَلَمْ يُسَمِّ حَتَّى لَمْ يَبْقَ مِنْ طَعَامِهِ إِلَّا لُقْمَةٌ، فَلَمَّا رَفَعَهَا إِلَى فِيهِ قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ، فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ قَالَ: «مَا زَالَ الشَّيْطَانُ يَأْكُلُ مَعَهُ، فَلَمَّا ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ اسْتَقَاءَ مَا فِي بَطْنِهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٠٧٠ - وَعَنْ ابْنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَأْكُلَنَّ أَحَدُكُمْ بِشِمَالِهِ، وَلَا يَشْرَبَنَّ بِهَا؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ وَيَشْرَبُ بِهَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٠٧١ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَأْكُلْ بِيَمِينِهِ، وَإِذَا شَرِبَ فَلْيَشْرَبْ بِيَمِينِهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْمُرْطَلِّ»: وَبِهِ نَأْخُذُ، لَا يَتَّبِعُنِي أَنْ يَأْكُلَ بِشِمَالِهِ وَلَا يَشْرَبُ بِشِمَالِهِ إِلَّا مِنْ عِلَّةٍ.

٤٠٧٢ - وَعَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ بِثَلَاثِ أَصَابِعَ، وَيَلْعَقُ يَدَهُ قَبْلَ أَنْ يَمْسَحَ بِهَا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

١ - قوله: فتَنَسَّى أن يذكر الله على طعامه إلخ: وفيه إشعار بأن مطلق الذكر لله كافٍ في ابتداء الأكل، ولكن البسملة أفضل، ففي «المحيط»: لو قال: لا إله إلا الله أو الحمد لله أو أشهد أن لا إله إلا الله يصير مقبها للنسبة في أول الوضوء، فكذا في أول الأكل؛ لأن التسمية في أول الوضوء أكده. وقال ابن إمام: نسي التسمية فذكره في خلال الوضوء فسمى لا تحصل السنة بخلاف نحوه في الأكل. كذا في «الغاية» معللا بأن الوضوء عمل واحد بخلاف الأكل، وهو إن يستلزم في الأكل تحصيل السنة في الباقي لا استدراك ما فات. كذا في «المعاني».

٢ - قوله: يأكل بثلاثة أصابع وسمى يده إلخ: والكلام في هذا الباب على أنواع، الأول: أن نفس التعق مستحب محافظة =

٤٠٧٣ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَمْسُحْ يَدَهُ حَتَّى يَلْعَمَهَا أَوْ يُلْعَمَهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٠٧٤ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِلَعْقِ الْأَصَابِعِ وَالصَّحْفَةِ، وَقَالَ: «إِنَّكُمْ لَا تَذَرُونَ فِي آيَةِ الْبَرَكَةِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٠٧٥ - وَعَنْ نُبَيْشَةَ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَكَلَ فِي قُصْعَةٍ، ثُمَّ لَحَسَهَا اسْتَغْفَرَتْ لَهُ الْقُصْعَةُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهٍ وَالدَّارِمِيُّ.

٤٠٧٦ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَكَلَ فِي قُصْعَةٍ، ثُمَّ لَحَسَهَا يَقُولُ لَهُ الْقُصْعَةُ: أَغْتَفِكَ اللَّهُ مِنَ النَّارِ كَمَا أَغْتَفِي مِنَ الشَّيْطَانِ». رَوَاهُ رَزِينٌ.

= على تنظيفها ودفعاً للكبر، والأمر فيه محمول على التذوق والإرشاد عند الجمهور، وحمه أهل الظاهر على الوجوب. وقال الخطابي: قد عاب قوم لعق الأصابع؛ لأن الترفه أفسد عقولهم وغير طباعهم الشبع والتخمة، وزعموا أن لعق الأصابع مستحب أو مستفاد، أو لم يعلموا أن الذي على أصابعه جزء من الذي أكله، فلا يتحاشى منه إلا منكبر ومترفه وتارك للنسبة، الثاني: أن من الحكمة في لعق الأصابع ما ذكره في حديث أبي هريرة أخرجه الترمذي قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَلْعُقْ أَصَابِعَهُ فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي فِي أَيِّ طَعَامِهِ الْبَرَكَةُ». وأخرجه مسلم وغيره أيضاً، يعني فيما أكل أو فيها بقي على أصابعه أو فيها بقي في الإناء، فيلعق يده ويمسح الإناء رجاء حصول البركة. والمراد بالبركة - والله أعلم - ما يحصل به التغذية وتسليم عاقبته من أذى، ويقوي على طاعة الله تعالى وغير ذلك. وقال النووي: وأصل البركة الزيادة وثبوت الخير.

الثالث: أنه ينبغي في لعق الأصابع الابتداء بالوسطى ثم السبابة ثم الإبهام، كما جاء في حديث كعب بن عجرة، ورواه الطبراني في «الأوسط». الرابع: أن السنة أن يأكل بالأصابع الثلاث وإن أكل بالخمسة فلا يمنع، ولكنه يكون تاركاً للنسبة إلا عند الضرورة. الخامس: أنه ورد أيضاً استحباب لعق الصفحة أيضاً على ما روى الطبراني من حديث العرياض بن سارية، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ لَعَقَ الصَّحْفَةَ مِنْ أَصَابِعِهِ أَشْبَعَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ». وروى الترمذي استغفار القصعة. السادس: ما المراد باستغفار القصعة؟ يحتمل أن الله تعالى يخلق فيها غميراً أو نطقاً تطلب به المغفرة. وقد ورد في بعض الآثار أنها تقول: أجازك الله كما أجزاني من الشيطان، ولا مانع من الخفيفة، ويحتمل أن يكون ذلك مجازاً كنى به. ملقط من عمدة القاري.

٤٠٧٧ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أُمِّي بَقِصَعَةٍ مِنْ قَرِيدٍ، فَقَالَ: «كُلُوا مِنْ حَوَائِجِهَا وَلَا تَأْكُلُوا مِنْ وَسْطِهَا؛ فَإِنَّ الْبَرَكَهَ تَنْزِلُ فِي وَسْطِهَا». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى قَالَ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا فَلَا يَأْكُلُ مِنْ أَعْلَى الصَّخْفَةِ، وَلَكِنْ لِيَأْكُلَ مِنْ أَسْفَلِهَا؛ فَإِنَّ الْبَرَكَهَ تَنْزِلُ مِنْ أَعْلَاهَا».

٤٠٧٨ - وَعَنْ عِكْرَاشِ بْنِ دُؤَيْبٍ قَالَ: أَتَيْنَا بِحَفْنَةٍ كَثِيرَةٍ الثَّرِيدِ وَالْوَدُرِ، وَأَقْبَلْنَا نَأْكُلُ مِنْهَا، فَخَبِطَتْ بِيَدَيَّ مِنْ تَوَاحِيْجِهَا، وَأَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ، فَقَبَضَ بِيَدِهِ الْبُسْرَى عَلَى يَدِي الْيُمْنَى، ثُمَّ قَالَ: «يَا عِكْرَاشُ، كُلْ مِنْ مَوْضِعٍ وَاحِدٍ؛ فَإِنَّهُ طَعَامٌ وَاحِدٌ»، ثُمَّ أَتَيْنَا بِطَبَقٍ فِيهِ أَلْوَانُ الرُّطَبِ، فَجَعَلْتُ آكُلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيَّ وَجَالَثْتُ يَدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الصَّبَاقِ، فَقَالَ: «يَا عِكْرَاشُ، كُلْ»^(١) مِنْ حَيْثُ شِئْتَ؛ فَإِنَّهُ غَيْرُ لَوْنٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ أَتَيْنَا بِسَاءٍ، فَغَسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ، وَمَسَحَ بِبَلَلٍ كَفَّيْهِ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ وَرَأْسَهُ، وَقَالَ: «يَا عِكْرَاشُ، هَذَا الْوُضُوءُ»^(٢) مِمَّا غَيَّرْتَ النَّارَ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتُهُ النَّارُ، فَقَالَ: لَا، قَدْ كُنَّا زَمَانَ النَّبِيِّ ﷺ لَا نَجِدُ مِثْلَ ذَلِكَ مِنَ الطَّعَامِ إِلَّا قَلِيلًا، فَإِذَا غُثُّ وَجَدْنَاهُ لَمْ يَكُنْ لَنَا مَنَادِيلٌ إِلَّا أَكْفَنَّا وَسَوَاعِدَنَا وَأَقْدَامَنَا، ثُمَّ نَصَلِّي وَلَا نَتَوَضَّأُ.

(١) قوله: كل من حيث شئت إنج: قال ابن الملك: فيه تنبيه على أن الفاكهة إذا كان لونها واحدا لا يجوز أن يحيط بيده كالطعام، وعن أن الطعام إذا كان ذا ألوان يجوز أن يحيط ويأكل من أي نوع يريد. كذا في «المعرفة».

(٢) قوله: هذا الوضوء: أي العربي، يعني غسل اليدين مما غيّرت النار أي لأجل طعام طبخ بالنار. وأما الوضوء الشرعي فكان في ابتداء الإسلام، ثم نسخ بمثل هذه الأحاديث. التقطه من «المعرفة» و«الكوكب النوري».

٤٧٩ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يُحْضِرُ أَحَدَكُمْ عِنْدَ كُلِّ شَيْءٍ مِنْ شَأْنِهِ حَتَّى يُحْضِرَهُ عِنْدَ طَعَامِهِ، فَإِذَا سَقَطَتْ مِنْ أَحَدِكُمْ اللَّقْمَةُ فَلْيُمِظْ مَا كَانَ بِهَا مِنْ أَدَى، ثُمَّ لِيَأْكُلْهَا، وَلَا يَدْعُهَا لِلشَّيْطَانِ، فَإِذَا فَرَغَ فَلْيَلْعَقْ أَصَابِعَهُ، فَإِنَّهُ لَا يَذَرِي فِي أَيِّ طَعَامِهِ تَكُونُ الْبِرْكَةُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٨٠ - وَعَنْ أَبِي جَحِيْفَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «لَا أَكُلُ مُتَكِنًا». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

١٠٠ قوله: فإذا سقطت من أحداكم اللقمة الخ: قال في الرد المحتار: ومن السنة أن لا يترك لقمة سقطت من يده؛ فإنه إسراف، بل ينبغي أن يبتدئ بها.

١٠١ قوله: لا أكل متكدا: قال في عمدة القاري: وقال تيمخ زين الدين رحمهما الله حلى الترمذي: أحاديث الأكل متكداً على التكرار كما يوجب عليه، وهو قول الجمهور. وقد أكل غير واحد من الصحابة والتابعين متكداً. رواه ابن أبي شيبة في مصنفه، ثم قال: اختلف في المراد بالالتكاء في حالة الأكل، فقيل: المراد المنزوع المتعبد كالمتين للطعام، انتهى كلامه. وفي «التلويح»: المتكئ هنا هو المعتمد على الرطاء الذي تحته، وكل من استوى قاعداً على رطاء فهو المتكئ، كأنه لو كان مفعدته وسدّها بالثعود على الرطاء الذي تحته. وقيل: الالتكاء هو أن يتكئ على أحد جانبيه، وهو فعل المشجرين. وقال الخطابي: حسب العامة أن المتكئ هو الراحل على أحد شقيه، وليس كذلك، بل المتكئ هنا هو المعتمد على الرطاء الذي تحته وكل من استوى قاعداً على رطاه فهو متكئ، أي إذا أكلت لم أقعد متمكناً على الأرض فعمل من يستكثر من الأطعمة، ولكنني أكل العلف من الطعام، فيكون فعدي مستوفراً له.

ونظ الترمذي: «أما أنا فلا أكل متكداً». واستدل به بعضهم على أن ترك الأكل متكداً من خصائصه صلى الله عليه وسلم. وقد عده أبو العباس بن العاص من خصائصه، والظاهر عدم التخصيص. وقد روى الطبراني في «الأوسط» من حديث أبي الدرداء قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تأكل متكداً»، ورجال إسناده ثقات. وقال البيهقي: قد يكره أيضاً؛ لأنه من فعل المتعظمين، وأصله مأخوذ من ملوك العجم. وقد أخرجه ابن أبي شيبة عن ابن عباس وخالد بن الوليد وعبيدة السهمي ومحمد بن سيرين وعطاء بن يسار والزهري حواشي ذلك مطلقاً، وإذا ثبت كونه مكروهاً أو خلاف الأولى فالمستحب في صفة الجلوس للأكل أن يكون جاثياً على ركبتيه وظهور قدميه، أو ينصب الرجل اليمنى ويجلس على اليسرى، انتهى كلام «عمدة القاري». قلت: لذلك قال في «العالمية»: ويكره الأكل والشرب متكداً أو وضعاً شاملاً على الأرض أو مستنداً، كذا في «الفتاوى العنانية». وقال في الرد المحتار: ولا بأس بالأكل متكداً أو مكشوف الرأس في المختار، وأيضاً قال في «العالمية»: لا بأس بالأكل متكداً إذا لم يكن بالتكبر. وفي «الظهيرية»: هو المختار. كذا في «جوهر الأحكام».

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: مَا رُبِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ مُتَّكِئًا قَطُّ، وَلَا يَطْأُ عَقِبَهُ رَجُلَانِ.

وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعُبَيْدَةَ السَّلْمَانِي وَمُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ وَعُظَايَةُ ابْنُ يَسَارٍ وَالزُّهْرِيُّ جَوَازَ ذَلِكَ مُصْلَقًا، لَذَلِكَ قَالَ فِي «الْعَالَمِ كَبِيرَةِ»: لَا بَأْسَ بِالْأَكْلِ مُتَّكِئًا إِذَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّكْبُرِ، وَفِي «الظَّهِيرَةِ»: هُوَ الْمُخْتَارُ، كَذَا فِي «جَوَاهِرِ الْأَخْلَاطِيِّ».

٥٨١ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وُضِعَ الطَّعَامُ فَاخْلَعُوا بَعَالَكُمْ؛ فَإِنَّهُ أَرْوَحُ لَأَقْدَامِكُمْ». رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ.

٥٨٢ - وَعَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَا أَكَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى خَوَانٍ وَلَا فِي سُكْرَجَةٍ، وَلَا خَبَزْلَةٍ مُرَقَّقَةٍ. قِيلَ لِقَتَادَةَ: عَلَامَ يَأْكُلُونَ؟ قَالَ: عَلَى السُّقْرِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

١٠ - قوله: ما أكل النبي ﷺ على خوان قال في نسخة القاري: ليس ما ذكر القوم كله بل إن هيئة الخوان، وهو طبق كبير من نحاس تحته كرسي من نحاس ملووق به، طوله قدر ذراع، يرض فيه الزبدي، ويوضع بين يدي كبير من المترفين، ولا يحمل إلا اثنين في فوقهما أحد. وقال الثوريستي: الخوان الذي يؤكل عليه معرب، والأكل عليه لم يزل من دأب المترفين وصنيع الجبارين؛ لئلا يفتخروا إلى انتفاطع عند الأكل، انتهى. وقال في «المرقاة»: وفي «النهاية»: السفرة طعام يتخذ المسافر، وأكبر ما يحمل في جلد مستدير، فنقل اسم الطعام إلى الجلد، وسمى به كما سميت المزاودة رواية، وغير ذلك من الأسماء المفضولة أحد. ثم اشتهرت لها بوضع عليه الطعام، جلدها كان أو غير، ما عدا المرافقة؛ لما من أمم شعاع المكسرين غالباً، فالأكل على السفرة سنة، وعلى الخوان بدعة، لكنها جائزة.

وقال في «الكوكب الدرر»: ثم إن الأكل على الخوان إما أن يكون قصداً أو اتفاقاً، فإن كان الأول لزم كراهته، وإن كان الثاني فلا ضير في الأكل على الخوان إلا أنه إما كان من ديدن الجذيرة ههنا كان منهاياً إذ كان على ذنبهم، والحاصل: أن الأكل على الخوان بحسب نفس ذاته لا يبرر عن تركه أو ثبوته، فأما إذا لزم فيه التشبه باليهود والنصارى كما هو في ديارنا كان مكروهاً تحريمياً، وأما إذا لم يكن على ذنبهم، فلا يخلو أيضاً عن نفوت مذموم، فإن الطعام إذا لم يكن على مكان أرفع يضطر في أكله إلى الانحناء، فيقل بذلك اتساع البطن، فيكتفي بالتقليل من الغذاء، -

٤٠٨٣ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَا أَغْلَمَ النَّبِيُّ ﷺ رَأَى رَغِيْفًا مُرَقَّقًا حَتَّى لَحِقَ بِاللَّهِ، وَلَا شَاءَ سَمِيْطًا بِعَيْنِهِ قَطُّ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٤٠٨٤ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّبِيَّ مِنْ حِينَ ابْتَعَثَهُ اللَّهُ حَتَّى قَبَضَهُ اللَّهُ، وَقَالَ: مَا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُنْخَلًا مِنْ حِينَ ابْتَعَثَهُ حَتَّى قَبَضَهُ اللَّهُ، قِيلَ: كَيْفَ كُنْتُمْ تَأْكُلُونَ الشَّعِيرَ غَيْرَ مَنْخُولٍ؟ قَالَ: كُنَّا نَطْحَنُهُ وَنَتَمَحُّهُ، فَيَطِيرُ مَا طَارَ، وَمَا بَقِيَ تَرَيْنَاهُ فَأَكَلْنَاهُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٤٠٨٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ يَأْتِي عَلَيْنَا الشَّهْرُ مَا نُوقِدُ فِيهِ نَارًا، إِنَّمَا هُوَ الشَّمْرُ وَالْمَاءُ إِلَّا أَنْ نُؤْتَى بِاللَّحْمِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٠٨٦ - وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَا شَبِعَ آلُ مُحَمَّدٍ يَوْمَئِذٍ مِنْ خُبْزٍ بَرٍّ، إِلَّا وَأَحَدُهُمَا تَمَرٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٠٨٧ - وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: تُؤْتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَا شَبِعَنَا مِنَ الْأَسْوَدَيْنِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٠٨٨ - وَعَنْ الثُّغَمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَلَسْتُ فِي طَعَامٍ وَشَرَابٍ مَا شَبِثْتُمْ، لَقَدْ رَأَيْتُ نَبِيَّكُمْ ﷺ وَمَا يَجِدُ مِنَ الدَّقْلِ مَا يَمْلَأُ بِهِ بَطْنَهُ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

= وإن القعود على هذه الهيئة يتزرع منه الذل والنسكنة بخلاف تلك، وكذلك الأكل في السكرجة، وهو معزب سكودي، فإن لم يكن معزبًا منها فهي في معناه، وكان ذلك لاكتفائه ﷺ بطعام واحد، فإن ذلك دأب إلى قلة الأكل، والنفس يورث كثرتة، والخبز المرقق على هذا القياس؛ فإنه مع كونه من دأب المترفين المعروفين يكون سبب الإكثار في الأكل للأكل، مع أنهم لم يكن لهم غرابيل يغربل فيها الدقيق مع قلة الخنطة، وكان عامة طعامهم إذ ذلك هو الشعير.

... قوله: ما أعلم النبي ﷺ رأى رغيفًا مرققًا إلخ: وقال ابن بطال: أكل المرقق جائز ومباح، ولم يتركه سيدنا رسول الله ﷺ إلا زهدًا في الدنيا وتركًا للتعلم وإيثارًا لما عند الله وغير ذلك. قاله في «عمدة القاري». وقال في «العالمكبرية»: ولا بأس بأكل الفالودج وأنواع الأطعمة الشهية. كذا في «الظهيرية» ولا بأس بالتفكه بأنواع الفكاهة وتركه أفضل. كذا في «خزانة المفتين».

٤٠٨٩ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُقْعِيًا يَأْكُلُ تَمْرًا. وَفِي رِوَايَةٍ: «يَأْكُلُ مِنْهُ أَكْثَلًا ذَرِيعًا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٠٩٠ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَا قَالَ: نَهَى ^(١) رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُقَرَنَ بَيْنَ التَّمْرَتَيْنِ حَتَّى يَسْتَأْذِنَ أَصْحَابُهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

سَبَبُهُ أَنَّهُمْ كَانُوا فِي ضَيْقٍ مِنَ الْعَيْشِ، ثُمَّ نُسِخَ لَمَّا حَصَلَتِ التَّوَسُّعَةُ، لَمَّا رَوَى النَّبَرَارُ وَالظَّيْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» عَنْ بَرِيدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنِ الْإِقْرَانِ فِي التَّمْرِ، فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ أَوْسَعَ عَلَيْكُمْ فَأَقْرِئُوا»، وَلَكِنَّ الْأَدَبَ مُطْلَقًا الشَّادِبُ فِي الْأَكْلِ وَتَرْكُ الشَّرِّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُسْتَعْجِلًا.

٤٠٩١ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا يَجُوزُ» ^(٢) أَهْلُ بَيْتٍ عِنْدَهُمُ التَّمْرُ. وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَ: «يَا عَائِشَةُ، بَيِّتٌ لَا تَمْرَ فِيهِ جِبَاعٌ أَهْلُهُ»، قَالَهَا مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٠٩٢ - وَعَنْ سَعْدِ بْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: ^(٣) «مَنْ تَصَبَّحَ سَبْعَ تَمَرَاتٍ عَجْوَةً لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ سُمٌّ وَلَا سِحْرٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: نهى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يقرب بين التمرتين إلخ: قال بعض علمائنا: هذا إذا أضفهم أحد، فإن خلطوا طعامهم واكلوا معا يجوز أم لا؟ قال الأئمة: يجوز لكن لا يجوز أن يقصد الرجل منهم لقمة أكبر من لقمة صاحبه، فإن اتفق أكل أحدهم أكثر بلا قصد جاز. قاله في «المرقاة». وقال في «المالكية»: السافرون إذا خلطوا أزوادهم أو أخرج كل واحد منهم درهما على عدد الرفقة، واشتروا به طعاما وأكلوا؛ فإنه يجوز وإن تفاوتوا في الأكل. كذا في «الوجيز» للكردي.

(٢) قوله: لا يجوز أهل بيت عندهم التمر: قال النووي: فيه فضيلة التمر وجواز الإدخال للأهل والحث عليه. كذا في «المرقاة».

(٣) قوله: من تصبى سبع تمرات عجوة إلخ: قال النووي: فيه فضيلة تمر المدينة وعجوتها وفضيلة التصبى بسبع تمرات منه، وتخصيص عجوة المدينة وعدد السبع من الأمور التي علمها الشارع لا نعلم نحن حكمته، فيجب الإيمان بها واعتقاد فضلها والحكمة فيها، وهذا كأعداد الصلاة ونصب الزكاة وغيرها. كذا في «المرقاة».

٤٠٩٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعَجْوَةُ مِنَ الْحَنَّةِ، وَفِيهَا شِفَاءٌ مِنَ السُّمِّ. وَالْكُنَاةُ مِنَ الْحَمِّ، وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٤٠٩٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ فِي عَجْوَةِ الْعَالِيَةِ شِفَاءً أَوْ إِنَّهَا تَرْبِأُ أَوَّلَ الْبُكَرَةِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٠٩٥ - وَعَنْ سَعْدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَرِضْتُ مَرَضًا أَتَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُودُنِي، فَوَضَعَ يَدَهُ بَيْنَ ثَدْيَيْ حَتَّى وَجَدْتُ بَرْدَهَا عَلَى فُؤَادِي، فَقَالَ: «إِنَّكَ رَجُلٌ مَفْتُودٌ، ابْتَ^(١) الْحَارِثُ بْنُ كَلْدَةَ أَخَا تَقِيفٍ فَإِنَّهُ رَجُلٌ يَتَطَبَّبُ، فَلْيَأْخُذْ سَبْعَ تَمَرَاتٍ مِنْ عَجْوَةِ الْمَدِينَةِ فَلْيَجَاهُنَّ يَنَوَاهُنَّ ثُمَّ لِيَلْذُكَ بِهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٠٩٦ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ^(٢) الرُّطَبَ بِالْقِيَاءِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٠٩٧ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَأْكُلُ الْبُطْيَخَ بِالرُّطَبِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَزَادَ أَبُو دَاوُدَ: يَقُولُ: يَكْسِرُ حَرَّ هَذَا يَبْرِدُ هَذَا، وَيَبْرِدُ هَذَا يَحَرُّ هَذَا، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٤٠٩٨ - وَعَنْ ابْنِ بُسْرِ السُّلَمِيِّ قَالَ: دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَدَّمْنَا زُبْدًا وَتَمْرًا، وَكَانَ يُحِبُّ الزُّبْدَ وَالشَّعْرَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٠٩٩ - وَعَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ كِسْرَةً

(١) قوله: ابْتَ الْحَارِثُ بْنُ كَلْدَةَ إلخ: وفيه جواز مشاورة أهل الكفر في الطب؛ لأنه مات في أول الإسلام ولم يصح إسلامه. كذا في المرقاة.

(٢) قوله: يأكل الرطب بالقضاء: قال النووي: فيه جواز أكل الطعامين معا والتوسع في الأطعمة، ولا خلاف بين العلماء في جوازه. كذا في المرقاة.

مِنْ خُبْزٍ شَعِيرٍ قَوْصَعٍ عَلَيْهَا ثَمَرَةٌ، وَقَالَ: «هَذِهِ إِدَامٌ هَذِهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.
وَقَالَ تَابُجُ الشَّرِيعَةِ: وَأَمَّا قَوْلُهُ هَذِهِ: «إِدَامٌ هَذِهِ» فِي هَذَا الْحَدِيثِ؛ فَإِنَّهُ مِنْ أَسْمَاءِ
الشَّرْعِ وَالْأَيْمَانِ لَا يَتَعَلَّقُ بِهَا.

٤١٠ - وَعَنْ أُمِّ الْمُؤَذَّرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَعَهُ عَلِيٌّ، وَلَنَا دَوَالٍ
مُعَلَّقَةٌ، قَالَتْ: فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ، وَعَلِيٌّ مَعَهُ يَأْكُلُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَلِيٍّ:
«مَهْ يَا عَلِيٌّ؛ فَإِنَّكَ نَاقَةٌ»، قَالَتْ: فَجَعَلْتُ لَهُمْ سِلْمًا وَشَعِيرًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا عَلِيٌّ، مِنْ
هَذَا قَاصِبٌ؛ فَإِنَّهُ أَوْفَى لَكَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.
٤١١ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِثَمَرٍ عَتِيقٍ فَجَعَلَ يُقَشِّشُهُ

١٠٠ قوله: هذه إدام هذه إلخ: والإدام ما يصنع به الخبز إذا اخلط به كخل وزيت وملح؛ لذويه في الغم، لا اللحم
والبيض والحب والتمر، وهذا التفصيل عند أبي حنيفة وأبي يوسف. وقال محمد: ما يؤكل مع الخبز غالباً فهو إدام.
وهو رواية عن أبي يوسف وقول الشافعي وأحمد وجمهورهم الله تعالى، ويقول محمد يفتى: كُفَى في «البحر» عن «التنزيه».
وبه أخذ الفقيه أبو الميث. قال في «الاختيار»: وهو السخار عملاً بالعرف. وفي «المحيط»: وهو الأظهر، وفي التمر
عند الشافعي وجهان في وجه إدام؛ لما روي أنه ﷺ وضع قررة على كسرة، وقال: «هذه إدام هذه». رواه أبو داود، وفي
وجه آخر ليس إداماً؛ لأنه فاكهة كالزبيب.

وفي «المحيط»: قال محمد: التمر والجوز ليس إدام، وكذا العنب والبطيخ والبقل، وكذا سائر الفواكه، ولو كان
في بلد يؤكلان تبعاً للخبز يكون إداماً للعرف، لذلك قال تاج الشريعة: وأما قوله هذِهِ: «إِدَامٌ هَذِهِ» فِي هَذَا الْحَدِيثِ؛ فَإِنَّهُ
مِنْ أَسْمَاءِ الشَّرْعِ وَالْأَيْمَانِ لَا يَتَعَلَّقُ بِهَا، هَذَا حَاصِلُ مَا فِي «الدَّرِّ الْمُخْتَارِ» وَ«رَدِّ الْمُخْتَارِ» وَ«فَتْحِ الْقَدِيرِ» وَ«الْبَنَاءِ».
وقال في «المرقاة»: قال ميرك: هذا الحديث بقوي قول من ذهب من الأئمة إلى أن التمر إدام كالإمام الشافعي ومن
وافقه، ويرد قول من شرط الاصطلاح من الإدام، ومن لم يشترط لكن خصص من الإدام ما يؤكل غالباً وحده كتمر
ولم يعمده من الإدام، ويحتمل أنه وقع إطلاق الإدام على التمر في الحديث مجازاً أو تشبيهاً بالإدام حيث أكله مع الخبز.
قلت: هذا المحتمل هو المتعين وإلا لكان قوله ﷺ تحصيلاً للمعاني، وأما معنى الأيمان والخت فمن المختلف
زماً ومكاناً، ثم في الحديث إشعار بتدبير الغذاء؛ فإن الشعير بارد بابس وتمر حار وضرب عن الأصح، وفيه من
المنفعة والرضاء ما لا يحصى.

وَيُخْرِجُ السُّوسَ مِنْهُ^(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤١٠٢ - وَعَنْهُ ع أَنَّ خَيْطًا^(٢) دَعَا النَّبِيَّ ﷺ لَطْعَامٍ صَنَعَهُ فَذَهَبَتْ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَرَّبَ خُبْزَ شُعِيرٍ وَمَرَقًا فِيهِ دُبَّاءٌ وَقَيْدٌ، قَالَ أَنَسٌ ع: قَرَأْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَتَمَتَّعُ الدُّبَّاءَ مِنْ حَوَائِي الْقُصْعَةِ، فَلَمْ أَرَلْ أَحَبَّ الدُّبَّاءَ مِنْ يَوْمَئِذٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤١٠٣ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ع قَالَ: كَانَ أَحَبَّ الطَّعَامِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الثَّرِيدُ مِنَ الْخُبْزِ وَالثَّرِيدُ مِنَ الْحُمُسِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤١٠٤ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ ع أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَخْتَرُ مِنْ كَيْفِ شَاؤٍ فِي يَدِهِ فَدَعِيَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَأَلْقَاهَا^(٣) وَالسَّكِينِ^(٤) النَّبِيُّ يَخْتَرُ بِهَا، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤١٠٥ - وَعَنِ السُّغَيْرَةِ بِنِ شُعْبَةَ ع قَالَ: ضِيفْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَأَمَرَ بِخُبْزِ قُشُوبِي، ثُمَّ أَخَذَ الشُّفْرَةَ، فَجَعَلَ يَخْرُجُ بِهَا مِنْهُ، فَجَاءَ بِلَالٍ يُؤَدُّهُ بِالصَّلَاةِ، قَالَ: فَأَلْقَى الشُّفْرَةَ، وَقَالَ: «مَا لَهُ تَرَبَّتْ يَدُهُ»، قَالَ: وَكَانَ شَارِبُهُ وَقَاءً، فَقَالَ لِي: أَفْعِضْهُ لَكَ عَلَى سِوَالِكَ أَوْ قِضْهُ عَلَى سِوَالِكَ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ: «عَنِ ابْنِ عُمَرَ ع عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «وَقَرُّوا اللَّحْيَ وَأَحْضُوا الشُّوَارِبَ».

(١) قوله: ويخرج السوس منه: وقال في «الشامي»: ولا تؤكل المرققة إن نفسخ الدود فيها، لأنه مية وإن كان طاهرًا، قلت: وبه يعلم حكم الدود في الفواكه والنهار.

(٢) قوله: إن خياط دعا النبي ﷺ لطعام إلخ: وفي الحديث جواز أكل الشريف طعام من دونه من محترف وغيره، وإجابتة دعونه، ومواكلة الخادم، وبيان ما كان ﷺ عليه من التواضع واللفظ بأصحابه، وأنه يسر محبة الدباء، وكذا كل شيء كان يحبه، وإن نسب الخياط ليس بذي، وفي «شرح السنة»: فيه دليل على أن الطعام إذا كان مختلفًا يجوز أن يمد به إلى ما لا يليه إذا لم يعرف من صاحبه كراهيته. كذا في «المرفأة».

(٣) قوله: فألقاها والسكين التي يخرط بها: في حوز قطع اللحم بالسكين. فانه في «عمدة القاري»: كذا نقل في «رد المحتار» عن «المنجني».

قَالَ الطَّحَاوِيُّ: إِنَّ الْمَرْيَّ وَالرَّبِيعَ كَانَا يُحْمِيَانِهِ، وَيُؤَافِقُهُ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَصَاحِبَيْهِ: الإِحْقَاءُ أَفْضَلُ مِنَ التَّقْصِيرِ، وَأَمَّا حَدِيثُ الْمُعَيَّرَةِ فَلَيْسَ بِهِ دَلِيلٌ عَلَى شَيْءٍ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ فَعَلَ ذَلِكَ، وَلَمْ يَكُنْ يَحْضُرْتَهُ مِقْرَاضٌ عَلَى إِحْقَاءِ الشَّارِبِ.

٤١٠٦ - وَعَنْ عَائِشَةَ ؓ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقْطَعُوا اللَّحْمَ بِالسَّكِّينِ؛ فَإِنَّهُ مِنْ صَنِيعِ الْأَعَاجِمِ، وَانْهَسُوهُ»^(١)، فَإِنَّهُ أَهْنَأُ وَأَمْرَأُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّبِهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ»، وَقَالَ فِي «الْمِرْقَاتِ»: فَالْمَعْنَى لَا يَجْعَلُوا الْقَطْعَ بِالسَّكِّينِ دَأْبَكُمْ وَعَادَتَكُمْ كَالْأَعَاجِمِ، بَلْ إِذَا كَانَ تَضِيْجًا فَانْهَسُوهُ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ تَضِيْجًا فَحَرَّوْهُ بِالسَّكِّينِ.

٤١٠٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ قَالَ: أَمَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِلَحْمٍ، فَرَفَعَ إِلَيْهِ الذَّرَاعُ وَكَانَتْ تُعْجِبُهُ، فَتَهَسَّ مِنْهَا. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

٤١٠٨ - وَعَنْ أَنَسٍ ؓ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْجِبُهُ الثُّفُلُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالتَّبِهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٤١٠٩ - وَعَنْ عَائِشَةَ ؓ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحِبُّ الْحُلُوءَ وَالْعَسَلَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٤١١٠ - وَعَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَيِّدُ إِذَاوَكُمُ الْمِلْحُ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه.

٤١١١ - وَعَنْ جَابِرٍ ؓ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَ أَهْلَهُ الْأَدَمَ، فَقَالُوا: مَا عِنْدَنَا إِلَّا خَلٌّ، فَدَعَا بِهِ فَجَعَلَ يَأْكُلُ بِهِ، وَيَقُولُ: «نِعْمَ الْأَدَمُ الْخَلُّ، نِعْمَ الْأَدَمُ الْخَلُّ»^(٢). رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(١) قوله: وانهسوه إلح: قال ابن الملك نبالها في شرح السنة: واستحب انهس لتواضع وعدم التكبر. كذا في «المرقاة».

(٢) قوله: نعم الإدام الخل: قال الخطابي: فيه مدح التقصا في المأكول ومنع النفس عن ملاذ الأطعمة. قال النووي: وفي معناه ما يخفف مؤنته ولا يعز وجوده، وفيه أن من حلف أن لا ياتدم فأتدم بخُلٍّ بحث، وهو كذلك عندنا لقضاء العرف به أيضًا. كذا في «المرقاة» كما قال في «الهداية» وحوالها.

٤١١٢ - وَعَنْ أُمِّ هَانِئٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: «أَعِنْدَكَ شَيْءٌ؟» فَقُلْتُ: لَا، إِلَّا خُبْزٌ يَابِسٌ وَخَلٌّ، فَقَالَ: «هَانِئِي، مَا أَقْمَرُ^(١) بَيْتٌ مِنْ أَدَمَ فِيهِ خَلٌّ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٤١١٣ - وَعَنْ أَبِي أُسَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُوا^(٢) الزَّيْتِ وَادَّهِنُوا بِهِ؛ فَإِنَّهُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارِمِيُّ.

٤١١٤ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَتَى^(٣) النَّبِيُّ ﷺ بِحُبْنَةٍ فِي تَبُوكَ، فَدَعَا بِسَكِينٍ فَسَمَّى وَقَطَعَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤١١٥ - وَعَنْ سَلَمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سُمِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ السَّيْنِ وَالْجُنَيْنِ وَالْفِرَاءِ فَقَالَ: «الْخَلَّالُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، وَالْحَرَامُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، وَمَا سَكَتَ^(٤) عَنْهُ فَهُوَ مِمَّا عَفَا عَنْهُ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ وَالتِّرْمِذِيُّ.

٤١١٦ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَدِدْتُ أَنْ عَيْنَيِ خُبْرَةٌ بَيْضَاءَ مِنْ بُرَّةٍ سَمَرَاءَ مُلَبَّقَةً بِسَمْنٍ وَلَبَنٍ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ فَاتَّخَذَهُ، فَجَاءَ بِهِ،.....

(١) قوله: ما أقمر من آدم فيه خل: اعلم أن في الحديث الحث على عدم النظر للخبز والخل بعين الاحتقار، وأنه لا بأس بسؤال الطعام ممن لا يستحيي السائل منه لصدق المحبة والعلم بعودة السؤال لذلك. كذا في «المعرفة».

(٢) قوله: كلوا الزيت: أي مع الخبز واجعلوه إداماً، فلا يرد أن الزيت مانع، فلا يكون تناوله أكلًا، والأمر للاستحباب لمن قدر عليه. كذا في «المعرفة».

(٣) قوله: أتى النبي ﷺ بحبنة إلخ: إنما أورد الحديث في هذا الباب؛ لأن في صنعتها الجبن كان احتمال النجاسة، فأتيت بالحديث أنه طاهر يجوز أكله، ويجوز قطعه بالسكين. كذا في «بذل المجهود».

(٤) قوله: وما سكت عنه فهو مما عني عنه: وفيه أن الأصل في الأشياء الإباحة عند الجمهور من الخفية والشافعية، ويؤيده قوله تعالى: «هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا» (البقرة: ٢٩). وقد قيل: كل شيء خلق لعباده وخلقوا لعبادته. قال تعالى: «وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ» (الذاريات: ٥٦). انقطعت من «المعرفة» و«رد المحتار».

فَقَالَ فِي أَيِّ شَيْءٍ كَانَ هَذَا؟ قَالَ: فِي عَمَلَةٍ ضَبَّ، قَالَ: ارْقَعُهُ^(١). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ. ٤١١٧ وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «التَّالِبِينَ نَجْمَةٌ لِقُودِ الرِّبَاطِ تَذْهَبُ بِبَعْضِ الْحُزْنِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤١١٨ - وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَخَذَ أَهْلَهُ الْوَعْلَكَ أَمَرَ بِالْحِسَاءِ قُضِيعٍ، ثُمَّ أَمَرَهُمْ فَحَسَوْا مِنْهُ، وَكَانَ يَقُولُ: إِنَّهُ لَيَرْتَوِ قُودَ الْحُزْنِ وَتَسْرُو عَنْ قُودِ السَّقِيمِ كَمَا تَسْرُو إِحْدَاكُنَّ الْوَسَخَ بِالْمَاءِ عَنْ وَجْهِهَا. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٤١١٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَا عَابَ^(٢) النَّبِيُّ ﷺ طَعَامًا قَطُّ، إِلَّا اشْتَهَاهُ أَكَلَهُ وَإِنْ كَرِهَهُ تَرَكَهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤١٢٠ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا كَانَ يَأْكُلُ أَكْلًا كَثِيرًا فَأَسْلَمَ، فَكَانَ يَأْكُلُ أَكْلًا قَلِيلًا، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ^(٣) يَأْكُلُ فِي مَعَى وَاحِدٍ، وَالْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءَ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

(١) قوله: ارقعه: كتب مولانا محمد يحيى المرحوم: وكان ذلك ليان مألته، وهي أن إظهار مثل هذه الرغبة غير داخل في المسألة المنهية عنها، والحديث يشير إلى عدم الجواز الضب، لأنها لو كانت حلالا لم يأمر ﷺ برفع الطعام المخلوط بالسمن الذي كان في عمة الضب. قاله في «بذل المجهود».

(٢) قوله: ما عاب النبي ﷺ طعاما إلخ: قال النووي: من آداب الطعام أن لا يعاب، كقوله: مالح، قليل الملح، حامض، غليظ، رقيق، غير ناضج ونحو ذلك. كذا في «عمدة القاري».

(٣) قوله: إن المؤمن يأكل في معاً واحد والكافر يأكل في سبعة أمعاء: اعلم أنه ليس للكافر زيادة أمعاء بالنسبة إلى المؤمن، فلا بُدَّ من تأويل الحديث، فقال القاضي: أراد به أن المؤمن يقلُّ حرصه وشرهه على الطعام، ويبارك له في مأكله ومشربه، فيشبع من قليل، والكافر يكون كثير الحِرص شديد الشره لا مطمع لبصره إلا إلى المطاعم والمشارب كالأنعام، فمثل ما بينهما من التفاوت في الشره بهما بين من يأكل في معاً واحد وبين من يأكل في سبعة أمعاء، وهذا باعتبار الأعم الأغلب.

- وقال النووي: إن المؤمن يسمى الله تعالى عند طعامه، فلا يشركه فيه الشيطان، والكافر لا يسميه فيشاركه الشيطان، واختار السيوطي في معناه أن المؤمن يبارك به في طعامه بركته التسمية حتى تقع النسبة بينه وبين الكافر كنسبة من يأكل في سبعة أمعاء. ويتحقق ذلك المعنى إذا قدرت ذلك في شخص واحد أو في أشخاص متباينين من حيث الوضع فتجد حال ذلك الواحد في الأكل، وهو كافر بخلاف حاله وهو مؤمن، وكذلك في الأشخاص وبلا فقد يرجد في المؤمنين من يزداد شهوته في الأكل عن الكافر، وبزيادة ما في نفس هذا الحديث، وكذا في ما يليه من حديث «صاف صيف كافر» على ما سيأتي. وقيل: هذا عبارة عن كثرة الأكل، وقلته، أي تحلق المؤمن فته الأكل، وتحلق الكافر كثرة، يعني أن المراد بالسبعة التكثير.

وقال الطيبي: إن من شأن الكامل إيمانه أن يحرص في الزهادة وقلة الغذاء، ويقنع بالبنقة بخلاف الكافر، فإذا وجد المؤمن والكافر على خلاف هذا فلا يندح في الحديث، كقوله تعالى: ﴿الزَّائِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ (النور: ٣) «المرافعة» ملخصاً من مواضعه. وقال في «الكوكب الدرر»: فيه إشكال؛ فإن الأمعاء ستة لا سبعة، ومع ذلك فإن الطعام لا يصل أول ما يرد إلى أمعاء، فكيف يصح قوله: «إنه يأكل في سبعة أمعاء»؟ والجواب: أن هذا تمثيل وتصوير لكثرة أكله، والمعدة عدت سبعة الأمعاء تغليباً فكان ذلك نظير قول السعدي رحمه الله.

كبري طعام تاني

أفترى المرء يبقى حياً بعد امتلاء جوفه إلى الألف، فكان ذلك كناية عن كثرة الأكل، وكذلك قوله عليه السلام، هذا كناية عن كثرة أكله حتى أنه لم يترك موضعاً في جوفه الأعلى والأسفل إلا وقد ملأه. وقال في «العرف الشدي»: قبل: إن أحوال الأناسي مختلفة؛ فإن بعض المسلمين يأكل كثيراً، وبعض الكفار يأكل قليلاً، فما مراد أحوال الأناسي مختلفة، فإن بعض المسلمين يأكل كثيراً يأكل قليلاً، فما مراد الحديث، وأجيب بأن المذكور في الحديث الابتغاء أي ينبغي أن يكون هكذا، وليس بخبر. اهـ.

وفي «العالم كبرى»: أما الأكل فعلى المراتب، فرض: وهو ما يندفع به الخلاك، فإن ترك الأكل والشرب حتى هنك فقد عصي وما جوز عليه، وهو ما زاد عليه؛ لئتمكن من الصلاة قائماً، ويسهل عليه الصوم. ومباح: وهو ما زاد على ذلك إلى الشبع؛ لترداد قوة البدن، ولا أجر فيه ولا وزر، ويجاسب عليه حساباً يسيراً إن كان من حل، وحرام: وهو الأكل فوق الشبع، إلا إذا قصد به التفوي عن صوم الغدا وثلاً يستنحي الضيف فلا بأس بأكله فوق الشبع، ولا يجوز الرياضة بتقليل الأكل حتى يضعف عن أداء الفرائض، فأما تجويع النفس على وجه لا يعجز عن أداء العبادات =

وَرَوَى مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه وَابْنِ عُمَرَ الْمُسَنَّدَ مِنْهُ فَقَطَّ، وَفِي أُخْرَى لَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ضَاغَهُ ضَيْفٌ كَافِرٌ، فَأَمَرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بِشَاءٍ، فَحَلَبَتْ فَشَرِبَ حِلَابَهَا، ثُمَّ أُخْرَى فَشَرِبَهُ، ثُمَّ أُخْرَى فَشَرِبَهُ، حَتَّى شَرِبَ حِلَابَ سَبْعِ شِيَاءٍ، ثُمَّ إِنَّهُ أَصْبَحَ فَأَسْلَمَ، فَأَمَرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بِشَاءٍ، فَحَلَبَتْ فَشَرِبَ حِلَابَهَا، ثُمَّ أَمَرَ لَهُ بِأُخْرَى فَلَمْ يَسْتَمِعْهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «الْمُؤْمِنُ يَشْرَبُ فِي مَعَى وَاجِدٍ وَالْكَافِرُ يَشْرَبُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ».

٤١٢١ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَ عَلَامًا، فَالْتَمَى بَيْنَ يَدَيْهِ ثَمْرًا، فَأَكَلَ الْعُلَامُ فَأَكْثَرَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ كَثْرَةَ الْأَكْلِ شَوْمٌ»، وَأَمَرَ بِرَدِّهِ. رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٤١٢٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «طَعَامُ^(١) الْإِثْنَيْنِ كَافِي الثَّلَاثَةِ، وَطَعَامُ الثَّلَاثَةِ كَافِي الْأَرْبَعَةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

= فهو مباح، وفيه رياضة النفس، وبه يصبر الطعام مشتهى، بخلاف الأول؛ فإنه إهلاك النفس، وكذا الشارب الذي يخاف الشبق لا بأس بأن يمتنع عن الأكل؛ ليكسر شهوته بالجوع على وجه لا يعجز عن أداء العبادات. كذا في «الاختيار شرح المختار».

وإن أكل الرجل مقدار حاجته أو أكثر لمصلحة بدنه لا بأس به. كذا في «الحاوي للفتاوى». وقال في «رد المختار»: ورتبة العابد التحير بين الأكل المندوب والمباح، ويتوي به أن يتقوى به عن العيادة، فيكون مضيقاً، ولا يقصد به التلذذ والتمتع؛ فإن الله تعالى ذم الكافرين بكلهم للتمتع والتمتع، وقال: «وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَامُ وَالنَّارُ مَقْوًى لَهُمْ» (محمد: ١٢). وقال رحمه الله: «المسلم يأكل في مفا واحد والكافر في سبعة أمعاء». رواه الشيخان وغيرهما، وتخصيص السبعة للمبالغة والتكثير. قيل: هو مثل ضربه صلى الله عليه وسلم للمؤمن وزهده في الدنيا، وللکافر وحرصه عليها، فالمؤمن يأكل بُغْيَةً وَقُوَّتًا، والكافر يأكل شهوة وحرصاً؛ طلباً للذة، فهذا يشبعه القليل، وذاك لا يشبعه الكثير.

(١) قوله: طعام الاثنين كافي الثلاثة إلخ: ليس المعنى بالطعام ههنا هو الذي سبق في الحديث السابق من أن المؤمن =

١١٢٣ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «طَعَامُ الْوَاحِدِ يَكْفِي الْإِثْنَيْنِ، وَطَعَامُ الْإِثْنَيْنِ يَكْفِي الْأَرْبَعَةَ، وَطَعَامُ الْأَرْبَعَةِ يَكْفِي الْمَسَائِينَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

١١٢٤ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَرِّ الظَّهْرَانِ نَحْنِي الْكَبَاثُ، فَقَالَ: «غَلِيظُكُمْ بِالْأَسْوَدِ مِنْهُ؛ فَإِنَّهُ أَيْطَبُ» فَقَالَ: أَكُنْتُ تَرْعَى الْعَنَمَ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَهَلْ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا رَعَاهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١١٢٥ - وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْكُمَةُ مِنَ الْمَنِّ وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «مَنْ الْمَنِّ الَّذِي أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ».

١١٢٦ - وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَتَى بِطَعَامٍ أَكَلَ مِنْهُ وَبَعَثَ بِقُضْلِهِ إِلَيَّ، وَإِنَّهُ بَعَثَ نَوْمًا بِقُضْعَةٍ لَمْ يَأْكُلْ مِنْهَا شَيْئًا فِيهَا ثَوْمٌ، فَسَأَلْتُهُ: «أَحْرَامٌ هُوَ؟» قَالَ: «لَا، وَلَكِنِّي أَكْرَهُهُ مِنْ أَجْلِ رِيحِهِ» قَالَ: فَإِنِّي أَكْرَهُ مَا كَرِهْتَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

- يأكل في يومًا واحد، والمراد به الطعام القليل، بل المراد بالطعام في هذا الحديث شبعه: يعني أن كفاية الاثنين لا تكون كفاية الاثنين لا تكون كفاية الثلاثة. نعم، شعبة الاثنين كفاية الثلاثة، ويمكن أن يقال: إن كفاية الاثنين يكفي الثلاثة إذا أخلصوا النية، واكلوا باسم الله؛ فإن البركة تنزل عليه مع أن الكفاية متفاوتة، فيكون أقل وأكثر؛ فإنه كلي مشاكك، يصدف عن أقل مراتب الكفاية وأكثرها. قال المصنف: المراد بهذه الأحاديث الخوض على المكارم والتفجع بالكفاية، وليس ثمرات الحصر في المقدار الكفاية، وإنما المراد الموازنة، وأنه ينبغي للاثنين إدخال ثلاث أطعمتهما وإدخال رابع أيضًا بحسب من يحضر، هذا حاصل ما في «المكوكب الدرّي» وهاتين.

أ- قوله: فسأله أحرام هو إلخ: قال في الدرر المختار: «ورد المختار»: ويكره أكل نحو ثوم ويسمى منه: أي كبصل ونحوه فإنه رائحة كريهة لتحديث الصحيح في النهي عن قربان أكل الثوم والبصل المسجد. قال الإمام العيني في شرحه على صحيح البخاري: قلت: علة النهي أذى الملائكة وأذى المسلمين، ولا يخص بمسجده ﷺ بل الكل سواء؛ لرواية مساجدنا بالجمع، خلافاً لمن شبه ويلحق بما نص عليه في الحديث كل ماله رائحة كريهة مأكولاً أو غيره. وإنما خصص الثوم هنا بالذكر، وفي غيره أيضًا بالبصل والكرات؛ لكثرة أكلهم لها، وكذلك أخفى بعضهم بذلك من يفهم بخراً، وبه جرح له رائحة، وكذلك القصاب والسالك والمجذوم والأبرص أولى بالإلحاق.

وَفِي «الْمُتَّقِي عَلَيْهِ» عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ أَكَلَ ثُومًا أَوْ بَصَلًا فَلْيَعْتَزِلْنَا أَوْ قَالَ: فَلْيَعْتَزِلْ» ^(١) مَسْجِدَنَا، وَلْيَقْعُدْ فِي بَيْتِهِ. وَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِقِدْرِ فِيهِ خَضِرَاتٌ مِنْ بُقُولٍ فَوَجَدَ لَهَا رِيحًا، فَقَالَ: «اقْرَبُوهَا إِلَى بَعْضِ أَصْحَابِهِ» وَقَالَ: «كُلْ فَإِنِّي أَنَا جِي مِنْ لَا تُنَاجِي».

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَكْلِ الثُّومِ إِلَّا مَطْبُوحًا. ^(٢)

= وقال سحنون: لا أرى الجمعة عليها، واحتج بالحديث، وألحق بالحديث كل من أدى الناس بلسانه، وبه أفنى ابن عمر، وهو أصل في نفي كل من يتأذى به، ولا يبعد أن يعذر المعذور بأكل ما له ریح كريهة؛ لئلا في «صحيح ابن حبان» عن المغيرة بن شعبة قال: انتهيت إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فوجد مني ريح الثوم، فقال: من أكل الثوم؟ فأخذت يده فأدخلتها، فوجد صدري معصوبا. فقال: إن لك عذرا، وفي رواية الطبراني في «الأوسط»: «اشتكت صدري فأكلته، وفيه فلم يعفني» صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وليقعد في بيته»، صريح في أن أكل هذه الأشياء عذر في التخلف عن الجماعة، وأيضا هنا عثان أدى المسلمين وأذى الملائكة، فبالنظر إلى الأولى يعذر في ترك الجماعة وحضور المسجد، وبالنظر إلى الثانية يعذر في ترك حضور المسجد، ولو كان حده، انتهى ملخصا. أقول: كونه يعذر بذلك ينهي تقيده بما إذا أكل ذلك يعذر أو أكل ناسيا قرب دخول وقت الصلاة؛ لئلا يكون مباشرا لما يقطعه عن الجماعة يصنعه.

(١) قوله: «فليعتزل مسجدنا» قيل: هذا خاص بمسجد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والجمهور على أنه عام في كل المساجد ومعنى «مسجدنا»: يعني مساجد المسلمين، يدل عليه ما ورد في رواية: فإن الملائكة تأتي مما يتأذى منه بني آدم، وهذا يدل على أن علة النهي هو الرائحة الكريهة المؤذية لأهل المسجد من بني آدم والملائكة، وبه استدلل على كراهة كل ما له رائحة كريهة كاللبصل والفجل والكراث ونحو ذلك ومثله شرب الدخان المتداول في هذه الأزمان وتداوله بآلة عامة شعلت الخواص والعوام. واختلفت فيه أقوال الكرام، فمن محرم ومن مباح بلا كراهة، ومن حاكم بالكراهة تحريما أو تنزيها. وقد حقت الأمر فيه في رسالتي «ترويح الجنان بشرح حكم شرب الدخان» فلنراجع. كذا في «التمليق للمسجد» على «موطأ عمدة لمولانا محمد عبد الحفيظ».

(٢) قوله: «إلا مطبوخا» قال في «المرواة»: وهذا الحديث يفيد تقيده ما ورد من الأحاديث المطلقة في النهي.

قَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْمَوْصُوفِ»: إِنَّمَا كَرِهَ ذَلِكَ لِرِيحِهِ، فَإِذَا أَمِئَتْهُ طَبَخًا فَلَا يَأْسُ بِهِ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْعَامَّةِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى.

٤١٢٧ - وَعَنْ أَبِي زِيَادٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنِ الْبَصْلِ، فَقَالَتْ: إِنَّ آخِرَ صَعَامٍ^(١) أَكَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَعَامٌ فِيهِ بَصْلٌ. رَوَاهُ أَبُو ذَاوُدَ.

٤١٢٨ - وَعَنِ الْمُقَدِّمِ بْنِ مَعْدِيكَرَبٍ^(٢) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كَيْلُوا^(٣) طَعَامَكُمْ بِنَارِكَ لَكُمْ فِيهِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٤١٢٩ - وَعَنْ أَنَسٍ بَنِي أَبِي بَكْرٍ^(٤) أَنَّهَا كَانَتْ إِذَا أُتِيَتْ بِثَرِيدٍ أَمَرَتْ بِهِ، فَعُطِّيَ حَتَّى يَذْهَبَ قُوْرُهُ دُخَانِهِ، وَتَقُولُ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «هُوَ^(٥) أَعْظَمُ لِلْبَرَكَةِ». رَوَاهُ الدَّارِيُّ.

(١) قوله: آخر صعام أكله رسول الله ﷺ طعام فيه بصل: أي مطبوخ بشهادة الطعام؛ لأنه الغالب فيه. قال ابن المثلث: قيل: إنما أكل النبي ﷺ ذلك في آخر عمره؛ ليعلم أن النهي للتنزيه لا للتحريم اهـ. وهو قول المظهر. وقال ابن حجر في «شرح الشياخل»: لا ينال به عنه كالثوم والكراث والفجل؛ لأن محلها في الشيء عن أن الأصح أن هذا مكروه ليس بمحرم. وقال الطيبي: قد بين في حديث أبي أيوب على ما سبق أن رسول الله ﷺ كان يكره؛ لأجل ريحه، وما كان مطبوخا، ولا سبه البصل ثم يكن له رائحة. وقال الضحاوي في «شرح الآثار» بعد ما سرد الأحاديث: فهذه الآثار دللت على إباحة أكل نحو البصل والكراث والثوم، مضبوخا كان أو غير مطبوخ، إن قعد في بيته، وكراهة حضور المسجد وريحه موحودة؛ لئلا يؤذي بذلك من يحضره من الملائكة وبني آدم، قال: وبه نأخذ. وهو قول أبو حنيفة وأبي يوسف ومحمد.

(٢) قوله: كيلوا طعامكم بالبخ: قال المظهر: الغرض من كيل الطعام معرفة مقدار ما يستقرض الرجل، ويبيع ويشترى؛ فإنه لو لم يكن لكان ما يبيعه ويشتره مجهولاً، ولا يجوز ذلك، وكذلك لو لم يكل ما ينفق على عبده ربما يكون ناقصاً عن قدر كفايتهم، فيكون التقصير ضرراً عليهم. وقد يكون زائداً على قدر كفايتهم، ولم يعرف ما يدخر لهم النسبة. فأمر رسول الله ﷺ بالكيل؛ ليكونوا على علم ويقين فيما يعملون فمن راعى سنة رسول الله ﷺ يجد بركة عظيمة في الدنيا وأجرًا عظيمًا في الآخرة. كذا في «المعرفة».

(٣) قوله: هو أعظم للبركة، لذلك قال في «رد المحتار»: الأكل أن لا يأكل الطعام حارًا.

٤١٣٠ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ ^(١) إِذَا رَفَعَ مَائِدَتَهُ قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ خَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ، غَيْرَ مَكْفِيٍّ وَلَا مُوَدِّعٍ، وَلَا مُسْتَعْنَى عَنْهُ رَبَّنَا». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٤١٣١ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِذَا فَرَعَ مِنْ طَعَامِهِ قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَضَعَمَنَا وَسَقَانَا وَجَعَلَنَا مُسْلِمِينَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

٤١٣٢ - وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِذَا أَكَلَ أَوْ شَرِبَ قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَ وَسَقَى وَسَوَّغَهُ وَجَعَلَ لَهُ مَخْرَجًا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤١٣٣ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ اللَّهَ لَيَرْضَى عَنِ الْعَبْدِ أَنْ يَأْكُلَ الْأَكْلَةَ فَيَحْمَدَهُ عَلَيْهَا، أَوْ يَشْرَبَ الشَّرْبَةَ فَيَحْمَدَهُ عَلَيْهَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤١٣٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «الطَّاعِمُ ^(٢) الشَّاكِرُ كَالصَّائِمِ الصَّابِرِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَه، وَالدَّارِمِيُّ عَنْ سِنَانِ بْنِ سَنَةَ عَنْ أَبِيهِ.

بَابُ الصِّيَافَةِ

٤١٣٥ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ^(٣) صَيْفَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُوْذِ جَارَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ

(١) قوله: كان إذا رفع مائدته قال: الحمد لله الخ: قال في «العالمكيرية»: وستن الطعام بالبسملة في أوله والحمدلة في آخره، فإن نسي البسملة في أوله، فليقل إذا ذكر: بسم الله على أوله وآخره. كذا في «الاختيار شرح المختار». وإذا قلت: بسم الله فارفع صورك حتى تلقن من معك. كذا في «التارخانية» يبدأ باسم الله تعالى في أوله إن كان الطعام حلالا، وبالحمد لله في آخره كيف ما كان. كذا في «القبية». ولا ينبغي أن يرفع صوته بالحمد لله، إلا أن يكون جلساؤه فرغوا عن الأكل. كذا في «التارخانية».

(٢) قوله: الطاعم الشاكر الخ: قيل: أقل شكره أن يسمي إذا أكل، ويحمد إذا فرغ. كذا في «المرقاة».

(٣) قوله: فليكرم صيفه: قال الجمهور: الصيافة سنة، وليست بواجبة. وقد كانت واجبة ففسخ وجوبها. قاله الطحاوي. =

بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ^(١) خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ» وَفِي رِوَايَةٍ بَدَلُ الْحَجَارِ: «وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤١٣٦ - وَعَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْكُفَيْيِّ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ^(٢) صَيفَهُ، جَائِزَتُهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَالضِّيَافَةُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، فَمَا بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ صَدَقَةٌ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَتَوَيَّ عِنْدَهُ حَتَّى يُحْرِجَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤١٣٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ مِنَ السُّنَّةِ أَنْ يُخْرِجَ^(٣) الرَّجُلَ مَعَ صَيفِهِ إِلَى بَابِ الدَّارِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ.

= وقالوا: وإكرام الضيف بطلاقة الوجه وطيب الكلام، والإكرام ثلاثة أيام، في الأول بمقدوره وميسوره، والباقي بما حضره من غير تكلف؛ لثلاث يثقل عليه وعلى نفسه، وبعد الثلاثة يعد من الصدقة، إن شاء فعل وإلا فلا. وقال الداودي: يزيد في إكرامه على ما كان يفعل في عيانه. قال الكرماني: فإن قلت: ما وجه ذكر هذه الأمور الثلاثة؟ قلت: هذا الكلام من جوامع الكلم؛ لأنها هي الأصول؛ إذ انشأت منها إشارة إلى القولية والأولان إلى الفعلية. الثاني: منها إلى التخليه عن الرذائل، والأول إلى التحلية بالفضائل، يعني من كان له صفة التعظيم لأمر الله لا بد له أن يتصف بالشفقة على خلق الله عز وجل، إما قولاً بالخبر أو سكوتاً عن الشر، وإما فعلاً لما ينفع، أو تركاً لما يضر، «عمدة القاري» و«المرفقة» منقط منها.

(١) قوله: فليقل خيراً أو ليصمت، يعني إذا أراد أن يتكلم، فإن كان ما يتكلم به خيراً يثاب عليه واجباً كان أو مندوباً فليتكلم به، وإن لم يظهر له خيرٌ سوء ظهر أنه حرام أو مكروه أو مباح. قوله: فليصمت عنه، فالتكلام المباح مأمور به، كنه غفافة انجراره إلى الحرام، كذا في «المرفقة».

(٢) قوله: فليكرم صيفه بالخ؛ قال الزرقاني: الأمر بالإكرام للاستحياب عند الجمهور؛ لأن الضيافة من مكارم الأخلاق لا واجبة لقوله: جائزة، والجائزة تفضل وإحسان، هكذا استدلل به الطحاوي وابن بطلان وابن عبد البر. وقال اللبث وأحمد: تحب الضيافة ليلة واحدة؛ للحديث المرفوع: «ليلة الضيف واجبة على كل مسلم». وأجاب الجمهور عن هذا وما أشبهه أن هذا كان في صدر الإسلام حين كانت السروسة واجبة، وبأنه محمول على ضيافة المضطرين. كذا في «التعليق الممجد».

(٣) قوله: يخرج الرجل مع صيفه إلى باب الدار. والظاهر أن هذا من باب زيادة الإكرام. كذا في «المرفقة».

وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» عَنْهُ وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، وَقَالَ: فِي إِسْتِادِهِ ضَعْفٌ، قَالَ عَلِيُّ الْقَارِي: لَكِنَّهُ يَنْجَبِرُ بِتَعَدُّدِ أَسْنَادِهِ مَعَ أَنَّهُ فِي قِصَائِلِ الْأَعْمَالِ، وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ: حَدِيثُ عُقْبَةَ فَخَذُوا مِنْهُمْ حَقَّ الضَّيْفِ، وَمَا أَشْبَهَهُ كَانَ فِي صَدْرِ الْإِسْلَامِ قَسِيخًا.

٤١٣٨ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَيَّرُ أَسْرَعُ إِلَى النَّبِيِّ الَّذِي يُؤْكَلُ فِيهِ مِنَ الشَّفَرَةِ إِلَى سَنَامِ الْبَعِيرِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه.

٤١٣٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ أَوَّلَ لَيْلَةٍ، فَإِذَا هُوَ بِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رضي الله عنهما، فَقَالَ: «مَا أَخْرَجَكُمَا مِنْ بُيُوتِكُمَا هَذِهِ السَّاعَةَ؟» قَالَا: الْجُوعُ، قَالَ: «وَأَنَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَأُخْرِجَنِي الَّذِي أَخْرَجَكُمَا، فُومُوا» فَقَامُوا مَعَهُ، فَأَتَى مَعَهُمَا رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ، فَإِذَا هُوَ لَيْسَ فِي بَيْتِهِ، فَلَمَّا رَأَتْهُ الْمَرْأَةُ قَالَتْ: مَرْحَبًا وَأَهْلَاءَ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيْنَ فُلَانٌ؟» قَالَتْ: ذَهَبَ يَسْتَعِذُّبُ لَنَا مِنَ الْمَاءِ إِذْ جَاءَ الْأَنْصَارِيُّ، فَتَنَظَّرَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَصَاحِبَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، مَا أَحَدُ الْيَوْمِ أَكْرَمَ عَلَى اللَّهِ أَصْيَافًا مِنِّي، قَالَ: فَانْطَلَقَ فَجَاءَهُمْ بِعِدْقٍ فِيهِ بُسْرٌ وَثَمَرٌ وَرَطْبٌ، فَقَالَ: «كُلُوا مِنْ هَذِهِ وَأَخَذَ الْمُدِيَّةَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِيَّاكَ وَالْخُلُوبَ» فَذَبَحَ لَهُمْ فَأَكَلُوا مِنَ الشَّاءِ وَمِنْ ذَلِكَ الْعِدْقِ وَشَرِبُوا، فَلَمَّا أَنْ شَبِعُوا وَرَوُوا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَتُسْأَلَنَّ عَنْ هَذَا النَّعِيمِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، أَخْرَجَكُمُ مِنْ بُيُوتِكُمُ الْجُوعُ، ثُمَّ لَمْ تَرْجِعُوا حَتَّى أَصَابَكُمْ هَذَا النَّعِيمُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤١٤٠ - وَعَنْ أَبِي عَسِيْبٍ رضي الله عنه قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْلًا فَمَرَّ بِي، فَدَعَانِي فَخَرَجْتُ إِلَيْهِ، ثُمَّ مَرَّ بِأَبِي بَكْرٍ فَدَعَاهُ فَخَرَجَ إِلَيْهِ، ثُمَّ مَرَّ بِعُمَرَ فَدَعَاهُ فَخَرَجَ إِلَيْهِ، فَانْطَلَقَ حَتَّى دَخَلَ حَائِظًا لِبَعْضِ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ لِصَاحِبِ الْحَائِظِ: أَطْعَمْنَا بُسْرًا، فَجَاءَ بِعِدْقٍ فَوَضَعَهُ، فَأَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ، ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ بَارِدٍ فَشَرِبَ، فَقَالَ: «لَتُسْأَلَنَّ

عَنْ هَذَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ قَالَ: فَأَخَذَ عُمَرُ الْعِدْقَ، فَضَرَبَ بِهِ الْأَرْضَ حَتَّى تَنَاقَرُ الْبُسْرُ قَبْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَئِنَّا لَمَسْئُولُونَ عَنْ هَذَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ: «نَعَمْ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ خِرْقَةٍ، كَفَّ بِهَا الرَّجُلُ عَوْرَتَهُ أَوْ كِسْرَةٍ سَدَّ بِهَا جَوْعَتَهُ أَوْ حَجَرٍ يَدْخُلُ فِيهِ مِنَ الْحَرِّ وَالْقُرِّ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتَّبَهِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٤١٤١ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَوْ غَيْرِهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَأْذَنَ عَلَى سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، فَقَالَ سَعْدٌ: وَعَلَيْكُمْ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، وَلَمْ يُسْمِعِ النَّبِيَّ ﷺ حَتَّى سَلَّمَ ثَلَاثًا وَرَدَّ عَلَيْهِ سَعْدٌ ثَلَاثًا وَلَمْ يُسْمِعْهُ، فَرَجَعَ النَّبِيُّ ﷺ فَاتَّبَعَهُ سَعْدٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَا أَبِي أَنْتَ وَأُمِّي مَا سَلَّمْتَ تَسْلِيمَةً إِلَّا وَهِيَ بِأَذْيٍ، وَلَقَدْ رَدَدْتُ عَلَيْكَ وَلَمْ أَسْمِعْكَ، أَحَبَبْتُ أَنْ أَسْأَلَكَ مِنْ سَلَامِكَ وَمِنْ الْبَرَكَةِ، ثُمَّ دَخَلُوا الْبَيْتَ، فَقَرَّبَ لَهُ زَبِيئًا فَأَكَلَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا قَرَعَ قَالَ: «كُلْ ظَعَامَكُمْ الْأَبْرَارُ، وَصَلَّتْ عَلَيْكُمْ الْمَلَائِكَةُ، وَأَفْطَرَ عِنْدَكُمْ الصَّائِمُونَ». رَوَاهُ فِي «مَرْجِ السُّنَّةِ».

٤١٤٢ - وَعَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ الْجُسَمِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فَلَمْ يَقْرِئَنِي وَلَمْ يَضْفِئَنِي، ثُمَّ مَرَّ بِي بَعْدَ ذَلِكَ أَقْرَبِيهِ أَمْ أَجْزِيهِ؟ قَالَ: «بَلْ أَقْرَبِيهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٤١٤٣ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِ وَمَثَلُ الْإِيمَانِ كَمَثَلِ الْفَرَسِ فِي آخِيَتِهِ يَحُولُ ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى آخِيَتِهِ، وَإِنَّ الْمُؤْمِنَ يَسْهُو ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى الْإِيمَانِ، فَأَطْعِمُوا ظَعَامَكُمْ الْأَتَقِيَاءَ وَأَوْلُوا مَعْرُوفَكُمْ الْمُؤْمِنِينَ». رَوَاهُ التَّبَهِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْحِلْيَةِ».

٤١٤٤ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ قَصْعَةٌ يُحْمِلُهَا أَرْبَعَةُ رِجَالٍ، يُقَالُ لَهَا: الْغُرَاءُ، فَلَمَّا أَضْحَوْا وَسَجَدُوا الصُّحَى أَتَى بَيْنَكَ الْقَصْعَةَ وَقَدْ ثُرِدَ فِيهَا، فَالتَفُّوا عَلَيْهَا، فَلَمَّا كَثُرُوا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ أَعْرَابِيٌّ: مَا هَذِهِ الْجُلْسَةُ؟ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ جَعَلَنِي عَبْدًا كَرِيمًا وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا عَنِيدًا»، ثُمَّ قَالَ: «كُلُوا مِنْ حَوَائِثِهَا وَذَرُّوْهَا يُبَارِكُ فِيهَا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤١٤٥ - وَعَنْ وَخْشِيِّ بْنِ حَرْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نَأْكُلُ وَلَا نَشْبِعُ، قَالَ: «فَلَعَلَّكُمْ تَفْتَرِقُونَ؟» قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: «فَاجْتَمِعُوا عَلَى طَعَامِكُمْ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ يُبَارِكْ لَكُمْ فِيهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. وَفِي رِوَايَةٍ لِابْنِ مَاجَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُوا جَمِيعًا وَلَا تَفْرُقُوا؛ فَإِنَّ الْبَرَكَةَ مَعَ الْجَمَاعَةِ».

وَقَالَ عَلِيُّ الْقَارِي: وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا﴾ (طه: ٦١) فَمَحْمُولٌ عَلَى الرَّخْصَةِ أَوْ دَفْعًا لِلخُرُوجِ عَلَى الشَّخْصِ إِذَا كَانَ وَحْدَهُ.

٤١٤٦ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وُضِعَتِ الْمَائِدَةُ فَلَا يَقُومُ رَجُلٌ حَتَّى تُرْفَعَ الْمَائِدَةُ، وَلَا يَرْفَعُ يَدَهُ وَإِنْ شَبِعَ حَتَّى يَفْرُعَ الْقَوْمُ وَلْيُعْذِرْ، فَإِنَّ الرَّجُلَ يُجْعَلُ جَلِيسَهُ فَيَقْبِضُ يَدَهُ، وَعَسَى أَنْ يَكُونَ لَهُ فِي الطَّعَامِ حَاجَةٌ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ وَالتَّبَهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٤١٤٧ - وَعَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَكَلَ مَعَ قَوْمٍ كَانَ آخِرُهُمْ أَكْلًا. رَوَاهُ التَّبَهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٤١٤٨ - وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِطَعَامٍ فَعَرَضَ عَلَيْنَا، فَقُلْنَا: لَا نَشْتَهِيهِ، فَقَالَ: «لَا تَجْمَعْنَ جُوعًا وَكَذِبًا». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ.

بَابُ أَكْلِ الْمُضْطَرِّ

وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ
الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ ۚ لَعَنَ اللَّهُ فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا
إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ۝﴾ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ
فِي مَخْصَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ۝﴾
(المائدة: ١٧٣)

١١٤٩ - وَعَنْ وَاكِدِ اللَّيْثِيِّ رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نَكُونُ بِأَرْضٍ
فَمُتَصِفَاتُهَا بِهَا الْمَخْصَصَةُ فَهَلْ يَحِلُّ لَنَا الْمَيْتَةُ؟ قَالَ: «مَا لَمْ تَضْطَهِحُوا أَوْ تَغْتَبِقُوا أَوْ
تَحْتَفِقُوا بِهَا بَقْلًا، فَشَأْنُكُمْ بِهَا» مَعْنَاهُ: إِذَا لَمْ تَحْجِدُوا صَبُوحًا أَوْ غُبُوقًا وَلَمْ تَحْجِدُوا بِقُلَّةٍ
ثَاكُلُونَهَا حَلَّتْ لَكُمْ الْمَيْتَةُ. رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ.

فِيهِ دَلِيلُنَا عَلَى الْأَمْرِ الَّذِي يُبَيِّحُ لَهُ الْمَيْتَةُ هُوَ الْإِضْطَرَارُّ، وَلَا يَتَحَقَّقُ ذَلِكَ مَعَ مَا
يَتَّبَعُ بِهِ مِنَ الْغُبُوقِ وَالصُّبُوحِ فَيُنْسِكُ الرَّمَقُ. وَأُورِدَ «صَاحِبُ الْمَشْكَاةِ» فِي هَذَا الْبَابِ
حَدِيثُ أَبِي دَاوُدَ لِإِثْبَاتِ مَذْهَبِهِمْ وَأَرَادَ أَنَّ الْإِضْطَرَارَّ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى خَوْفِ الْهَلَاكِ كَمَا
كَانَ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْحَدِيثَ قَدْ ثَبَتَ فِيهِ أَنَّ خَوْفَ الْهَلَاكِ لَيْسَ بِمَنْطِقٍ لِلْجُلِّ
الْمَيْتَةِ، كَيْفَ وَالْمَرْءُ لَيْسَ بَعْدَ اغْتِيَابِ الْقُدَحِ وَاضْطِجَاعِهِ مِمَّا يُخَافُ عَلَيْهِ الْهَلَاكُ،
قُلْنَا: فَالْجَوَابُ عَنْهُ: أَنَّ الْقُدَحَ كَانَ لِكُلِّ أَهْلِ الْبَيْتِ جَمِيعًا لَا قَدَحًا قَدَحًا لِكُلِّ أَحَدٍ، فَإِنَّ
بَعْدَ الْقُدَحَيْنِ فِي يَوْمٍ لَا حَاجَةَ فِي الطَّعَامِ، فَضَلًا عَنْ الْإِضْطَرَارِّ.

(١) قوله: وأورد صاحب «المشكاة» في هذا الباب حديث أبي داود الخ: هذا الحديث هو الذي رواه أبو داود عن
الجميع العامري: أنه أنى النبي ﷺ فقال: ما يحل لنا من الميتة؟ قال: ما طعامكم؟ قلنا: نغنيق ونضطبح. قال أبو
نعيم: فشره لي عفة قدح غدوة وقدح عشية، قال: ذلك وأبي الجوع، فأحل هم الميتة على هذه الحال.

بَابُ الْأَشْرِيَّةِ

٤١٥٠ - عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَنَفَّسُ^(١) فِي الشَّرْبِ ثَلَاثًا. مُتَقَوِّ عَلَيْهِ. وَزَادَ مُسْلِمٌ فِي رِوَايَةٍ: وَيَقُولُ: إِنَّهُ أَرَوَى وَأَبْرَأُ وَأَمْرَأُ.

= وقد تمسك الشافعي بهذا حديث، وقال: يجوز تناول الميتة مع أدنى شبع، والتناول منه عند الاضطرار إلى حد الشبع. وقد خالف على هذا حديث الدارمي الذي يليه في «المشكاة». وذكرناه في هذا الكتاب؛ لأن في حديث الدارمي الأمر الذي يبيح له الميتة هو الاضطرار، ولا يتحقق ذلك مع ما يتبلغ به من الغبوق والصبح، فيمسك الرمق، فالوجه أن يقال: الاغتياق بقدرح والاصطباح بآخر كأننا على سبيل الاشتراك بين القوم كلهم. ومن الدليل عليه قول السائل: «ما يحل لنا» كأنه كان وافد قوم، فلم يسأل نفسه خاصة، وكذا قول النبي ﷺ: «ما طعماكم؟» فلما تبين له أن القوم مضطرون إلى أكل الميتة؛ لعدم الخنى في إمساك الرمق بها وصفه من الطعام، أباح لهم تناول الميتة على تلك الحالة، هذا وجه التوفيق بين الحديثين.

قال الخطابي: القدرح من اللبن بالغدوة والقدرح بالنعشي يمسك الرمق، ويقيم النفس، وإن كان لا يشبع الشبع التام. وقد أباح الله تعالى مع ذلك تناول الميتة، وكان دلالته أن تناول الميتة مباح إلى أن تأخذ من القوت الشبع، وإلى هذا ذهب مالك وأحمد، وهو أحد قولي الشافعي. وقال أبو حنيفة: لا يجوز أن يتناول منه إلا قدر ما يمسك به رمقه، وهو القول الآخر للشافعي اهـ. وأغرب في قوله: وإن كان لا يشبع الشبع التام، حيث يشعر بأن أكل الميتة يحل مع الشبع إذا لم يكن تاماً، ولا أشن أحداً قال به. وأما قوله: وقد أباح الله تعالى مع ذلك تناول الميتة، فإن أراد به أنه مع ما ذكر من الحال فممنوع؛ إذ لا دلالة للآية على ذلك، وإن أراد به أنه مع الحديث المذكور، فقد علمت أنه معارض بالحديث الذي يليه، ومحتمل للتأويل كما سبق، ومع الاحتمال لا يتم الاستدلال، لا سيما مع وجود المعارض على أن القاعدة ترجيح المحرم على المبيح احتياطاً. أخذته من «المعرفة».

(١) قوله: يتنفس في الشرب ثلاثاً. أي يتنفس في أثناء شربه ثلاثاً. قال البهوي في «شرح السنة»: المراد من هذا الحديث أن يشرب ثلاثاً، كل ذلك بين الإناء عن فمه، فيتنفس ثم يعود، والخبر المروي أنه نهى عن التنفس في الإناء هو أن يتنفس في الإناء من غير أن يبينه عن فيه. قال القاضي: الشرب بثلاث دفعات أقمع لنعطش وأقوى على الهضم. وأقل أكثر في برد السعدة وضعف الأعصاب. قال ابن حجر في «شرح الشانل»: «ورود بسند حسن أنه ﷺ كان يشرب في ثلاثة أنفاس إذا أدنى الإناء إلى فيه سُمي الله، وإذا أخره حمد الله يفعل ذلك ثلاثاً. انتفطه من «المعرفة». وقد في «المعكبرية»: ولا يشرب بنفس واحد.

٤١٥١ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَشْرَبُوا وَاحِدًا كُشْرِبَ الْبَعِيرِ وَلَحْنِ اشْرَبُوا مَشَى وَثَلَاثَ، وَسَمُوا إِذَا أَنْتُمْ شَرِبْتُمْ، وَاحْمَدُوا إِذَا أَنْتُمْ رَفَعْتُمْ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٤١٥٢ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُتَنَفَّسَ فِي الْإِنَاءِ أَوْ يُنْفَخَ فِيهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

٤١٥٣ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ التَّنْفُخِ فِي الشَّرْبِ، فَقَالَ رَجُلٌ: الْقَدَاءُ أَرَاهَا فِي الْإِنَاءِ، قَالَ: أَهْرِقْهَا، قَالَ: فَإِنِّي لَا أَرَوِي مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ، قَالَ: «فَأَبِنِ الْقَدَحَ عَنْ فَيْكَ، ثُمَّ تَنَفَّسْ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ.

٤١٥٤ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الشَّرْبِ مِنْ ثُلُمَةِ الْقَدَحِ، وَأَنْ يُنْفَخَ فِي الشَّرَابِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤١٥٥ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الشَّرْبِ مِنْ فِي السَّقَاءِ مُتَمَقِّقًا عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهَا عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ اخْتِنَاثِ الْأَسْقِيَةِ، زَادَ فِي رِوَايَةٍ: وَاخْتِنَاثُهَا أَنْ يُقْلَبَ رَأْسُهَا ثُمَّ يُشْرَبَ مِنْهُ.

١٠٠ قوله: أو ينفخ فيه: قال في «المراقبة»: إن كان المنفخ للبرد فليصبر، وإن كان للتدفيد فليعطه بخلال ونحوه لا بالأصبع؛ لأنه ينهر الطبع منه أو ليرق الماء انتهى. وقال في رد المحتار: كتاب الحظر والإباحة. وعن الثاني أنه لا يكره المنفخ في الطعام إلا بآلة صوت نحو أف، وهو يحمل النهي.

١٠١ قوله: نهى رسول الله ﷺ عن الشرب من بي المستحية: قال المظهر: وذلك أن جريان الماء دفعه والصبوبه في المعدة مضرها. وقد أمر النبي ﷺ بالندفات كما سبق. ولأن العبث مذموم. ولا يمكن مصر الماء عند شربه من قم السقاء، فقد روى البيهقي عن أنس مرفوعاً: «مصوا الماء مصاً ولا تعبوه عباً». قاله في «المراقبة». ودخل في «الأكبرية»: ولا يشرب من قم السقاء والقرية؛ لأنه لا يخلو عن أن يدخل حلقه ما يضره. كذا في «الغنية».

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ عَنْ كُبَيْشَةَ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَشَرِبَ مِنْ فِي قُرْبَةٍ مُعَلَّقَةٍ قَائِمًا، فَقُمْتُ إِلَى فِيهَا فَقَطَعْتُهُ. قُلْنَا: هَذَا الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ عَنْ قِمِ السَّقَاءِ لَيْسَ لِلتَّخْرِيمِ، بَلْ لِلتَّزْيِينِ، وَالْفِعْلُ لِبَيَانِ الْحَوَازِ.

٤١٥٦ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ ﷺ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَشْرَبُ قَائِمًا وَقَاعِدًا. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلدَّارِمِيِّ وَابْنِ مَاجَهَ وَالتِّرْمِذِيُّ عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: كُنَّا نَأْكُلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَنَحْنُ نَمْشِي وَنَشْرَبُ وَنَحْنُ قِيَامٌ. وَرَوَى مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ كَانَا لَا يَرَيَانِ يَشْرَبُ الْإِنْسَانُ وَهُوَ قَائِمٌ بَأْسًا.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنْ خُبَيْرِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَعُثْمَانُ بْنُ عَمَّانَ وَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ كَانُوا يَشْرَبُونَ قِيَامًا. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَبِهَذَا نَأْخُذُ لَا تَرَى^(١) بِالشُّرْبِ قَائِمًا بَأْسًا، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْعَامَةِ مِنْ قُلَهَائِنَا.

٤١٥٧ - وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى أَنْ يَشْرَبَ الرَّجُلُ قَائِمًا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: «أَنَّ ابْنَ هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَشْرَبَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمْ قَائِمًا قَمَنْ نَسِي قَلْبِيسَتَقِي».

ذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ وَغَيْرُهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لِأَمْرِ طَبِيعِيٍّ، فَإِنَّ فِي الشُّرْبِ وَالْأَكْلِ قَائِمًا آفَاتٍ، لَا لِأَمْرِ شَرْعِيٍّ. وَرَوَى هُوَ عَنْ الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا أَكْرَهُ الشُّرْبَ قَائِمًا؛ لِأَنَّهُ دَاءٌ.

(١) قوله: كنا نأكل على عهد رسول الله ﷺ ونحن نمشي إلخ: قال في «الكوكب الدرري»: إن النهي في هذين لما لم يكن شرعيًا، وإنما هو لحفظ صحته الحاصلة لا يكون أنما بارتكاب ما ذكر، وبينه النبي ﷺ بفعله وتقريره.

(٢) قوله: لا ترى بالشرب قائما بأسا: لذلك قال في «العالمكية»: ولا بأس بالشرب قائما، وإن شئت زيادة تفصيل في هذا المقام والتوفيق بين الأدلة، فارجع إلى «رد المحتار» كتاب الطهارة.

٤١٥٨ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم بِدَلْوٍ مِنْ زَمْزَمَ، فَشَرِبَ وَهُوَ قَائِمٌ ^(١). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه أَنَّهُ صَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ قَعَدَ فِي حَوَائِجِ النَّاسِ فِي رَحْبَةِ الْكُوفَةِ حَتَّى خَضِرَتْ صَلَاةُ الْعَصْرِ، ثُمَّ أَتَى بِمَاءٍ فَشَرِبَ وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، وَذَكَرَ رَأْسَهُ وَرِجْلَيْهِ، ثُمَّ قَامَ فَشَرِبَ فَضَلَّهُ وَهُوَ قَائِمٌ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ نَاسًا يَكْغَرُوهُنَّ الشُّرْبَ قِيَامًا، وَإِنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم صَنَعَ مِثْلَ مَا صَنَعْتُ.

٤١٥٩ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم دَخَلَ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَمَعَهُ صَاحِبٌ لَهُ، فَسَلَّمَ فَرَدَّ الرَّجُلُ وَهُوَ يَحُولُ الْمَاءَ فِي حَائِطٍ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «إِنْ كَانَ عِنْدَكَ مَاءٌ بَاتَ فِي شَتَّى وَلَا كَرَعْنَا، فَقَالَ: عِنْدِي مَاءٌ بَاتَ فِي شَرْ فَانْطَلِقُ إِلَى الْعَرِيشِ، فَسَكَبَ ^(٢) فِي قَدَحٍ مَاءً، ثُمَّ حَلَبَ عَلَيْهِ مِنْ دَاخِلٍ، فَشَرِبَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم، ثُمَّ أَعَادَ فَشَرِبَ الرَّجُلُ الَّذِي جَاءَ مَعَهُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

وَرَوَى ابْنُ مَاجَه عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: مَرَرْنَا عَلَى بَرْكَةٍ فَجَعَلْنَا نَكْرَعُ فِيهَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَا تَكْرَعُوا، وَلَكِنْ اغْسِلُوا أَيْدِيَكُمْ ثُمَّ اشْرَبُوا فِيهَا؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِنَاءٍ أَطْيَبَ مِنَ الْمَيْدِ».

قَالَ فِي «فَتْحِ الْبَارِيِّ»: النَّهْيُ مِنْهُ لِلتَّخَرُّبِ، وَالْفِعْلُ لِتَيَانِ الْجَوَازِ، أَوْ قِصَّةُ جَابِرٍ قَبْلَ النَّهْيِ أَوْ النَّهْيُ فِي غَيْرِ حَالِ الصَّرُورَةِ، وَالْفِعْلُ كَانَ لِنَصْرُورَةٍ.

(١) قوله: شرب وهو قائم. وقال في رد المحتار: نقلا عن «السراج»: ولا يستحب الشرب قائما إلا في هذين الموضعين، أي ماء زمزم وفضل الوضوء. اهـ. وفي شرح «الفداية» لابن القيم: ومن الأدب أن يشرب فصل ماء وضوئه مستقبلا قائما، وإن شاء قاعدا.

(٢) قوله: فسكب في قدح ماء ثم حلب عليه إلخ: فيه أنه لا بأس بطلب الماء البارد في سموم الحر، وفيه جواز خلط اللبن بالماء عند الشرب، ولا يجوز عند البيع. كذا في «عمدة القاري».

٤١٦٠ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: حُلِيَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَاةٌ دَاجِنٌ، وَشِيبَ لَبَنُهَا بِمَاءٍ مِنَ الْبُئْرِ الَّتِي فِي دَارِ أَنَسٍ، فَأَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْقَدَحَ فَشَرِبَ مِنْهُ، وَعَلَى بَسَارِهِ أَبُو بَكْرٍ وَعَنْ يَمِينِهِ أَغْرَابِيُّ، فَقَالَ عُمَرُ: أَعْطِ أَبَا بَكْرٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَعْطَى الْأَغْرَابِيَّ الَّذِي عَلَى يَمِينِهِ، ثُمَّ قَالَ: «الْأَيْمَنُ» ^(١) فَالْأَيْمَنُ. ^(٢) وَفِي رِوَايَةٍ: «الْأَيْمَنُونَ الْأَيْمَنُونَ أَلَا فَيَمِّنُوا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

قَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْمَوْطَأِ» وَبِهِ نَأْخُذُ.

٤١٦١ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِقَدَحٍ فَشَرِبَ مِنْهُ، وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ أَصْغَرَ الْقَوْمِ وَالْأَشْيَاخَ عَنْ بَسَارِهِ، فَقَالَ: «يَا غُلَامُ، أَتَأْذُنُ لِي أَنْ أُعْطِيَهُ الْأَشْيَاخَ؟» فَقَالَ: مَا كُنْتُ لِأَوْثَرٍ ^(٣) بِمُضِلِّي مِنْكَ أَحَدًا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤١٦٢ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الَّذِي» ^(٤) يَشْرَبُ فِي إِنَاءٍ الْفِضَّةِ، إِنَّمَا يَخْرُجُ فِي بَطْنِهِ نَارٌ جَهَنَّمَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: الأيمن للأيمن: قال الزرقاني: قال أنس: هو ستة أي تقدمه الأيمن، وإن كان مفضولاً ولم يخالف في ذلك إلا ابن حزم، فقال: لا يجوز تقدمه غير الأيمن إلا بإذنه. كذا في «التعليق الممجد». وقال في «فتح الباري»: هذا مستحب عند الجمهور. وقال ابن حزم: يجب.

(٢) قوله: ما كنت لأؤثر بفضلي منك أحداً: قال في «المرقاة»: اتفقوا على أن لا يؤثر في القرب الدينية والطاعات، وإنما الإتيان ما كان حظوظ النفس، فيكره أن يؤثر غير موضعه من الصف الأول مثلاً، وفيه أن من سبق إلى موضع مباح أو من مجلس العالم الكبير فهو أحق به ممن يجيء بعده. وقال النووي: الإتيان في القرب مكروه، وفي حظوظ النفس مستحب.

(٣) قوله: الذي يسرب في آنية الفضة إلخ: قال النووي: أجمعوا على تحريم الأكل والشرب في إناء الذهب والفضة على الرجل والمرأة، ولم يخالف في ذلك أحد، فيحرم استعمالها في الأكل والشرب والطهارة والأكل بالمعلقة من أحدهما، والتجمر بمجرته والبول في الإناء وسائر استعمالها، سواء كان صغيراً أو كبيراً. قالوا: وإن ابتلي بطعام فيها فليخرجها إلى إناء آخر من غيرهما، وإن ابتلي بالدهن في قارورة فضة فليصبه في يده اليسرى، ثم يصبه في اليمنى. =

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «أَنَّ الَّذِي يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ فِي آيَةِ الْفِضَّةِ وَالذَّهَبِ».

٤١٦٣ - وَعَنْ حَدِيثَةٍ ١٠٠ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَلْبَسُوا الْحَرِيرَ وَلَا الدِّبَاجَ، وَلَا تَشْرَبُوا فِي آيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَلَا تَأْكُلُوا فِي صِحَافِهَا؛ فَإِنَّهَا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَنَا فِي الْآخِرَةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤١٦٤ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ ١٠٠ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ شَرِبَ» فِي إِنَاءٍ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ أَوْ إِنَاءٍ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّمَا يُجْرَجُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ». رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ.

١٠٠ ويستعمله، ويجرم تزيين البيوت واخوانيت وغيرهما بأوانيها. قاله في «المراقبة». كذا في «اغذية». وقال قاضي خن: يكره الأكل والشرب والادهان في آنية الذهب والفضة، وكذا المجامر والمكاحل والمداخن، وكذا الاحتفال بميل الذهب والفضة، والنساء فيها سوى الخن من الأكل والشرب والادهان من الذهب والفضة والتعبود بمنزلة الرجال، ولا رخصة للرجال فيها يتخذ من الذهب أو كان مفضّصاً أو مذهباً ما خلا الختم من انفضة وحلية السيف والسلاح الرخصة جاءت فيها، انتهى. وقال في «الهداية»: قال في «الجامع الصغير»: يكره، ومراده التحريم.

١٠٠ قوله: لا تلبسوا الحرير ولا الدباج: قال في «المراقبة»: واستثنى من الحرير قدر أربعة أصابع في أطراف الثوب على ما هو المتعارف، والمخلوط به إن كان لحمته من غيره وسداه من الحرير فمباح، وعكسه لا، إلا في الحرب عقد يباح الحرير، لعملة الحكاك وبكثرة القمل اهـ. كذا في «الهداية».

١٠٠ قوله: من شرب في إناء ذهب أو فضة أو إناء فيه شيء، من ذلك إلخ. قال أبو يومسف: يكره كراعه تحريمية السرر والكراسي إذا كانت مفضضة أو مذهبة، وكذا السرج إذا كان مفضضاً أو مذهباً، وكذا النجاء والركاب وغيرها؛ لأن الأبخار مطلقة، وهذا حديث الدارقطني مؤيد، ولأن من استعمل إناء كان مستعملاً لكل جزء منه. وبه قالت الثلاثة، أي الشافعي ومالك وأحمد ١٠٠. وقال أبو حنيفة: يجوز الشرب في الإناء المفضض والركوب في السرج المفضض والجلوس على الكرسي المفضض والسرير المفضض إذا كان بقي موضع انفضة، معناه أنه لا بأس بالشرب في الأنية المفضضة والمذهبة إذا وضع فيه على العود، وفي الكرسي والسرير يقعد على العود والخشب دون الذهب والفضة.

ولأي حنيفة ما روي عن أس ١٠٠: أن قدح النبي ﷺ انكسر فاتخذ مكان الشعب سلسلة من فضة، رواه البخاري.

ولأحمد عن عاصم الأحول قال: رأيت عند أس ١٠٠ قدح النبي ﷺ فيه صبة فضة، وإن التفضيض ونحوه نبيع، -

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ قَدَحَ النَّبِيِّ ﷺ انْكَسَرَ. فَاتَّخَذَ مَكَانَ الشَّعْبِ سِلْسِلَةً مِنْ قِصَّةٍ. وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ قَالَ: رَأَيْتُ عِنْدَ أَنَسٍ رضي الله عنه قَدَحَ النَّبِيِّ ﷺ فِيهِ ضَبَّةٌ قِصَّةٌ.

١١٦٥ - وَعَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَ أَحَبَّ الشَّرَابِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْحَلْوُ الْبَارِدُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

١١٦٦ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُسْتَعْدِبُ لَهُ الْمَاءَ مِنْ بُيُوتِ السُّقْيَا قَبْلَ: هِيَ عَيْنٌ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَدِينَةِ يَوْمَانِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

١١٦٧ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيهِ وَأَطْعِمْنَا خَيْرًا مِنْهُ، وَإِذَا سَقَى لَبَنًا فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيهِ وَزِدْنَا مِنْهُ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ يُجْزَى مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ إِلَّا اللَّبَنُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

بَابُ التَّقْيِيعِ وَالْأَنْبِذَةِ

١١٦٨ - عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: لَقَدْ سَقَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ بِقَدَحِي هَذَا الشَّرَابَ كُلَّهُ الْعَلَّ وَالشَّبِيدَ وَالْمَاءَ وَاللَّبَنَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

- ولا معتبر بالتواضع، فلا يكره كلبية المكشوفة باخريه، والعلم في الثوب، ومسهار الذهب في الفرس. وقال المزيلمي: روي أن هذه المائدة وقعت في مجلس أبي جعفر الدوانيقي، وأبو حنيفة وأئمة عصره حاضرون، فقالت الأئمة: يكره، وأبو حنيفة: لا، ساكت، فقبل له: ما تقول؟ فقال: إن وضع فاء في موضع الفضة يكره وإلا فلا. فقبيل له: من أين ذلك؟ فقال: أرايت لو كان في إصبعه خاتم فشرّب من كفه، أكره ذلك؟ فوقف الكل، وتعجب أبو جعفر من جوابه، انتهى. وقول محمد يروي مع أبي حنيفة، ويروي مع أبي يوسف. هذا حاصل ما في «قاضي خان» و«ورد المختار» وال«بناية» وال«هداية».

١١ قوله: والشبید، قال في «المراقبة»: وهذا الشبید له منفعة عظيمة في زيادة القوة. قال ميرزا: وهو حلال اتفاق ما دام حلوا ولم ينته إلى حد الإسكارة لقوله ﷺ: «كل مسكر حرام».

٤١٦٩ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كُنَّا نُنْبِذُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سِقَاءٍ يُوَكَّلُ أَغْلَاهُ وَلَهُ غَزْلَاءُ، فَنَبِذُهُ غُدْوَةً فَيَشْرَبُهُ عِشَاءً وَنُنْبِذُهُ عِشَاءً فَيَشْرَبُهُ غُدْوَةً. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤١٧٠ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُنْبِذُ لَهُ أَوَّلَ اللَّيْلِ فَيَشْرَبُهُ ^(١) إِذَا أَصْبَحَ يَوْمَهُ ذَلِكَ وَاللَّيْلَةَ الَّتِي تَجِيءُ وَالْغَدَ وَاللَّيْلَةَ الْآخَرَى وَالْغَدَ إِلَى الْعَصْرِ، فَإِنْ ^(٢) بَقِيَ شَيْءٌ سَقَاهُ الْخَادِمُ أَوْ أَمَرَ بِهِ فَصَبَّ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤١٧١ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُدَّاءِ وَالْحَتَمِ وَالْمُرَقَّتِ وَالنَّقِيرِ وَأَمَرَ أَنْ يُنْبَذَ فِي أَسْقِيَةِ الْأُذَى. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْمُبَحَّارِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحَرِّ

(١) قوله: كنا ننبذ لرسول الله ﷺ قال النووي: فيه دلالة على جواز الانتباز وجواز شرب النبيذ ما دام حلوا لم يتغير ولم يغل، وهذا جائز بإجماع الأمة.

(٢) قوله: فيشربه إذا أصبح يومه ذلك إلخ: قال النووي: وأما قوله في حديث عائشة المتقدم: «نبذه غدوة فيشربه عشاء إلخ» فليس بخالف لحديث ابن عباس هذا في الشرب إلى ثلاث؛ لأن الشرب في يوم لا يمنع الزيادة. وقال بعضهم: لعل حديث عائشة كان زمن الحر حيث يخشى فساد في الزيادة على يوم، وحديث ابن عباس في زمن يؤمن فيه التغير قبل الثلاث. وقيل: حديث عائشة محمول على نبيذ نيل يفرغ في يومه، وحديث ابن عباس في كثير لا يفرغ فيه.

(٣) قوله: فإن بقي شيء سقاه الخادم أو أمر به فصب: قال النووي: وأما سقيه الخادم بعد الثلاث وصبه فلأنه لا يؤمن بعد الثلاث بتغيره، وكان النبي ﷺ يتنزه عنه بعد الثلاث، وقوله: سقاه الخادم وصبه، معناه تارة يسقيه الخادم وتارة يصبه، وذلك الاختلاف لاختلاف حال النبيذ، فإن كان لم يظهر فيه تغير ونحوه من مبادئ الإسكار سقاه الخادم، ولا يريقه؛ لأنه حال مجرم وضاعته، ويترك شرابه تنزهاً، وإن كان قد ظهر فيه شيء من مبادئ الإسكار والتغير أراقه؛ لأنه إذا أسكر صار حراماً ونجساً فيراق، ولا يسقيه الخادم؛ لأن المسكر لا يجوز سقيه الخادم، كما لا يجوز شرابه، وأما شرابه ﷺ قبل الثلاث فكان حيث لا تغير ولا مبادي تغير ولا شك أصلاً.

(٤) قوله: إن رسول الله ﷺ نهى عن المداء إلخ: وكان ذلك في أول الإسلام خوفاً من أن يصير مسكراً، ولا يعلم به؛ فلما طال الزمان، وعلم حرمة السكر واشتهرت، أبيح الانتباز في كل وعاء. كذا في «المرقاة».

الْأَخْضَرِ قُلْتُ: أَشْرَبُ فِي الْأَبْيَضِ؟ قَالَ: «لَا».

وَرَوَى مُسْلِمٌ عَنْ بُرَيْدَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «نَهَيْتُكُمْ عَنِ الطَّرُوفِ، وَإِنَّ الطَّرُوفَ أَوْ ظَرْفًا لَا يَحِلُّ شَيْئًا وَلَا يُحَرِّمُهُ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ».

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: قَالَ: «نَهَيْتُكُمْ عَنِ الْأَشْرِبَةِ فِي طُرُوفِ الْأَذْمِ قَاشَرَبُوا^(١) فِي كُلِّ وَغَاءٍ غَيْرَ أَنْ لَا تَكْثُرُوا مُسْكِرًا». قَالَ عَلِيُّ الْقَارِي: وَهُوَ مِنْ بَدِيعِ الْأَحَادِيثِ حَيْثُ جَمَعَ بَيْنَ النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ.

٤١٧٢ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ^(٢) يُنْتَبَذُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سِقَاءٍ فَإِذَا لَمْ يَجِدُوا سِقَاءً نُبِذَ لَهُ فِي تَوْرٍ مِنْ حِجَارَةٍ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤١٧٣ - وَعَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَيْشَرَيْنِ^(٣) نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي الْخَمْرَ يُسَمُّونَهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةٍ.

(١) قوله: قَاشَرَبُوا في كل وعاء إلخ: لذلك قال في «الدر المختار»: وحل الانتباز اخذ التبيذ في الدباء، جمع الدبابة وهو القرع، والختم: جرة خضراء، والمزفت: المطلي بالزفت، أي القير، والتفير: الخشبة المنقورة، وما ورد من النهي نسخ.

(٢) قوله: كَانَ يَنْبَذُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ في تور من حجارة: قال النووي: فيه التصريح بنسخ النهي عن الانتباز في أوعية الكثيفة كاللدباء والختم والتفير وغيرها؛ لأن تور الحجارة أكثف من هذه كلها وأولى بالنهي منها، فلما ثبت أنه ﷺ انتبذ له فيه، دل على النسخ، وهو موافق للحديث برودة الذي مضى: «كنت نهيتكم عن الأوعية فانتبذوا، واجتنبوا كل مسكر».

(٣) قوله: لَيْشَرَيْنِ نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي الْخَمْرَ يُسَمُّونَهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا: اعلم أن جميع ما يستخرج منه الأربعة أربعة: العنب والتمر والزبيب والخبوب والحنطة والشعير والذرة، ثم الباء المستخرج منها حالتان: نبي ومطبوخ، والمطبوخ قد يطبخ حتى يبقى ثلثه. وقد يطبخ حتى يبقى ثلثاه. وقد يطبخ حتى يبقى نصفه، والحرام من الأربعة أيضًا أربعة، والحلال أيضًا أربعة، كما في «الدرر». فحكم الأربعة الأربعة التي هي حلال إذا غلت واشتدت أن القليل أي القندر غير المسكر منها حلال إذا كان بقصد التقوي على العبادة، وحرام بقصد التلهي. والكثير: أي القندر المسكر منها حرام، هذا مذهب أبي حنيفة، وهو قول أبي يوسف. وأما الشافعي وأحمد ومالك ومحمد بن حسن، فذهبوا إلى أن المسكر الهانع =

بَابُ تَغْطِيَةِ الْأَوَانِي وَغَيْرِهَا

١٧٤- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ جُنْحُ اللَّيْلِ أَوْ أُمْسِيَّتُمْ فَكُفُّوا^(١) صِبْيَانَكُمْ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْتَشِرُ حِينَئِذٍ، فَإِذَا ذَهَبَ سَاعَةٌ مِنَ اللَّيْلِ فَخَلُّوهُمْ وَأَغْلِقُوا الْأَبْوَابَ، وَاذْكُرُوا^(٢) اسْمَ اللَّهِ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَفْتَحُ بَابًا مُغْلَقًا، وَأَوْكُوا قِرْبَكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ وَخَمَرُوا آيَتَكُمْ، وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ وَلَوْ أَنْ تَعْرَضُوا عَلَيْهَا شَيْئًا، وَأَظْفِقُوا مَصَابِيحَكُمْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةِ لِلْبُخَارِيِّ: قَالَ: «خَمَرُوا الْآيَةَ وَأَوْكُوا الْأَسْقِيَّةَ وَأَجِفُّوا الْأَبْوَابَ وَاكْفُوا صِبْيَانَكُمْ عِنْدَ الْعِشَاءِ فَإِنَّ لِلْجِنِّ انْتِشَارًا وَخَطْفَةً وَأَظْفِقُوا الْمَصَابِيحَ عِنْدَ الرُّقَادِ، فَإِنَّ^(٣) الْفُؤَيْسِقَةَ رُبَّمَا اجْتَرَّتِ الْقَتِيلَةَ فَأَحْرَقَتْ أَهْلَ الْبَيْتِ».

= من كل شيء، يحرم قلبه وكثيره، أسكر أم لم يسكر، وأفنى أرباب الفتوى منا يقول محمد بن حسن. فالمراد الأشربة الأربعة التي هي حلال عند الشيعة إذا غلت واشتدت، وإلا فلا تحرم كغيرها اتفاقاً. قلت: ليس في هذا الحديث حجة على أبي حنيفة؛ لأنه لم يسم الخمر بغير اسمها، وهو يقول بمثل ما قال ابن مسعود ووكيع وسفيان الثوري والأوزاعي وغيرهم. وقد تقدم تفصيله مع دلائله في «باب بيان الخمر ووعيد شاربيها»، فإن شئت فارجع إليه، بل المراد بهذا الحديث ما يسميه الناس الخمر بغير اسمها، كالشربة المقرح وعرق النشاط وشراب الصالحين، ويؤمنون أنها غير محرمة، وهم فيه كاذبون؛ لأنه كل مسكر حرام، فالمندار على حرمة المسكر، فلا ينفع تسميته بغير اسمها.

١. قوله: فكفوا صبيانكم إلخ: قال في «المسوى»: وعلى هذا عمل أهل العلم، انتهى. وقال في «المرقاة»: قال القرطبي: جميع أواخر هذا الباب من باب الإرشاد إلى المصلحة، وبمقتل أن تكون للندب، لا سيما فيمن ينوي امتثال الأمر، والإخلاص مقيد بالليل، والأصل في جميع ذلك يرجع إلى الشيطان؛ فإنه هو الذي يسوق الفارة إلى الإحراق.

٢. قوله: واذكروا اسم الله: قال النووي: فيه جل من أنواع الخير والآداب الجامعة جامعها تسمية الله تعالى في كل حركة وسكون؛ لتحقيق السلامة من الآفات الدنيوية والأخروية. كذا في «المرقاة».

٣. قوله: فإن الفويسقة ربما اجتربت الفتنة فأحرقت أهل البيت: قال النووي: هذا عام يدخل فيه السراج وغيره، وأما القناديل المعلقة، فإن خيف بسببها حريق دخلت في ذلك، وإلا فلا بأس؛ لانتهاء العلة. كذا في «المرقاة».

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: قَالَ: «عَظُّوا الْإِنَاءَ وَأَوْكُوا السَّقَاءَ وَأَغْلِقُوا الْأَبْوَابَ وَأَظْفِقُوا السَّرَاجَ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَحُلُّ سِقَاءً، وَلَا يَفْتَحُ بَابًا، وَلَا يَكْشِفُ إِنَاءً، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَحَدَكُمْ إِلَّا أَنْ يَعْزُضَ عَلَى إِنْائِهِ عُودًا، وَيَذْكُرَ اسْمَ اللَّهِ فَلْيَفْعَلْ فَإِنَّ الْفَوَيْسَةَ تُضْرِمُ عَلَى أَهْلِ الْبَيْتِ نَيْتَهُمْ».

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ قَالَ: «لَا تُرْسِلُوا قَوَائِصَكُمْ وَحَبِيبَاتِكُمْ إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ حَتَّى تَذْهَبَ فَحْمَةُ الْعِشَاءِ؛ فَإِنَّ الشَّيَاطِينَ تَتَّبِعُ إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ حَتَّى تَذْهَبَ فَحْمَةُ الْعِشَاءِ».

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ قَالَ: «عَظُّوا الْإِنَاءَ وَأَوْكُوا السَّقَاءَ فَإِنَّ فِي السَّنَةِ لَيْلَةً يَنْزِلُ فِيهَا وَبَاءٌ لَا يَمُرُّ بِإِنَاءٍ لَيْسَ عَلَيْهِ غِظَاءٌ أَوْ سِقَاءٌ لَيْسَ عَلَيْهِ وَكَاءٌ إِلَّا نَزَلَ فِيهِ مِنْ ذَلِكَ الْوَبَاءُ».

٤١٧٥ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا سَمِعْتُمْ نُبَاحَ الْكِلَابِ وَنَهَيْقَ الْحَمِيرِ مِنَ اللَّيْلِ فَتَعَوَّدُوا بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، فَإِنَّهُمْ يَرَوْنَ مَا لَا تَرَوْنَ، وَأَقْلُوا الْخُرُوجَ إِذَا هَدَأَتِ الرَّجُلُ، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَبُثُّ فِي لَيْلِهِ مِنْ خَلْقِهِ مَا شَاءَ، وَأَجِيفُوا الْأَبْوَابَ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَفْتَحُ بَابًا أُجِيفَ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَعَظُّوا الْحَرَارَ وَأَكْفِشُوا الْآبِيَةَ وَأَوْكِثُوا الْقِرْبَ». رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ».

وَرَوَى أَحْمَدُ وَابْنُ خَارِثٍ فِي تَارِيخِهِ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ جَبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ وَالْحَافِظُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ عَنْهُ نَحْوَهُ.

٤١٧٦ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: جَاءَ أَبُو حُمَيْدٍ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ مِنَ النَّصِيعِ بِإِنَاءٍ مِنْ لَبَنٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَلَا حَمَرْتَهُ وَلَوْ أَنْ تَعْرِضَ عَلَيْهِ عُودًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤١٧٧ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَتْرَكُوا النَّارَ فِي بُيُوتِكُمْ حِينَ تَنَامُونَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤١٧٨ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه قَالَ: احْتَرَقَ بَيْتٌ بِالْمَدِينَةِ عَلَى أَهْلِهِ مِنَ اللَّيْلِ فَحُدِّثَ

بِشَأْنِهِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ هَذِهِ النَّارَ إِنَّمَا هِيَ عَدُوٌّ لَكُمْ، فَإِذَا نَسْتُمْ فَأَطْفِئُوهَا عَنْكُمْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤١٧٩ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: جَاءَتْ قَارَةٌ تَجْرُ الْقَتِيلَةَ فَأَلْقَتْهَا بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْحُمْرَةِ الَّتِي كَانَ قَاعِدًا عَلَيْهَا، فَأَخْرَقَتْ مِنْهَا مِثْلَ مَوْضِعِ الدَّرْهِمِ، فَقَالَ: «إِذَا نَسْتُمْ فَأَطْفِئُوا سُرُجَكُمْ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَدُلُّ مِثْلَ هَذِهِ عَلَى هَذَا فَتُحْرِقُكُمْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

كتاب اللباس

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَبْنِيْ عَادَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي

سَوْءَ بَعْضِكُمْ وَرِبَاشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ

مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾

٤١٨٠ - عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ^(١) أَحَبُّ الثِّيَابِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَلْبَسَهَا الْخَبِرَةُ. مُتَّفَقٌ

عَلَيْهِ.

٤١٨١ - وَعَنْهُ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ شَاكِيًا فَخَرَجَ يَتَوَكَّأُ عَلَى أَسَافَةٍ وَعَلَيْهِ ثَوْبٌ

قِطْرٍ قَدْ تَوَشَّخَ فَصَلَّى بِهِمْ. رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ».

٤١٨٢ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَوْبَانِ قِطْرَانِ غَلِيظَانِ،

فَكَانَ إِذَا قَعَدَ فَعَرِقَ ثِقْلًا عَلَيْهِ، فَقَدِمَ بَرٌّ مِنَ الشَّامِ لِفُلَانٍ الْيَهُودِيِّ، فَقُلْتُ: لَوْ بَعَثْتَ

إِلَيْهِ فَأَشْتَرَيْتَ مِنْهُ ثَوْبَيْنِ إِلَى الْمَيْسَرَةِ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: قَدْ عَلِمْتُ مَا يُرِيدُ إِنَّمَا يُرِيدُ

أَنْ يَذْهَبَ بِمَا لِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَذَبَ قَدْ عَلِمَ أَنِّي مِنْ أَتْقَاهُمْ لِلَّهِ وَأَدَاهُمْ

لِلْأَمَانَةِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ.

٤١٨٣ - وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: صَنَعْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ بُرْدَةً سَوْدَاءَ فَلَبِسَهَا، فَلَمَّا عَرِقَ

فِيهَا وَجَدَ رِيحَ الصُّوفِ فَقَدَفَهَا، قَالَ وَأَحْسِبُهُ قَالَ: وَكَانَ ثَعْبِيهِ الرِّيحُ الطَّيِّبَةُ. رَوَاهُ أَبُو ذَاوُدَ.

٤١٨٤ - وَعَنْ أَبِي بُرْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَخْرَجْتُ إِلَيْنَا عَائِشَةُ كِسَاءً وَإِذَا رَأَى غَلِيظًا فَقَالَتْ

فُيْضٌ^(٢) رُوحَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي هَذَيْنِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: كان أحب الثياب إلى النبي ﷺ أن يلبسها الخبر. قال الجوزي: وفيه دليل على استحباب لبس الخبر، وعلي

جواز لبس المخطط. قال ميرك: وهو مجمع عليه. قاله في «السرقات». وكذا قال النووي.

(٢) قوله: ففيض رُوح رسول الله ﷺ في هذين. قال النووي: في أمثال هذا الحديث بيان ما كان عليه وثقله من الزهادة =

٤١٨٥: وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ أَحَبُّ الْقِيَابِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْقَمِيصُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

٤١٨٦: وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَلْبَسُ قَمِيصًا فَوْقَ الْكُفَّيْنِ مُسْتَوًى ^(١) الْكُمَيْنِ بِأَطْرَافِ أَصَابِعِهِ. رَوَاهُ ابْنُ جَبَّانَ.

وَقَالَ عَلِيُّ الْقَارِي: قَالَهُ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» بِرَوَايَةِ ابْنِ مَاجَه عَنْهُ.

٤١٨٧: وَعَنْ أَبِي كُبَيْشَةَ قَالَ: كَانَ ^(٢) كِنَامُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بُطْحًا. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٤١٨٨: وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا ^(٣) اعْتَمَّ سَدَلَ عِمَامَتِهِ

= في الدنيا ولا عراض عن متاعها وملادها، فيجب على الأمة أن يقتدوا وأن يقتفوا على أثره في جميع سيره. كذا في «المرفأة».

١. قوله: مستوى الكمين بأطراف أصابعه: وقال في «رد المحتار»: اعلم أن الكسوة منها فرض، وهو ما يستر العورة ويدفع الحر والبرد، والأولى كونه من القطن أو الكتان أو الصوف على وفاق السنة بأن يكون ذيله لنصف ساقه، وكفه لرووس أصابعه، وفمه قدر شبر أم. وفي «مرفأة الصعود»: حديث الرسخ مخصوص بالقميص الذي كان يلبسه في السفر، وكان يلبس في الحضر قميصا من قطن وكفه من الأصابع، كذا ورد في حديث رواه البيهقي في «شعب الأيمان». وروى فيه عن علي كان يمدكم القميص حتى إذا بلغ الأصابع قطع ما فضل.

٢. قوله: كان كنام أصحاب رسول الله ﷺ بطحا: يكسر الكاف جمع كمة بالضم كقِيَاب وقبة، وهي القلنسوة المدورة سميت بها لأنها تغطي الرأس. بطحا: بضم الموحدة فسكون المهملة جمع بطحا، أي كانت مبسوطة على رؤوسهم لارفة غير مرتفعة عنها. قال الطيبي: فيه أن انتصاب القلنسوة من السنة بمعزل، وروى ابن عساكر بسند ضعيف عن ابن عباس: أنه ﷺ كان يلبس ذوات الأذان في الحرب قيل: هي جمع كُم بالضم معني بطحا حيث تدل أنها كانت عريضة واسعة، فهو جمع أبطلع من قولهم للأرض المتسعة: بطحاء، والمراد أنها ما كانت ضيقة دودية أو هندية، بل كان وسعها مقدار شبر. التقطه من «المرفأة». وقال في «العالمكية»: ولا بأس بلبس القلانس. وقد صح أنه ﷺ كان يلبسها. كذا في «الوجيز» للكردي.

٣. قوله: إذا عتم من عمامته بين كفيه: قال في «العالمكية»: تدب إرسال ذنب العمامة بين الكتفين إلى وسط =

بَيْنَ كَيْفِيَّتِهِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٤١٨٩ - وَعَنْ غُبَادَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِالْعَمَائِمِ فَإِنَّهَا سِيَمَاءُ الْمَلَائِكَةِ، وَأَرْخُوا لَهَا خَلْفَ ظُهُورِكُمْ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٤١٩٠ - وَعَنْ رُكَّانَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «فَرَّقْ مَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمُشْرِكِينَ الْعَمَائِمُ عَلَى الْقَلَانِيسِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٤١٩١ - وَعَنْ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِنِ قُرَّةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي رَهْطٍ مِنْ مُزَيْنَةَ فَبَايَعُوهُ وَأَنَّهُ: «لَمَطْلُقُ الْأَزْزَارِ، ثُمَّ أَدْخَلْتُ يَدَيَّ فِي جَنْبِ قَمِيصِهِ فَمَسِسْتُ الْحُكَّامَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤١٩٢ - وَعَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَبِسَ: «جُبَّةً رُومِيَّةً».....

نظهر. كذا في «الكتبخانة» واختلّفوا في مقدار ما ينبغي من ذنب العمامة منهم من عقدر بشعره. ومنهم من قال: إلى وسط الظهر. ومنهم من قال: إلى موضع الجلوس. كذا في «الذخيرة» هـ. وهكذا في غيره من كتب الخفية. «قوله: وأنه لمطلق الأززار» كتب مولانا محمد يحيى النحوي من تقرير شيخه أن إطلاقه ﷺ لإزاره كان إذا كان ناعرا، ولم يكن هذا من عامة أحواله ﷺ. كذا في «بذل المجاهدة».

«قوله: لبس جبة رومية» الجبة بضم الجيم وتشديد المعجمة ثوبان بينهما قطن، إلا أن يكونا من صوف، فقد تكون واحدة غير موشومة، وعن فوائد الحديث جواز لبس الصوف. وذكره مالك لبسه لمن يجد غيره لها فيه من الشهرة بالنزهد؛ لأن إخفاء العمل أولى. قال ابن بطال: ولم يتحصر التوضع في لبسه، بل في القطن وغيره مما هو بدون ثمنه. فقد روى البيهقي عن أبي هريرة وزيد بن ثابت: أنه ﷺ نهى عن المشهريين: رقة الثياب وغلفتها، ولبنها وخشونتها، وطورها وقصرها، ولكن سدا فيها بين ذلك واقتصاد، وهذا هو المختار عند السادة النقشبندية، وأما أكثر طوائف الصوفية، فاختاروا لبس الصوف؛ لأنهم لم ينسوا لحفظ النفس مالا أن مسه وحسن منظره، وإن لبسوا نسيروا المعورة ودفع النحر والقر، فاجتزوا بالخش من الشعر والغليظ من الصوف. وقد وصف أبو هريرة وفصالة بن عبيد أصحاب الصفة بأنهم كان لباسهم الصوف حتى إن كان بعضهم ليعرق به فيوجد منه ريح الضأن، إذا أصابه المطر. وقد نقل السيوطي في «الدرر» عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «إن أول من لبس للصوف آدم وحواء. لما أبعثا من الجنة إلى الأرض. التقطتا من «المرفقة». وقد في «رد المحتار»: «والأولى كون الكسوة من القطن أو الكتان أو الصوف».

ضَيْقَةُ الْكُمَيْنِ^(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤١٩٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ فِرَاشُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي يَتَأَمُّ عَلَيْهِ أَدَمًا حَشْوُهُ لَيْفٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤١٩٤ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ: «فِرَاشُ لِلرَّجُلِ، وَفِرَاشُ^(٢) لِامْرَأَتِهِ، وَالثَّالِثُ لِلضَّعِيفِ، وَالرَّابِعُ لِلشَّيْطَانِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤١٩٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ^(٣) وَسَادُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي يَتَكَيُّ عَلَيْهِ مِنْ أَدَمٍ حَشْوُهُ لَيْفٌ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤١٩٦ - وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: بَيْنَمَا نَحْنُ يَوْمًا جُلُوسٌ فِي بَيْتِنَا فِي نَحْرِ الظَّهِيرَةِ فَقَالَ قَائِلٌ لِأَيِّ بَكْرٍ: هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُقْبِلًا مُتَقَنَّنًا^(٤). رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

(١) قوله: ضيقة الكمين: قال في التعلين الممجد: فيه لبس الضيق من الثياب، بل ينبغي أن يكون ذلك في انغزو ومستحبا لها في ذلك من التأهب والتأسي برسول الله ﷺ في لباسه مثل ذلك في السفر، وليس به بأس في الحضر، انتهى. كذا في «تنسيق النظام».

(٢) قوله: وفراش لامرأته: قال النووي: وأما تعدد الفراش للزوج والزوجة فلا بأس به؛ لأنه قد يحتاج كل واحد منهما إلى فراش عند المرض ونحوه. واستدل بعضهم بهذا على أنه لا يلزمه النوم مع امرأته، وإن له الانفرد عنها بفراش، والاستدلال به في هذا ضعيف؛ لأن المراد بهذا وقت الحاجة بالمرض وغيره كما ذكرنا، ولأن النوم مع الزوجة وإن كان ليس بواجب، لكنه معلوم يدل على أن النوم معها يغير عند أفضل، وهو ضاهر فعل رسول الله ﷺ الذي واظب عليه مع مواظبته على قيام الليل، فينام معها، فإذا أراد القيام لموضيعة قام وتركها، فيجمع بين وظيفته قضاء حقها المتدبوع وعشرتها بالمعروف، لا سيما إن عرف من حالها حرصها على هذا، ثم إنه لا يلزم من النوم معها الجماع.

(٣) قوله: كان وساد رسول الله ﷺ الخ: قال النووي: فيه جواز اتخاذ الفراش والوسادة والنوم عليها والارتفاق بها. قلت: الأظهر أنه يقال فيه بالاستحباب؛ لمدومته ﷺ، ولأنه أكمل للاستراحة التي قصدت بالنوم للقيام على النشاط في العبادة. كذا في «المراقبة».

(٤) قوله: متقنن: التقنع هو تغطية الرأس وأكثر الوجه برداء أو غير. قاله في «عمدة القاري». وقال في «أشعة النعمات»: اختلفوا في التقنع، فذهب بعضهم إلى الكراعة، وبعضهم إلى أن التقنع للرجل عند الحاجة مباشرة، واختار الجمهور أن التقنع جائز مطلقا مستدلين بفعله ﷺ وبفعل صحابته الأكرمين، رضوان الله تعالى عليهم أجمعين.

٤١٩٧ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلًا لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤١٩٨ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلًا لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّ أَحَدَ شَقِي تَوْبِي يَسْتَرْحِي إِلَّا أَنْ أَتَعَاهَدَ ذَلِكَ مِنْهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّكَ لَسْتَ تَصْنَعُ ذَلِكَ خِيَلًا». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٤١٩٩ - وَعَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْإِسْبَالُ فِي الْإِزَارِ وَالْقَمِيصِ وَالْعِصَامَةِ، مَنْ جَرَّ مِنْهَا شَيْئًا خِيَلًا لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ.

٤٢٠٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى مَنْ جَرَّ إِزَارَهُ بَطْرًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٢٠١ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِزْرَةُ الْمُؤْمِنِ إِلَى أَنْصَافِ سَاقَيْهِ، لَا جُنَاحَ عَلَيْهِ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكَعْبَيْنِ، وَمَا أَسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ فَفِي النَّارِ» قَالَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى مَنْ جَرَّ إِزَارَهُ بَطْرًا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ.

٤٢٠٢ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: مَرَرْتُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَفِي إِزَارِي اسْتِرْحَاءٌ،

١: قوله: «من جر ثوبه خيلاً» الخ: قال في «العالمكيرية»: إسبال الإزار والقميص بدعة، ينبغي أن يكون الإزار فوق الكعبين إلى نصف الساق، وهذا في حق الرجال. وأما النساء فيرجعن إزارهن أسف من إزار الرجال؛ لیسر ظهور قدمهن، وإسبال الرجل إزاره أسفل من الكعبين إن لم يكن للخيلاء، ففيه كراهة تنزيه. كذا في «الغرائب». وقال في «بذل المسجودة»: قال العلماء: المستحب في الإزار والثوب إلى نصف الساقين، والجائز بلا كراهة ما تحته إلى الكعبين، فما نزل عن الكعبين فهو ممنوع، فإن كان للخيلاء فهو ممنوع منع تحريم، وإلا فممنوع تنزيه، انتهى. ويقال في «رد المحتار»: ويكره للرجال السراويل التي تقع على ظهر القدمين، «عتابية».

فَقَالَ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ، ارْفَعْ إِزَارَكَ» فَرَفَعْتُهُ، ثُمَّ قَالَ: «رِذْ» فَرِذْتُ، فَمَا رِلْتُ أَنْتَرَاهَا بَعْدُ، فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: إِلَى أَيْنَ؟ فَقَالَ: «إِلَى أَنْصَافِ السَّاقَيْنِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٢٠٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ مِنَ الْإِزَارِ فِي الشَّارِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٤٢٠٤ - وَعَنْ أَبِي عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَيْنَمَا رَجُلٌ يَخْرُجُ إِزَارَهُ مِنَ الْحَيْلَاءِ خُسِفَ بِهِ فَهُوَ يَتَجَدَّلُ فِي الْأَرْضِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٤٢٠٥ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ ذُكِرَ الْإِزَارُ: «الْمَرْأَةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟» قَالَ: «تُرْجِي شَبْرًا» فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: «إِذَا تَنَكَّشِفُ عَنْهَا قَالَ: «فَذِرَاغًا لَا تَزِيدُ عَلَيْهِ». رَوَاهُ مَالِكٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

وَفِي رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ وَالتِّرْمِذِيُّ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَتْ: إِذَا تَنَكَّشِفُ أَقْدَامُهُنَّ؟ قَالَ: «فَيَرْجِي ذِرَاعًا لَا يَزِيدَنَّ عَلَيْهِ».

٤٢٠٦ - وَعَنْ دُحْيَةَ بِنِ خَلِيفَةَ قَالَ: أُمِّي النَّبِيُّ ﷺ بِقَبَائِطِي فَأَعْطَانِي مِنْهَا قُبْطِيَّةً، فَقَالَ: «أَصْدَعَهَا صَدْعَيْنِ، فَأَقْطَعْ أَحَدَهُمَا قَمِيصًا وَأَعْطِ الْآخَرَ امْرَأَتَكَ تَحْتَمِرُ بِهِ» فَلَمَّا أَذْبَرَ قَالَ: «وَأَمْرُ امْرَأَتِكَ أَنْ تَجْعَلَ تَحْتَهُ ثَوْبًا لَا يَصِفُهَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٢٠٧ - وَعَنْ عَلْقَمَةَ بِنِ أَبِي عُلْقَمَةَ عَنْ أُمِّهِ قَالَتْ: دَخَلْتُ حَفْصَةَ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَلَى عَائِشَةَ وَعَلَيْهَا خِمَارٌ رَقِيقٌ فَسَقَّتُهُ عَائِشَةُ وَكَسَتْهَا خِمَارًا كَثِيفًا. رَوَاهُ مَالِكٌ.

٤٢٠٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ دَخَلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَلَيْهَا ثِيَابٌ رَفَاقٌ فَأَعْرَضَ عَنْهَا، وَقَالَ: «يَا أَسْمَاءُ، إِنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا بَلَغَتْ الْمَحِيضَ لَمْ تُصَلِّحْ

١: قوله: «وَأَمْرُ امْرَأَتِكَ أَنْ تَجْعَلَ تَحْتَهُ ثَوْبًا لَا يَصِفُهَا» قال في «فتح المعاني والسائل» الاستفسار: هل يجوز للمرأة أن يلبس ثياباً رفيعة الاستبشار؟ لا يجوز؛ لعدم حصول ستر العورة. كذا في «السراج المنير».

أَنْ يُرَى مِنْهَا إِلَّا هَذَا وَهَذَا» وَأَشَارَ إِلَى وَجْهِهِ وَكَفَّيْهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٢٠٩ - وَعَنْ عَبْدِ التَّوَّاجِدِ بْنِ أَيْمَنَ عَنْ أَبِيهِ دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا دِرْعٌ قِطْرٌ ثَمَنُ خُمْسَةِ دَرَاهِمٍ فَقَالَتْ: أَرْقِعْ بَصْرَكَ إِلَى جَارِيَتِي انْظُرْ إِلَيْهَا فَإِنَّهَا تُرْهَى أَنْ تَلْبَسَهُ فِي الْبَيْتِ، وَقَدْ كَانَ لِي مِنْهُمْ دِرْعٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَمَا كَانَتْ امْرَأَةٌ تُقَيَّنُ بِالْمَدِينَةِ إِلَّا أُرْسِلَتْ إِلَيَّ تُسَبِّعُهُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٤٢١٠ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا وَهِيَ تَحْتَمِرُ، فَقَالَ: «لَيْتَنِي لَا لَيْتَنِي». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٢١١ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَأْكُلَ الرَّجُلُ بِشِمَائِهِ أَوْ

١٠ - قوله: «يَنْهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَأْكُلَ الرَّجُلُ بِشِمَائِهِ» إلخ. قال النووي: أما فقه الأحاديث ففيها ثلاث مسائل، أحدها: يستحب البذاءة بالعمى في كل ما كان من باب التكريم والتزينة والنفاقة ونحو ذلك، كلبس النعل والخف والمدرس والسراري والكمم وحق الرأس وترجله وقص الشارب ونسف الإبط والتبوك والاكتحال وتقليم الأظفار والوضوء والغسل والتيمم ودخول المسجد والخروج من الخلاء ودفع الصدقة وغيرها من أنواع دفع الحسنة وتناول الأدب، الحسنة ونحو ذلك، الثانية: يستحب البذاءة باليسار في كل ما هو ضد السابق في الناقة الأولى، فسر ذلك تنعيل النعل والخف والمدرس والسراري والكمم والخروج من المسجد ودخول الخلاء والاستنجاء وتناول أحجار الاستنجاء ومس الذكر والامتنعاط والامتناع وتعاظمي المستفدرات وأشباهها. الثالثة: يكره المشي في نعل واحدة أو خف واحد أو مدرس واحد إلا لعذر، ودليله هذه الأحاديث التي ذكرها مسلم. قال العلماء: وسببه أن ذلك تشويه ومثلة ومخالف للوقار، ولأن المتنقلة تصير أو تقع من الأخرى فيعسر مشيه، وربما كان سببا لعللها.

وهذه الآداب الثلاثة التي في المسائل الثلاث تجتمع على استحبابها وإن لم يكن واجباً، وأما اشتراط الصفاء بالماء فقال الأصمعي: هو أن يشتمل بالشوب حتى يحل به جسده لا يرفع منه جانباً، فلا يبقى ما يخرج منه يده، وهذا يقوله أكثر أهل اللغة. قال ابن قتيبة: سميت صباءً لأنه سد المنافذ كلها كالصخرة الصماء التي ليس فيها خرق. ولا صدع. قال أبو عبيد: وأما الغفهاء فيقولون: هو أن يشتمل بثوب ليس عليه غيره، ثم يرفعه من أحد جانبيه فيضعه على أحد منكبيه. قال العلماء: فعلى تفسير أهل اللغة يكره الاشتغال المذكور؛ لئلا تعرض له حاجة من دفع بعض الغوام ونحوها، أو غير ذلك فيعسر عليه، أو يتعذر فيلحقه الضرر، وعلى تفسير الغفهاء يحرم الاشتغال المذكور -

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ وَالتَّسَائِيُّ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أُحِلَّ الذَّهَبُ وَالْحَرِيرُ لِلْإِنَاثِ أُمِّي وَحُرَّمْ عَلَى ذُكُورِهِمَا»^(١) وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَفِي «الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ» عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَهْدَيْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُلَّةً سَبْرَاءَ، فَبَعَثَ بِهَا إِلَيَّ فَلَبِيسْتُهَا، فَعَرَفْتُ الْعَضْبَ فِي وَجْهِهِ فَقَالَ: «إِنِّي لَمْ أَبْعَثْ بِهَا إِلَيْكَ لِتَلْبِسَهَا، إِنَّمَا بَعَثْتُ بِهَا إِلَيْكَ لِتُشَقِّقَهَا حُمْرًا بَيْنَ النِّسَاءِ».

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَيْسَ ﷺ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا قَبَاءً مِنْ دِيْبَاجٍ أَهْدِي لَهُ، ثُمَّ أَوْشَكَ أَنْ تَرْعَاهُ، فَأَرْسَلَ بِهِ إِلَى عُمَرَ، فَقِيلَ لَهُ: قَدْ أَوْشَكَ مَا تَرْعَاهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: «نَهَانِي عَنْهُ جَبْرِيلُ» فَجَاءَهُ عُمَرُ يَبْكِي فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَرِهْتَ أَمْرًا وَأَعْطَيْتَنِيهِ فَمَا لِي؟ قَالَ: «إِنِّي لَمْ أُعْطِكْهُ لِتَلْبِسَهُ، إِنَّمَا أُعْطَيْتُكَهُ تَبِيعُهُ» فَبَاغَاهُ بِالْقِيِ دِرْهَمٍ. قَالَ فَقَهَّارُنَا: يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ لِبْسَ الْحَرِيرِ وَهُوَ مَا كَانَتْ لِحْمَتُهُ حَرِيرًا وَسَدَاهُ

(١) قوله: وحرم على ذكورها أي ذكور أمته، والذكور بعمومه يشمل الصبيان أيضًا، لكنهم حيث لم يكونوا من أهل التكليف حرم على من ألبسهم، والمراد من الذهب خُلَّيْهِ، ولا فلاواني من الذهب والفضة حرام على الذكور والإناث، وكذا حُلِّيَ الفضة مختص بالنساء إلا ما استثنى للرجال من الخاتم وغيره. كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: ليس رسول الله ﷺ يوما في ديباج: قال في «المراقبة»: وكان لبسه إذ ذاك مباحا.

(٣) قوله: يجب أن يعلم الخ: اعلم أنه ذهب الشافعي وموافقه إلى أن لبس الحرير للرجل يجوز إذا كانت به حكمة إما فيه من البرودة، وكذلك لفصل وما في معنى ذلك. وقال مالك: لا يجوز. وقال أبو حنيفة: لا، إن لبس الحرير وهو ما كانت لحمة حريرا وسداه حريرا حرام على الرجال في جميع الأحوال، لأنه لا فصل فيما روينا يربط به قوله: لا يجوز. قال أبو حنيفة: لا يجوز ما قال أبو يوسف ومحمد رحمهما: لا بكرة في حالة الحرب، ويكره في غير حالة الحرب؛ لما روى الشعبي عن ابن عمر أنه رخص في لبس الحرير والديباج في الحرب. قال العلامة العيني: هذا لم يثبت عن الشعبي، ولكن روى ابن عدي في «الكامل» من حديث عن عيسى بن إبراهيم بن طهمان الهاشمي عن موسى بن حبيب عن الحكم بن عمير، وكان من أصحاب النبي ﷺ قال: رخص رسول الله ﷺ في لبس الحرير عند القتال، وأعله عبد الحق =

خَرِيرًا حَرَامٌ لَهُذِهِ الْأَحَادِيثُ عَلَى الرَّجَالِ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته، وَمَا رُوِيَ
تَرْخِيصُ النَّبِيِّ ﷺ فِي لُبْسِ الْخَرِيرِ فِي الْحَرْبِ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَخْلُوطِ، وَحَدِيثُ الْحَكَّةِ
نَظِيرُ الشَّاذَوِيِّ بِالْأَثْوَالِ.

٤٦٦: وَعَنْ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ لُبْسِ الْخَرِيرِ إِلَّا هَكَذَا، وَرَفَعَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ إصْبَعِيهِ الْوُسْطَى وَالسَّبَابَةَ، وَضَمَّهُمَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةِ إِبْنِ مُسْلِمٍ: خَطَبَ بِالْحُجَابِيَّةِ فَقَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لُبْسِ الْخَرِيرِ إِلَّا
مَوْضِعَ إصْبَعَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ أَوْ أَرْبَعٍ.

٤٦٧: وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رحمته أَنَّهَا فَأَخْرَجَتْ إِلَى جَبَّةٍ ضَالِسَةٍ كَسَرَوَانِيَّةٍ
لَهَا لِبْنَةٌ دِيْبَاجٌ وَقَرَّجِيهَا مكفوفين بالديباج، فَقَالَتْ: هَذِهِ كَانَتْ عِنْدَ عَائِشَةَ حَتَّى
قُبِضَتْ، فَلَمَّا قُبِضَتْ قَبِضْتُهَا، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَلْبَسُهَا، فَتَحْنُ نَفْسُهَا لِلْمَرْضَى
تَسْتَشْفِي بِهَا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٦٨: وَعَنْ أَبِي عُبَيْسٍ رحمته قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الثَّوْبِ الْمُسْتَمْتِ مِنَ
الْخَرِيرِ، فَأَمَّا العلم من الخريز وسدى الثوب فلا بأس به رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

فِي أَحْكَامِهِ بَعِيسِي هَذَا، وَقَالَ: إِنَّهُ ضَعِيفٌ عِنْدَهُمْ مَثْرُوكٌ. وَقَالَ ابْنُ الْقُطَيْبِ فِي كِتَابِهِ: لَا يَجْتَنِبُ بِهِ، وَمُوسَى بْنُ حَبِيبٍ
ضَعِيفٌ، لِذَلِكَ يَقُولُ أَبِي حَنِيفَةَ قَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَمَا رَوَاهُ إِنْ ثَبِتَ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَخْلُوطِ، وَحَدِيثُ الْحَكَّةِ نَظِيرُ الشَّاذَوِيِّ
بِالْأَثْوَالِ. تَنْقُطُهُ مِنَ الْمَوَدِيِّ والله المكيبة والهداية، والله الماية، والله الماية، والله الماية.

قَوْلُهُ: العلم من الخريز وسدى الثوب فلا بأس به رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. قَالَ فِي الاسم فاقعة: فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ إِبْرَاهِيمُ الْعَلَمُ مِنَ الْخَرِيرِ فِي الثَّوْبِ إِذَا
لَمْ يَرِدْ عَلَى أَرْبَعِ أَصَابِعٍ، وَعَمِلَ الْجُمْهُورُ. قَالَ قَاصِمِي خَانٍ: رَوَى بِشَرِّ عُرَى أَبِي يُونُسَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِالْعَلَمِ
مِنَ الْخَرِيرِ فِي الثَّوْبِ إِذَا كَانَ أَرْبَعَةَ أَصَابِعٍ أَوْ دُونَهَا، وَلَمْ يَحْكُ فِيهَا خِلَافًا.

قَوْلُهُ: العلم من الخريز وسدى الثوب فلا بأس به، قَالَ فِي الهداية: لَا يَحِلُّ لِلرِّجَالِ لُبْسُ الْخَرِيرِ، وَعَلَى لِلنِّسَاءِ إِلَّا أَنْ الْقَلِيلُ عَفْوٌ.
وَهُوَ بِمَقْدَارِ ثَلَاثَةِ أَصَابِعٍ أَوْ أَرْبَعٍ. كَالْأَعْلَامِ وَالْمَكْفُوفِ بِالْخَرِيرِ.

قَوْلُهُ: العلم من الخريز وسدى الثوب فلا بأس به، قَالَ فِي الهداية: وَلَا بَأْسَ بِالْبَاسِ مَا سَدَّاهُ خَرِيرًا أَوْ لَحْمَةً غَيْرَ خَرِيرٍ =

٤٢١٩ - وَعَنْ أَبِي رِيحَانَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ عَشْرٍ: عَنِ الْوُشْمِ وَالنَّتْفِ^(١) وَعَنْ مُكَامَعَةَ^(٢) الرَّجُلِ الرَّجُلَ بِغَيْرِ شِعَارٍ، وَعَنْ مُكَامَعَةَ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ بِغَيْرِ شِعَارٍ، وَأَنْ يَجْعَلَ^(٣) الرَّجُلُ فِي أَسْفَلِ ثِيَابِهِ حَرِيرًا مِثْلَ الْأَعَاجِمِ، أَوْ يَجْعَلَ^(٤) عَلَى مَنْكِبَيْهِ حَرِيرًا مِثْلَ الْأَعَاجِمِ، وَعَنْ الثَّوْبِيِّ وَرُكُوبِ^(٥) النَّمُورِ.....

١- كالقطن والخز في الخرب وغيره؛ لأن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يلبسون الخنز، والخز سدي بالخبر، ولأن الثوب إنما يصبر ثوبا بالنسج، والنسج باللحم، فكانت هي المعتبرة دون السدي.

٢- قوله: والنطف: قال في «العالمكبرية»: نطف الشيب مكروه لتتزين لا لترهب العدو، كذا نقل عن الإمام. كذا في «جواهر الأخلاطي».

٣- قوله: عن مكامعة الرجل الرجل بغير شعار الخ: قال في «الهداية»: ويكره أن يقبل الرجل قم الرجل أو يده أو شيئاً منه أو يعانقه. وذكر الطحاوي أن هذا قول أبي حنيفة وعمره. وقال أبو يوسف: لا بأس بالتقبيل والمعانقة؛ لما روي: أن النبي ﷺ عانق جعفر بن أبي حنيفة حين قدم من الحبشة وقيل بين عتيبة، ولها ما روي أن النبي ﷺ نهى عن المعانقة وهي المعانقة، وعن المكامعة وهي التقبيل. وما رواه محمود على ما قبل التحريم، ثم قالوا: الخلاف في المعانقة في إزار واحد، أما إذا كان عليه قميص أو جبة فلا بأس بها بالإجماع، وهو الصحيح، انتهى. وقال في «غاية البيان»: وكذا التقبيل إذا لم يكن على وجه الشهوة، بل على وجه المبررة لا بأس به.

٤- قوله: أن يجعل الخ: الخ في أسفل ثيابه: أي في ذيله وأطرافها، حريرا: أي كثيرا زائدا على قدر أربع أصابع؛ لما مر من جوازها، ويدل على تقييده بقوله: «مثل الأعاجم» أي مثل ثيابهم في تكثير متجانهم، ولعلهم كانوا يفعلونها أيضا على ظاهرة ثيابهم: تكبرا وافتخارا. قال المظهر: يعني ليس الحرير حرام على الرجال، سواء كانت تحت الثياب أو فوقها، وعادة جهال العجم أن ينسوا تحت الثياب ثوبا قصيرا من الحرير يلبس أعضاءهم. كذا في «المراقبة».

٥- قوله: أو يجعل على منكبيه حريرا: أي علما من حرير زائدا على قدر أربع أصابع. كذا في «المراقبة».

٦- قوله: ركوب النمر: وقال في «العالمكبرية»: ولا بأس بجلود النمر والسباع كلها إذا دبغت أن يجعل منها مصلي أو ميسرة السرج. كذا في «الملقط» انتهى. فكلية «لا بأس» فيها استعملت فيها تركه أولى؛ لأن ركوب النمر من زي الأعاجم، وفيه الزينة والخيلاء هذا مقتضى للنهي، لا ما قال الطيبي الشافعي: إن المقتضى لنهي ركوب النمر نجاسة ما عليها من النمر، فإنها لا تطهر بالدباغ، قلنا: هذا ساقط عن الاعتبار؛ لأن كل إهاب دبغ فقد طهر، إلا جلد الأدمي والخنزير والكلب على قول. مع أن شعر الميتة عندنا طاهر من أصله. أخذته من «المراقبة».

وَلُبُوسٍ^(١) الْخَتَامِ إِلَّا لِذِي سُلْطَانٍ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ.

٤٢٤٠ - وَعَنْ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَرْكَبُوا الْحَزَّ وَلَا الثَّمَارَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ.

٤٢٤١ - وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ خَاتِمِ الذَّهَبِ وَعَنْ لُبْسِ الْقِسِيِّ وَالْمِيزَةِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

٤٢٤٢ - وَعَنْ حُدَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ نَهَانَا^(٢) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَشْرَبَ فِي آيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِصَّةِ وَأَنْ نَأْكُلَ فِيهَا،

(١) قوله: ولبوس الخاتم إلا لذي سلطان: وقال في «الدر المختار»: وترك الخاتم لغير السلطان والقاضي وذي حاجة إليه كمتول أفضل اهـ. وقال في «رد المحتار»: أشار إلى أن الخاتم سئ لمن يحتاج إليه، كما في «الاحتيار». قال القهستاني: وفي «الكرمانى»: نهى الحلواني بعض تلامذته عنه، وقال: إذا صرت قاضياً فتختم. وفي «البستان» عن بعض التابعين: لا يتختم إلا ثلاثة: أمير أو كاتب أو أحمق، وظاهره أنه يكره لغير ذي الحاجة، لكن قول المصنف أفضل، كـ «الهداية» وغيرها يفيد الجواز، وعبر في «الندرة» بأولى، وفي «الإصلاح» بأحب، فالنهي للتنزيه. وفي «التأخرانية» عن «البستان»: كره بعض الناس اتخاذ الخاتم إلا لذي سلطان، وأجزء عامة أهل العلم، وعن يونس بن أبي إسحاق، قال: رأيت قيس بن أبي حازم وعبد الرحمن بن الأسود والشعبي وغيرهم يتختمون في يسارهم، وليس لهم سلطان، ولأن السلطان يلبس للزينة والحاجة إلى الختم وغيره في حاجة الزينة والختم سواء فجاز لغيره، وبه نأخذ اهـ. فهو اختيار للجواز كما هو قول العامة، ولا ينافي أن تركه أولى لغير ذي حاجة، فانهم. ومقتضاه أنه لا يكره لقصد الزينة والختم، وأما لقصد الزينة فقط فقد مر، فتدبر.

(٢) قوله: نهانا رسول الله ﷺ أن نشرب في آية الذهب وأن نأكل فيها: قال في «الدر المختار»: وكره الأكل والشرب والادهان والتطيب من إثناء ذهب وفضة للرجل والمرأة لإطلاق الحديث، وكذا يكره الأكل ببلعة الفضة والذهب والاكتمال بعليلها وما أشبه ذلك من الاستعمال، كمكنة ومرآة وقلم ودواة ونحوها، يعني إذا استعملت ابتداء فيها صنعت له بحسب متعارف الناس، وإلا فلا كراهة حتى لو نقل الطعام من إثناء الذهب إلى موضع آخر أو صب الماء أو الدهن في كفه لا على رأسه ابتداء، ثم استعماله لا بأس به. «مجتبى» وغيره، وهو ما حرره في «الندرة» فليحفظ.

وَعَنْ نُبَيْسٍ^(١) الْحَرِيرِ وَالْدَّبِجِ وَأَنْ تَجْلِسَ عَلَيْهِ، مُتَّقِي عَلَيْهِ.

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: حُرِّمَ نَوَسْدُ الْحَرِيرِ وَافْتِرَاشُهُ وَالنُّومُ عَلَيْهِ، وَهُوَ الصَّبْحِيُّ، كَمَا فِي «الْمَوَاهِبِ» وَمِثْلُهُ فِي مَثْنِ «دُرَرِ الْبَحَارِ»، وَقَالَ الْعَيْنِيُّ وَالْقَهْطَانِيُّ: وَبِهِ أَخَذَ أَكْثَرُ مَسَائِجِنَا، كَذَا فِي «الْكِرْمَانِيِّ» وَنَقَلَ مِثْلَهُ ابْنُ الْكَمَالِ.

٤٤٢٣ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنه قَالَ: رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيَّ ثَوْبَيْنِ مُعَصَّرَيْنِ، فَقَالَ: «إِنَّ هَذِهِ مِنْ ثِيَابِ الْكُفَّارِ فَلَا تَلْبَسَهُمَا»^(٢). وَفِي رِوَايَةٍ: قُلْتُ: أَغْسِلُهُمَا؟ قَالَ: «بَلْ أَخْرِفُهُمَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(١) قوله: عن نبيس الحرير والدباج وأن يجلس عليه وفي «فتاوى قاضي خان»: قال أبو حنيفة: لا بأس بافتراش الحرير والدباج، والنوم عليهما، وكذا الوسائد والمرافق والبسط والستور من الدباج والحرير إذا لم يكن فيها تماثيل. وقال أبو يوسف ومحمد: يكره جميع ذلك أمد. وحاصله: أن النهي في الحديث معمول على التحريم عندهما، وعنده على التنزيه، كما أشار إليه بقوله: «لا بأس»؛ فإن الورع من يدع ما لا بأس به مخافة أن يكون به بأس، وهو معنى الحديث المشهور: «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك». وكان الإمام أبو حنيفة ما حصل له دليل قطعي على كون نهي للتحريم، والنصوص في تحريم لبس الحرير لا تستلزم؛ لأن القعود على شيء لا يطلق عليه لبس، فلهذا حكم بالتنزيه، وهذا من ورعه في الفتوى. وأما عمله بالفتوى فمشهور لا يخفى، ومذكور في منافيه بما لا يحصى. قاله في «المرفأة».

وقال في «الدر المختار»: ويحل عنده نوسد الحرير وافتراشه والنوم عليه، وقالوا والشافعي ومالك: حرام، وهو انصحيح، كما في «المواهب». قلت: فليحفظ هذا، لكنه خلاف المشهور أمد. قال في «رد المحتار»: إنها حل عنده؛ لما روي: أن النبي ﷺ جلس على مرققة حرير، وكان على بساط ابن عباس رضي الله تعالى عنهما مرققة حرير. وروي: أن أنسا رضي الله عنه حضر وليمة فجلس على وسادة حرير، ولأن الجلوس على الحرير استخفاف، وليس بتعظيم، فجري مجرى الجلوس على بساط فيه تصاوير، «منح» عن «السراج».

(٢) قوله: ولا تلبسهما: في فتاوى «قاضي خان»: يكره للرجل أن يلبس المصبوغ بالمصفر والأصفر والزعفران والورس. كذا في «المرفأة». وقال في «الدر المختار»: ويكره لبس المعصفر والمزعفر الأحمر والأصفر للرجال، مفاده أنه لا يكره للنساء.

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْهُ قَالَ: رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَلَى ثَوْبٍ مَصْبُوعٌ بِعَصْفَرٍ مُورَدٌ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ فَأَنْطَلَقْتُ فَأَحْرَقْتُهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا صَنَعْتَ بِثَوْبِكَ؟» فَقُلْتُ: «أَحْرَقْتُهُ»، قَالَ: «أَفَلَا كَسَوْتَهُ بَعْضَ أَهْلِكَ، فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ النَّسَاءُ».

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنْ عُمَرَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَلَا وَطِيبُ الرِّجَالِ رِيحٌ لَا لَوْنٌ لَهُ، أَلَا وَطِيبُ النِّسَاءِ لَوْنٌ لَا رِيحَ لَهُ».

قَالَ سَعِيدُ الرَّائِي: أَرَأَيْتَ قَالَ: إِنَّمَا حَمَلُوا قَوْلَهُ: «فِي طِيبِ النِّسَاءِ» عَلَى أَنَّهَا إِذَا خَرَجَتْ، فَأَمَّا إِذَا كَانَتْ عِنْدَ زَوْجِهَا فَلْتَطَيَّبَ بِمَا شَاءَتْ.

٤٢٢٤ - وَعَنِ الْبَرَاءِ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ مَرْبُوعًا، وَقَدْ رَأَيْتُهُ فِي حُلَّةٍ خُمْرَاءَ مَا رَأَيْتُ شَيْئًا أَحْسَنَ مِنْهُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

١٠٠ قوله: وقد رأيته في حلة حمراء: قال القاضي، وهذا حجة لما ذهب إليه الشافعي وغيره أن لبس الثوب الأحمر إذا لم يكن حريرا، لا كراهة في لبسه، انتهى. قلت: وعند الحنفية: إذا لم يكن حريرا ولا مصفرا يجوز لبسه. كذا في «بذل المجهود». وقال في «المراقبة»: وأما ما ورد في شياثله رضي الله عنه عليه حلة حمراء، فقال ابن حجر: الحديث صحيح، وبه استدلل إمامنا الشافعي على حل لبس الأحمر، وإن كان قاتيا له. وقال في «الدر المختار»: وورد المختار: وكره لبس المصفر والمزعفر الأحمر والأصفر للرجال، مفاده أنه لا يكره للنساء، ولا بأس بساتر الأنوف.

وفي «المعجبى» و«القهيستانى» و«شرح النفاية» لأبي المكارم: لا بأس بلبس الثوب الأحمر. وقد روي ذلك عن الإمام، كما في «الملقطة» له. ومفاده أن الكراهة تنزيهية: لأن كلمة «لا بأس» تستعمل غالبا فيما تركه نولي، «منع» لكن صرح في «التحفة» بالحرمة، فأفاد أنها تحريمية، وهي المحمل عند الإطلاق. قاله المصنف. وفي «منتخب الفتاوى»: قال صاحب «المروضة»: يجوز للرجال والنساء لبس الثوب الأحمر والأخضر بلا كراهة، فهذه النقول مع ما ذكر في «المعجبى» و«القهيستانى» و«شروح أبي المكارم» تعارض النقول بكره الكراهة التحريم إن لم يدع التوفيق بالمصبر بالنجس ونحو ذلك.

قلت: وللشربلاي فيه رسالة سماها «تحفة الأكمس والهام المصنوع لبيان جواز لبس الأحمر». وقد ذكر فيها كثيرا من النقول، منها: ما قدمناه، وقال: لم نجد نصا قطعيا لإثبات الحرمة، ووجدنا النهي عن لبسه لعله قامت بالفاعل: من تشبه بالنساء أو بالأعاجه أو التكبر، وبانتهاء العلة نزول الكراهة بإخلاص النية لإظهار نعمة الله تعالى،

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَهُ شَعْرٌ يَبْلُغُ شَحْمَةَ أُذُنَيْهِ وَرَأَيْتُهُ فِي حُلَّةٍ حُمْرَاءَ لَمْ أَرْ شَيْئًا قَطُّ أَحْسَنَ مِنْهُ.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنْ هِلَالِ بْنِ غَامِرٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَمْنَى يَخْطُبُ عَلَى بَغْلَةٍ وَعَلَيْهِ بُرْدٌ أَحْمَرٌ، وَعَلَيْهِ عليه أَمَامَةٌ يُعَبَّرُ عَنْهُ.

٤٢٢٥ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه قَالَ: مَرَّ رَجُلٌ وَعَلَيْهِ ثَوْبَانِ أَحْمَرَانِ، فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ: وَقَالَ: نَهَى عَنْ مَيَائِرِ الْأَرْجُوانِ.

٤٢٢٦ - وَعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَيْتَرَةِ الْحُمْرَاءِ. رَوَاهُ النَّبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ».

٤٢٢٧ - وَعَنْ أَبِي رَمْثَةَ الثَّيْمِيِّ رضي الله عنه قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَعَلَيْهِ ثَوْبَانِ أَحْضَرَانِ لَهُ شَعْرٌ قَدْ غَلَاةُ الشَّيْبِ وَشَيْبُهُ أَحْمَرٌ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ: وَهُوَ ذُو وَفَرَةٍ وَبِهَا رَدْعٌ مِنْ جَنَاءٍ.

٤٢٢٨ - وَعَنْ سَمُرَةَ رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْبُسُوءُ» ^(١) الْقِيَابُ الْبَيْضُ فَإِنَّهَا أَظْهَرُ وَأَطْيَبُ وَكَفَّفُوا فِيهَا مَوْتَانَاكُمْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالتَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.

= وعروض الكراهة للصبي بالنجس تزول بغسله، ووجدنا نص الإمام الأعظم على الجواز، ودليلاً قطعياً على الإباحة، وهو إطلاق الأمر بأخذ الزينة، ووجدنا في الصحيحين موجباً، وبه تنتفي الحرمة والكراهة، بل يثبت الاستحباب اقتداء بالنبي ﷺ. ومن أراد الزيادة على ذلك فعليه بها. أقول: ولكن جل الكتب على الكراهة ٥ «السراج» و«المحيط» و«الاختيار» و«الملقب» و«الذخيرة» وغيرها، وبه اتفق العلامة قاسم. وفي «الخواص» الزاهدي: ولا بكرة في الرأس إجماعاً، ونقل في هذه الرسالة نهاية أقوال، منها: أنه مستحب.

(١) قوله: وعليه ثوبان أحضران، وقال في «رد المحتار»: ولبس الأخضر سنة، كما في «الشرعة».

(٢) قوله: البسوا الثياب البيضاء، وقال في «رد المحتار»: يستحب الأبيض.

٤٢٢٩ - وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَحْسَنَ مَا زُرْتُمْ اللَّهَ بِهِ فِي قُبُورِكُمْ وَمَسَاجِدِكُمْ الْبَيَاضُ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه.

٤٢٣٠ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَجَدَّ ثَوْبًا سَمَّاهُ بِاسْمِهِ عِمَامَةً أَوْ قَمِيصًا أَوْ رِدَاءً ثُمَّ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ كَمَا كَسَوْتَنِيهِ، أَسْأَلُكَ خَيْرَهُ وَخَيْرَ مَا صُنِعَ لَهُ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهِ وَشَرِّ مَا صُنِعَ لَهُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

٤٢٣١ - وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَكَلَ طَعَامًا ثُمَّ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَنِي هَذَا وَزَوَّجَنِيهِ مِنْ غَيْرِ حَوْلٍ مِنِّي وَلَا قُوَّةٍ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَزَادَ أَبُو دَاوُدَ: «وَمَنْ لَبَسَ ثَوْبًا فَقَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَسَانِي هَذَا وَزَوَّجَنِيهِ مِنْ غَيْرِ حَوْلٍ مِنِّي وَلَا قُوَّةٍ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ».

٤٢٣٢ - وَعَنْ أَبِي مَظْهَرٍ قَالَ: إِنَّ عَلِيًّا اشْتَرَى ثَوْبًا بِثَلَاثَةِ دَرَاهِمَ، فَلَمَّا لَبَسَهُ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي زَوَّجَنِي مِنَ الرَّيَاضِ مَا أَتَجَمَّلُ بِهِ فِي النَّاسِ وَأُوَارِي بِهِ عَوْرَتِي، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٤٢٣٣ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه قَالَ: لَبَسَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه ثَوْبًا جَدِيدًا فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَسَانِي مَا أُوَارِي بِهِ عَوْرَتِي وَأَتَجَمَّلُ بِهِ فِي حَيَاتِي. ثُمَّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ لَبَسَ ثَوْبًا جَدِيدًا فَقَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَسَانِي مَا أُوَارِي بِهِ عَوْرَتِي وَأَتَجَمَّلُ بِهِ فِي حَيَاتِي، ثُمَّ عَمَدَ إِلَى الثَّوْبِ الَّذِي أَخْلَقَ فَتَصَدَّقَ بِهِ، كَانَ فِي كَنْفِ اللَّهِ وَفِي حِفْظِ اللَّهِ وَفِي سَرِّ اللَّهِ حَيًّا وَمَيِّتًا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

٤٢٣٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَا عَائِشَةُ، إِنْ أَرَدْتَ اللُّحُوقَ بِي فَلْيَكْفِكَ مِنَ الدُّنْيَا كَرَادِ الرَّاكِبِ، وَإِيَّاكَ وَتَحَالَسَةَ الْأَغْنِيَاءِ، وَلَا تَسْتَخْلِقِي ثَوْبًا حَتَّى تُرْفِعِيهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٤٢٣٥ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ إِبْنِ أَبِي ثَعْلَبَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا تَسْمَعُونَ أَلَا تَسْمَعُونَ، إِنَّ الْبِدَادَةَ^(١) مِنَ الْإِيمَانِ، إِنَّ الْبِدَادَةَ مِنَ الْإِيمَانِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنْ سُوَيْدِ بْنِ وَهَبٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَتْبَاءِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَرَكَ ثُبَّسَ ثَوْبٍ بِجَهَالٍ وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَيْهِ - وَفِي رِوَايَةٍ - تَوَاضَعًا كَسَاهُ اللَّهُ حُلَّةَ الْكِرَامَةِ وَمَنْ رَوَّجَ لِلَّهِ تَوَجَّهَ اللَّهُ تَاجَ السُّلُوكِ». وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ مِنْهُ عَنْ مُعَاذِ بْنِ أَنَسٍ حَدِيثَ اللَّبَاسِ.

٤٢٣٦ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ^(٢) اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يَرَى أَثَرَ نِعْمَتِهِ عَلَى عَبْدِهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٤٢٣٧ - وَعَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَعَلَيَّ ثَوْبٌ دُونَ، فَقَالَ: «أَلَيْكَ مَالٌ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ «مِنْ أَيِّ الْمَالِ؟» قُلْتُ: مِنْ كُلِّ الْمَالِ، قَدْ أَعْطَانِي اللَّهُ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْعَنَمِ وَالْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ، قَالَ: «فَإِذَا آتَاكَ اللَّهُ مَالًا فَلْيُرْ أَثَرُ^(٣) نِعْمَةِ اللَّهِ

(١) قوله: إن البدادة من الإيمان والمراد من الحديث أن التواضع في اللباس والتواقي عن الزينة في أحوال أهل الإيمان، والإيمان هو الباعث عليه. كذا في «المرقاة». وقال في «رد المحتار»: اعلم أن الكسوة منها مكروه، وهو اللبس للتكبر.

(٢) قوله: إن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده: وقال في «رد المحتار»: اعلم أن الكسوة منها مستحب: وهو الزائد لأخذ الزينة وإظهار نعمة الله تعالى. قال ﷺ: «إن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده». ومباح: وهو الثوب الجميل للذين في الأعباد والجمع وبجامع الناس لا في جميع الأوقات؛ لأنه صلف وخيلاء، وربما يغيظ المحتاجين فالتحرز عنه أولى. وفي «مفندية» عن «السراجية»: ليس الثياب الجميلة مباح إذا لم يتكبر، وتفسيره أن يكون معها كما كان قبلها له. وقال في «المرقاة»: فإن قلت: أليس أنه حث على البدادة؟ قلت: إنما حث عليها؛ لتلا يعدل عنها عند الحاجة، ولا يتكلف للثياب المشكفة، كما هو مشاهد في عادة الناس حتى في العلما والمتصوفة، فأما من اتخذ ذلك ديناً وعادة مع القدرة على الجديد والنظافة فلا؛ لأنه خسة ودناءة.

(٣) قوله: فليُرْ أثر نعمة الله عليك وكرامته: وفي «شرح السنة»: هذا في تحسين الثياب بالتنظيف والتجديد عند الإمكان من غير أن يبالغ في النعامة والندقة ومظاهرة الملبس على اللبس على ما هو عادة العجم. كذا في «المرقاة».

عَلَيْكَ وَكَرَامَتِهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ، وَفِي «شَرْحِ السُّنَنِ» بِإِلْفِظِ «الْمَصَابِيحِ».

٤٢٣٨ - وَعَنْ أَبِي رَجَاءٍ قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ وَعَلَيْهِ مِطْرَفٌ مِنْ خَرٍّ، وَقَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أُنْعِمَ اللَّهُ عَلَيْهِ نِعْمَةً فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يَرَى أَثَرُ نِعْمَتِهِ عَلَى عَبْدِهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٤٢٣٩ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَائِرًا فَرَأَى رَجُلًا شَعْبًا قَدْ تَفَرَّقَ شَعْرُهُ فَقَالَ: «أَمَا كَانَ يَجِدُ هَذَا مَا يُسْكُنُ بِهِ رَأْسَهُ وَرَأَى رَجُلًا عَلَيْهِ ثِيَابٌ وَبِخَنُهُ فَقَالَ: «أَمَا كَانَ يَجِدُ هَذَا مَا يَغْسِلُ بِهِ ثَوْبَهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ.

٤٢٤٠ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «كُلُّ مَا شِئْتَ وَالْبَسَ مَا شِئْتَ مَا أَخْطَأْتُكَ اثْنَتَانِ سَرَفٌ وَخَيْلَةٌ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي تَرْجَمَةِ بَابٍ، وَوَصَلَ هَذَا التَّعْلِيلُ ابْنَ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُصَنَّفِهِ.

٤٢٤١ - وَعَنْ عُمَرُو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُوا وَاشْرَبُوا وَتَصَدَّقُوا وَالْبَسُوا مَا لَمْ يُخَالِظْهُ إِسْرَافٌ وَلَا خَيْلَةٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

٤٢٤٢ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَبَسَ^(١) ثَوْبَ شَهْرَةٍ فِي

(١) قوله: ما كان يجد. هذا ما يغسل به ثوبه: قال الطيبي: أنكر عليه بذاته لما يؤدي إلى ذلته، وأما قوله: البذاذة من الإيذان فإثبات التواضع للمؤمن، كما جاء: المؤمن متواضع، وليس بذليل، وله العزة دون التكبر، ومنه حديث أبي بكر: إنك أنت ممن يفعل خيلاً. قلت: الصواب أن البذاذة وهي الفخاعة بالدون من الثياب لا تنافي النظافة التي ورد أنها من الدين، ولا تستلزم المذلة عند أرباب اليقين. كذا في «المعرفة».

(٢) قوله: كل ما شئت ونسيت ما شئت إذخ: قريب من هذا ما قال في «العالمية»: وحاصله: أن من فعل شيئاً من ذلك تكبراً فهو مكروه، ومن فعل ذلك حاجة وضرورة لم يكره. كذا في «الكافي».

(٣) قوله: من لبس ثوب شهرة: أي ثوب تكبر وتفاخر وتحجّر أو ما يتخذ المتزهدة لبشهر نفسه بالزهد، أو ما يشعر به المتشدد من علامة السيادة كالثوب الأخضر، أو ما يليسه المتفقهة من لبس الفقهاء، وإحاطة أنه من جملة السفهاء. كذا في «المعرفة». وقال في «رد المحتار»: والأولى كونه بين النفيس والخسيس؛ إذ خبر الأمور أوساطها، وللتهي عن الشهريين، وهو ما كان في نهاية النفاة أو الخساسة.

الدُّنْيَا أَلْبَسَهُ اللَّهُ تَوْبَ مَدْلَةٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

٤٢٤٣ - وَعَنْهُ ع قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَشَبَهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

بَابُ الْخَاتَمِ

٤٢٤٤ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: ^(١) «اتَّخَذَ النَّبِيُّ ﷺ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ فِي رِوَايَةٍ»

وَجَعَلَهُ فِي يَدِهِ الْيُمْنَى، ثُمَّ أَلْقَاهُ، ثُمَّ اتَّخَذَ ^(٢) خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ وَنَقَشَ فِيهِ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، وَقَالَ: ^(٣) «لَا يَنْقُشُ أَحَدٌ عَلَى نَفْسِ خَاتَمِي هَذَا»،

(١) قوله: اتخذ النبي ﷺ خاتماً من ذهب: أي ابتداء قبل تحريم الذهب على الرجال. قال الإمام محمد في موطنه: لا ينبغي للرجل أن يتختم بذهب ولا حديد ولا صفر، ولا يتختم إلا بالنقشة، وأما النساء فلا بأس بتختم الذهب هن. وقال النووي: أجمعوا على إباحة خاتم الذهب للنساء، وعلى تحريمه على الرجال. كذا في «المعرفة».

(٢) قوله: وجعله في يده اليمنى: ليس الخاتم في اليمين واليسار ثابت منه، والخلاف في الأولوية. قال العلامة العيني في «عمدة القاري»: قال شيخنا في «شرح الترمذي»: في الأحاديث استحباب التختم في اليمين، وهو أصح الوجهين لأصحاب الشافعي أن التختم في اليمين أفضل منه في اليسار، وذهب مالك إلى استحباب التختم في اليسار، وكره التختم في اليمين. وأما مذهب الحنفية، فقد سوى الفقيه أبو الليث في «شرح الجامع الصغير» بين اليمين واليسار، انتهى. وقال في «الدر المختار» و«رد المختار»: ويجعله لبطن كفه في يده اليسرى. وقيل: اليمنى إلا أنه من شعار الروافض، فيجب التحرز عنه. «قهستاني» وغيره. عبارة القهستاني عن «المحيط»: جاز أن يجعله في اليمنى إلا أنه شعار الروافض اهـ. ونحوه في «الذخيرة» تأمل. قلت: ولعله كان، وبان، فقبصر: أي كان ذلك من شعارهم في الزمن السابق، ثم انفصل وانقطع في هذه الأزمان، فلا ينهى عنه كیفما كان. وفي «غاية البيان»: قد سوى الفقيه أبو الليث في «شرح الجامع الصغير» بين اليمين واليسار، وهو الحق؛ لأنه قد اختلف الروايات عن رسول الله ﷺ في ذلك. وقول بعضهم: إنه في اليمين من علامات أهل البغي؛ ليس بشيء؛ لأن النقل الصحيح عن رسول الله ﷺ ينفي ذلك.

(٣) قوله: ثم اتخذ خاتماً من ورق: قال في «الدر المختار»: ولا يتختم إلا بالنقشة لحصول الاستثناء بها.

(٤) قوله: وقال: لا ينقش أحد على نفس خاتمي هذا: قال في «الدر المختار»: وينقشه اسمه أو اسم الله تعالى لا تمثال إنسان أو طير، ولا محمد رسول الله.

وَكَانَ إِذَا لَبَسَهُ جَعَلَ قَصَّهُ مِثْلَ بَطْنِ كَفِّهِ مُتَقَمًّا عَلَيْهِ.

١٤٤٥ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَخَتَّمُ فِي يَمِينِهِ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ عَنْ عَلِيٍّ.

١٤٤٦ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَخَتَّمُ فِي بَسَارِهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَمُسْلِمٌ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

١٤٤٧ - وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لُبْسِ الْقَسِيِّ وَالْمُعْصَرِ وَعَنْ تَخْتِمِ الذَّهَبِ وَعَنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي الرُّكُوعِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَقَالَ مَالِكٌ فِي مَوْطِئِهِ: وَأَنَّا أَكْرَهُ أَنْ يَلْبَسَ الْعِلْمَانُ شَيْئًا مِنَ الذَّهَبِ؛ لِأَنَّهُ يَلْتَعَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ تَخْتِمِ الذَّهَبِ، فَأَنَا أَكْرَهُهُ لِلرِّجَالِ الْكَبِيرِ مِنْهُمْ وَالصَّغِيرِ.

١٤٤٨ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ فِي يَدِ رَجُلٍ فَنَزَعَهُ فَطَرَحَهُ، وَقَالَ: يَعْبُدُ أَحَدُكُمْ إِلَى جَهَنَّمَ مِنْ نَارٍ فَيَجْعَلُهَا فِي يَدِهِ، فَقِيلَ لِلرَّجُلِ بَعْدَ مَا ذَهَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: خُذْ خَاتَمَكَ اسْتَفِيعْ بِهِ، قَالَ: لَا، وَاللَّهِ لَا أَخْذُهُ أَبَدًا وَقَدْ طَرَحَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

١٤٤٩ - وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصْرُحُهُ عَشْرَ جَلَالٍ: الصُّفْرَةَ يَعْنِي الْخُلُقَ، وَتَغْيِيرَ الشَّيْبِ، وَجَرَّ الإِزَارِ، وَالتَّخْتِمَ بِالذَّهَبِ،

١. قوله: (وَكَانَ إِذَا لَبَسَهُ جَعَلَ قَصَّهُ مِثْلَ بَطْنِ كَفِّهِ مُتَقَمًّا عَلَيْهِ) ويجعل القص إلى باطن كفه بخلاف النيران لأنه تزيين في حقهم.

٢. قوله: (عَنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي الرُّكُوعِ) وفي البحر: يكرر قراءة القرآن في الركوع والسجود تحريماً، فإنه في «العرف الشاذي».

٣. قوله: (أَنَّا أَكْرَهُ أَنْ يَلْبَسَ الْعِلْمَانُ شَيْئًا مِنَ الذَّهَبِ) قال في «الدر المختار»: وكره إلياس الصبي ذهب أو حديد؛ فإن ما حرم لبسه وشربه حرم لبسه وشرابه.

٤. قوله: (الصُّفْرَةَ) يعني الخلق. قال في «المرقاة»: ونهى مختص بالرجال.

٥. قوله: (وَتَغْيِيرَ الشَّيْبِ) قال الإمام محمد في موطئه: لا ترى بالخصاء بانوسمة وخناء والصفرة بأساً، وإن تركه -

وَالْمُخْرَجُ^(١) بِالزَّيْنَةِ لِعَمْرِ حَمَلَهَا، وَالضَّرْبُ^(٢) بِالْكَعَابِ، وَالرُّقَى^(٣) إِلَّا بِالْمَعْوَذَاتِ، وَعَقْدُ^(٤) التَّمَائِمِ، وَعَزْلُ الْمَاءِ^(٥) لِعَمْرِ أَوْ غَيْرِ حَمَلِهِ أَوْ عَنْ حَمَلِهِ، وَقَسَادُ الصَّيِّ غَيْرُ مُحَرَّمِهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ.

قَالَ أَيْمُنُنَا: إِنَّ قَوْلَهُ وَعَقْدُ «وَقَسَادُ الصَّيِّ» مِنَ الْمَشْهُورَاتِ الدَّائِعَةِ عِنْدَ الْعَرَبِ، فَأَمَرَ بِهِ عَلَى الشَّفَقَةِ مِنْهُ عَلَى أُمِّهِ لَا غَيْرَ ذَلِكَ، فَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ قَارِسَ وَالرُّومَ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ وَلَا يُبَالُونَ بِهِ، ثُمَّ إِنَّهُ لَا يَعُودُ عَلَى أَوْلَادِهِمْ بِضَرِّ فَلَمْ يَنْهَ.

٤٢٥٠ - وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم أَخَذَ حَرِيرًا فَجَعَلَهُ فِي يَمِينِهِ، وَأَخَذَ ذَهَبًا فَجَعَلَهُ فِي شِمَالِهِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ هَذَيْنِ حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ.

= أَيْضَ فَلَ بَاسٍ، وَكُلُّ ذَلِكَ حَسَنٌ.

(١) قوله: والتبرج بالزينة: أي إظهار المرأة زينتها ومحاسنها للرجال. وقوله: «لغير حملها» أي لغير زوجها وعارها. كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: والضرب بالكعاب: والمراد النهي عن النعب بالرد، وهو حرام كرهه الله والصحابه، وفي معناه اللعب بالشطرنج، وهو مكروه عندنا، مباح عند الشافعية بشروط معتبرة لهم. قاله في «المراقبة». وكذا في «الدر المختار».

(٣) قوله: والرقى إلا بالمعوذات: قال محمد في موطنه: وبهذا نأخذ، لا بأس بالرقى بما كان في القرآن: وبما كان من ذكر الله، فأما ما كان لا يعرف من الكلام فلا ينبغي أن يرقى به.

(٤) قوله: وعقد التمام: جمع غيمة، والمراد بها التعاويذ التي تحتوي على رقى الجاهلية من أسماء الشياطين وألفاظ لا يعرف معناها. وقيل: التمام حُرُزَاتُ كانت العرب في الجاهلية تعلقها على أولادهم، يتقون بها العين في زعمهم، فأبطله الإسلام؛ لأنه لا يرفع، ولا يدفع إلا الله تعالى. قاله في «المراقبة». وقال في «الدر المختار»: في «المجتبى» التسمية المكروهة ما كان بغير العربية.

(٥) قوله: وعزل الماء تعير محله: معنى «لغير محله»: بغير الإماء؛ فإن محل العزل الإماء دون الحرائر، وهو في الحررة محمول على عدم إذنها. وقيل: فيه تعريض بإتيان اندبر: أي صبه في غير الموضع الذي يحل أن يصب فيه؛ إذ محل الماء فرج المرأة، كذا في «المراقبة».

وَأَمَّا مَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حُلِيِّ الذَّهَبِ مِنْ تَحْرِيمِهَا لِلنِّسَاءِ فَذَلِكَ فِي الزَّمَانِ الْأَوَّلِ ثُمَّ نُسِخَ وَأُبِيحَ لِلنِّسَاءِ وَالنَّحْلِيِّ بِالذَّهَبِ.

٤٢٥١ - وَعَنْ مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ رُكُوبِ الثُّمُورِ وَلُبْسِ الذَّهَبِ إِلَّا ^(١) «مُقَطَّعًا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ.

وَقَالَ فِي «الْهِدَايَةِ»: وَلَا بَأْسَ بِسَمَارِ الذَّهَبِ يَجْعَلُ فِي جُحْرِ الْقُصِّ أَيْ فِي ثُقْبِهِ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ كَالْعِلْمِ فِي الثَّوْبِ فَلَا يُعَدُّ لَا بِسَاءً لَهُ.

٤٢٥٢ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ طَرْقَةَ أَنَّ جَدَّهُ عَرْفَجَةَ بْنَ أَسْعَدَ قُطِعَ أَنْفُهُ يَوْمَ الْكَلَابِ فَاتَّخَذَ أَنْفًا مِنْ وَرَقٍ فَأَتَنَّنَ عَلَيْهِ، فَأَمَرَهُ ^(٢) النَّبِيُّ ﷺ فَاتَّخَذَ أَنْفًا مِنْ ذَهَبٍ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ.

٤٢٥٣ - وَعَنْ بُرَيْدَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ عَلَيْهِ خَاتَمٌ مِنْ شَبِيهِ: «مَا لِي أَجِدُ مِنْكَ رِيحَ الْأَصْنَامِ فَطَرَحَهُ، ثُمَّ جَاءَ وَعَلَيْهِ ^(٣) خَاتَمٌ مِنْ حَدِيدٍ، فَقَالَ: «مَا لِي أَرَى عَلَيْكَ حَلِيَّةَ أَهْلِ النَّارِ؟ فَطَرَحَهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مِنْ أَيِّ شَيْءٍ أَتَّخِذُهُ؟ قَالَ: «مِنْ وَرَقٍ وَلَا تُثِمُّهُ مِثْقَالًا ^(٤)». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ.

وَقَالَ الثَّوْرِيُّ رضي الله عنه تَعَالَى: إِنَّ الشَّكِيرَ عَنِ التَّخَتِّمِ بِخَاتَمِ الْحَدِيدِ بَعْدَ قَوْلِهِ فِي حَدِيثٍ

(١) قوله: «إلا مقطوعاً»: أي مكسراً قطعاً صغيراً مثل الضرب على الأسلحة والخواتم انفضة وإعلام الثياب، كذا ذكره بعض الشراح من عنائنا، كذا في «المرقاة».

(٢) قوله: «فأمره النبي ﷺ أن يتخذ أنفاً من ذهب»: لذلك قال في «الدر المختار»: ويتخذ أنفاً منه؛ لأن انفضة تشبه.

(٣) قوله: وعليه خاتم من حديد رنج. فلا يتختم إلا بالفضة لحصول الاستغناء بها، فيحرم بغيرها كحجر وذهب وحديد وصفر وورصاص وزجاج وغيرها، وفي «الجوهرة»: والتختم بالحديد والصفرة والنحاس والرصاص مكروه للرجال والنساء. التقطته من «الشعر المختار» و«رد المحتار».

(٤) قوله: «ولا تثممه مثقالاً» يعني لا يزيد على مثقال. قاله في «الدر المختار». وقال في «رد المحتار»: قبل: لا يبلغ به المثقال. «ذخيرة». أقول: ويؤيده نص الحديث السابق من قوله ﷺ: «ولا تثممه مثقالاً».

سَهْلٍ: «الْتِمَسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ»، لِأَنَّ حَدِيثَ سَهْلٍ كَانَ قَبْلَ اسْتِقْرَارِ الشَّيْنِ وَاسْتِحْكَامِ الشَّرَائِعِ، وَحَدِيثُ بُرَيْدَةَ بَعْدَ ذَلِكَ.

٤٢٥٤ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرَادَ أَنْ يَكْتُبَ إِلَى كِسْرَى وَفِيصَرَ وَالتَّجَاشِيِّ، فَقِيلَ: إِنَّهُمْ لَا يَقْبَلُونَ كِتَابًا إِلَّا بِخَاتَمٍ، فَصَاحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَاتَمًا خَلَقْتُهُ فِضَّةً، وَنَقَشَ فِيهِ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ. وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ: كَانَ نَقَشُ الْخَاتَمِ ثَلَاثَةً أَسْطُرًا، مُحَمَّدٌ سَطْرٌ، وَرَسُولٌ سَطْرٌ، وَاللَّهُ سَطْرٌ.

٤٢٥٥ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اخْتَذَ خَاتَمًا فَلَيْسَهُ، قَالَ: «الشَّغْلَانِي هَذَا عَنْكُمْ مُنْذُ الْيَوْمِ إِلَيْهِ نَظَرَةٌ وَإِلَيْكُمْ نَظَرَةٌ»، ثُمَّ أَلْفَأَهُ. ^(١) رَوَاهُ النَّسَائِيُّ.

٤٢٥٦ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَانَ خَاتَمُهُ مِنْ فِضَّةٍ، وَكَانَ قُصَّةً مِنْهُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٤٢٥٧ - وَعَنْهُ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيْسَ خَاتَمُ فِضَّةٍ فِي يَمِينِهِ، فِيهِ قُصٌّ حَبَشِيٌّ، كَانَ يَجْعَلُ قُصَّهُ مِمَّا بَلَى كَفَّهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: ثم أَلْفَأَهُ، وإلا ظهر فيه أنه ﷺ بعد تحريم خاتم الذهب لبس خاتم الفضة عن قصد الزينة من غير تعش، فتبعه الناس محافظة على متابعة السنة، فرأى في لبسه ما يرتب عليه من الخيلاء، فرماه، فرماه الناس، فلما احتاج إلى لبس الخاتم، لأجل الختم به لبسه. وقال للناس: إنما اتخذنا خاتمًا ونقشنا فيه نقشًا للمصلحة، فلا يتفش عليه أحد سبًا، بل يتفش سبًا إذا احتاج إليه. وبهذا يظهر وجه قول من قال من أئمتنا وغيرهم بكراهة لبس الخاتم لغير الختم. وقد روى أحمد وأبو داود والنسائي عن أبي ربحانة: أنه ﷺ نبى عن لبس الخاتم إلا لذي سلطان. كذا في «المرواة»، وقال في «الدر المختار»: وترك التخنم لغير السلطان والقاضي وذو حاجة إليه كَمُتَوَّلٍ أَفْضَلُ.

(٢) قوله: فيه نص حبشي: ثم الحلقة في الخاتم هي المستعمرة؛ لأن نوام الخاتم بها، ولا معتبر بالقص، حتى أنه يجوز أن يكون حجرًا أو غيره. كذا في «السراج الوهاج». فانه في «العالمكيرية». وقال في «الدر المختار»: والعبرة بالحلقة من الفضة لا بالقص، فيجوز من حجر وعقيق وبقوت وغيرها.

٤٥٨ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: كَانَ عليه السلام خَاتَمُ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله فِي هَذِهِ، وَأَشَارَ إِلَى الْخُنْصِرِ مِنْ يَدِهِ الْيُسْرَى. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٥٩ - وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله أَنْ أَتَخَتَّمَ فِي إِصْبَعِي هَذِهِ أَوْ هَذِهِ، قَالَ: فَأَوْمَأَ إِلَى الْوُسْطَى وَالَّتِي تَلِيهَا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٦٠ - وَعَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه أَنَّ مَوْلَاةَ لَهُمْ ذَهَبَتْ بِابْنَةِ الزُّبَيْرِ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَفِي رِجْلَيْهَا أَجْرَاسٌ، فَقَطَعَهَا عُمَرُ وَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله يَقُولُ: «مَعَ كُلِّ جَرَسٍ شَيْطَانٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٦١ - وَعَنْ بُنَاتِةَ مَوْلَاةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَّانَ الْأَنْصَارِيِّ كَانَتْ عِنْدَ عَائِشَةَ رضي الله عنها إِذْ دَخَلَ عَلَيْهَا بَجَارِيَةٌ وَعَلَيْهَا جَلَاجِلٌ يَصَوْتُنَّ، فَقَالَتْ: لَا تُدْخِلْنَهَا عَلَيَّ إِلَّا أَنْ تَقْطَعُوها جَلَاجِلَهَا، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله يَقُولُ: «لَا تُدْخِلُ» الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ جَرَسٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

١٠٠ قوله: كَانَ خَاتَمُ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله فِي هَذِهِ: وفي «الفتاوى»: ويتبين أن يلبس الخاتم في خنصره اليسرى دون سائر أصابعه، ودون اليمنى؛ لأن اللبس في اليمنى علامة الرقص، وأما الجواز فثبت في اليمنى واليسار جميعاً، وبكل ذلك ورد الأثر. كذا في «الذخيرة». قاله في «العالمية». وقال في «المراقبة»: قال ابن تيمونة: يكره للرجل جعل الخاتم في الوسطى والتي تليها كراهة تنزيه، وأما المرأة فلها التختيم في الأصابع كلها.

١٠١ قوله: مع كل جرس شيطان: وظاهر اللفظ العموم، فيدخل فيه الجرس الكبير والصغير، ويدخل فيه الجرس المتخذ من نحاس أو حديد أو الذهب أو الفضة، والحاصل: أن كل حلية لها صوت فهي في حكم الجرس، لا يجوز لبسها للنساء، ولا لباسها للبنات الصغار. كذا في «بذل المجهود».

١٠٢ قوله: لا تدخل الملائكة بيتاً فيه جرس: وكتب مولانا محمد مجيب المرحوم من تقرير شيخه رحمته قوله: «بيتاً فيه جرس»، ومن الواجب أن يعلم أن هذه الكراهة فيها كان وضعه كذلك، وأما ما ليس بموضوع للصوت والجرس فلا يحرم، وإن لزم فيه التصويت أحياناً، كما يشاهد في حلي النساء إذا أكثرن منها. كذا في «بذل المجهود».

بَابُ النِّعَالِ

٤٢٦٢ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَلْبَسُ ^(١) النَّعَالَ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا شَعْرٌ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٤٢٦٣ - وَعَنْ أُدَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنَّ نَعْلَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ لَهَا قَبَالَانِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٤٢٦٤ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ لِنَعْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبَالَانِ مَثْنِيَّ شِرَاكُهُمَا. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٤٢٦٥ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ فِي غَزْوَةِ غَزَوْنَاهَا: «اسْتَكْبِرُوا مِنَ النَّعَالِ؛ فَإِنَّ الرَّجُلَ لَا يَزَالُ رَاكِبًا مَا اسْتَعْلَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٢٦٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا اسْتَعْلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِالْيَمِينِ، وَإِذَا نَزَعَ فَلْيَبْدَأْ بِالشَّمَالِ، فَلْيَتَكُنْ الْيُمْنَى أَوْلَهُمَا تُنْعَلُ وَآخِرُهُمَا تُنْزَعُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٢٦٧ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَى ^(٢) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَتَنَعَلَ الرَّجُلُ قَائِمًا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٤٢٦٨ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: مِنَ السُّنَّةِ إِذَا جَلَسَ الرَّجُلُ أَنْ يَخْلَعَ نَعْلَيْهِ

(١) قوله: يلبس النعال التي ليس فيها شعر قال أبو عمر: لا أعلم خلافاً في جواز لبس النعال السبئية في غير المقابر، وإنما في المقابر فقيه خلاف. فنه في «عمدة القاري». وقال على القاري رحمته: قلت: الظاهر أن المشي على القبور منهى بالنعال وبغيرها، نعم يمكن أن يكون مشيه على القبور فنهيه بأمر الخلع على أن الموضع موضع أدب وتواضع لإمكان تكبر واختيال فتعالجه بالفضد، وأمره بالأمر الأشد، وهو لا ينبغي جواز لبسها؛ دفعا للمخرج لمكان الضرورة، انتهى. وقال في «العالمكية»: اتخاذا النعل من الخشب بدعة.

(٢) قوله: نهى رسول الله ﷺ إنخ: قال المصنف: هذا فيما يلحقه التعب في لبسه قائما، كاخف والنعال التي تحتاج إلى شد شر اكهما، كذا في «المرقاة».

فَيَضَعُهُمَا بِجَنْبِهِ. ^(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٢٦٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَمْسِي أَحَدُكُمْ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ، لِيُخْفِيَهَا جَمِيعًا أَوْ لِيُثْبِتَهُمَا جَمِيعًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٢٧٠ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا انْقَطَعَ سَمْعُ نَعْلِهِ فَلَا يَمْسِ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ حَتَّى يُصْلِحَ شِسْعَهُ، وَلَا يَمْسِ فِي خُفٍّ وَاحِدٍ، وَلَا يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ، وَلَا يَحْتَبِي بِالْقَوْبِ الْوَاحِدِ، وَلَا يَلْتَجِفُ الصَّمَاءَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَمَا رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّهَا قَالَتْ: رُبَّمَا مَسَى النَّبِيُّ ﷺ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ، إِنْ صَحَّ فَتَشِيءُ نَادِرٌ، لَعَلَّهُ اتَّفَقَ فِي دَارِهِ بِسَبَبٍ. وَقَالَ عَلِيُّ الْقَارِي رحمته الله الْبَارِي: قُلْتُ: وَعَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِهِ بَعْدَ التَّهَيُّ يُحْمَلُ عَلَى حَالِ الضَّرُورَةِ أَوْ بَيَانِ الْجَوَازِ، وَإِنَّ التَّهَيُّ لَيْسَ لِلتَّحْرِيمِ.

٤٢٧١ - وَعَنْ ابْنِ بَرِيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه أَنَّ النَّجَاشِي ^(٢) أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ خُفَيْنِ أَسْوَدَيْنِ سَادَجَيْنِ فَلَبِسَهُمَا. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ، وَزَادَ التِّرْمِذِيُّ عَنْ ابْنِ بَرِيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ: ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَيْهِمَا.

بَابُ التَّرَجُّلِ

٤٢٧٢ - عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أُرَجِّلُ رَأْسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا حَائِضٌ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٢٧٣ - وَعَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ فَدَخَلَ رَجُلٌ

(١) قوله: فيضعهما بجانبه: أي الأيسر تعظيماً للأيمن، ولا يضع قدمه تعظيماً للقبلة ولا وراءه خوفاً من السرقه. كذا في «المرواة».

(٢) قوله: ابن النجاشي أهدى إلى النبي ﷺ خفين أسودين إنغ: قال في «العلالمكبرية»: وعن أبي القاسم الصفار الخلف الأحمر خُفٌّ فرعون، والخلف الأبيض خف هامان، والخلف الأسود خف العلماء، ولقد لقيت عشرين من كبار فقهاء بلخ فما رأيت لأحدهم خفاً أبيض ولا أحمر، ولا سمعت أنه أمسكه، وروي: أنه ﷺ أمسك خفاً أسود أهدى له خفان أسودان، فقبض وليس. كذا في «الفتية».

قَائِرُ الرَّأْسِ وَاللَّحْيَةِ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ كَأَنَّهُ يَأْمُرُهُ بِإِصْلَاحِ شَعْرِ رَأْسِهِ وَلَحْيَتَيْهِ، فَمَعَلَ ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَيْسَ هَذَا خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدُكُمْ قَائِرُ الرَّأْسِ كَأَنَّهُ شَيْطَانٌ». رَوَاهُ مَا لِكُ.

٤٢٧٤ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ لِي جُمَّةً أَفَارِجُهَا؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ، وَأَكْرِمُهَا» قَالَ: فَكَانَ أَبُو قَتَادَةَ زَيْمًا دَهَنَهَا فِي الْيَوْمِ مَرَّتَيْنِ مِنْ أَجْلِ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ، وَأَكْرِمُهَا». رَوَاهُ مَا لِكُ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ لَهُ شَعْرٌ فَلْيُكْرِمْهُ».

٤٢٧٥ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعْتَمِلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ التَّرْجُلِ إِلَّا غَيْبًا. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ.

وَقَالَ فِي «الْمُسَوَّى»: وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ، أَمَّا حَدِيثُ أَبِي قَتَادَةَ فَهُوَ فَهْمٌ فَهْمُهُ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «وَأَكْرِمُهَا»، وَلَعَلَّ الْمُرَادَ الْإِكْرَامَ الْمَخْصُوصُ، وَهُوَ التَّوَسُّطُ الْمُقْتَصِدُ بَيْنَ الْإِفْرَاطِ فِي التَّنَعُّمِ وَبَيْنَ تَرْكِ التَّنْظِيفِ وَالْهَيْئَةِ الْبَدَنِيَّةِ الرَّثِيَّةِ.

٤٢٧٦ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ قَالَ رَجُلٌ لِفَضَالَةَ بْنِ عُثَيْبٍ: مَا لِي أَرَاكَ شَعْنًا؟ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَنْهَانَا عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْإِرْفَاءِ، قَالَ: فَمَا لِي لَا أَرَى عَلَيْكَ جِدَاءً؟ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْمُرُنَا أَنْ نَحْتَبِي أَحْيَانًا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٢٧٧ - وَعَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ سَمِعَ يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ يُحِبُّ الطَّيِّبَ، تَطْيِيفٌ يُحِبُّ النَّظَافَةَ، كَرِيمٌ يُحِبُّ الْكَرَمَ، جَوَادٌ يُحِبُّ الْجُودَ، فَتَنَظَّفُوا أَرَاهُ قَالَ - أَفَيُتَنَكَّمُ، وَلَا تَقْبَهُوا بِالْيَهُودِ. قَالَ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِسَهَاجِرِ بْنِ مِسْمَارٍ، فَقَالَ: حَدَّثَنِيهِ غَامِرُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «تَنَظَّفُوا أَفَيُتَنَكَّمُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٤٢٧٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كُنْتُ أُغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِمَاءٍ وَاحِدٍ، وَكَانَ لَهُ شَعْرٌ فَوْقَ الْجَمَةِ وَدُونَ الْوُفْرَةِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ.

٤٢٧٩ - وَعَنْ ابْنِ الْحَنْظَلِيَّةِ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «نِعَمَ الرَّجُلُ خُرَيْمَ الْأَسَدِيِّ لَوْلَا طُولُ جُمَّتِهِ وَإِسْبَالُ إِزَارِهِ»، فَبَلَغَ ذَلِكَ خُرَيْمًا فَأَخَذَ شِفْرَةً فَقَطَعَ ^(١) بِهَا جُمَّتَهُ إِلَى أُذُنَيْهِ، وَرَفَعَ إِزَارَهُ إِلَى أَنْصَافِ سَاقَيْهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٢٨٠ - وَعَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَلِي شَعْرٌ طَوِيلٌ فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «ذُبَابٌ ذُبَابٌ» ^(٢) قَالَ: فَرَجَعْتُ فَجَزَّزْتُهُ ثُمَّ أَتَيْتُهُ مِنَ الْعَدَى، فَقَالَ: «إِنِّي لَمْ أَغْنِكَ» ^(٣) وَهَذَا أَحْسَنُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَقَالَ صَاحِبُ «بَدَلِ الْمَجْهُودِ»: هَذَا أَيْ تَقْصِيرُ الشَّعْرِ أَحْسَنُ مِنْ إِطَالَتِهِ، وَإِنْ كَانَ الْإِطَالَةُ جَائِزًا. وَقَالَ الظَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ»: فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا قَدْ دَلَّ عَلَى أَنَّ جَزَّ الشَّعْرِ أَحْسَنُ مِنْ تَرْبِيَّتِهِ، وَمَا جَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْأَحْسَنَ كَانَ لَا شَيْءَ أَحْسَنَ مِنْهُ، وَوَجَبَ لَزُومُ ذَلِكَ الْأَحْسَنِ وَتَرْكُ مَا يُخَالِفُهُ.

٤٢٨١ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ شَعْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى شَحْمَةِ أُذُنَيْهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. وَقَالَ فِي «الْعَرَفِ الشَّيْذِيِّ»: فِي حَدِيثِ الْعَدَائِرِ إِشْكَالٌ، وَهُوَ أَنَّ عَادَتَهُ ﷺ فِي الْأَشْعَارِ الْجَمَّةَ وَاللِّمَّةَ وَالْوُفْرَةَ، وَلَمْ يَثْبُتِ الضُّفْرُ، وَأَمَّا ثَلَاثُ حِصَصٍ فَلَعَلَّ الرَّاوي رَأَى

(١) قوله: فقطع بها جمته إلى أذنيه: قال في «شرح السنة»: هذا أي جواز قطع الجملة إلى الأذن في حق الرجال، وأما النساء فلأنهن يرسلن شعورهن لا يتخذن جمّة. كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: ذباب: بضم الذال المعجمة فيها وتخفيف الباء الموحدة وبعد الألف مثلها، والذباب الشوم، ويقال: الذباب الشدائد. كذا في «بدل المجهود».

(٣) قوله: إنني لم أغنيك: لأن طول الشعر ليس مذمومًا، ولا جاء أمر بقطعه ما زاد على مقدار معلوم منه، لكن جز الشعر أحسن من تربيته. التقطته من «المراقبة».

تَحْتَ عِمَامَتِهِ سِتْرٌ وَكَانَتْ ثَلَاثَةُ يَسَبَبٍ الْعِمَامَةِ فِي فَتْحِ مَكَّةَ، وَمَرَّ الْحَافِظُ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ وَلَمْ يَقُلْ بِشَيْءٍ. وَفِي «الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ» فِي بَابِ الْحُظَرِ وَالْإِبَاحَةِ: أَنَّ الصُّفَاتِيزَ لِلرَّجُلِ مَكْرُوهَةٌ، وَأَمَّا الْإِرْسَالُ فَلَمْ أَجِدْ كَرَاهَةً.

٤٢٨٢ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ عَمَّا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهْمَلَ آلَ جَعْفَرٍ ثَلَاثًا ثُمَّ أَقَامَهُمْ فَقَالَ: «لَا تَبْكُوا عَلَى أَخِي بَعْدَ الْيَوْمِ»، ثُمَّ قَالَ: «ادْعُوا لِي بَنِي أَخِي»، فَجِئَتْ بَنَاتُهَا أَفْرُخُ فَقَالَ: «ادْعُوا لِي الْخَلَائِقَ» فَأَمَرَهُ فَحَلَّقَ رُؤُوسَهُنَّ. ^(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ.

٤٢٨٣ - وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَى ^(٢) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَخْلُقَ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا. رَوَاهُ التَّسَائِيُّ.

٤٢٨٤ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُحِبُّ مُوَافَقَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ فَيَسَا لَمْ يُؤْمَرْ فِيهِ، وَكَانَ أَهْلُ الْكِتَابِ يَسْدِلُونَ أَشْعَارَهُمْ، وَكَانَ الْمُشْرِكُونَ يَفْرُقُونَ رُءُوسَهُمْ، فَسَدَلَ النَّبِيُّ ﷺ نَاصِيَتَهُ ثُمَّ ^(٣) فَرَّقَ بَعْدَ مُتَقَرِّ عَمَلِهِ.

(١) قوله: فحلَّق رُؤُوسَهُنَّ، قال في «المعرفة»: وإنما حلَّق رُؤُوسَهُمْ مع أن إيفاء الشعر أفضل إلا بعد فراغ أحد التبركين على ما هو المعتاد على الوجه الأكمل؛ لما رأى من اشتغال أمهم أسهاء بنت عميس عن ترجيل شعورهم بها أصابها من قتل زوجها في سبيل الله، فأشفق عليهم من الوسخ والفصل.

(٢) قوله: نهى رسول الله ﷺ أَنْ تَخْلُقَ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا، قال في «المعرفة»: وذلك لأن الذنائب للنساء كالنحو للرجال في الهيئة والجمال، وفيه بطريق المتهوم جواز حلَّق الرجل، ولا خلاف فيه، بل في أنه هل هو سنة لما فعله علي كرم الله وجهه، وقرره ^(٣) وقال: «عليكم بسني وسنة الخلفاء الراشدين المهديين» أو ليس بسنة؛ لأنه ^(٤) مع سائر أصحابه وأطب على ترك حلِّقه إلا بعد فراغ أحد التبركين، فأحلَّق رخصةً ومستحب، وإيفاء الشعر أفضل وسنة انتهى. وقال في «العالمية»: ولو حلقت المرأة رأسها، فإن فعلت لوجع أصابها، لا بأس به، وإن فعلت ذلك تشبه بالرجل فهو مكروه. كذا في «الكبير».

(٣) قوله: ثم فرق بعد. والفرق سنة في الشعر؛ لأنه الذي رجع إليه النبي ﷺ. والظاهر أنه يوحي منه تعالى. قوله في «بذل المجهوده». وقال في «مرد المحتار»: «والعالمية»: إن السنة في شعر الرأس إما الفرق أو الحلَّق.

٤٢٨٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: إِذَا فَرَّقْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَأْسَهُ صَدَعْتُ فَرْقَةً عَنْ يَافُوجِهِ وَأَرْسَلْتُ نَاصِيَتَهُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٢٨٦ - وَعَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَنْهَى عَنِ الْقَرْعِ. قُلْتُ لِتَافِعٍ: وَمَا الْقَرْعُ؟ قَالَ: يُحْلَقُ بَعْضُ رَأْسِ النَّبِيِّ وَيُتْرَكُ بَعْضٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَأَخْبَقَ بَعْضُهُمُ التَّفْسِيرَ بِالْحَدِيثِ.

٤٢٨٧ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى صَبِيًّا قَدْ حُلِقَ بَعْضُ رَأْسِهِ وَتُرِكَ بَعْضُهُ، فَتَهَاوَهُ عَنْ ذَلِكَ، وَقَالَ: «احْلِقُوا كُلَّهُ أَوْ اتْرُكُوا كُلَّهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٢٨٨ - وَعَنِ الْحُجَّاجِ بْنِ حَسَّانَ قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَحَدَّثَنِي أَخِي الْمُغِيرَةُ قَالَتْ: وَأَنْتَ يَوْمَئِذٍ غُلَامٌ وَلَكَ قَرْنَانِ أَوْ قُصَّتَانِ، فَمَسَحَ رَأْسَكَ وَبَرَكَ عَلَيْكَ، وَقَالَ: احْلِقُوا هَذَيْنِ أَوْ قُصُّوهُمَا، فَإِنَّ هَذَا رِئِي الْيَهُودَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٢٨٩ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَتْ لِي ذُوَابَةٌ فَقَالَتْ لِي أُمِّي: لَا أَجْرُهَا، كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْدُهَا وَيَأْخُذُ بِهَا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

- قوله: ينهى عن القرع: فإن النووي: مذهبنا كراهة مطلقاً للرجل والمرأة؛ لإطلاق الحديث. قال: وهي كراهة تنزيه، وكذلك كراهة مالك والحنيفة، انتهى. وليس هذا مختص بالنبي، بل إذا فعله كبير، يكره له ذلك، فذكر النسي باعتبار العادة الغالبة. قاله في «بذل المجهود». وقال في «رد المحتار» و«العالمكبرية»: ويكره القرع، وهو أن يحلق البعض، ويترك البعض.

- قوله: «احلِقُوا كُلَّهُ أَوْ اتْرُكُوا كُلَّهُ» فيه إشارة إلى أن الحلق في غير الخج والعمرة جائز، وإن الرجل مخير بين الحلق وتركه، لكن الأصل أن لا يحلق إلا في أحد النسيين، كما كان عليه ﷺ مع أصحابه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وانفرد منهم علي كرم الله وجهه. كذا في «المعرفة».

- قوله: «لا أجزأ الخ»: فيه أن الذوابة إنما يجوز اتخاذها للغلام إذا كانت مع غيرها من الشعور التي في الرأس. وأما إذا حلق شعره كله، وترك له ذوابة فهو القرع التي ينهى عنه رسول الله ﷺ. كذا في «بذل المجهود».

٤٢٩٠ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَعَنَ^(١) اللَّهُ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ وَالْوَاشِمَةَ^(٢) وَالْمُسْتَوْشِمَةَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٢٩١ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَعَنَ اللَّهُ الْوَاشِيَاتِ وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ وَالْمُتَمَمِّصَاتِ وَالْمُتَقَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ الْمُغَيَّرَاتِ خَلَقَ اللَّهُ. فَجَاءَتْهُ امْرَأَةٌ، فَقَالَتْ: إِنَّهُ بَلَعَنِي أَنْتَ لَعَنْتَ كَيْتَ وَكَيْتَ، فَقَالَ: مَا لِي لَا أَلْعَنُ مَنْ لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَقَالَتْ: لَقَدْ قَرَأْتُ مَا بَيْنَ اللُّوْحَيْنِ فَمَا وَجَدْتُ فِيهِ مَا تَقُولُ قَالَ: لَيْسَ كُنْتُ قَرَأْتِيهِ لَقَدْ وَجَدْتِيهِ، أَمَا قَرَأْتَ: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَأَنْهَوْا﴾؟ قَالَتْ: بَلَى، قَالَ: فَإِنَّهُ قَدْ نَهَى عَنْهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٢٩٢ - ^(المشعر: ٧٧) وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لُعِنَتِ الْوَاصِلَةُ وَالْمُسْتَوْصِلَةُ، وَالنَّائِمَةُ وَالْمُتَمَمِّصَةُ، وَالْوَاشِمَةُ وَالْمُسْتَوْشِمَةُ مِنْ غَيْرِ دَاوٍ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٢٩٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعَيْنُ حَقٌّ، وَنَهَى عَنِ الْوَشْمِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

(١) قوله: لعن الله الواصلة: اعلم أن المحدثين والفقهاء اختلفوا في الوصل، فمذهب المحدثين تعميم الحرمة، سواء كان بشعر الإنسان أو غيره، والفقهاء حملوا النهي في الوصل على أن حرمة الوصل محمول على ما إذا كان بشعر النساء لأن استعمال جزء الأدمي حرام. وهذا الوصل عند الفقهاء مكروه، وكذلك يكره إذا تضمن الوصل خداعاً. وأما الوصل بغير شعور النساء، فلا بأس به؛ لأنه ليس فيه استعمال جزء الإنسان ولا الخداع. والحق مع الفقهاء؛ فإن النسوة من حقهن التزين كيف كان، ما لم يلزم فيه الكراهة من وجه آخر، لذلك قال في «العالمية»: ووصل الشعر بشعر الأدمي حرام، سواء كان شعرها أو شعر غيرها. كذا في «الاختيار شرح المختار». ولا بأس للمرأة أن تجعل في فرونها وذوايلها شيئاً من الوبر. كذا في «فتاوى قاضي خان». وفي جواز صلاة المرأة مع شعر غيرها الموصول اختلاف بينهم، والمختار أنه يجوز. كذا في «الغياثية».

(٢) قوله: الواشمة: وفي كُتُب الحنفية أن موضع الوشم نجس، فإن الدم خرج من مستقره وانجمد تحت الجلد، وهو نجس. كذا في «العرف الشذي».

- ٤٢٩٤ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مُلَبَّدًا. ^(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.
- ٤٢٩٥ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكْثِرُ دُهْنَ رَأْسِهِ وَتَسْرِخَ لِحْيَتَهُ، وَيُكْثِرُ ^(٢) الْقَنَاعَ كَأَنَّ تَوْبَهُ تَوْبُ زَيَّاتٍ. رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ».
- ٤٢٩٦ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كُنْتُ أَطِيبُ النَّبِيَّ ﷺ بِأَطْيَبِ مَا يَجِدُ، حَتَّى أَجِدَ ^(٣) وَبِيضَ الطَّيِّبِ فِي رَأْسِهِ وَلِحْيَتِهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.
- ٤٢٩٧ - وَعَنْ نَافِعٍ قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه إِذَا اسْتَجَمَرَ اسْتَجَمَرَ بِالْأَلْوَةِ غَيْرَ مُطْرَأٍ، وَيَكْأُورُ يَضْرَحُهُ مَعَ الْأَلْوَةِ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا كَانَ يَسْتَجِمِرُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.
- ٤٢٩٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْفِطْرَةُ ^(٤) خَمْسٌ: الْخِتَانُ، ^(٥)

١. قوله: «ملبدًا» فيه جواز التلبيد في غير حال الإحرام. قاله في «المراقبة».

٢. قوله: «بكثير القناع» وهو بكسر القاف وخفة النون وفي آخره مهملة، خرقة تلقى على الرأس تحت العمامة بعد استعمال الدهن وقاية للعمامة من أثر الدهن، واتساعها به، شبهت بقناع المرأة. كذا في «المراقبة».

٣. قوله: «أجد» وبيض الطيب في رأسه ولحيته: قال المظهر: ولا يشكل هذا بقوله: طيب الرجال ما خفي لونه؛ لأن المراد به ما له لون يظهر زينة وجهه، كالحمرة والصفرة، وما لم يكن كالسك والنعير، فهو جائز. وفي معناه الكافور والزباد. قاله في «المراقبة». وقال في «العمامة»: ولا بأس بغالية الرأس واللحية. كذا في «الفتاوى العتبية».

٤. قوله: «النفطرة خمس» قال في «عمدة القاري»: أراد بالنفطرة السنة القديمة التي اختارها الأنبياء عليهم السلام، وانفقت عليها الشرائع، فكانها أمرٌ جبلي فطروا عليه.

٥. قوله: «الختان» قال في «شرح شرعة الإسلام»: من السنة الختان، وبه قال أبو حنيفة. وقال الأكثرون ومنهم الشافعي: إنه واجب؛ لأنه من شعائر الإسلام. ويمكن أن مراد أبي حنيفة أنه ثابت بالسنة، لا أنه غير واجب، لكن غالب الكتب مشحون بأن الختان سنة، لكن إن لم يولد محتونًا ختانًا تامًا. وإنا قيدنا به؛ لما في «الخلاصة» و«مجمع الفتاوى»: صبي ولد محتونًا، بحيث لو رآه إنسان، يراه كأنه ختن، ويشق عليه الختان مرة أخرى، واعترف بذلك أهل البصرة من الحجامين، ترك، ولا يتعرض له. وذكر رزين العرب أن أربعة عشر نيا ولدوا محتونين: آدم وشيث ونوح وصالح وشعيب ويوسف وموسى وزكريا وإسحاق وعيسى وحفظة بن صفوان، وهو نبي أصحاب الرمز، ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى سائر الأنبياء والمرسلين.

وَالِاسْتِحْدَادُ، وَقَصُّ الشَّارِبِ.

= وذكر صاحب الشريعة أنه قد ولد الأنبياء كلهم محتونين مسروين، أي مقطوعي السرة كرامة هم؛ لئلا ينظر أحد إلى عورتهم إلا إبراهيم عليه الصلاة والسلام؛ فإنه قد ختن نفسه؛ ليستن بسنة بعده هذا للرجال. وأما للنساء فمكرمة، ففي «عزارة الفتوى»: ختان الرجال سنة، وختن النساء في «أدب القاضي»: مكروه، وفي موضع آخر سنة. وقال بعض العلماء: واجب. وقال بعضهم: فرض. قلت: والصحيح أنه سنة، والمكرمة بضم الراء واحدة المكارم. وفي «فتاوى الصوفية»: أن وقت الختان من سبع إلى عشر سنين. وكأنه أراد الوقت لأفضل الأعدى. قاله في «المعرفة».

وقال في «العالمكبرية»: وختنوا في الختان، قيل: إنه سنة، وهو الصحيح. كذا في «الغرائب». ابتداء الوقت المستحب للختان من سبع سنين إلى اثني عشرة سنة، هو المختار. كذا في «السراجية». وقال بعضهم: يجوز بعد سبعة أيام من وقت الولادة. كذا في «جواهر الفتاوى». اختلفت الروايات في ختان النساء، ذكر في بعضها أنه سنة. هكذا حكى عن بعض المشايخ، وذكر شمس الأئمة الحلواني في «أدب القاضي» للخصاف: أن ختان النساء مكرمة. كذا في «المحيط».

١٠ قوله: والاستحْدَادُ أي حلق العانة، وهو استعمال الحديد من نحو موسى في حلق العانة ذي الشعر الذي حوّل ذكر الرجل وفرج المرأة، وزاد ابن شريح: وحلقة الدبر، فجعل العانة منبت الشعر مطلقاً، والمشهور الأول. فإن أزال شعره بغير الحديد، لا يكون على وجه السنة. كذا في «شرح المشارق». ويجب أن يعلم أنه لا يقطع شيئاً من شعره، وهو جنب. قاله في «المعرفة». وقال في «الدبر المختارة»: ويستحب حلق عانته. قال في «الهندية»: ويبتدئ من تحت السرة. وفي «الأشياء»: والسنة في عانة المرأة التنف.

١١ قوله: فسر الشارب: ذكر أهل اللغة أن الإحفاء الاستئصال، وكذا التهك بالنون والكاف المبالغة في ذلك، وأن القص يدل على أخذ البعض، وكلاهما ثابت. وقد دلت السنة على الأمرين، فاختر مالك قص الشارب على إحفائه. وقال الطحاوي: ثم نجد عن الشافعي في هذا شيئاً متصرفاً، وأصحابه الذين رأواهم المزني والربيع كأننا يغبغان شواربهما، وذلك يدل على أنها أخذ ذلك عن الشافعي. وقال الأشعر: رأيت أحمد بن حنبل يحفي شاربهِ شديداً وسمحته يقول، وقد سئل عن الإحفاء: إنه السنة. وقال أبو حنيفة وصاحباؤه: يستحب إحفاء الشوارب، ونراه أفضل من قصها؛ لأن الفطرة هي التي لا بُدَّ منها، وهي قص الشارب، وما سوى ذلك فضل حسن، ثبت الآثار كلها التي رويتها في هذا الباب، ولا تضاد، ويجب بثوبنا أن الإحفاء أفضل من القص، وأصحاب رسول الله ﷺ قد كانوا يحفون شواربهم، وفيهم أبو هريرة رضي الله عنه، وهو عن رويته عن رسول الله ﷺ أنه قال:

وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ، وَتَنْفُ الْإِبْطِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَرَوَى أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ عَنْ وَالِدِ ابْنِ الْمَلِيجِ، وَالطَّبْرَانِيُّ عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: «الْحَيْثُ سُنَّةٌ لِلرِّجَالِ وَمَكْرَمَةٌ لِلنِّسَاءِ».

٤٢٩٩ - وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ الْأَنْصَارِيَّةِ أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تَحْتَجُّ بِالْمَدِينَةِ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «لَا تُنْهَكِي، فَإِنَّ ذَلِكَ أَحْطَى لِلْمَرْأَةِ وَأَحَبُّ إِلَى النَّبْعِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَقَالَ: هَذَا الْحَدِيثُ ضَعِيفٌ وَرَأَوِيهِ مَجْهُولٌ، وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ.

٤٣٠٠ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «تَحَالَفُوا الْمُشْرِكِينَ، وَقُرُّوا

الدَّخَى وَأَحْفُوا السَّوَارِبَ».

■ من النظرة قصى الشارب، فذلك أن قص الشارب من الفطرة، وهو مما لا بد منه، وأن ما بعد ذلك من الإحفاء هو أفضل، وفيه من إصانة الخير ما ليس في القص. الخطئة من «المرفاة» و«شرح معاني الآثار» وبذلك المجهره.

١. قوله: وتقليم الأظفار: أي ويستحب قلم أظفاره إلا لمجاهد في دار الحرب، فيستحب توقيف شارب وأظفاره يوم الجمعة، وكونه بعد الصلاة أفضل، إلا إذا أخره إليه تأخيراً فاحشاً فيكره؛ لأن من كان ظفره طويلاً كان رزقه ضيقاً.

وفي الحديث: «من قلم أظفاره يوم الجمعة أعاده من البلاء إلى الجمعة الأخرى وزيادة ثلاثة أيام». «دور». وفي حديث مرسل عند البيهقي كان صلى الله عليه وسلم يقلم أظفاره، ويقص شارب يوم الجمعة قبل الخروج إلى الصلاة. وروى النووي كالعبادي: من أراد أن يأنبه النفس على كره فليقصم أظفاره يوم الخميس. وفي حديث ضعيف: يا علي! قص الأظفار وانتف الإبط واحلق العانة يوم الخميس، والغسل والضم واللباس يوم الجمعة. وفي «شرح الغزونية»: روي أنه صلى الله عليه وسلم بدأ بمسحته اليمنى إلى الخنصر، ثم يختصر اليسرى إلى الإبهام ويختم بإبهام اليمنى، وذكر له الغزالي في «الإحياء» وجهها وجيهاً. قال في «الهداية» عن «الغرائب»: وينبغي الابتداء باليد اليمنى والانتهاؤها بها، فيبدأ بيسابمها، ويختم بإبهامها، وفي الرجل يختصر اليمنى، ويختم بخنصر اليسرى. ونقله القهستاني عن «المسعودية»: وقلم الأظفار بالأسنان مكروه يورث البرص، فإذا قلم أظفاره أو جز شعره، ينبغي أن يدقته، فإن رمى به فلا بأس، وإن ألقاه في الكنية أو في المختل كره؛ لأنه يورث داء «خانية» ويدفن أربعة أظفار والشعر وخرقة الخيض والدم. «عناية»

و«الدر المختار» و«رد المحتار» و«المرفاة» ملقط منها.

١. قوله: وتنف الإبط: قال في «رد المحتار»: ويجوز في إزالة الشعر من إبطه الخلق والتنف أولى.

٢. قوله: ويحرق الشعر: قال في «الدر المختار» لذا يحرم على الرجل قطع لحية.

وَفِي رِوَايَةٍ: «اَنْهَكُوا الشَّوَارِبَ وَأَغْفُوا اللَّحْيَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَأَمَّا رِوَايَةُ: قَصَّ الشَّارِبِ، فَمَعْنَاهَا: اسْتَأْصَلُوا شَعَرَ الشَّارِبِ بِالْقِرَاضِ لَا بِالنَّوَسِي فَإِنَّهُ بِدْعَةٌ.

٤٣٠١ - وَعَنْ عُمَرُو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ ع أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَأْخُذُ مِنَ لِحْيَتِهِ مِنْ عَرَضِهَا وَطَوْلِهَا. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

وَرَوَى مُحَمَّدٌ فِي «كِتَابِ الْأَقَارِ» عَنِ ابْنِ عُمَرَ ع أَنَّهُ كَانَ يَقْبِضُ عَلَى لِحْيَتِهِ ثُمَّ يَقْضُ مَا تَحْتَ الْمُفْصَلَةِ، وَقَالَ: وَبِهِ نَأْخُذُ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ع.

٤٣٠٢ - وَعَنْ يَحْيَى بْنِ سَعْدٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: كَانَ إِبْرَاهِيمُ أَوَّلَ النَّاسِ ضَيَّفَ الضَّيْفَ، وَأَوَّلَ النَّاسِ اخْتَنَنَ، وَأَوَّلَ النَّاسِ قَصَّ الشَّارِبِ، وَأَوَّلَ النَّاسِ رَأَى الشَّيْبَ، فَقَالَ: يَا رَبِّ، مَا هَذَا؟ فَقَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: وَقَارَ يَا إِبْرَاهِيمُ، فَقَالَ: يَا رَبِّ، زِدْنِي وَقَارًا. رَوَاهُ مَالِكٌ.

٤٣٠٣ - وَعَنْ أَنَسٍ ع قَالَ: وَقَّتْ لَنَا فِي قَصِّ الشَّارِبِ وَتَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ وَتَنْفِيفِ الْإِبْطِ وَخَلْقِ الْعَانَةِ أَنْ لَا يُتْرَكَ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٣٠٤ - وَعَنْ زَيْدِ ابْنِ أَرْقَمَ ع أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَمْ يَأْخُذْ مِنْ شَارِبِهِ

١٠٠ قوله: كان يأخذ من لحيته من عرضها وطولها: لذلك قال فقهاؤنا: ولا بأس بأخذ أطراف اللحية، والنسبة فيها التقبضة، وهو أن يقبض الرجل لحيته، ثم زاد منها على قبضة قطعه، كما ذكر محمد في «كتاب الأثر» عن الإمام قال: وبه نأخذ «محيط». أخذته من «الأثر المختار» و«رد المحتار».

١٠١ قوله: أن لا يترك أكثر من أربعين ليلة: وفي «الفتاوى»: الأفضل أن يقلع أظفاره، ويحفي شاربه، ويحلق عانته، وينظف بدنه بالاغسال في كل أسبوع مرة، فإن لم يفعل ذلك، ففي كل خمسة عشر يوماً، ولا عذر في تركه وراء الأربعين، فالأسبوع هو الأفضل، والخمسة عشر هو الأوسط، والأربعون هو الأبعد، ولا عذر فيها وراء الأربعين، ويستحب التوعيد عندنا. كما في «المرقاة» و«العالمكية».

فَلَيْسَ مِنَّا. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ.

٤٣٠٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى لَا يَصْبُغُونَ فَحَالِفُوهُمْ» (١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٣٠٦ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «غَيِّرُوا الشَّيْبَ وَلَا تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَالتِّرْمِذِيُّ.

٤٣٠٧ - وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ أَحْسَنَ مَا غَيَّرَ بِهِ الشَّيْبُ الْحِنَاءُ وَالْكَتَمُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ.

٤٣٠٨ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم أَنْ يَتَرَعَّفَرَ الرَّجُلُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَقَالَ فِي «الْتَّهْيَاةِ»: إِنَّ أَحَادِيثَ إِبَاحَةِ الرَّعْفَرَانِ لِلرَّجَالِ مَنسُوخَةٌ.

٤٣٠٩ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ يُضْفِرُ لِحْيَتَهُ بِالصُّفْرَةِ حَتَّى يَمْتَلِئَ ثِيَابُهُ مِنَ الصُّفْرَةِ، فَقِيلَ لَهُ: لِمَ تَصْبُغُ بِالصُّفْرَةِ؟ فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَصْبُغُ بِهَا، وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْهَا، وَقَدْ كَانَ يَصْبُغُ بِهَا ثِيَابَهُ كُلَّهَا حَتَّى عِصَامَتُهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ.

٤٣١٠ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم رَجُلٌ قَدْ خَصَّصَ بِالْحِنَاءِ فَقَالَ: «مَا أَحْسَنَ هَذَا» قَالَ: فَمَرَّ آخَرُ قَدْ خَصَّصَ بِالْحِنَاءِ وَالْكَتَمِ، فَقَالَ: «هَذَا أَحْسَنُ مِنْ هَذَا» قَالَ: فَمَرَّ آخَرُ قَدْ خَصَّصَ بِالصُّفْرَةِ، فَقَالَ: «هَذَا أَحْسَنُ مِنْ هَذَا كُلِّهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

(١) قوله: فحالِفُوهم: لذا يستحب للرجل خضاب شعره ولحيته، ولو في غير حرب في الأصح لا يذنبه ورجليه؛ فإنه مكروه للنسبة بالنساء. انقضت من «الدر المختار» ودرد المختار.

(٢) قوله: إن أحسن ما غير به النسب الحناء والكتم: قل في «العالمكية»: اتفق المشايخ رحمهم الله تعالى إن الخضاب في حق الرجال بالحمرة سنة، وأنه من سيئات المسلمين وعلاماتهم، عن الإمام أن الخضاب حسن، لكن بالحناء والكتم والوسمة، وأراد به النحية وشعر الرأس. والخضاب في غير حال الحرب لا بأس به في الأصح. كذا في «الوجيز» للمكردي.

- ٤٣١١ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: أَتَى يَأْيِي قُحَافَةٌ يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ وَرَأْسُهُ وَلِحْيَتُهُ كَالْقَعَامَةِ بَيَاضًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَمِّرُوا هَذَا بِشَيْءٍ وَاجْتَنِبُوا السَّوَادَ» ^(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ.
- ٤٣١٢ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَكُونُ قَوْمٌ فِي آخِرِ الزَّمَانِ يَخْضِبُونَ بِهَذَا السَّوَادِ كَخَوَاصِلِ الْحَمَامِ، لَا يَرِجُونَ رَابِجَةَ الْجَنَّةِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ.
- وَرَوَى ابْنُ مَاجَهَ عَنْ صُهَيْبِ الْحَنَزَلِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَحْسَنَ مَا اخْتَضَبْتُمْ بِهِ لَهَذَا السَّوَادِ أَرْغَبُ لِنِسَائِكُمْ فِيكُمْ، وَأَهْيَبُ لَكُمْ فِي صُدُورِ عِدْوِكُمْ».
- ٤٣١٣ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَنْتَفُوا الشَّيْبَ فَإِنَّهُ نُورُ الْمُسْلِمِ، مَنْ شَابَ شَيْبَةً فِي الْإِسْلَامِ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِهَا حَسَنَةً، وَكَفَّرَ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةً، وَرَفَعَهُ بِهَا دَرَجَةً». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.
- ٤٣١٤ - وَعَنْ كَعْبِ بْنِ مُرَّةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ شَابَ شَيْبَةً فِي الْإِسْلَامِ كَانَتْ لَهُ نُورًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالتَّنْسَائِيُّ.
- وَرَوَى أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَأْتِي مَعْتَرِ الْأَنْصَارِ، حَمْرًا وَصَفْرًا وَخَالِفُوا أَهْلَ الْكِتَابِ، وَإِنْ تَرَكَهُ أَبْيَضَ مِنْ غَيْرِ خِضَابٍ فَلَا بَأْسَ». وَقَالَ مُحَمَّدٌ فِي مَوْطِئِهِ: لَا تَرَى بِالْخِضَابِ بِالْوَسْمَةِ وَالْحِنَاءِ وَالصُّفْرَةِ بَأْسًا وَإِنْ تَرَكَهُ أَبْيَضَ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ، كُلُّ ذَلِكَ حَسَنٌ.

(١) قوله: واجتنبوا السواد: وقال في «عمدة القاري»: وروى ابن وهب عن مالك قال: لم أسمع في صنع الشعر بالسود نهيًا معلومًا، وغيره أحب إلي. وعن أحمد فيه روايتان، وعن الشافعية أيضًا روايتان، والمشهور يكره. وقيل: يحرم، انتهى. وقال في «الذخيرة»: وأما الخضاب بالسواد فمن فعل ذلك من الغزاة ليكون أعيب في عين العدو فهو محمود منه، اتفق عليها المشايخ رحمهم الله تعالى، ومن فعل ذلك ليزين نفسه للنساء وليحبب نفسه إليهن، لذلك مكروه، وعليه عامة المشايخ، وبعضهم جوز ذلك من غير كراهة، وروى عن أبي يوسف رحمته الله أنه قال: كما يعجبني أن تنزين بي يحجبها أن أنزين لها. كذا في «العالمية» وورد المختار.

٤٣١٥ - وَعَنْ ثَابِتٍ قَالَ: سُئِلَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه عَنْ خِصَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: لَوْ شِئْتُ أَنْ أُعِدَّ شَمَطَاتٍ كُنَّ فِي رَأْسِهِ فَعَلْتُ، وَقَالَ: لَمْ يَخْتَضِبْ. ^(١) وَزَادَ فِي رِوَايَةٍ: وَقَدْ اخْتَضَبَ أَبُو بَكْرٍ بِالْحِنَاءِ وَالْكُتْمِ، وَاخْتَضَبَ عُمَرُ بِالْحِنَاءِ بَحْتًا، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٣١٦ - وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ فَأَخْرَجَتْ إِلَيْنَا شَعْرًا مِنْ شَعْرِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مَخْضُوبًا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٤٣١٧ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ هِنْدَ بِنْتَ عُثَيْبَةَ قَالَتْ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، بَايِعْنِي. فَقَالَ: «لَا أَبَايَعُكَ حَتَّى تُغَيِّرِي كَفَمَيْكَ كَأَنَّهُمَا» ^(٢) كَفَا سَمِعَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٣١٨ - وَعَنْهَا رضي الله عنها قَالَتْ: أُوْمِتْ امْرَأَةٌ مِنْ وَرَاءِ سِتْرِ بَيْدِهَا كِتَابٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَمَبَّضَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَدَهُ، فَقَالَ: «مَا أَذْرِي أَيْدَ رَجُلٍ أَمْ يَدُ امْرَأَةٍ؟» قَالَتْ: بَلْ يَدُ امْرَأَةٍ، قَالَ: «لَوْ كُنْتُ امْرَأَةً لَغَيَّرْتُ أَظْفَارَكَ» يَعْنِي بِالْحِنَاءِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ.

٤٣١٩ - وَعَنْ كَرِيمَةَ بِنْتِ هَنَامٍ أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتْ ^(٣) عَائِشَةَ رضي الله عنها عَنْ خِصَابِ الْحِنَاءِ،

١ - قوله: ولم يختضب: وقال في «الدر المختار»: والأصح أنه صلى الله عليه وسلم لم يفعله. وفي «رد المحتار»: لأنه لم يحتج إليه؛ لأنه توفي، ولم يبلغ شيء عشرة شمر في رأسه ولحيته، بل كان سبع عشرة، كما في «البخاري» وغيره، وورد أن أبا بكر رضي الله عنه اختضب بالحناء والكتم، «مدني». وقال في «المروقة»: فالصحيح ما قاله صاحب «النهاية» من أن المختار أنه صلى الله عليه وسلم صبغ في وقت، وترك في معظم الأوقات، فأخبر كل من رأى وهو صادق، وهذا التأويل كالمتعين للجمع به بين الأحاديث، وهو نهاية المدعي.

٢ - قوله: فكأنهما كفا سبع: شبه يديها حين لم تخطبهما بكفي يسع في الكراهية؛ لأنها حينئذ شبيهة بالرجال، والتشبه بالرجال مكروه، وفيه بيان كراهية خضاب الكفين للرجال تشبها بالنساء. كذا في «المروقة».

٣ - قوله: سألت عائشة عن خضاب الحناء: والخضاب شامل لخضاب الشعر والجسم، ولكن تقييد أبي داود في ترجمة الباب بالنساء يدل على أن المراد به خضاب الجسم، فإن خضاب اليدين والرجلين بالحناء مستحب للنساء، وحرام للرجال إلا لحاجة التداوي ونحوه. كذا في «بذل المعهود».

فَقَائَتْ: لَا بَأْسَ وَلَكِنِّي أَكْرَهُهُ، كَانَ حَبِيبِي^(١) يَكْرَهُ رِيحَهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِي.

٣٢٠ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ^(٢) قَالَ: أَنِّي^(٣) بِمُخَنَّثٍ قَدْ خَصَبَ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ بِالْحِنَاءِ،

فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا بَالُ هَذَا؟» قَالُوا: يَتَشَبَّهُ بِالنِّسَاءِ، فَأَمَرَ بِهِ فَتُفِي إِلَى التَّقِيعِ، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا نَقْتُلُهُ؟ فَقَالَ: «إِنِّي^(٤) نَهَيْتُ عَنْ قَتْلِ الْمُصَلِّينَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٢١ وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٥) قَالَ: لَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ الْمُخَنَّثِينَ مِنَ الرِّجَالِ

وَالْمُتَرَجَّلَاتِ مِنَ النِّسَاءِ، وَقَالَ: «أَخْرِجُوهُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٢٢ - وَعَنْهُ^(٦) قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ الْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ

وَالْمُتَشَبِّهَاتِ مِنَ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

١ : قوله: كان حبيبي يكره ريحته: قال في «المراقبة»: استدل الشافعي به على أن الحناء ليس بطيب؛ لأنه كان يحب الطيب، وفي أنه لا دلالة لاحتمال أن هذا النوع من الطيب لم يكن يلائم طبعه الطيب، كما لا يلائم الزباد مثلاً طبع البعض، وكما كان يحب اللحم، وامتنع عن كل بعض الحيوانات؛ لما تعافه نفسه الشريفة. ثم الظاهر أن كرهه مختص بالشعر؛ فإنه يبقى فيه رهومته وخماجته، ولذا عدل عن الحناء في صبغ لحيته الشريفة إلى الورس والزعفران، وأما في يد أمهات المؤمنات فلا شك أنه لم يكن يكرهه لما مضى من الإنكار على المرأة التي لم تكن متحبة.

٢ : قوله: أني رسول الله ﷺ بمخنت قد خصب يديه ورجليه بالحناء الخ: لذلك قال في «رد المحتار»: إن خضاب يدي الرجل ورجليه مكرره لتشبه بالنساء. وقال فيه في موضع آخر: وفي «البحر الزاخر»: ويكره للإنسان أن يخصب يديه ورجليه، وكذا الصبي إلا لحاجة، بناءً ولا بأس به للنساء. مزبداً أقول: ظاهره أنه كما يكره للرجل فعل ذلك بالصبي يكره للمرأة وإن حل لها فعنه لنفسها انتهى. وقال في «العالمكية»: ولا ينبغي أن يخصب يدي الصبي الذكر ورجله إلا عند الحاجة، ويجوز ذلك للنساء. كذا في «التيابيع».

٣ : قوله: إن نهيت عن قتل المصلين: قال في «المراقبة»: لا دلالة للحديث على أن من ترك الصلاة متعمداً يقتل على ما عليه أصحاب الشافعي، فإن وصف المصلي يكون ممن يغيب عليه فعل الصلاة، ولا يخرج عن هذا الوصف بتركها مرة أو مرتين، ولا يقال: المصلي في العرف لمن صلى مرة أو تزيد، ولم يكن يغلب عليه فعل الصلاة، ولذا قال بعض أئمتنا: من قال لسلطان زماننا: إنه عادل فهو كافر، مع أنه قد عدل، نعم يدل بالمفهوم عند من اعتبره أن تارك الصلاة يقتلونه؛ لأنهم تركوا أكبر شعار الإسلام، لكن قتلهم بطريق المفاتلة، ولذا قال بعض علمائنا: لو ترك أهل بلدة أذان الصلاة لقاتلهم.

٣٢٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّجُلَ يَلْبَسُ لِبْسَةَ الْمَرْأَةِ، وَالْمَرْأَةُ تَلْبَسُ لِبْسَةَ الرَّجُلِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٢٤ - وَعَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ: قِيلَ لِعَائِشَةَ رضي الله عنها: إِنَّ امْرَأَةً تَلْبَسُ السَّعْلَ، فَقَالَتْ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّجُلَةَ مِنَ النِّسَاءِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٢٥ - وَعَنْ يَعْقُبَ بْنِ مَرْثَدَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى عَلَيْهِ خُلُوقًا، فَقَالَ: «أَلَا امْرَأَةٌ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَاغْسِلْهُ ثُمَّ اغْسِلْهُ ثُمَّ لَا تَعُدَّ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ.

٣٢٦ - وَعَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَدِمْتُ عَلَى أَهْلِي مِنْ سَفَرٍ وَقَدْ تَشَقَّقْتُ يَدَايَ، فَخَلَقُونِي بِرُغَمَرَانِ، فَعَدَوْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ، وَقَالَ: «أَذْهَبْ فَاغْسِلْ هَذَا عَنكَ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٢٧ - وَعَنِ الْوَلِيدِ بْنِ عُقْبَةَ رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا فَتَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ جَعَلَ أَهْلُ

المنية: لعن رسول الله ﷺ الرجل يلبس لبسة المرأة: الخ: فلا يلبس لبس الصبي اللؤلؤ، وكذا البالغ. وكذا في شرح الوهانية، معزى له المنية: لأن قوله تعالى: «لَوْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ أَهْلَ بَيْتِهِ فَتَحْسَنُوا مَوْلَاهُ» (النحل: ١٤) أي اللؤلؤ والمرجان يفيد الجواز، وكذا قوله تعالى: «هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْبَعِ جَمْعًا» (البقرة: ٢٩) وجزم في «الجوهرة» بحرمة اللؤلؤ، وكذا في «السراج» لأن فيه تشبيها بالنساء، فإنه من حليهن. وقد أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه والحاكم. وقال: صحيح على شرط مسلم: لعن رسول الله ﷺ الرجل يلبس لبسة المرأة، والمرأة تلبس لبسة الرجل، فبدخل في هذا اللؤلؤ بالأولى؛ لأن حليهن به أكثر. قال صاحب «الدر المختار» وحمل المصنف ما في «المنية» على قوله وما في «الجوهرة» على قولها أي من أن لبس عقد اللؤلؤ لبس حلي، وهو ما مشى عليه أصحاب المتون في كتب الأيمان، فلو حلف لا يلبس حليا، فلبس ذلك يحنث للعرف. قال: وقد رجحوا قولهم، ففي «الكافي» قولهم أقرب إلى عرف ديننا، فيفتى به، ثم قال المصنف: وعلى كون المرحح قولهم فالمعتمد في المذهب حرمة لبس اللؤلؤ ونحوه عن الرجال؛ لأنه من حلي النساء. التفطه من «الدر المختار» و«رد المحتار».

قوله: لا يعد فإنه لا يليق بالرجال. قاله في «المراقبة».

مَكَّةَ بِأَثْوَنَهُ بِصَيَّانِهِمْ، فَيَدْعُو لَهُمْ بِالْبَرَكَةِ وَيَمْسَحُ رُؤُوسَهُمْ، قَالَ: فَجِيءَ بِي إِلَيْهِ وَأَنَا^(١) مُخْتَلِقٌ فَلَمْ يَمَسْسَنِي مِنْ أَجْلِ الْخُلُقِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٣٢٨ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَقْبَلُ^(٢) اللَّهُ تَعَالَى صَلَاةَ رَجُلٍ فِي جَسَدِهِ شَيْءٌ مِنْ خُلُقٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٣٢٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طِيبُ الرَّجَالِ مَا ظَهَرَ رِيحُهُ وَخَفِيَ لَوْثُهُ، وَطِيبُ^(٣) النِّسَاءِ مَا ظَهَرَ لَوْثُهُ وَخَفِيَ رِيحُهُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ.

٤٣٣٠ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَتْ^(٤) لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَكَّةٌ يَتَطَيَّبُ مِنْهَا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٣٣١ - وَعَنْ ثَوْبَانَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَافَرَ كَانَ آخِرُ عَهْدِهِ بِإِنْسَانٍ مِنْ أَهْلِهِ فَاطِمَةُ، وَأَوَّلُ مَنْ يَدْخُلُ عَلَيْهَا فَاطِمَةُ، فَقَدِمَ مِنْ غَزَاةٍ.....

(١) قوله: وأنا مخلق فلم يمسنني من أجل الخلق: هذا يدل على أن ما يحرم على الرجال يحرم عليهم أن يستعملوه في لصيان من اللباس وغيره، لا كما قال الشافعي رحمته الله من أن الكبار غير مكلفين في حق اللباس الصغار. كذا في «بذل المجهود».

(٢) قوله: لا يقبل الله إلخ. المراد بقي ثواب الصلاة الكاملة للنسبة بالنساء. كذا في «المرفأة».

(٣) قوله: طيب النساء إلخ: في «شرح السنة»: قال سعد: أراهم حملوا قوله: «وطيب النساء» على ما إذا أرادت أن تخرج، فأما إذا كانت عند زوجها فلتطيب بها شاءت. كذا في «المرفأة».

(٤) قوله: كانت لرسول الله سكة إنخ: يضم السين المهملة وتشديد الكاف نوع من الطيب، عزيز. قيل: يتخذ من السك. وفي «القاموس»: السكة طيب يتخذ من الرامك. الظاهر أن المراد بها ظرف فيها طيب، ويشعر به: قوله: «يتطيب منها» لأنه لو أراد بها نفس الطيب لقال: يتطيب بها. قال الجزري في «تصحيح المصابيح»: السك يضم السين المهملة وتشديد الكاف طيب مجموع من انحلاط، والسكة قطعة منه، ويحتمل أن يكون وعاء. قال ميرك: إن كان المراد بها نفس الطيب، فالظاهر أن يقال: كلمة «من» للتبعض؛ ليشعر بأنه كان يستعمل منها بدفعات، بخلاف ما لو قاله: «بها» فإنه يوهم أنه يستعملها بدفعة واحدة، وإن كان المراد بها الوعاء «من» لابتداء. كذا في «المرفأة».

وَقَدْ عَلَّقَتْ مِسْحًا أَوْ سِتْرًا عَلَى بَابِهَا، وَحَلَّتْ^(١) الْحُسْنَ وَالْحُسَيْنَ قُلُوبَيْنِ مِنْ فِصَّةٍ، فَقَدِمَ فَلَمْ يَدْخُلْ، فَقُلْتُ أَنْ مَا مَنَعَهُ أَنْ يَدْخُلَ مَا رَأَى، فَهَتَكَتُ الشَّرَّ وَقَكَّكَيْتِ الْقُلُوبَيْنِ عَنِ الصَّبِيِّينَ وَقَطَعْتُهُ بَيْنَهُمَا، فَأَنْطَلَقَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُمَا يَبْكِيَانِ، فَأَخَذَهُ مِنْهُمَا، وَقَالَ: «يَا قُوتَانُ، أَذْهَبَ بِهَذَا إِلَى آلِ فُلَانٍ، إِنَّ هَؤُلَاءِ أَهْلُ بَيْتِي أَكْرَهُ أَنْ يَأْكُلُوا طَبَيَّاتِهِمْ فِي حَيَاتِهِمُ الدُّنْيَا، يَا قُوتَانُ، اشْتَرِ لِعَاطِمَةَ قِلَادَةً مِنْ عَصَبٍ وَسَوَارِينَ مِنْ عَاجٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

٤٣٣ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «اكْتَحِلُوا^(٢) بِالْإِيمِدِ فَإِنَّهُ يَحْلُو الْبَصَرَ وَيُنْبِتُ الشَّعْرَ»، وَزَعَمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَتْ لَهُ مَكْحَلَةٌ يَكْتَحِلُ بِهَا كُلُّ لَيْلَةٍ.....

(١) قوله: قد علقت مسحاً أو ستراً على بابها إلخ: قال في «العالمكية»: ذكر الفقيه أبو جعفر في شرح تفسير الكبير: أنه لا بأس بأن يستر حيطان البيوت باللبود المنقشة، إذا كان قصد فاعله دفع البرد، فإن كان قصد فاعله الزينة فهو مكروه. وذكر شمس الأئمة السرخسي في شرح السير أيضاً: لا بأس بأن يستر حيطان البيت باللبود، إذا كان قصد فاعله دفع البرد، وزاد عليها فقال: أو بالخشيش، إذا كان قصد فاعله دفع الحر، وإنها يكره من ذلك ما يكون على قصد الزينة. كذا في «الذخيرة». وإرخاء الستر على الباب مكروه، نص عليه محمد في «السير الكبير»؛ لأنه زينة وتكبر. والخاص أن كل ما كان على وجه التكبر يكره، وإن فعل حاجة وضرورة لا، هو المختار. كذا في «الغياثية».

(٢) قوله: وحلت الحسنى والحسين قلوبين من فِصَّة إلخ: كره النبي ﷺ ذلك؛ لأنه لا يتحل الرجل بذهب وفضة مطلقاً، إلا بخاتم ومنطقة وحلية سيف من الفضة، إذا لم يرد به التزين، وما حرم نيس الرجل وشربه حرم إلباسه الصبي وإشراؤه. النقطة من «الدر المختار». وقال في «العالمكية»: ويكره الخللخال والسوار للنسبي الذكر. كذا في «السراجية».

(٣) قوله: يا قوتان! اشتري لعاطمة قلادة من عصب وسوارين من عاج: قال في «العالمكية»: ولا بأس فلنساء بتعليق الخرز في شعورهن من صغر أو نحاس أو شبه أو حديد ونحوها للزينة والسوار منها.

(٤) قوله: اكتحلوا بالإنمد إلخ: قال في «العالمكية»: لا بأس بالإنمد للرجال بانفاق المشيخ، ويكره الكحل الأسود بالاتفاق، إذا قصد به الزينة، واختلفوا فيها إذا لم يقصد به الزينة، عامتهم على أنه لا يكره. كذا في تجواهر الأخلاقي.

ثَلَاثَةٌ فِي هَذِهِ وَثَلَاثَةٌ فِي هَذِهِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٤٣٣٣ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْتَجِلُ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ بِالْإِثْمِيدِ ثَلَاثًا فِي كُلِّ عَيْنٍ، قَالَ: وَقَالَ: «إِنَّ خَيْرَ مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ اللَّدُّودُ وَالسَّعُوطُ وَالْحِجَامَةُ» وَالْمَسِيَّ، وَخَيْرُ مَا اكْتَحَلْتُمْ بِهِ الْإِثْمِيدُ فَإِنَّهُ يَجْلُو الْبَصَرَ وَيُنْبِتُ الشَّعْرَ، وَإِنْ خَيْرَ مَا تَحْتَجِمُونَ فِيهِ يَوْمَ سَبْعَ عَشْرَةَ وَيَوْمَ تِسْعَ عَشْرَةَ وَيَوْمَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ. وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَيْثُ عَرَّجَ بِهِ مَا مَرَّ عَلَى مَلَأٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِلَّا قَالُوا: عَلَيْكَ بِالْحِجَامَةِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٤٣٣٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى الرَّجَالَ وَالنِّسَاءَ عَنْ دُخُولِ الْحَمَامَاتِ ثُمَّ رَخَّصَ لِلرَّجَالِ أَنْ يَدْخُلُوهَا فِي الْمَيَازِيرِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ. وَقَالَ فِي «الْكُوكِبِ الدَّرِيِّ»: قَوْلُهُ: «أَنْتُمْ رَخَّصَ لِلرَّجَالِ فِي الْمَيَازِيرِ» تَنْبِيْهُ عَلَى عِدَّةِ الْمُنْعِ أَنَّ كَشْفَ الْعَوْرَةِ، فَحَيْثُ لَا كَشْفَ لَا نَهْيَ، وَبِذَلِكَ يُعْلَمُ أَنَّ الْحَمَامَاتِ الَّتِي كَانَتْ مُحْتَضَةً بِالنِّسَاءِ وَلَا يَأْتِيهَا الرَّجَالُ، وَجُمْلَةُ عَمَلَتِهَا وَخَدَمَتِهَا إِنَّمَا هُنَّ النِّسَاءُ لَا غَيْرَ جَازٍ أَنْ يَدْخُلَهَا النِّسَاءُ، وَلَا يَكْشِفْنَ فِيهَا بَيْنَهُنَّ.

١٠٠ قوله: «والحجامة قال في «العالمية» وتستحب الحجامة لكل واحد. كذا في «الظهيرية». والحجامة بعد نصف الشهر يوم السبت حسن نافع جداً، ويكره قبل نصف الشهر. كذا في «الفتاوى العتبية».

١٠١ قوله: «خير أن يدخلها النساء الخ» لذلك قال في «العالمية»: «ولا بأس بأن تدخل النساء الحمام، إذ كانت للنساء خاصة» لعموم البلوى، ويدخلن بعثرو. كذا في «أخزاة المفتين». ويدون المئزر حرام. كذا في «السراجية». وأما من التصومس أنهم مع كون الدخول جائزاً، فمن بهذه الشروط منعن عن ذلك لسد الباب؛ لأنهم فجى الغالب لا يستحي بعضهن من بعض ويتكشفن. وينظر بعضهن إلى بعض حتى فجى الأجانب فضلاً عن القرائب، وأما البنت مع الأم أو مع الجارية وأمثالها، فلا تكاد توجد أن تسترخي في البيت، فضلاً عن الحمام، وهو مشاهد في كثير من الحمامات للنساء، خصوصاً في بلاد العجم، وأنه لا تنز منهن إلا نادرة العصر من السوان، كأنه ﷺ رأى بنور النبوة ما جرى فسد عنهن هذا الباب، فحيث لا كشف لا نهى للنساء أيضاً، أخذته من «المراقبة».

٤٣٣٥ - وَعَنْ أَبِي الْمَلِيجِ قَدِمَ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا نِسْوَةٌ مِنْ أَهْلِ جَمُصَ فَقَالَتْ: مِنْ أَيْنَ أَنْتُمْ؟ قُلْنَ: مِنَ الشَّامِ، قَالَتْ: فَلَعَلَّكُمْ مِنَ الْكُورَةِ الَّتِي تَدْخُلُ نِسَاؤُهَا الْحِمَامَاتِ؟ قُلْنَ: بَلَى، قَالَتْ: فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَخْلَعُ امْرَأَةٌ ثِيَابَهَا فِي غَيْرِ بَيْتِ رَوْحِهَا إِلَّا هَتَكَتِ السُّتْرَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ رَبِّهَا».

وَفِي رِوَايَةٍ: «فِي غَيْرِ بَيْتِهَا إِلَّا هَتَكَتِ سِتْرَهَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

٤٣٣٦ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «سَتَفْتَحَ لَكُمْ أَرْضُ الْعَجَمِ وَسَتَجِدُونَ فِيهَا بُيُوتًا يُقَالُ لَهَا: الْحِمَامَاتُ، فَلَا يَدْخُلُهَا الرَّجَالُ إِلَّا بِالْأُزْرِ، وَامْتَنَعُوهَا النِّسَاءُ إِلَّا مَرِيضَةً أَوْ نُفْسَاءً». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٣٣٧ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَدْخُلُ الْحِمَامَ بِغَيْرِ إِزَارٍ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَدْخُلُ حَلِيلَتَهُ الْحِمَامَ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَجْلِسُ عَلَى مَائِدَةٍ يُدَارُ عَلَيْهَا بِالْخَمْرِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالتَّسَائِيُّ.

بَابُ التَّصَاوِيرِ

٤٣٣٨ - عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَضْبَعَ يَوْمًا وَاجِمًا، وَقَالَ: «إِنَّ جَبْرِيلَ كَانَ وَعَدَنِي أَنْ يَلْقَانِي اللَّيْلَةَ فَلَمْ يَلْقَانِي أَمْ وَاللَّهِ مَا أَخْلَفَنِي» ثُمَّ وَقَعَ فِي نَفْسِهِ جِرْوُ كَلْبٍ تَحْتَ فُسْطَاطٍ لَهُ، فَأَمَرَ بِهِ فَأُخْرِجَ، ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِهِ مَاءً فَتَضَعَّ مَكَانَهُ، فَلَمَّا أَمْسَى لَفِيَهُ جَبْرِيلُ، فَقَالَ لَهُ: «قَدْ كُنْتَ وَعَدْتَنِي أَنْ تَلْقَانِي الْبَارِحَةَ؟» قَالَ: أَجَلْ، وَلَكِنَّا لَا نَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا صُورَةٌ، فَأَضْبَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ فَأَمَرَ ^(١) بِقَتْلِ الْكِلَابِ

(١) قوله: فَأَمَرَ بِقَتْلِ الْكِلَابِ إِنْج: قَالَ فِي هَذَا الْمَجْهُود: «وَالْأَمْرُ بِقَتْلِ الْكِلَابِ مَنْسُوخٌ بِحَدِيثِ جَابِرٍ فِي مُسْلِمٍ».

حَتَّى إِنَّهُ يَأْمُرُ بِقَتْلِ كُلِّ الْحَائِطِ الصَّغِيرِ، وَيَتْرُكُ كُلَّ الْحَائِطِ الْكَبِيرِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَقَالَ فِي «الْمُسَوَّى»: كَانَ قَتْلُ الْكِلَابِ فِي صَدْرِ الْإِسْلَامِ يُعْمَمُ الْبُلُوْى بِاقْتِنَاءِهَا، فَكَانُوا لَا يَتْرَكُونَ اقْتِنَاءَهَا إِلَّا بِالْقَتْلِ، وَقِيلَ: خُصَّتِ الْمَدِيْنَةُ بِقَتْلِ مَا فِيهَا مِنَ الْكِلَابِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْمَدِيْنَةَ كَانَتْ مَهْبِطَ الْمَلَائِكَةِ بِالْوُحْيِ، وَهُمْ لَا يَدْخُلُونَ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ ثُمَّ تُسَيَّحُ. وَفِي رَوَايَةٍ لَهَا عَنْ أَبِي طَلْحَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَدْخُلُ^(١) الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا تَصَاوِيرُ».

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ عَائِشَةَ ؓ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَتْرُكُ فِي بَيْتِهِ شَيْئًا فِيهِ نَصَائِبُ إِلَّا نَقَضَهُ. قُلْنَا: «خَيْرٌ^(٢) جَبْرِيلُ.....

= وغيره: أمرنا رسول الله ﷺ بقتل الكلاب، حتى أن المرأة لتقدم من البادية بكلبيها فتقتله، ثم نهى رسول الله ﷺ عن قتلها.

(١) قوله: لا تدخل الملائكة بيتا إلخ: اختلف المحدثون في امتناع ملائكة الرحمة بيا على النقيدين، فأئبته النووي، ونفاذ عياض، وقال: إن الأحاديث مخصصة، «بحر». وهو ظاهر كلام علمائنا، فإن ظاهره أن ما لا يؤثر كراهة في الصلاة لا يكره إيقاؤه. وقد صرح في «الفتح» وغيره بأن الصورة الصغيرة لا تكره في البيت، قال: ونقل أنه كان على خاتم أبي هريرة ذبابتان، ولو كانت تمنع دخول الملائكة، كره إيقاؤها في البيت؛ لأنه يكون شر البقاع، وكذا «المهانة». وهو صريح قوله في الحديث: «أو أقطعها وسائدا، واجعلها بسطا». أخذته من «الدر المختار» و«رد المختار». وقال في «العالمية»: اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في رأس الصورة بلا حفة، هل يكره اتخافه والصلاة عنده.

(٢) قوله: قلنا إلخ: أخذته من «الدر المختار».

(٣) قوله: خير جبريل إلخ: هو قوله للنبي ﷺ: إنا لا ندخل بيتا فيه كلب ولا صورة، رواه مسلم. وهذا إشارة إلى الجواب عما يقال: إن كانت علة الكراهة فيما مر كون المحل الذي تقع فيه الصلاة لا تدخله الملائكة؛ لأن شر البقاع بقعة لا تدخلها الملائكة، ينبغي أن تكره، ولو كانت الصورة مهانة؛ لأن قوله: «ولا صورة» نكرة في سياق النفي فتعم، وإن كانت العلة التشبه بعبادتها فلا تكره، إلا إذا كانت أمامه أو فوق رأسه. والجواب: أن العلة هي الأمر الأول، وأما الثاني فيفيد أشنية الكراهة، غير أن عموم النص المذكور مخصوص بغير المهانة؛ لما روى ابن حبان والسناني استأذن جبريل ﷺ على النبي ﷺ، فقال: «ادخل». فقال: كيف أدخل وفي بيتك ستر فيه تصاوير؟ =

وَمِثْلُهُ مَخْصُوصٌ^{١٠} بِغَيْرِ الْمُهَانَةِ، كَمَا بَسَطَهُ ابْنُ الْكَمَالِ.

٤٣٣٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَانِي جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ لِي: أَتَيْتُكَ الْبَارِحَةَ فَلَمْ يَمْتَعْنِي أَنْ أَكُونَ دَخَلْتُ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ^{١١} عَلَى الْبَابِ تَمَائِيلٌ، وَكَانَ فِي

= فإن كنت لا بُدَّ فاعلًا فقطع رؤوسها أو أقطعها وساقها واجعلها بسطا. نعم، يرد عن هذا ما إذا كانت على بساط في موضع السجود، فقد مر أنه يكره مع أنها لا تمنع دخول الملائكة، وليس فيها تشبه؛ لأن عبدة الأصنام لا يسجدون عليها، بل ينصبونها ويتوجهون إليها، إلا أن يقال: فيها صورة التشبه بعبادتها حال القيام والركوع وتعظيم لها أن سجد عليها. منحصرا من «الخلية» و«البحر».

أقول: الذي يظهر من كلامهم أن العلة إما التعظيم أو التشبه كما قدمناه، والتعظيم أعم كما لو كانت عن يمينه أو يساره أو موضع سجوده؛ فإنه لا تشبه فيها، بل فيها تعظيم، وما كان فيه تعظيم وتشبه فهو أشد كراهة، ولهذا تفاوت رتبها كما مر، وخبر جبريل عليه السلام معلول بالتعظيم بدليل الحديث الآخر وغيره، فعدم دخول الملائكة إنما هو حيث كانت الصورة معظمة، وتعليل كراهة الصلاة بالتعظيم أو لي من التعليل بعدم الدخول؛ لأن التعظيم قد يكون عارضا؛ لأن الصورة إذا كانت على بساط مفروش، تكون مهانة لا تمنع من الدخول، ومع هذا لو صلى على ذلك البساط وسجد عليها نكراه؛ لأن فعله ذلك تعظيم لها، والظاهر أن الملائكة لا تمنع من الدخول بذلك الفعل العارض. وأما ما في «الفتح» عن «شروح عتاب» من أنها لو كانت خلفه أو تحت رجله لا نكراه الصلاة، ولكن نكراه كراهة جعل الصورة في البيت للحديث، فظاهره الامتناع من الدخول ولو مهانة، وكراهة جعلها فجى بساط مفروش، وهو خلاف الحديث المخصص كما مر. كذا في «رد المحتار».

١٠ قوله: منحصرا بغير المهانة: اعلم أن بعض الشافعية وغيرهم ذهبوا إلى كراهة اتخاذ ما فيه الصور من الثياب، وما كان يوطأ من ذلك، ويمتنعون أو لا، وكرهوا كونه في البيوت. وقال أبو حنيفة ومالك والشافعية: ما كان من ذلك يوطأ ويمتنعون فلا بأس به، وكرهوا ما سوى ذلك. النقطته من «عمدة القاري» وشرح «معاني الآثار». فلذلك قال في «العالمية»: اتخاذ الصور في البيوت والثياب في غير حالة الصلاة على نوعين: نوع يرجع إلى تعظيمها فيكره، ونوع يرجع إلى تحقيرها فلا يكره، وعن هذا قلنا: إذا كانت الصورة على البساط مفروشا لا يكره، وإذا كان البساط منصوبا يكره. كذا في «المحيط».

١١ قوله: كان على الباب تمائيل إنج: قال في «الدر المختار» و«رد المحتار»: وكره كراهة تحريمية لبس ثوب فيه تمائيل ذي روح، وأن يكون فوق رأسه أو بين يديه أو يحذاه يمينه أو يسره أو محل سجوده تمثال، ولو في وسادة منصوبة =

الْبَيْتِ قِرَامٍ سِتْرٍ فِيهِ تَمَائِيلٌ، وَكَانَ فِي الْبَيْتِ كُتُبٌ، فَمَرَّ بِرَأْسِ التَّمَائِيلِ الَّذِي فِي الْبَيْتِ يُقَطَّعُ، فَيَصِيرُ كَهَيْئَةِ الشَّجَرَةِ، وَمُرٌّ بِالسَّتْرِ فَلْيُقَطَّعْ، فَلْيَجْعَلْ مِنْهُ رِسَادَتَيْنِ مَسْبُودَتَيْنِ شُوطَيْنِ، وَمُرٌّ بِالْكُتُبِ فَلْيُخْرِجْ»، فَقَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

٣٤٠ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا كَانَتْ اتَّخَذَتْ عَلَى سَهْوَةٍ لَهَا سِتْرًا فِيهِ تَمَائِيلٌ فَهَتَكَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَاتَّخَذَتْ^(١) مِنْهُ لُحْرُقَتَيْنِ، فَكَانَتَا فِي الْبَيْتِ يَحْلِسُ عَلَيْهِمَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٤١ - وَعَنْهَا أَنَّهَا اشْتَرَتْ لُحْرُقَةً فِيهَا تَصَاوِيرُ، فَلَمَّا رَأَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَامَ عَلَى الْبَابِ فَلَمْ يَدْخُلْهُ فَعَرَفَتْ فِي وَجْهِهِ الْكَرَاهِيَّةَ، قَالَتْ: فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتُوبُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ، مَاذَا أَذْنَبْتُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا بَالُ هَذِهِ التُّمْرِقَةِ؟» قُلْتُ: اشْتَرَيْتُهَا لَكَ لَتَقْعُدَ عَلَيْهَا وَتُوسِّدَهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الصُّورِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُعَذَّبُونَ، فَيَقَالُ لَهُمْ: أَخْبُوا مَا خَلَقْتُمْ»، وَقَالَ: «إِنَّ الْبَيْتَ الَّذِي فِيهِ الصُّورَةُ لَا تَدْخُلُهُ الْمَلَائِكَةُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

قَالَ الْعَلَامَةُ الْعَيْنِيُّ: فِيهِ أَنَّهُ ﷺ أَتَاكَ عَلَى عَائِشَةَ حِينَ قَالَتْ: لَتَقْعُدَ عَلَيْهَا وَتُوسِّدَهَا، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى كَرَاهَةِ اسْتِعْمَالِ السَّتْرِ الَّذِي فِيهِ الصُّورَةُ بَعْدَ أَنْ قُطِعَ وَعُمِلَتْ

= لا مفروشة، واختلف فيها إذا كان التمثال خلفه، والأظهر الكراهة، ولا يكره لو كانت تحت قدميه، أو عمل جلوسه، لأنها مهانة أو في يده. عبارة الشعبي: يذمه لأنها مستورة بشابه، أو على خائفه بنقش غير مستين. قال في البحر: ومفاده كراهة المستين إلا المستنير بكيس أو صرة أو ثوب آخر، وأقره المصنف، أو كانت صغيرة لا تبين تفاصيل أعضائها للنظر قائما، وهي على الأرض، ذكره الحنفي، أو مقطوعة الرأس أو الوجه، أو محووة عضو لا تعيش بدونه، أو لغير ذي روح لا يكره، لأنها لا تعبد.

١ - قوله: فاتخذت منه لحرقتين، وفي مفتوى قاضي خان: يكره أن يصلي وبين يديه أو فوقه أو على يمينه أو يساره أو توبه تصاوير، وفي البساط روايتان، والصحيح أنه لا يكره على البساط إذا لم يسجد على التصاوير، قال: وهذا إذا كانت بصورة تبدو للنظرين من غير تكلف، فإن كانت صغيرة أو محووة الرأس لا بأس به. هذا كذا في «المرقاة».

مِنْهُ الْوِسَادَةُ، وَيُفْهَمُ مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي قَبْلَهُ خِلَافُهُ، فَقُلْتُ: لَا تَعَارِضَ بَيْنَهُمَا أَصْلًا؛ لِأَنَّهُ نَهَى الشَّارِعَ أَوَّلًا عَنِ الصُّورِ كُلِّهَا، ثُمَّ لَمَّا تَقَرَّرَ نَهْيُهُ عَنْ ذَلِكَ أَبَاحَ مَا يُمْتَنَنُ؛ لِأَنَّهُ يُؤْمَنُ عَلَى الْجَاهِلِ تَعْظِيمُ مَا يُمْتَنَنُ، وَبَقِيَ الثَّغْيِي فِيمَا لَا يُمْتَنَنُ.

٤٣٤٢ - وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، إِنِّي رَجُلٌ إِنَّمَا مَعِي شَيْءٌ مِنْ صُنْعَةِ يَدَيَّ، وَإِنِّي أَصْنَعُ هَذِهِ التَّصَاوِيرَ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَا أُحَدِّثُكَ إِلَّا مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مَنْ صَوَّرَ صُورَةً فَإِنَّ اللَّهَ مُعَذِّبُهُ حَتَّى يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ، وَلَيْسَ بِنَافِخٍ فِيهَا أَبَدًا»، قَرَّبَا الرَّجُلَ رُبُوءَ شَدِيدَةٍ وَاصْفَرَّ وَجْهُهُ، فَقَالَ: وَيْحَكَ إِنْ أَتَيْتَ إِلَّا أَنْ تَصْنَعَ فَعَلَيْكَ بِهَذَا الشَّجَرِ وَكُلِّ شَيْءٍ لَيْسَ فِيهِ رُوحٌ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٤٣٤٣ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّ مُصَوِّرٍ فِي النَّارِ يَجْعَلُ لَهُ بِكُلِّ صُورَةٍ صَوَّرَهَا نَفْسًا فَتُعَذِّبُهُ فِي جَهَنَّمَ»، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَإِنْ كُنْتُ لَا بَدُّ قَاعِلًا قَاصِّنًا^(١) الشَّجَرِ وَمَا لَا رُوحَ فِيهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٣٤٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِينَ^(٢) يُضَاهَوْنَ بِخَلْقِ اللَّهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: قاصِّنًا الشجرة الخ: فذلك قال في «المراقبة»: إن الشجر ونحوه مما لا روح له فلا تحرم صنعه، ولا التكسب به، وهذا مذهب الجمهور إلا مجاهدًا فإنه جعل الشجرة المشجرة من المكروه. وأيضًا دليل الجمهور يأتي بعد هذا تحت حديث المضاهاة.

(٢) قوله: أشد الناس عذابًا الخ: قال في «رد المحتار»: هذا الفرق بين المهانة وغير المهانة في اقتناء الصورة، وأما فعل التصوير فهو غير جائز مطلقًا لأنه مضاهاة لخلق الله تعالى.

(٣) قوله: الذين يضاهون بخلق الله: يستفاد منه وجه قول الجمهور في تخصيص المصورين بذوات الروح؛ لأنه لا يجوز أن ينسب خلقها إلى فعل المخلوق لا حقيقة ولا مجازًا، بخلاف سائر النباتات والجمادات، حيث ربما ينسب فعلها إلى الناس مجازًا، ويقال: أنبت فلان هذا الشجر مثلاً، وصنع فلان هذه السفينة مثلاً.

٤٣٤٥ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ قَتَلَ نَبِيًّا أَوْ قَتَلَهُ نَبِيٌّ، أَوْ قَتَلَ أَحَدًا وَلِذِيهِ، وَالْمُصَوِّرُونَ، وَعَالِمٌ لَمْ يَنْتَفِعْ بِعِلْمِهِ». رَوَاهُ التَّبَهِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٤٣٤٦ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا عِنْدَ اللَّهِ الْمُصَوِّرُونَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٣٤٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَخْرُجُ عُقُوقُ النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَهَا عَيْنَانِ ثُبُورَانِ، وَأُذُنَانِ تَسْمَعَانِ، وَلِسَانٌ يَنْطَوُّ، يَقُولُ: إِنِّي وَكَلْتُ بِثَلَاثَةٍ، بِكُلِّ خَبَرٍ عَيْنِي، وَكُلِّ مَنْ دَعَا مَعَ اللَّهِ إِلَهَا آخَرَ، وَبِالْمُصَوِّرِينَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٤٣٤٨ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ تَحَلَّمَ بِحُلْمٍ لَمْ يَرَهُ كَلَّفَ أَنْ يَعْقِدَ بَيْنَ شَعِيرَتَيْنِ وَلَنْ يَفْعَلَ، وَمَنْ اسْتَمَعَ إِلَى حَدِيثِ قَوْمٍ وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ أَوْ يَفْرُونَ مِنْهُ، ضَبَّ فِي أُذُنَيْهِ الْأَذُنُكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: وَمَنْ صَوَّرَ صُورَةً عَذَّبَ وَكَلَّفَ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا وَلَيْسَ بِنَافِخٍ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٤٣٤٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ بِخَلْقٍ كَخَلْقِي فَلْيَخْلُقُوا ذَرَّةً أَوْ لِيَخْلُقُوا حَبَّةً أَوْ شَعِيرَةً». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٣٥٠ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: لَمَّا اشْتَكَى النَّبِيُّ ﷺ ذَكَرْتُ بَعْضَ نِسَائِهِ كَنِيْسَةً يُقَالُ لَهَا: مَارِيَّةُ، وَكَانَتْ أُمُّ سَلَمَةَ وَأُمُّ حَبِيبَةَ رضي الله عنهما أَتَتَا أَرْضَ الْحَبَشَةِ، فَذَكَرَتَا مِنْ حُسْنِهَا وَتَصَاوِيرِ فِيهَا، فَرَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: «أُولَئِكَ إِذَا مَاتَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ نَبَتُوا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا، ثُمَّ صَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّورَةَ، أُولَئِكَ شِرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٣٥١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْتِي دَارَ قَوْمٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَدُونَهُمْ دَارٌ فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تَأْتِي دَارَ فُلَانٍ وَلَا تَأْتِي دَارَنَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَأَنْ فِي دَارِكُمْ كُتُبًا». قَالُوا: فَإِنَّ فِي دَارِهِمْ سِتُورًا؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «السُّتُورُ سَبْعٌ» ^(١) رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ.

٤٣٥٢ - وَعَنْهُ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَتَّبِعُ حِمَامَةً فَقَالَ: «شَيْطَانٌ» ^(٢) يَتَّبِعُ شَيْطَانَةً. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ وَالتَّبَهِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٤٣٥٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ فِي غَزَاتِهِ فَأَخَذَتْ نَمَطًا فَسَرَّتْهُ ^(٣) عَلَى النَّبَابِ، فَلَمَّا قَدِمَ قَرَأَى النَّمَطَ عَرَفَتْ الْكَرَاهِيَّةَ فِي وَجْهِهِ، فَجَذَبَهُ حَتَّى هَتَكَهُ ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَأْمُرْنَا أَنْ نَكْسُوَ الْحِجَارَةَ وَالطِّينَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٣٥٤ - وَعَنْ بُرَيْدَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَعِبَ بِالْمُرْدَشِيرِ فَكَأَنَّمَا» ^(٤) صَبَغَ يَدَهُ فِي لَحْمِ خَنْزِيرٍ وَدَمِهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(١) قوله: الستور سبع: أي الستور سبع، وليس بشيطان كالكلب النجس. كذا في «المعرفة».

(٢) قوله: شيطان سبع شيطانة: لذلك قال في «الدر المختار» و«رد المحتار»: يكره إمساك الحمامات ولو في برجها أن كان يضر بالناس ينظر أو يجلب، والاحتياط فيها إذا جلب حماماً، ولم يدر صاحبها أن يتصدق بها، ثم يشتريها أو يوهب له. «مجيب». فإن كان يطيرها فوق السطح مطعماً على عورات المسلمين، ويكسر زجاجات الناس يرمي تلك الحمامات عزراً، ومنع أشد المنع، فإن لم يمتنع بذلك ذبحها، أي الحمامات المحتسب. وصرّح في «الوهبانية» بوجوب التعمير وذبح الحمامات، ولم يقيد بما مر، ولعمري اعتمد عاداتهم. وأما الاستئناس فمباح.

(٣) قوله: فسرتها على الباب إلخ: وكأنه كان تعليقاً للزينة لا للتحجب، فلهذا وقع العتاب، واستدل به على أنه يمنع من ستر الحيطان، وهو كراهة تنزيه لا تحريم. قانه في «المعرفة». وقال في «العالمكيرية»: ذكر شمس الأئمة الرخسي في «شرح السير»: لا بأس بأن يستر حيطان البيت باللبود، إذا كان قصد قاعله دفع البرد، وزاد عليها فقال: أو بالحشيش إذا كان قصد قاعله دفع الحرّ، وإنها يكره من ذلك ما يكون على قصد الزينة. كذا في «الفخيرة».

(٤) قوله: فكأنها صبغ يده في لحم خنزير ودمه: قال النووي: وهذا الحديث حجة للشافعي، والجمهور في تحريم اللعب =

٣٥٥ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَعِبَ بِالْتَّرْدِ فَقَدْ غَضَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

٣٥٦ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَرَّمَ الْخُمَرَ وَالْمَيْسِرَ وَالْكُوبَةَ»، وَقَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» قِيلَ: الْكُوبَةُ الطُّبْلُ. رَوَاهُ التَّبَهَقُ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

وَقَالَ بَعْضُ الشُّرَاحِ مِنْ عُلَمَائِنَا: الْكُوبَةُ التَّرْدُ.

٣٥٧ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْخُمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَالْكُوبَةِ وَالْعَبِيرَاءِ، وَالْعَبِيرَاءُ شَرَابٌ تَعْمَلُهُ الْحَبَشَةُ مِنَ الدُّرَّةِ، يُقَالُ لَهَا: السُّكْرُكَةُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٥٨ - وَعَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: الشُّطْرُنُجُ هُوَ مَيْسِرُ الْأَعَاجِمِ.

٣٥٩ - وَعَنِ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ أَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ رضي الله عنه قَالَ: لَا يَلْعَبُ بِالشُّطْرُنِجِ إِلَّا خَاطِبِيٌّ.

٣٦٠ - وَعَنْهُ رضي الله عنه أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ لَعِبِ الشُّطْرُنِجِ، فَقَالَ: هِيَ مِنَ الْبَاطِلِ، وَلَا يُحِبُّ

اللَّهُ الْبَاطِلَ. رَوَى التَّبَهَقِيُّ الْأَحَادِيثَ الثَّلَاثَةَ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

- بالتَّرد. وكذا الأحاديث التي بعده. وقال المصنف: ذهب جمهور العلماء إلى أن اللعب بالتَّرد حرام. وقد نقل بعض مشايخنا الإجماع على تحريمه، ذكره مبرك. وأما الشطرنج فمذهبنا ومذهب الجمهور أيضًا على تحريم اللعب به مطلقًا. وقال الشافعي: يباح بشرط معتبرة عنده. كذا في «المرقاة».

١. قوله: الكُوبَةُ الطُّبْلُ: قال مبرك. هي طبل يملأه لا طبل الخمر والحجاج. كذا في «المرقاة».

٢. قوله: الشُّطْرُنِجُ هُوَ مَيْسِرُ الْأَعَاجِمِ: لهذه الأحاديث قال في «المختار»: وكره تحريم اللعب بالتَّرد، وكذا الشطرنج، وأباحه الشافعي. وقال في «المرقاة»: دليل الشافعي: أنه قد يتصر به في أمر الحرب ومكيدة العدو. ثبت ما أضعف هذا التعليل، وما أسخف هذا التأويل مع التصوص الواردة في دمه، وعدم ثبوت فعله من أصحاب النبي ﷺ. وأما الشرط بالشطرنج فحرام مجمع عليه.

كِتَابُ الطَّبِّ وَالرُّقَى

٤٣٦١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمِعْدَةُ حَوْضُ الْبَدَنِ، وَالْعُرْوُ إِلَى هَا وَارِدَةٌ، فَإِذَا صَحَّتِ الْمِعْدَةُ صَدَرَتِ الْعُرْوُ بِالصَّحَّةِ، وَإِذَا فَسَدَتِ الْمِعْدَةُ صَدَرَتِ الْعُرْوُ بِالسَّقَمِ». رَوَاهُ التَّيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

٤٣٦٢ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَنْزَلَ اللَّهُ دَاءً إِلَّا ^(١) أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً». رَوَاهُ النَّبْخَارِيُّ.

٤٣٦٣ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءٌ، فَإِذَا أُصِيبَ دَوَاءُ الدَّاءِ تَرَأَى بِإِذْنِ اللَّهِ ^(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ».

٤٣٦٤ - وَعَنْ أُسَامَةَ بْنِ شَرِيكٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَتَتَدَاوَى؟ قَالَ: «نَعَمْ، يَا عِبَادَ اللَّهِ، تَدَاوَوْا، فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَضَعْ دَاءً إِلَّا وَضَعَ لَهُ شِفَاءً دَوَاءً غَيْرَ دَاوٍ وَاحِدٍ الْهَرَمُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

٤٣٦٥ - وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ الدَّاءَ وَالِدَ الدَّاءِ، وَجَعَلَ لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءً، فَتَدَاوَوْا وَلَا تَدَاوَوْا بِحَرَامٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

قَالَ فِي «الدَّرِّ الْمُخْتَارِ»: اخْتُلِفَ فِي التَّدَاوِي بِالْمَحْرَمِ، وَظَاهِرُ الْمَذْهَبِ الْمَنْعُ، كَمَا فِي رِضَاعِ «الْبَحْرِ» لِحِكْمِ نَقْلِ الْمُصَنَّفِ شَيْءٌ وَهَذَا عَنْ «الْحَاوِي» وَقِيلَ: يُرَخَّصُ إِذَا عَلِمَ فِيهِ الشِّفَاءُ وَلَمْ يَعْلَمْ دَوَاءٌ آخَرَ كَمَا رُخِّصَ الْحُمْرُ لِلْعَطْشَانِ، وَعَلَيْهِ الْقَوِيُّ، انْتَهَى.

(١) قوله: إلا أنزل له شفاء: فإن قلت: نحن نجد كثيرا من المرضى يدأون، ولا يبرؤون. قلت: إنما جاء ذلك من الجهل بحقيقة المداواة أو بتشخيص الداء لا لفقد الدواء. كذا قال النووي.

(٢) قوله: يرا بإذن الله: قال في «العالمية»: الاشتغال بالتداوي لا بأس به، إذا اعتقد أن الشافي هو الله تعالى، وأنه جعل الدواء سببا، أما إذا اعتقد أن الشافي هو الدواء فلا. كذا في «السراجية».

وَحَدِيثُ الثَّابِيِّ «وَلَا تَدَاوُوا بِحَرَامٍ» مَحْمُولٌ عَلَى غَدَمِ الْحَاجَةِ بِأَنْ يَكُونَ هُنَاكَ دَوَاءٌ غَيْرُهُ يُغْنِي عَنْهُ، وَيَقُومُ مَقَامَهُ مِنَ الصَّاهِرَاتِ.

٤٣٦٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الدَّوَاءِ الْحَبِيثِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ، وَقَدْ جَاءَ تَفْسِيرُهُ فِي رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ بِالسُّمِّ.

٤٣٦٧ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ أَنَّ طَبِيبًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ضِفْدَعٍ يَجْعَلُهَا فِي دَوَاءٍ، فَتَهْلِكُ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ قَتْلِهَا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٣٦٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «فِي الْحَبَّةِ السَّوْدَاءِ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ إِلَّا السَّامَ»، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَالسَّامُ الْمَوْتُ، وَالْحَبَّةُ السَّوْدَاءُ الشُّونِيزُ. مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٣٦٩ - وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَهَا: «يَا أُمِّ تِسْتَمِشِينَ؟» قَالَتْ: بِالشُّبْرَمِ، قَالَ: حَارٌّ جَارٌّ، قَالَتْ: ثُمَّ اسْتَمَشَمْتُ بِالسَّنَاءِ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ أَنَّ شَيْئًا كَانَ فِيهِ الشِّفَاءُ مِنَ الْمَوْتِ لَكَانَ فِي السَّنَاءِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.

٤٣٧٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالُوا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «الْكَمَاءُ جُدْرِي الْأَرْضِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْكَمَاءُ مِنَ الْمَنِّ، وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ، وَالْعَجْوَةُ مِنَ الْجَنَّةِ وَهِيَ شِفَاءٌ مِنَ السُّمِّ». قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَخَذْتُ ثَلَاثَةَ أَكْمِيزٍ أَوْ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا فَعَصَرْتُهُنَّ، وَجَعَلْتُ مَاءَهُنَّ فِي قَارُورَةٍ، وَكَحَلْتُ بِهِ جَارِيَةً لِي عَمَشَاءَ فَبَرَأَتْ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

أَرَادَ الْحَدِيثُ بِكَمَالِهِ وَإِلَّا فَجُمْلُهُ «الْكَمَاءُ مِنَ الْمَنِّ وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ» صَحِيحٌ.

١ - قوله: «غيبه النبي ﷺ عن ضفدع» لأنه ليس بمؤذ ولا مأكول، ولا يتوقف الدواء عليه، بأن لا يكون له بدلا. كذا في شيدل المجهر دال.

رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالشَّيْحَانِ وَالتِّرْمِذِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، وَكَذَا أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه وَجَابِرٍ وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي الطَّبِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما وَعَنْ عَائِشَةَ.

٤٣٧١ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: إِنَّ أُخِي اسْتَظَلَّقَ بَطْنَهُ، فَقَالَ: "رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «اسْقِهِ عَسَلًا» فَسَقَاهُ، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: سَقَيْتُهُ عَسَلًا فَلَمْ يَزِدْهُ إِلَّا اسْتَظْلَاقًا، فَقَالَ لَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ جَاءَ الرَّابِعَةَ، فَقَالَ: «صَدَقَ اللَّهُ وَكَذَبَ بَطْنُ أُخِيكَ»، فَسَقَاهُ قَبْرًا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٣٧٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ لَعَقَ الْعَسَلَ ثَلَاثَ عَدَوَاتٍ كُلَّ شَهْرٍ لَمْ يُصِبْهُ عَظِيمٌ مِنَ الْبَلَاءِ».

٤٣٧٣ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «عَلَيْكُمْ بِالشَّفَاءِ مِنَ الْعَسَلِ وَالْقُرْآنِ». رَوَاهُمَا ابْنُ مَاجَهَ وَالتَّبَهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ»، وَقَالَ: وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْأَخِيرَ مَوْقُوفٌ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ، وَلَعَلَّ التَّبَهَقِيَّ لَهُ إِسْنَادَانِ، وَالصَّحِيحُ إِسْنَادُ الْمَوْقُوفِ.

٤٣٧٤ - وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَنْعَثُ الرَّبْتَ وَالْوَرَسَ مِنْ ذَاتِ الْجَنْبِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٤٣٧٥ - وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: أَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَنْ نَعْدَاوِيَ مِنْ ذَاتِ الْجَنْبِ بِالنُّقْطِ.

قوله: فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسقه عسلا بالغ: قال النووي: اعترض بعض لملاحدة، فقال: العسل مسهل، فكيف يشفي لصاحب الإسهال؟ وهذا جهل من المعترض، وهو كما قال: «لَيْلٌ كَذَبُوا بِهَا لَمْ يُحِيطُوا بِعُلْمِهِ» (يونس: ٣٩)، فإن الإسهال يحصل من أنواع كثيرة، ومنها الإسهال الحادث من الحيضة. وقد أجمع الأطباء على أن علاجه بأن تترك الطبيعة وفعلها، وإن احتاجت إلى معين على الإسهال أعين، فيحتمل أن يكون إسهاله من الحيضة، وأمره بشرب العسل معاونة إلى أن أفتيت المادة، فوقف الإسهال. وقد يكون ذلك خارقا للعادة، ومن جملة المعجزات. كذا في «عمدة القاري».

الْبَحْرِيِّ وَالزَّيْتِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٤٣٧٦ - وَعَنْ أُمِّ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَدْعُرْنَ أَوْلَادَكُمْ بِهَذَا الْعِلَاقِ، عَلَيَّكُمْ بِهَذَا الْعُودِ الْهِنْدِيِّ، فَإِنَّ فِيهِ سَبْعَةَ أَشْفِيَةٍ، مِنْهَا ذَاتُ الْجَنْبِ، يُسْعَطُ مِنَ الْعُدْرَةِ وَبُكَاءُ ذَاتِ الْجَنْبِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٣٧٧ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُعَذِّبُوا صِبْيَانَكُمْ بِالْعَمْرِ مِنَ الْعُدْرَةِ وَعَلَيْكُمْ بِالْقُسْطِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٣٧٨ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَمْثَلًا^(١) مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ الْحِجَامَةُ وَالْقُسْطُ الْبَحْرِيُّ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٣٧٩ - وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: حَدَّثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لَيْلَةَ أُسْرِي بِهِ أَنَّهُ لَمْ يَمُرَّ عَلَى مَلَأٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِلَّا أَمَرُوهُ أَنْ مَرَأَمْتُكَ بِالْحِجَامَةِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

٤٣٨٠ - وَعَنْ سَلَمَى خَادِمَةِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: مَا كَانَ أَحَدٌ يَشْتَكِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَجَعًا فِي رَأْسِهِ إِلَّا قَالَ: «اِخْتَجِمْ» وَلَا وَجَعًا فِي رِجْلَيْهِ إِلَّا قَالَ: «اخْضِبْهُمَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلتِّرْمِذِيِّ عَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَا كَانَ يَكُونُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَرْحَةٌ وَلَا نَخْبَةٌ إِلَّا أَمَرَنِي أَنْ أَضَعَّ عَلَيْهَا الْحِنَاءَ.

٤٣٨١ - وَعَنْ أَبِي كَبْشَةَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَخْتَجِمُ عَلَى هَامَتَيْهِ وَبَيْنَ كَيْتَيْهِ، وَهُوَ يَقُولُ: «مَنْ أَهْرَاقَ مِنْ هَذِهِ الدَّمَاءِ فَلَا يَضُرَّهُ أَنْ لَا يَتَدَاوَى بِشَيْءٍ.....»

(١) قوله: إن أمتل تداوَيْتُمْ به الحجامة: قال في «العمدة»: ونسحب الحجامة لكل واحد. كذا في «الظهرية».

(٢) قوله: اخضبهما: أي بالحناء. والحديث بإطلاقه يشمل الرجال والنساء، لكن ينبغي للرجل أن يكتفي باختصاب

كفوف الرجل، ويحجب صبغ الأظفار احترازًا من التشبه بالنساء ما أمكن. كذا في «المرفاة».

لِشَيْءٍ* رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه.

وَرَوَى رَزِينٌ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ احْتَجَمَ عَلَى هَامَتِهِ مِنَ الشَّاةِ الْمُسْمُومَةِ. قَالَ مَعْمَرٌ: فَاحْتَجَمْتُ أَنَا مِنْ غَيْرِ سَمٍّ كَذَلِكَ فِي يَأْفُورِي فَقَدْ هَبَّ "حُسْنُ الْحِفْظِ عَنِّي حَتَّى كُنْتُ أَتَقَنَّ فَاتَّخَذْتُ الْكِتَابَ فِي الصَّلَاةِ.

٤٣٨٢ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَمَ عَلَى وَرِكِهِ مِنْ وَشْءٍ كَانَ بِهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٣٨٣ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَحْتَجِمُ فِي الْأَخْدَعَيْنِ وَالْكَاهِلِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه، وَكَانَ يَحْتَجِمُ لِسَبْعَ عَشْرَةَ وَيَسْعَ عَشْرَةَ وَإِخْدَى وَعِشْرِينَ.

٤٣٨٤ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَسْتَجِيبُ الْحِجَامَةَ لِسَبْعَ عَشْرَةَ وَيَسْعَ عَشْرَةَ وَإِخْدَى وَعِشْرِينَ. رَوَاهُ فِي الشَّرْحِ السُّنَّةُ.

٤٣٨٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ احْتَجَمَ لِسَبْعَ عَشْرَةَ وَيَسْعَ عَشْرَةَ وَإِخْدَى وَعِشْرِينَ كَانَ شِفَاءً مِنْ كُلِّ دَاءٍ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٣٨٦ - وَعَنْ كَيْسَةَ بِنْتِ أَبِي بَكْرَةَ أَنَّ أَبَاهَا كَانَ يَنْهَى "أَهْلَهُ عَنِ الْحِجَامَةِ يَوْمَ

المرقاة: قوله: فذهب حسن الحفظ إلخ: ولعل السبب كثرة أخذ الدم، واحتجامة في غير محله أو زمانه أو أوانه، والله أعلم، وإلا فقد جاء في حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا على ما رواه الطبراني وأبو نعيم مرفوعاً: «الحجامة في الرأس شفاء من سبع، إذا ما توفى صاحبها من الجنون والصداع والجذام والبرص والنعاس ووجع الضرس وطلحة مدها في عيني». كذا في «المرقاة».

١: قوله: كان ينهى أهله عن الحجامة يوم الثلاثاء: ولعله مخصوص بما عدا السابع عشر من الشهر، لما رواه الطبراني والبيهقي عن معقل بن يسار مرفوعاً: «من احتجم يوم الثلاثاء لسبع عشرة من الشهر كان دواء لداء سنة». كذا في «المرقاة». وقال فيه في موضع آخر: وحاصل الكلام: أن يوم الثلاثاء اختلف الرواية فيه، فينبغي أن يتوفى ما لم يكن فيه إلها ضرورة.

الْقُلَاءِ، وَيَزَعُمُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ يَوْمَ الْقُلَاءِ يَوْمُ الدِّمِ، وَفِيهِ سَاعَةٌ لَا يَزْفُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٣٨٧ - وَعَنْ نَافِعٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما: يَا نَافِعُ، بَشِّرْ فِي الدَّمِ قَاتِلِي بِحَجَامٍ وَاجْعَلْهُ شَاةً، وَلَا تَجْعَلْهُ شَيْخًا وَلَا صَبِيًّا، قَالَ: وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْحِجَامَةُ عَلَى الرَّبِيِّ أَمْلٌ، وَهِيَ تَزِيدُ فِي الْعَقْلِ، وَتَزِيدُ فِي الْخِفْظِ، وَتَزِيدُ الْخَافِظَ جَفْظًا، فَمَنْ كَانَ مُحْتَاجًا فَيَوْمَ الْحَمِيرِ عَلَى اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَاجْتَنِبُوا الْحِجَامَةَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَيَوْمَ السَّبْتِ وَيَوْمَ الْأَحَدِ، فَاحْتَجِسُوا يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَالْاِثْلَاءِ، وَاجْتَنِبُوا الْحِجَامَةَ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ؛ فَإِنَّهُ الْيَوْمُ الَّذِي أُصِيبَ بِهِ أَيُّوبُ بِالْبَلَاءِ، وَمَا يَبْدُو جَذَامٌ وَلَا بَرَصٌ إِلَّا فِي يَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ أَوْ لَيْلَةِ الْأَرْبَعَاءِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ.

٤٣٨٨ - وَعَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحِجَامَةُ يَوْمَ الثَّلَاثَةِ لِسَبْعِ عَشْرَةَ مِنَ الشَّهْرِ دَوَاءٌ لِدَاءِ السَّنَةِ». رَوَاهُ حَارِثُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْكِرْمَانِيُّ صَاحِبُ أَحْمَدَ، وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِذَلِكَ، هَكَذَا فِي «الْمُسْتَقْبَى». وَرَوَى زَيْدُ بْنُ نَحْوَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

٤٣٨٩ - وَعَنْ الزُّهْرِيِّ مُرْسَلًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ احْتَجَمَ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ أَوْ يَوْمَ السَّبْتِ فَأَصَابَهُ وَضْعٌ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَقَالَ: وَقَدْ أُسْنِدَ وَلَا يَصِحُّ. وَقَالَ عَلِيُّ الْقَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ التَّبَارِيُّ: لَحِيزُ حَصَلٍ بِهِ الْإِعْتِقَادُ عَلَى أَنَّ الْمُرْسَلَ حُجَّةٌ عِنْدَنَا أَوْ عِنْدَ جُمْهُورِ التَّقَادِ.

١٠ قوله: من احتجم يوم الأربعاء أو يوم السبت إلح: قال في «العالمكيرية»: الحجامة بعد نصف الشهر يوم السبت حسن نافع جداً ويكرر قبل نصف الشهر. كذا في «الفتاوى العتبية». انتهى. قلت: لعل السبت الذي وقع في «العالمكيرية» مخصوص بالسابع عشرة والتسع عشرة والإحدى عشرين؛ لئلا يخالف أحاديث التي فيها اجتناب حجامة السبت، هذا ما ظهر لي الآن، لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً.

- ٤٣٩٠ - وَعَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مُرْسَلًا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ احْتَجَمَ أَوْ أَطْلَى يَوْمَ السَّبْتِ أَوْ الْأَرْبَعَاءِ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ فِي الْوَضَحِ». رَوَاهُ فِي «الشَّرْحِ السَّنَّة».
- ٤٣٩١ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الشَّقَاءُ فِي ثَلَاثٍ فِي شَرْطَةٍ يَحْجِمُ أَوْ شَرْبَةٍ عَسَلٍ أَوْ وَكَيْتَةٍ بِنَارٍ، وَأَنْتَهَى أُمِّي عَنِ الْكَيِّ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.
- وَقَالَ عَلِيُّ الْقَارِي رَحِمَهُ اللَّهُ الْبَارِي: «وَالْتَفَتِي» مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ دَاعِيَةٍ إِلَيْهِ، وَبِذَلِكَ تَجَمُّعُ الرُّوَايَاتِ، وَيَصِحَّ اكْتِبَاءُ الْأَصْحَابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَإِلَّا فَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ عَنْهُمْ مُخَالَفَةُ أَمْرِ اللَّهِ.
- ٤٣٩٢ - وَعَنِ الْخَيْرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ ^(١) اكْتَوَى أَوْ اسْتَرْقَى فَقَدْ بَرِئَ مِنَ التَّوَكُّلِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

١. قوله: والنبهي من غير ضرورة داعية إليه إلخ: بوب البخاري في صحيحه «باب من اكتوى أو كوى غيره، وفضل من لم يكتو» قال الحافظ: كأنه أراد أن الكي جائز للحاجة، وأن الأولى تركه إذا لم يمتنع، وأنه إذا جاز كان أعم من أن يباشر الشخص ذلك بنفسه أو بغيره لنفسه أو لغيره. وذكر البخاري فيه حديث جابر مرفوعاً: «إن كن في شيء من أدويكم شفاء، ففي شرطة محجم أو لدغة بنار، وما أحب أن اكتوى». وبسط الحافظ في روايات الباب إباحةً ونهيًا، ثم قال: والنهي محمول على التكرامة أو على خلاف الأولى؛ لما يقتضيه مجموع الأحاديث. وقيل: إنه خاص بعمران؛ لأنه كان به اليأس، وكان موضعه خطراً، فنهاه عن كيه، فلما اشتد عليه كواه، فلم ينجح. وقال ابن قتيبة: الكي نوعان، كي الصحيح؛ ثلاثاً يعتل، فهذا الذي قيل فيه: لم يتوكل من اكتوى؛ لأنه يريد أن يدفع القدر، والقدر لا يدافع. والثاني: كي الجراح إذا احتل، أي فسد، والعصر إذا قطع، فهو الذي يشرع التداوي به، فإن كان الكي لأمر محتمل فهو خلاف الأول؛ لما فيه من تعجيل التعذيب بالنار لأمر غير محقق. وحاصل الجمع: أن الفعل يدل على الجواز، وعدم الفعل لا يدل على المنع، بل يدل على أن تركه أرجح من فعله، وأما النهي عنه فلما على سبيل الاختيار والتنزيه، وإما عما لا يمتنع طريقاً إلى الشفاء. كذا في هامش «الكوكب الدرر».

٢. قوله: من اكتوى: أي بالغ في أسباب الصحة إلى أن اكتوى من غير ضرورة ملجئة. كذا في «المراقبة».

٣. قوله: فقد برئ من التوكل: أعلم بأن الأسباب المنزلة للمضر تنقسم إلى مقطوع به، كالباء المزيل لضرب العنق، والخيز المزيل لضرب الجوع، وإلى مظنون كالقصد والحجامة وشرب المسهل، وسائر أبواب الطب، أعني معالجة البرودة بالحرارة، ومعالجة الحرارة بالبرودة، وهي الأسباب الظاهرة في الطب، وإلى موهوم كالكي والرقي.

٤٣٩٣ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: رُبِّي أُنِّي يَوْمَ الْأَحْزَابِ عَلَى أَكْحَلِهِ فَكَوَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٣٩٤ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: رُبِّي سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ فِي أَكْحَلِهِ، فَحَسَمَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ بِمِشْقَصٍ، ثُمَّ وَرِمَتْ فَحَسَمَهُ الثَّانِيَةَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٣٩٥ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَوَى أَسْعَدَ بْنَ زُرَّارَةَ مِنَ الشُّوْكَةِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٤٣٩٦ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ طَبِيبًا فَقَطَعَ مِنْهُ عِزْقًا ثُمَّ كَوَاهُ عَلَيْهِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٣٩٧ - وَعَنْ عَائِشَةَ وَرَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْحُمَى مِنْ فَيْجٍ جَهَنَّمَ فَأَبْرُدُوهَا بِالْمَاءِ» ١١ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٣٩٨ - وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُكْغِرُوهَا مَرَضًاكُمْ عَلَى الطَّعَامِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُطْعِمُهُمْ وَيُسْقِيهِمْ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.

- وأما المقطوع به فليس تركه من التوكل، بل تركه حرام عند خرف الموت، وأما الموهوم فشرط التوكل تركه؛ إذ به وصف رسول الله ﷺ المتوكلين، وأما الدرجة المتوسطة وهو المظنونة، كالتداوة بالأسباب الظاهرة عند الأطباء، فعليه ليس مناقضاً للتوكل. بخلاف الموهوم، وتركه ليس عظوماً، بخلاف المقطوع به، بل قد يكون أفضل من فعله في بعض الأحوال، وفي حيز بعض الأشخاص فهو على درجة بين الدرجتين. كذا في «الفصول العزمية» في الفصل الرابع والثلاثين. كذا في «العالكميرية».

١١ قوله: «أبردوها بالماء» قال النووي: «أبردوها بالماء» ليس فيه ما يبين صفته وحالته، والأطباء يسمون أن اخمى الصفراوية يبرد صاحبها يسقي الماء البارد الشديد البرودة، ويسقونه الثلج، وينسلون أطرافه بالماء البارد، فلا يبعد أنه ﷺ أراد هذا النوع من الحمى وأنفسل نحو ما قالوه، فلم يبق للمحلك المعترض إلا اختراعه الكذب. كذا في «المراقبة».

٤٣٩٩ - وَعَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا نَرْقِي فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فُشَلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ تَرَى فِي ذَلِكَ؟ فَقَالَ: «اعْرِضُوا عَلَيَّ رُقَاكُمْ، لَا بَأْسَ بِالرُّقَى مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ شِرْكٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِمَالِكٍ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَهِيَ تَشْتَكِي وَبَهُودِيَّةٌ تَرْقِيهَا، فَقَالَ: ارْقِيهَا بِكِتَابِ اللَّهِ.

قَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْمَوْطَأِ»: وَبِهَذَا نَأْخُذُ، لَا بَأْسَ بِالرُّقَى بِمَا كَانَ^(١) فِي الْقُرْآنِ وَبِمَا كَانَ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ، فَأَمَّا مَا كَانَ لَا يُعْرَفُ مِنَ الْكَلَامِ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُرْقَى.

٤٤٠٠ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ رُئِيَ فِيكُمْ الْمُعَرَّبُونَ؟» قُلْتُ: وَمَا الْمُعَرَّبُونَ؟ قَالَ: «الَّذِينَ يَشْتَرِكُ فِيهِمُ الْجُنُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٤٠١ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ «النُّشْرَةِ» فَقَالَ: «هُوَ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٤٠٢ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرُّقَى، فَجَاءَ آلَ عَمْرِو بْنِ حَزَمٍ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ كَانَتْ عِنْدَنَا رُقِيَّةٌ تَرْقِي بِهَا مِنَ الْعُقَرِ، وَأَنْتَ نَهَيْتَ عَنِ الرُّقَى،

(١) قوله: بما كان في القرآن. أي بآياته وحروفه كذا مطلق الذكر بشرط أن يكون بلسان عربي أو غيره، ويعرف معناه، وكذا يجوز أن يكتب شيء من القرآن أو غيره على شيء، ويغسل به ويسقى المريض. ولآيات الشفاء الواردة في القرآن - والقرآن كله شفاء - والسورة الفاعلة في هذا الباب تأثير بليغ عجرب، وأما ما كان لا يعرف معناه، بأن يكون فيه ألفاظ مجهولة المعنى غريبة المبتني، فلا يجوز أن يرقى به؛ لاحتمال أن يكون فيه كلمة كفر أو شرك مما يتضمنه رقى أكثر أبواب الرقى، إلا أن يكون عرض على النبي ﷺ وأجازاه. وزيادة التفصيل في هذا البحث في «مدارج النبوة» و«المواهب اللدنية» وشرح «الحصن الحصين» وشرحه. كذا في «التعليق الممجد».

(٢) قوله: عن النشرة أتبع: قال في «بذل المجهود»: وإنما أراد بها النوع الذي كان أهل الجاهلية يعالجون به، ويزعمون أنه يشفيهم من مرضهم، ويكون فيها من الألفاظ الشركية.

قَالَ: فَعَرَّضُوهَا عَلَيْهِ، فَقَالَ: «مَا أَرَى بَأْسًا، مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَنْفَعَ أَخَاهُ فَلْيَنْفَعْهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

١٤٠٣ - وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ يُصَلِّي فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى الْأَرْضِ فَلَدَغَتْهُ عَقْرَبٌ، فَتَنَاولَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِنَعْلِهِ فَقَتَلَهَا، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ الْعَقْرَبَ مَا تَدْعُ مُضِلًّا وَلَا عَظِيمًا أَوْ غَيْرَهُ، ثُمَّ دَعَا بِمِلْحٍ وَمَاءٍ، فَجَعَلَهُ فِي إِنَاءٍ ثُمَّ جَعَلَ يَضْبُهُ عَلَى إِصْبَعِهِ حَيْثُ لَدَغَتْهُ وَيَمْسَحُهَا وَيُعَوِّذُ بِالْمُعَوِّذَتَيْنِ. رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

١٤٠٤ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَعَوَّذُ مِنَ الْجَانِّ وَعَيْنِ الْإِنْسَانِ حَتَّى تَزِلَّتِ الْمُعَوِّذَتَانِ، فَلَمَّا تَزَلَا أَخَذَ بِهِمَا وَتَرَكَ مَا سِوَاهُمَا. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.

١٤٠٥ - وَعَنْ الشَّافِئِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا عِنْدَ حَفْصَةَ، فَقَالَ لِي: «أَلَا تَعْلَمِينَ^(١) هَذِهِ رُقِيَّةُ النَّسْلَةِ كَمَا^(٢) عَلَّمْتِيهَا الْكِتَابَةَ^(٣)». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

١٤٠٦ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُسْتَرْقَى مِنَ الْعَيْنِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي رِوَايَةٍ لِصَالِحٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ بَيْتَ أُمِّ سَلَمَةَ وَفِي الْبَيْتِ صَبِيٌّ يَبْكِي، فَذَكَرُوا لَهُ أَنَّ بِهِ الْعَيْنَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفَلَا تَسْتَرْقُونَ لَهُ مِنَ الْعَيْنِ».

(١) قوله: «ألا تعلمين هذه رقية النسلة» قال في «بذل المجهود»: النسلة بفتح النون وسكون الميم، وهي قروح تخرج في الجنب أو الجنبين، ورقية النسلة كلام كانت النساء العرب تستعمله يعنم كل من سمعه أنه كلام لا يضر ولا ينفع، وهي أن يقال: العروس تحتفل وتختضب وتكتحل وكل شيء تفعل، غير أن لا تعصي الرجل.

(٢) قوله: «كما علمتها الكتابة» فيه دليل على جواز تعلم النساء الكتابة، وأما حديث: «ألا تعلمين الكتابة» فمحمول على من يخشى في تعليمها الفساد، كما في «بذل المجهود».

قَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْمَوْضَأِ»: وَبِهِ نَأْخُذُ، لَا تَرَى بِالرُّقِيَّةِ بَأْسًا إِذَا كَانَتْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى.
٤٤٠٧ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى فِي بَيْتِهَا جَارِيَةً فِي وَجْهِهَا سَفْعَةٌ،
تَعْنِي صُفْرَةً فَقَالَ: «اسْتَرْقُوا لَهَا؛ فَإِنَّ بِهَا النَّظْرَةَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٤٠٨ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا رُقِيَّةَ إِلَّا مِنْ
عَيْنٍ أَوْ حِمَةٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ، وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ عَنْ بَرِيدَةَ.
٤٤٠٩ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا رُقِيَّةَ إِلَّا مِنْ عَيْنٍ أَوْ حِمَةٍ أَوْ
دَمٍ يَرْقَأُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٤١٠ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: رَخَّصَ ^(١) رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الرُّقِيَّةِ مِنَ الْعَيْنِ وَالْحِمَةِ وَالتَّمَلَّةِ.
رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٤١١ - وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ وَلَدَ جَعْفَرٍ تُسْرِعُ
إِلَيْهِمُ الْعَيْنُ أَفَأَسْتَرْقِي لَهُمْ؟ قَالَ: «نَعَمْ؛ فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ شَيْءٌ سَابِقَ الْقَدَرِ لَسَبَقْتُهُ الْعَيْنُ». رَوَاهُ
أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.

٤٤١٢ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الْعَيْنُ حَقٌّ، فَلَوْ كَانَ شَيْءٌ سَابِقَ
الْقَدَرِ سَبَقَتْهُ الْعَيْنُ، وَإِذَا اسْتُغْسِلْتُمْ فَأَغْسِلُوا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٤١٣ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ابْنِ سَهْلٍ بْنِ حُثَيْفٍ قَالَ: رَأَى غَامِرُ بْنُ رَبِيعَةَ سَهْلَ

(١) قوله: لا رقية إلا من عين أو حمى، في شرح السنة لم يرد به نفي جواز الرقية من غيرها، بل يجوز الرقية بذكر الله تعالى في جميع الأوجاع، ومعنى الحديث: لا رقية أولى وأنفع من رقيتها، كما تقول: لا فتى إلا علي، ولا سيف إلا ذو الفقار. كذا في «المرواة».

(٢) قوله: رخص رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الرقية إلخ: قال التوريشي: الرخصة إنما تكون بعد النهي، وكان صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد نهى عن الرقى؛ لما عسى أن يكون فيها من الألفاظ الجاهلية، فأنهى الناس عن الرقى، فرخص لهم فيها إذا عريت عن الألفاظ الجاهلية. كذا في «المرواة».

ابْنُ حُنَيْفٍ يَغْتَسِلُ، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ وَلَا جِنَّةً مُخْبَأَةً، قَالَ: فَلْيُظْ سَهْلٌ قَاتِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبِيلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ لَكَ فِي سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ؟ وَاللَّهِ مَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ، فَقَالَ: «هَلْ تَتَهَمُونَ لَهُ أَحَدًا؟» قَالُوا: كُنْهُمْ غَامِرُ بْنُ رَبِيعَةَ، قَالَ: فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غَامِرًا فَتَغَلَّظَ عَلَيْهِ، وَقَالَ: «غَلَامٌ يَقْتُلُ أَحَدَكُمْ أَخَاهُ أَلَا بَرَكْتُ؟» اغْتَسَلَ لَهُ «فَغَسَلَ» لَهُ غَامِرٌ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمِرْفَقَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ وَأَطْرَافَ رِجْلَيْهِ وَدَاخِلَةَ إِزَارِهِ فِي قَدَحٍ، ثُمَّ صَبَّ عَلَيْهِ، فَرَأَخَ مَعَ النَّاسِ لَيْسَ لَهُ بَأْسٌ. رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ».

وَرَوَاهُ مَالِكٌ فِي رِوَايَتِهِ. قَالَ: «إِنَّ الْعَيْنَ حَقٌّ تَوَضَّأَ لَهُ» فَتَوَضَّأَ لَهُ.

٤٤١٤ - وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ قَالَ: أُرْسِلَنِي أَهْلِي إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ، وَكَانَ إِذَا أَصَابَ الْإِنْسَانَ عَيْنٌ أَوْ شَيْءٌ بَعَثَ إِلَيْهَا بِمُحْضَبَةٍ، فَأُخْرِجَتْ مِنْ شَعْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَانَتْ تُنْسِكُهُ فِي جُلْجُلٍ مِنْ فِصَّةٍ لَهُ فَتَشْرِبُ مِنْهُ فَاطْلَعَتْ فِي الْجُلْجُلِ فَرَأَيْتُ شَعْرَاتِ خَمْرَاءَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٤٤١٥ - وَعَنْ زَيْنَبَ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ؓ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ رَأَى فِي عُنْيِي خَيْطًا قَالَ: مَا هَذَا الْخَيْطُ؟ قُلْتُ: خَيْطُ رُقِي لِي فِيهِ، قَالَتْ: فَأَخَذَهُ فَقَطَعَهُ، ثُمَّ قَالَ: أَنْتُمْ آلُ عَبْدِ اللَّهِ لَا غَنِيَاءَ عَنِ الشَّرِّ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الرُّقَى وَالْكَتَائِمَ وَالشُّوَلَةَ بِشَرِّكَ، وَقُلْتُ: لِمَ تَقُولُ هَذَا لَقَدْ كَانَتْ عَيْنِي تَقْذِفُ وَكُنْتُ أَخْتَلِفُ إِلَى فُلَانٍ الْيَهُودِيِّ، فَإِذَا رَقَانِي سَكَنْتُ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: إِنَّمَا ذَلِكَ عَمَلُ الشَّيْطَانِ كَانَ يَنْحُسُّهَا بِيَدِهِ فَإِذَا رَقَاهَا كَفَّ عَنْهَا إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولِي كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:

١٠ قوله: مَسْلُ لهُ عَامِرُ الْحَجِّ: ذكره في «رد المحتار» أيضا.

١١ قوله: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: تَدْعُبُ الْبِئْسَ الْحَجَّ: قال في «التعليق الممجَّد»: وهذه الأدعية الواردة في هذه الرواية وأمثالها مما هو مذكور في كُتُب الحديث، وجمع كثير منها صاحب «المواهب» وغيره من الأدوية الروحانية =

«أَذْهَبَ الْبَاسَ رَبُّ النَّاسِ، أَشْفَى أَنْتَ الشَّافِي، لَا شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ شِفَاءً لَا يُعَادِرُ سَعَمًا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَقَالَ فِي «الْمُسَوَّى»: اخْتَلَفَ الْأَحَادِيثُ فِي الْإِسْتِرْقَاءِ، وَوَجْهُ الْجَمْعِ: أَنَّ يُحْمَلَ عَلَى الْأَحْوَالِ الْمُتَغَايِرَةِ، فَالْمَنْهِيُّ مِنَ الرُّقَى مَا كَانَ فِيهِ شِرْكٌ أَوْ كَانَ يَذْكُرُ فِيهِ مَرَكَّةُ الشَّيَاطِينِ، أَوْ مَا كَانَ مِنْهَا بِغَيْرِ لِسَانِ الْعَرَبِ وَلَا يُدْرَى مَا هُوَ، وَلَعَلَّهُ يُدْخِلُ فِيهِ سِحْرٌ أَوْ كُفْرٌ، وَأَمَّا مَا كَانَ بِالْقُرْآنِ وَيَذْكُرُ اللَّهُ تَعَالَى فَإِنَّهُ مُسْتَحَبٌّ^(١).

٤٤١٦ - وَعَنْ عِيْسَى بْنِ حُمْرَةَ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُكَيْمٍ وَبِهِ حُمْرَةٌ، فَقُلْتُ: أَلَا تُعَلِّقُ تَبِيضَةً، فَقَالَ: نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا وَكَلَّ إِلَيْهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَقَالَ فِي «الدَّرِّ الْمُخْتَارِ»: وَفِي «الْمُجْتَبَى»: التَّيْبِيَّةُ^(٢) الْمَكْرُوهَةُ مَا كَانَ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ.

٤٤١٧ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:

– الألهية نافعة جدل، بل لا أثر للأدوية الطبيعية تاما بدونها. وقد جربت نفعها وأخذت بحفظها. وقد عرض في مرات أراض مهلكة أعجزت الأطباء، فعاجت بهذه، فكأنني نشطت من عقالي، وقال: والله الحمد على ذلك، ومن كمل ألبانه وحسن اعتقاده وجد مثل ما وجدته.

١- قوله: فوته مستحب: اعلم أن للرقية أنواعا، بعضها مأثورة عن السلف، فقد روي عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت لا ترى بأسا أن يعود في الهاء، ثم يعالج به المريض. وقال مجاهد: لا بأس أن يكتب القرآن، ويغسله، ويسقيه المريض، وأمر ابن عباس رجلا أن يكتب لامرأة يعسر عليها الولادة آيتين من القرآن وكلمات، ثم يغسل وتشفى. ومثل سعيد بن المسيب عن الصحف الصغار يكتب فيها القرآن يعلق على النساء والصبيان، فقال: لا بأس بذلك إذا جعل في كبر من ورق أو حديد أو يخرز عليه. وقد روي النض في الأحاديث المرفوعة. كذا في «المسوى».

٢- قوله: التبيضة الخ: وفي «السنن» عن ابن الأثير: التبايض جمع تبيضة، وهي خبزات كانت العرب تعلقها على أولادهم، يتفنون بها لعين في زعمهم، فأبطلها الإسلام. ولا بأس بأن يشد الجنب والحائض التعاليد على العنق إذا كانت ملفوفة. التقطه من «رد المحتار».

«مَا أَبَالِي^(١) مَا أَتَيْتُ إِنْ أَنَا شَرِبْتُ زُرْبَاقًا، أَوْ تَعَلَّقْتُ تَيْمِيَّةً، أَوْ قُلْتُ الشَّعْرَ مِنْ قَبْلِ نَفْسِي». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

بَابُ الْغَالِ وَالطَّيْرَةِ

٤٤١٨ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا صِيرَةَ وَخَيْرُهَا الْغَالُ» قَالُوا: وَمَا الْغَالُ؟ قَالَ: «الْكَلِمَةُ^(٢) الصَّالِحَةُ يَسْمَعُهَا أَحَدُكُمْ». مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٤١٩ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَّقَى وَلَا يَتَطَيَّرُ، وَكَانَ يُحِبُّ الْإِسْمَ الْحَسَنَ. رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ بِسَنَدٍ حَسَنٍ، وَابْنُ عَوْنٍ فِي «الْمَشْرِحِ السَّنَةِ».

٤٤٢٠ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُعْجِبُهُ إِذَا خَرَجَ لِحَاجَةٍ أَنْ يَسْمَعَ يَا رَاشِدُ يَا نَجِيجُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

٤٤٢١ - وَعَنْ بَرِيدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَتَطَيَّرُ مِنْ شَيْءٍ، فَإِذَا بَعَثَ غَاسِلًا سَأَلَ عَنْ اسْمِهِ، فَإِذَا أُعْجِبَهُ اسْمُهُ فَرَحَ بِهِ، وَرُئِيَ يَشْرُ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ، وَإِنْ كَرِهَ اسْمَهُ رُئِيَ

(١) قوله: «مَا أَبَالِي» ما أتيت البخ: قال ابن المنك: يعني أن إنشاء الشعر حرام علي، وكذا شرب الزرباق وتعليق التيمامة حرامان علي، وأما في حق الأمة، فالتيمامة وإنشاء الشعر غير حرام إذا لم يكن فيه كذب ولا هجو مسلم أو شيء من المعاصي، وكذا التزيين الذي ليس فيه محرم شرعا من خوم الأفاعي والخمر ونحوه. كذا في «المعرفة».

(٢) قوله: «الْكَلِمَةُ الصَّالِحَةُ يَسْمَعُهَا أَحَدُكُمْ» أي على قصد التفاضل، كطالب ضالة يا واحدا! وكناجر يا رزاق! وكسائر يا سالم! وكخارج حاجة يا نجيح! وكغازي منصور! وكحاج يا مبرور! وكزائر يا مقبول! وأمثال ذلك. ومعنى الترخص في الغال والتبع من الطيرة هو أن الشخص نورأى شيئا وظنه حسنا وحروضه على طلب حاجته فيفعل ذلك، وإذا رأى ما بعده مشؤما، ويمتنع من المضى إلى حاجته، فلا يجوز قبوله بل يفضي لسيئه، فإذا قبل وانتهى عن المضى في طلب حاجته فهو الطيرة؛ لأنها اختصت أن تستعمل في الشوم، كذا في «عمدة القاري» و«المعرفة».

(٣) قوله: «وإن كره اسمه البخ: قال ابن المنك: فالسنة أن يختار الإنسان لولده وخدمته من الأسماء الحسنة، فإن الأسماء المنكروية قد توافق القدر، كما لو سُمي أحد ابنه ياخسار» فربما جرى قضاء الله بأن يلحق بذلك الرجل أو ابنه خسار، فيعتقد بعض الناس أن ذلك بسبب اسمه، فينشأ من ويحترزون عن محاسنه ومواصته. وليس في الحديث -

كَرَاهِيَّةُ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ، وَإِذَا دَخَلَ قَرْيَةً سَأَلَ عَنْ اسْمِهَا، فَإِنْ أَغْجَبَتْهُ اسْمُهَا فَرِحَ، وَرُبِّي بِشَرِّ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ، وَإِنْ كَرِهَتْ اسْمُهَا رُبِّي كَرَاهِيَّةُ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٤٤٤٢ - وَعَنْ غُرُورَةَ ابْنِ غَامِرٍ قَالَ: ذُكِرَتِ الطَّيْرَةُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «أَحْسَنُهَا الْفَأَلُ وَلَا تَرُدُّ مُسْلِمًا، فَإِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ مَا يَكْرَهُ فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ لَا يَأْتِي بِالْحَسَنَاتِ إِلَّا أَنْتَ، وَلَا يَذْفَعُ السَّيِّئَاتِ إِلَّا أَنْتَ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِكَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مُرْسَلًا.

٤٤٤٣ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ؓ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الطَّيْرَةُ شَرُّكَ» قَالَهُ ثَلَاثًا، «وَمَا مِنَّا إِلَّا وَلَكِنَّ اللَّهَ يُذْهِبُهُ بِالتَّوَكُّلِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ: كَانَ سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ يَقُولُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «وَمَا مِنَّا إِلَّا وَلَكِنَّ اللَّهَ يُذْهِبُهُ بِالتَّوَكُّلِ» هَذَا عِنْدِي قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ.

٤٤٤٤ - وَعَنْ قُطَيْبِ بْنِ قَبِيصَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ الشَّيْخَ ﷺ قَالَ: «الْعِيَافَةُ» وَالطَّرْقُ وَالطَّيْرَةُ مِنَ الْجَبْتِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

= أنه كان يطير بابا لأساء الفبيحة، وكان المصنف راعى صدر الحديث، فأورده اعتماداً على دلالاته نفي التطير مطلقاً. التقطته من المرفأة.

١٠ قوله: الطيرة شرك: أي لا اعتقادهم أن الطيرة تجلب لهم نفعاً، أو تدفع عنهم ضرراً، فإذا عملوا بوجوبها، فكأنهم أشركوا بالله في ذلك، ويسمى شركاً خفياً. وقد شارح: يعني من اعتقد أن شيئاً سوى الله ينفع أو يضر بالاستقلال فقد أشرك، أي شرك جلياً. كذا في المرفأة.

١١ قوله: العيافة إنح: العيافة بكسر العين، وهي زجر الطير والتناؤل، والاعتبار في ذلك بأسمائها، كما يتناؤل بالعقاب على العقاب، وبالغراب على الغراب، وبالهدد على الهدى. قيل: العيافة الخط أي في الرمل، والطيرة هي التشؤم بالشيء، والطرق بفتح فسكون وهو الضرب بالخصى الذي يفعله النساء. وقيل: وهو الخط في الرمل. والحاصل: أنه نوع من التشكك، وكان هذا يصدهم عن مقاصدهم نفاء الشرع، وأبطله ونهى عنه، وأبطل أنه ليس له تأثير في جلب نفع أو دفع ضرر، وإنما من عمل الجبت أي الشيطان. التقطته من المرفأة.

٤٤٢٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا عُدْوَى» وَلَا طِيرَةٌ.....

١٠ قوله: لا عدوى: قال التوريشي: العدوى هنا مجازة العلة من صاحبها إلى غيره، وذلك على ما يذهب إليه المعتضبة في علل سبع: الجذام والجرب والجذري والحصبة والبخر والرمع والأمراض الوبائية. وقد اختلف العلماء في التأويل، فمتهم من يقول: المراد منه نفي ذلك، وإبطاله على ما يدل عليه ظاهر الحديث والقرائن المنسوقة على العدوى، وهم الأكثرون. ومنهم من يرى أنه لم يرد إبطالها، فقد قال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فر من المجذوم فرارك من الأسد». وقال: لا يوردن ذو عاعة على مصحح. وإنما أراد بذلك نفي ما كان يعتقد أصحاب الطبيعة؛ فإنهم كانوا يرون العلل المعقدة مؤثرة لا عالة، فأعلمهم بقوله: هذا أن ليس الأمر على ما يتوهمون، بل هو متعلق بالمشيئة، إن شاء كان، وإن لم يشأ لم يكن.

ويشير إلى هذا المعنى قوله: «فمن أعدى الأول» أي إن كنتم ترون أن السبب في ذلك العدوى لا غير، فمن أعدى الأول؟ ويؤيد بقوله: «فر من المجذوم» ويقول: «لا يوردن ذو عاعة على مصحح» أن مداناة ذلك بسبب العلة، فليقه اتقاء من الجدار النازل والسفينة المعبوية. وقد رد الفقرة الأولى عن الثانية في استدلالهم بالحديثين أن النهي فيها إنما جاء شفا على مباشرة أحد الأمرين، فتصبيه علة في نفسه أو عاعة في إبله، فيعتقد أن العدوى حق. قلت: وقد اختاره العسقلاني في «شرح النخبة» وبسطنا الكلام معه في «شرح الشرح». وبجمله: أنه يرد عليه اجتنابه ﷺ عن المجذوم عند إرادة المبايع، مع أن منصب النبوة بعيد من أن يورد لحسم مادة ظن العدوى، كلاما يكون مادة لظنها، فإن الأمر بالنجس أظهر من فتح مادة ظن أن العدوى لها تأثير بالطبع، وعلى كل تقدير فلا دلالة أصلاً على نفي العدوى مبيناً، والله أعلم.

قال الشيخ التوريشي: وأرى القول الثاني أولى التأولين؛ لما فيه من التوفيق بين الأحاديث الواردة فيه، ثم لأن القول الأول يفضي إلى تعطيل الأصول الطبية، ولم يرد الشرح بتعطيلها، بل ورد بإثباتها، والعبرة بها على الوجه الذي ذكرناه. وأما استدلالهم بالقرائن المنسوقة عليها، فإننا قد وجدنا الشارع يجمع في النهي بين ما هو حرام، وبين ما هو مكروه، وبين ما ينهى عنه لمعنى، وبين ما ينهى عنه لمعان كثيرة، ويدل على صحة ما ذكرنا قوله ﷺ للمجذوم المبايع: «مذا بابعناك خارج» في حديث أنس بن مالك بن سويد الثقفي، وهو مذكور بعد وقوله ﷺ للمجذوم الذي أخذ بيده، فوضعها معه في القصعة: «كل ثقة بالله وتركك عليه»، ولا ميبيل إلى التوفيق بين هذين الحديثين إلا من هذا الوجه بين الأول التوقي من أسباب النلق، والثاني التوكل على الله جل جلاله، ولا إله غيره في متازكة الأسباب، وهو حاله. وهو جمع حسن في غابة التحقيق، والله ولي التوفيق.

وَلَا هَامَةَ^(١) وَلَا صَفَرَ^(٢) وَفَرَّ^(٣) مِنَ الْمَجْدُومِ كَمَا تَفِرُّ مِنَ الْأَسَدِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ الشَّرِيدِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ فِي وَفْدٍ ثَقِيفٍ رَجُلٌ مَجْدُومٌ فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّا قَدْ بَايَعْنَاكَ فَأَرْجِعْ».

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ مَاجَهٍ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ بِيَدِ مَجْدُومٍ فَوَضَعَهَا مَعَهُ فِي الْقُصْعَةِ وَقَالَ: «كُلْ ثِقَّةً بِاللَّهِ وَتَوَكَّلَا عَلَيْهِ».

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا عَدْوَى وَلَا طِمْرَةَ وَلَا هَامَةَ وَلَا صَفَرَ» فَقَالَ أُعْرَابِيٌّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَمَا بَالُ الْإِبِلِ تَكُونُ فِي الرَّمْلِ كَأَنَّهَا الطَّبَاءُ فَيُخَالِطُهَا الْبَعِيرُ الْأَجْرَبُ فَيُجْرِبُهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَمَنْ أَعْدَى الْأَوَّلُ؟».

وَقَالَ فِي «الْمُسَوَّى»: وَعِنْدِي أَنَّ لَا مُؤَثَّرَ فِي الْوُجُودِ إِلَّا الْقُدْرَةُ الْوُجُوبِيَّةُ وَحَدَهَا.....

(١) قوله: وَلَا هَامَةَ: وهي اسم طير يشتم به الناس وهي العدى، وهو طير كبير يضرب بصره بالنهار، ويطير بالليل، ويصوت ويسكن الخراب، ويقال له: يرم. كذا في «المراقبة».

(٢) قوله: وَلَا صَفَرَ: قال أبو داود في سننه: قال بقية: سألت محمد بن راشد عنه قال: كانوا يشاءون بدخول صفر، فقال النبي ﷺ: «لا صفر». وقال القاضي: ويحتمل أن يكون نفيًا لما يتوهم أن شهر صفر نكث فيه الدواهي والفتن. التقطه من «المراقبة». وقال في «العالم الكبرى»: سألت في جماعة لا يسافرون في صفر، ولا يبدؤون بالأعمال فيه من النكاح والدخول، ويمسكون بما روي عن النبي ﷺ: «من بشر في صفر بشرته بالجنة» هل يصح هذا الخبر؟ وهل فيه نحوسة ونهي عن الحمل؟ وكذا لا يسافرون إذا كان القمر في برج العقرب، وكذا لا يحيطون اثنيان، ولا ينظمونها إذا كان القمر في برج الأسد، هل الأمر كما زعموا؟ قال: أما ما يقولون في حق صفر، فذلك شيء كانت العرب يقولونه، وأما ما يقولون في القمر في العقرب أو في الأسد، فإنه شيء يذكره أهل النجوم لتنفيذ مقالتهم، ينسبون إلى النبي ﷺ وهو كذب محض. كذا في «جواهر الفتاوى».

(٣) قوله: وَفَرَّ مِنَ الْمَجْدُومِ إلخ. وقد تقدم أن هذا رخصة للضعفاء، وتركه جائز للأقوياء بناء على أن الجذام من الأمراض المعدية، فيحذر بإذن الله، فيحصل منه ضرر. ومعنى «لا عدوى»: نفي ما كانوا عليه من أن المرض يعدى بطبيعته لا يتعلمه سبحانه. كذا في «المراقبة».

وَلَكِنَّ فِي الْعَالَمِ أَسْبَابَ وَمُسَبِّبَاتٍ يُحْكِمُ الْعَادَةُ عَلَيْهَا يُدَارُ الْأَحْكَامُ مِنَ الْقِصَاصِ
وَذَرَكِ الْمُسْتَهْلِكِ وَغَيْرِهَا، ثُمَّ هَذِهِ الْأَسْبَابُ مِنْهَا جَلِيَّةٌ كَالضَّرْبِ بِالسَّيْفِ لِلْقَتْلِ
وَكَالِإِمْسَاكِ عَنِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ مُدَّةَ طَوِيلَةٍ لِلْمَوْتِ، وَمِنْهَا خَفِيَّةٌ كَتَعَدِّي الْمَرِيضِ مِنْ
مَرِيضٍ إِلَى غَيْرِهِ، وَنَفَى الشَّرْعُ الْأَسْبَابَ الْخَفِيَّةَ بِمَعْنَى أَنَّهَا لَا يُدَارُ عَلَيْهَا حُكْمٌ، وَلَا
يَتَّبَعِي أَنْ يُخَاصَمَ أَحَدٌ أَحَدًا إِذَا أُوْرَدَ مَرَضُهُ عَلَى صِحَاحٍ غَيْرِهِ مَثَلًا، وَالْعَرَبُ قَدْ تَنَفَّى
الشَّيْءَ مُطْلَقًا وَتَرِيدُ تَفْيَهُ بِاعْتِبَارِ دُونَ اعْتِبَارِ.

٤٤٢٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا عَذْوَى وَلَا هَامَةَ وَلَا
تَوءَ وَلَا صَفَرَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٤٢٧ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا عَذْوَى وَلَا صَفَرَ وَلَا
غَوْلَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٤٢٨ - وَعَنْ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا هَامَةَ وَلَا عَذْوَى وَلَا
طَيْرَةَ وَإِنْ تَكُنْ الطَّيْرَةُ فِي شَيْءٍ فِي الدَّارِ وَالْفَرَسِ وَالْمَرْأَةِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

١: قوله: «ولا توء» بفتح فسكون أي ضلوع نجم وغروب ما يقابله، أحدهما في المشرق والآخر بالمغرب، وكانوا يعتقدون
أنه لا بُدَّ عنده من مطر أو ريح، ينسبونه إلى الطالع أو الغارب، فنفي ﷺ صحة ذلك، وإنها غنظ النبي ﷺ في أمر
الأنواء؛ لأن العرب كانت تنسب المطر إليها، فأما من جعل المطر من فعل الله، وأراد بقوله: «مطرون بتوء» كذا، أي في
وقت كذا، وهو هذا التوء الثقلاني، فإن ذلك جائز، أي أن الله تعالى قد أجرى العادة أن يأتي المطر في هذه الأوقات،
ذكره الطبيعي. والأظهر أن النهي على إطلاقه حسماً لهداية الفساد الاعتقاد، وأنه لم يرد ما يدل على مجاوزة، وحاصل
المعنى لا تقولوا: «مطرون بتوء» كذا، بل قولوا: «مطرون بفضل الله تعالى». النقطة من «المراقبة».

٢: قوله: «ولا غول» قال في «المراقبة»: قوله: «لا غول» ليس نفيًا لعين الغول ووجوده، وإنما فيه إنطال رعم العرب في
تلقونه بالصور المختلفة واعتباره، فيكون المعنى بقوله: «لا غول» أنها لا تستطيع أن تضل أحدا. وفي «شرح
النوريشي»: قال الطحاوي: يجهل أن الغول قد كان، ثم رفعه الله تعالى عن عباده، وعن بعضهم: هذا ليس بعيداً؛
لأنه يجهل أنه من خصائص بعثة نبينا ﷺ، ونظيره منع الشياطين من استراق السمع بالشهاب الثاقب.

وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ قَالَ: سَأَلْتُ سَعْدًا عَنِ الطَّيْرِ فَأَنْتَهَرَنِي، وَقَالَ: سَبَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا طَيْرَةَ، وَإِنْ كَانَتِ الطَّيْرَةُ فِي شَيْءٍ فَفِي الْمَرْأَةِ وَالذَّارِ وَالْفَرَسِ».

وَقَالَ فِي «مَشْرِجِ مَعَانِي الْأَقَارِ»: فَفِيهِ أَنَّ سَعْدًا ائْتَهَرَ سَعِيدًا حِينَ ذَكَرَ لَهُ الطَّيْرَةَ، وَأَخْبَرَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا طَيْرَةَ»، ثُمَّ قَالَ: «إِنْ يَكُنِ الطَّيْرَةُ فِي شَيْءٍ فَفِي الْمَرْأَةِ وَالْفَرَسِ وَالذَّارِ» فَلَمْ يُخَيِّرْ أَنَّهَا فِيهِنَّ، وَإِنَّمَا قَالَ: إِنْ يَكُنْ فِي شَيْءٍ فَفِيهِنَّ، أَيْ لَوْ كَانَتْ تَكُونُ فِي شَيْءٍ لَكَانَتْ فِي هَؤُلَاءِ، فَإِذَا لَمْ تَكُنْ فِي هَؤُلَاءِ الثَّلَاثِ فَلَيْسَتْ فِي شَيْءٍ، وَقَدْ رَوَى عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ مَا تَكَلَّمَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ كَانَ عَلَى غَيْرِ هَذَا اللَّفْظِ، لِأَنَّ أَبَا حَسَّانٍ قَالَ: دَخَلَ رَجُلَانِ مِنْ بَنِي غَامِرٍ عَلَى عَائِشَةَ، فَأَخْبَرَاهَا أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: الطَّيْرَةُ مِنَ الذَّارِ وَالْمَرْأَةِ وَالْفَرَسِ، فَعُصِبَتْ فَطَارَتْ شِقَّةُ مِنْهَا فِي السَّمَاءِ وَشِقَّةُ فِي الْأَرْضِ، فَقَالَتْ: وَالَّذِي أَنْزَلَ الْفُرْقَانَ عَلَى نَحْمٍ مَا قَالَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَطُّ، إِنَّمَا قَالَ: كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَتَطَيَّرُونَ مِنْ ذَلِكَ، فَأَخْبَرْتُ عَائِشَةَ أَنَّ ذَلِكَ الْقَوْلَ كَانَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ حِكَايَةً عَنْ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ، لِأَنَّهُ عِنْدَهُ كَذَلِكَ.

٤٤٢٩ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا فِي دَارٍ كَثُرَ فِيهَا عَدَدُنَا وَأَمْوَالُنَا فَتَحَوَّلْنَا إِلَى دَارٍ قَلَّ فِيهَا عَدَدُنَا وَأَمْوَالُنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ذَرُوهَا دَمِيمَةً». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَفِي رَوَايَةٍ لَهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ يَحْيَى قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ قُرَّةَ بْنَ مُسْلِمٍ يَقُولُ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عِنْدَنَا أَرْضٌ يُقَالُ لَهَا أَرْضُ أَبِينِ، وَهِيَ أَرْضُ رَبِيفْنَا وَمَبِيرَتْنَا، وَإِنْ وَبَاؤَهَا شَدِيدٌ فَقَالَ: دَعُوهَا عَنْكَ؛ فَإِنَّ مِنَ الْقَرْفِ الثَّلَفَ.

قَالَ عَلِيُّ الْقَارِي رحمه الله: وَلَيْسَ هَذَا مِنْ بَابِ الْعُدْوَى وَالطَّيَرَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ الطَّبِّ، فَإِنَّ اسْتِصْلَاحَ الْأَهْوَاءِ مِنَ أَغْوَى الْأَشْيَاءِ عَلَى صِحَّةِ الْأَبْدَانِ، وَفَسَادِ الْهَوَاءِ مِنْ أَسْرَعَ الْأَشْيَاءِ إِلَى الْأَسْقَامِ.

بَابُ الْكُهَانَةِ

٤٤٣٠ - عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ رضي الله عنه قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أُمُورًا كُنَّا نَصْنَعُهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، كُنَّا نَأْتِي الْكُهَانَ قَالَ: «فَلَا تَأْتُوا» الْكُهَانَ قَالَ: قُلْتُ: كُنَّا نَنْتَظِرُ، قَالَ: «ذَاكَ شَيْءٌ يَجِدُهُ أَحَدُكُمْ فِي نَفْسِهِ فَلَا يَصْدَقُكُمْ» قَالَ: قُلْتُ: وَمِمَّا رِجَالٌ يَخْطُونَ خَطًّا قَالَ: «كَانَ نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ يَخْطُ فَمَنْ وَافَقَ خَطَّهُ فُذِّكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٤٣١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَتَى كَاهِنًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ أَوْ أَتَى امْرَأَتَهُ حَائِضًا أَوْ أَتَى امْرَأَتَهُ فِي ذُبْرِهَا فَقَدْ بَرِئَ مِنَّا أَنْزَلَ عَلَى مُحَمَّدٍ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

(١) قوله: «فَلَا تَأْتُوا الْكُهَانَ» قال في «الدر المختار»: واعلم أن تعلم العلم يكون فرض عين وهو بفرد ما يحتاج لذيته، وفرض كفاية وهو ما زاد عليه النفع غيره، ومنه دوا وهو التبخر في الفقه وعلم القلب، وحراما وهو علم الفلسفة والشعبدة والنجيم والرمس وعلوم الطبائعين والسحر. الكهانة: وقال في «رد المحتار»: الكهانة وهي نعاطي الخبر عن الكائنات في المستقبل، وإدعاء معرفة الأسرار. قال في نهاية الحديث: وقد كان في العرب كهنة كشق وسطيح، فمنهم من كان يزعم أن له تابعا يلقي إليه الأخبار، ومنهم أنه يعرف الأمور بمقدمات يستدل بها على موافقها من كلام من يسأله أو حاله أو فعله، وهذا يخصونه باسم العراف كالمدعي معرفة العسروق ونحوه، وحديث «من أتى كاهنا» يشمل العراف والمدعي والعرب تسمي كل من يتخاطب علما دقيقا كاهنا.

(٢) قوله: «يَخْطُونَ خَطًّا» وهو الرمل هو عنهم بضر وب أشكالك من الخطوط والنقط بقواعد معلومة تخرج حروفا تجمع، ويستخرج جملة دالة على عوالم الأمور. وقد علمت أنه حرام قطعا، وأصله لإدريس عليه السلام أي فهو شريعة منسوخة. وفي «فتاوى ابن حجر»: أن تعلمه وتعليمه حرام شديد التحريم؛ لما فيه من إيهام العوام أن فاعله يشارك الله تعالى في غيبه. كذا في «رد المحتار»

٤٤٣٢ - وَعَنْ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ ^(١) أَتَى عَرَّافًا فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةُ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٤٣٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَأَلَ أَنَاسُ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ الْكُهَّانِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهُمْ لَيَسُوا بِشَيْءٍ» فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنَّهُمْ يُحَدِّثُونَ بِالشَّيْءِ يَكُونُ حَقًّا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بِتِلْكَ الْكَلِمَةِ مِنَ الْحَقِّ يَحْطَفُهَا الْحَقُّ، فَيَقْرِقُهَا فِي أَدْنِ وَلِيٍّ كَقَرْقَرَةِ الدَّجَاجَةِ، فَيَخْلِطُونَ فِيهِ أَكْثَرَ مِنْ مِائَةِ كَذِبَةٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٤٣٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَضَى اللَّهُ الْأَمْرَ فِي السَّمَاءِ ضَرَبَتْ الْمَلَائِكَةُ بِأَجْنِحَتِهَا خُضْعَانًا لِقَوْلِهِ كَأَنَّهُ سِلْسِلَةٌ عَلَى صَفْوَانٍ، فَإِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا: مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟ قَالُوا لِلَّذِي قَالَ: الْحَقُّ، وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ، فَيَسْمَعُهَا مُسْتَرْفُو السَّمْعِ وَمُسْتَرْفُو السَّمْعِ هَكَذَا، بَعْضُهُ فَوْقَ بَعْضٍ». وَوَصَفَ سُنَيَّانَ بِكَمِّهِ فَحَرَفَهَا وَبَدَّدَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، «فَيَسْمَعُ الْكَلِمَةَ فَيُلْقِيهَا إِلَى مَنْ تَحْتَهُ، ثُمَّ يُلْقِيهَا الْآخَرُ إِلَى مَنْ تَحْتَهُ حَتَّى يُلْقِيَهَا عَلَى لِسَانِ السَّاحِرِ أَوْ الْكَاهِنِ قَرُبًا أَدْرَكَ الشَّهَابُ قَبْلَ أَنْ يُلْقِيَهَا وَرُبَّمَا أَلْقَاهَا قَبْلَ أَنْ يُدْرِكَهُ فَيَكْذِبُ مَعَهَا مِائَةُ كَذِبَةٍ فَيَقَالُ: أَلَيْسَ قَدْ قَالَ لَنَا يَوْمَ كَذَا وَكَذَا كَذَا وَكَذَا؟ فَيُصَدِّقُ بِتِلْكَ الْكَلِمَةِ الَّتِي سَمِعَ مِنَ السَّمَاءِ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٤٤٣٥ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَخْبَرَنِي رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْأَنْصَارِ، أَنَّهُمْ بَيْنَمَا هُمْ جُلُوسٌ لَيْلَةً مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رُمِيَ بِنَجْمٍ فَاسْتَنَارَ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

(١) قوله: من أتى عرافًا إلخ: قال النووي: العراف من جملة أنواع الكهانة. قال الخطابي وغيره: العراف هو الذي يتعاطى معرفة مكان المسروق ومكان الضالة ونحوهما. وقال علي الغاري: الفرق بين الكاهن والعراف أن الكاهن إنما يتعاطى الخبر عن الغيب في مستقبل الزمان، ويدعي معرفة الأسرار، والعراف هو الذي يتعاطى معرفة الشيء المسروق ومكان الضالة ونحوهما من الأمور. كذا في المراقبة.

«مَاذَا كُنْتُمْ تَقُولُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِذَا رُمِيَ بِشَيْءٍ هَذَا؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، كُنَّا نَقُولُ: وَلِلَّهِ اللَّيْلَةُ رَجُلٌ عَظِيمٌ وَمَاتَ رَجُلٌ عَظِيمٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَإِنَّهَا لَا يُرَى بِهَا لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، وَلَكِنْ رَيْنَا تَبَارَكَ اسْمُهُ إِذَا قَضَى أَمْرًا سَبَّحَ حَمَلَةُ الْعَرْشِ، ثُمَّ سَبَّحَ أَهْلُ السَّمَاءِ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الشَّيْبُخُ أَهْلَ هَذِهِ السَّمَاءِ الدُّنْيَا، ثُمَّ قَالَ الَّذِينَ يَلُونَ حَمَلَةَ الْعَرْشِ لِحَمَلَةِ الْعَرْشِ: مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟ فَيُخْبِرُونَهُمْ مَا قَالَ، فَيَسْتَخِيرُ بَعْضُ أَهْلِ السَّمَاوَاتِ بَعْضًا حَتَّى يَبْلُغَ هَذِهِ السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَيَخْطُفُ الْجِنُّ السَّمْعَ، فَيَقْذِفُونَهُ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ، وَيُزَمُّونَ بِهِ، فَمَا جَاءُوا بِهِ عَلَى وَجْهِهِ فَهُوَ حَقٌّ، وَلَكِنَّهُمْ يَقْرِفُونَ فِيهِ وَيَزِيدُونَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٤٣٦ - وَعَنْهُ ع قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اقْتَبَسَ ^(١) عِلْمًا مِنَ النُّجُومِ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ السَّحَرِ، وَإِذَا مَا زَادَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ.

(١) قوله: من اقتبس علما من النجوم إلخ: هو علم يعرف به الاستدلال بالشكليات الفلكية على الحوادث السفلية. وفي «مختارات التوازل» لصاحب الهداية: إن علم النجوم في نفسه حسن غير مذموم؛ إذ هو قسبان حسبان وإنه حق. وقد نطق به الكتاب. قال الله تعالى: ﴿الْقُسُوفُ وَالْكُسُوفُ يُحْسَبَانِ﴾ (الرحمن: ٥) أي سيراها بحساب، واستدلالي بسير النجوم وحركة الأفلاك على الحوادث بقضاء الله تعالى وقدره، وهو جائر كاستدلال الطبيب بالنبض على الصحة والمرض، ولو لم يعتقد بقضاء الله تعالى أو ادعى الغيب بنفسه يكفر، ثم تعلم مقدار ما يعرف به مواقيت الصلاة والقبلة لا بأس به. وأما أن تعلم الزائد على هذا المقدار فيه بأس، بل صرح في «الفصول» بحرمة، وهو ما مشى عليه الشارح، والظاهر أن المراد به القسم الثاني دون الأول، ولذا قل في «الإحياء»: إن علم النجوم في نفسه غير مذموم لذاته، إذ هو قسبان إلخ، ثم قال: ولكن مذموم في الشرع. وقال عمر ع: تعلموا من النجوم ما تهتدوا به في البر والبحر، ثم أمسكوا. وإنا زجر عنه من ثلاثة أوجه، أحدها: إنه مضر بأكثر الخلق؛ فإنه إذا ألقى إليهم أن هذه الآثار تحدث عقيب سير الكواكب، وقع في نفوسهم أنها المؤثرة. وثانيها: إن أحكام النجوم تحمين محض، ولقد كان معجزة لإدريس ع فيها يعمى وقد اندرس. وثالثها: إنه لا فائدة فيه، فإن ما قدر كائن والاحتراز منه غير ممكن. ملخصا. كذا في «رد المحتار» في المقدمة.

٤٤٣٧ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اقْتَبَسَ بَابًا مِنْ عِلْمِ النُّجُومِ بَغَيْرِ مَا ذَكَرَ اللَّهُ فَقَدْ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ السَّحَرِ، الْمُنْجَمِ كَاهِنٌ وَالْكَاهِنُ سَاحِرٌ، وَالسَّاحِرُ كَافِرٌ». رَوَاهُ رَزِينٌ.

٤٤٣٨ - وَعَنْ قَتَادَةَ قَالَ: خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ النُّجُومَ لِثَلَاثٍ: جَعَلَهَا زِينَةً لِلسَّمَاءِ وَرُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ وَعَلَامَاتٍ يُهْتَدَى بِهَا، فَمَنْ تَأَوَّلَ فِيهَا بَغَيْرِ ذَلِكَ أَلْطَأَ وَأَضَاعَ نَصِيْبَهُ وَتَعَلَّفَ مَا لَا يَعْلَمُ*. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيْقًا.

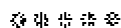
وَفِي رِوَايَةِ رَزِينٍ وَتَعَلَّفَ مَا لَا يَعْنِيهِ وَمَا لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ وَمَا عَجَزَ عَنْ عِلْمِهِ الْأَنْبِيَاءُ وَالْمَلَائِكَةُ. وَعَنْ الرَّبِيعِ مِثْلُهُ، وَزَادَ: وَاللَّهُ مَا جَعَلَ اللَّهُ فِي نَحْمِ حَيَاةٍ أَحَدٍ وَلَا رِزْقَةٍ وَلَا مَوْتَةٍ، وَإِنَّمَا يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَيَتَعَلَّلُونَ بِالنَّجْمِ.

٤٤٣٩ - وَعَنْ زَيْدِ بْنِ حَالِيَةَ الْجُهَنِيِّ عليه السلام قَالَ: صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الصُّبْحِ بِالْحَدَيْثِيَّةِ عَلَى إِثْرِ سَمَاءٍ كَانَتْ مِنَ اللَّيْلِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ هَلْ تَذَرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟ قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَغْلَمُ، قَالَ: «قَالَ: أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ فِي وَكَافِرٌ. فَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ، فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ فِي وَكَافِرٌ بِالْكُوكَبِ. وَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِنُورٍ كَذَا وَكَذَا، فَذَلِكَ «كَافِرٌ فِي وَمُؤْمِنٌ بِالْكُوكَبِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

، قوله: فذلك كافر في مؤمن بالكوكب: قال النووي: واختلفوا في كفر من قال: مطرنا بنور كذا على قولين، أحدهما: هو كفر بالله سبحانه سالب لأصل الإيمان، وفيه وجهان، أحدهما: أنه من قاله معتقدا بأن الكوكب فاعل مدبر مشيئ للسطر، كزعم أهل الجاهلية، فلا شك في كفره، وهو قول الشافعي والجمهور وثانيهما: أنه من قال معتقدا بأنه من الله تعالى بفضل، وأن النور علامة له ومظنة بنزول الغيث، فهذا لا يكفر؛ لأنه بقوله هذا كأنه قال: مطرنا في وقت كذا، والأظهر أنه مكروه كراهة تنزيه؛ لأنه كلمة موهمة مترددة بين الكفر والإيمان، فيساء النظر بصاحبها، ولأنها شعار أهل الجاهلية، والقول الثاني كفران لنعمة الله تعالى؛ لاختصاره على إضافة الغيث إلى الكوكب. كذا في «المرقاة». وقال في «العالمية»: ويكره أن يقول الرجل: سقينا بنور الثريا، أو طلعت سهيل، فبهد النيل؛ لأن سهيلا لا يأتي بالحر والبرد.

٤٤٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا أُنْزِلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ بَرَكَةٍ إِلَّا أَصْبَحَ قَرِيبٌ مِنَ النَّاسِ بِهَا كَافِرِينَ، يُنْزِلُ اللَّهُ الْعَيْتَ فَيَقُولُونَ بِكَوْكَبٍ كَذَا وَكَذَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٤١ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ أَمْسَكَ اللَّهُ الْقَضَرَ عَنْ عِبَادِهِ خُمُسَ سِنِينَ، ثُمَّ أَرْسَلَهُ لَأَصْبَحَتْ طَائِفَةٌ مِنَ النَّاسِ كَافِرِينَ، يَقُولُونَ: سَقَيْنَا بَنُوهُ الْمَجْدِجِ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ.



كتاب الرؤيا

- وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾^(١)
- ٤٤٤٢ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَمْ يَبْقَ مِنَ النَّبِئَةِ إِلَّا الْمُبَشِّرَاتُ» قَالُوا: وَمَا الْمُبَشِّرَاتُ؟ قَالَ: «الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.
- وَرَأَى مَالِكُ بِرَوَايَةِ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ: «بَرَاهَا الرَّجُلُ الْمُسْلِمُ أَوْ تَرَى لَهُ».
- ٤٤٤٣ وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النَّبِئَةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.
- ٤٤٤٤ وَعَنْ أَبِي رَزِينٍ الْعَقِيلِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رُؤْيَا الْمُؤْمِنِ جُزْءٌ مِنْ أَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النَّبِئَةِ، وَهِيَ عَلَى رَجُلٍ ظَائِرٍ مَا لَمْ يَتَحَدَّثْ بِهَا، فَإِذَا تَحَدَّثَ بِهَا سَقَطَتْ» قَالَ: وَأَحْسَبُهُ قَالَ: «وَلَا تُحَدَّثُ بِهَا إِلَّا لِنَبِيٍّ أَوْ حَبِيبٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

(١) قوله: لهم البشرى الخ: قال بعض المفسرين: يعني الرؤيا الصالحة يراها الإنسان، أو ترى له في الدنيا وفي الآخرة رؤية الله تعالى. كذا في «تفسير الأنعام في تعبير المنام».

(٢) قوله: الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة: قيل: معناه إنها نجيء على موافقة النبوة، لا أنها جزء باقي من النبوة، ولا حرج عن أحد في الأخذ بظاهر هذا القول، فإن جزءاً من النبوة لا يكون نبوة، كما أن جزءاً من الصلاة على الأفراد لا يكون صلاة، وكذلك عمل من أعمال الحج، وشعبة من شعب الإيمان. وأما وجه تحديد الأجزاء بستة وأربعين، فأرى ذلك مما يجنب القول فيه، ويتلقى بالنسب، فإن ذلك من علوم النبوة التي لا تقابل بالاستنباط، ولا يتعرض له بالقياس. وقيل: إنها قصر الأجزاء على ستة وأربعين زمان الوحي كان ثلاثاً وعشرين سنة، وكان أول ما بُدئ به من الوحي الرؤيا الصالحة، وذلك في سنة أشهر من سني الوحي، ونسبة ذلك إلى سائر ما نسبة جزء إلى ستة وأربعين جزءاً، النقطة من «المعرفة».

(٣) قوله: لا تحدث إلا حبيباً أو نبياً: أي عاقلاً؛ فإنه إما أن يعبر بالمعجوب أو يسكت عن المكروه. قاله في «المعرفة».

وقال في «العالمكية»: «وإن رأى رؤيا عجيبة حمد الله تعالى؛ لأنها نعمة، ثم إن شاء فصَّها على من يثق به، وإن شاء لم يقصها. كذا في «الوجيز للكردي».

وَفِي رِوَايَةٍ أَبِي دَاوُدَ: قَالَ: «الرُّؤْيَا عَلَى رَجُلٍ ظَائِرٍ مَا لَمْ تُعْبَرْ، فَإِذَا عُبِّرَتْ وَقَعَتْ» وَأُخْسِبُهُ قَالَ: وَلَا تُقْصَّهَا إِلَّا عَلَى وَادٍّ أَوْ ذِي رَأْيٍ.

٤٤٤٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا اقْتَرَبَ ^(١) الزَّمَانُ لَمْ يَكْذِبْ يَكْذِبُ رُؤْيَا الْمُؤْمِنِ، وَرُؤْيَا الْمُؤْمِنِ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ السُّبُوءَةِ وَمَا كَانَ مِنَ السُّبُوءَةِ فَإِنَّهُ لَا يَكْذِبُ»، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ: وَأَنَا أَقُولُ: الرُّؤْيَا ^(٢) ثَلَاثٌ: حَدِيثُ ^(٣) النَّفْسِ،

١: قوله: إذا اقترب الزمان إلخ: قال صاحب «الغائق»: فيه ثلاثة أقاويل، أحدها: أنه أراد آخر الزمان واقترب الساعة؛ لأن الشيء إذا قل وتناقص تقاربت أطرافه، ومنه قيل للمقتصد: متقارب، ويقولون: تقاربت إبل فلان إذا قلت، وبعضه قوله ﷺ: «في آخر الزمان لا تكاد رؤيا المؤمن تكذب». وثانيها: أنه أراد به استواء الليل والنهار؛ نزع العابرين أن أصدق الأزمان لوقوع العبارة وقت انفتاح الأنوار، وزمان إدراك الآثار، وحينئذ يستوي الليل والنهار. وثالثها: من قوله: يقتارب الزمان حتى تكون السنة كالشهر، والشهر كالجمعة، والجمعة كالنوم، واليوم كالساعة. قائلوا: يريد به زمن خروج المهدى، وبسط العدل، وذلك زمان يستقصر لاستداده، فيضارب أطرافه. قلت: ويمكن أن يراد به زمن الدجال، وأيام بأجوج ومأجوج؛ فإنه من كثرة التعب والألام، وعدم الشعور بأزمنة الليالي والأيام، تتقارب أطرافه في الأعوام وأيضاً يحتاج المؤمن حينئذ إلى ما يستدل به على مطلوبه، ويستأنس به في طريق محبوه، فيعان له بجزء من أجزاء النبوة، وشعبة من شعب أبواب الولاية. كذا في «المرقاة».

٢: قوله: للرؤيا ثلاث إلخ: في «شرح السنة»: فيه بيان أن ليس كل يراه الإنسان في منامه يكون صحيحاً، ويجوز تعبيره، إنما الصحيح منها ما كان من الله تعالى يأتيك به، من ذلك الرؤيا من نسخة أم الكتاب، وما سوى ذلك أضعاف أحلام، لا تأويل لها، وهي على أنواع. كذا في «المرقاة». وقال في موضع آخر منه: والحاصل أن الرؤيا مختلفة باختلاف الرائي؛ فإنه قد يكون سانكاً من مسالك طريق الدنيا. وقد يكون سائر في مسائر صراط العقبي، فلكل تأويل يليق به، ويناسب بحاله ومقامه، وهذا أمر غير منضبط، وإذا لم يعمل السلف فيه تأليفاً مستقلاً جامعاً شاملاً كافلاً لأنواع الرؤيا، وإنما تكلموا في بعض ما وقع لهم من الفضايا، ولذا لم تلق معبرين يكونان في تعبيرهما لشيء متفقين. كذا في «المرقاة».

٣: قوله: حديث النفس: كنسبة العاشق والمعشوق، ومنه قيل: ما نرى الهرة في نومها إلا الفأرة؛ ومن هذا القبيل كما تعيشون غوتون، وكما غوتون تحشرون، وكل إناء يترشح بما فيه. كذا في «المرقاة».

وَتَحْوِيفٌ^(١) الشَّيْطَانِ وَتُشْرَى مِنَ اللَّهِ فَمَنْ رَأَى شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلَا يَقْضِهِ عَلَى أَحَدٍ وَلْيَقُمْ قَلِيلًا، قَالَ: وَكَانَ يُكْرَهُ الْغُلَّ فِي النَّوْمِ، وَكَانَ يُعْجِبُهُمُ الْقَيْدُ، وَيُقَالُ: الْقَيْدُ ثَبَاتٌ فِي الدِّينِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

قَالَ الْبُخَارِيُّ: رَوَاهُ قَتَادَةُ وَيُونُسُ وَهَشَامٌ وَأَبُو هِلَالٍ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَقَالَ يُونُسُ: لَا أَحْسِبُهُ إِلَّا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْقَيْدِ. وَقَالَ مُسْلِمٌ: لَا أَذْرِي هُوَ فِي الْحَدِيثِ أَمْ قَالَهُ ابْنُ سِيرِينَ؟ وَفِي رِوَايَةِ نَحْوَهُ وَأَدْرَجَ فِي الْحَدِيثِ قَوْلَهُ: «وَأَكْرَهُ الْغُلَّ» إِلَى تَمَامِ الْكَلَامِ.

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَصْدَقُ الرُّؤْيَا بِالْأَسْحَارِ».

٤٤٤٦ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ مِنَ اللَّهِ وَالْحُلُمُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ مَا يُحِبُّ فَلَا يُحَدِّثْ بِهَا إِلَّا مَنْ يُحِبُّ، وَإِذَا رَأَى مَا يَكْرَهُ فَلْيَتَعَوَّذْ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهَا وَشَرِّ الشَّيْطَانِ، وَلْيَتَقُلْ ثَلَاثًا، وَلَا يُحَدِّثْ بِهَا أَحَدًا فَإِنَّهَا لَنْ تَضُرَّهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٤٤٧ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ الرُّؤْيَا يَكْرَهُهَا فَلْيَبْصُقْ عَنْ يَسَارِهِ ثَلَاثًا، وَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ ثَلَاثًا، وَلْيَتَحَوَّلْ عَنْ جَنْبِهِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٤٤٨ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: رَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ كَأَنَّ رَأْسِي قُطِعَ، قَالَ: فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَالَ: «إِذَا لَعِبَ الشَّيْطَانُ بِأَحَدِكُمْ فِي مَنَامِهِ فَلَا يُحَدِّثْ بِهِ النَّاسَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(١) قوله: وتحويل الشيطان أي بأن يكرر عليه وقته الصافي، فيرى في النوم أنه قطع رأسه مثلاً. كذا في «المعركة».

٤٤٤٩ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مِنْ أَغْرَى الْفِرَى أَنْ يُرَى الرَّجُلُ عَيْنَيْهِ مَا لَمْ تَرَ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٤٤٥٠ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ وَرَقَةٍ، فَقَالَتْ لَهُ حَدِّثْنِي: إِنَّهُ كَانَ قَدْ صَدَقَكَ وَلَحِيقَ مَاتَ قَبْلَ أَنْ تُظْهَرَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُرِيتهُ فِي الْمَنَامِ وَعَلَيْهِ ثِيَابٌ بَيْضٌ، وَكَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ لَكَانَ عَلَيْهِ لِيَأْسٌ غَيْرُ ذَلِكَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ.

٤٤٥١ - وَعَنْ أُمِّ الْعَلَاءِ الْأَنْصَارِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: رَأَيْتُ لِعُثْمَانَ بْنِ مَطْعُونٍ فِي النَّوْمِ عَيْنًا تَجْرِي، فَقَصَصْتُهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «ذَلِكَ عَمَلُهُ يَجْرِي لَهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٤٤٥٢ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رَأَيْتُ ذَاتَ لَيْلَةٍ فِيمَا يَرَى النَّائِمُ كَأَنَّا فِي دَارِ عُقْبَةَ بْنِ رَافِعٍ، فَأَتَيْنَا بِرُطْبٍ مِنْ رُطْبِ ابْنِ طَابٍ، فَأَوَّلْتُ الرِّفْعَةَ لَنَا فِي الدُّنْيَا، وَالْعَاقِبَةَ فِي الْآخِرَةِ، وَأَنَّ دِينَنَا قَدْ طَابَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٤٤٥٣ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «رَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَهَاجِرُ مِنْ مَكَّةَ إِلَى أَرْضٍ بِهَا نَخْلٌ، فَذَهَبَ وَهَلِي إِلَى أَنَّهَا الْيَمَامَةُ أَوْ هَجَرُ، فَإِذَا هِيَ الْمَدِينَةُ يَثْرِبُ. وَرَأَيْتُ فِي رُؤْيَايَ هَذِهِ أَنِّي هَزَزْتُ سَيْفًا فَأَنْقَطَعَ صَدْرُهُ، فَإِذَا هُوَ مَا أُصِيبَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ أُحُدٍ، ثُمَّ هَزَزْتُهُ أُخْرَى فَعَادَ أَحْسَنَ مَا كَانَ، فَإِذَا هُوَ مَا جَاءَ اللَّهُ بِهِ مِنَ الْفَتْحِ وَاجْتِنَاحِ الْمُؤْمِنِينَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٤٥٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أُتِيْتُ بِخَزَائِنِ الْأَرْضِ فَوُضِعَ فِي كَفِّي سَوَارَانِ مِنْ ذَهَبٍ، فَكَبَّرَا عَلَيَّ، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيَّ أَنْ الْفُخْهَمَا فَتَفَخَّحْتُهُمَا فَذَهَبَا، فَأَوَّلْتُهُمَا الْكَدَّائِينَ الَّذِينَ أَنَا بَيْنَهُمَا: صَاحِبَ صَنْعَاءَ وَصَاحِبَ الْيَمَامَةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ: «يُقَالُ: أَحَدُهُمَا مُسَيَّلِمَةٌ صَاحِبُ النِّيَامَةِ وَالْعَنَسِيُّ صَاحِبُ صَنَعَاءٍ».

٤١٥٥ - وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ، فَقَالَ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ اللَّيْلَةَ رُؤْيَا؟» قَالَ: فَإِنْ رَأَى أَحَدٌ قَصَّهَا، فَيَقُولُ: «مَا شَاءَ اللَّهُ»، فَسَأَلْنَا يَوْمًا فَقَالَ: «هَلْ رَأَى أَحَدٌ مِنْكُمْ رُؤْيَا؟» قُلْنَا: لَا، قَالَ: «لَكِنِّي رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ رَجُلَيْنِ أَتَيَانِي، فَأَخَذَا بِيَدِي فَأَخْرَجَانِي إِلَى الْأَرْضِ مُقَدَّسَةٍ، فَإِذَا رَجُلٌ جَالِسٌ وَرَجُلٌ قَائِمٌ بِيَدِهِ كَلْبٌ مِنْ حَدِيدٍ، يَدْخُلُهُ فِي شِدْقِهِ فَيَشْقُهُ حَتَّى يَبْلُغَ قَفَاهُ، ثُمَّ يَفْعَلُ بِشِدْقِهِ الْآخَرَ مِثْلَ ذَلِكَ، وَيَلْتَنِمُ شِدْقُهُ هَذَا فَيَعُودُ، فَيَصْنَعُ مِثْلَهُ».

قُلْتُ: مَا هَذَا؟ قَالَ: انْظُرْ، فَاَنْظَرْنَا حَتَّى أَتَيْنَا عَلَى رَجُلٍ مُضْطَجِعٍ عَلَى قَفَاهُ وَرَجُلٌ قَائِمٌ عَلَى رَأْسِهِ بِضَهْرٍ أَوْ صَخْرَةٍ، فَيَسْدُخُ بِهِ رَأْسَهُ، فَإِذَا ضَرَبَهُ تَذَهُدَّةَ الْحَجَرِ، فَاَنْظَلَقَ إِلَيْهِ لِيَأْخُذَهُ، فَلَا يَرْجِعُ إِلَى هَذَا حَتَّى يَلْتَنِمَ رَأْسَهُ وَعَادَ رَأْسُهُ كَمَا هُوَ، فَعَادَ إِلَيْهِ فَضَرَبَهُ، قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: انْظُرْ، فَاَنْظَلَقْنَا إِلَى ثَقْبٍ مِثْلِ الثَّمُورِ أَغْلَاهُ ضَيْقٌ وَأَسْفَلُهُ وَاسِعٌ، يَتَوَقَّدُ تَحْتَهُ نَارًا، فَإِذَا اقْتَرَبَ ارْتَفَعُوا حَتَّى كَادَ أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا، فَإِذَا اخْتَدَتْ رَجَعُوا فِيهَا، وَفِيهَا رِجَالٌ وَنِسَاءٌ عُرَاءٌ.

١٠٠ قوله: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ: قَالَ النووي: فِيهِ تَنْبِيهُ عَلَى اسْتِحْبَابِ إِقْبَالِ الْإِمَامِ بَعْدَ سَلَامِهِ عَلَى أَصْحَابِهِ، وَعَلَى اسْتِحْبَابِ السُّؤَالِ عَنِ الرُّؤْيَا، وَعَلَى مَبَادِرَةِ الْمَعْبَرِ إِلَى تَأْوِيلِهَا أَوَّلَ النَّهَارِ قَبْلَ أَنْ يَنْشَبَ ذَهَبُ بَاشْتِغَالِهِ فِي مَعَاشَتِهِ فِي الدُّنْيَا، وَلِأَنَّ عَهْدَ الرَّائِي قَرِيبٌ، وَلَمْ يَطْرَأْ عَلَيْهِ مَا يَشُوشُهُ، وَلِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ مِنْهَا مَا يَسْتَحِبُّ تَحْجِيلَهُ، كَالْحَثِّ عَلَى غَيْرِ، وَالتَّعْذِيرِ عَنْ مَعْصِيَةٍ. وَفِيهِ إِيَادَةُ الْكَلَامِ فِي الْعِلْمِ، وَتَعْيِيرُ الرُّؤْيَا بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، وَأَنَّ اسْتِدْبَارَ الْقِبْلَةِ فِي جُلُوسِهِ لِلْعِلْمِ أَوْ غَيْرِهِ جَائِزٌ. قُلْتُ: هُوَ لِلْعِلْمِ أَفْضَلُ إِنْ لَمْ يَتَصَوَّرِ الْاسْتِقْبَالَ مَعَ الْإِقْبَالِ، وَفِي الْخُطْبَةِ مَحْذُورٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَأَمَّا اسْتِقْبَالُهُ فِي غَيْرِهَا فَمُسْتَحَبٌّ؛ لِمَا وَرَدَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا عَلَى مَا رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ: «أَشْرَفُ الْمَجَالِسِ مَا اسْتَقْبَلَ بِهِ الْقِبْلَةَ». كَذَا فِي «الْمَرْقَاةِ».

فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ قَالَا: انْطَلِقْ، فَاَنْطَلَقْنَا حَتَّى أَتَيْنَا عَلَى نَهْرٍ مِنْ دَمٍ، فِيهِ رَجُلٌ قَائِمٌ عَلَى وَسْطِ النَّهْرِ، وَعَلَى شَطِّ النَّهْرِ رَجُلٌ بَيْنَ يَدَيْهِ جِجَارَةٌ، فَأَقْبَلَ الرَّجُلُ الَّذِي فِي النَّهْرِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ رَمَى الرَّجُلُ بِجَجَرٍ فِي فِيهِ فَرَدَّهُ حَيْثُ كَانَ، فَجَعَلَ كَمَا جَاءَ لِيَخْرُجَ رَمَى فِي فِيهِ بِجَجَرٍ فَيَرْجِعُ كَمَا كَانَ، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ قَالَا: انْطَلِقْ، فَاَنْطَلَقْنَا حَتَّى انْتَهَيْنَا إِلَى رَوْضَةٍ خَضِرَاءَ، فِيهَا شَجَرَةٌ عَظِيمَةٌ، وَفِي أَصْلِهَا شَيْخٌ وَصِييَانُ، وَإِذَا رَجُلٌ قَرِيبٌ مِنَ الشَّجَرَةِ بَيْنَ يَدَيْهِ نَارٌ يُوقِدُهَا، فَصَعِدَا فِي الشَّجَرَةِ، فَأَدْخَلَانِي دَارًا أَوْسَطَ الشَّجَرَةِ لَمْ أَرْ قَطُّ أَحْسَنَ مِنْهَا، فِيهَا رِجَالٌ شُبُوحٌ وَشَبَابٌ، وَنِسَاءٌ وَصَبِيحَانُ، ثُمَّ أَخْرَجَانِي مِنْهَا، فَصَعِدَا فِي الشَّجَرَةِ فَأَدْخَلَانِي دَارًا هِيَ أَحْسَنُ وَأَفْضَلُ، فِيهَا شُبُوحٌ وَشَبَابٌ، فَقُلْتُ: طَوَّفْتُمَانِي اللَّيْلَةَ، فَأَخْبِرَانِي عَمَّا رَأَيْتُ، قَالَا: نَعَمْ.

أَمَّا الرَّجُلُ الَّذِي رَأَيْتُهُ يُشَقُّ شِدْقُهُ فَكَذَّابٌ، يُحَدِّثُ بِالْكَذِبَةِ، فَتُحْمَلُ عَنْهُ حَتَّى تَبْلُغَ الْآفَاقَ، فَيُصْنَعُ بِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَالَّذِي رَأَيْتُهُ يُشَدُّ رَأْسُهُ فَرَجُلٌ عَلَّمَهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ، فَتَنَّمَ عَنْهُ بِاللَّيْلِ وَلَمْ يَعْمَلْ فِيهِ بِالنَّهَارِ، يُفْعَلُ بِهِ مَا رَأَيْتَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَالَّذِي رَأَيْتُهُ فِي النَّعْبِ فَهُمْ الرُّنَاةُ، وَالَّذِي رَأَيْتُهُ فِي النَّهْرِ أَكَلُوا الرِّبَا، وَالشَّيْخُ فِي أَصْلِ الشَّجَرَةِ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَالصَّبِيحَانِ حَوْلَهُ فَأَوْلَادُ النَّاسِ، وَالَّذِي يُوقِدُ النَّارَ مَالِكُ خَازِنِ النَّارِ، وَالِدَارُ الْأُولَى الَّتِي دَخَلْتَ دَارَ عَامَّةِ الْمُؤْمِنِينَ، وَأَمَّا هَذِهِ الدَّارُ فَدَارُ الشَّهَدَاءِ، وَأَنَا جِبْرِيلُ وَهَذَا مِيكَائِيلُ، فَارْفَعْ رَأْسَكَ، فَرَفَعْتُ رَأْسِي فَإِذَا فَوْقِي مِثْلُ السَّحَابِ.

وَفِي رِوَايَةٍ: «مِثْلُ الرِّيَابَةِ الْبَيْضَاءِ»، قَالَا: ذَلِكَ مَنَزِلُكَ، قُلْتُ: دَعَانِي أَدْخُلَ مَنَزِلِي، قَالَا: إِنَّهُ بَقِيَ لَكَ عُمْرٌ لَمْ تَسْتَكْمِلْهُ، فَلَوْ اسْتَكْمَلْتَ أَتَيْتَ مَنَزِلَكَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٤١٥٦ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِمَّا يُخَفِّرُ أَنْ يَقُولَ لِأَصْحَابِهِ: «هَلْ رَأَى أَحَدٌ مِنْكُمْ رُؤْيَا» فَيَقْصُصُ عَلَيْهِ مَنْ شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقْصُصَ، وَإِنَّهُ قَالَ لَنَا ذَاتَ غَدَاةٍ:

«إِنَّهُ أَتَانِي اللَّيْلَةَ آتِيَانِ، وَإِنَّهُمَا ابْتَعَثَانِي وَإِنَّهُمَا قَالَا لِي: انْطَلِقْ وَإِنِّي انْطَلَقْتُ مَعَهُمَا»، وَذَكَرَ مِثْلَ الْحَدِيثِ الَّذِي تَقَدَّمَ بِصُورِهِ، وَفِي حَدِيثٍ سَمِعْتُهُ هَذَا زِيَادَةً لَيْسَتْ فِي الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ قَبْلَهُ، وَهِيَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فَأَتَيْنَا عَلَى رَوْضَةٍ مَعْتَمَةٍ فِيهَا مِنْ كُلِّ ثَوْرٍ الرَّبِيعُ، وَإِذَا بَيْنَ ظَهْرَانِي الرَّوْضَةِ رَجُلٌ قَائِمٌ طَوِيلٌ لَا أَكَادُ أَنْ أَرَى رَأْسَهُ طَوِيلًا فِي السَّمَاءِ، فَإِذَا حَوْلَ الرَّجُلِ مِنْ أَكْثَرِ وَلَدَانِ رَأَيْتُهُمْ قَطَطَ، قُلْتُ لَهُمَا: مَا هَذَا؟ وَمَا هَؤُلَاءِ؟ قَالَ: «قَالَا لِي: انْطَلِقْ، فَانْطَلَقْنَا فَانْتَهَيْنَا إِلَى دَوْحَةٍ عَظِيمَةٍ لَمْ أَرِ دَوْحَةً قَطَطَ أَعْظَمَ مِنْهَا وَلَا أَحْسَنَ».

قَالَ: «قَالَا لِي: ارْقُ فِيهَا فَارْتَقِبْنَا فِيهَا فَانْتَهَيْتُ إِلَى مَدِينَةٍ مَبْنِيَّةٍ بِلَدَيْنِ ذَهَبٍ وَلَكِنْ فِضَّةٍ، فَأَتَيْنَا بَابَ الْمَدِينَةِ فَاسْتَفْتَحْنَا فَفُتِحَ لَنَا فَدَخَلْنَا فَلَقِينَا فِيهَا رَجُلًا شَطْرَ مَنْ خَلَقَهُمْ كَأَحْسَنِ مَا أَنْتَ رَأَيْ، وَشَطْرُ كَأَفْجَحَ مَا أَنْتَ رَأَيْ»، قَالَ: «قَالَا لَهُمَا: اذْهَبُوا فَفَعَلُوا فِي ذَلِكَ النَّهْرِ» قَالَ: «فَإِذَا نَهَرٌ مُعْتَرِضٌ يَجْرِي كَأَنَّ مَاءَهُ الْمَحْضُ فِي الْبَيَاضِ، فَذَهَبُوا فَوَقَعُوا فِيهِ ثُمَّ رَجَعُوا إِلَيْنَا وَقَدْ ذَهَبَ ذَلِكَ السُّوءُ عَنْهُمْ وَصَارُوا فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ». وَذَكَرَ فِي تَفْسِيرِهِ هَذِهِ الزِّيَادَةَ: «وَأَمَّا الرَّجُلُ الطَّوِيلُ الَّذِي رَأَيْتَ فِي الرَّوْضَةِ فَإِنَّهُ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَأَمَّا الْوَلَدَانِ الَّذِينَ حَوْلَهُ فَكُلُّ مَوْلُودٍ مَاتَ عَلَى الْفِطْرَةِ»، قَالَ: فَقَالَ بَعْضُ الْمُسْلِمِينَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَأَوْلَادُ الْمُشْرِكِينَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَأَوْلَادُ الْمُشْرِكِينَ، وَأَمَّا الْقَوْمُ

الذين قولهم: وأولاد المشركين إلخ. قال ابن الهيثم: وقد اختلفت في سؤال أطفال المشركين، وفي دخولهم الجنة أو النار، فتردد فيهم أبو حنيفة وغيره. وقد وردت فيهم أخبار متعارضة، فالتيسيل تفويض أمرهم إلى الله تعالى. قال محمد بن الحسن: أعلم أن الله لا يعذب أحدا بلا ذنب. وقال تميم بن أبي شريف في شرحه: وقد نقل الأمر بالإمسك عن الكلام في حكمهم في الآخرة مطلقاً عن القاسم بن محمد وعروة بن الزبير من رؤوس التابعين وغيرهما. وقد ضعف أبو البركات النسفي رواية التوقف عن أبي حنيفة، وقال: الرواية الصحيحة عنه أنهم في المشيئة؛ لظاهر الحديث الصحيح: والله أعلم بما كانوا عاملين. وقد حكى فيهم الإمام النووي ثلاثة مذاهب: الأكثر أنهم في النار. الثاني: التوقف. الثالث: الذي صححه أنهم في الجنة؛ للحديث: «كل مولود يولد على الفطرة»، ويعمل إليه ما أمر عن محمد بن الحسن، وفيهم أقوال آخر ضعيفة. كنا في إرد المحتار.

الَّذِينَ كَانُوا مُنْظَرٌ مِنْهُمْ حَسَنٌ وَشَرٌّ مِنْهُمْ قَبِيحٌ، فَإِنَّهُمْ قَوْمٌ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا فَتَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهُمْ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٤٤٥٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَأَى، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتَمَثَّلُ فِي صُورَتِي». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٤٥٨ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ رَأَى فَقَدْ رَأَى الْحَقَّ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤٤٥٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ فَسِيرَانِي^(١) فِي الْبِقْعَةِ، وَلَا يَتَمَثَّلُ الشَّيْطَانُ بِي». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قوله: «مَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَأَى» أي فكأنه قد رأى في عالم الشهود والنظام، لكن لا يبتني عليه الأحكام، ليصير به من الصحابة؛ وليعمل بما سمع به في تلك الحالة. وقيل: هو بمعنى الإخبار أي من رأى في المنام، فأخبروه بأن رؤيته حقيقة وحقة، ليست بأضغاث أحلام؛ فإنه ﷺ إذا رُؤي على صفته المسطورة وهيبته المعروفة المذكورة، فلا يحتاج إلى تأويل، بل يقال: إنه قد رآه ﷺ على وجه الإطلاق. وأما إذا رآه على غير صفته كما إذا رآه ميتاً في قطعة من أرض المسجد على ما حكى عن بعض المشايخ أنه رآه كذلك، فاحتاج إلى تأويل ونعير بما قبل: إن تلك القطعة من أرض المسجد مغصوبة، أو مملوكة غير صحيحة على قواعد شرعه ﷺ، فكانه أميت في تلك البقعة، ومن أحيائها فكانها أحياء الناس جميعاً، وكذلك ما رآه إمامنا الأعظم في منامه الأكرم من جمع أعظمه المباركة المتفرقة، فعبر به ابن سيرين بأنك تصير إماماً للمسلمين، وجامعاً لمعاني الأحاديث المختلفة بين الصحابة، والمتفرقة بين التابعين. وقد يرجع الاختلاف إلى اختلاف حال الرائي بحسب إيمانه ونياته وأموره الباطنية. انقطعت من «المراقبة».

(٢) قوله: «فقد رأى الحق» المراد بالحق هنا الصدق الذي ضده الكذب، أي فقد صدقت رؤياه؛ فإنه قد رأى لا غيري، ويدل عليه ما في رواية أخرى من قوله: «فقد رأى الحق، أي رؤية الحق، أو معناه فقد رأى رؤيا الحق. كذا في «المراقبة».

(٣) قوله: «فسيران في البقعة» أي في الدنيا أو في الآخرة. قال النووي: فيه أقوال، أحدها: أن يراد به أهل عصره، ومعناه أن من رآه في النوم، ولم يكن هاجر يوفقه الله للهجرة ورؤيته ﷺ في البقعة عياناً. وثالثها: أنه يرى تصديق تلك الرؤيا في البقعة في الدار الآخرة؛ لأنه يراه في الآخرة جميع أمته. وثالثها: أنه يراه في الآخرة رؤية خاصة في القرب منه وحصول شفاعته ونحو ذلك. كذا في «المراقبة».

٤٤٦ - وَعَنِ ابْنِ حُرَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ عَمِّهِ أَبِي حُرَيْمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ رَأَى فِيمَا بَرَى النَّائِمُ أَنَّهُ سَجَدَ عَلَى جِبْهَةِ النَّبِيِّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ فَأَضْطَجَعَ لَهُ، وَقَالَ: «صَدَّقُ رُؤْيَاكَ» فَسَجَدَ عَلَى جِبْهَتِهِ. رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ».

تم الجزء الثالث ويليه الجزء الرابع، أوله كتاب الآداب

فهرس الكتب والأبواب الواقعة في الجزء الثالث من زجاجة المصابيح

المصفحة	الكتب والأبواب	الصفحة	الكتب والأبواب
٢٠٤	باب قسمة الغنائم والغلول فيها	٣	كتاب القصص
٢٢٧	باب الجزية	١٨	باب الديات
٢٣٣	باب أنصالح	٢٨	باب ما لا يضمن من الجنائيات
٢٣٩	باب إخراج اليهود من جزيرة العرب	٣٣	باب القسامة
٢٤٤	باب القبيء	٣٥	باب أهل الردة والسعاة بالفساد
٢٤٩	كتاب الصيد والذبائح	٤٩	كتاب الحدود
٢٦٧	باب ذكر الكلب	٧١	باب قطع السرقة
٢٦٩	باب ما يحل أكله وما يحرم	٨٠	باب الشفاعة في الحدود
٢٨٢	باب العقوبة	٨٤	باب حد الخمر
٢٨٥	كتاب الأطعمة	٨٨	باب ما لا يدعي على المحدود
٣٠٦	باب الضيافة	٩٠	باب التنزيه
٣١١	باب أكل المضطر	٩٣	باب بيان الخمر ووعيد شاربيها
٣١٢	باب الأثرية	١٠٥	كتاب الإمارة والقضاء
٣١٨	باب النقيع والأبينة	١١٦	باب ما على الولاء من التيسير
٣٢١	باب تغطية الأواني وغيرها	١١٨	باب العمل في القضاء والخوف منه
٣٢٤	كتاب اللباس	١٢٤	باب رزق الولاء وهداياهم
٣٤٢	باب الخاتم	١٣٠	باب الأقضية والشهادات
٣٤٨	باب النعال	١٤٤	كتاب الجهاد
٣٤٩	باب الترجل	١٦٣	باب إعداد آلة الجهاد
	بيان فضيلة الصبرة	١٧٢	باب آداب السفر
٣٦٧	باب المتصاوير	١٧٩	باب الكتاب إلى الكفار ودعائهم إلى الإسلام
٣٧٥	كتاب الطب والرقي	١٨٥	باب القتال في الجهاد
٣٨٨	باب الفأل والصبرة	١٩١	باب حكم الأسراء
٣٩٤	باب الكهانة	٢٠٠	بيان سماع الموتى في الكتاب وهامشه
٣٩٩	كتاب الرقيا	٢٠١	باب الأمان